

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232460

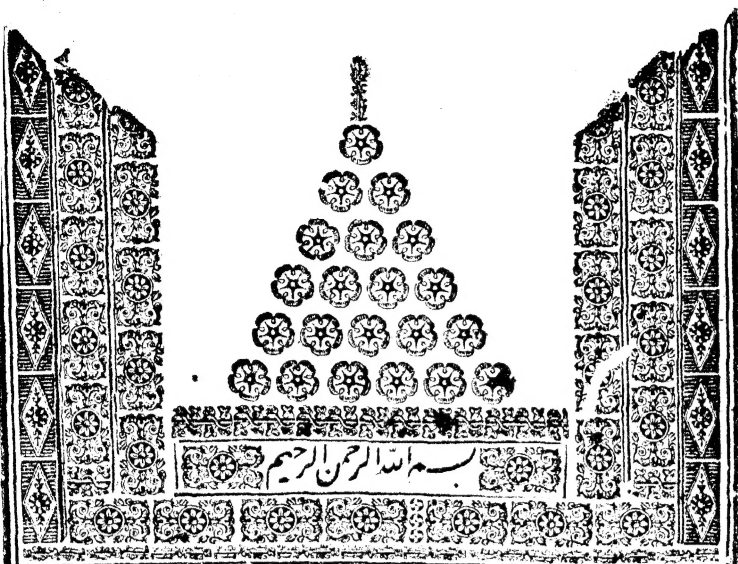
UNIVERSAL
LIBRARY

﴿ فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشعري ﴾

صفحة	
٢٧	الكلام وما يتألف منه
٦٢	المعرب والمبني
١٣٠	النسكرة والمعرفة
١٥٥	العلم
١٦٨	اسم الاشارة
١٧٦	الموصول
٢٠٧	المعرف بأداة التعريف
٢٢١	الابتداء
٢٦٤	كان وأخواتها
٢٨٥	فصل في ما ولا ولائ وان المشبهات بليس
٢٩٥	أفعال المقاربة
٣٠٤	ان وأخواتها

﴿ تمت ﴾

الجزء الأول من حاشية العلامة الصبان على
شرح العلامة الأشموني على ألفية
ابن مالك في المحررة عن الله
بهم والمسلمين
آمين
م



نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سائر النعم * ونشكرك على ما أظهرت
لنا من مہمات الاسرار ومضمرات الحسب * رزقك لنا لاله الا انت وحدك
لا شريك لك القاعل لكل مبتدأ ومبتدع * ونشهد أن سيدنا محمد عبدك
ورسولك المفرد العلم والامام المتبع * اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه
بارفعت منصب المنخفض للجلال * وجبروت بالسكون اليك كسر الجازم
بوحدة تلك ذاتك وصفاتك وافعالك (أما بعد) فيقول راجي الغفران * شمدن
على الصبان * غفر الله ذنوبه * وستر في الدارين عيوبه * هذه حواش
شريفة * وتقريرات خالصة منه * وتحقيقات فائقة * وتدقيقات رائقة *
تخدمت بها شرح المنزلة والدين أبي الحسن علي بن محمد الاشعري الشافعي على
ألفية الامام ابن مالك كلى الخدمة * وعرفت في تحرير ربانيها * وتهد
معانيها * جميع الهممة * ملخصا في هاز يد ما كتبه عليه المشايخ الاعيان *
على كثير مما وقع لهم من استقام الافهام وأوهام الازهار * ضامنا الى ذلك
نقائس المستطوره ما ينشرح به الخاطر * مضمينا اليه من عرائس نبات فكر
ما تتر به عين الناظر * وحيث أطلقت شيخنا فرادى به شيخنا العلامة المدا
أوقلت شيخنا السيد فرادى به شيخنا المحقق السيد البليدي أوقلت اليه
فرادى به العمامة الفاضل سيدى يوسف الحنفى رحمه الله تعالى * وجزاهم
خير او ما كان زائدا على ما في حواشهم وليس معز والاحد فهو عالما بما ط
وربما نسقته الى صريحنا وعلى الله الاعتماد * انه ولى السداد (قوله أما بعد
الله الخ) اعترض بأن هذه العبارة انما تنفذ سبق حمد وصلاة وسلام منه وه

بسم الله الرحمن الرحيم
(أما بعد) حمد الله

الافادة لا يحصل بها المطلوب من الايمان بالثلاثة في ابتداء التأليف ويحجب أولا
 دأنا لانعلم تلك الافادة لان المقصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان
 لم يكن جملة في قوة الجملة فكأنه قال أما بعد قولي أحمد الله منشاء الحمد وثانياً بأننا
 سلمنا تلك الافادة لئلا نعلم أن المطلوب لا يحصل بها لان افادة سبق الحمد منه
 تتضمن أن المحمود أهل لأن يحمده وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنها هذه
 العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله من حيث إذا المطلوب
 حصول الحمد طلقاً في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام على أن
 المقصود به ما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم في
 نكتته عند قول المصنف «أحمد ربّي الله خير مالمك» مصلياً الخ لا به يعرف ما في
 كلام البعض وما أجاب به هو وشرحنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظاً لا بحسب
 مادة الاعتراف لبقاء الموافقة بعدم كتابتها المطلوبة أيضاً والجواب بحصول
 الحمد للجملة غير نافعة في الصلاة والسلام فإن قلت لا نسلم عدم حصول الحمد
 من حيثها لما نقرر من أن الاخبار عن الحمد عند أي من يمجى قلت ما نقرر انما هو
 في الاخبار عن الحمد بثبوت الله بالحمد لا بالجملة أعني الحمد لله لأنه ثناء بجميل
 من حيث هو عند من يمجى بخلاف الاخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار
 بأنه شئ كما في أحمد ربّي الله على أنه خير لفظاً ومعنى فتميمه (قوله على ما مضى من أسباب
 البيان) على تعظيمه وما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته والعاقد
 محذوف ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجيح الثاني لأن
 المذكرة هي الأصل ولأن شرط التوسل إذا لم يكن لتعظيم أو التحقير هذا الأصل
 وقد لا يحصل عندها الاكتفاء فاحفظه أو موصول حرفي وقد نرى هذا أن الحمد
 يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد
 على الفعل بلا واسط أو على أثره بلا واسطة ومن أراد أن يذهب الاختلاف
 وبعض الكافرين أو تعظيمه نكتتها الاشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد على
 بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل لا على واحد من الاعطاء وبإيه قطع وشرب
 والحقبة الكسرة المعطية كذا في المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى
 التقدير وبمعنى المنطق النصح العرب يحذفون في الضمير أي المنطوق به لا المعنى
 المحذوف أي لا يوجب التعظيم حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد بأسبابه
 جميع ما ذكر في حصوله كسلامة الانسان من الحي والفاهاة بعلامه ما طلب من
 موافقة الادب لا عدم ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته
 نقصه (أو موقع من أبواب التبيين) قياس ما كان على التفعّل تقع التاء
 كالتمسك والتمسك كذا وشذ كسر تاء التبيين والتعلق بعكس الفعل والوورد والفتح

على ما مضى من أسباب البيان
 وقع من أبواب التبيين

أيضا في التبيين كما في القاموس وان كان كسره أكثر والتبيين كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لأنه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد بأبوابه كل ماله دخل في حصوله كالادراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيين استعارة بالسكابة والأبواب تخجيل والفتح ترشيح وذكر المنع والأسباب في جانب البيان والفتح والأبواب في جانب التبيين لأن التبيين أبلغ كما مر فالوصول اليه أصعب يحتاج إلى فتح أبواب مغلقة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله) على من رفعه متعلق بمحمد وفي صفة للصلاة والسلام أي السالكين على من رفعه أو حال منه ما قال شيخنا تبعنا المصريح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اهـ ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشى التصريح التنازع المعنوي الذي هو مجرد الطلب في المعنى لا العمل بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون إلا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانها كما سيأتي وما ذكر ليس كذلك أي لأن الصلاة والسلام اسمان مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان يشبهانهما في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر ومن وافق على ذلك هذا البعض حينئذ لا يدل ماسية أي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتملاشي الاعتراض من أصله والرفع الأعلى والمراد به هنا الأظهار والاعزاز (قوله بماضي العزم) من إضافة المصطفة إلى الموصوف أي العزم الماضي قال في المصباح عزم على الشيء وعزمه عزم من باب ضرب عقد ضميره على فعله اهـ لكن سيد كرم أشار قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى تنووا والماضي اما بمعنى النافذية أم مضي الأمر أي نفذوا ما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أي قاطع فيكون قهشبه في النفس العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع تخجيل (قوله قواعد الايمان) يحتمل وهو الظاهر أن إيجاب الايمان التصديق القلبي قد يكون إضافة القواعد إليه من إضافة المتعلق بفتح اللام إلى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الايمان به مما ينبني عليه غيره كعقائد التوحيد ونوابط النظم المجمع عليهم أو جميع ما وجب الايمان به سواء بني عليه غيره أولا فيكون في التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل والمراد بالقواعد الأركان الخمسة المذكورة في حديث بني

والصلاة والسلام على من رفعه بماضي العزم قواعد الايمان

(قوله حقيقة كذا بالأصل ولعل صوابه حقيقة اهـ)

الاسلام على خمس وعلمه في الكلام تلج الى هذا الحديث (قوله وخفض
بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آتته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز على
من وصف آتة العمل الشيء فان قلت عامل الجزم لا يخفض في العربية فلا تتم
التورية قلت التورية لا تتوقف على خفضه في العربية وانما ورتي بفضه الذي
لا يقع في العربية للاشارة الى أن ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر
خارج عن طوقهم (قوله كلمة الهتان) الهتان الكذب والمراد به هنا الكفر
أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام وازادتها الى الهتان استغرافية (قوله
محمد) يدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أي المختار نعت لمحمد لان الأعلام
يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية
التوابع عند اجتماعها (قوله من خلاصة معدو لباب عدنان) خلاصة الشيء
بضم الخاء وكسرهما ما خلاص منه وبجناه الباب في عبارته تفن ومعدو بفتح الميم
والعين ولد عدنان اصله قال الجوهرى وهو أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن
عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك
ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان
فعلم وجهه ذكركم وعدنان ويحتمل أنه أراد معد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان
المسماتين باسمي أبيهم - ما وانما آخر عدنان ذكرا مع تقدمه وجوده لانه لو قدمه
لم يكن لذكركم فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخبا من لباب
عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس (قوله أحرزوا) أي حازوا وقوله
قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة في آخر ممدان تسابق
الفرسان فن أعدى فرسه اليها وأخذها عدسا بقافة الكلام استعارة تشبيلية
ان شبه حال الصحابة في غلبتهم لمن قاراهم في الاحسان بحال السابقين على الخيل
في الميدان في سبقهم الى قصبة السبق بجامع مطلق حوز مابه الشرف أو استعارة
مكنية ان شمه في النفس الاحسان بساحة ذات ممدان وجعل اثبات المظهر
أي الميدان تخميلا وازاد قصبات السبق ترشحا أو استعارة مصرحة ان شمت
مرا تبالو بقصبات السبق وجعل المظهر ترشحا والاحسان تجويدا والمراد
بالاحسان امام معناه الشرعى المبين في حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام
أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فإنه يراك أو مطلق الطاعة رغدا أقرب
(قوله وأبرزوا) أي أظهروا وقوله ضمير القصة والشأن يحتمل أن المراد المظهر
المستور الذي كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا
باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحى الواقع في قوله

* وخفض بعامل الجزم كلمة
الهتان * معد المنتخب من
خلاصة معدو لباب عدنان
* وعلى آله وأصحابه الذين
أحرزوا قصبات السبق في
مضمار الاحسان * وأبرزوا
ضمير القصة والشأن

تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله في الكلام حذف مضاف أي مفسر ضمير الخ لان الذي
 أظهره مفسره وهو لا إله إلا الله أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمي
 المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بلسان اللسان ولسان السنان)
 السنان فصل الرمح والتركيبان اما من انضافة المشبهة الى المشبهة أي اللسان الذي
 كالسنان في التأثير والسنان الذي كاللسان في كثرة استعماله أو من الاستعارة
 بأن يكون شبه في التركيب الاول كلام اللسان بالسنان في التأثير وشبه في النفس
 السنان في التركيب الثاني بالاذنان في صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له
 اللسان تخميلاً وأشبهه طرف السنان الذي به الجرح باللسان في كثرة استعماله
 وجعل الخنقا للاق لسان السنان على طرفه الجراح لا يتجاوز فيه ممنوع لانه
 ليس من معاني اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره وفي قوله بلسان الخ
 من أنواع المبدع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات
 السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع أخرى كبراعة
 الاستهلال والتورية في الفتح والرفع والماضي ونحوها والطباق في الرفع والخفض
 والاعيان والهمتان والافراط والتفريط والجناس اللاحق في الاسعد والجد
 والتحقيق والتدقيق والحسل والممل وكذا بين الادراج والابراج كما قاله شيخنا
 والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهم ماضراً للمساكن والجناس
 المضارع في خلوعلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف ان كان بحرف بعيد
 المخرج فاللاحق وقريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان
 في جنس المخرج ومعنى قريبه أن يتحد في جنسه ويختلفا في شخصه (قوله فهذا)
 اسم الإشارة راجع الى الالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة
 على أرجح الاوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للعقول ليشبه به
 في كمال اتقان المتبصر أو السامع ايه حتى كأنه مبصر عنده وهل استعارة اسم
 الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه في رسالتنا في المحازات والقاء واقعة
 في جواب أو ما وجوب الشرط لا بد أن يكون مستقبلاً وكون الالفاظ المشار اليها
 شرطا لطلبه فابديا غير مستقبل فلا بد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده في التصريح
 نعم ان كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على أنه مصدر بمعنى
 الشارح أي خارجا لم يتجنى الى التقدير لان الشرح الخارج عن المسدول على هذا
 الشرح الذي هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني في حواشيه على
 التصريح انما يحتاج الى التقدير لو أراد بالشرط الذي تضمنته أما التعليق مع أن
 المراد منه مجرد استلزام شيء لشيء ولو سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد
 يكون في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه اه نعم قال ليس يندفع بتقدير

بلسان اللسان ولسان
 السنان فهذا شرح

القول اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ غير حاظفة ما يثبتها تات حمد أول
 بحمد فامعنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزء القول كان هو المقيد بالبعدية
 اه وهو مبني على أن الظرف من متعلقات الجزء كما هو الاحسن مع أن هذا
 الاشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مراد منه المعنى اللغوي للجهة
 تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء
 معه كما سيصرح به الشارح لكن في الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوز حذف
 القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله فتنبه (قوله الخفيف) يعني لا يحجب
 مارواه من المعاني مجازا عما لا يحجب مارواه من المحسوسات (قوله بدع) فاعيل
 بمعنى المفعلول أي متبدع أي مخترع لا على مثال سابق فانه بمنتهى الخصوصية
 يسبق له مثال والمراد أنه فائق في الحسن على غيره من الشروح ويحيى بدع بمعنى
 مبدع ومنه بدع السموات والارض (قوله على أئمة ابن مالك) متعلق بخذوف
 خاص دل عليه السياق أي دال على أئمة ابن مالك أي على معانيها أو على بمعنى
 لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أي كشف كقوله البعض وفيه أنه يلزم
 على هذا نعت المصدر قبل استيناء معمولة أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة
 بخذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن يجسم
 مستعمل وجسم مستعمل عليه وذكر على تخميلا (قوله مذهب الخ) التهذيب التسمية
 والمقاصد المعاني والمساالك الالفاظ وهما مجروران بضافة الوصف إليهما أو
 منصوبان على التشبيه بالفعل به (قوله يمتزجها الخ) في الكلام مباغلة وال
 فالمرج الخلط بالتمييز مع أن الشرح والمتن هما إزان وأشار به هذه الجمعية إلى ما في
 شرحه مما لا بد منه في بيان المتن والجمعية الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منهما
 وصف شرحه بتجودة السبيل وحسن التكييف مع الالفاظ المتن (قوله استزاج الروح)
 أي امتزاجا كما متزاج الروح بالجسد لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للتن كالروح
 الجسد وأن المتن يدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح
 لأننا نقول مقام المدح لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم
 الحاء وكسرها لأن حل بمعنى نزل يجوز في حاء مضارعه الوجهان كفي القاموس
 وبهما قرئ في السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبي فاقتصار البعض كشيخنا
 على الضم نقصير وأما حل ضد حرم فحاء مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى
 فك حاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حال أي كائنا ما كان
 حل لا يتعدى عن وكذا قوله من الاسد أي كائنه من الاسد ولعل معنى كائنا ما
 وكائنه من الاسد منتسبا إليها ومنتسبة إلى الاسد ولا يبعد أن من في الموضعين
 بمعنى في لا يقال ظرفية في الاول غير ظاهرة لانا نقول لما امتزجها كأنه حل

الخفيف يبيع على أئمة ابن
 مالك * مذهب المقاصد
 واضح المسالك * يمتزجها
 امتزاج الروح بالجسد *
 ويحل منها محل الشجاعة
 من الاسد

فيها وقوله محل الشجاعة أي حلوله المحل مصدر ميمي أي حلولاً لخلول الشجاعة
 والمراد بالشجاعة الجراءة لا المسكة المخصوصة لاختصاص المسكات بدوى العلم
 (قوله تجسد نشر التحقيق الخ) النشر الرأفة الطبية والتحقيق يطلق على ذكر
 الشيء على الوجه الحق ويطلق على إثبات المسئلة بدليلها مع رد قوادحه والأدراج
 بشق الهزيمة جمع درج يفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كافي
 القاموس ويعيق يفتح الباء مضارع عبق الطبيب بكسر هاء عبقا بالتحريك من
 باب فوح ظهرت رائحته ولا يكون إلا لذكاة كافي المصباح في كلامه استعارة
 ممكنة وتخييل وترشيع حيث شبه التحقيق في نفاسه بشحو المسئلة والنشر تخييل
 ويعيق ترشيع قال شيخنا السيد وفي العبارة قلب أي من عبارات أدراجه اه
 ونكتة القلب الإشارة إلى قوة النشر حتى سرى من العبارات إلى محلها المكتوبة
 فيه (قوله وبدرا التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كاله والتدقيق يطلق على إثبات
 المسئلة بدليلين أو أكثر وعلى إثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشيء على وجه
 فيه دقة والأدراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثني عشر الساعات بالبروج
 وعبر بالأدراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر بلزوجة أدراج ويشرق بضم أوله
 وكسر ثالثة مضارع أشرق أي أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثة مضارع شرق كطلع
 وزناو معنى وعلى كل ففي كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى
 وفي كلامه استعارة ممكنة وتخييل وترشيعان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة
 كمال الأقمار بجامع السكال والبدر تخييل والاشراق والأدراج ترشيعان فله شيخنا
 السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبهاً بالسماء في العلو والمناة ولك أن تجعل
 الأدراج استعارة مصرحة لعبارات الإشارات أى المعاني الدقيقة ان شئت
 بالأدراج في أن كلامه لما يتفق به إذا العبارات محل للمعاني والأدراج محل للكواكب
 أو تخييلاً لاستعارة ممكنة ان شئت الإشارات بالسموات في الرفة والمناة ثم ذكر
 شيخنا السيد أن هنا أيضاً قلباً أي من إشارات أبراجه ولا حاجة إليه كلامه يخفى
 (قوله خلا من الأفراط الخ) الأفراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أى خلا
 من الأفراط في التطويل وعلا عن التفريط في تأدية المعاني وعبر في جانب
 الأفراط بخلا وفي جانب التفريط ببعلا لان التفريط أخش فهو أحق بالتباعد
 عنه الذي والمراد من علا وأخرها تين السكتين مع أنه ما من باب التخيلة وما
 قبله ما من باب التخيلة التفاتاً إلى تقدم الإثبات على النفي وشرف الوجود
 على العدم والمحل والمحل وصفان لازمان لان المراد الذى شأنه الاملال والذى
 شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواماً) أى عدلاً وأفرد اسم الإشارة مع رجوعه
 إلى اثنين الأفراط والتفريط لتأوله بالذكور والمرجح للأفراد حصول الاقتباس

* تجسد نشر التحقيق من
 أدراج عباراته يعيق * وبدرا
 التدقيق من أدراج إشارات
 شرق خلا من الأفراط
 العل * وعلا عن التفريط
 المحل * وكان بين ذلك
 قواماً

(قوله وقد لقمته) أى سميته وانما أثر التعبير بالتلقب لما في هذا الاسم من
 الاشعار بالدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكام تليها ألف
 منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين تانيتهما ساكنة
 حذف منه الجازم لانه التاني واو ومانسبه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى
 التقصير أو الترك أو الاستطاعة أو كدلو والتوكك علو كافي القاموس وان
 كان بمعنى المنع أو كدلو كافي حاشية شيخنا السيد لكن في حاشية ابن قاسم على
 المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجتزى مشهور للأول لا حقيقى
 ويصح هنا مع الاستطاعة فعلى الأول قوله جهد أى اجتهدا منصوب على
 التمييز محمول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهدا على الاسناد المجازى أو نزاع
 الخافض أى في اجتهدا أحوال بمعنى مجتهدا وعلى الثاني مفعول به وعلى الأخير
 مفعول الثانى وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم يمنع
 أحدا جهدا وعن أبى البقاء ألم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أرل جهدا
 خبر بمعنى جاهدوا الذى يؤخذ من القاموس والاختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد
 أو المشقة بفتح الجيم لا غير بمعنى البطاقة بالفتح والضم (قوله ونهذيه) عطف
 تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريره) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان
 بمعنى استعطفى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالثمة مفعول قدم لفائدة الحصر أو
 للاهتمام لعظمته وأن يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استعطفهم تعدى الاول
 بنفسه والثانى بعن نحو يسألونك عن الانفال أو ما بعناها نحو فاسأل به خبير أى
 عنه (قوله تسليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقى الا بالله)
 استمعج أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالياء لانه يؤهم الآلة فلا يحسن ضربى
 بزيدا كان زيد صار يا والحسن ضرورى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن
 وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود أنه
 على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للجھول حيث قال أى وما كوفى
 موقعا الاعوثة وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت في جميع
 أمورى كما يؤخذ من حذف المجهول أو في الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ
 من المقام وتقدم الجازم والمجرور لفائدة الحصر لان الاعتماد في جميع الامور
 والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد في بعض
 الامور على غيره (قوله أنيب) أى أرجع (قوله قال محمد) فيه التثقات من التكلم
 الى التجمية ان روى متعلقى بالجملة المقدرة بنحو أولف أو تألفى فان لم يراع كان فيه
 التثقات على مذهب السكاكى المكتفى بخالفه التعبير مقتضى الظاهر وأنى
 بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب في بكائه بتعيين مؤلفه

* رتد لقمته عنهم السالك
 * الى ألقمة ابن مالك * ولم
 آل جهدا في تقيده ونهذيه
 وتوضحه وتقريره والله
 أسأل أن يجعله خالصا
 لوجه الكريم * وأن يرفع
 به من تلقاه بقلب سليم
 * انه قريب مجيب * وما
 توفيقى الا بالله عليه توكلت
 واليه أنيب (بسم الله
 الرحمن الرحيم قال محمد
 هو) الامام

المشهور بالجلالة في العلم والايخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا راجح من مراعاة
 الحذر من الرياء خصوصاً مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على
 البسملة أيضاً ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم
 يؤخرها عن الحمد ليقع اسمها بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتها فاحفظه
 (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جداً لان الصيغة للبا لغة والتاء لزيادتها
 وكثرة العلم جداً تحصل بالتجرف في أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين
 العقول والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا القبه أي
 يحمل أهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد بشعر بالمدح فجعل أحدهما
 اسماً والآخر لقباً فتحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما يحسنه بعض المتأخرين ونصه
 والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداءً كأنهما كانا وأن
 ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعر بمدح كشمس الدين فحين
 اسمه محمد أو ذم كناف الناقة فحين اسمه ذلك فلقب أو كان مصدرًا بأب كأي عبد الله
 فحين اسمه ذلك أو أم كأم عبد الله فحين اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه
 ابن عرفة فحين اعترض عليه أمير أفر بركة في تسكنه بأبي القاسم مع النهي عنه
 فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنواني وحاصل الجواب أن اعتبار
 الاشعار والتصديرا إنما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداءً والظاهر أن
 الموضوع للذات ابتداءً محمد فهو الاسم والموضوع ثانياً مشعر اجمال الدين فهو
 اللقب (قوله ابن عبد الله ابن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جرح ابن مالك
 صفة اعمد الله وليس كذلك لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع
 أنها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر الى كلام الشارح
 خبراً آخر له وفاعرفه فان قلت في قول المصنف هو ابن مالك الباس لا يها اسمه أن
 مالكاً أبوه قلت هذا الالباس لا يضره لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل
 تمييزه عن شار كفي اسمه وهو انما يتم هذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرهما قاله
 سم وأيضاً فيها تقاؤل بملسكه رقاب العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان
 رسمها أيضاً جيداً ومنه رسمها في ونادوا يا مالك في المصحف العثماني ويجب رسم
 ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط
 العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائي نسماً)
 سمي في المتن أن قولهم الطائي من شواذ القسب (قوله الحماني منشأ) نسمة الى
 جمان بلده من بلاد الاندلس فكان الاولى تأخير عن قوله الاندلسي اقليماً ليكون
 للمؤخر فائدة وجواب شيخنا السيد بأنه قدم الحماني اهما ما بالاختصاص غير تافه وقد
 يجاب بأن القاعدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسي اقليماً لمن لا يعلم كون جمان

العلامة أبو عبد الله جمال
 الدين بن عبد الله (ابن مالك)
 الطائي نسماً الشافعي
 مذهبا الحماني منشأ
 الاندلسي اقليماً دمشقي
 داراً

من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام
 كذا في شرح ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة ثم قال وهي جزيرة متصلة
 بالبر الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنة طينة وانما قيل للاندلس جزيرة لان
 البحر يحيط بها من جهاتها الا الجهة الشمالية وحكي أن أول من عمرها بعد
 الطوفان اندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه اه من مختصر ابن
 خلد كان ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض أن الاندلس كانت للنصارى
 دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا ثم أسلم
 بعض أو أمك النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ما قاله ميارة بعض حذف أى
 ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى ثانية هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصا
 بضم الهمزة والدال أيضا (قوله ووفاته) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ووفاته
 والاولى أحسن لافادته محل الوفاة دون الثانية وقبره بسفح فاسيون ظاهر يزار
 والتميزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ما ذهب اليه كثير كابن
 هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبي لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في
 الجميع ولأن تمييز المفرد وإن قاله شيخنا لأن تمييز المفرد عن غيره في المعنى والأمر
 هنا ليس كذلك (قوله عام اثنين الخ) أى عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح
 الميم مضارع حمد بكسرهما قال المغرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى الظاهر
 أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم اه وهو غير
 صحيح لأن مقتضى الظاهر أن يعبر بالمتكلم عن فعله أو قوله بما للتكلم فلفظ أحد
 هو المقول للمصنف فهو الذى يحكى يقال وشربه الالتفات أن يكون التعبير الثاني
 خلاف مقتضى الظاهر كفى المطول والمختصر وغيرهما فلا الالتفات في نحو قال انى
 عبد الله ونحو أن يزيد فاعرفه ولا تسكن أسيرا التقليد (قوله ربي اني خير مالك) ذكر
 في عبارة حمده الفاعل والذات والصفة اشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد
 لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام فالحمد عليه كما هو
 مقتضى تعليق الحمدكم بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير
 الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمرتب وهو أولى هنا
 لذلك ولأن المسألة مذكورة في قوله خير مالك الآن يقال تفسيره بالمالك
 باعتبار الاشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفعال تفضيل
 حذفت همزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لى أنه من الخير مصدر
 خارج عن أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك
 الاول ومالك الثاني الجنس التام اللفظى لا الخطى ان رسم الاول بغير ألف كما
 هو الاكثر في مالك العلم فان رسمها كما هو أيضا جيد كان اقظبا خطيا فاطلاق

وفاته لا تثنى عشرة امثلة
 خلت من شعبان عام اثنين
 وسبعين وستمائة وهران
 خمس وسبعين سنة (أحمد
 ربي الله خير مالك) أى اثني
 عليه السلام

البعض كونه لفظاً خطياً محمول على الحالة الثمانية (قوله الجميل) صفة كاشفة
أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص البناء بالخير والشر
عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه إشارة
إلى قوله خير مالك وأن قوله وخز بل نعمته إشارة إلى قوله ربى لكن يعكر على هذا
تفسيره فيما بعد الرب بالمالك إلا أن يقال ما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين
كون إضافة إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كما لو فهمه كلام البعض
بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاككة قوله وخز بل نعمته يجوز على التأويل
الجلال بالجميل (قوله وخز بل نعمته) من إضافة الصفة للموصوف قال البعض
وأشار إليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقوله الله تعالى هذا النظم أثر من
آثارها لانه ليس أثر النعمة بمعنى المنعم بل هو فرد من أفرادها ولا يتعين
ذلك بل يضع أن تكون النعمة بمعنى المنعم به وترتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم
والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الأثر (قوله واختار صيغة
المضارع) أى على الجملة الاسمية والمماضوية (قوله المثبت) لا حاجة إليه بل هو
ليمان الواقع إذ المنسقى لا يتأتى هنا (قوله لما فيها من الأشعار) أى بواسطة غلبة
الاستعمال وقوله بالاستقرار التجدي أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله
وقصد الخ وقوله التجدي أى الحاصل من تجدد المجد مرة بعد أخرى وهكذا
أو الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والمماضوية لا يفسد الاستقرار
التجدي أساساً فإن الأولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستقرار بواسطة
العدول كما سيذكره الشارح تبعاً لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو
الاربع والثانية لا تفيد الاستقرار أصلاً بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد
أخرى وهكذا وإن أفادت التجدد معنى الوجود بعد لعدم وقد اختلف هل الاسمية
أبلغ أو المماضوية والتحقيق أن كلاهما بلغ من الأخرى من بعض الوجوه فالاسمية
أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها وهى ثبوت الحمد لله تعالى إذ معنى
الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع في النفس والمماضوية أبلغ من حيث صدق
المحمود به فيها بجميع الصفات وبعدها إلا عم من تلك الصفة لأن معنى أحمدك
أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جملة كلها وبعضها فالمماضوية أكثر فائدة
(قوله والمحمود عليه) يعنى الترية المفهومة من قوله ربى على ما تقدم فاندفع
ما عترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام
الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع جمده في مقابلة نعمته مع أنه لم يذكر ذلك ولا
حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده الحمد وعليه الذى يغلب وقوع
الحمد في مقابلته (قوله دائماً) تؤكد لقوله لا تزال تجدد وقوله كذلك تأكيد

الجميل اللاتى بجلال
عظمته وخز بل نعمته
التي هذا النظم من آثارها
واختار صيغة المضارع
المثبت لما فيها من الاستقرار
بالاتجار التجدي وقصد
بذلك الموافقة بين الحمد
والمحمود عليه أى كما أن
آلاءه تعالى لا تزال تجدد
في حقنا دائماً كذلك

لقوله كما (قوله نعمده بخامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشحننا بأنه سيصرح
 بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الانشائي ينقطع
 بانقطاع التعليل به فإين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظاً ومعنى
 ويمكن دفعه بأن اشعارها بالتجدد باعتبار حالها الاصلى الثابت لها قبل نقلها الى
 الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقريته مناسبة المقام ولعل
 هذا امر ادراد شحنا من الاعتذار بأن ذلك الاشعار على سبيل التوهيم والتخيل
 فافهم (قوله أيضاً) هو مصدر آرض اذا رجع وهو امامه فعول مطلق حذف عايله
 أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول ارجع
 الى التعليل رجوعاً وعلى الثاني أقول راجعاً الى التعليل وانما تستعمل مع شيئين
 بينهما توافق ويعني كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضاً ولا جاء زيد ومضى
 عمرو أيضاً ولا اختصم زيد وعمرو أيضاً قاله شيخ الاسلام زكريا (قوله فهو) الفاء
 للتعليل كما علم بمما مر آتينا والضمير للاختصار المفهوم من قوله واختار لسن
 هذا التعليل انما ينهض لاختصار المضارعة على الاسمية دون اختيارها على
 المسانوية بخلاف الاول ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الاصل) أى أصل الجملة
 الاسمية (قوله فحذف الفعل) أى وجوبه لأن ذكر بعده وشكرا وشرط بعضهم في
 الوجوب ذكر لا كقراء بعدهما وجوز أن ذكر وحده كسبأني في باب المفعول
 المطلق واطلاق شحنا الوجوب في غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا يقتضي
 أنه لو لم يعدل الى الرفع لا تنفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضوي في
 باب المبتدأ لأن نفاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على
 التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفي في افادته وجوب حذف
 العامل مع النصب وان صرح به للرضي في باب المصدر وحمل شحنا السيد ما صرح به
 في باب المبتدأ على حالة جواز حذف العامل لموافق كلامه في باب المصدر ولكن
 الاوجه ابقاءه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية هنا
 خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقريته عملها في الظرف
 فيكون في حكم الفعل والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام
 لاننا نقول لانسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي
 لعمله في الظرف رابحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضاً ولئن سلمناه فعمل افادة
 الاسمية التي خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع
 اليه ذكره الغزوي (قوله لقصد الدلالة) أى المقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان
 أحصر هذا اذا أريد دخول اللام العلة الغائية فان أريد السبب المتقدم على
 المسبب فقصد على حقيقة ومحتاج اليه (قوله والثبوت) أن أراد به ثبوت المسند

نعمده بخامد لا تزال تتجدد
 وأيضاً فهو رجوع الى
 الأصل اذا أصل الحمد لله
 الحمد أو حدث حمد الله
 فحذف الفعل اكتفاء
 بدلالة مصدره عليه ثم عدل
 الى الرفع لقصد الدلالة
 على الدوام والثبوت ثم
 أدخلت عليه آل

للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به
الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله والله علم) أى
بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى في البسملة
وسببأتى في المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة الحقيقية والتقديرية (قوله
الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد
لايضاح الذات المسمى للاعتبارهما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة
مع أنه فلذات المعينة فقط على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذات لكان واجب
الوجود للذات بمعنى كل كمال واستحقاق جميع المحامد وهو وجبه حصر الحمد في
كونه لله (قوله أى لذاته) يتحمل وجهين الأول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى
حينئذ أى الموجود لذاته والثاني أنه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى
ليس وجوب وجوده بغيره كإحدى الحوادث المتعلقة علم الله بوجودها (قوله وهو عرى
عند الأكثر) وقيل معرب وأصله بالسر بانه وقيل بالعبارة لاها فعرّب تحذف
ألفه الأخيرة وادخل آل (قوله وقد ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الأعظم
ووجه الدلالة أن من أحب شيئاً أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا لم يذكر في القرآن
الافى ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الأعظمية لكان
اسمه المهيمن أولى بها لأنه لم يذكر الأمر مرة واحدة وفيه بحث لأنه لم يجعل القلة علة
الأعظمية بل جعل الأعظمية علة الذ كرفى المواضع الثلاثة فقط لأنه لم يشل لأنه
لم يذكر الجبل قال ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم أنه قال لأنه لم يذكر كرفى القرآن الافى
ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل بالذ كرفى المواضع الثلاثة فقط من حيث
القلة بل من حيث ورود خبر بأنه فى الثلاثة وهو ما روى عنه صلى الله عليه وسلم
أنه قال هو فى ثلاث سور فى البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور
القائلين بأعظمية اسم الجلالة لأنه متشكك فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أى
بالاسم الأعظم أو بكل شئ (قوله تنبيه) الذى حققه العصام فى شرح الرسالة
الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص
لموضوع له خاص قال اذا كتب الذى هو عبارة عن اللفاظ والعبارات
المخصوصة لا تعدد الابدان المتلفظ وذلك التعدد دقيق فلسفى لا يعتبره أرباب
العربية ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعاً شخصياً لا نوعياً لجعل
الموضوع أمراً متعيناً لا متعدداً هـ ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر
الجيم كالخواصم والعوام وكثير من الناس يضعها الحنا بل وأسماء العلوم لان
مسمياتها وهى الاحكام المعقولة المخصوصة انما تعدد بتعدد المعقل وهذا التعدد

للقصد الاستغراق * والرب
المالك والله علم على الذات
الواجب الوجود أى لذاته
المستحق لجميع المحامد ولم
يسم به سواه قال تعالى هل
تعلم له مهيباً أى هل تعلم أحداً
سمى الله غير الله وهو
عرى عند الأكثر وعند
الحقبة أى أنه اسم الله الأعظم
وقد ذكر فى القرآن العظيم
فى ألفين وثلاثمائة وستين
موضعاً واختار الامام
المنورى تبعاً لجماعة أنه
الحق القيوم قال ولهذا لم
يذكر فى القرآن الافى ثلاثة
مواضع فى البقرة وآل
إمرا ن وطه والله أعلم

(تنبيه)

تدقيق فلسفي لا يعتبره أيضا أرباب العربية هذا هو المتجه عندى وان اشتهر
الفرق فتأمل والتسمية لغة الايقاظ واصطلاح حاجة دالة على بحث يفهم اجمالاً من
البحث السابق قيل أو على بحث بديهي فالترجمة به لما يفهم مما سبق ولم يكن بينهم
غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تشبهات الشارح من هذا القبيل فالمراد
بها مطلق الايقاظ الذي هو المعنى اللغوي (قوله أوقع الماضي موقع المستقبل)
أى على سبيل المجاز وقربة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين
الله اخ وكون المراد وأستعين الله على الظهار ألفية أو التقاع بها فلا ينافي تأخر
الخطبة عن المقصود خلافاً للتبادر وقوله تنزيل بقوله أى الذى يحصل فى الخارج
منزلة ما حصل أى فى الخارج وعلى هذا التنزيل بعلمين ذكر الاول بقوله اما اكتفاء
أى فى التنزيل بالحصول الذهني يعنى أنه لما حصل فى الذهن قوله منزلة منزلة ما حصل
فى الخارج فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظراً
فى التنزيل الى ما قوى عنده الخ يعنى أنه لما قوى ما عنده من تحقق حصول قوله
خارجاً فى المستقبل وقربه منزلة منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة
تحقق الحصول لكن لو قال الشارح فى العلة ما حصل مقوله ذهنياً أو لتحقيق
حصوله خارجاً عنده لكان أخصراً وأظهر والذى أراه أن التنزيل فى كلام النحاة
معنى التشبيه فى كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما الا فى العبارة بل كثيراً
ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة فى مثل ما نحن
بصدده لا يكفي عن التجوز فى اللفظ بل يقتضيه والالزم أنهم يقولون بتحقيقية شكل
لفظ استعمل فى غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالأسد فى الرجل الشجاع
المنزل منزلة الحيوان المقترس وهو فى غاية البعد أو باطل وبهذا مع ما قررناه أولاً
كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أوقع الخ
لا يصح لا على طريقة النحاة لان التجوز فى مثل ذلك على طريقته انما هو فى التنزيل
ولا تجوز فى الماضي فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانيين
لأنه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقته بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر
واستعمارة الفعل الا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بأن قول
الشارح اما اكتفاء الخ لا يصح أيضاً لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى
التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أى وجوده وثبوته وليس المراد
بالتحقق التيقن لأنه لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل (قوله معترضة) بكسر
الراء ويفتحها على الخذف والإيصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها
تميز المصنف عن غيره عن شاركه فى اسمه وتجويز جماعة كونه استثناءً بيانياً
لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها نعتاً للمحمدية بذكره وهو

أوقع الماضي موقع المستقبل
تنزيلاً لقوله منزلة ما حصل
اما اكتفاء بالحصول الذهني
أو نظراً الى ما قوى عنده
من تحقق الحصول وقربه
نحو أنى أمر الله فلا يستعمله
وجملة هو ابن مالك معترضة
بين قال ومقوله لا محل لها
من الاعراب

بعباد وبعضهم كونها حال لازمة من محمد فجعلها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة وانرفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم أنها من قطع النعت نقول ~~ي~~ كفي في جوازها تعين المنعوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان النعت مدح أو ذم أو ترجم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا يشتم (قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد (قوله تقدير الخ) فقد اجتمع في أحمد ربي الاعراب اللفظي في أحمد والتقدير في ربي والمحلى في الباء والفرق بين التقدير والمحلى ان الثاني في الأول من ظهور الاعراب قائما آخر الكلمة وفي الثاني قائم بالاسكامة بقاها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي كما قاله جماعة ويحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدماميني أنه مستقل بنفسه لا يتم لتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أي لرب لانه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن المبدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا في عبارته مرتين ورجح المعرب الثاني من جهة أن المبدل منه توطئة للمبدل وفي حكم الطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يتلوه عن ضعف لان بداية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه المعرب امتناعها مع ما في جعله بدلا من ربي ان جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور الماتين تعدد البديل وما في جعله بدلا من الله ان جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الابدال من المبدل وكونه حالا أي لازمة فيه كما قاله ابن قاسم أيها تقدير الحمد ببعض الصفات فلا ولي جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع الجملة) أي جملة أحمد ربي الله خير مالك أي والحمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله وأستعين الله في ألفيه وعبارة السندوني وجملة أحمد ربي الى آخر الكتاب في محل نصب لانها محكية بالقول اه ويظهر لي حل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية واعتبار كون المقول مجموع الجملة وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فانه نفس وانما لم يقل مفعول به ليحري على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الأول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت في الكلام على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية بمعنى ويكون حامدا ثمنا (قوله مصليا) هذه الحال وان كانت مفردة لأنها في قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم

ولفظ رب نصب تقدير على
المفعولية والباء في موضع
الجر بالاضافة والله نصب
بدل من رب أو بيان وخبر
نصب أيضا بدل أو حال على
حد دعوت الله جميعا وموضع
الجملة نصب مفعول لقال
ولفظها خبر ومعناها
الانشاء أي أنشئ الحمد
(مصليا) أي طابا من الله
صلاته

و يلزم على الوجه الاول وقوع الانشاء عالا وهو ممنوع فتأمل وانما يأتي بجملة
ضريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم
ولم يذكرا السلام جريا على عدم كراهة افراد أحدهما عن الآخر بل اذ أصلي في مجلس
وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى
وفقا للمعافظ ابن حجر وغيره والآلة تدل على طلب قرنها لان الواو لا تقتضى ذلك
(قوله أى رحمته) أى اللاتفة بمقامه فالإضافة للعهد (قوله بتشديد الباء من النبوة
الخ) هكذا اشتهر تخصيص التشديد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ
بالخبر بل وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النبأ بسكون الباء
وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كنعى أى ارتفع
بل هذا أولى لسكون الساكن مصدر اختلاف الخبر لأن يكون المشدود مهملا
من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فأعرف ذلك وعلى كون النبي
من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبى واجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما
بالسكون فقلت الواو باء وأدغمت آتيا فى الباء (قوله أى الرفعة) فيه مسامحة
أذا النبوة المسكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أى المسكان ذى
الرفعة (قوله لانه مخبر عن الله) أى ولو بكونه نبأ فلا يراد أن النبي على الاصح
لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى اليه (قوله فعلى الاول الخ) يصح على
كل من الاول والثانى أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول
ففى كلامه احتمالا (قوله حال) اعترض بأن الحالية تقتضى تقييد حمده بهذه
الحالة ويدفع بأنهما تقتضى تقييد حمده فى هذه المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق
حمده ولا ضرورى ذلك بل هو الواقع (قوله منوية) هى المقدرة ودفع هذا الاعتراض
بأن الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد لا يستعمال دورها حيث لا الحمد وفيه أنه
حيث لا يكون مصليا بالفعل لان نسبة الصلاة ليست صلاة فالأولى أنها مقارنة
والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنة لفظ لفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه
بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملة على العرفى لكن يرد عليه أن الأمور
بالابتداء به الحمد لاغوى لا العرفى لحدوثه بعد من صلى الله عليه وسلم وتوجيه
كونها مقارنة بأن المعنى أحسنه بلسانى وأصلى بقلى يرد عليه أن الصلاة بالقلب
من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة) كذا بالتاء فى نسخ وعليها فتد كبير
الضمير فى قوله وهو الخالص من السكر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين
وضعتا شئ واحد واحداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث
الضمير وتذكيره وفى نسخ من الصفوة بالتاء وتد كبير الضمير بعد ظاهر عليها (قوله
وهو الخالص من السكر) هذا يفيد أن معنى المصطفى فى الاصل الخالص من

أى رحمه (على النبي)

بِقُدْرَةِ الْيَمَامَةِ مِنَ الْغَبْوَةِ

أى الرفعة الرفعة رتبة

عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ أَوْ

بإله - مز من النبأ وهو

الحبر لانه مخبر عن الله تعالى

فعلی الاول هو فاعیل یعنی

مفعول وعلى الثاني بمعنى

فاعل ومصلية حال من فاعل
أُفعل

احمد ميمونيه لاسيه معال

مورد الف - لاه بالحمدای

ما ولي الصلاه على النبي
(الطاهر)

(المصطفى) محمد بن عبد الله

الصفوة وهو الخالص من
الكبرياء قائم مقام طاء

الصدر وكتب ماؤه ٢١٤

السكدر فقوله ونعناه المختار أى معناه المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أى لانها
 من حروف الابطاق الاربعه الصاد والصادو والطاء والظاء والتاء اذا وقعت
 بعد أحدها قلب طاء (قوله أى أقاربه) الانسب هنا تفسيره باتباعه فى العمل
 الصالح وحينئذ يدخل المحب فلا يلزم على المصنف اههما اللهم بل يكون فيه من
 أنواع المديح التورية لا خصوص الاقارب ولا عموم الاتباع ولو فى أصل الايمان
 لعدم ملائمة لقوله المستكملين الشرفا وما اشتهر من أن اللائق فى مقام الدعاء
 تفسير الآل بعموم الاتباع لست أقول باطلاقة بل المتجه عندى التفصيل فان كان
 فى العبارة المدعوى ما يستدعى تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم قطهيرا أو ما
 يستدعى تفسير الآل بالأتقاء حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك فان خلت محاذ كرحل
 على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل
 محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك (قوله المستكملين) صفة لازمة لآل والسين
 والتاء اما للطلب والمطلوب كل زائد على السكال الحاصل عندهم فاشرف بشع
 الشين مفعول المستكملين أو زائدتان للثأ كيد والمعنى السكاملين فهو منه موصوف
 التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قىمانى وبما يدل
 على أن ثم قول لا بقىاسية قول الشمس الشورى فى حواشيه على التحرير القهقى
 لراجع أن النصب بنزع الخافض سماعى اه أو يقال ان المصنفين نزله منزلة
 القياسى لكثرة ما سمع منه فأعرف ذلك أو للضرورة كاستحسان الطين أى الذين
 صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بأنهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف
 تصح دعوى اشتكمالهم الشرف وقه يقال المراد الشرف اللائق بهم سم أو الكلام
 محمول على المبالغة اشارة الى أنهم لعلموا مراتبهم فى الشرف كأنهم استكملوه ومنهم
 من ضبطه بضم الشين فنكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين
 محذوف أى كل شرف أو كل مجد مثلا وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من
 الايدان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول هنا مساو لحذفه
 لان المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر
 الشرف بالاضم بعد المستكملين ليس فيه كبر فائدة لانها من الثانى من الاول
 (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلا لقابلها ألفا فلا يرد أن الهمة أثقل من الهاء
 مع أنها قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ولعل وجه أنهم قصدوا بقلب هاء همزة
 جبرض عنهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لان الهمة أقوى من الهاء فتأمل
 ولم يقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما

لمجاورة الصاد ولا مألفا
 لا افتتاح ما قبلها ومعناه
 المختار (وآله) أى أقاربه
 من بنى هاشم والمطلب
 (المستكملين) باتباعه
 (الشرفا) أى العلو (تقريبه)
 أصل آل أهل قلبت الهاء
 همزة كما

قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تقاربان (قوله كما في آدم
 وآمن) مثل بئنا لمن من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على أهبل) ضعف
 باحتمال أنه تصغير أهل لآل فلا يشهد للآل وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة
 يقتضي أنهم لا يقدمون على التعيين الإبدليل (قوله وهو يشهد للآل) أن قيل
 الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد
 توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أجيب
 بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجوده وهو غير توقف العلم بالأصل في جهة
 التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف إلا إلى ذي شرف) لا نافي هذا
 تصغير آل المقضي الحقارة لأن شرف المضاف إليه لا ينافي تصغير المضاف ولو سلم
 أن شرف المضاف إليه يقتضي شرف المضاف تقول الشرف باعتبار تجميع
 الحقارة باعتبار آخر وقوله إلى ذي شرف أي معترف مذكر ناطق وسمع آل
 المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة
 اسم جنس لمن يصلح المعال والاسكوف لغة فيه والجمع أساكفة (قوله فنعده
 السكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن آل إنما يضاف إلى الأشراف والمفصع
 عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لأن الضمير كرجعه في الدلالة
 نجاري على المحلى (قوله آتة) أي المذكور من الإضافة (قوله قال عبد المطلب) أي
 حين قدم أبرهة ليقيل إلى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب)
 يدل على ظاهره على جواز إضافته إلى غير الناطق فينا في ما تقدم ويتجرب بأنه بمنزلة
 الناطق عند أهله أو شاذر تكبب للشاكلة (قوله وأستعين الله) أي أطلب منه
 الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقتدار وسماء ثمانية لانه بصورة الاعانة من حيث
 كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسما بلاتأثير وقدرة الله تعالى المجادا
 وتأثيرا إذا تصديق على هذه الاعانة الحقيقية التي هي المشاركة في الفعل
 ليسهل إفاده الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى وأصل أستعين أستعون بكسر
 الواو نقلت كسرتهما إلى ما قبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وإنما
 لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليقيد الحصر مع صحة الوزن على تقديره أيضا
 للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قاله في إقرابهم بل على بعض
 التقارير (قوله في نظم قصيدة) قدر نظم لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل
 وقصيدة لئلا يخلو عليه الصفة أعني ألفية لكن في تسميته هذه الألفية قصيدة
 ماستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر أنها تنقص عن ألف
 ستة أسنان فلم ينظر فإن جماعة ممن أقر بهم أخبروني بعد التحري في عدّها بأنها
 ألف (قوله أو الثمان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذ أن يقول

قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تقاربان (قوله كما في آدم
 وآمن) مثل بئنا لمن من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على أهبل) ضعف
 باحتمال أنه تصغير أهل لآل فلا يشهد للآل وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة
 يقتضي أنهم لا يقدمون على التعيين الإبدليل (قوله وهو يشهد للآل) أن قيل
 الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد
 توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أجيب
 بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجوده وهو غير توقف العلم بالأصل في جهة
 التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف إلا إلى ذي شرف) لا نافي هذا
 تصغير آل المقضي الحقارة لأن شرف المضاف إليه لا ينافي تصغير المضاف ولو سلم
 أن شرف المضاف إليه يقتضي شرف المضاف تقول الشرف باعتبار تجميع
 الحقارة باعتبار آخر وقوله إلى ذي شرف أي معترف مذكر ناطق وسمع آل
 المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة
 اسم جنس لمن يصلح المعال والاسكوف لغة فيه والجمع أساكفة (قوله فنعده
 السكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن آل إنما يضاف إلى الأشراف والمفصع
 عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لأن الضمير كرجعه في الدلالة
 نجاري على المحلى (قوله آتة) أي المذكور من الإضافة (قوله قال عبد المطلب) أي
 حين قدم أبرهة ليقيل إلى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب)
 يدل على ظاهره على جواز إضافته إلى غير الناطق فينا في ما تقدم ويتجرب بأنه بمنزلة
 الناطق عند أهله أو شاذر تكبب للشاكلة (قوله وأستعين الله) أي أطلب منه
 الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقتدار وسماء ثمانية لانه بصورة الاعانة من حيث
 كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسما بلاتأثير وقدرة الله تعالى المجادا
 وتأثيرا إذا تصديق على هذه الاعانة الحقيقية التي هي المشاركة في الفعل
 ليسهل إفاده الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى وأصل أستعين أستعون بكسر
 الواو نقلت كسرتهما إلى ما قبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وإنما
 لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليقيد الحصر مع صحة الوزن على تقديره أيضا
 للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قاله في إقرابهم بل على بعض
 التقارير (قوله في نظم قصيدة) قدر نظم لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل
 وقصيدة لئلا يخلو عليه الصفة أعني ألفية لكن في تسميته هذه الألفية قصيدة
 ماستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر أنها تنقص عن ألف
 ستة أسنان فلم ينظر فإن جماعة ممن أقر بهم أخبروني بعد التحري في عدّها بأنها
 ألف (قوله أو الثمان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذ أن يقول

الفنية لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على أنها الخ) فيه افسو ثبوت مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستغفلن سبب مرآت والشر حذف النصف بأن يكون البيت على مستغفلن ثلاث مرآت فعلى أنها من كاملة يكون مثلاً

قال محمد هروان مالك * أحدر بي الله خير مالك

بيتا مصرعاً أعني مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعراً مستقلاً وعلى أنها من مشطوره يكون مثلاً قال محمد هروان مالك بيتاً وأحدر بي الله خير مالك بيتاً ويكون كل بيتين شعراً مزدوجاً مستقلاً فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناءً قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الالكفاء والالاجازة والأقواء والاصراف في القصيدة الواحدة وذلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك في هذه الأرجوزة عيباً ولا يجحدون كبر ذلك من العلماء كذا في الدماميني على الخبزجية ومنه يعلم ما في قول الشاعر قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض وفي كونها من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن في جمعني على) فتكون لفظة في استعارة تبعية لمعنى على كافي ولا فصلينكم في جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله والظاهر وإنما كان الأول ظاهراً لأن الاستخارة قبل الفعل للتردد والمصنف جازم بشروعه في الفعل ولأن إرتكاب التجوز في الحرف أخف منه في الفعل لا على قوله إن في جمعني على إذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوي وهو اشتراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البياني وهو تقدير حال تناسب الحرف لا تنمغ كون التضمين النحوي ظاهراً عن البياني للخلاف في كون النحوي قياساً وإن كان الأكثر ون على أنه قياسي كافي ارتشاف أي حيان دون البياني واعرفه (قوله لان الاستعانة) أي أصل هذه المادة فلا يرد أن أعاله في الآية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة (قوله انما جاءت) لم يثن الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها في تصرف أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أي الى المستعان عليه لا المستعان لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبالباء كافي قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استهدا على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى استخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للتردد (قوله أي أغراضه) هذا تفسير بحسب

بناءً على أنها من كاملة الرجز أو مشطوره ومحل هذه الجملة أيضاً نصب عطفاً على جملة أحدر والظاهر أن في جمعني على لان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدية بعلى قال تعالى وأعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون أو أنه ضمن استعين معنى استخير ونحوه مما يتعدى بـ أي واستخير الله في الشيء (متناصد النحو) أي أغراضه ومحل

اللغة وقوله وجل مهـ ماته عطف تفسير للمراد أشار به الى أن مراده بالمقاصد
 المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف مضاف ودفع بذلك
 التناهي بين ما هنا وقوله آخر الكتاب * نظم ما على جل المهمات اشتمل وقد أوجب
 بأجوبة غير هذا منها أن ما هنا في خبر الطاب وما يأتي اخبار بما يسرله وأما
 الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطي في
 آخر نكتته وصرفوا ما هنا الى ما يأتي دون العكس لأن ما يأتي هو المطابق للواقع
 لأنه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما (قوله ما أي
 فيها) من ظرفية المثلول في الدال لأن الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على
 المعاني المخصوصة والمقاصد تلك المعاني ويصح أن تكون الباء سببية وصلية
 محبوبة مخدوفة أي محبوبة لمتعاليتها بسببها (قوله محبوبة) اسم مفعول وأصله محبوبة
 اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت احداهما بالسكون فلبت الواو ياء وأدغمت
 الياء في الياء وكسرت الواو الاولى التي قبل الياء المدغمة للناسبة (قوله الخوف
 الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الامور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة
 عليها ومنها موضوع وغاية وفائدة فوضع هذا الفن الكلمات العربية من
 حيث عروض الاحوال لها حال افرادها كالا غلال والادغام والحذف والابدال
 احوال تركبها كحركات الاعراب والبناء وغاياته الاستعانة على فهم كلام الله
 ورسوله والاحتراز عن الخطا في الكلام وفائدة معرفة صواب الكلام من خطئه
 كذا في شرح الخطيب على المتن وفي كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطا هو
 الفائدة وله أيضا وجه وفي الاصطلاح امام مستقر متعلق بقدر معرفتي لصفة الخو
 أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة محبي الخال من التبديل أو ما لغو متعلق
 بمعنى الفسمة التي اشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أي القواعد المعلومة أي
 التي من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل لأن الخوله حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم
 فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة في الاقل التعلق بين المصدر وما اشتمل منه
 وفي الثاني الأول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول لأن الطلاقة على
 القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أي الكيفية الراسخة في
 النفس التي يتدبرها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه أو ما اطلاقه
 على الادراك الحقيقية لغته وعرفا أو اطلاقه على فروع القواعد أي المسائل
 الجزئية المستخرجة منها يجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد
 من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فجاز عند الحكماء حقيقة
 عرفية عند علماء الشريعة والادب كما نقله البعض عن سري الدين والمجاز على المجاز

مهـ ماته (ها) أي فيها
 (محبوبة) أي محبوبة (تنبيه)
 الخوف في الاصطلاح هو العلم

جائز عند الباعين والاصوليين الا امدى كما في البحر المحيط في الاسول للزركشي
 فنقل شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظروا الباع في قوله بالمقاييس للتصوير
 وما ذكرناه من أن العلم هنا يعني القواعد وانباء للتصوير هو الا لا نق هنا الا الادراك
 ولا المصلحة سواء جعلنا الباع للسمعية متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان
 بالمقاييس المذكورة أو جعلناها للتصوير اذ لا يصوران بها ولا الفروع وان قال به
 البعض لانه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد دخوا وفيه ما فيه بل
 الظاهر أنها هي المتوقفت ابل وخرج بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب أو
 السنة (قوله بالمقاييس) بغيرهم لا مسألة الباع الاولي كما في معاش جمع مقياس
 وهو ما يقياس عليه الشيء ونوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقرأ كلام
 العرب) من اضافة الصفة الى الموصوف أى من كلام العرب المستقرأ أى من
 أحوال أجزائه ففي العبارة حذف مضاف وان أولت الكلام بالكلمات كان
 فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة
 والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها من بعد المصدر الاول كما
 ان استغناطها من المصدر الاول فاندفع ما يقال باستغناط المقاييس من أحوال
 أجزاء كلامهم بقضي سبق معرفة تلك الاحوال على استغناط المقاييس
 وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال بقضي تأخرها عنه وفي هذا تناقض وهو ظاهر
 ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا التعارض اذا
 جعل الفهم في قوله أجزائه راجعا الى عين كلام العرب أتما اذا جعل راجعا الى
 نفس كلامهم لان أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا
 لان السابق معرفة غير المتأخر معرفة حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف
 المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثائق اختلافها باختلاف المعروف وخرج
 بهذا القيد علم المعاني والبيان ونحوهما (قوله أحكام أجزائه) المراد بالاحكام
 ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية (قوله التي اختلف منها) صفة
 للأجزاء والفهم في اختلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز
 الضمير جريا على مذهب السكوفيين من جواز عدم ابرازه عند أمن اللبس وقال
 البعض نقل الراعي في باب المبتدأ والخبر كما أفاده الهروي أن البصريين فصلوا في
 وجوب ابراز الضميرين ما اذا كان المتكلم للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه في
 الاول دون الثاني اهـ وهو مخالف لما في الهمع واتصرح من أن الفعل
 كالوصف في الخلاف المذكور (قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل
 التصريف (قوله ما يرادف قولنا علم العربية) أى المراد به ما يشمل النحو والصرف
 فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وان أطلق على ما يشمل اثني عشر

المستخرج بالمقاييس
 المستنبطة من استقراء
 كلام العرب الموصلة الى
 معرفة أحكام أجزائه التي
 اختلف منها قاله صاحب
 المقرب فعلم أن المراد هنا
 بالضمير ما يرادف قولنا علم
 العربية

لا قسم الصرف وهو مصدر
أريد به اسم المفعول أى
التخو كالتخو معنى المخوف
وخصته غلبة الاستعمال
بهذا العلم وان كان كل علم
مخو أى مقصودا كما خصت
الفقه بعلم الاحكام الشرعية
الفرعية وان كان كل علم
فقها أى مقصودا أى مفهوما
وجاء فى اللغة لمعان خمسة
القصد يقال تخوت تخو
لئى قصدت قصدك والمثل
تخو مررت برجل تخو
أى مثلك والوجهة تخو
توجهت نحو البيت أى جهة
البيت والمقدار تخو
عندى تخو ألف أى مقدار
ألف والتسم نحو هذا على
أربعه تسم أى أقسام
وسبب تسمية هذا العلم
بذلك ما روي أن علما رضى
الله تعالى عنه لما أشار على
أبي الاسود الديلمي أن
يضعه وعلمه الاسم والفعل
والحرف وشيأ من الاعراب
قال انح هذا النحو يا أبا
الاسود (تقرب) منهم
اللقبة لا لفهام (الأقصى)
أى الأبعد من المعاني
(بلنظ موجز) الباء بمعنى
مع أى تشعل ذلك

علم اللغة والصرف والاستقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية
وقرئ الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريج
وجعلوا البديع ذبلا لا قعما برأسه وإضافة علم إلى العربية من إضافة العام إلى
الخاص (قوله لا قسم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين
تخصيصه بنى الاعراب والبناء وجعله قسم الصرف وعلمه فيعرف بأنه علم يبحث
فيه عن أحوال وأخر الكلام اعرابا وبناء وموضوعه الكلام العربية من حيث
ما يعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال الهوني انظر هل
يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا
قال البعض لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اد
وأقول وقع فى قوله تعالى هذا عطاؤنا كما يفيد كلام البيضاوى (قوله وخصته
غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور
علمه (قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض
كأ قلت مخو السمكة وذ كر أن أظهر معانيه وأكثرها ندأولا القصد وهذا مصدر
به الشارح قيل لما كان اللغوي شعثا أخره عن الاصطلاحى وان كان الانسب
تقديم اللغوى (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب اطلاقه عليه بالغلبة
لا بالوضع فلا ينافى مامر (قوله الديلمي) نسطه بعضهم بكسر الدال وسكون التيمية
وبعضهم بضم الدال وفتح الهزرة واسم ظالم بن عمرو قال فى التصريح وقد تظافرت
الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الاسود وأنه أخذته أولا عن علي بن أبي
طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصرى المشاومات وقد أسن
واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد
الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروبية (قوله وشيأ من الاعراب) أى حيث قال
الاشياء ظاهر ومضموم وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته قال السيرافى يعنى
اسم الإشارة (قوله انح هذا النحو يا أبا الاسود) روى أن معاذ كره أبو الاسود
حكم ان وأن وكان وليت ولعل ولم يذكر اسكن فأمره الامام كرم الله وجهه أن
يزيدها فزادها (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب اليها مجاز عقلى من باب
الاسناد إلى الآلة اذا الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف (قوله أى
الأبعد من المعاني) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى أن المناسب جعل أفعل
الفضل هنا على غير ما به ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لان الأبعد مقول
بالتشكيك وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعيد فيهم بالاولى ضعف بأنه
لا يلزم ذلك لانهم اقدمتم بالبعد لشدة خفاؤه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى
مع) لم يجعلها سببية لان المعهود سببا للتقريب البسط لا اليجاز قال سم ويصح

كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اقصاف بالقدرة على توضيح
المعاني بالالفاظ الوجيزة التي من شأنها تبسيطها ولا اشكال في كون الالفاظ قد
يكون سببا للبضاح اذ يولد في تهذيب الوجيز وتبسيطه اه وقد يقال
السبب حينئذ هذه المبالغة لا اليجاز (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير اضاف
الاتحاد المصاحب والمصاحب وعليه في الكلام وضع الظاهر موضع المظهر
والاصل مع وجازتها وانت خبير بان الاتحاد انما يأتي اذا جعلت المعية حالا من
فاعل تقرب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر
اللفظ فلا اتحاد ومانق له البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فأنظره (قوله أى
اختصاره) ظاهرة ترادف الاليجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفي المصباح
أن الاليجاز تقليل اللفظ مع عدوته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على
هذا (قوله وتبسط البذل) فسر الشارح بتوسع العطاء أى الاعطاء يعنى تكثير
افادة المعاني ففيه استعارة اما تمثيلية بأن يكون شبه حال الاليفية في كثرة افادتها
المعاني بسرعة عند سماعها بحال التكرير في كثرة اعطائه ووفائه بجملة بعد أو
مصرية حيث شبه افادة المعاني ببذل المال والوعد ترشيع أو ممكنية حيث شبه
الاليفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيع (قوله وهو) أى البذل اشارة الى
ما تنجحه أى الى مخ ما تنجحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالاعطاء أى الاعطاء ويحتمل
أن هذا اشارة الى أن المراد بالبذل المبدول وأن نفسه يره أولا بالاعطاء بالنظر الى
معناه الاصلى وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد السكينة (قوله بوعده
منجز) الباء بمعنى مع أو سببية فان قلت الاعطاء بدون وعده يبلغ في المدح فلم قيد
بالوعد قلت كانه لانه الواقع لان فهم المعاني منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد
من الالتفات اليها وتصورا لفاظها فكأنها التهيؤ للفهم منها وتوقف الفهم منها
على ذلك تعدد اناجز اقاله سم ويمكن أن يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للاشارة
الى عزة معانيها لان الموعد به تشوق اليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون
هو أعز عليه او بين موجز ومنجز الجنس اللاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله
ووعده للخير) أى عند الاطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لمخلف ايعادى الخ) فيه لف
ونشر مرتب (قوله وتقتضى أى تطلب) أى من الله أو من قارئها أو منها ما معا
واسناد الطلب اليها مجاز عقلى من الاسناد الى السبب اذا الطاب في الحقيقة
ناظمه او يحتمل أنه شبه الاليفية بعاقلة تشبهها مضمر فى النفس على طريق
الاستعارة السكينة واثبت الطلب تخييل ويحتمل أنه أراد بالاقضاء الاستلزام
على التحوز (قوله رضا) كسر راءه سماعى كضم سين سخط وسكون خائه
والقياس افتح لان فعلهما كفتح يفتح (قوله محضا) كانه زاده تهديد القول

مع وجازة اللفظ أى اختصاره
(وتبسط) أى توسع (البذل)
بالمجعة أى العطاء وهو
اشارة الى ما تنجحه لتسارها
من كثرة الفوائد (بوعده
منجز) أى موفى سر يعا
تقريبه قال الجوهري
أو وعد عند الاطلاق يكون
لشر ووعده للخير وأنشد
وانى وان أو وعدته أو وعدته
لمخلف ايعادى ومنجز موعده
(وتقتضى) أى تطلب لما
اشتملت عليه من المحاسن
(رضا) محضا (بغير سخط)
يشوبه

بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسير المجضا وقوله يشوبه أى يتخلل
 بين أزممة الرضا والمراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم أن قوله
 وتقتضى رضا لا يقتضى عن قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها لاخذ
 الثار والمرا دمنه في حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله
 فائقة) أى عالمة في الشرف وانما فائقها الانعام من بحر واحد وألفه ابن معطى من
 بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز ولا نأكثر أحكاما من ألفية
 ابن معطى (قوله الحنفى) فى حواشى الشيخ يحيى أنه كان مالكا وتفقده الجزائر
 على أبى موسى الجزولي ثم تشفع كان مالك وأبى حبان حين الخروج من الغرب اه
 ويمكن أنه تخفف بعد أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى
 الديباجة وقد لقمته بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالحرف كسمى
 (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمريون العاص (قوله لاقراء الأدب) اسم لما
 يشمل الاثنى عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعريية بالمعنى الشامل لها (قوله
 فى سلخ) أى آخر (قوله على شفير الخندق) أى حرق الخاليج الذى حفره عمريون
 العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحبل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلا
 بالبحر المسالخ (قوله ومولده سنة) بنص سنة على الظرفية متعلق بحذوف ان
 جعل مولده صدر امميا بمعنى الولادة أى كائن فى سنة وورفعها على الخبرية ان
 جعل اسم زمان (قوله فى فائقة) أى فى هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره
 (قوله من فاعل تقتضى) لم يجعلها من ألفية لانها وان كانت نكرة فتخصصت
 بالوصف أو من فاعل تقرب أو بنسط تقرب تقتضى (قوله خبر المبتدأ المحذوف)
 أى والجملة حاله أو اسم ثمانية (قوله بالجملة) أى جنسها فيصدق بما زاد على
 واحدة كفى المتى (قوله وأوجبته بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل القائل
 بالوجوب يجعل مبارك فى الآية خبر مبتدأ محذوف اه وأحسن منه أن يجعله
 خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) أى على فى الزمن والافادة وفى تقديم المفعول إشارة
 الى أنه لم يحز الفضل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حاز
 ومستوجب (قوله حاز تفضيلا) أى فضلا من اطلاق المسبب على السبب أو هو
 مصدر المبني للمفعول فاندفع الاعتراض بان التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف
 يحوزه المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بان الحيازة فى كل شئ بحسبه فعنى
 حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثانى والثالث
 أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل فى نفسه عليه حتى يكون فيه كبير
 مدح لان المراد التفضيل بمن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال سم أى مستحق
 اه ويحتمل أن السين وائتا للتصيير أى مصير الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه

(فائقة ألفية) الامام
 العلامة أبى الحسن يحيى
 (ابن معطى) بن عبد
 النور الزاوى الحنفى
 الملقب زين الدين سكن
 دمشق طويلا واشتهر
 عليه خلق كثير ثم سافر الى
 مصر ونصرت بالجامع العتيق
 لاقراء الادب الى أن توفى
 بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة
 سنة ثمان وعشرين
 وستمائة ودفن من الغد
 على شفير الخندق بقرب
 ربة الامام الشافعى رشى
 الله تعالى عنه ومولده سنة
 أربع وستين وخمسمائة
 * تنبيه * يجوز فى فائقة
 المعصب على الحال من فاعل
 تقتضى والرفع خبر المبتدأ
 محذوف والخبر متعلا ألفية
 على حد وهذا كتاب
 أنزلناه مبارك فى النعت
 بالمقدربعد النعت بالجملة
 والغالب العكس وأوجه
 بعضهم (وهو) أى ابن
 معطى (بسبق) الباء
 للسببية أى بسبب سبقه
 اى (حاز تفضيلا) على
 (مستوجب) على (ثنائى له
 الجميلا) عليه لما يستحقه

السلف (الخ) لا يظهر أنه علمه مستوجب لتقديم المصنف علمه وهي السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضاً بل هو علة للعلية أى السكون السبق علة للاستحباب لكن لا يظهر التعليل إلا بتقدير مضاف أى لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لا يستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخضر وأوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لأن الثناء اسم مصدر أثني ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف (قوله اما صفة) أى لازمة أو مخصوصة على القولين في الثناء وعلى الوصفية يحتاج إلى تعليل قول الشارح عليه بخذوف حال من ثنائى أو بدل منه أى كائناً عليه أو ثنائى عليه لا ثنائى المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أى على أنه صفة لمفعول مطابق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أى ثنائى الثناء الجميل أو على أنه مفعول به له على التوسع باسقاط الخافض والاول أولى لان الثنائى سماعى على الجمع (قوله أى يحكم) فسر القضاء فى كلامه بالخكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كفى شرح الموقف ارادته الارضية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره استحاده اياها فيما لا يزال على ما هي عليه فيه اه والمراد بالخكم هنا التعليل التجيزى فيرجع الى التقدير (قوله أى عطيات) أى به مع علمه من تفسير المفرد تحسيناً للسبيل قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح (قوله أى تامة) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدي يقال وفر الشيء وفر فوراً أى تم وفرة وفرة وفره أى أتمته (قوله لى وله فى درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهيات وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لان معطى بعدموته إنما يتأتى بهاذون درجات الدنيا (قوله قال فى الصحاح) بفتح الصاد ومعناه فى الاصل الصحح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع (قوله هى الطبقات من المراتب) أى علية أو دنية فهو أعم من تنسیر أى عبادة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلاماً أبى عبادة ما نالها فى الصحاح (قوله والمراد) أى من درجات الآخرة وأشار به خذ الى أن الاضافة فى درجات الآخرة على معنى (قوله وصف هيات الخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة فى الافراد حاصلة تأويلاً فقوله لتأوله بجماعة أى وهو مفرد لفظاً وان كان جمعاً معنى (قوله وان كان الافصح وافات) أى محافظة على المطابقة للفظية والواو للعال وان زائدة وبظهورنى فى الجواب عن المصنف أن الافراد لاستعماله جمع القلة فى الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثره بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان هيات جمع قلة) أى بناء على مذهب سيديويه أن جمعى السلامة للقلة والذي ارتضاه السعد التقارنى والدامى بنى أن جمعى القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع

السلف من ثناء الخلف
وثنائى مصدر مضاف الى
فاعله وهو اليباء والجميل
اما صفة المصدر أو معمول له
(والله يقضى) أى يحكم
(بهيات) جمع شبهة وهى
العطية أى عطيات
(وافرة) أى تامة (لى وله)
فى درجات الآخرة (الدرجات
قال فى الصحاح هى الطباق
من المراتب وقال أبو عبادة
الدرج الى أعلى والدرك
الى أسفل والمراد مراتب
السعادة فى الدار الآخرة
ولفظ الجملة خبر ومعناها
الطلب (بشيء) وصف
هيات وهو جمع بوافرة
وهو مفرد لتأوله بجماعة
وان كان الافصح وافات
لان هيات جمع قلة

الاقسمة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان في اللبس المختلفان في المنتهى
 والمشهور أن مبدأ أجمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين في المبدأ والمنتهى وعلى
 هذا يأتي استشكل القرا في الذي ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده
 وهو أنه إذا قل له على دراهم كان اقرا بثلاثة اجماعا وحقه بأحد عشر لانه أقل
 جمع الكثرة فلم تقدم المجاز مع امكان الحقيقة وان أجيب عنه ببناء الاقارير على
 العرف وأما على فامرت عن السعد والدماميني فلا مجاز ولا استشكل (قوله
 والافصح في جميع القسمة الخ) وجه ذلك بأن العاقل منظور اليه فاعتني بشأنه في
 المطابقة بخلاف غيره وطوبى لجمع القلة لغير العاقل جبر الاقلة وقال شيخنا السيد
 المطابقة في جمعي العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها في جمع الكثرة لغيره
 لانه لا يخطأ له عن العاقل في حكم المقرب بالنسبة اليه ولم يراع ذلك في جمع القلة
 جبر الاقلة (قوله محمدا يعقل) أي من جوع ما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم
 يصلح دليل لاكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يشره
 على ما رجوه في مذهبننا معاشر الشافعية لم يزل وقوله عطفنا على مجرور الادم وانما
 ذكره اشعثا ساجدا (قوله لما عرفت) أي من ارتكب خلاف الافصح (قوله ولان
 التعميم مطلوب) قال سمعنا له عم في اللفظ دون السكتانية ويحق الكلام في أنه
 هل يطلب التعميم في السكتانية أيضا وهو محل نظر اه أقول الاقرب الطلب
 قياسا على طلب كتابة البسملة والحمد لله والصلاة والسلام فتمام

الكلام وما يتألف منه

أي والكلام بمعنى الكلمات العربية الثلاثة التي يتألف الكلام منها وذكر
 الفهم مرعا للفظ ما (قوله أي هذا باب شرح الكلام الخ) لاشك أنه شرح
 الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام أولا ثم يعرفه والكلام
 الثلاث التي يتألف منها تأتي بذكرها ثم اوعلا ما تمها فالشرح مختلف وللإشارة
 الى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف على أنه كقوله الروداني تقدم معنى
 لا تقدير اعراب وان أوهمه صنف الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه
 متساو على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح أن العامل في
 المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله وما أشار اليه من أن
 الكلام خبر مبتدأ محذوف تبع للوضع غرضه من ان يجوز كقوله الشنقاني رفعه
 على أنه مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي ونصبه على المفعولية بنحوخذ
 مقدر الا هالكما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوف وفي قوله ما يتألف
 الكلام إشارة الى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف الى الكلام فاصلة جارية
 على غير ما هي له ولم يبرز الفهم لانه اللبس المحذور لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله

والافصح في جميع القسمة
 مما يعقل وفي جميع العاقل
 مطلقا المطابقة نحو
 الاجتماع انكسرت
 ومنكسرات والهندات
 والهندات انطلق ومنطقات
 والافصح في جميع الكثرة
 مما لا يعقل الافراد نحو
 الحسنة انكسرت
 ومنكسرة * خاتمة *
 بدأنفسه لحديث كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا دعا عبداً فأنسره رواه
 أبو داود وقال تعالى حكيم
 عن نوح عليه السلام
 رب اغفر لي ولوالدي وعن
 موسى عليه السلام رب
 اغفر لي ولأخي وكان
 الاحسن أن يقول رحمه
 الله تعالى
 والله يقضي بالرضا والرحمة
 لي وله ولجميع الامه
 ما عرفت ولان التعميم مطلوب
 * الكلام وما يتألف منه *
 الاصل هذا باب شرح
 الكلام وشرح ما يتألف
 الكلام منه

اختصر للوضوح) قبل على التدرج لانه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن
 حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة
 واحدة لانه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر
 والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه يحكم العمدة في نيب الكلام عن
 المبتدأ على هذا القول أصلا كما لم يبق عنه على القول الأول بل هو على القولين
 حال في مكانه مقتدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شيء فتجوز البغض نيابة عن المبتدأ
 على الثاني غير صحيح قدس (قوله كلامنا) أتى بالاضافة وإن كان مستغنى عنها بكون
 التأني في النحو كما مر حبه في الخطبة للإشارة الى اختلاف الاصطلاحات في
 الكلام ولا إشارة الى أن المصنف من مجتهدي النجاة (قوله أيها النجاة) أي
 مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوفها للتنبيه والنجاة نعت له على اللفظ
 ويظهر لي أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعا لضم لفظ أي فتكون ضمته ضمّة
 اتباع و يكون منصوبا بفتحة مقتدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع
 ضرورة أن النعت موافق للتعريف في اعترافه ثم رأيت عن بعض المحققين كاسياني
 في محله فأحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الصان بصوت فيكون معناه فعل
 الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد
 هنا فاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة
 (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال السك على جزءه المادى كما قاله البعض
 لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فإن كان حرفا واحدا كواو والعطف
 كان من اشتمال المطلق على القيد والعام على الخاص (قوله تحقيقا الخ) تعميم
 في الصوت فالمنصوب مفعول مطلق المحذوف أي محقق تحقيقا أو مقتدر تقدير أو
 بمعنى محققا أو مقتدرا حال ويعلم من هذا التعميم أن لاهية اللفظ أفرادا محققة
 وأفرادا مقتدرة قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لا أنه في المقتدرة
 مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على ما قاله البعض ليس المنطق به صراحة
 وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل
 السنة انه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق اما منطوق به بالفعل أو بالقوة
 والتقدير لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى
 ينطق به قال وانما عبر واعنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقول
 العرب في استقام مثل ضمير مستتر وجوب تقديره أنت أي تصويره عندها تقريبا
 وتدرسيا أنت قال البعض وحينئذ فليس في ضرب مثلا الا الفاعل المعقول
 واكتفى به من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء
 الكلام الملقوط لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل نارة يكون

اختصر للوضوح (كلامنا)
 أيها النجاة (لفظ) أي
 صوت مشتمل على بعض
 الحروف تحقيقا كزبد
 أو تقدير كاضمير

واحدما وتارة يكون ممكنا جسمها أو عرضا وتارة يكون من مقوية الصوت اذا رجع
 الهمير الى الصوت فقول بعضهم كالجائي ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلا
 ليس على ما ينبغي أفاده العصام (قوله المستتر) أى وجوبه وجوازها فيما يظهر
 (قوله مفيد) أى بالوضع فاندفع ما أورد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد
 عقلا أو طبعيا مع أن المراد بالناثبة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن
 السكوت عليها النسبة بين الشئيين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد
 الشارح من هذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لاذ كقيسدا دعى على ما في المتن
 أم لا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما
 يفهم معنى تاما ولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الأصح وبحسنة عذ
 السامع آياه حسنة بان لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شئ آخر لسكون
 اللفظ الصادر من المتكلم مستملا على المحكوم عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر
 أن مراده الوضع العربي الذى هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي
 وغيره ليجزى كلام الاعاجم لا المقصد لانه ادرجه في الافادة كما سيأتى لسكن
 لا وجه لزائدة في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف
 فكان الاولى زيادته في التعريف أيضا ثم جعل الوضع على الوضع العربي مبنى
 على أن المركبات موضوعه وهو الصحيح لسكن وضعها نوعى فهو المراد في التعريف
 (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينهما وبين فصله العموم الوجهى أخرجه (قوله من
 الدوال مما ينطق الخ) من الاولى بيانية والثانية تبعية إذ ينطق الكلام لغة
 على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل
 أولا لان الدال هو المتوهم دخوله لتسمية كلاما فى اللغة وغيره يفهم خروجه
 بالاولى (قوله والرض) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهذب أو المشقة
 كما في المصباح عطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله وبالمفيد الخ)
 أخرجه به أمور خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقيسدى والمرجى مع الاضافى
 (قوله والمركب الاسنادى المعروف الخ) جرى فى اخراج الضرورى وغير المقصود
 من الكلام على ما ذهب اليه المصنف ونقله فى شرح التسهيل عن سيبويه والراجح
 خلافه كما ذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت
 عليها دلالتها على النسبة الى الحاجة أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع
 قبل أو قصد بها المتكلم الكلام أو لا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر أريد
 به اسم المفعول) أى لا اسم جنس جمعى للفظه حتى يرد اعتراض أبى حيان على
 التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم
 الجنس الجمعى ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدرية حتى

المستتر (مفيد) فائدة
 يحسن السكوت عليها
 (كما يستقيم) فانه لفظ
 مفيد بالوضع فخرج باللفظ
 غيره من الدوال مما ينطق
 عليه فى اللغة كلام كاللفظ
 والرض والاشارة وبالمفيد
 المفرد وتخريب والمركب
 الاضافى نحو غلام زيد
 والمركب الاسنادى المعلوم
 مدلوله ضرورة كالنار
 حارة وغير المستقل بكلمة
 الشرط نحو ان قام زيد وغير
 المقصود كالصادر من
 الساهى والناثبة تقيها
 الاول اللفظ مصدر أريد
 به اسم المفعول أى الملقوط
 به كالخلق بمعنى الخلق
 * الثانى يجوز فى قوله
 كاستقيم

يرد أن اللفظ والكلام النحوي ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف قلت سار حقيقة عرفية في الملفوظ به المجاز النحاة معناه الاسمي وهو الرمي مطلقا أو من القم فلا اشكال فتنتظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم مجر معناه الاصلي وهو اليجاد انما هو في مجر د اطلاق المصدر و ارادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أي فقط وعليه فهو خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كاستقيم (قوله وهو انظار) أي من العبارة فلا ينافي أن كونه تمثيلا وتبيها كما أشار اليه ابن الناطم أولى وانما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعدم ايراد تعريف الشيء ايراد المكافئ ومجروها مجر د تمثيله (قوله فانه اقتصر في شرح المكافئة) أي والالتفات خلاصة الكافية (قوله نظر الى أن الافادة تستلزمهما) أي لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الامر كما ولا تزداد الاعداد المسروقة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الانعكاسية أو السلبية وحسن مكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراكا على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه أيضا (قوله شرحهما) أما نصريحه بالقصد فظاهرا وأما بالتركيب فليذكر بميله الاستناد المفسر كما في شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى أو ما يجري مجراها بحيث يفيد أن مفهوم احدهما ثابت لسدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين وأرجع بعضهم الاول الى الثاني وتأويل الضم بالانضمام هو تقدير مضاف أي لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط في تحقق الكلام لاجزئ منه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضي فتد استسكان السيد الصقوى قاله الشيخ بس والشيخ يحيى ووقع الخلاف أيضا في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذفها مضرا كنسأوه طوالق الاهند او عبيده أحرار الا زيدا دخلت والإفلا اه وسبأني لهذا امر بدحت (قوله من الكلام) أي الكلمات ومن تبعية ضمنية وهي ومجروها في موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضوهم أيضا من ناطق واحد احدهما من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فعلا وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح بأحدى الكلمتين اتسكالا على نصريح الآخر بالآخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط في الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط في الخط أفاده في الهمع (قوله لاخراج نحو قام أبوه الخ)

أن يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه اقتصر في شرح السلفية على ذلك في حديث الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظرا الى أن الافادة تستلزمهما لكنه في التسهيل صرح به ما وزاد فقال الكلام فاقضمن من الكلام اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته قال لاخراج نحو قام أبوه من قولك جاءني الذي قام أبوه

أى لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة
الخبرية والحالية والنعمية (قوله وهذا الصنيع) أى التصريح بأجزاء المساهمة
في الحد (قوله لان الحد ولا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بان الظاهر
أن التركيب والقصد ادخلان في مفهوم المفيد فدلالته عليه ما تضمنته
لا التزامية والتضمنية غير محصورة في الحدود ولو سلم أنها التزامية فهي مجرها انما
هو في الحدود والحقيقة التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من
الرسوم وقد يباين ع فيما استظهره وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من
الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضع أسمائها وأبازائها
فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا أفاده شيخ الاسلام في آخر
مبحث الكلمات من شرحه على ايساغوجي نقلا عن الامام الرازي (قوله ومن ثم)
أى من هنا أى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعنى
ابن الناطم (قوله تقيما للحد) أى من جهة الدلالة على أمرين يتضمنهما معبرين
في الكلام أى وتمثيلا أيضا من جهة الايضاح للحدود لا تمثيلا فقط ولا ينافي
ذلك قول ابن الناطم في آخر كلامه فاكتفى عن تقيم الحد بالتمثيل لان معناه أنه
اكتفى عن تقيم الحد بتركيب والقصد صريحا بتقييمه بالمثال المتضمن لهما
على أنه لو منع مانع كونه تقيما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتمنا أن المراد تقيما للحد
فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه وأن
تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلاً الوجهين سقط
مانع البعض عن النهي وأقره من الاعتراض على الشارح بأن في آخر
كلام ابن الناطم ما ينافي ما أسنده اليه الشارح وان كان في أول كلامه ما يشير
اليه فتأمل والظاهر على كونه تقيما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت
ثان للفظ وقول البعض هو في موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود
المنعوت من غير مقتض مع أنه يضار به قوله بعد ذلك ومجروا الكاف محذوف
والتقدير كفايدة استقم اه لان مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتا للمفعول
مفيد محذوف والاصل مفيد فائدة كفايدة استقم فعليك بالانصاف (قوله انما بدأ
بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه
والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ بكثير بالكامة وحاصل الجواب أنه راعى كون
المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلأن ألف الكلام منها والنكات
لا تتراحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى واحد قال البعض وهو
معنى التأليف (قوله وقوع الالفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسمنا
احداهما الى الاخرى أو اضافتهما اليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها

وهذا الصنيع أولى لان
الحدود لا تتم بدلالة الالتزام
ومن ثم جعل الشارح قوله
كاستقم تقيما للحد
* الثالث انما بدأ بتعريف
الكلام لانه المقصود بالذات
اذ به يقع التفاهم * الرابع
انما قال وما يتألف منه ولم
يقبل وما يتركب لان
التأليف كما قيل أخص اذ
هو تركيب وزيادة وهى
وقوع الالفة بين الجزأين
(واسم وفعل ثم حرف
الكلام)

بدون شيء من ذلك كتمام جاء في الشنوا في أي وليس المراد بها تناسبها ما في المعنى
 ثلاث يخرج نحو الجرمأ كول (قوله السكلم مبتدأ الخ) أي كما يقتضيه قولهم إذا
 اجتمعت معرفة ونسكرة فالعرفة مبتدأ والتكررة خبر واعلم أن الشارح حمل السكلم
 في عبارة المصنف على السكلم الاصطلاحي كما دل عليه كلامه الآتي في غير موضع
 وإن كان قوله أي السكلم الذي يتألف منه السكلم يفيد حمل السكلم على السكلمات
 لأن تألف السكلم منها لا من السكلم الاصطلاحي فيؤول بتقدير مضاف لموافق
 أكثر كلامه أي من أجزائه التي يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحدة يحتمل
 أن المراد بواحدة مفردة الاصطلاح الذي هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد به جزؤه
 أي جزء صادق عليه وعلى كل في عبارة حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم
 واحدة لأن الانقسام إلى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثاني
 جنس واحدة لأن جزءاً فرد من أفراد الكلمة والانقسام إلى الثلاثة باعتبار
 جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شيء آخر انقسام لا يخرج
 في الحقيقة فأتضح قول الشارح لأن المتقسم وهو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام
 الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما عترض به البعض وغيره
 عليه هنا وفيما يأتي فتنبه ولك أن تستغني عن اعتبار واحدة السكلم في تقسيم
 المصنف السكلم إلى اسم وفعل وحرف بأن تجعل السكلم في كلامه بمعنى السكلمات
 وترجع الضمير في واحدة إلى السكلم بمعنى السكلم الاصطلاحي على الاستخدام
 لا بمعنى السكلمات والالانث الضمير فيصبي المعنى واسم وفعل ثم حرف السكلمات
 أي الأنواع الثلاثة للكلمة وواحد السكلم الاصطلاح في كلمة وهذا أولى لعدم
 احتواجه إلى تقدير (قوله لأن المقسم) أي محل القسمة يعني المقسوم (قوله صادق
 الخ) قال ليس الصدق في المفردات بمعنى الجملة ويستعمل بعلى فيقال صدق
 الحيوان على الإنسان وفي القضاء بمعنى التحقيق ويستعمل بعلى فيقال هذه
 القضية صادقة في نفس الأمر أي متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل
 إلى أجزائه تحليل المركب إلى أجزائه التي يتركب منها وتقسيم الكل إلى جزئياته
 ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور محددة بعدد القيود والتقسيم حقيقي
 إن تبين أن أقسامه والافاعباري (قوله ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة) أي
 واجتماعها أي الحققة بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباءة اخله على المقصور
 عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً أي وإن كانت من نوع
 الاسم فقط أو من نوع الاسم والفعل فقط أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم
 أن المراد بالسكلمات في السكلم السكلمات الاصطلاحية فلا يطلق السكلم على
 ما يتركب من ثلاثة ألفاظ مهمة كلها أو بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم

السكلم مبتدأ خبره ما قبله
 أي السكلم الذي يتألف منه
 السكلم يتقسم باعتبار
 واحدة إلى ثلاثة أنواع
 نوع الاسم ونوع الفعل
 ونوع الحرف فهو من
 تقسيم الكل إلى جزئياته
 لأن المقسم وهو الكلمة
 صادق على كل واحد من
 الأنقسام الثلاثة أعني
 الاسم والفعل والحرف
 وليس السكلم منقسماً إليها
 باعتبار ذاته لأنه لا جازم
 حينئذ أن يكون من تقسيم
 الكل إلى أجزائه لأن
 السكلم ليس مخصوصاً بهذه
 الثلاثة بل هو مقول على
 كل ثلاث كلمات فصاعداً

السكر الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاء باعتبار ترتيبهم من مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكمال في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل (قوله ودليل انحصار الخ) أخذ الانحصار من تقديم الحرفي قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والافهم أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركناً للاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفه هو الاسم فقط وما يقبله بطرفه هو الاسم فقط وما يقبله بطرفه هو الفعل فقط (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع مثلاً توهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما أن تصلح الخ) اما حرف تفضيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبراً على تقدير مضاف أى ذات صلوح أو تأويل المصدر باسم الفاعل أى صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم ان أى حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذا الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ولا في وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم ان يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف الى تقدير رأى ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه وقرق السيد بن صريح المصدر وأن والفعل حيث قال من رجع الى المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد فيما وسى أى هذا امر يديان في آخر الموصول (قوله أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسنداً اليه بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل (قوله الاول الاسم) أو رده عليه أن من الاسماء ما لا يقبله أصلاً كالظروف التي لا تتصرف وما لا يقع الامسند كاسماء الافعال وما لا يقع الامسند اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفادة في الاشياء (قوله على هذا) أى انحصار الكلمة في الثلاثة (قوله الامن لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر من صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقاً وسماه خالفاً والحق أنه من أفراد الاسم (قوله الى كيفية تألف) الاضافة للبيان أى كيفية وجاله هي تألف وقوله بأنه في موضع الحال من التألف والبناء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من الطلاق اسم الزوم على اللازم ووجه الارشاد أنه ذكر في التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التأليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم بأحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التي يحسن السكون عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أى التألف وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمد ابن هشام وفصله في شرح

ولامن تقسيم السكلى الى
جزئيات وهو ظاهر ودليل
انحصار الكلمة في الثلاثة
أن الكلمة اما أن تصلح ركناً
للاسناد أو لا الثاني الحرف
ولا قول اما أن يقبل الاسناد
بطرفه أو بطرف الاول
الاسم والثاني الفعل
والخويعون مجمعون على
هذا الامن لا يعتد بخلافه
وقد أُرشد بتعريفه الى
كيفية تألف الكلام من
الكلم بأنه ضم كلمة الى
كلمة فأكثرت على وجه تحصل
معه الفائدة المذكورة
مطلقاً الضم بما قبل ما يكون
منه ذلك

القطر مع الإشارة الى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لانه لا يتأق الامن اسمين
 أو اسم وفعل ويوافقه قول الرضى وكان على المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول
 كلمتين أو أكثر اه لكن قال السيد قيس الاسناد نسبة فلا يقوم الابدشمين
 مسند ومسند اليه لاكثر وهما اما كلمتان أو ما فى حكمهما فى قبول إسناده أو
 الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال فى محل آخر ان الكلام انما
 يتحقق بالاسناد الذى يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما
 يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن
 حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) أى حقيقة كما
 مثل به أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر فى الوصف كالعدم لانه لا يبرز فى تنبيه
 ولا فى جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (قوله نخوذ ازيد) اعترض
 بأن الاولى نخوذ اأحمد لان التنوين حرف معنى ورد بمنع أنه حرف معنى لاسم
 على مذهب من زاد فى تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة
 وباء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وباء التأنيث كالصنف فى تسهيله
 والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو مجردا عنه فلا ترد الضمائر
 المتصلة (قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم
 يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل
 بالماضى وفاعله الظاهر لان الماضى على تقدير أن فيه ضمير الاسمى كلاما على
 الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير
 واجب الاستتار أفاده فى التصريح وناقشه يس بأنه لا شك فى أن قام فى جواب
 هل قام زيد ونحوه كلام فكيف بشرط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع
 جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) أى الجملة الندائية فانه أى عند الجملة وور
 من الثانى أى المركب من فعل واسم لان بانياتبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما
 المنادى فهو فاضلة زائدة على حقيقة الكلام لانها حتى يقال ان يازيد مركب من
 فعل واسم لامن الثانى فان قلت قد أسلفت أن ظاهرا قوله وأقول ما يكون الخ أن
 الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاها عد المنادى من أجزاء
 حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثانى قلت لعله بشرط فى
 الاكثر الذى يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة نخوذ زيد أبوه قائم وان قام
 زيد قلت فلا يلزم عد المنادى من الاجزاء حتى ينافى ما سلف لعدم توقف افادة أدعو
 على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد
 أن النداء انشاء وأدعو اخبار على أنه لا مانع من أن يقال انما نابت ياعن أدعو
 بعد نقله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا ألأما لانه كلام مركب من حرف واسم

اسمان نخوذ ازيد وهى بات
 نجيد أو فعل واسم نخو
 استقم وقام زيد بشهادة
 الاستقراء ولا نقض
 بالنداء فانه من الثانى

لأن ألا التي للتمي لا خبرها لا ظاهر ولا مقدر أو يمكن دفعه بما قيل في بازيد (قوله
ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من
الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها مانصه الباب مبدأ والثاني
صفة له وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب أتمال من الضمير المستكن في الخبر
ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف وقد صرح ابن برهان
بجوازها لتوسيعهم في الظروف وأتمال من المبتدأ على حدها مجازة سبويه في
قول الشاعر * لمسة موحش اطل * اذ صاحب الحال عنده هو النكرة
وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون
والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذلك ما نحن فيه وغاية ما يلزم
كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بخذور عنده وأما صفة
لمبتدأ بأن قدر معلقة معرفة أي الباب الثاني البكائن من الكتاب على القول
بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعلام
المتأخرين اه وما ذكره في قول المغني من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح
في قوله ثم حرف (قوله اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث
الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقسام التراخي الربوبي من حيث ذواتها
فتكون ثم للتراخي الربوبي بينها من حيث ذواتها وقوله ويكفي في الاشعار الخ فيه
أن ثم أدل على ذلك لأن المتأخر ذكر اذ يكون أشرف كما في آية لا يستوى أصحاب
النار وأصحاب الجنة فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الربوبي بين
الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله أن الكلام اسم جنس على
المختار) أي دلالة وضعه على الماهية من حيث هي وللهو في اعتراض بقافي
كلام الشارح نقله البعض وأقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند
قوله الكلام مبتدأ فلا تغفل (قوله وقيل جمع) رد بأن الغالب تكثيره والغالب على
الجمع تأنيبه وقوله وقيل اسم جمع رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع
خلافه وقوله فالمختار أنه اسم جنس جمعي الجمعي صفة لا اسم لا لجنس على الاصواب
قاله يس واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم
الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحدا من لفظه
كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادى
ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعي ما دل على أكثر من اثنين
وفرق بينه وبين واحد بالثناء غالبا كتم وكلم قال الاقافي اسم الجنس موضوع
للماهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك منافي لكونه جمعيا وجوابه ما في الرضى
في باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وشعاع جمعي

تقديمه ثم في قوله ثم
حرف بمعنى الواو اذ لا
معنى للتراخي بين الاقسام
ويكفي في الاشعار باخطا ط
درجة الحرف عن قسميه
ترتيب الناظم لها في الذكر
على حسب ترتيبها في الشرف
ووقعه طرفا (واعلم) أن
الكلم اسم جنس على
المختار وقيل جمع وقيل
اسم مبيع وعلى الاول
فالمختار أنه اسم جنس جمعي
لأنه لا يقال الا على ثلاث
كلمات فأكثر سواء اتحد
نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم
تقد

استعمال الال في الروداني لكن يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وقد
يقال أنه مستعمل في الجنس في ضمن أفراد كذا قيل وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال
الحققون من أن استعمال رجل في زيدان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر
عن خصوص التشخيص لخرقة وان كان بلا حطة خصوصه فجازا لا في التزام
لزوم المجاز ولا ثم فيه اه وأقول الأولى أن يقال أنه غلب استعماله في ثلاثة
افراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فالدفع التجوز من أصله ولا يعد حمل
كلام النبي على ما قلنا بأن يكون معني قوله واستعمل في الجمع وغلب استعماله في
الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقي أن تقسيم اسم الجنس الى
افرادى وجبى غير حاصر اذ منه ما ليس جمعيا ولا افراديا كأسماء رأت بعض
الحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل لا يقال) أى الكلام لانه المحدث عنه
لا مطلق اسم الجنس الجمعي (قوله أى يقال على الكثير والقليل) هذا بناء على
أنه ما دل على المساهمة من حيث هي وأما على أنه ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة
فلا يستقيم إطلاقه على الكثير لا من آل مثلا ولذا تدخل عليه مجر دأ عن الوحدة
على هذا قاله ليس (قوله يجوز في ضميره) أى الكلام لا مطلق اسم الجنس الجمعي
لان المحدث عنه الكلام ولان من اسم الجنس الجمعي ما يجب تدكيره كضميره كغنى
وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره الامران كيقروكم وكذا اسم الجمع
منه واجب التأنيث كيرقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجاز الامرين
كركب كذا قال أرباب الحواشي وفي غالبه خلاف فذكره ان شاء الله تعالى في باب
العدد (قوله واحدة كلمة) قال سم أى واحد معني الكلام يسمى كلمة ومراده
بواحد معناه جزء مصدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحد مفردة
الاصطلاحى كقوله ومن المخلوقات أى ما ليس للعدد دخل فيه والا فالعدد
وصنعه مخلوقان الله تعالى (قوله فاسم الجنس الجمعي) قال البعض تفسيره على
قول المصنف واحدة كلمة اه وفيه أنه لا تعرض في كلام المصنف ليكون الكلام
اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعي يفرق الخ فالوجه أنه
تفريع على قول الشارح سابقا فالحتم أن اسم جنس جمعي مع قول المصنف
واحدة كلمة لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل في التفريع ولك أن تجعل ألفاء
فصححة أى اذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعي فاسم الخ والجمعي صفة لا اسم
كقوله هو الذى يفرق الخ أى ولم يغلب تأنيثه ليجر نحو ونحو مما فرقت بينه
وبين واحدة بالتاء وهو جمع (واعلم) أن فرق بالتضعيف والتخفيف في الاجرام
والمعاني وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالاجرام والمخفف بالمعاني لعله
أريده الأولى لان الفرق لما كان أظهر في الاجرام ناسبه التضعيف عكس

وقيل لا يقال الاعلى
ما فوق العشرة وقيل افرادى
أى يقال على الكثير
والقليل كماء وراى وعلى
الثاني فقبل جمع كثرة
وقيل جمع قلة ويجرى
هذا الخلاف في كل
ما يفرق بينه وبين واحد
بالتاء وعلى المختار يجوز في
ضميره التأنيث ملاحظة
للجمعية والتذكير على
الاصل وهو لا أكثر نحو
اليه يصعد النكاح الطيب
يجزفون الكلام عن مواضعه
وقد أنشأه ابن معطي في
ألفيته فقال واحده كلمة
وذكره الناظم فقال
(واحده كلمة) وظاهر كلام
وكلمة من المصنوعات ابن
ولبنة ومن المخلوقات تنق
ونق فاسم الجنس الجمعي
هو الذى يفرق بينه وبين
واحد بالتاء غالبا بأن
يكون واحده بالتاء غالبا

المعاني والأفاهل اللغة متواطون على أن مثل كسرتة وكسرتة في المعاني والأجرام
مطلقا أفاده الروداني فإن قلت بردي على التخصيص وإن حمل على الأولوية قوله تعالى
ان الذين فرقوا دينهم واذفرقنا بكم البحر قلت أريد في الآية الأولى أفادة التكمين
وانما يؤتى بالمخفف اذ لم ترد تلك الأفادة وفي الثانية لما كان الماء جسمها الطيقا
شفا فافهمو كالمعاني أتى فيه بالمخفف (قوله والاحتراز بغالبا) أي الثانية وأما مجتزئ
غالبا الأولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاي وفتحها
طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن حدث ونطاقهما ظاهر وقول البعض
لم يؤث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه في الأصل مصدرا لا يثنى ولا
يجمع وإن أريد به هنا المقول لان اعتبار الأصل جائز في مثله انما يستقيم لوقال
الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم واتناء في الكلمة
للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفسرين معا
فلاتنافي كتابة الحرف المدلول عليه بأل الدخلة على المحدود وزاد في التسهيل في
حد الكلمة قيد الاستقلال لخرج ألف الفاعلة وأحرف المضارعة وباء التصغير
وباء النسب وناء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب الصنف
وذهب الرضي الى أنها كلمات (قوله وتطابق في الاصطلاح مجازا) وكذا في اللغة
وخص الاصطلاح بالذكر لانه أهم لان وضع الكتاب لبيانها فسقط قول البعض
الصواب اسقاط قوله في الاصطلاح اتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك والمجاز
المذكور مرسل علاقته الكلية وما ذكره الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز
أحد قولين والثاني أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة
بدليل اعراب كل منها ما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن
تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة قد ذكره في العربية من
خلط اصطلاح باصطلاح (قوله وتجمع) أي جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا تنافي
ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعي لا جمع (قوله كسدر) أي يسكون الدال
وأما بفتحها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع أيضا على سدور وسدورات
يسكون الدال وكسرهما للاتباع وفتحها للتخفيف كما في القاموس وغيره (قوله في
كل ما كان على وزن فعل) أي من الأسماء فقط كأي شعربة التمثيل وقوله فان كان
وسطه أي وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الأسماء فقط بدليل بقية
كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة أي زيادة على جواز الثلاثة فيجوز الاربعة فيما
على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسمها كان أو فعلا قسمية اللغة الأخيرة رابعة
ليست بالنسبة الى الأسماء فقط وإن توهمه البعض بل بالنسبة الى الأفعال التي
وسطها حرف حلق أيضا قال السعدي في شرح نصريف العزى في نخونهم وشهد أريد

والاحتراز بغالبا مجازا
منه على العكس من ذلك
أي يكون بالتاء الاعلى
الجمعية واذن تجزئ دمنها
يكون للواحد نحوكم
مؤكدة وقد يفرق بينه وبين
واحدة بالياء نحو روم
ورومي وزنج وزنجي وحد
الكلمة قول مفرد ونطابق
في الاصطلاح مجازا اعلى
أحد جزأى العلم المركب
نحو امرئ القيس فجمع وعهما
كلمة حقيقة وكل منهما كلمة
مجازا وفيها ثلاث لغات
كلمة على وزن نعتة وتجمع
على كلم كنبق وكلمة على
وزن سدرة وتجمع على كلم
كسدر وكلمة على وزن تمرة
وتجمع على كلم كتمرو هذه
اللغات في كل ما كان على
وزن فعل ككبد وكتف
فان كان وسطه حرف حلق
جاز فيه لغة رابعة وهي
اتباع فائه لعينه في الكسر
اسمها كان نحو فذ أو فعلا

لغات كسر القاء مع سكون العين وكسرها وفتح القاء مع سكون العين وكسرها وهذه
 اللغات جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اه ومثله
 للشارح في باب نعم ونس فان لم يكن وسط الفعل الذي على فعل حلقيا كعلم فليس
 فيه الا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخففا (قوله والقول) أي المقول (قوله على
 الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها يأتي قولين والثالث أنه مرادف
 للكلمة والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السيوطي في جمع الجوامع (قوله لفظ
 دال) المراد باللفظ ما يشبه الحقيقي كالكلمات القرآنية لأنها ملفوظة بالفعل
 بالنسبة لغیره تعالى والحكمة كالضمير المستتر والمراد بالـ دال ما يدل بالوضع
 الشخصي كزيد ورجل أو النوعي كالمركبات والجازات ومن هذا يعلم سقوط
 تشكيك صاحب التصريح المذكور في تصريحه فانظره (قوله على معنى) أي
 واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمي بمعنى المفعول أي المقصود من
 اللفظ (قوله علم الكلام والكلمة عمومًا مطنا) أي علم كلام من الثلاثة
 عمومًا مطنا يتجمع مع كل ويتفرع عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولو غلام
 زيد وليس مراده علم مجموع الثلاثة يدل قوله عامطا بأوفى كل كلام أو كل كلمة
 الخ ويدل قوله أما كونه الخ وحل الشارح عم على أنه فعل ماضٍ لتبادره وعدم
 احواجه الى تكاف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل علم أفعول
 تفضيل حذف همزته ضرورة من كونه علم كلامها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله
 العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعول تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا
 هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح به يعلم مائى كلام البعض فانظره ومثله جعله
 أفعول تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذف ألفه ضرورة (واعلم) أن
 عم كغيره من الالفاظ المشددة الموقوفة عليها في الشعر يجب تخفيفه ثلاثا بقصد
 الوزن (قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوي (قوله وقد بان لك) أي من تعريف
 المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث
 كلمات فصاعد أو ليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم
 اذ لا قرية على هذه الارادة فسقط ما نقله البعض عن الهوتى وأقره من اعترافه
 بقوله هذا أي قول الشارح وقد بان لك الخ طاهر أن اعراب الكلم مبتدأ أخبره
 ما بعده لانه حينئذ مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من ثلاث كلمات
 فصاعدا فان أعرب مبتدأ أخبره ما قبله كما شئ عليه الشارح أشكل لانه حينئذ
 بمعنى الكلمات الخوية وهي الاسم والفعل والحرف اه مع أن دعواه ظهور ذلك
 البيان على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة لان كون
 الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام

نحو شهد (والقول) وهو
 على الصحيح لفظ دال على
 معنى (علم) الكلام والكلم
 والكلمة عمومًا مطنا
 فكل كلام أو كلم أو كلمة قول
 ولا عكس أما كونه أعم من
 الكلام فلا نطلاقه على
 المفيد وغيره والكلام
 مختص بالمفيد وأما كونه
 أعم من الكلم فلا نطلاقه
 على المفرد وعلى المركب
 من كلمتين وعلى المركب من
 أكثر والكلم مختص به
 الثالث وأما كونه أعم
 من الكلمة فلا نطلاقه على
 المركب والمفرد وهي
 مختصة بالمفرد وقيل
 أقول عبارة عن اللفظ
 المركب المفيد فيكون مرادفا
 للكلام وقيل هو عبارة
 عن المركب خاصة مفيدا
 كان أو غير مفيد فيكون
 أعم مطنا من الكلام
 والكلم ومبينا للكلمة
 وقد بان لك أن الكلام

ومحترزاً أن واحد الكلام كلمة ومع أن دعواه كون الكلام بمعنى الكلمات النحوية على أعرابه مبتدأ خبره ما قبله كما شئى عليه الشارح غير مسلمة أيضاً لجواز كونه على هذا الأعراب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقاً فتنبيهه ولا تمكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص **﴿فائدة﴾** قال ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وجهى من معرفة أمور معروضة وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا ليقام عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلام والعارضين العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظراً إذا الظاهر أنه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت) أى من تعريف القول (قوله على الصحيح) احتريزه قوله على الصحيح من بعض الأقوال المقابلة له وهو القول بمرادفة اللفظ وان لم يحكمه الشارح سابقاً فلا ساقى أنه أخص من اللفظ على بعض الأقوال غير الصحيحة أيضاً كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقاً في مقابلة الصحيح والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلاً فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعاً للشكنا على قوله على الصحيح غير وجه فافهم (قوله فكان من حقه) أى القول أى مما يستحقه أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الأولوية والافأخذ البعيد في التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أى إلى الكلام لأنه أقل عموماً من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصرف بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلي وقال الفاكهي يطلق على غير اللفظ من الراى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض به هذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قد يؤم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبراً وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبر الجملة بعده) أى جملة كلام قد يؤم التي هي اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بعمل خبر المبتدأ الثانى وهو بها للضرورة (قوله للتنويع) قال سمح حل الكلمة على التنويع يقتضى أنه أراد ما هنا من لسانها دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد ما هنا نفس اللفظ أى لفظ كلمة إلى آخره وحينئذ فما قاله المسكودى لا يصح لأنه غير محتاج إليه فقط ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلاً فسكانه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصع ما قاله المسكودى اه ببعض تعريف (قوله احدى الكلام) لوقال واحد الكلام لكن

و الكلام بينهما عموم وخصوص من وجه
فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الافادة والكلام بالعكس
فيحتاج معان في الصدق في تخويزه أبوهم قائم ويتفرّد الكلام في تخويزه ويتركز الكلام في تخويزه
الكلام في تخويزه قائم زيد
تقريبه قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقاً فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لأنه أقرب من اللفظ ولعله انما عدل شمة لما شاع من استعماله في الراى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قد يؤم) أى يقصد كلمة مبتدأ خبر الجملة بعده قال المسكودى وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها احدى الكلام وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى

أوفق (قوله وهو معرفة) أي بالعلمية لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الالفاظ موضوعة لأنفسها تبع الوضع المعانيها لا قصد حتى يصير به اللفظ مشتركاً فكتبتونها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت فليست بالوضع اهـ والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه في أسماء الكتب عند قول الشارح تقيبه أوقع الماضي موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظني (قوله بطلق لغة) أي اطلاقاً مجازياً كما في التصريح وغيره ويشير إليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخلفا نقله البعض عن بعضهم من أن هذا الإطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أي جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال ليس ليس بقيدة فان العلاقة الآتية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر في كلامهم التقييد بها اهـ وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفعل والذي تفيد العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل (قوله انما) أي جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) آل البيت (قوله كلمة لمبيد) هو ابن ربيعة العامري الهجائي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل لمبيد بقول شعرا من ذلك وهو الصريح عند الاخباريين وقد صهر في الاسلام دهر او كن يقول أبدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته يا لمبيد أنشدني شيئاً من شعرك فقال ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمس مائة درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت

فأعاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرن الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله أذل ما أتني أجلى * حتى اكتسيت من الاسلام سربالا (قوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أي ذاهب فان أي جائز عليه ذلك فلا ريد نحو الجنة والنار والارواح والظواهر من ايراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو * وكل نعيم لا محالة زائل واعتبر بأن نعيم الجنة لا يزول وأجيب بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لاجئة أولادوام لها وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لزم الدنيا وقوله لا محالة فتح الميم أي لا بد وقيل لا محيلة (قوله وهو) أي الاطلاق المذكور من باب الخ أي فيكون مجازاً من اسلام من اطلاق اسم الجزء على الكل واعتبره شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء

ولا حاجة الى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة أي هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى كلاتها كلمة هو قالها اشارة إلى رب ارجعون اعلى أعمال صالحا فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر

كلمة لمبيد
ألا كل شيء ما خلا الله باطل
وهو من باب تسمية الشيء بغيره كنفسه كنسبته

الذي يطلق اسمه على الكل له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد
بالكل فلا يجوز اطلاق البدأ والاصبع على الرابضة والامر هنا ليس كذلك قال
الآن ان يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لان الكلمة تعني سائر
أجزاء الكلام وهذا ونصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط
بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ربيعة القوم) كذا في
بعض النسخ بالموحدة فتحتمية ساكنة فمزوف في بعضها بالهمزة فالفتحمة المشددة
وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لانها
أشرف أجزاءه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن بن أوس في ابن
أخته

أعلمه الزماية كل يوم * فلما استند ساعده رماني

وكم علمته نظم القوافي * فلما قال قافية هجاني

واستد بالسين المهمة أى قوى كما في شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مهمل في عرف
النخاعة) أى أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلاً ومن هنا اعترض على
المصنف في ذكره حتى قيل انه من أمراض الالقية التي لا دواء لها وقد أطال سم
في دفعه عما حاصله أن أهمال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من
جمعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لان أهماله يوم انتفاءه شيئاً كذا التنبيه عليه
و يكون قد في عبارة التوقع فان استعمال اللفظ في المعنى المجاوز بصدد أن تدعى
حاجة اليه فيرتكب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي السكتية في نفسه وان
كان قليلاً بالنسبة الى المعنى الحقيقي (قوله وهذا) أى الشروع في الكلام الآتي
ليصح الحمل ويصير رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف في الخبر أى
ذو شروع (قوله في العلامات) العلامة يجب اطرادها أى وجود المعنى عند
وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاءه عند انتفاءها بخلاف التعريف فانه يجب
اطرادها وانعكاسه حداً كان أو رسماً الا عند من جوزا التعريف بالاعم أو بالانحصار
(قوله لشرفه) أى لوقوعه محكوماً عليه وبه ولانه لا غنى لكلام عنه (قوله بالجر) هو
على أن الاعراب لفظي الكسرة وما ناك عنها وتعريفه بالكسرة التي يتحدتها عامل
الحر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لا خذ المعروف فيه
وان أجيب عن الثاني بأنه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين و جهل النسبة بينهما
و بأن الجر ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوي
تفسير مخصوص علامته الكسرة وما ناك عنها وتقديم الحار والمجرور للاهتمام
للاختصاص فان العلامات تريد على ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لأولية
لان التعبيرين لم يتوارد على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويتجانب بأن

ربضة القوم عينا والبيت
من الشعر قافية وقد يسمون
القصيدة قافية لاشتمالها
عليها وهو مجاز مهمل في
عرف النخاعة * تنبيه
قد في قوله قد يؤم للتقليل
وساده التقليل الفسي
أى استعمال الكلمة في
الجمال قليل بالنسبة الى
استعمالها في المفرد لا قليل
في نفسه فانه كثير وهذا
يشروع في العلامات التي
يمتاز بها كل من الاسم
والشعر والحرف عن
أخويه وبدأ بالاسم لشرفه
فقال (الجر) ويرادفه
الخفض قال في شرح السكاكية
وهو أولى

الاولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف
الجر) رجع التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الأسميات
ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو
عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويل لا تأويل أن تقوم بالقيام
وغيره بالنفع (قوله والاضافة) أي المضاف ليجري على الصحيح أن عامل الجر هو
المضاف ولم يقل والتبعية لأن الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في
التابع هو العامل في المتبوع ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهم ما (قوله وهو
في الأصل) أي اللغة (قوله أي أدخلتونا) أي أوسوت فالتنوين يطلق لغة على
ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) في العبارة اختصارا والتقدير
ثم نقل إلى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كل
و غلب استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من
مطلق النون المدخلة لأن ادخال النون أدهى بما يناله وباعتبار النقل والغلبة
اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين نعل النون فلا يصح حمل النون عليه (قوله
تلقى الآخر) لم يأخذ الشارح بحترة وسما تليق عن الورداني وقوله لفظا قال ليس
بأن للواقعة لا لا احتراز وقوله لا خطأ أي لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف
وهو يسقط وقفه وقرأوا لما ثبت عوضه وهو الألف في الوقف نصبا ككتب
الألف والمراد بالحق خطأ المتبق لحوقها بنفسها لا أوعوضها حتى يرد أن النون
المضروب في الدرج لا يسدق عليه لفظا لا خطأ لأن عوضها وهو الألف لا يحق
خطا وحتى يكون قوله غير متوهم مستدركا لنزج نون لفظا حقيقا مذ بقوله
لا خطأ لكن يرد على طرده نون إذا على الصحيح من أنها تكتب ألفا في الدرج
تلقى لفظا لا خطأ وليست تنوين أولوا اذ قيد الزيادة في التعريف كغيره لخرجت
ويجانب بأنها آخر الكلمة لأنها لحقت الآخر فتخرج بقية لحق الآخر كذا في
الورداني (قوله تخرج للنون) أي الأولى المتحركة المزبدة في آخر ضيف وأخرجها
الورداني فيمد تلقى الآخر نظرا إلى أنها آخر ضيفين لأنها لحقت آخره والشارح
ومن واقفه نظروا إلى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره
للا لحاق جمعهم وأما الثمانية فتنوين (قوله في نحو ضيفين) كعش للرعش اليد
(قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة
ويحوز ضيف وضيفة وضيفان وأضيف والأول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفي
فلا تنفخون قاله الدنوسري (قوله للقواني) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون
على اثني عشر قولاً أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحركة قبل الساكنين
إلى انتهاء البيت وقول الاخفش بأنها الكلمة الأخيرة واعترض قوله للقواني

ن التعبير بحرف الجر لتناوله
الجر بالحرف والاضافة
(والتنوين) وهو في الأصل
مصدر نون أي أدخلت
نونا ثم غلب حتى صار اسما
لنون تلقى الآخر لفظا
لا خطأ غير متوهم كمد فمقد
لا خطأ فصل تخرج للنون
في نحو ضيفين اسم للطفيلي
هو الذي يجي مع الضيف
مطفلا وللنون الملاحقة
للقواني المطلقة أي التي

الطائفة بأنه يلحق الأعراب المصرفة أيضا وبأن المراد آخر القوافي وآخرها
مدة والتنوين بدل منها لأنه لحقها وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافي ما يشمل
الأعراب المصرفة على الجمع بين الحقيقة والمجاز وعموم المجاز وعن الثاني
بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا في
الروائي ولا يرد عليه ما إذا وصل الروي بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحق التنوين
روى القافية ولومع فصل بينهما نعم يرد ما إذا كان الروي مدة أصلية فإن الظاهر
حينئذ حذفها والاتباع بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا لروى القافية في
هذه الصورة فقدر (قوله عوضا) مفعول لاجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض
بمعنى التعويض أحوال من ضمير اللاحقة (قوله في لغة) متعلق باللاحقة وقوله تنعيم
وقيس عبارة التصريح في لغة تنعيم أكثرهم أو جميعهم - م وكثير من قيس وأما في لغة
الحجازيين فلا تلحق (قوله كقوله) أي الشاعر المفهوم من السياق وإن لم يفهم - م
بخصوص اسمه كجر رهناء والناطقة فيما بعده (قوله عاذل) منادى مرخم
وأصبحت بضم التاء كقافى التصريح وهو الأقرب وبمعنى كسرها كقافى الشمسي أي
أن أردت النطق بالصواب بدل اللوم وجمله لقد أصاب من قول القول وجواب
الشرط محذوف يفسره قولي (قوله أفد) في رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى
قرب والركاب الأبل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما
في الصحاح ولما نافية وترتل مضارع زال التامة والراح جمع رحل وهو المسكن
وكان قد أي كان قد زالت وذبت والاستثناء منقطع أي لكن رجالنا لم تزل
بالفعل مع عز منا على الترحيل (قوله على حذف مضاف إلخ) وقيل لا حذف لأن
الترخم يحصل بالنون نفسها لا بحرف أعن نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره
وعليه لا يكون الترخيم خصوص مد الصوت بمدة تجانس الروي (قوله تجانس
الروي) أي حركة الروي والروي الحرف الذي تنسب إليه القصيدة (قوله أحرار إلخ)
حار منادى مرخم حارث وخمر بفتح فكسر أي مضمور أي مستور العقل مغلوبه
ويعدو يسطو والواو استئنافية أو تعليمية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة إلى
زيادة البعض كقولها زائدة على مذهب الاختصاص والكوفيين ما يأتي من
ما مصدرية أي إتمامه لا مر غير رشيد قال في التصريح والمشهور بتخريك ما قبله
أي ما قبل التنوين الغالي بالسكسة كقافى صه ويومئذ واختار ابن الخطيب الفتح
حدا على فتح ما قبل نون التوكيد الحقيقة قال الموضح وسمعت بعض العصر بين
يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه أه
ويظهر لي جواز تخريكه بضمته الثابتة له قبل لحق التنوين فيكون رجوعا إلى
الاصل (قوله وقائم) أي ورب مكان قائم والقائم المظلم والاعمق جمع عمق بفتح

آخرها خوف مبدع
عن مدة الاطلاق في لغة
تنعيم وقيس كقوله
أقلى اللوم عاذل والعتاب
وقولي ان أصبت لقد أصاب
الاسل العتابا وأصا با وقوله
أفد الترحل غير أن ركنا
لما تزل برحالتنا وكان قدن
الاصل قدى ويسمى تنوين
الترخم على حذف مضاف
أي قطع الترخيم لأن الترخيم
مد الصوت بمدة تجانس
الروي ومخرج أيضا للنون
اللاحقة للقوافي المقيدة
وهي التي رويها ساكن
غير مد كقوله
أحار بن عمرو كقافى خبر
ويعدو على المرعما يتنرم
الاسل خرو وأتم وقوله
وقائم الاعمق خاوى المخترق
الاصل المخترق وقوله

العين وضما ما بعد من أطراف المغازة مستعار من عمق البئر والخواوي الخالي
والمخترق العمر الواسع لان المار يخرقه أى يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أى
قطعة (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع الى العمل أى الزوج وجواب
الشرط الاول محذوف تقديره ترصيه به والثاني حذف فعله وجوابه وتقديرهما
وان كان فقد برأضيت به (قوله فان هاتين النونين) أى اللاحقة للقوافي
المطلقة واللاحقة للقوافي المقيدة وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعلملا
لاخراج قيد لاخطاها تين النونين وجعل قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى الثبوت وفقا
فى قوة التعليل لاجراجه نون ضيق انتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول
فان هاتين النونين لحقنا خطأ كما لحقت نون ضيق خطأ لان القيد المدكور فى
التعريف المخرج به ماذ كر قولنا لاخطا لا قولنا وفقا للمناسب أن يكون تقريرا
على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وفقا وقصد به الشارح بيان حالة
زيادتهما فى القوافي فيكون قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى مطلق المخالفة للنونين
الحقيقي هذا وكان الاولى أن يؤخر هذه الجملة والى بعدها أعني قوله وليست الخ
عن قوله ويسمى التنوين الغالى الخ كما فعل الموضح لتعلق مذكوره ثانيا بالنون
الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين النونين الخ وتعلق مذكوره أولا بالنونين معا
بأن الله مامنى نقل عن النحشى أن تنوين الترخم لا يوثق به وفقا (قوله وليست من
أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم
من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما فى الخط لان تعليل خروجهما
بثبوتهما فى الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو فى آخر
الميت كالخزم مجعمتين فى أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول الميت (قوله
وزعم ابن الخاحب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى الأقله غير
معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له أو أن التنوين الغالى ليس
قليلا وان أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه واختلف فى فائدة تقييد الترخم فلا
يصح أن يكون قسما للتنوين الترخم وهذا التماسيحه على القول الثانى الذى لم يجر
عليه الشارح فى قوله ثم تنوين الترخم وقيل الالذان بالوقف ألا يعلم فى الشعر
المسكن آخره للوزن أو اصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أى من خروجهما
من تعريف التنوين (قوله مجاز) أى بالاستعارة علاقتهم المشاكاة التى هى
المشابهة فى الشكل والصورة كما بين فى محله ومن هذا يعلم ما فى كلام شيخنا
والبعض وشيخنا السيد من الخطب (قوله مخرج لنون التوكيد الثانية فى اللفظ
دون الخط) وهى نون التوكيد الخفيفة التى قبلها فتحة على مذهب السكونيين من
رسمها ألقا لونا أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لاخطا

قالت بنات العم باسمى وان
كان فقرا مع ما قالت وان
فان هاتين النونين زيدتا
فى الوقف كما زيدت نون ضيق
فى الوصل والوقف وليستا
من أنواع التنوين حقيقة
لثبوتهما مع أل وفى الفعل
والحرف وفى الخط والوقف
وحذفهما فى الوصل
ويسمى التنوين الغالى زاده
الاخفش وسماه بذلك لأن
الغلو الزيادة وهو زيادة على
الوزن وزعم ابن الخاحب
انه انما سمي غاليا لقلته
وقد عرفت أن اللاحق اسم
التنوين على هذين مجازا
فلا يردان على الناظم وقيد
لغير توصيف فصل آخر
مختص بجنس لنون التوكيد
الثانية فى اللفظ دون الخط
نحو نون التوكيد وهذا التعريف
منطبق على أنواع التنوين

كما خرج به التي قبلها ماضية أو كسرة فيستغنى عن قيد لغير تو كيد أفاده شيخ الاسلام
(قوله وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقي من
أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة
حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين مالا ينصرف في قوله * ويوم
دخلت الجدر خدر عنيزة * وكتنوين المنادى المضموم في قوله * سلام الله يا ماطر
عائها * وتنوين الشذوذ حكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتسكتهم اللفظ وتنوين
المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسل مع أن بعضهم أدخل الأولين في تنوين التمكنين
زاعما في القسم الأول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها
بقي على كونه تنوين صرف وردة الدماميني بأنه ليس في لفظ الحكاية تنوين
صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علمتان مانعتان من الصرف ولا
ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف ألا ترى أن الحركة في مثل من زيد بالنصب
حكاية لزيد في قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة اعراب
وزاعما في النوع الأول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف وردة
الدماميني بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على إمكانية الاسم وسلامته
من شبه الحذف والتفعل والاسم الموجود فيه مقضي منع الصرف قد ثبت شبهه
بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من
شبهه الفعل غايته أن أثر العلمين قد يختلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين
صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه متقد على أنهم قد
يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين إمكانية وزاعما في النوع
الثاني من القسم الثاني أن الضرورة لنا أباحت التنوين أباحت الأعراب ورد بان
سبب البناء قائم ولا ضرورة إلى الأعراب بل إلى مجرد التنوين فأعرف ذلك (قوله
تنوين إمكانية) من إضافة الدال إلى المدلول وكذا يقال فيما بعد وتنوين
الإمكانية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال له تنوين الخ) ويقال له
تنوين الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكنين) أي التنوين الدال على تمكين
الواضع الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن (قوله كرجل وقاض) أي
وزيد لأنه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل رجل رداعلى من زعم أن تنوين
المنكسر للمتكسر فقد ردد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمى به
واللازم بالحل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكنين ولا
يخفى تعمسه وجوز بعضهم كون تنوين المنكسر للتمكين ليكون الاسم منصرا
وللتنكير ليكون موضوعا لشيء لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين
عوض عن الياء المحذوفة لتفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب (قوله

وهي أربعة الأول تنوين
الإمكانية ويقال له تنوين
التمكين وتنوين التمكنين
كرجل وقاض سمى بذلك

لأنه لحق الح) هذا التعليل أنسب بالاسم الأول (قوله أى أنه) بيان للشدة
 (قوله فينبى) منصوب بأن مضمرة وجواب بعدفاء السببية في جواب النفي
 (قوله لبعض المبنيات) يعنى العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت
 سماعا كفى التصريح ولم يعين البعض بصريح العبارة استكلا على ظهور المراد
 فلم يدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير (قوله تقول سيبويه
 بغير تنوين إذا أردت معينا) أى فهو حقيقته معرفة بالعلمية (قوله وايه بغير تنوين
 إذا استتردت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل
 المعروف بال العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على أن مدلول اسم
 الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات اه
 وقوله أى الحديث المعهود المناسب أى الزيادة المعهودة أى التى هى من حديث
 معين وقوله المصدر أى مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره وقال محشيه الرودانى
 قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا للمعناه الذى هو نكرة
 حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك فى أنه علم له اه أى علم
 شخصى لما أسلفناه من العمام أن اللفظ لا يتعدد تعدد اللفظ والتعدد تعدده
 تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا
 القول أيضا ولا يخفى أن ما ذكر من علمية اسم الفعل جار فى المنون وغيره لأنه على
 كلا الحالين اسم للفظ مخصوص كما مر فكيف جعل المنون شكرا على القول
 بأنه اسم للفظ الفعل يظهر لى فى التخلص عن ذلك أن المنون اسم للفظ الفعل
 المراد به أى فرد من أفراد حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد
 مخصوص من أفراد حدثه فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة
 من حديث معين وايه منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أى حديث
 وأن معنى كون الثنائى نكرة أنه فى حكم النكرة ومثبه لها وانما لم يعتبر وا
 التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق الذى اعتبر وايه التعريف والتنكير فى
 اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فى الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من
 جملة الاسماء فأجروه مجراها ويعتبر مثل ذلك فى اسم الصوت فدعاى ثلاثين
 لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وثلاثين لحكاية صوت الغراب من
 غير ملاحظة خصوص وفى كلام البعض ههنا نظريه علم وجهه مما ذكرناه فتأمل
 (قوله استتردت) السين والتاء لطلب (قوله باضافة سانية) لأن بين المتضامين
 عموما وجهيا (قوله وهو أولى) لعله لأن البىانية أشهر من انشافة السبب الى
 السبب وقيل الأول أولى لأن الانشافة عليه حقيقة على معنى اللام (قوله نحو
 حوار وغواش) أى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعمى تصغير

لأنه لحق الاسم ليدل على
 شدة تمكنه فى باب الاسمية
 أى أنه لم يشبه الحرف فينبى
 ولا الفعل فيمنع من الصرف
 والثانى تنوين التنكير
 وهو اللاحق لبعض المبنيات
 فى حالة تنكيره ليدل على
 التنكير تقول سيبويه
 بغير تنوين إذا أردت
 معينا وايه بغير تنوين إذا
 استتردت مخاطبك من
 حديث معين فاذا أردت
 غير معين قلت سيبويه
 وايه بالتنوين والثالث
 تنوين التعويض ويقال
 له تنوين العوض بالضافة
 سانية وبه عبرى المغنى وهو
 أولى وهو أعم من
 حرف وذلك تنوين نحو
 حوار وغواش

أعمى (قوله عوضا عن الياء المحذوفة) أى لا لتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهري الحكمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للحكمة فأصل جوار جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لا لتقاء الساكنين ثم حذفت التنوين لوجود صيغة متممة سبى الجموع تقديره لأن المحذوف اعملة كالثابت خفيف رجوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف المستقبل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا بالتنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى بسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال للصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ومقالة المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى بسقاط بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لا لتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على الاقوال الثلاثة وإنما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقبلة لنبايتها عن ثقل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جنبدل فإنه عوض عن ألف والاصل جنبدل على ما قاله ابن مالك واختار في المعنى أنه للصرف أفاده في التصريح ببعض زيادة (قوله لا ذى نحو يومئذ وحينئذ) قال المصنف اشافة يوم الى اذن اشافة أحد المترادين الى الآخر وقال الدماميني للبيان كشجر أرأى وكان الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف اليه والثاني اعتبره وما ذكره اظاهران كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أخدم معانيه مع الطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضي أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فلاضافة للبيان مطلقا العموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر فن اضاف السكلى الى الجزء أوزائد اعليه فن اضاف الجزء الى السكلى وأما حينئذ فاشافته كاشافة يومئذ اذ أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذ اذا على ما تحته جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعرض عنها التنوين نحو واذا آتيناهم اذ الامسكتهم وانهم اذ المن المقربين وتقول لمن قال غدا آتيسك اذ أكرمك بالرفع أى اذ آتيتنى أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الألف لا لتقاء الساكنين قالوا وليست اذ فى هذه الامثلة

عوضا عن الياء المحذوفة في
الرفع والجر هذا مذهب سيبويه
والجمهور وروى أني الكلام
على ذلك في باب ما لا ينصرف
مبسوطا ان شاء الله تعالى
واما عوض عن جملة وهو
التنوين اللاحق لاذنى
نحو يومئذ وحينئذ فإنه
عوض عن الجملة التي
تضاف اذ اليها فان الاصل
يوم اذ كان كذا

المحذوف الجملة وعوض عنها
 التنوين وكسرت اذ لا لتقاء
 الساكنين كما كسرت صه
 ومه فتدشور بينهما وزعم
 الاخفش أن اذ بحجـر ورة
 بالانفاضة وأن كسرتها
 كسرة اعراب وردت ملازمتها
 لبناء لشبهها بالحرف في
 الوضع وفي الافتقار دائماً
 الى الجملة وبأنها كسرت
 حيث لا شيء يقتضي الجرح
 قوله * نهيتك عن طلبك
 أم عمرو * بعافية وأنت اذ
 حقيق * قيل ومن تنوين
 العوض ما هو عوض عن
 كلمة وهو تنوين كل وبعض
 عوضاً عما يضاف الى
 ذكره الناطم * والرابع
 تنوين المقابلة وهو اللاحق
 لنحو مسلمات مجاميع بأف
 وتاء نهى بذلك في مقابلة
 النون في جمع المذكر
 السالم في نحو مسلمين وليس
 بتنوين الامكنية خلافاً
 للرعي لثبوتها فيما لا ينصرف
 منه وهو ما سمي به مؤنث
 كاذرعان لثبوتها ولا تنوين
 تمكين لثبوتها مع العربات
 ولا تنوين عوض وهو ظاهر
 وما قيل انه عوض عن

الناصبة للضار علان تلك تختص به ولذا عجلت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل
 عليه وعلى الماضي وعلى الاسم (قوله محذوف الجملة) أي جواز الاختصار
 (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم محمله على ذلك أنه جعل بناء هاء ناشئاً عن
 انفاقتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله وردت ملازمتها البناء)
 أي على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هي دعوى تخالف الاخفش فكيف وردت
 عليه بما أفكان الاولى أن يحذفها ويقول وردت بأنها تشبه الحذف الآن يقدّر
 مضاف أي باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله في قوله نهيتك الخ) أجاب عن هذا
 الاخفش بأن الأصل حينئذ حذف المضاف وبقى الجرح كافي قراءة بعضهم والله
 يريد الآخرة أي ثواب الآخرة فأداه في المعنى وبضعفه أنه يقدّر أمر مستغنى عنه
 وأن ابقاء المضاف اليه على حره بعد حذف المضاف شاذ وأطلب بكسر الطاء
 بمعنى الطلب وبمعاقبة حال من السكاف الاولى أو الثانية أي حال كونك متلبساً
 بعاقبة وكذا وأنت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدميني قال الشنقي وهو بناء
 على أنه مائة وقد رأينا بالانساق في صحاح الجوهري في باب الذال المحجمة وعليه
 في بعافية متعلق بنهيتك أي بدكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قيل ومن تنوين
 العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المعري من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين
 تمكين قال بعضهم ولا تخالف بين القولين فتبينهما عوض عن المضاف اليه بلا
 شأن والتمكين لأن مدخوله معرب منصرف ومثلهما أي (قوله تنوين المقابلة) من
 اضافة المسبب الى السبب (قوله لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم)
 قال في التصريح قال الرضي معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى
 الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كأن النون قائمة مقام
 التنوين الذي في الواحد في ذلك اهـ وقوله أولاً الذي في الواحد يراد به أن الجمع
 بالالف والتاء قد لا يكون في واحدة تنوين كما في فاطمات إلا أن يجعل التنوين في
 كلامه شاملاً للفظي والتقدير يثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المتناظرة ولا
 يلزم من القيام المذكور كونه في رتبتها بل هو أخط منها السقوط مع اللام وفي
 الوقف دون النون لأن النون أقوى وأجل يسبب حركتها ومانعها الاسقاط في
 البيضاضوح في قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات من أن ألدخل فيما فيه تنوين
 المقابلة زيفه حواشيه (قوله للرعي) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كما في
 يحيى على المراد (قوله وهو ما سمي به مؤنث) لاجتماع مانعي الصرف فيه وهما
 العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلمين ولي فيه بحث لأن من ينون نحو
 عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنع التنوين
 ويجرحه بانفحته ينظر الى ما بعده ما ومن يمنع ويجرحه بالكسرة ينظر الى الحالتين

فافهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة
الرفع والجر (فائدة) قال في المعنى يحذف التنوين لزوما لدخول أل وللإضافة
واسمها نحو لا مال لزيد إذا قدر الجار والمجرور مصفة والخبر محذوفان قدر خبرا
يحذف التنوين للبناء وإن قدرت اللام منحة والخبر محذوف وهو للإضافة ولما نفع
الصرف وللوقوف في غير النصب أما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة ولا اتصال
بالضم غير نحو سار بل فيمن قال أنه غير مضاف واسم الاسم علما موصوفا
بما اتصل به وأنشيف إلى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند دخول
من العرب فأما قوله * جارية من قيس بن ثعلبة * فضرورة ويحذف لالتقاء
الساكنين قليلا كقوله * فألفيته غير مستعجب * ولا إذا كر الله الألف قليلا
وانما أثرد ذلك على حذفه للإضافة ليمائل المتعاطفان في تعيين التثنية لا احتمال
ذا كرا الماضي فتفيدة اضافته التعريف وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد بترك
تنوين أحد لتمام ثل الكلمات في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين
سابق ونصب النهار ليمائل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اه
بإيضاح الأصل في تحريكه لتساكن يليه الكسرة ومن العرب من يضمه إذا ولي
الساكن ضم لا زعم نحو هذا إذا خرج اليه فان لم يكن لازما فليس إلا الكسرة
نحو زيد ابنك همع (قوله والندا) قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون
أكثر من ضمها والمدفوع ما أكثر من القصص اه فعلم أن لغاتة أربع وأن القصص
في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة ليكن المكسور الممدود ومصدر
قياسي وغيره مما عي لأن قياس مصدر فاعل كادى الفعال والمفاعلة ووجه
الرواد في لغة الضم والتباني لما اقتضت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل
بلا ألف فن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمبدل راعى جهة المعنى
لأن المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصر أخ ونجاح وصرخ كثير
كالجوهري والمرازي بأن المضموم اسم لا مصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أي
طلب أقبال مدخول الأداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما ذكر
لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر (قوله يارب سار) أي عازم على العرى
لتحصيل غرضه بات ما توسد أي لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لثلاث غلب
عليه النوم في صوت مقصوده (قوله فأنها المجرد التنبيه) أي وحرف التنبيه لا يختص
بالاسم ولا يتألفه كونه يستدعي منها والمتنبه لا يكون إلا معنى اسم أي كفي في ذلك
ملاحظة التنبيه عقلا من غير تقديره في نظم الكلام لأنه لا يذكر بعد أداة التنبيه
لفظا أصلا بخلاف النداء فالدفع ما عترض به هنا (قوله تقديره ياهؤلاء) أي
في الآتين وأما في البيت فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيس) أي حذف المنادى

الفتحة نصبها مردود بأن
الكسرة قد عوّنت عنها
(والندا) وهو الدعاء بما
أواحدى أخواتها فلا يرد
نحو ياليت قومي يعلمون
يارب سار بات ما توسد
ألا يا معجيدوا في قسرة
الكسائي لتخلف الدعاء
عن يافانها المجرد التنبيه
وقيل إنه النداء والمنادى
محذوف تقديره ياهؤلاء
وهو مقيس في الأمر كالآية
وفي الدعاء كقوله

مع كون حرف الفاء خاصة (قوله ألا يا سلمى) تقدير المنادى بأهذه وهي قيل
 ترخييمية للضرورة وقيل هي اسم آخر لا ترخييمية وعلى بمعنى من (قوله وأل) المراد
 لفظ آل فهو حقيقته اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كما
 في شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي
 الوضع وهمزة قطع وسلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائي
 وهمزة وصل زائدة معتمدتها في الوضع كالأعداد همزة نحو اسمع حيث لا بعد
 رباعية لم ينظر إلى الاعتداد بالهمزة ونحو على الثاني التعبير بالالف واللام نظرا
 إلى زيادة الهمزة أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالالف
 واللام أفاده المراد (قوله ويقال فيها أم في لغة طيبي) يمكن جعل في الأولى
 يدلية كالباقي أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفي الثانية طرية أي
 ويقال بدل آل أم في لغة طيبي فلم يلزم تعلق حرفي جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعام
 واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول كقوله السيموطي على سوم النقل فلا يخاف
 قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والخديث ورد بلفظ آل ولفظ أم كلاهما بسند
 رجاله رجال الصحيح كقوله المناوي (قوله وسيا أي الكلام على الموصولة) حاصله أن
 الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة والتأطع جوز
 دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله ندخل على الفعل)
 أي الماضي كما في التصريح (قوله لنسدرتها) أي والناذر كالعدم (قوله ومسندي أي
 محكوم به) فلا يسند إلا إلى الاسم لكن تارة يراعى الاسم المسند إليه معناه
 وهو ألا كثر تخويزه قائم وتارة يراعى لفظه الواقع في تركيب آخر غير هذا التركيب
 الذي وقع فيه الاسناد إلى اللفظ تخويزه ثلاثي وهرب فعل ماض ومن حرف جر لان
 السكامة إذا أريد لفظها كانت اسماء اسماءها لفظها الواقع في التركيب المستعمل
 في معناه وهو أعني معناه المذكور وهو المحكوم عليه في الأمثلة الثلاثة وليس
 المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن في ضرب
 فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافي الأخبار عن الأول بفعل ماض وعن الثاني
 بحرف جر ويصح تسمية الاسناد في نحو الأمثلة الثلاثة بالاسناد المعنوي لأن
 المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها الماصر عن السعدا لتفقنا في أن اللفاظ
 موضوعة لانفسها تبعالوضها المعانيها كما يصح تسمية الاسناد اللفظي لأن المحكوم
 عليه فيها اللفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثاني (فائدة)
 إذا أسندت إلى الاسم مراد منه لفظه وكان لفظه مبنيا جازلا أن نعر به أعربا
 ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم
 يمنع من الظهور مانع كسكون آخر الاسم ألفا كما في على حرف جر وإذا كان ثانيا

ألا يا سلمى يادارحي على البلاء
 (وأل) معروفة كانت
 كالفرس والغلام أو زائدة
 كالحرف وطبت النفس
 ويقال فيها أم في لغة طيبي
 ومنه ليس من امبرامصيام
 في امسفر وسيا أي الكلام
 على الموصولة وتستثنى
 الاستفهامية فان تدخل
 على الفعل نحو أل فعلت
 بمعنى هل فعلت حكاه
 فطرب وانما لم يستثنها
 لنسدرتها (ومسندي أي
 محكوم به من اسم أو فعل
 أو جملة نحو أنت قائم وقت
 وانما نحن نزلنا الذكر

الكلمة الثمانية المراد لفظها حرف لين ضاعته فتقول في لو أو وفي في وفي ماما
 يقاب الالف الثمانية الحادثة بالتضعيف همزة لا متناع اجتماع ألفين وجاز لك
 أن تحكيه بحالة لفظه وهو الاء كثر فيكون اعرابه مقدرامنع من ظهوره حركة
 الحكيمة أو سكونها ولا يعبر اذا كان لفظه حرفاً أن يبنى للشبهة اللفظي بالحرف
 وجعل الرضى وتبعه البماميني التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل
 من ذلك علماً غير اللفظ أما ما جعل علماً للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانياً مطلقاً
 صحيحاً كان أو حرف لين وسبباً في مزيد كلام في هذا المقام في بابي الحكيمة والنسب
 (قوله على اسناد) هو كما مر من كلمة إلى أخرى على وجهه الانشاء أو الاخبار فهو
 أعم من كل منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعول
 كسند تأتي مصدر اسمياً لأفعل كاسند كما تأتي اسم مفعول واسم زمان واسم مكان
 فهل جعل مسنداً من أول الامر مصدراً واستغنى عن تكلف هذه الإقامة (قوله
 وحذف صلته) أي الجار والمجرور المتعلقة به وهما اليه واحتاج الى تقديره لان
 الاسناد يقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشارك فيه الفعل اذ كل منهما يكون
 مسنداً (قوله اعتماداً على التوقيف) أي التعليم اعترضه المرادى بان الاعتماد
 على التوقيف لا يتحسن في مقام التعريف وردّه زكريا بان الاعتماد عليه في مثل
 ذلك لا يؤثر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام في للاسم بمعنى
 الى متعلقة بمسند لا احتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقولها البعض لا حذف
 في الكلام على هذا غير صحيح الآن يرياني في حذف متعلق بمسند فقط (قوله ولا يسند
 الا الى الاسم) أي على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقاً وقبل يجوز
 بشرط كون المسند قلبياً واقرأه بجمعاً نحو ظهر لي أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى
 ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه وهو على الاول مؤول بأن في بدا ضمير
 يعود على البداء المفهوم من الفعل وليسبحنه معمول القول محذوف أي قالوا
 ليسبحنه وقبل بشرط ذلك وكون المعنى استفتحها ماويأت بسطه في باب الفاعل
 (قوله تسمع بالمعيدي) تصغير معدي منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال
 استئصالاً للجمع بين التشديد مع ما عالتصغير وهو مثل الرجل الذي له صيت في
 الناس اسكنه محتمراً المنظر (قوله لحذفت أن) أي ورفع الفعل قال الشنبي وحذف
 أن مع رفع الفعل ليس قياساً على المختاراه وحزم الروداني بأنه قياسي وأما رواية
 نصبه فعلى اضممارها لان المضمرة في قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على
 اضممارها في مثل ذلك شاذ كما ستعرفه في باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ)
 هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) أي مطية
 الخاكي قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذي يحكيه على ما قاله شيخنا

تنبية ﴿ حمل الشارح
 لفظ مسند في النظم على
 اسناد فقال ومسنداً
 اسناد اليه فأقام اسم
 المفعول مقام المصدر
 وحذف صلته اعتماداً على
 التوقيف ولا حاجة الى
 هذا التكلف فان تركه على
 ظاهره كفى أي من علامات
 اسمية الكلمة أن يوجد
 معها مسند فتكون هي
 مسنداً اليها ولا يسند الا
 الى الاسم وأما تسمع بالمعيدي
 خير من أن تراه فتسمع
 منسبك مع أن المحذوفة
 بمصدرو الاصل أن تسمع أي
 سماعت لحذفت أن وحسن
 حذفها وجودها في أن تراه
 وقد روي أن تسمع على
 الاصل وأما قولهم زعموا
 مطية الكذب فعلى ارادة
 اللفظ مثل من حرف جر
 وضرب فعلى ماض في كل

ويحتمل أن المراد مطية الكاذب الى حكاية القول الكذب الذي يحكيه أى كالمطية
 في التوسيل الى المقصود ويروى مظنة باقضاء المشالة والنون (قوله اسم للفظ) أى
 علم شخصي للفظ الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ
 في معناه كفى سرت من البصرة وضرب زيد كما مر مفصلاً (قوله تمييز) أى تميز لانه
 الثابت للاسم لا التمييز الذي هو فاعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل
 به (قوله تمييز مبتدأ أو الجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الأوجه في اعراب البيت
 والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجرو وما عطف عليه كائن للاسم ومنها أن يكون الخبر
 الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجزء متعلق بحصول ومنها أن يكون الخبر بالجرو
 والجملة صفة لتمييز وللاسم متعلق بحصول وأوصلها أرباب الخواشي الى سبعين
 وجهاً أو أكثر وفي كثير منها نظرية علم بالتأمل فيما كتبوه (قوله الممنوع) صفة
 للمجول الصفة فما ثبت فاعله تمييزاً ند عليه لا على قوله الموصوف وان أوهمه كلام
 البعض على حذف مضاف أى الممنوع قد دعي لان الصفة متأخرة في الترتيب عن
 الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب
 فاعله تمييزاً ند عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور رأى الممنوع تقديم
 مجمل صفة عليه وفي هذا تنكاف كثير وفي الذي قبله الفصل بين المنعوت والمنعت
 بأجنبي وأحسن منها جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم
 الممنوع (قوله مخبر عنه في المعنى) فزيد في مررت يزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه
 في المعنى على الاول بانه محذوف وعلى الثاني بان له غلاماً وانما لم يكتبه وان التمييز
 بالجرو بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجرف في المجرور بخلاف كونه مخبراً عنه (قوله
 معانسه الاربعة) أى الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهى دلالة على إمكانية
 الاسم ودلالة على تنكيره وكونه في جميع المؤنث السالم مقابلاً لانون في جميع المذكور
 السالم وكونه عوضاً فلاضافة على تقدير مضاف أو هي لا دنى ملايسة والطلاق
 معنى الشئ على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير في كلامهم (قوله لا تتأني
 في غير الاسم) أما الدلالة على إمكانية الاسم والدلالة على تنكيره فقطاهرتان وأما
 كونه في جميع المؤنث السالم مقابلاً لانون في جميع المذكور السالم فلان الفعل والحرف
 لا يجمعان جميع مذكرو ولا جميع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك وأما كونه عوضاً
 فلان العوضية ان كانت عن جملة فاعل والحرف لا يجمعان جملة أو عن مضاف
 اليه فالمضاف لا يكون الا اسماً أو عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو آخر
 الاسم الممنوع من الصرف (قوله فلان المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد
 ظاهره لفظاً ومعنى وهو مذهب سيديويه والجمهور وقالوا المنادى مفعول به لفعل
 واجب الحذف تقديره أنادى وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى

من زعموا ومن وشرب اسم
 للفظ مبتدأ وما بعده خبر
 (للاسم تمييز) عن تسميته
 (حصول) تمييز مبتدأ
 والجملة بعده صفة وللاسم
 خبر وبالجزء متعلق بحصول
 وقدم معمول الصفة على
 الموصوف الممنوع اختياراً
 لضرورة وسهولتها كونه
 جاراً ومجروراً وانما سرت
 هذه الخمسة الاسم لانها
 خواص له أما الجبر فلان
 المجرور مخبر عنه في المعنى
 ولا يخبر الا عن الاسم وأما
 التنوين فلان معانسه
 الاربعة لا تتأني في غير
 الاسم وأما النداء فلان
 المنادى مفعول به

ولا تقدر اه وفي حاشية السيوطي على المغني أن بعضهم ذهب إلى أن أحرف
 النداء أسماء أفعال متعملة لضمير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون الاسما)
 أوورد عليه أمران الأول أنه كان ينبغي حينئذ التعريف بطلق المفعولية
 لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدى
 بخلاف كون الكلمة مناداة وبحث فيه سم بأنه إن أراد بكون الكلمة مناداة مجرد
 دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها
 مطالعاً أقباله في ادراك المبتدى أيامه دون المفعولية نظر ظاهر * الثاني أن المفعول
 به قد يكون جملة نحو أطن زيد أبوة قائم ونحو قال زيد حسي الله وأجيب بأنها مفرد
 في المعنى لأن المعنى أطن زيد قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول وبدل
 لهذا ما سنقله أن التحقيق أن الخبر في نحو فطقي الله حسي من قبيل الخبر المفرد
 فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفرد في المعنى غير متجه (قوله وهو لا يكون
 الاسم) لأن وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل (قوله بناء
 الفاعل) أشار المشرح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتأفعلت
 خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلاً بل تاء الفاعل مطلقاً
 من ذكر المزموم وإرادة اللازم على طريق التكاليف أو الجاز المرسل ومثل ذلك يقال
 في قوله وبأفعل ونون أقبلن وقوله ونحو الخ يقتضي ضم التاء في عبارة المصنف مع
 أن الرواية الفصح ولعله أثر لا عرف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الضم أو
 أشار إلى صحة غير المروي ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد
 منه الفعل أو قام به أو نفي عنه ذلك كضربت وممت وما ضربت ومامت وبهذا علم
 أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي لازوم الفعور عليه بخروج التاء اللاحقة
 لكان وأخواتها ولزوم الدور حيث عرفت بالفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرفت
 الفاعل في بابيه بأنه الاسم المسند إليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه
 الفعل لخروج التاء في نحو ما ضربت ومامت وعلم أيضاً بقوط اعتراض جماعة
 كالعضر بدخول التاء في نحو ما قام الأنت لأنها ليست دالة بالمطابقة على نفس
 الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط لكن بقي أنه لم تدخل التاء
 اللاحقة لليس حتى ينهض ماسياً أي من رذرع حريفها بالحق تاء الفاعل إذا
 يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه لعدم دلالة ليس على
 الحدث وإن دلت بقية أخواتها عليه نص على ذلك المصنف في تسهيله بل هي تاء
 من نفي عنه الخبر اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة
 لعسى فظاها رذهي تاء من قام به الرجاء أو اتقي عنه ويتعين القصر في قول الناطم
 بتا للوزن وإن كان في نحو الباء والتاء والتاء المسند والقصر كافي الهمع (قوله)

والمفعول به لا يكون الاسما
 وأما أفل فلان أصل معناها
 التعريف وهو لا يكون
 الا للاسم وأما المسند
 فلان المسند إليه لا يكون
 الا اسما * تنبيه * لا
 يشترط لتمييز هذه
 العلامات وجودها بالفعل
 بل يكفي أن يكون في الكلمة
 صلاحية لقبولها (بتا)
 الفاعل متكاملاً كان نحو
 (فعلت) بضم التاء أو
 مخاطبة نحو تباركت يا الله
 بفتحها أو مخاطبة نحو فت
 يا هند بكمرها

وأنت عطف على تافعلت بمقدير مضاف أى وتاء أنت أو على فعلت مع جعل
التاء في قوله بتام من استعمال المشترك في معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن
كلام المصنف يقتضي اتحاد تاء فعلت وتاء أنت مع أنهم ما نوعان متباينان (قوله
التأنيث) أى تأنيث الفاعل فلا يراد تاء رب وتحت على لغة سكوتها فزعم براد أنه لم
تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ماسمياً من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء
التأنيث اذ ليست التاء في نحو ليست هند فاقمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدم
لما سمى إلا أن يحاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر أن تقام بمضى
على ما اشتهر بأن التاني لا على ما يأتي عن السيد فتنبه ويرد أيضاً أنه لم تدخل اللاحقة
اعشى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء في نحو عشت هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء
اذا المتصف به المتكلم إلا أن يحاب بما مر أو بأن معنى عسى في الأصل قارب كما
بأق وهند مثلاً هي المتصفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبُست فان معناهما ان كان
أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له أو حسن وفتح فالفاعل الجنس
وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار الثاني ويقال لما كان ممدح الجنس
لاجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل (قوله الساكنة) هذا القيد
للاخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للدخال بقوله بعد والاحترار
بالأصالة عن الحركة العارضة أى عن خروج ذى الحركة العارضة وانما ساكنت
تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل
الفعل (قوله قالت أمة بنقل الخ) هو رواية ورش عن نافع فهي سبعة (قوله من
التقاء الساكنين) أى للخص من التقاءهما (قوله بفتحها لذلك) أى للتخلص
من التقاء الساكنين * واعلم ان لفتح التاء جهتين جهه عموم وهي جهه كونه حركة
وجهه خصوص وهي جهه كونه فتحاً فعمله جهه العموم التخلص وعمله جهه
الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا في فتح التاء من جهه العموم بدليل قوله
والاحترار بالأصالة عن الحركة العارضة وقوله أماء التأنيث المتحركة أصالة
فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسقط ما اعترض به البعض
وغیره على قوله لذلك فلا تسكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب) بأن
كانت حركة ساء كما في قوة أو حركة بنسبة كما في تقوم فلا اعتراض على تشبيهه (قوله
نحو رب وتحت) أى على لغة تخريك تاءهم ما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق
اعل تاء ساكنة وليس من الحروف ما أنت بالتاء الألهي كما نقله شيخنا السيد
عن الشيخ إبراهيم اللقاني (قوله رد على من زعم من البصر بين الخ) أجاب
الفارسي بأن لحاق التاء ليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف ومعنى
ما كان ورافعاً وناصباً كذا في الدماميني ومثله يجرى في عسى (قوله حرفية ليس) أى

(و) تاء التأنيث الساكنة
أصالة نحو (أنت) هند
والاحترار بالأصالة عن
الحركة العارضة نحو
قالت أمة بنقل شمة
الهجرة إلى التاء وقالت
امرأة العزيز بكسر التاء
لا لتقاء الساكنين وقالتا
بفتحها لذلك أماء التأنيث
المتحركة أصالة فلا تختص
بالفعل بل ان كانت حركتها
اعراباً اختصت بالاسم نحو
فاطمة وفاطمة وان كانت
غير اعراب فلا تختص
بالفعل بل تكون في الاسم
نحو لا حول ولا قوة إلا بالله
وفي الفعل نحو هند تقوم
وفي الحروف نحو رب
وتحت وبها تين العلامتين
وهما تاء الفاعل وتاء
التأنيث الساكنة رد على
من زعم من البصريين
كالفارسي حرفية ليس
وعلى من زعم من الكوفيين

قياسا على ما المنافسة نقل الروداني أن السبذ كفي العباب أن ليس عندهم
جعلها فعلا معناها ثبت اتفاقه أي انتفاء وصف ما أسندت اليه وعلمية الجمهور
وأن القول بأنهم اللغوي قول بحرفية إلا أن النقي معني في الاسناد اه (قوله حرفية عسى)
أي قياسا على فعل نقل الروداني أن السبذ كفي العباب أن عسى زيد أن يخرج
معناه الاصلي قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر على
أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهي للترجي (قوله في لحاق) بفتح اللام
مصدر لحق بكسر الخاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال في التصريح بهذا الكلام
مسموعا فذلك والأفلا للغة لا تثبت بالقياس اه ورد بأن هذا ليس من اثبات
اللغة بالقياس لانه وضع اسم معني على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك
لان غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها (قوله ويا فاعلي) بقصر بالاوزن
ولم يقل ويا الضمير أو ويا المتكلم للمعوقهما الالهم والفعل والحرف نحو مري
أخي فأكرمني وبه هذه العلامة رد على من قال كالتخشي بأن هات بكسر التاء
وتعال بفتح اللام اسم فاعلي امر فها ت بمعنى تأول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما
فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب به ما مذكروا على حذف النون
ان خوطب به ما مؤنث (قوله يعني ياء المخاطبة) أي لخصوص اللاحقة للامر
وان أوهمة العبارة وانظر لم يقل كسا بقه ولا حقه ويا مخاطبة في الامر نحو
افعلي والمضارع نحو أنت باهتد تقومين ولعله لمتقن (قوله ليسجن وليكونا) قيل
أكدت في الأول بالثبلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفي الثاني
بالخفية لعدم قوة قصدها تخفيره وإهانتها وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عندها
من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم بالفاعل) وكذا الماضي في قوله

دامن سعدك ان رحمت ميمما * لولاك لم يك للصباية جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيد سدر البيت * يا ليت شعري منكم خنيقا *
أي يا ليتني أعلم حال كوني خنيقا منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل
البعض تبعاً للبعث خنيقا مفعول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن
الخ بما قبله على أن الرضي قال التزم حذف الخبر في ليت شعري مردفاً باستفهام
نحو ليت شعري أنا تبني أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف
وجو بابلا سادسده لكثرة الاستعمال اه فأصله أشاهرن فادخلت نون
التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا
أقائلن كما يفيد كلام العيني وروي أقائلون وقوله الشهود أي على أن الولد الذي
حبلت به تلك المرأة من خليلها كما قاله السيوطي فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا
لأعرب مع النون بالحركة ولم يمين معها كالمضارع لان الأصل في الاسم الاعراب

حرفية عسى وبالشأ تبرد
على من زعم من الكوفيين
كالقراء اسمة نعم وبئس
تنبيهه اشتراك التاء
في لحاق ليس وعسى
وانفردت الساكنة بنعم
وبئس وانفردت تاء الفاعل
بتبارك هكذا مشى عليه
الناسم فانه قال في شرح
الكافية وقد انفردت بعنى
تاء التانيث بلحاقها نعم
وبئس كما انفردت
تاء الفاعل بلحاقها تبارك
وفي شرح الأخرومية
للشهاب الجاني أن تبارك
تقبل التاء عن تقول تباركت
يا الله وتباركت أسماء الله
(ويا فاعلي) يعني ياء مخاطبة
وبشتر في لحاقها الامر
والمضارع نحو قومي باهتد
وأنت باهتد تقومين
(ونون) التوكيد تثنية
كانت أو خفيفة نحو
(أقبلن) ونحو لفسعا وقد
اجتمعتا حكاية في قوله
ليسجن وليكونا وأما لحاقها
اسم الفاعل في قوله
* أشاهرن بعدنا السيوف *
وقوله * أقائلن أحضروا
الشهود *

بخلاف الفعل وبحسب الدماميني في الاستشهاد بالاختيار بأنه يجوز أن يكون
 الأصل أقابل أنأخذت حمزة أنا اعتبارا وأدغم التبيين في النون وفي هذا
 الاحتمال من البعد والمخافة لرواية أقابلون ما يجمع الاستشهاد المبني على الظاهر
 فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذ مشابته للمضارع لفظا ومعنى (قوله قصد
 الجنس) أي في ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار
 خصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة
 الثمانية قبلها فإن اعتبر خصوص ناء الفاعل أو ناء التأنيث الساكنة تعين هذا
 البعض بكونه الماضي أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الأمر أو
 خصوص ناء المخاطبة فكذلك فسقطت نونا في ضمن أفراد ما قبل من أن الجنس
 الماهية الذهبية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج ويقولنا بعض
 أنواعه الخ ما قبل أن الجنس يو جد في ضمن جميع أفراد وجنس الفعل في ضمن
 جميع أفراد لا ينبغي بواحدة من العلامات الأربع إذا شئ منها يلحق الأنواع
 الثلاثة جميعا وجعل العرب المستوعب كون فعل قسم المعرفة أي الاسم والحرف
 (قوله وبتمامه يتعلق بـنجلي) أن قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ
 وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون معمول جاز أو مجرورا
 والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين وثانيهما جوازه
 وهو الأصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه إشارة إلى أن البناء في قوله لا اختصاصها به
 داخل على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) أي بكل فرد قال شيخنا
 السيد ولا حاجة لكون البناء بمعنى على لأن العلامات متعلقة بالحكم كونه
 لأن المعنى الفعل ينجلي بكل شاذ كر وقوله لا بالجموع أي الأفراد معتبرا فيها
 الهيئة الاجتماعية أي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله أي كل واحد
 الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أي الفعل ينجلي بكل واحد مما ذكر لكان أوفق
 كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ
 مؤخر لأنه المحدث عنه فهو المبتدأ وإن قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح (قوله أي
 سوى قابلي العلامات) أشار بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف
 حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علامتهما ولو لم يحتمل على ذلك اختل
 فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الحكم أن كلامنا الثلاث غير الآخرين قطعا
 وأورد عليه سم في نسكته أنه علم من قوله واسم الخ أيضا قطعا أن الحرف سوى قابلي
 علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علامته فبما ذكره من التقدير
 مختل أيضا إلا أن يقال إن في هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم
 قبول علامته ما أوله هذا قال الشارح بعد أي علامة الحرفية الخ فهو بيان المقصود

فشاذ (فعل ينجلي) مبتدأ
 وخبر وسوغ الابتداء بفعل
 قصد الجنس مثل قولهم غرة
 خبر من جرادة وبتمامه
 يتعلق بـنجلي أي ينقض الفعل
 ويمتاز عن قسميه بهذه
 العلامات لا اختصاصها به
 فلا توجد مع غيره إلا في
 شذوذ كما تقدم ~~بـتبيينه~~
 قولهم في علامات الاسم
 والفعل يعرف بكذا وكذا
 هو من باب الحكم بالجميع
 لا بالجموع أي كل واحد
 علامة مجردة لا جزء علامة
 (سواهما) أي سوى قابلي
 العلامات

من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه الى أقسامه الثلاثة فلا يقال هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل لأنها تقول جنس تعريف الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقصورة بقسمة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هي وان كان بعضها حروفاً في الواقع إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفاً حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظاً معينة بقطع النظر عن كونها حروفاً أو لا وإنما قال الشارح التسع المذكورة لأنه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام إحالة على مجهول وأورد على كلامه أن من الاسماء ما لا يقبل شيئاً من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالانتم وهو جائز عند المتقدمين لإفادة التمييز في الجملة وما قيل من أنه يؤدي الى خطأ المبتدئ إذ يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدئ كلف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل الإيراد بأنها لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الاستناد اليه لأن المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه فقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمسكن واسم الفعل يقبله بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ودفعي بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه (قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودي وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) إشارة الى نسكتة تعداد المصنف الامثلة وذلك أن تجعل نسكتة الإشارة الى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الشارح بالانواع الانواع اللغوية وهي الاصناف من الشيء لا المنطقية لأن الحرف نوع من جنس الكلمة والكلمات المندرجة تحت النوع ليست أنواعاً بل هي اصناف ثم الانواع الثلاثة التي ذكرها الشارح باليسر ثمانية لأن المشترك امامهم لا عمل له وهو الاصل فيه كهمل وبل وأعامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي أو غير الخاص كان وأخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كهمل وان وقد وما جاء على الاصل لا يستل عنه وما جاء على خلافه يستل عن حكمه مخالفة الاصل وسيد كر الشارح ذلك (قوله لا نظرا الى أصلها من الاختصاص

التسعة المذكورة
(الحرف) لما علم من
اختصاص أنواع الكلمة في
الثلاثة أي علامة الحرفية
أن لا تقبل الكلمة شيئاً
من علامات الاسماء ولا
شيئاً من علامات الافعال
ثم الحرف على ثلاثة أنواع
مشترك (كهمل) فانك تقول
هل زيد قائم وهل يبعد
(و) مختص بالاسماء نحو
(في و) مختص بالافعال نحو
(لم) تقبيلها من الاول
انما عدت هل من المشترك
نظراً الى ما عرض لها في
الاستعمال من دخولها
على الجملةتين نحو فهل أنتم
شاكرون وهل يستطيع
ربك لا نظرا الى أصلها من
الاختصاص

بالفعل) انما كان أصلها ما ذكر لانها في الاصل بمعنى قد كافي هل أتى على الانسان
وقد خصصة بالفعل لكنها لما انطقلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن
الاختصاص (قوله ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل
والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في ألم نشرح لان الاستفهام التقريري حمل
المخاطب على الاقرار بالحكم الذي يعرفه من اثبات كافي ألم نشرح لك صدرتك
أليس بالله بكاف عبده أونفي كافي أنت قلت للناس اتخذوني وأخي الهين من
دون الله لاجل المخاطب على الاقرار بما يلزمهمزة دائماً والاولى ومثل هذه الآيات
وانما أولى الهمزة ضد المقر به في مثل هذه الآيات لتسكنة كسكون ايراد الكلام
على صورة ما يزعجه الخصم أبعث له على اصغائه الله واذا عانه للحق الذي هو المقرر
به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام لان ذكر أي لا تذكر في الرؤية (قوله كيف
وجب) الجملة في محل نصب لستها مسندة على ترى المعلى بالاستفهام وكيف
في محل نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله في نحو هل زيد أكرمته) هذا
والمشال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظ اسم بعده فعل استتيار
مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفي في هذه الصورة أن يليها تقدير فاعل وهو
مذهب الكسائي ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز أن يليها
لفظ اسم في الاختيار وأنه لا يكفي حينئذ أن يليها تقدير فاعل (قوله وذلك أي
المذكور من وجوب النصب على المفعولية المحذوف في هل زيد أكرمته ووجوب
الرفع على الفاعلية المحذوف في هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغي فهم العبارة وما
قاله البعض في حيزها غير ظاهر (قوله في حيزها) أي قرب حيزها لاشتغال
حيزها بأو المراد بحيزها تركبها أي التركيب التي هي فيه (قوله ذاهلة)
أي غافلة عنه تركبها في مقابلة تركبها (قوله حذفت) بالتشديد والتخفيف (قوله
سابق الالفة) أي للالفة السابقة (قوله الابعانقة) أي ولو تقدير اعلى مامشى
عليه الشارح قبل من مذهب الكسائي أماعلى مذهب سيبويه فلا ترضى الا
بمعانته لفظا (قوله حق الحرف المشترك الالهمال) استظهر بعضهم أن حقه
عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر ضرورة
الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به (قوله لعارض
الحمل) أي لعارض هو الحمل فالاضافة للبيان أو للعمل على ليس لعارض
فالاضافة من انساق الصفة الى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه افادة كل
النفي (قوله التنبيه) بالقصر ولا يجوز المد لانه علم على السكامة المركبة من هاء
وأل فتمكر وأضيف الى التنبيه انساق الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو لم
اقتضى أن لناها مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده بس (قوله وال المعرقة)

بالفعل ألا ترى كيف
وجب النصب وامتنع
الرفع بالابتداء في نحو هل
زيد أكرمته كسبويه
في بابه ووجب كون
زيد فاعلا لا مبتدأ في هل
زيد قام التقدير هل قام زيد
قام وذلك لانها اذا لم تر الفعل
في حيزها تسكت عنه ذاهلة
وان رأت في حيزها حذفت
اليه لسابق الالفة فلم ترض
حينئذ الابعانقة * الثاني
حق الحرف المشترك الالهمال
وحق المختص بقبيل أن
يعمل العمل الخاص بذلك
القبيل وانما عملت ما ولا
وان النافيات مع عدم
الاختصاص لعارض الحمل
على ليس على أن من العرب
من يهملون على الاصل كما
سبأني وانما لم يعملها
التنبيه وأل المعرقة مع
اختصاصها بالاسماء
ولا قد والسين وسوف
وأحرف المضارعة مع
اختصاصها بالأفعال

نزل واما اسم

تنبهات

لتنز يلهن منزلة الجزء من مدخولهن (٥٩) وجزء الشيء لا يعمل فيه وانما لم يعمل ان النون كذلك

النداء العامة الدالة

موضعه وفعلا

النصب دون الجزم حسلا

على لا النافية للجنس لانها

معناها على ان بعضهم جزم

بها كسبأني ولما كانت

أنواع الفعل ثلاثة مضارع

وماض وأمر أخذ في تمييز

كل منها عن أخويه مبتدئا

بالمضارع لشره فمضارعته

الاسم أي بمثابة كذا

سبأني يانه فقال (فعل

مضارع على أي يتبع (لم

النافية أي ينفي (كيشم)

يفتح الشين مضارع سمعت

الطيب ونحوه بالسكبر

من باب علم يعلم هذه اللغة

الفتحى وجاء أيضا من باب

نصر نصرحكى هذه اللغة

الفسراء وابن الاعرابي

ويعقوب وغيرهم ولا عبرة

بتحطئة ابن درستويه

العامسة في النطق بها

(وماضى الافعال بالتاء)

المد كورة أي تاء فعلت

وأنت (من) لاختصاص

كل منهما به ومن أمر من

ماز يميزه يقال ضربته فامتاز

وميزته فتميز (وسم) أي علم

(بالنون) المد كورة أي نون

التوكيد (فعل) الامران

أمر (أي طلب (فهم) من

قيد بالمعروفة مراعاة المذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها في الاصل المعروفة فتهسى داخلية في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لتنز يلهن) أي الستة ووجه التنزيل في هاء التنبية وأل وأحرف المضارعة أن العاقل يخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تقيمه قد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليده ومقابلها يفيد ان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة الموضع على الحدث وقر به التحقيق أو تقليده أو تأخره لكن في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنز بلا وقوله لتنز يلهن الخ أورد عليه بعضهم أن وكى المصدرين لعمليهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لانها موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصوصة بمدخولها والمخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فأمله (قوله لما يذكرك في موضعه) أي من شبهه ان وأنها بالافعال في المعنى فان وأن يشبهان أو كدوليت أتمني ولعل أترجي وكأن أشبه ولكن أستدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو (قوله وانما علمت ان النصب الخ) هذا السؤال يجري في أن وكى واذن الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب قدس (قوله لانها بمعناها) أي ملازمة لمعناها أي الجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لانفي الجنس وان لمطلق النفي (قوله لشرقه) واسبق الاستقبال على الماضي فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والماضي واحد فان كان متعددا كأمس وغدا لما نفي سابق كذا قال التميمي ويده يحجم بين التولين (قوله بمضارعة الاسم) أي المصوغ للفاعل لفظا لموافقته في السمكات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على أمحال والاستقبال (قوله لم النافية) انصفة لازمة (قوله وماضى الافعال) الانضافة على معني من التبعيضية (قوله بالتاء المد كورة) أي قال للعهد الذي والمعهود التاء المتقدمة بنوعها على أنها من باب اسما عمال المشترك في معنييه كأمس ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الراعي (قوله فهم من اللفظ) أي باعتبار موضعه فلا يرد الأمر المستعمل في غير الطلب مجاز الان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة انما تنمى ارادة المعنى الحقيقي لا فهمه أي تصور عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الأمر لان فهم الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح في قبولها وتعال على الصحيح من فعليتها نون التوكيد وان ليس بها قاله الورداني فيجوزها تين وتعالين باعادة اللام مقبوضة كما تقول ارد من

اللفظ أي علامة فعل الأمر يجمع شيئين افهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب وقبولها نون التوكيد

واخشين (قوله فالذور) أي الحاصل من أخذ الأمر في تعريف فعل الأمر منتف
وهذا تنصير على تفسير الأمر في قوله أن أمر فهم بالأمر القوي الذي هو الطلب
فأعلم الأمر الاصطلاحي والعلم به اللغوي (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لاسلم
بتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم
الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لم يكن كان الانسب ذكره بعد
قول المصنف الآتي والأمر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل
التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم
القاعل والماسي لورود تأكيدهما ما شذوذ فالمناسبت ترك فعل التعجب (قوله
كما ستعرفه) أي في باب (قوله والأمر) مبتدأ أخبره هو اسم وجواب الشرط
محذوف دل عليه الخبر وكان قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره
ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذف منه الفاء للضرورة سهاعن قولهم متى
اجتمع ممتدأ وشرط وكان المبتدأ مقسما فان لم يقترب ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح
لمباشرة الاداة كان خبرا والجزء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة فلا داة
كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السمد عن شيخه
ابن القيمه أن الخبر في الحالة الثانية مجعوع الشرط والجواب وهو المتعجب عندي
ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم هذا وجوز ما جوزه
البعض وما منعته في قول ابن معطي * اللفظ ان يفد هو الكلام * فحمل
ما نقله البعض في الحالة الأولى على السبعة وبقى حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ
اسم الشرط وفي خبره حبة ثلثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل
مجعوعهما والاصح الأول فيكون من الخبر المنفرد بنا يعه فافهم (قوله أي اللفظ
الدال) أي بنفسه فخرج لام الأمر لان دلالة الحرف بغيره وفي كلامه إشارة إلى
أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الأمر وأن المراد بالأمر الأمر اللغوي
لا الاصطلاحي فلان ما فاة بين المبتدأ والخبر وفي عبارته ميسل إلى أن مدلول اسم
الفعل معنى الفعل لا لفظه ووافق قوله بعد الدلالة على معنى المضارع وقوله
الدلالة على معنى الماضي وفي قوله الآتي فان معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميسل
إلى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال سعد الدين في حاشيته على المكشاف كل
لفظ وضع باراء معنى اسمها كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من
حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد
من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلامنا الثلاثة
محكما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصبر به اللفظ مشترك ولا يفهم منه
معنى مسماه وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء غير ألفاظها انطابق

قالذور منتف فان قبلت
الكلمة النون ولم تفهم
الأمر فهي مضارع
تحوصل تفعلن أو فعمل
تعجب نحو أحسن زيد فان
أحسن لفظه لفظ الأمر
وليس بأمر على الصحيح كما
سستهرفه (والأمر) أي
اللفظ الدال على الطلب

(أن لم يك للنون محل * فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) أما مصدر فتكون لازريق المال أى الذل وأما اسم
فعل أمر (نحوه) فان معناه اسكت (وحيهل) معناه أقبل أو قدم أو عجل ولا محل للنون فهما * تنبيهات *
الاول كما يتنى كون الكلمة (٦١) الدالة على الطلب ففعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك

يراد اسم الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال ففصه
مثلا اسم مفعول بآراء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقتضيه نفس اللفظ كما
في الاعلام المذكورة بل يقتضيه اسكت الدال على طلب السكون حتى يكون
صحيح أنه اسم لا اسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذى هو اسم لا اسكت الذى هو
فعل أمر فى قولك اسكت فعل أمر اه وبقى قولان آخران كون مدلوله الحذف
وكون اسم الفعل فعلا فالأقوال أربعة كفى الرواى (قوله محل) مصدر ميمي
بمعنى حلول (قوله أما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الأمر بل أب مناب
الدال عليه وهو فعل الأمر قاله الرواى ويحتمل دفعه بأن يراد بالدلالة
الدلالة ولو باعتبار النسيابة عن الدال (قوله نحوه وحيهل) لو شئى بزال
ودرالى كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لأن اسمية صه وحيهل علمت
بما تقدم لقبولها من النون وفى حيهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها امتوئة
وبلا توين وكلام المصنف يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة
القديمة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كتر فوع والمجوروز ونقل شيخنا
السيد لغته أربعة هي ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة (قوله
معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الاول يعلى وعلى الثانى بنفسه وعلى
الثالث بالباء (قوله ولا محل) أى جاول كما مر (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما
(قوله فمكان الاولى أن يقول) قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال
وما يكن من الذى غير محل * فاسم كهيئات ووى وحيهل
أى وما يمكن من الكلمات الدالة على معنى الافعال الثلاثة غير محل لهذه
العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) أى علامته (قوله أسماء
الافعال الثلاثة) يصح جز الثلاثة وذهبها (قوله كما يستعرفه) أى من قول الناطم
فى باب اسم الفعل

وما يعنى الفعل كآمن كثر * وغيره كوى وهيهات نزل
(قوله اذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة (قوله وما عذ الخ) أى
وعدا او خلا من ماعدا او ماعدا وحيث من حيث (قوله لان عدم قبولها التاء
عارض الخ) أى كما عارض لسمان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الاسماء من
الترام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها فى التعجب الخ) أى من استعمالها

احدى التاءين مع أنها أفعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء
والمدرج بخلاف أسماء الافعال فانها غير قابلة للتاء لذاتها (الثالث) انما دال انتفاء قبول لم والتاء والنون على
انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات

فيماذ كراستعمال الامثال التي تلزم طريقة واحدة (قوله والعلامة ملزمة لازمة) أي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أي وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لخوار كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم ينقرد عن الاخص (قوله فهي مطردة الخ) اطراد الشيء استلزام وجوده وجود الشيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء آخر فقول الشارح أي يلزم من وجودها الوجود تفسيراً له مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على الف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها ختارة ولو قال ولا ينعكس لمكان حسنة فيما لم اعلمت من أن الازعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علمه لقوله دل (قوله مساوية للزم) أي لازمها وهو المعلم أي والملزوم المساوي للزمن مطردة من عكس فقوله سم العلامة غير منعكسة محله اذ لم تكن مساوية للمعلم وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطاً لازماً لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم عن عدمه العدم (قوله وهي أخص) لم ير دليلاً لأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حل اعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله وهذا هو الاصل) أي الغالب

✽ المعرب والمبني ✽

أي من الاسم والفعل لذكروه هنا المعرب والمبني من الفعل أيضاً بقوله وفعل أمر ومضى بنياً * وأعراباً مضارعاً الخ والتفسير على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطراداً تعسف لا حاجة اليه وان سلكه شيخنا واتباعه البعض (قوله المعرب والمبني اسماء مفعول الخ) لم يضر لان الترجمة للمعرب والمبني المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعي الاطلاحي واللغوي ولا يضر ما في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله المعرب والمبني اسماء مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أي عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففي كلامه نتائج الى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بل بقوله حق يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففي تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الاعراب والبناء توطئة لا جرم ما على الكلمة لأن من عرف أولاً قابل الاعراب وغير قابل تأتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لأن اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجرائها عليها فرعاً قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولاً القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره قال

خزانة العلامة ملزمة لازمة فهي مطردة ولا يلزم لانعكاسها أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للزمن فهي كالانسان وقابل السكينة يستلزم نفي كل منهما ما في الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزمة له وهي أخص منه اذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل في العلامة

✽ المعرب والمبني ✽

المعرب والمبني اسماء مفعول مشتقان من الاعراب والبناء فوجب أن يقدم بيان الاعراب والبناء على الاعراب في اللغة

سم فتأمله فانه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وقيل انما قدم
المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم الحل على الحال وفي حواشي البعض أن
كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الاعراب مع أنه سيأتي في قوله
والرفع والنصب الخ اه وددعواه الايهام بمجموعة كلام من صدر القولة (قوله أي
أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي على أن الاعراب لفظي كجهوا الصحيح
ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على أنه معنوي التعبير (قوله أي أظهر) أي
به لان أبان يأتي بمعنى فصل ولازم بمعنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد
دأته أي أجالها ونقلها من مكان في مرعاها الى آخر (قوله أو أزال عرب الشيء)
بفتحين يقال عرب يعرب عربيا عن بفتحين أي فسد كذا في القاموس (قوله
أو أعطى العربون) بفتحين ويضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبإبدال
العين همزة في الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أو لم يكن في الكلام) هذه لازم
للتكلم بالعربية الآن يراد بالتكلم بها التكلم بالفاظها بقطع النظر عن أحوال
أو آخرها (قوله ما جى به) أي شيء نطق به ولم يكن طارئا ليصدق على الواو من
جاء أبول لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدوشري (قوله لبيان مقتضى
العامل) أي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والفعولية
والإضافة العامة لما في الحرف والاعراب الذي يمين هذا المقتضى الرفع والنصب
والجراهمكن هذا التعريف يقتضى الطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى
والاعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق
المقتضى في نحو لم يضرب زيد وخرج هذا القيد بحركة البناء والنقل والاتباع
والمناسبة والتخاص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون
الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسر به ان الخاجب رحمه الله
تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للأعراب لزوم الدور كما قلناه سم لاخذ الاعراب
في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الاعراب قال الآن يجعل التعريف
لفظيا ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم يتقوم به معنى يقتضى الجزم كما
مرفان فسر بالطالب لاثره وحصل لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة)
بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الروداني كونهما لفظيين انما هو من حيث
اشعار اللفظ به ما لان من سمعه بنقص حركة أو حرف علم به ما أمر من حيث ان
اللفظة متعلقة ومحل لهما (قوله والحركات) أي وجودا وعدم ما يدخل السكون
وكان الاحسن أن يزيد الحروف أي وجودا وعدم ما يدخل الحذف وتوجيه
جماعة كشحننا والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاسل أي في الجملة والافتد
تسكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يفتح أحسنية زيادة

مصدر أعرب أي أبان أي
أظهر أو أجال أو حسن
أو غيرا أو أزال عرب الشيء
وهو فساده أو تسكلم بالعربية
أز أعطى العربون أو ولد
له ولد عربي اللون أو تسكلم
بالفعل أولم يكن في
الكلام أو صار له خيل
عرب أو تنجب الى غيره
ومنه العروبة المتجسمة الى
زوجها أو ما في الاصطلاح
ففيه مذهبان أحدهما
أنه لفظي واختاره
الناظم ونسبه الى المحققين
وعرفته في التسهيل بقوله
ما جى به لبيان مقتضى
العامل من حركة أو حذف
أو سكون أو حذف والثاني
أنه معنوي والحركات
دلائل عليه واختاره
الاعلم وكثيرون وهو ظاهر
مذهب سيبويه وعرفته

الحروف (قوله تغيير أو آخر الكلام) أو رد عليه أن التغيير فعلى الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستش كل البعض قول الموردان الاعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحاً فهو وصف للفاعل لا للكلمة بذلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن التأويل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مبالغة لها فالذى ينبغي إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحاً على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعاً بالزام آخر الكلمة حالة واحدة حيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة بديل نعر يفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير معنى التغيير ويكون الاعراب اصطلاحاً ممتنعاً من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقريضة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية اذ لم تقم قريضة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة متنوعة مع أن التنوين اصطلاحاً للنون الخصوصية نعم ان أول اللزوم فى تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفاً للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضاً لكن يبرح ما قدمناه تلمس القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلامنا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقريضة اختلافهم فى أنه معنوى أو لفظى اذ فعل الفاعل معنوى قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولومن الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحانه اللازم النصيب على المصدرية والاشافه فى أو آخر الكلام للجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضى توقف تحقق الاعراب على تغيير ثلاث أو آخر مع أنه ليس كذلك وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المتقضية للقسمة آحاداً فاندفع الاعتراض بان العبارة تقيد أن لكل كلمة

بأنه تغيير أو آخر الكلام

أو اخرج أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة
أو تزيل لا تدخل الأفعال الخمسة فإن اعراضها بالنون وحذفها وهي ليست
الآخر حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو انما يأتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل
الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر
ما يعين تغييره ذاتا بأن يدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الستة والمثنى
المرفوع والمنصوب أو حكما كما في المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل بحركة
بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما في جمعه
المنصوب والمجرور وانما جعل الأعراب والبناء في الآخر لأنهم ما وصفان للكلمة
والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لا اختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد
بالاختلاف لازمه وهو الوجود لا يدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنواني
ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتي وأل في العوامل للجنس والمراد
يدخل العامل على الكلمة طلبه اباها لتشمل العامل المعنوي كالاتداء
والعامل المتأخر وخرج بقوله لا اختلاف الخ التغيير لا تباع أو نقل أو نحوهما
(قوله لفظا أو تقديرا) الأولى أنهم ما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل
ليدخل التغيير لفظا كما في زيد وتقديرا كما في الفتي ووجود العامل لفظا كما في جاء
زيد وتقديرا كما في زيد انصرف به وجعل التغيير لفظيا وتقديرا باعتبار دالاه من
الحركة ونحوها والظاهر من جهة المعنى أنهم ما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف
من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعي أي على الراجح ويصح أن يكون مفعولا
مطلقا على تقدير أي تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب إلى الصواب)
يقضي أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشيء غير ذلك الشيء ويمكن دفعه بأن
المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذي هو الصواب باعتبار طئنا أقرب إلى
الصواب باعتبار نفس الامر ويقضي أن الثاني قريب إلى الصواب وهو كذلك
على تأويل الاختلاف بالوجود لا ندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل
فاعترض الشارح عليه المقضي فساد الثاني لأقربه إلى الصواب انما هو باعتبار
الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللإشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع
ما أشار إليه البعض من تنافي كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أفعل
التفضيل ليس على بابه فإن قلت بعد التأويل السابق كنا متساوين لا أقربية
لا حدهما على الآخر قلت أقربية الأول حينئذ باعتبار عدم احواجه إلى تأويل
بخلاف الثاني (قوله لأن المذهب الثاني) أي لأن تعريف أهل المذهب الثاني
أو المراد لأن المذهب الثاني يقتضي باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير
الأول) أي الانتقال من الوقف إلى الرفع (قوله لم يختلف بعد) أي الآن أي حين

لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا أو تقديرا
والمذهب الأول أقرب إلى
الصواب لأن المذهب
الثاني يقتضي أن التغيير
الأول ليس اعراضا لأن
العوامل لم تختلف بعد
وليس كذلك والبناء في
اللغة ونوع شيء على شيء

التغير الاول أى لان حقيقة اختلاف الاشياء أن يختلف كل منها الآخر (قوله على
صفة) أى حال والجار والمجرور حال من وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن
الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغته كوضع ثوب على ثوب وقوله
الثبوت أى مدة طويلة فأن للعهد ولم يعبر بالثبات المشهور راسخا له فى الدوام
لا يماهه الدوام الحقيقي فان قلت التعبر به بالثبوت يوهى أن المراد به ما يقابل
الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله
على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما يقابل الانتفاء لان فهم الثبوت معنى
مقابل الانتفاء من قوله وضع شئ على شئ فاندفع ما عترض به البعض (قوله لا
لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر فسكون أو بفتح
أى مشابهة فى كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن يمان لما (قوله
وليس) أى ما جىء به وقوله حكاية الخ أى لاجل الحكاية كفى من زيد احكايته ان
قال رأيت زيدا أو الاتباع كما فى الحمد لله بكسر الهمزة والفتح أو التثنية
كفى فى أو تين بنقل ضمة الهمزة الى النون أو التخلص من التقاء الساكنين
كما فى اشرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء
مقدوران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافى هذا ما سياتى من عدم الاتباع
والتخلص من أسباب البناء على حركة لان ما هنا فيما اذا كان التابع والمتبوع
والساكن فى كلمتين وما سياتى فيما اذا كان ذلك فى كلمة وكان عليه أن يقول ولا
مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولو كان درج على التعريف بالاعم (قوله
لزوم آخر السكامة) كان الاولى اسقاط آخر لان المبنى قد يكون حرفا واحدا كك
الفاعل والمراد بالزوم عدم التغير لعامل فلا يردان فى آخر حيث لغات الضم
والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا وأمثلة
الاربعة هؤلاء هم لارجلين ارم فدخل فى تعريف البناء بناء اسم لا والنادى
للزومهما حالة واحدة مادام نادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء
الاصلى فلا يردان لعروض بناءهما (قوله لغير عامل) متعلق بالزوم وخرج به نحو
سبحان والظرف غير المتصرف كدى بناء على اعرابها كما سياتى فى الاضافة
والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسج
فى الاول ومتعلق الظرف فى الثانى والاشداء فى الثالث (قوله أو اعتلال) خرج
به نحو الفتى وأورد عليه أن المراد بالزوم لفظا وتقدير او الفتى غير لازم تقدير ابل
هو متغير تقدير فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة الى قوله أو اعتلال فى اخراج
ما ذكره يمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر ودأخلا بحسبه
فى الزوم أتى بما يخرج به صريحاً هذا وفى كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله

على صفة يراد بها الثبوت
وأما فى الاصطلاح فقال فى
التسهيل ما جىء به لا لبيان
مقتضى العامل من شبه
الاعراب وليس حكاية
أو اتباعا أو نقلا أو تحلا
من سكونين فعلى هذا هو
لفظى وقيل هو لزوم آخر
الكلمة حركة أو سكونا لغير
عامل أو اعتلال وعلى

غير عام من راجع لقوله حركة وقوله أو واعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا
 السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عام الى الامرين (قوله والمناسبة
 في التسمية) أى تسمية الاعراب والبناء باللفظى على المذهب الاول وتسميتهما
 بالمعنوي على المذهب الثانى (قوله ظاهرة) لان ما جىء به للبيان أو للبيان من
 الحركات أو غيرها أمر موقوف به والتغير والنزوم معنيان من المعانى المعقولة (قوله
 أى بعضه) تفسير من بعض أقرب الى مذهب الرخشي الجاعل من التبعية
 اسماء معنى بعض وعليه فمن مبتدأ أو معرب خبر وهذا أحسن فى المعنى وإنما على
 مذهب الجمهور من حرفتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره
 المذكور ما ناخنا على المعنى (قوله على الاصل) أى الراجح والغالب (قوله ويسمى
 متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا ممكن (قوله ومنه أى وبعضه) دفع بتقدير
 ذلك ما يلوهمه ظاهر العبارة من انصاف المعرب والمبنى على شئ واحد ومن أن
 المعرب والمبنى معا بعض وقوله الآخر أفاده أن هذا التقسيم للحصر وان لم تقدمه
 العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من أن علم البناء شبه الحرف شها قويا وأن
 المعرب ما سلم من هذا الشبه قال السندوبى وكلا يقتضى عبارته الحصر لا يقتضى
 ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تصنع فى من التبعية فانهما
 يقتضى ذلك قلت هى هنا على حد قوله تعالى فهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم
 مناظرون ومنا أقام اذ ليس فى الآية والشاهد الاقسامان فكذلك قول الناظم
 والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من التبعية تبعية انما تقتضى بعضية مدخولها
 وكل من المعرب والمبنى على حد ذاته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن
 التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو
 صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفرع الا أنه راعى قوله على الاصح
 فقط فترك التفرع (قوله على الاصح) وقيل المضاف الى ما المتكلم لا معرب
 ولا مبنى والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم الى أن الاسماء قبل التركيب لا معربة
 ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الاسماء (قوله ويعلم ذلك)
 أى عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الاسماء الخ) أى مع قوله هنا ومبنى
 لشبه الخ (قوله وبناءه) أى الواجب فلا يراد على الناظم ما سياتى فى باب الانشافة
 أن من أسباب البناء الانشافة الى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع
 أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق فهما التقسيم فى الاطلاق فيتنا سبا
 وليفيد انحصار البناء فى كونه لشبه الحرف على حد الصكرم فى المعرب لان
 الانشافة تأتى لما تأتى له اللام ولهذا قال الشارح يعنى أن علم بناء الاسم منحصرة
 الخ (قوله لشبه من الحروف مدنى) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع

هذا هو معنى والمناسبة
 فى التسمية على المذهبين
 فيهما ظاهرة (والاسم
 منه) أى بعضه (معرب)
 على الاصل فيه ويسمى
 متمكنا (و) منه أى وبعضه
 الآخر (مبنى) على خلاف
 الاصل فيه ويسمى غير
 متمكن ولا واسطة بينهما
 على الاصح الذى ذهب اليه
 الناظم ويعلم ذلك من قوله
 ومعرب الاسماء ما قد سما
 من شبه الحرف وبناءه
 (لشبه من الحروف مدنى)
 أى مقرب لقوته يعنى أن

الحرف على وضع الاسم والالزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعنوم ولا معنى
لذلك مع أن الالاق تقدم وضع الاسم لشرفه وأوجب بالاناسلم ذلك الاقتضاء فانه
يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا
من غير نظر الى حكمه من اعراب أو بناء ثم الحرف فانيا ثم يحكم للاسم بحكم
الحرف لوجود المشابهة وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبهه الحرف باعتبار
تعقيل الواضع وماتبه في عقله بأن يكون تعقيل أولا الأيوان الثلاثة عند ارادة
وضعها ولا حظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما
يقضيه من الحكم وانما اكتفى في بناء الاسم بشبهه الحرف من وجه واحد ولم
يكتم في منع الصرف بشبهه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان
الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية وبقرته من الحرف الذي ليس بينه
وبينه مناسبة الا في الجفس الأعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في البعد
عن الاسم لان كلامه حاله معني في نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف
اذا أشبهه الاسم كما بني الاسم اذا أشبهه الحرف لعدم فائدة الاعراب في الحرف
وهي تغيير المعاني المتواردة على اللفظ المنقورة الى الاعراب لان الحرف لا تتوارد
عليه تلك المعاني (قوله منحصرة في مشابهته الحرف الخ) أي خلافا لمن يجعل البناء
بغير شبهه الحرف أيضا كشبه الفعل كما في نزال المشابه لانزل وشبهه الفعل كما
في خذام المشابه لانزال المشابه لانزل والوقوف موقع الضمير كافي للمنادي والتركيب
كما في اسم لا وكل هذين في التحقيق ترجع شبهه الحرف (قوله وهو الذي عارضه الخ)
كما في أي فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف
واسكن عارض شهما للحرف لزومها الانضافة التي هي من خواص الاسماء (قوله
كالشبه الوضعي) نسبة الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت قال سيمو به اذا
سميت بباء اشرب قلت اب باجتهاب همزة الوصل وبالاعراب وقال غيره قلت رب
بالايمان فما قبل الحرف وبالاعراب وهذا في اقتضاء الشبه الوضعي للبناء
قلت لا منافاة لان شرط تأثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة بخلاف وضع
الاسمية فانه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي منها على
شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الانسب في مقابلة المعنوي
ولعل الايمان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثمانية فيكون
لهذا نظير بحسب الظاهر في الاعراب بالحركات كيدوم فاندفع ما قبله البعض عن
الطبلاوى وسكت عليه من استشكل الايمان بالهمزة مع تحريك الآخر بحركات
الاعراب وانما تقدم الوضعي مع انكار كثيرين له تقديم المعنوي أو اهتماما به
لكونه في مظنة المنع (قوله عن صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول

عنه بناء الاسم منحصرة في
مشابهته الحرف شهما قويا
يقربه منه والاحتراز بذلك
من الشبه الضعيف وهو
الذي عارضه شئ من
خواص الاسم (كالشبه
الوضعي) وهو أن يكون
الاسم موضوعا على صورة
وضع الحرف بأن يكون

والإضافة يمانية أي موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف
 الخ) بالتثنية والإضافة على حد قطع الله بدور رجل من قائلها (قوله في اسمي جئنا)
 الإضافة على معنى من واشترط صحة الخبر بالمضاف اليه عن المضاف
 في الإضافة التي على معنى من فيما إذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف أفاده
 الروداني (قوله قولك) ذكره لزيادة الإيضاح لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح
 التثنية لأن المراد حينئذ لفظ جئنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فتسكون التاء
 ونافية كالزاي من زيد لا اسمين لأن المراد اسمي مسمى جئنا التي نطق بها المصنف
 وهو جئنا المستعمل في معناه كما في قولك جئنا يا زيد والتاء نافية اسمان لأنفس
 جئنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن ارادة لفظ جئنا ثالثة مع
 تقدير القول أيضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا
 على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كجولا (قوله والاصل في وضع
 الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الاصل في كل كلمة أن
 توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لأن
 مرادهم بالاصل الملائم للطبيع (قوله أو حرفي هاء) ظاهره ولو كان ثانياه ما غير
 حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقبده الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما
 سيد كرهه الشارح (قوله وأعرب نحو يدودم الخ) جواب سؤال مقدر وورد على
 قوله فما وضع على أقل منها الخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لاسله كدراعه
 في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها وأوفى النسب على ما سمي أي فقلوا
 في التصغير يدية ودني وفي النسب يدوي ودموي وكذا راعوه في التثنية على
 شذوذ وقد سجدوا شذوذًا أي دان ودميان ودموان فله السيوطي في جمع الجوامع
 قال البعض قد يقال ~~حكمة~~ عدم مراعاتهم الاصل في التثنية أي على اللغة
 غير الشاذة أنه لما طابت الكلمة بحرفي التثنية لم تعد الياء لئلا يتراد المثقل
 ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اهـ وهذا غير صحيح لوجود الطول
 بحرفين في النسب إلى يدودم لأن ياء النسب بحرفين وفي تصغير يدلان المؤنث بلا
 تاء إذ أصغر لحقة التاء كسبأ مع أنهم أعادوا الياء فيها ففعل ترك أعادتها في
 التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لأن استعمال تثنية يدودم أكثر من استعمال
 تصغير هـ ما ونسبهم آفقيه (قوله قال الشاطبي) هو أبو اسحق شارح المني وأما
 القساري صاحب حزالاماني فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق
 لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبي (قوله وضعها
 أوليا) احترار عن نحو شر بت ما باتصرو والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوي
 عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به (قوله فان شيا) علة لمخذوف تقديره وهذا الوضع

قد وضع على حرف أو حرفي
 هاء كما (في اسمي) قولك
 (جئنا) وهما التاء وتا
 إذا قول على حرف والثاني
 على حرفين فتشابه الأول
 الحرف الأحادي كاء الجر
 وتشابه الثاني الحرف
 التثني كعن والاصل
 في وضع الحروف أن تكون
 على حرف أو حرفي هاء
 وما وضع على أكثر فعلى
 خلاف الاصل وأصل
 الاسم أن يوضع على ثلاثة
 فصاعد الخ وضع على أقل
 منها فقد شابه الحرف في
 وضعه واستحق البناء
 وأعرب نحو يدودم لانها
 ثلاثيان وضعها ~~تثنيه~~
 قال الشاطبي تاني قوله جئنا
 موضوعة على حرفين
 ثانيهما حرف لين وضعها
 أوليا كما ولا فان شيا

عن الاسماء على هذا الوضع

غير موجود فنقص عليه
سبويه والنحويون بخلاف
ما هو على حرفين وليس
تساويهما حرفين فليس
ذلك من وضع الحرف
المختص به ثم قال وبهذا
يعينه اعتراض ابن جني على
من اعتدل لبناء كم ومن
بأنهما موضوعان على
حرفين فأشبهاهما بل ثم
قال فعلى الجملة وضع الحرف
المختص به انما هو اذا كان
ثاني الحرفين حرف أين على
حد ما مشل به الناطم فما
أشار إليه هو التحقيق
ومن أطلق الوضع على حرفين
وأثبت به شبه الحرف
فليس إطلاقه بسديد انتهى
(و) كالشبه (المعنوي)
وهو أن يكون الاسم
قد تضمن معنى من معاني
الحروف لا بمعنى أنه حل
بمحلها وللحرف كضمين
الظرف معنى في التمييز
معنى من بل بمعنى أنه خلف
حرفا في معناه أي أدى به
معنى حقه أن يؤدي بالحرف
لا بالاسم سواء تضمن معنى
حرف موجود كما (في متي)
فانما استعمل للاستفهام
نحو متى تقوم وللشرط نحو

خاص بالحرف لان شيأ الخ (قوله من الاسماء) أي المعربة لوجود أسماء مبنية
على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدماميني المراد
الاسماء المختصة أي التي لا تؤدي مع المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يدخل
ما المذكورة (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم
معربا نحو مع بناء على القول بانها ثنائية وضعها وقيل ثلاثية وضعها وأصلها معي
ونحو قد الاستفهامية التي بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وإن كان الغالب بناءها
(قوله وبهذا يعينه) أي كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثاني
حرف لين (قوله على من اعتدل الخ) أي فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن علمه بناء كم
الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب
التكثيرية ان كانت خبرية وعلمه بناء من الشبه المعنوي ان كانت استفهامية
أو شرطية والاقتضاري ان كانت موصولة وحلت النكرة الموصوفة على الموصولة
فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) أي أقول تولا مشتملا على الجملة أي الاجمال أو
جملة الاحوال وجميعها قال النحوي وكان حكمه الاختصاص كون الحرف آلة
للغير تخفف في وضعه (قوله قد تضمن معنى) أي زيادة على معناه الأصلي الموضوع
له أولا وبالذات ولكون وضعه له أولا وبالذات ووضعه على الحرف ثانيا وبالعرض
جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع مثلا يتوهم منه الوضع الاولى
وانما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناها وفاء بحق المعنى الثاني أيضا والحاصل
أننا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناها وفاء بحق المعنيين
(قوله من معاني الحروف) أي من المعاني التي حققها أن تؤدي بالحروف وهي
النسب الجزئية الغير المستقلة بالفهمية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني
ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والعرفه فمن الشاطبي عن جميع النحاة الأنا
حيان من أن معاني الحروف خريجات وضعها واستعملها فعلى هذا يكون المتبادر
من عبارة الشارح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية وقال
الرواداني المراد بالمعنى هنا متعلق بالمعنى لا النسبة الجزئية التي حقق السيد أنها
معنى الحرف اه والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كلمة كما في فن البيان ولعل
وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام
والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه حل محلها وللحرف) أي بحيث
يكون الحرف منظورا اليه جازا لئلا يكون الأصل في الموضوع ظهوره وانما في
التضمن بهذا المعنى لانه بهذا المعنى لا يقتضي البناء (قوله خلف حرفا في معناه) أي
في افهام معناه أي بحيث صار الحرف مطروحا غير منظورا اليه وغير جازا لئلا كرمع
الاسم (قوله سواء تضمن الخ) فهم في قوله وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ

(قوله)

سعي مبنية لتضمنها معنى همزة في الاول ومعنى ان في الثاني

(قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف
موجود (قوله فافعلوا) قال يس نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية
بشار بها إلى معهود ذهنا وأخارجا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا اه
وأجيب بأن المراد بالاشارة التي لم يضعوها حرفا للاشارة الحسية وهي ما كانت
بشي من المحسوسات كاليد والرأس والاشارة بأل ليست كذلك هذا وقد نقل
ابن فلاح عن أبي علي كافي نكت السيوطي أن هنا ثبتت لتضمنها معنى أل كأمس
وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدى إلح) لكونه نسبة
مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين الخطاب
والخطاب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكنياية) أي وكشبه
نباية أي شبهة في نباية كما يفيد عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال
في قوله وكافتأرا صلا (قوله في العمل) زاد في التصريح والمعنى (قوله بلا تأثر)
التأثر قبول الأثر الذي هو الأعراب فالعنى ينشئ الاسم لشبه الحرف في مجموع
شئين النباية وعدم قبول الأعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأتي وضعه ومعناه
الأعراب ويقولنا بحسب وضعه ومعناه ندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن
التأثر قبول الأثر الذي هو الأعراب فكانه قال ينشئ الاسم لعدم قبوله الأعراب
وهو غير مستقيم لمسايقه من التهاافت ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو
متأخر عنه وجعله سببا له يقضى تقديمه وهذا فواجب أيضا بأن المراد
بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل
فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية
فتأمل فان قلت وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا وهل وجه الشبه
هنا وهو مجموع النباية عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف قلت
لاشك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف دون الاسم لأن الأصل في الاسم
الأعراب فينتسليم أن النباية عن الفعل أصل في كل من الاسم والحرف لافي
الحرف فقط تكون أسالة وجه الشبه في المشبه به باعتبار أحد جزأى وجه الشبه
وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صفيح
البعض * (فائدة) * قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بحذف نعت النباية ولا هنا
اسم بمعنى غير نقل اعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر
حذف متعلقه والتقدير وكنياية كائنة بغير تأثر بعامل اه أقول لم قبل بنقل
اعراب لا إلى تأثر وتقدير اعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بأن
لامعربة محذورة لا أوتة ديرا وأنهما مضافة إلى تأثر وأن جزأى اعراب لا لا إلا أن
يستأنس لاسم بالقياس على نقل اعراب الالجمعي غير إلى ما بعدها كما في لو كان

وكلاهما موجودا وغير
موجود (و) ذلك كما (في
هنا) أي أسماء الاشارة
فانها مبنية لانها تضمنت
معنى حرف كان من حقه
أن يضعوه فافعلوا لان
الاشارة معنى حقه أن
يؤدى بالحرف كخطاب
والتنبيه (وكنياية عن
الفعل) في العمل (بلا* تأثر)

فيهما آلهة إلا الله لقد تناقنا مل (قوله وبسمي الشبه الاستعمالي) الضمير يعود
إلى معلوم من السياق أى يسمى الشبه فى النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله
يقال فى قوله ويسمى الشبه الاقتقارى (قوله وذلك موجود فى أسماء الأفعال)
فكلها أمينة للشبه الاستعمالي وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من
الظرفية إلى اسمية الفعل خلافاً لابن خروف فى جعله معرفاً بالفتحة منصوباً بما
تأب عنه كمنصب المصدر (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أى لعدم دخول عامل عليها
ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أَوْضَحَ لا يهاهم ما عبر به أن العامل قد يدخل
عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقاً ولا يرد قول زهير

فلنعم حشو الذرع أنت اذا * دعيت نزال ولجى الذعر

لأنه من الإسناد إلى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنه مبتدأ أغنى فاعلها
عن الخبر كالجاءة أو مفعول مطلق المحذوف وجواباً لما فى المعنى بناء على
أنها موضوعة للحدث كالجاءة منهم المازى وانظر ما علة البناء على هذين
القوانين (قوله نائبان عن أئمتي وأترجي) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين فادتهما
معناهما لأن الأصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كفى نيابة حرف
النداء عن أدعو (قوله كالصدر النائب الخ) مبنى على أحد مذهبين تأيهما أن
المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لاله وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لأعمال
وانما قيلت بالثلب لانه العامل لزوماً وغيره وإن كان أيضاً يتأثر بالعوامل تارة
يعمل وتارة لا (قوله أصلاً) ألفه للإطلاق ولوجعلها ضمير تثنية عائد على نيابة
واقترار لصح واستغنى عن قوله بلا تأثر السوق لإخراج المصدر النائب عن فعله
لأن نيابته عنه عارضة فى بعض التراكم بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عنه
متأصلة حقيقة فى المرتجل كآمين وتترى بلا فى المنقول كوراءك (قوله وهو) أى
الشبه الاقتقارى أن يقتقر الاسم أى ذوان يقتقر الاسم أو الضمير راجع إلى
اقتقار (قوله إلى الجملة) أى أو مقام مقامها كالوصف فى الالموصولة أو عوض
عنهما كالنوين فى إذا هم دنوشرى ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين
اقتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا إياه للتنوين لأن النوع كما يتحقق بالاقتقار
إلى الجملة تحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم
اقتقاره دائماً إلى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد
ينصب المفرد المراد به لفظه كقمت زيدا أى قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على
مفرد كقمت كلمة إذا كنت تلفظت بز يدمشلا وقد يزل منزلة الفعل اللازم فلا
ينصب شيئاً هكذا يفغى تقرير المقام ومنه يعلم ما فى كلام البعض (قوله أى لازماً)
تفسير مراد إذا الموصول غير العارض لكان من شأنه اللزوم أطلق وأريد

بالعوامل ويعنى الشبه
الاستعمالي وذلك موجود
فى أسماء الأفعال فأنها
تعمل نيابة عن الأفعال ولا
يعمل غيرها فيها بناء على
الصحيح من أن أسماء الأفعال
لا تحل لها من الأعراب
كسبب ما فى فأنشئت ليت
ولعل مثلاً ألا ترى أنها
نائبتان عن أئمتي وأترجي
ولا يدخل عليهما عامل
والاحتراز بانتفاء التأثر
عما تاب عن الفعل فى العمل
ولسكنه يتأثر بالعوامل
كالصدر النائب عن فعله
فانه معرب لعدم كمال
مشابهيته للعرف (وكاقتقار
أصلاً) ويسمى الشبه
الاقتقارى وهو أن يقتقر
الاسم إلى الجملة اقتقارا
موصولاً أى لازماً

كالخرف كما في اذواذا وحشت
 والموصولات الاسمية انما
 ما افتقر الى مفرد كسبحان
 أو الى جملة لكن افتقارا
 غير مؤصل أي غير لازم
 كافتقار المضاف في نحو هذا
 يوم ينفع الصادقين صدقهم
 الى الجملة بعده فلا يعني لان
 افتقار يوم الى الجملة بعده
 ليس لذاته وانما هو لعارض
 كونه مضافا اليها
 والمضاف من حيث هو
 مضاف مقنن الى المضاف
 اليه ألا ترى أن يوما في غير
 هذا التركيب لا يقتصر
 اليها نحو هذا يوم مبارك
 ومثله النكرة الموصوفة
 بالجملة فانما مقترة اليها
 لكن افتقارا غير مؤصل
 لانه ليس لذات النكرة
 وانما هو لعارض كونها
 موصوفة بها والموصوف من
 حيث هو موصوف مقنن
 الى صفته وعند ذوال
 عارض الموصوفية يزول
 الافتقار **تتبعها**
 الاول انما أعربت أي
 الشرطية والاستفهامية
 والموصولة وذان وتان
 والذاتان والضعف
 الشبه بما عارضه في أي
 من لزوم الانضافة وفي
 وهما من خواص الاسماء

به اللازم فهو من اطلاق المزموم وارادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالخرف) انما
 افتقر الخرف في افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتأدية معاني الافعال أو شبهه
 الافعال الى الاسماء (قوله كسبحان) أي على المشهور من مذهبي ثانيهما أنه
 يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله * سبحان من علقمة الفاخر * أي براءة منه قال
 عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى
 التنزيه والتباعد من السوء الاصل سحيت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل
 وجوبا لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو مصدر من
 الثلاث استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في أنبت الله الشئ نباتا ويجوز أن يكون
 مصدر سرح في الارض والماء كنع اذا ذهب وأبعد أي أبعد من السوء ابعادا أو
 من ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز أن يكون من
 سرح سبحانا كنع أو سرح تسبيحا اذا قال سبحان الله فيهما اللازم الدور اه مع بعض
 ابضاح وزيادة من القاموس وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف
 (قوله فلا يعني) جواب أم أي فلا يعني وجوبا أعم من أن لا يعني أصلا كما في سبحان
 أو يعني جوارا كما في يوم وبيننا ثم على الفتح قرأ نافع (قوله وعند ذوال عارض
 الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي
 نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله إلا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون
 بمعنى ما في النسخ الاولى (قوله انما أعربت الخ) جواب سؤال واردا بالنظر الى
 أي الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوي والنظر الى أي
 الموصولة والذاتان والذاتان على الشبه الافتقاري (قوله من لزوم الانضافة) أي الى
 المفرد فخرج باللزوم كم فانها قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد اذا
 واذا وحشت فانما انما تضاف الى الجملة ولذات فانها قد تضاف الى المفرد وقد
 تضاف الى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده في لدن فاعراب لدن لغة
 والمعارض قد لا يمنع الاتيتم البناء وبهذا لا يخبر يجب ان يراد قد الاسمية لان
 فيها أيضا لغتي الأعراب والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من
 قال بالأعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لا شتراطه في أعراب
 التثنية أعراب المفرد وقبوله التشكيك وهو الأصح حكم بأنما صورته لان مفرد
 ما ذكر مبني لا يقبل التشكيك والشارح لفق بين القولين حكمكم أولا بالأعراب
 وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلقيب بل هو جار على القول بالأعراب
 ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم يتجسج هذه التثنية على قياس التثنية لان
 قياس تثنية ما كان كذا وتا والذي والتي ذيان وتيان والذيان واللتيان كان كأنها
 غير حقيقية فلذلك قال صورة (قوله وهما) أي الانضافة والتثنية (قوله وانما)

وانما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها (٧٤) ضمير محذوف وانحرف من

سنت أى الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله
فما بأى وانما بنى الذين الخ (قوله وبنصها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له
فى الأيراد وهذا اقراءة شاذة (قوله كلهم منقطعة عن الاضافة لفظا ونسبة) أما
الأول فلان تنزيل المذكور وأما الثانى فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده
لفظا ومصب كان مجموع قوله لفظا ونسبة لا كل واحد على حدة حتى يرد أنها على
هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نسبة تحقفا فتأمل (قوله مع قيام موجب
البناء) وهو شبه الخرف فى الاقتدار اللازم الى جملة (قوله فى لاحظ ذلك) أى
ان تنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أى وجود
المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلوحذف ما مضاف اليه) أى سواء ذكر صدر
الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما عربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة
على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أى مقام ما مضاف اليه ولما لم يحسن تنزيل
هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتسكون كأنها منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفاق على
اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا ما قبل قوله سابقا وهى مضافة لفظا اذا
كان صدر صلتها ضميرا محذوف والخ وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيان ردهما
الشارح على طريق اللف والنشر المشوش (قوله وان كان الجمع) أى اللغوى فلا
ينافى أنه اسم جمع والوال للجمال (قوله لانه لم يجز على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية
فى ذان وتان والذان واللتان لم تجز أيضا على سنن التثنية لما مر ويمكن دفعه بأن
جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع
فى الذين على سنن الجمع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهاذا اعتبرت دون
الجهة اللفظية فاحفظه فانه تفسير (قوله لانه أخص من الذى) لان الذى يستعمل
فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا فى العاقل (قوله ومن أعربه)
أى بالواو رفعا وبالياء نصباً وجرافظرا الى مجرد الصورة أى الى صورة الجمع المجردة
عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفردة (قوله على هذه اللغة) اسم الإشارة
يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافى قوله بعدم مبنى الخ أو الى
لغة من ينطق بالواو فى حال الرفع المعروفة من المقام (قوله ومن أعرب ذو وذات)
جواب سؤال واراد على الشبه الاقتدارى (قوله الشبه الالهالى) أى شبه الاسم
الحرف المهمل فى اهماله عن العمل أى كونه لا عاملا ولا معمولا قال فى التصريح
وأدخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستجمالى اه وانما يظهر
القولان الاذان ذكرهما اذ لم يرد بالمعنوى والاستجمالى خصوص معناه السابق
بل أريد الاعمال الشامل للشبه الالهالى وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه
الجمودى والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستجمالى بمعنى يشبهه لا بخصوص معناه

كل شبيعة أى سم أشد قرئ
بضم أى بناء وبنصها الانها
لما حذف صدر صلتها تنزل
ما هى مضافة اليه منزلة
فصارت كأنها منقطعة
عن الاضافة لفظا ونسبة مع
قيام موجب البناء فن
لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ
الحقيقة أعرب فلوحذف
ما مضاف اليه أعربت أيضا
لقيام التنوين مقامه كفى
كل وزعم ابن الطراوة أن
أيهم مقطوعة عن الاضافة
فلذلك بنيت وأن هم أشد
مبتدأ وخبر ورتب رسم الخ
الضمير متصل لا والاجماع
على أنها اذا لم تعرب كانت
معربة وانما بنى الذين
وان كان الجمع من خواص
الاسماء لانه لم يجز على
سنن الجموع لانه أخص
من الذى وشأن الجمع أن
يكون أعم من مفردة ومن
أعربه نظر الى مجرد
الصورة وقيل هو على هذه
اللغة مبنى جى به على
صورة المغرب ومن أعرب
ذو وذات الطائيتين حملهما
على ذى وذات بمعنى صاحب
وصاحبة (الثانى) عتق
شرح الكافية من أنواع
الشبه الشبه الالهالى

السابق وبعضهم شبه اللفظ فقد ذكر الناطق أن حاشا الاسمية تبين لشبهها
الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلاهما في حقا وقد الاسمية ونقل
شخصا السيد أن الشبهة اللفظية يجوز للبناء لا يحتمل له فعليه يجوز أن يكون حاشا
وعلى وكلا الاسميات معرفة تقدير كالتقدير وقد الاسمية معرفة لفظا وقد مر هذا
(قوله ومثله) أي للشتمل عليه بفواخ السور أي نخوص وق والموهذام بني على
أنها لا محتمل لها الكون متشابهة لا يعرف معناها ولم يعنها عامل أمأ على أنها اسماء
للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية المحذوف أي
افرا أو جر بحرف القسم انقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص
أو موازن مفرد حكم موازن فاقبل جازا عرابه لفظا أو تقدير بآن بسكن حكاية
لخاله قبل العلية وما عد ذلك كالم وكهيمص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير
البيضاوي وحواشيه وفي الهمع أن المفرد إذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف
باعتبار تذكير السمي وتأنيده وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازته الاسم الانحامي
وان مالم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مخرجيا كطسم يجوز فيه
الحكاية وبناء الجزأين على الفتح كخمسة عشر والأعراب على الميم وقع النون
أو على النون مع إضافة أول الجزأين الثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه
بناء على تذكر الحرف وتأنيده اه تصرف وقولنا ولم يعنها عامل سقط ما
للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضي
عدم المحل وعدم الأعراب ثبوت ذلك في غيرها من المتشابهة (قوله والمراد) أي بما
بني للشبه الإلهامي وقوله الاسماء أي التي لم تكن مبينة قبل التركيب وبعده
لا كتي وأين وقوله مطمقا أي فواخ السور أولا والمراد بالتركيب كقوله الغنمي
ما يشمل الاسنادي والانساني (قوله وبعضهم إلى أنها معرفة حكما) أي قابلة
للأعراب فالخلاف بينهما وبين ما قبله لفظي لأن الأول لا ينفى قبولها للأعراب
والثاني لا ينفى كونها غير معرفة ولا مبينة بالفعل فالخلاف بينهما انما هو في
التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها
معرفة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف
إلى قوانين فقط كونها مبينة اسمها بالحرف وكونها معرفة لاسلامتها من شبه وقال
في شرح الجامع وعلى أنها معرفة بحكمها للمعرب معنيان أحدهما المتصف
بالاختلاف بالفعل والثاني مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثاني تقابل
العدم والمكتوبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا أجاز ارتقاها
اه ببعض تلخيص وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته فالمعرب أي
من الاسماء المركب الذي لم يشبهه مبني الأصل أي المبنى الذي هو أصل في البناء

ومثله بفواخ السور
والمراد الاسماء مطمقا
قبل التركيب فانما مبينة
لشبهها بالحروف الموهلة في
كونها لاعاملة ولا معرفة
وذهب بعضهم إلى أنها
موقوفة أي لا معرفة ولا
مبينة وبعضهم إلى أنها
معرفة حكما

ما نضه اعلم أن صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارضة عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة بحرف د الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل وهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة اه وهو حسن ينبغي أن يجعل عليه موهـم خلافة (قوله ولا جمل سكونته عن هذا النوع) أي وعن غيره كالشبه الممودي وان أوهـم تقديمه الظرف خلافة (قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التثنية (قوله ومعرب الاسماء) قال ليس الاضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة حمل الثاني على الأول فكأنتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الحمل شرط أغلبي لا لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع انقضاء من قوله ومبني لشبهه من الحروف مدني قوطمة لتقسيمه الى ظاهرا لاعراب ومقدرة (قوله ما قد سلما من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف اذا الشئ لا يشبه نفسه (قوله الشبه المذكور) أشار به الى أن الاضافة في شبه الحرف للعهد الذي والمعهود شبه الحرف المتقدم أعني المدني أي الذي لم يعارضه معارض ويجعل الاضافة عهدية دخلت أي ونحوها من المعربان التي أشبهت الحرف شبها نهما فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أي ونحوها لان فيها شبها بالحرف (قوله يظهر اعرابه) أي ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت في هذا البيت

سم سم اسم ثمانية كذا سما * سما بتثنية لا قول كلها

(قوله في الذكر) أي ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم لكان أوضح اذا لا لا يخص التقسيم (قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كافي المبني وانضمي كافي المعرب لان قوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليل الحكم بالمشق يؤذن بالعلية فلا يراد أن المصنف لم يعمل اعراب الاسم والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة نائمة كافي المبني والتعليل بعلة نائمة كافي المعرب فلا يراد أن علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله

ولا جمل سكونته عن هذا النوع أشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه (ومعرب الاسماء) ما قد سلما * من شبه الحرف (الشبه المذكور) وهذا على قسمين صحيح يظهر اعرابه (كأرض) مفعول يقدر اعرابه نحو (سما) بالقصر لغته في الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العسرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشر سما وقد جمعتها في قولي

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعرو وهذا الشعر اسم وحذف همزه والقصر مثلثات مع سماء عشر * تنبيه * بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه وفي التعليل بالمبني لسكون علة وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي

فلان) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى في التعليل (قوله أفراد معلول
 علة البناء) أي أفراد موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء شبه الحرف
 ومعلولها البناء وموصوفه المبنى وأفراده النوعية محصورة لأنها الضمير وأسماء
 الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال
 وأسماء الأصوات وكذا المنادى واسم لان جعل الكلام فيما يشمل البناء
 الأصلي والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتمتعين جعل الكلام في البناء
 الأصلي والوارد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف
 علة الأعراب) أي أفراد معلول علة الأعراب أي أفراد موصوف معلولها (قوله
 فقدم علة البناء لمبين أفراد معلولها) أي فيما يأتي وكان الأولى حذفه لأن تعيين
 أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم
 علة البناء فتأمل (قوله وفعل مضى) فيه إشارة إلى جر مضى وتقدم مضى
 حذفه المصنف لما ثلثه المعطوف عليه وأبقى المضاف إليه بحاله وأن قوله بنيا
 الرفع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الأخبار عن مفرد
 بمحمل ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على أنه أقبح
 مقام المضاف عند حذفه أو على أنه معني ماض ويحتمل أن ألف بنيا للاطلاق
 وأن ضميره يرجع إلى فعل مراد به الجنس في ذهن نوعيه فعل الامر وفعل المضى
 وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون
 وقلبت ضمة الضاء كسرة للنسبة (قوله الأول على ما يجزم به مضارع) تبع فيه
 التوضيح وأورد عليه أن أمر الاناث مبني على السكون صحيحا كضمرن أو معتسلا
 كخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه بانصال نون الاناث والامر المؤكده
 بالنون مبني على سكون مقدم مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه بانصال نون
 التوكيد والامر الذي لا مضارع له كقات وتعال مبني مع أنه لا مضارع له حتى
 يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الأولين بأن المضارع الذي اتصل به نون الاناث
 أو نون التوكيد في محل جزم واستبعدا لكون يأتي قريبا ما يؤيده وبعضهم بأن المراد
 ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه
 مبني على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم
 عن الآخر بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغني عن هذه التكميلات بجعل
 كلامه أغلبيا وقال شيخنا السيد التحقيق أن هاتين المضارعين يقال هاتين هاتين
 مهاتاة كناجي بناجي مناجاة اه (قوله من سكون) أي ظاهر أو مقدر كمر يزيد
 وقوله أو حذف أي حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه الحركة كافي قل أصله
 قل أي عند نقل حركة الهمزة إلى اللام وحذفت (قوله لمشابهة المضارع) أي

وأيا فلان أفراد معلول
 علة البناء محصورة بخلاف
 علة الأعراب فقدم علة
 البناء لمبين أفراد معلولها
 (وفعل أمر وفعل مضى)
 بنيا على الأصل في الأفعال
 الأول على ما يجزم به
 مضارعه من سكون
 أو حذف والثاني على الفتح
 لفظا كضرب أو تقدير
 كرمي وبني على الحركة
 لمشابهة المضارع

والمضارع معرب والاصل في الاعراب الحركة (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى
 أن الواقع صفة وصلته وخبرها وحالها والجملة لا الفعل وحده لئلا كان المقصود
 بالذات من الجملة الفعل اعتباره أو المراد وقوعه كذلك صورة قالة بس (قوله وأما
 نحو ضربت الخ) أشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التي يعرض فيها ساكنون
 آخر الماضي وهي اتصاله ببناء الضمير أو بنا التي للفاعل أو نون النسوة (قوله
 كراهتهم توالي أربع متحركان) أي في الثلاث وبعض الحماشي كانتطلقت وحل
 ال رابعي والسداسي وبعض الحماشي كتعظمت عليه اجراء للباب على وثيرة
 واحدة وانما جعل الاكثر على الاقل لان في جملة على الاقل دفع المحذور بخلاف
 العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لان ما مضى الان عن أصلهما وهو
 علبط وجندل ولا نحو شجرة لان تاء التأنيث على تقدير الانفصال ويرد عليه
 أن نحو النسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والواجب قلب الواو ياء
 والضممة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضمومة ما قبلها وأيضاً جعل الفعل مع تاء
 الفاعل كالسكدة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالسكدة الواحدة
 تحككم ومن ثم اختار بعضهم أن الواجب ساكن آخر الفعل فيما مر بغير الفاعل
 من الفعل عول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة
 على التماساواة في الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) طرف لتوالي الأربعة
 متحركان لتسلايلزم طرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لافي نحو انطلقت بل
 طرفية الأربعة فيه من طرفية الجزء في الكل (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه
 (قوله وكذلك شمة ضربوا الخ) ليس من هذا القبيل على الوجه فحقة ضربا بل هي
 أصلية لانه نسبة الالف والأصلية ذهبت كقبيل بمثل ذلك في مررت بغلامي
 والفرق أن كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستعجب بعد
 الاضافة اليها الوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتسكون الكسرة كسرة
 مناسبة فتستعجب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحه ببناء الفعل فانها سابقة على
 الالف فتستعجب بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق (قوله أوجهها مناسبة الواو)
 لا يرد عليه غزو واوقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقدير اذ
 الأصل غزو واوقضوا قلبت الواو في الأول والياء في الثاني ألفا لتخبر كهما
 وانفتاح ما قبلهما ثم حذف الالف لاتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون)
 قال شيخنا السيد أي والاختفاء وبما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وابقاء
 عمله ضعيف كحذف الجازم ولهم منع ذلك في لام الامر (قوله وتبعها حرف
 المضارعة) أي دفعا للبس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في الوقف وحل
 المعتل العين أو اللام كتم وازم والصحيح في الوصل عليه (قوله لان الامر معني) أي

في وقوعه صفة وصلته وخبرها
 وحالا وشرطا وبنى على
 الفتح لحقه وأما نحو
 ضربت وانطلقنا واستيقن
 فالسكون فيه عارض
 أوجه كراهتهم توالي أربع
 متحركان فيما هو كالسكدة
 الواحدة لان الفاعل الجزء
 من فعله وكذلك شمة ضربوا
 عارضة أوجهها مناسبة
 الواو ~~تتبعه~~ بناء
 الماضي مجمع عليه وأما
 الامر فذهب الكوفيون
 الى أنه معرب مجزوم بلام
 الامر مقدرة وهو عندهم
 مقتطع من المضارع فأصل
 قم انقم فحذفت اللام
 للتخفيف وتبعها حرف
 المضارعة قال في المعنى
 ويقولهم أقول لان الامر
 معني فحقه أن يؤدي بالحرف

نسبي بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالفهومية وإنما حذف النعت لاخذ من
 قوله فحقة الخ فاضع قوله فحقة الخ وان دفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدي
 بالحرف فان الماضي معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخو
 النهي) أي نظره في مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهي طلب ترك
 على كلام بين في محله وبمحت شيخنا السيد في هذا التعليق فقال قد يقال الامر
 الذي هو أخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذي
 هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أي العرب
 بمعنى نطقوا به معرباً أو النخاء بمعنى حكموا بأعرايه (قوله على الاسم) أي مطلق
 الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على اقطاسم الفاعل
 حيث لم يقل والجريان عليه (قوله في الإبهام الخ) ذكر اسم المضارع بالاسم
 أربعة وجوه أما الأول والثاني فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال
 وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كلآن وغدا مثل رجل فانه مهموم ويختص
 بقرينة كلوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكروا في باب
 الاضافة أن المضاف لا يكون الاسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفاً أو
 تخصيصاً وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه
 الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة التخصيص
 الحاصل بالحرف المتذكر كاللام أو من وتقديره لا يكون في الفعل أو يقال ماهناك
 بالنظر للامرين معاً أي التعريف والتخصيص لا يكونان معاً الا في الاسم أو المراد
 أن ذلك لا يكون بالاصالة الا نفسه ثم طاهر ما من من احتمال المضارع الحال
 والاستقبال أنه مشترك بينهما هو أحد الاقوال ثانياً أنها حقيقة في الحال مجاز
 في الاستقبال واعتمده جماعة كلاميين والسبوطي لترجح كونه للحال عند
 التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة ولأول أن يقول قديك تراستعمال المشترك
 في أحد معنيين بحيث يتبادر منه عند الإطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب
 أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة الفعل الماضي والمستقبل صيغة
 فعل الامر ثالثاً عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان
 الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل
 المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا سمعهم يقولون يصلي من قول القائل زيد
 يصلي حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فعملوا الصلوة الواقعة في
 الآتان المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من أن زمن فعل الامر
 مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به اما باعتبار الامر والطلب فحال (قوله
 الجريان) أي ولو باعتبار الاصل ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار

ولانه أخو النهي وقد دل
 عليه بالحرف انتهى
 (وأعربوا مضارعاً) بطريق
 الحمل على الاسم لثابته
 اياه في الإبهام والتخصيص
 وقبول لام الابتداء والجريان
 على اقطاسم الفاعل

الاصل لان أصله يقوم بنقطة حركة الواو الى ما قبلها للثقل (قوله في الحركات) أى
مطلقةها من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعين الحروف الاصول
والزوائد) أى تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو شخصه كما في
يضرِب وضارب وينطق ومنطلق (قوله وقال الناظم في التسهيل) أى لعدم
ارتضاؤه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن الوجه الاول والثاني بآتيان في
الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه فقد تخصص بالقرب والثالث
أيضا بآتي في الماضي فانه يقبل الالام اذا كان جوابا للواو والرابع ليس بمطر دقيقت
لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على
الاسم كقبح فهو قرح وأشرفه وأشروغلب غلبا وأجلب جلبا فالوجه الاربعه
ليست نامة في نفسها وتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم
حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع أن شرط القياس
ذلك وأجيب عن قوله وتقدير تمامها لا تفيد الخ بأن وجود علة حكم الاصل في
الفرع انما يشترط في قياس العلة يصح أن يكون ما هنا من قياس الشبهه وقد
صرحوا بأنه يصح الخاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد
عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس
المضارع على الاسم في الاعراب يجتمع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب
على كل وان أمكن تمييزها في الفرع بغير الاعراب كما سيأتي ودعوى أن قياس العلة
متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا
وهذا غير موجود في المضارع لا يسلم المصنف (قوله بجواز شبهه) أى مشابهه والباء
سببية متعلقة بشبهه في كلام التسهيل حيث قال شبهه الاسم بجواز الخ أى بسبب
جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابهة لما وجب للاسم من قبوله المعاني
المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كلفا علمية
والمنعولية والاشافة في نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تنعدي الى غيره ومعنى
كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالنهي عن كل من
الفعلين في المثالين الذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة والنهي عن
الاول واباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبهه
لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار النقص لان أحدهما واجب والاخر جائز
وباعتبار المعاني المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدماميني على ذكر شبهه بأنه فاسد
وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الاعراب لا قبول المعاني نعم يرد على
المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما سام وما عتكف
فانه يحتمل كون المعنى ما سام وما عتكف وما سام معتكفا وما سام ولكن

في الحركات والسكان وعدد
الحروف وتعين الحروف
الاصول والزوائد وقال
الناظم في التسهيل بجواز
شبهه ما وجب له يعنى من
قبوله بصيغة واحدة معاني
مختلفة لولا الاعراب

لا التمس وأشار بقوله بجواز أن (٨١) سبب الاعراب واجب للاسم وجاز للمضارع لأن الاسم ليس له ما يغنيه

عن الاعراب لأن معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كافي نحو لاتعن بالحفاء وتمدح بحمرافانه يتحمل المعاني الثلاثة في لاتأكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والرفوع فيقال لاتعن بالحفاء ومدح عمرو ولا تعن بالحفاء ما مدح عمرو ولا تعن بالحفاء ولك مدح عمرو ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً خلافاً للكوفيين فانهم ذهبوا إلى أن الاعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء قالوا لأن التمس الذي أوجب الاعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع كافي نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم وأجيب بأن التمس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الاعراب كما تقدم وإنما يعرب المضارع (ان عرباً * من نون تو كيد مباشر) له نحو ليسخن وليكونا (ومن * نون انات كير عن) من قولك النسوة يرعن أي يتخفن (من فت)

اعتكف وأجيب بأنه نادراً فلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لاتتست) أي في بعض الأحيان وإنما قد نال بعض الأحيان لأن الاعراب قديد خل فيما لا لباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملاً على ما فيه الألباس ليحري الباب على سن واحد اه دما ميني بقى له بحث وهو أن الازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال لا الألباس لاحتمال المعاني حيث قد على السواء من غير تمسار خلاف المراد وقد قالوا الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه أنه ليس من مقاصد هم في مقام البيان فكما بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لان معانيه) أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه) أي لا تحصل الا بلفظه فتعين اعرابه طريقاً لبيانها (قوله لاتعن) بصيغة المجهول على المشهور لانه بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد فبني للفاعل (قوله فيقال لاتعن بالحفاء ومدح عمرو الخ) ومثل ذلك يقال في لاتأكل السمك وتشرب اللبن (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أي اعرابه أصلاً والمضارع أي اعرابه فرعاً (قوله خلافاً للكوفيين) أي ولين ذهب إلى أن الاعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فهو لانه يتخلف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الاعراب فيهما توارد المعاني (قوله ان عرباً) بكسر الراء ما مضى يعري كرضي يرشي أي خلافاً وأما اعرابه وعلوه فمعنى عرض (قوله مباشر) أي ولو تقديراً كقوله

لاتهين القبر عليك أن * تركم يوماً والدهر قد رفعه

أصله تهين بنون التوكيد الخفيفة حذف لانتفاء الساكنين أفاده يس وغيره (قوله ومن نون انات) أي نون موضوعة للانث وان استعملت مجازاً في الذكور كما في قوله يمرن بالدهن خفا فاعياهم * ويرجعن من دارين يتجر الحقائق (قوله لم يعرب) أي لفظاً وهو معرب محلاً لأن دخل عليه ناصب وأجازم كافي يس وسكنت عن محمية الرفع بالتجر ذوا القياس أنها كذلك الا أن يقال التجرد ضعیف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا في باب اعراب الفعل نقل عن سم أنه له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظرفيه وخزم بأنه ليس له في حال التجرد محل رفع ناقلاً ذلك عن القليوبي وغيره (قوله لمعارضة الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الأصل فلا يحتاج إلى التعليل ويحاج بان المضارع لما أشبه الاسم في الأمور المتقدمة كان مكان الاعراب متأصل فيه فاذا خرج عنه فكأنه خرج عن الأصل فلهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الأفعال) أي القوى بتمزيقه منزلة الجزء الخاتم

صان ل فان لم يعر منهم لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال

للحكمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التاميز
 أو باء الفاعلة لعارضه الشبهة فيه بما هو من خصائص الأفعال لكن هذا
 الاندفاع لا يظهر بالنسبة لباء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتزاولها منزلة الجزء من
 الفعل الآن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم (قوله لتركيمة معها الخ) تعليل
 لسكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لأصل البناء لأنه ذكره لأن
 التركيب لا يصلح عمله للبناء بدليل بعلمك كما قيل لأن المراد هنا خصوص
 التركيب العددي كما صرح به قول الشارح تركيب بخمسة عشر لا مطلق
 التركيب المزجي والتركيب العددي يصلح عمله للبناء كما استعرفه في بابه وإنما
 اقتضى التركيب الفتح لأنه يحصل به ثقل فيحتاج معه إلى التخفيف بالفتح وقال
 شيخنا السيد ما ذكره الشارح عمله لسكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى
 السكون مع نون الاناث عاز بالشرح الكافية عما ذكره المصنف في شرح
 الكافية عمله لأصل البناء لا لسكونه على الفتح أو السكون ففي عزوه إلى شرح
 الكافية نظر (قوله حملا على الماضي المتصل بها) أي في كون كل ساكن الآخر
 انظرا في البناء على السكون ثلاثين في ما سبق من كون الماضي المتصل بنون
 الاناث مبنيا على فتح مقدر وان درج شيخنا على المنافاة أخذ باظهار العبارة
 وإنما على سكونه مع أن الأصل في المبني السكون لأنه لما استحق الأعراب الذي
 أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة
 فاحتج في خروجه عنها مع نون الاناث إلى وجهه (قوله لانها) أي الماضي والمضارع
 وهذا تعليل للحمل على الماضي في سكون الآخر لفظا لا في البناء على السكون لما
 عرفت (قوله مستويان في أصلهما السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الأصل
 الأصل في الأفعال البناء وفي المبني السكون فان قلت اذا كان الماضي والمضارع
 مستويين في أصلهما السكون فلما معنى الحمل المضارع على الماضي قلت المراد
 بالاستواء الاشتراك فلو مع التفاوت في القوة ولما خرج المضارع عن أصله
 وأعرب ضعفت أصله السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف
 أصله السكون فيه (قوله لتوالي الأمثال) أي المنوع وذلك اذا كانت كلها
 زوائد فلا يدخلها النسوة جن لأن الزائد المثل الأخير فقط (قوله لقوات المقصود
 منها بحذفها) أي لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها وان أتت بهم المعنى مقصود
 لسكن لا يقون بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه
 ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة (قوله لالتقاء الساكنين) أي
 لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة إلى حذف الواو
 والياء للتخلص منه ويمكن دفعه بأنه وان كان جائزا لا يتخلو عن ثقل ما فلا حذف

فارجع إلى أصله من البناء
 فيبني مع الأولى على الفتح
 لتركيمة معها تركيب
 خمسة عشر ومع الثمانية على
 السكون حملا على الماضي
 المتصل بها لانها مستويان
 في أصلهما السكون وعروض
 الحركة كما قاله في شرح
 الكافية والا حذر
 بالمباشر عن غير المباشر
 وهو الذي فصل بين الفعل
 وبينه فاصل ملفوظ به
 كما أن الاثنين أو مقدر
 كواو الجماعة وياء الواحدة
 الخاطبة نحو هل تضر بان
 يازيدان وهل تضر بن
 يازيدون وهل تضر بن
 ياهند الأصل تضر بان
 وتضر بون وتضر بسن
 حذفت نون الرفع لتوالي
 الأمثال ولم تحذف نون
 التوكيد لقوات المقصود
 منها بحذفها ثم حذفت الواو
 والياء لالتقاء الساكنين
 وبقيت الضمة والكسرة
 دليلا على المحذوف ولم

للتخلص من النقل الحاصل به (قوله لثلاثا ليس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون
يدفع اللبس لانا نقول لو حذفتم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد الف
تشبه أنف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف (قوله بني لتر كبه معها) علل
الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا مدرج
عليه النظم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم (قوله لم تركب
ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم تركبوها في قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على
الفتح كما سيأتي في باب لا وأجيب هناك بأن لا انما دخلت بعد تركيب الموصوف
والوصف وجعلها ما كاشى الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعي هنا تركيب
للفعل مع الفاعل ثم ادخل نون التوكيد (قوله بين المباشرة) أى بين نون التوكيد
المباشرة لان نون الانث لا تكون الامباشرة ولذا لم يقيد بها النظم بالمباشرة
(قوله الى البناء) أى على الفتح حتى في المسند الى واو الجماعة أو باء المخاطبة لكنه
فيه مقتدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض
(قوله الى الاعراب مطلقا) اسكنه في المباشرة مقتدر منع من ظهوره حركة التمييز
بين المبتدأ والواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أى سكون ومن
في قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع اعتبارا
ما صار كالتأصل فيه من الاعراب فلا ينافي ما أسلفه الشارح من استواء
المضارع والماضى في أصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه (قوله
الذى به) أشار به الى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يقيد ببناء
الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من
الجواب أن أل في البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاضر في الحرف فيكون
كلام المصنف مقيد البناء كل حرف واستحقاق ببناءه الحاصل له وينجأ أيضا
بان حصول البناء للحرف علم من قوله لشبهه من الحروف مدنى والقصد الآن بان
استحقاق الحرف ببناءه الحاصل له (قوله لا يعتوره) أى لا يتوارد عليه (قوله
ما يحتاج) أى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعانى
الافرازية كالاستداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من تقع توار الحرف
اسكن لا يميز بينها بالاعراب (قوله والاصل في المبنى) أى الراجح فيه أو المستعجب
لا الغالب اذ ليس غالب البنيات ساكنة (قوله أى السكون) فسر أن يسكن
بالسكون لانه عبارة النحاة لا تأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له
لا لكلمة وان توهمه شخنا والبعض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول
قطعا أى كونه مسكنا وهو وصف لكلمة قطعا فلا تغفل بقى شئ آخر أورده
السيوطى في نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر

تُحذف الالف لثلاثا ليس
بفعل الواحد وسيأتى
الكلام على ذلك في موضعه
مستوفى فهذا ونحوه
معرب والضابط أن
ما كان رفعه بالضمه اذا
أكد بالنون بنى لتر كبه
معها وما كان رفعه بالنون
اذا أكد بالنون لم يبن لعدم
تركبه معها لان العرب
لم تركب ثلاثة أشياء
تنبه ما ذكرناه من
التفرقة بين المباشرة
وغيرها هو المشهور
والمصور وذهب الاخفش
وطائفة الى البناء مطلقا
وطائفة الى الاعراب
مطلقا وأما نون الانث
فقال في شرح التسهيل
ان المتصل بها مبنى بلا
خلافه وليس كما قال فقد
ذهب قوم منهم ابن درستويه
وابن طحمة والسهيلي الى
أنه معرب باعراب مقتدر
منع من ظهوره ما عرض
فيه من الشبه بالماضى
(وكل حرف مستحق للنبا)
الذى به بالاجماع اذ ليس
فيه مقتضى الاعراب لانه
لا يعتوره من المعانى ما يحتاج
الى الاعراب (والاصل
في المبنى) اسما كان أو فعلا
أو حرفا (أن يسكا) أى
السكون لحقته ونقول

والضم يوجب عنها كما ذكرنا نظير ذلك في الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فيمنوب عن السكون الحذف في الامر المقتل والامر لاثنين أو جماعة أو جمعا طيبة وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والالف في نحو لا وتران في ليلة وعن الكسر الفتح في نحو سحر على رأى من يقول بينائه وعن الضم الواو والالف في نحو يازيدون ويازيدان اه وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو سحر نظرا ممل (قوله والمبنى ثقييل) للزومه حالة واحدة ولا فتقار الحرف الى الضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل وأما تعليل ثقيله بكون مدلوله كالتضمينه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلى كما اقتصر عليه البعض فقاسر كما قاله شيخنا على المبني من الاسماء للشبه المعنوى كتي (قوله ومنه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبني ما بني على حرف كيازيدان ويازيدون ولا رجلين وما بني على حذف كغزو اخس وارم واضربوا واضربوا واضرب (قوله وذوق) قد علم لان الفتح أخف الحركات وبليه الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فان قلت من أين يعلم أن الناطم أتى بها مثلا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لأن أين تعيقت مثلا للفتح وأمس تعيقت مثلا للكسر فيكون حيث مثلا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الاظهر أرجح (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فبني على فتح مقدّر والضممة للناسبة كما مر وأما رد بضم الدال فبني على سكون مقدّر وضمته للاتباع وأما نحو وق فبني على الحذف والكسرة كسرة بنينة وأما رد بكسر الدال فبني على سكون مقدّر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله أثقلهما ونقل الفعل) أما الاول فلان الضم انما يحصل باعمال العضتين معا والكسر باعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بحرف فقط وأما الثاني فلتركب معناه من حدث وزمان قبله ونسبة على ما بين في محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الخلف (قوله وبني أمس عند الحجازيين) أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف أن يراد به معين وأن لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التعميمون فبعضهم يعرب اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة العلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وبينيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه (قوله لتضمينه معنى حرف التعريف) معناه التعمين وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماشي المعهودين المتخاطبين وليه يومك أم لا واذ انون كان صادقا على كل أمس وفيها الغزان عبيد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نسكرت واذ انكرت عرفت

الحركة والمبنى ثقيلا فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أي من المبني ما حرك لغرض اقتضى تحريكه والمحرك (ذوق) وذو كسر (و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأين) وضرب ورب وذو الكسر نحو (أمس) وجبر وذو الضم نحو (حيث) ومنذ (والساكن) نحو (كم) واضرب وهل فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الاصل وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها الى السكون وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل أثقلهما وثقل الفعل وبني أين لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كان استقفا ما وان كان شرطا وبني أمس عند الحجازيين لتضمينه معنى حرف التعريف

ومراد بالاول حالة اقترانه بال وبالثنائي حالة بناءه فاعرفه فان قلت العلة التي ذكرها الشارح موجودة في جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت التعيين الذي هو معنى ال نسبة خريسة غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمي الموجود في العلم مثلاً فافهم قال الشنواني والفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز معه اظهار ال بخلاف التضمن اه فعلى بناءه لتضمنه معنى ال تكون أمس مؤدبة معنى ال مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلية والعدل يكون أمس حالاً محلي الامس مع النظر الى ال وجواز ذكرها (قوله لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغي حذف قوله ظاهرة لا يمامه أن الاداة مقدرة مع أن من يعمل البناء بالتضمن المذكور يقول سادبة أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لثم التعليل فافهم (قوله وبنى كم للشبه الوضعي) أي على مذهب غير الشاطبي وقوله أو لتضمن الخ أي على مذهب الشاطبي أيضاً (قوله وما بني من الافعال) أي غير المضارع لان المضارع لما استحقى الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يستل منه اذا بني على المسكون سؤالان لم يبن ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها قاله ان بعض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح وما بني منهما على حركة الخ محمله أيضاً في غير المضارع وان سؤل الى المضارع المبني على حركة لم يبن ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يستل عن تحرركه لما وافقه ما يستحقه المضارع من الاعراب الذي الاصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر أنه لا يستل عن سكون المبني من الاسماء ويستل عن تحرركه بكونه مع أنها أشد أصالة من المنار ع في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة اللهم الآن يقال لما ضعفت أصالة المضارع في الاعراب لسكون الاصل الاصل في البناء فر بما توهم عدم تأصله في الاعراب بالكلمة احتيج الى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحرركه عن سبب تحرركه كما لا شعار ذلك بأن له أصالة توافي الاعراب الذي الاصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم في الاعراب فانها قوية غير محتاجة الى ذلك فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال وأسباب تحررك المبني لسكان أو وضع ونظير ذلك يقال في قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله التقاء الساكنين) أي دفعه وأورد هنا ايراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه

لانه معرفة بغير أداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار للالزم الى جملة وبنى كم للشبه الوضعي أو لتضمن الاستفهامية معنى الههزة والخبرية معنى رب التي للتكثير (تنبيه) ما بني من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم يبن وما بني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم حررك ولم كانت الحركة كذا وما بني من الافعال أو الحروف على السكون لا يستل عنه وما بني منها على حركة فيه سؤالان لم حررك ولم كانت الحركة كذا وأسباب البناء على الحركة خمسة التقاء الساكنين كائن

لفظي (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) برده عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والسكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تاء التانيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وأف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو عرضة لأن يتبدأ بها) اعترض بأنه يغني عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله ويجاب بأنه يصدد التخصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يتبدأ بها يصلح سببا باعتبارها ولومع للذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا للبناء على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يتبدأ بها كاء الفاعل هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب (قوله أولها أصل في التمكن) أي حالة في التمكن أي أنها تعرب في بعض الأحوال وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بما فاته حكمهم بأن المبني غير متمكن (قوله كأول) أي إذا حذف ما تنضاف إليه ونوى منها كيد أبدأ من أول بالضم (قوله أو شابهت المعرب كالمسانى) لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الأعراب من بناءها على السكون (قوله بامضار) أي على لغة من ينتظر ونظر فيه الشئ أو في بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة بنية وحركة البناء على هذه اللغة انما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال في الموضوعين الآتين (قوله والفرق بين معنيين) أي كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذكور وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف مفعول معنيين أي منه عليه ما بأداة واحدة لا طرف لغو متعلق بالفرق لأن الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة (قوله نحو يالزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينهما وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق المحبوب بالمناسبة وهي هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفعولة (قوله نحو كيف) إن قلت لم مثل للفتح اتباعا بعكس للفتح تخفيفا بأن مع أنه يصح العكس وكون الفتح في كل اللامتين معا لأن الأسباب قد تعدد أحجب بأن وجه ما صنعته أن الهمزة لما كانت قديمة ناسب أن يمثل بأن لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع (قوله اتقاء الساكنين) فيه أن اتقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الأصل في التخلص من اتقاء الساكنين لأن الكسرة لا تلبس بحركة الأعراب إذا لم تكن حركة أعراب الأعراب المتنوين أو أل أو الألف فيقاله ليس وعبارة الدماميني على المعنى قالوا وانما كان الأصل في ذلك الكسر لأن الجزم في الأفعال عوض عن الجر في الأسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما

وكون الكلمة على حرف واحد كعض المضمرات أو عرضة لأن يتبدأ بها كاء الجر أو لها أصل في التمكن كأول أو شابهت المعرب كالمسانى فانه أشبه المضارع في وقوعه صلة وحالا وخيرا كما تقدم وأسباب البناء على الفتح طلب الخفة كإن ومجاورة الألف كأيان وكونها حركة الأصل نحو بامضار ترخيم مضار راسم مفعول والفرق بين معنيين بأداة واحدة نحو يالزيد لعمرو والاتباع نحو وكيف يثبت على الفتح اتباعا للحركة الكاف لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجر غير حصين وأسباب البناء على الكسر اتقاء الساكنين

التعارض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اه
 (فائدة) السا كان يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا
 يلتقيان في الوصل الا واولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودوية فلو
 لم يكن الاول حرف لين حرل كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب
 الرجل بفتحها تريد اضر بن بنور التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثاني مدغما حرل
 كغلاما ومن سكنه من القراء في ومجماي فلو وصل بنية الوقف ولو لم يكن الثاني
 متضلا حذف الاول نحو دعوا الله يقولوا التي أفي الله شك وربا ثبت كقراءة
 عنه تلهي باشباع انهاء وتشديد التاء ما السكم لا تناسرون باثبات ألف لا وتشديد
 التاء وربما فر من التقاء ما في المتصل بابدال الالف همزة مقنوجة قرئ ولا
 جان ولا الضامين بالهمزة قال أبو حيان ولا يتقاس شيء من ذلك الا في الضرورة
 على كثرة ما جاء منه مع التحصيل وزيادة (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف
 التشبيه وواو القسم وثائه الأ ن يقال المراد أخذنا من كلام الشاطبي ومجانسة
 الحرف للماز للحرقة عمله اللازم له فخرج يلزوم الحرفية كاف التشبيه ويلزوم
 العمل واو القسم وتأوؤه لأن الواو والتاء لا يلزمهما الجرا لا نفكا كعنها اذا كاتما
 للعطف والخطاب (قوله حمل على لام الجر) أي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به
 (قوله فانها) أي لام الامر حالة كونها في الفعل نظيرتها أي لام الجر حالة كونها في
 الاسم أي في أن كلا عمل العمل الخاص بدخوله (قوله والاشعار بالتأنيث) أي
 لأن الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي اشعار به (قوله
 والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفي يالز يد اعمرو جعل الاداة واحدة
 لا اختلاف النوع هنا واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف
 اللامين هناك فانها من نوع حرف الجر (قوله كسرت فرقائنها الخ) ولم يعكس
 لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو
 الزيدون لهم عبيد الآن يقال الكلام باعتبار الاغلب (قوله نحو لو سبي عبد)
 الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحذو عنها (قوله ومشابهة الغايات)
 هي الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبيل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد
 حذف المضاف اليه غاية في النطق اه فاكهي وانما لم يسم كل واحد من ذلك
 لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين (قوله نحو يازيد) أي فضة زيد
 لمشابهة للغايات وأما أصل بناءه فلتضمه معني الخطاب الذي هو من معاني
 الحروف وأما كونه على حركة فلان له أصلا في التمكن أي حالة في الاعراب (قوله
 وقيل من جهة الخ) لا يخفى مغايرته لما قبله المتخدم قول السيرافي معنى فقول شيخنا
 انه بمعنى قول السيرافي غير صحيح (قوله لا تكون له الضمة حالة الاعراب) أي وهو

كأسم ومجانسة العمل
 كاء الجسر والحمل على
 المقابل كلام الامر كسرت
 جملا على لام الجر فانها في
 الفعل نظيرتها في الاسم
 والاشعار بالتأنيث نحو
 أنت وكونها حركة الأصل
 نحو يا مضار ترخيم مضار
 اسم فاعل والفرق بين
 أداتين كلام الجر كسرت
 فرقائنها وبين لام الابتداء
 في نحو لو سبي عبد والاتباع
 نحو وذوته بالكسر في
 الاشارة للمؤنثة وأسباب
 البناء على الضم أن لا يكون
 لكامة حال الاعراب
 نحو لله الامر من قبل ومن
 بعد بالضم ومشابهة الغايات
 نحو يازيد فانه أشبهه قبل
 وبعد قبل من جهة أنه
 يكون متمم كافي حالة أخرى
 وقيل من جهة أنه لا تكون
 له الضمة حالة الاعراب

منادى وأما الفتح والكسر فموجودان فيه وهو منادى معرب أما الأول فظاهر
وأما الثاني ففي حالة الاستغناء عنه باللام (قوله وقال السيرافي) هذا عين القول
الأول (قوله ومن هذا حيث) أي مما ضم لشبهة الغايات حيث على لغة ضمها ولما
كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبهة بقوله فانها
انما ضمت الخ (قوله كالواو) أي في كون كل يكون علامة رفع ومن واحد واحد
(قوله كنحن الخ) حاصلة أن نحن ضمير الجماعة الحاضرة من وهو ضمير الجماعة
الغائبة فهم ما نظيران فلما بنوا نحن على حركة لا لتقاء الياء كني اختاروا الضمة
لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهو لعدد أقله ثلاثة
كانت هموا أقوى فاستحققت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد
سبب آخره وكون علامة الضم ما ذكر أحد أقوال (قوله نحووا خشوا القوم الخ)
حاصلة أنهم ضموا آخر قول عند وصله نحووا دعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لأن
الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تخرج بك واوا خشوا التي هي لسكونها فاعضلا
بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحووا القوم به اختاروا الضمة لثالث ما اتصل به
على نظيره فوجه الشبهة بين الضمتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخر
حقيقة أو تتر بلا وأورد على الشارح أن ضمة الواو لم تناسبها كما قالوا في تملكون
فهي ضمة مناسبة لضمه بناء وضمه أقله لا يتبع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لضمه
بناء وأصل تخرج بكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلا ضمنا في أسباب ضم البناء
فكان الأولى اسقاط هذا الأخير **فائدة** ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها
الساكن ما بعده ها هو المشهور وسمع كسرها وفتحها كما مع الضم في غير واو الجمع
نحووا انطلقنا كذا في الهمع (قوله وقد بان لك) أي من قوله والاصل في المبني أن
يسكنوا ومنه الخ (قوله أن ألقاب البناء) أي ألقاب أنواع البناء الأصلية فلندفع
أنواع الاعتراض بان هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو جنس كلي لأن حق
ألقاب الشيء اتخاذها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصة بمعنى
أن كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ ويجري الاعتراض والجواب في قوله هم
ألقاب الاعراب أيضا وبالأصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر في
الأربعة فان منه البناء على حرف كافي يازيدان ويازيدون ولا رجلين والبناء على
حذف كافي أغزووا خشوا ورموا وضموا وواضروا وواضروا (واعلم) أن أنواع البناء
وأنواع الاعراب وإن اتحدت في الصورة مختلفة في الحقيقة كما اختلفت
في الاسماء فان الأولى لازمة غير محتملة لعامل والثانية متغيرة محتملة لعامل
واسط لحواعلي تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الاعراب رفعها
ونصبها وجرها أو خفضها وجرها وفي البناء ضمها وفتحها وكسرها أو فلا يطلق اسم

وقال السيرافي من جهة
أيه إذا نكر أو أنصيف
أعرب ومن هذا حيث
فانها انما ضمت لشبهها
بقبل وبعد من جهة أنها
كانت مستحقة للاضافة
الى المفرد كسائر أخواتها
فتمت ذلك كما تمت قبل
وبعد الاضافة وكونها
حركة الاصل نحو يحتاج
ترخيم يحتاج مصدر يحتاج
إذا سمى به وكونه في الكسامة
كالواو في نظيرتها كنحن
ونظيرتها هم وكونه في
الكسامة مثله في نظيرتها
نحووا خشوا القوم ونظيرتها
قل ادعوا والاتباع كمنذ
وقديان لك أن ألقاب البناء
ضم وفتح وكسر وسكون
ويسمى أيضا وقفًا وهذا
شروع في ذكر ألقاب
الاعراب وهي أيضا أربعة

نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر هل حركات البناء أصل لعدم
تغيرها أو حركات الاعراب دلالتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وتغيرها انما هو لمعان أو كل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لأنه أشرف اذ هو
اعراب الحمد ولا يتخلو منه كلام وثبت بالنصب لأنه أوسع مجالا فان أنواعه أكثر قال
أبو حيان ولو بدأ بالجر لانه مختص بالاسم الذي الاعراب فيه أصل لانتجه أيضا اه
دما ميني (قوله وعن المازني أن الجزم ليس باعراب) وجهه أن الجزم ليس في الاسم
حتى يحتمل عليه المضارع قاله الشيخ ينجي (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا)
اعترضه السيوطي بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معمله عليه والتناظم مشى
على ذلك في عدة مواضع كقوله * والفاعل المعنى انصب بأفعلا وقوله وبه الكاف صلا
وعلاه بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ
ينجي ويغني حمل امتناع المتقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا
وحينئذ يندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على
المقصود كما هو الأكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لانا
نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الاعراب
خاص بالاسم (قوله لان عامله) أي عامل الجزم أصله وهو الحرف لا يستقل
لافتقاره الى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاعل جواب النفي باضممار
أن وقوله غيره عليه أي غير الجزم في الاسم وهو الجزم في الفعل لو كان على الجزم في
الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب أي في الاسم فانه ما القوة عامله ما أصله
بالاستقلال بقيلان أن يحتمل عليه ما رفع المضارع ونصبه (قوله كما قد خصص الخ)
الكاف قد تأتي للجزم والتنظير من غير اعتبار كون المشبهة أقوى كما هنا (قوله
أي بالجزم) فسر أن يجزم بالجزم لانه الواقع في عبارة النحاة لمناسبة الرفع والنصب
والخفض فيكون المصنف أطلق اللزوم وأراد اللزوم باعتبار المعنى الأصلي للجزم
(قوله لسكونه فيه حينئذ) أي حين اذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض
من الجزم ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعراب اثنان
مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصله الحرف فهو كالجزم في عدم
استقلال العامل أصله لان الحرف غير مستقل جاريا كان أوجازا أو غيرهما
فلا شرف للجزم على الجزم باستقلال عامله أصله حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم
اختصاص الاشرف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجزم لعدم استقلال عامله فيجاب
بأن له جهور بجان وهو كونه ثبوتيا قاعدا لا فالسؤال من أصله باطل وان اغتربه
المذكور فان قلت كان القياس خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان
نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الاضافة جر المضاف اليه وجرم

رفع ونصب وجر وجرم
وعن المازني أن الجزم
ليس باعراب فمن هذه
الاربعة ما هو مشترك بين
الاسماء والافعال وما هو
مختص بقيل منهما وقد
أشار الى الأول بقوله
(والرفع والنصب اجعلن
اعرابا * الاسم وفعل) فالاسم
نحو ان زيد أقام والفعل
(نحو) أقوم (ان أهأبا)
والى الثاني أشار بقوله
(والاسم قد خصص بالجر)
أي فلا يوجد في الفعل قال
في التسهيل لان عامله
لا يستقل فيحمل غيره
عليه بخلاف الرفع والنصب
(كما * قد خصص الفعل بأن
يجزم) أي بالجزم لسكونه
فيه حينئذ كالعوض من
الجر قاله في التسهيل

معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجزه بالسكسة وإلى ذلك الإشارة بقوله (فارفع بضم وانصب فتحا وجر كسرا) كذا كرا لله عبده يسر) فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم والأسم السكريم مضاف إليه وهو مجرور بالسكسة وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم أشار إلى ما قبل وهو الحزيم بقوله (واجرم بتسكين) نحو لم يغم ~~تنبيه~~ لا منافاة بين جعل هذه الأشياء اعرابا وجعلها علامات اعرابا اذ هي اعراب من حيث عموم كونها أثرا جليها العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص (وغير ما ذكر) من الاعراب بالحركات والسكون مما سيأتي فرع عما ذكر (نوب) عنه فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة والالف والباء والسكسة وحذف النون وعن السكسة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فلرفع أربع علامات ولنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللحزيم

الاسم الذي لا ينصرف لشبه الفعل فلم ينخفض المضارع المذكور ولم يحزم الاسم المذكور قلت أما الأول فلأن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما الثاني فلما يلزم من الاحتفال لحذف الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيتين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الأصل الخ) توطئة للثلاث (قوله فارفع بضم) البناء للتصوير من تصور النوع بصفته ليوافق مذهب الناطم من أن الاعراب لفظي وسيأتي للشارح كلام آخر (قوله وانصب فتحا وجر كسرا) الأقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بترغ الخافض ليوافقا مع قوله بضم وقوله بتسكين وإن كان النصب به سماعيا على الزجاج لأنه لا يبعد عندي أن محل كونه سماعيا على هذا القول إذ لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا لما هو مذهبهم من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الأشياء) يعني الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعل اعرابا لأن جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب وعلى أنه معنوي علامات اعراب وقوله وجعلها علامات اعراب أي كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لأن التبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب وعلما والمعنى فارفع معلى بضم الخ وإن احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المناقاة من أصلها كمر وكلامه يقتضي أن القائل بأن الاعراب لفظي يجوز جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليل وجود السكس بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك وإن كان المشهور أن القائل بأن الاعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بأنه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعة كذا بقي شيء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت اعرابا أو علامات اعراب ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن غير مثل تعبيرة مساحقة والأصل فارفع بضمه وانصب بفتحة واجرب بكسرة فتسكون الضمة والفتحة والسكسة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون بطلقون ألقاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه (قوله من الاعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سيأتي بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أي على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والسكسة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا محل اعراب بل هو دخول على قول المصنف نيوب مناسبه أتى به الشارح

علامتان فهذه أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وعشرة فروع لها نيوب عنها فالاعراب بالفرع لأنه

لانه المتقابل صريحا لقوله سابقا والاصل في كل معرب أن يكون اعرابه الى قوله
 رفعه بالضمه الخ ويتقرر بان قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله
 البعض عن الهوتى وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جأ أخو بني عمر)
 بقصر جأ لا لضرورة بل لسكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعا وعمر
 يقع فكسرا بوقبيلة من العرب (قوله والماء فيه نائبة عن السكسرة) لانه لم يكن
 يجمع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الخذو) يعنى القياس من هذا فيخذه اذا
 تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بـ لا من اسم الإشارة
 ومتمعلق الظرف محذوف أى واجرى على هذا الخذو أو منصوب مفعولا ذوف أى
 اخذ الخذو (قوله والمجموع على حده) أى حده المثنى وطريقه من الاعراب
 بالحروف واختار فيه عن جمع التفسير فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أى اذا
 علمت ذلك فبدأ أو الاولى الواو قاله شيخنا أى لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف
 الفاء النصيحة (قوله ولان اعرابه على الاصل الخ) أى لان الاصل في المعرب
 بالرفع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالماء والجر
 الفرع الاصل وأخذ من هذه العلة النائبة وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة
 على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف
 ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل في الاعراب بالرفع من كل
 وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على
 حده فان الاول جاء على الاصل في الجر والمثنى جاء عليه في الرفع والجر (قوله
 وارفعوا) المناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر في ثوب الخ والواو
 توهم أنه أجنبي منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق محذوف أى
 ثوب هذه الاحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لاحد متنازعه العوامل
 الثلاثة لعدم صحة انفراد أحد هما بالعمل فيه نظرا الى متعلقه أعنى قوله عن
 الحركات الثلاث الآن تتجمل أل للتحفص (قوله ما من الاسماء أصف) تنازعه
 العوامل الثلاثة فأعلمنا الاخير وأشهرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة
 ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير حينئذ فيما بعد وان كان
 فضلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدّر لـ ان اعرابه بالحروف اذا
 كانت مستعملة في معناها وهى هنا المراد بها اللفظ (قوله ان صفة أبا نا) صفة
 مفعول محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأننا لان أداة
 الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدّر واشترط كون الشاغل ضميرا أكثرى
 لا كلى أو الضمير مقدّر قاله يس وقد يقال اذا جعل صفة مفعولا مقدّما لأننا قد
 ولنا الفعل الظاهر تقديرا (قوله لا ذو الموصولة) اختار عنهما أن الكلام في

النائب (نحو جأ أخو بني عمر) فأخو فاعل والواو فيه
 نائبة عن الضمة وبني مضاف
 اليه والماء فيه نائبة عن
 السكسرة وعلى هذا الخذو
 (واعلم) أن النائب في الاسم
 اما حرف واما حركة وفى
 الفعل اما حرف واما حذف
 فنيابة الحرف عن الحركة
 فى الاسم تكون فى ثلاثة
 مواضع الاسماء الستة
 والمثنى والمجموع على حده
 فبدأ بالاسماء الستة لانها
 أسماء مفردة والمفرد
 سابق المثنى والمجموع ولان
 اعرابها على الاصل فى
 الاعراب بالرفع من كل
 وجه فمثال (وارفعوا)
 وانصب بالالف وأجر
 بـ أى نيابة عن الحركات
 الثلاث (ما) أى الذى
 (من الاسماء أصف) لك
 بعد (من ذلك) أى من الذى
 أصفه لك (ذوان صفة
 أبا نا) أى أظهر لا ذو الموصولة
 الطائفة فان الأشهر فيها

البناء عند طي (والفم حيث الميم منه بانا) أي انفصل (٩٣) فان لم ينقص منه أعرب بالحركات الظاهرة

عليها وفيه حيفت عشر لغات نقصه وقصره وتضعفه مثلث الفاء فيهن والعاشر اتباع فائمه وفصحته فتح فائمه مقوصا و (أب) و (أخ) و (أحم) كذا (بما أصف) (وهن) وهي كلمة يكتفي بها عن أسماء الاجناس وقيل عما يستفهم ذكره وقيل عن الفرج خاصة فهذه الاسماء الستة تعرب بالواو وفعلا وبالالف نصباً والياء جراً وهذا الاعراب متعين في الاول منها وهو ذوو لهذا يدأبه وفي الثاني منها وهو القسم في حالة عدم الميم ولهذا اثني به وغير متعين في الثلاثة التي تليها وهي أب وأخ وحم لكنهن الاسماء والاحسن فيها) والنقص في هذا الأخير) وهوهن (أحسن) من الاتمام وهو الاعراب بالاحرف الثلاثة ولذلك أخره والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهي النون وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه من أسيه ولا تسكنوا ولقلة الاتمام فيهن أنكر الفراء جوازها وهو محجوج بحكاية سيديوه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على لم يحفظ (وفي أب وباليه) شواهد

العرب وهي مبنية دفعا لتوههم المبتدى الذي لا يعرف أنها مبنية دخوله في قوله ذو (قوله والفم حيث الميم منه بانا) استعمل حيث في الزمان على رأى الاختس أوفى المكان الاعتبارى أعنى التركيب واعترض كلامه بأنه يوههم أن الأصل فم الميم فالذى ينبغي وفوه ان لم يبدل من واوهم وقد يقال لانسلم أن الأصل الوار قال الناطم المصحح أن لفم أربع مواد فم وف وفم فوه كذا في الروداني وبأن الفم اذا فارقه الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والعرب هو فوك وهو غير الفم ينقص الميم في عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم وأجيب بأن المراد بالقم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أى ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال يع ماعه ميم وماعه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الاولى اسقاطه لتدخل الحركات المقدرة في لغة القصر (قوله وفيه حيفت) أى حين اذ لم ينقص منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام في شرحه على الشذور ما نصه الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه ويدينه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بثلاث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر في التسهيل على عشرة وأفضها فتح فائمه منقوصا اه فأنت تراذ كوفي الفم بالميم اثنتي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي اعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء واسقاط لغة اتباع فائمه فانهما ذهبت الى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فثقله البعض وسكت عليه من أنما عشرون وأن شيخ الاسلام ذكرها في شرحه على الشذور لا أصل له وبقي لغات ثلاث نقلها اللاميني وغيره وهي فاه وفوه وفيه قال وجع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجع (قوله نقصه) مراد بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) أى اعرابه بالحركات مقدرة على الاف كما في فتى (قوله اتباع فائمه) أى في حالة نقصه قبل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لانه معرفة لان المراد لفظه وأو حرم معطوفان عليه وكذا الخبر أى كاذ كمن ذوو الفم في كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف سان لحاصل معنى قوله كذا والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أى كذا (قوله عن أسماء الاجناس) كان ينبغي حذف أسماء لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها قال الجوهرى الهن كناية ومعناه شئ تقول هذا هنك أى شئت ويمكن جعل عن متعلقة بخذوف لا يسكنى أى بدلا عن أسماء الاجناس فصيح كلام الشارح (قوله عما يستفهم ذكره) أى فرجا كان أو غيره (قوله ولهذا اثني به) أى لكونه متعين الاعراب بالحروف لا مطلقا بل في حالة عدم الميم (قوله أحسن) أى أكثر استعمالا يس (قوله من تعزى الخ) قال الموضع في شرح

شواهد ابن الناطم تعزى بجملة مفتوحة فعين مهمة فزاي مشددة أى من انتسب
وأنتهى وهو الذى يقول يا فلان ليخرج الناس معه فى القتال الى الباطل فأعضوه
بهمزة مفتوحة فعين مهمة مكسورة فضاء مجبة مشددة أى قولوا له عض على هن
أسك أى على ذكر أسك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذى أراد أى تمسك
بذكر أسك الذى انتسب اليه عساه أن يفعل فأما نحن فلا نجيبك ولا نكفوا
بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أى لا تذكروا كناية الذى ذكر
وهى الهمزة بل اذكر والهمزة بفتح اسمها وهو الابر بفتح الهمزة وسكون التحتية اه
وقوله أى تمسك بذكر أسك الذى انتسب اليه الخ يحتمل أيضاً أن معنى عض على
هن أسك عض على ذكر أسك حيث لم يلد من بعضك على الباطل من اخوتك
(فائدة) قال بس الحديث المذكور فى الجامع الصغير عن الامام أحمد والقسائى
ليكن بلفظ اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه الخ وقد اقتصروا
الاثر فى النهاية على ما فى الشرح اه (قوله فضاظلم) أى ما حصل منه ظلم فى
المشابهة لانه لم يشابه أحداً فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدنا فى الصفة
المشابهة فيها ~~الكونها~~ صفة أى به فالفعل محذوف ايذاناً بالعموم أو ما ظلم أباه
بتضييع صفة أو ما ظلم أسه بآبائهما فبه اذالم يشابه أباه (قوله وقصرها من
نقصهن) عبر بضمير الافراد ثم بضمير الجمع اشارة الى جواز الامر من وان كان
الافصح فى الثلاث الى العشرهن وفيما فوق العشرها كما يشير اليه الافراد أولاً
والجمع ثانياً فى قوله تعالى ان عدة العشور الآية ذكره السيوطى فى كتابهسمى
بالشمار يخفى فى علم التواريخ خفاً فى حاشية السيد من أن العشر كما فوقها ليس
على ما ينبغي (قوله أشهر) يقيد أن النقص شهر وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفى أب
وتأليه سدر أى النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافى السدرة التى هى قلة
الاستعمال وأشهر أفعيل بضم السين لانه لا ينافى شهر المبني للمجهول وأشهر
الرائد على الثلاثى (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد لان المتن لم يصحح بالاكثرية
وكان الشارح يشير الى أن فى كلام المتن حذفاً (قوله أكثر وأشهر الخ) مقتضاه
أن النقص فيهن كثير وهو منافى لتصريح المصنف بسدرة فيهن إلا أن يقال
السدرة فى كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاعمال فلا تنافى كثرة فى نفسه
(قوله ان أباه الخ) الشاهد فى الثالث صراحة وفى الأولين بقرينة الثابت اذ يبعد
كل البعد التلقيب بين لغتين فمن قال الشاهد فى الثالث فقط أراد الشاهد صراحة
وقوله غايتها على لغة من يلزم المثني الالف والضمير الى المجد وأنه باعتبار الصفة
أو الرتبة والمراد بالغايتها المبدأ والمنتهى كما قيل أو غاية المجد فى الغيب وغاية
المجد فى الحسب وقيل الالف بعد التاء القوية للاشباع لا للتثنية (قوله مكره

وهما أخ وحم (يندر) أى

يقول النقص ومنه قوله

بأبه اقتدى عدى فى الكرم

ومن يشابه أبه فما ظلم

(وقصرها) أى قصر أب

وأخ وحم (من نقصهن

أشهر) قصرها مبتدأ

وأشهر خبره ومن نقصهن

متعلق بأشهر وهو من

تقديم من على أفعول

التفضيل وهو قليل كما

ستعرفه والمراد أن استعمال

أب وأخ وحم مقصورة أى

بالالف مطلقاً أكثر وأشهر

من استعمالها منقوصة أى

محذوفة اللامات معربة

على الأحرف العجيبة

بالحركات الظاهرة ومن

القصر قوله

ان أباه وأبأ أباه

قد بلغا فى المجد غايتها

وفى المثل مكره

أخاك لا بطل وحاصل ما ذكره
 أن في أب وأخ وحم ثلاث
 لغات أشهرها الاعراب
 بالأخرف الثلاثة والثانية
 أن تكون بالالف مطلقا
 والثالثة أن تحذف منها
 الأحرف الثلاثة وهذا نادر
 بر أن في هن لغتين التقص
 وهو الأشهر والانتظام وهو
 قليل وزاد في التسهيل في
 أب للتشديد فيكون فيه
 أربع لغات وفي أخ التشديد
 وآخر يسكن الخاء فيكون
 فيه خمس لغات وفي حم
 حوا كقرو وحا كقرو وحا
 شكا فيكون فيه ست لغات
 تنبيه مذهب سيبويه
 أن ذو معنى صاحب وزنها
 فعل بالتحريك ولا مهمال
 ومذهب الخليل أن وزنها
 فعل بالاسكان ولا مهمال
 فهي من باب قوة وأصله
 ذو وقال ابن كيسان تعمل
 الوزنين جميعا وفولك وزنه
 عند الخليل وسيبويه فعل
 بفتح الفاء وسكون العين
 وأصله فوه

أخاك (خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل ستمسك الخبير
 على قول الكوفيين والاختف من أنه لا يشترط في الوصف اعتماده على نفي أو
 شبهة قال في التصريح قيل أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على
 مبارزة علي فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه علي رضي الله تعالى عنهم
 وذكر الأخ للاستعطاف (قوله وأن في هن لغتين) زاد في الهمع ثالثة دونها وهي
 تشديد النون (قوله وزاد في التسهيل الخ) ذكر أن في أنه يجوز في الألف والأخ
 المشددين اعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلاً بالتشديد والاعراب
 بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطاق على
 القصص والتتبع وقد ح من خشب (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء
 وبالهمزة يطاق على الجمع والحض والطهور وقد تضم قافه كما في القاموس (قوله
 وزنها فعل بالتحريك ولا مهمال) أما الأول فلا انقلاب لامها ألفا في نحو ذواتا وقيل
 ذاتا أيضا بلارد اللام كما في التسهيل وأما الثاني فلأن يائي اللام أكثر من واويه
 والحمل على الأكثر أرجح فأصلها نذرى حذفت الباء اعتباطا ونقلت حركة
 الاعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ثم حال الرفع حذفت ضمة
 الواو للثقل وفي حال النصب قلبت الواو ألفا التحريكها وانفتاح ما قبلها وفي حال
 الجز حذفت كسرة الواو للثقل فرفع الواو متطرفة أثر كسرة فقلبته ياء فان
 قلت لا وجه للثقل والاتباع في حال النصب بفتح الواو والذال فتحا أصليا قلت
 بقدر نزاهة فتحهما الأصلي وفتح الواو بفتحة الاعراب التي كانت على اللام
 المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كما في الرفع والجز على
 قياس ما سبقت في الشارح ترجحه في أب قبيل التنبيه الآتي ولأن لا تتكاف ذلك
 على قياس مقابلة الآتي (قوله فعل بالاسكان) أي مع فتح الفاء واستعمل بأن
 الحركة زيادة فلا يقدّم عليها إلا عيب وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم إذا
 حذفت لامه ثم ثني لا ترد عنه إلى سكونها قاله يس أي فالمتعدي قلب اللام ألفا
 موجود (قوله ولا مهمال) انظر ما دله على أن لامها واو ثم رأيت الاستدلال بأن
 أول أحواله واو ولا مهمال أخواته غير فولك واو فأجرى الباب على سن واحد (قوله من
 باب قوة) أي من باب ما عينه ولا مهمال بقطع النظر عن حركة الفاء (قوله وأصله
 ذو) حذفت الواو والثانية اعتباطا ونقلت حركة الاعراب إلى الواو الأولى وفعل
 بالكامة ما تقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لأن حركة العين زيادة فلا تثبت إلا
 عيب ولا يرد جمعه على أفعال لان ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال إذا
 كان معتل العين كثوب وسيف (قوله وأصله فوه) حذفت الهاء اعتباطا لثبوتها
 بحرف العلة في الخفاء وقر بها منه في المخرج ثم تارة يعوض عن واوهم الميم لأنها من

لامه ها، وذهب الشراء

الى أن وزنه فعلى يضم
الفاء وأب وأخ وحم ومن
وزنها عند البصريين
فعل بالفتح ياء ولا ماها
واوات بدليل ثبوتها بالواو
وذهب بعضهم الى أن لام
حم ياء من الحماية لأن أحما
المرأة يحمونها وهو من دود
تقوله في التثنية حوان
وفي إحدى لغاته حمو وذهب
الفرّاء الى أن وزن أب
وأخ وحم فعلى بالاسكان
وردة بسماع قصرها ويجمعها
على أفعال وأما هن فاستدل
الشارح على أن أصله
التحريك بقوله هم هنة
وهنوات وقد استدل بذلك
بعض شراح الجذولية
واعترضه ابن اازبان
فتحة النون في هنة يحتمل
أن تكون الهاء التأنيث
وفي هنوات لسكونه مثل
جنسات فتح لا جمل جمعه
بالالف والتاء وان كانت
العين ساكنة في الواحد
وقد حكى بعضهم في جمعه
أهنا فبه يستدل على أن
وزنه فعل بالتحريك
(وشرط ذا الاعراب)
ثلاث الحرف الثلاثة في الكلمات
الست (أن يضمن لا * ليا)

مخرجها وأخف من الباء وتارة لاقتقل حركة الاعراب الى الواو ويفعل بالكلمة
ما تقدم (قوله لامه ها) بدليل قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه (قوله بسماع
قصرها) لأن قصرها يوجب فتح العين إذا مقتضى لطلب اللام ألفا لا تحركها
مع انفتاح ما قبلها (قوله ويجمعها على أفعال) أي لأن ما على فعل العجج العين
الساكنة لا يجمع على أفعال بل على أفعال كما سيأتي في قول الناطم * لفعل اسما
صحيحنا أفعّل * لكن هذا لا ينهض على الفرّاء إلا في حم لا في أب وأخ لأن مذهبه
أن ما على فعل بالاسكون وفأوه همزة يجوز جمعها على أفعال وأفعّل ومفاد كلام
الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا في سماعه (قوله فبه يستدل) أي
لا بما ذكره الشارح كما يفيد تقديم المعول لما علمت من رده (قوله وشرط ذا
الاعراب بالاحرف الثلاثة) أخذ الشارح من كون المقام مقام الاعراب
بالتأنيب ومن المثال ويكتفي هذان في صرف اسم الإشارة عن رجوعه الى أقرب
مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يضمن) أي ولو نومة في فأنصبا كافي
التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي كقول المهاج * خالط من سلى خياشيم وفا
أي خياشيمها وفاها قال في الهم مع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوره
الاختصاص والكوفون ونابعهم ابن مالك في الاختيار تخربعا على أنه حذف
المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله ورأيت بخط الشنوائى عن سم
أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير ما من فووفى وبقية الاسماء الستة
وأورد عليه أن هذا الاشتراط في ذوات الفهم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنهم املازمان
للانصاف وأجيب بأن الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه بدلالة العقل والحجاج
اليه هنا وما عداها ما يقول الشارح في الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على
اشتراط الانصاف لا بألئك لأنه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب
الجمهور فالشرط موجود فيه في الحقيقة نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف
كما قاله في المغنى وعلمه بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلّق فيكون مستثنى من عمل
المضاف في المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع
وتكرار لا كما سيأتي في باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظرا
الى عدم الانصاف بحسب الظاهر والحاصل أن اراءنا الحقيقة تارة فأعربنا
ما بعد لا بالحرف وانظروا تارة فأعلمنا لافيه ولم نكررها أقول بقي أن يقال لم
أعربنا لا بألى بالحرف مع اضافته في الحقيقة للياء وعدم اضافته أسلافى الظاهر
والناطح للاشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر
وانما ترك التنوين للباء وسياق بسط ذلك في باب لا (قوله لا للياء) معطوف على
متعلق يضمن المحذوف والتقدير أن يضمن لاى اسم لا للياء ولم يقيد بالياء

مع ما هن عليه من الافراد والتكبير (كما أخو أميك ذا اعتلا) فكل واحد من هذه الاسماء مفرد مكبر مضاف واشافته لغير الباء وقد احتوت هذه الامثلة على أنواع غير الباء فان غير الباء ما ظاهر أو مضمّر والظاهر امام معرفة أو مذكورة والاحتراز بالاشافّة عما اذالم تضاف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة فتجوز أن ورأيت أخا ومررت بحم وكها فتفرد الاذوفانها ملازمة للاضافة واذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الواو ميم وقد ثبت الميم مع الاضافة كقوله يصح ظه أن وفي البحر فم ولا يختص بالضرورة خلافاً لابي على لقوله صلى الله عليه وسلم لخيلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا للبا عما اذا أنشبت للباء فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للباء وكها تضاف للباء الاذوفانها لا تضاف لغير وانما تضاف لا اسم جنس ظاهر غير صفة

المتكلم لان الاضافة لا تكون لباء المخاطبة أصلاً لاختصاصها بالفعل (قوله مع ما هن عليه الخ) أشار به الى دفع اعتراض على المصنف في سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بجهها بكونه ذكرها كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لان المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله أنواع غير الباء) أى أنواع المضاف اليه المغاير للباء (قوله عما اذالم تضاف) أى تلك الاسماء أى القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد أن ذوو القم بلامهم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لي أنه ليس بقصد بالنسبة الى أب وأنح وحم لا طلاقهم جواز قصرها مشلا فظن ولا يرد عليه قوله * خالط من سلى خياشيم وفا * لان لفظ المضاف اليه مثنوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أى خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضاً أن من لغات القم القمى كافتي وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس في القم بالميم بل ليس في ذى والقسم مطلقاً الماذ كرهناه عند قول المصنف أن يضمن وما ذكرناه عند قول الشارح عما اذالم تضاف فافهم (قوله عوض من عينه وهي الواو ميم) وجه التعويض أن الاضافة اذا زالت بأنى التنوين فيدخل على واوهى ساكنة فتخذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للام من ذلك لفقد التنوين أفاده الدمايني وتقدم وجه ايشار الميم دون غيرها (قوله وقد ثبتت) أى على قلة اجراء الحال الاضافة تجري حال عدمها (قوله يصح) أى الحوت المذكور قبل وجمله وفي البحر فم حاله (قوله لخيلوف فم الصائم) يضم الحاء وقد تفتح لكن التفتح لغتاً شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل خطأ أى تذهب التهمة بعد الزوال ومعنى أطيبته عند الله أحقيته بشاء الله على صاحبه ورضاه به ولا يختص أطيبته بيوم القيامة على المعتمد وذكره في رواية مسلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أى على ما قبل باء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبى وأخى وحى وهى بلارد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع أو منع من ظهورها سكون ما قبل الباء للادغام في الاربعة برذلاماتها وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وفى فى فيجب قلب عين في ياء وادغامها في ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به الرضى (قوله لا سم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع لعنى كلى معرفاً أو مشكراً أو أراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالوصف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذو أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير

وما خلا ذلك فهو نادرون يكونان مفردة عما اذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فانما تعرب اعرابها وان جمعت
جميع تكسیر أعربت بالحركات الظاهرة ويكونان مكبرة عما اذا صغرت فانما تعرب أيضا بالحركات الظاهرة (واعلم)
أن ما ذكره الناظم من أن

(٩٧)

التكوين منهـم الزجاجة
وقطرب والزبادى من
البصريين وهشام من
السكوفيين في أحد قوليه
قال في شرح التسهيل
وهذا أسهل المذاهب
وأبعدها عن التكلف
ومذهب سيبويه والفارسي
وجهور البصريين أنها
معربة بحركات مقدرة على
الحروف وأتبع فيها ما قبل
الآخر لا آخر فاذا قلت قام
أبوزيد فاصله أبوزيد ثم
أتبع حركة الباء لحركة
الواو فصار أبوزيد فاستقلت
الضمة على الواو فحذفت
واذا قلت رأيت أبوزيد فاصله
أبوزيد فقبل تحركت الواو
وانفتح ما قبلها فقلت ألفا
وقيل ذهب حركة الباء ثم
حركت اتباعا لحركة الواو
ثم انقلبت الواو ألفا قبل
وهذا أولى لمتوافق النصب
مع الرفع والجسر في الاتباع
فان قلت قدمت بأبي زيد
فأتبع حركة

عبارة الشارح ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة لا وصف والضمير
والعلم لا يوصف بهـم ما والمشتق غني عنها لاحتية بنفسه لا وصف وكذا الجملة
(قوله وما خلا ذلك فهو نادرون) كاشافته الى العلم في نحو أنا الله ذوبكة والى الجملة
في نحو اذهب بدنى سلم أى اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت السيوطي أن
اشافته الى العلم قابلة والى الجملة شاذة وفي يس أنه أضيف الى الضمير شذوذاً (قوله
أو مجموعة جمع سلامة) أى الواو والنون أو الياء والنون أن أريد بهما من يعقل
أبواباً ألف والتاء أن أريد بهما ما لا يعقل كأن يقال أبوات وأخوات وقد سمع جميع
أب وأخ وذى جميع مذ كرسالم قيل وهن وحم وفهم بلام أيضاً (قوله وأبعدها عن
التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستعناء عنها
بنفس الحروف لحصول فائدة الأعراب بها وهى بيان مقتضى العامل ولا محذور
في جعل الأعراب حرفاً من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع
على حده من نفسها (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر لا آخر) ان قلت لم أتبعوا في
هذه الاسماء دون نظائرها من الاسماء المعلقة نحو عصاك ورحاك قلت الفرق
أن لا يتابع في هذه الاسماء فائدة وهى الاشعار بأن ما قبل الآخر كان في غير حالة
الاضافة حرف اعراب نحو ان له أباشخا كبيراً فقد سرق أخ له بخلاف النظائر
ومن المقرر أن الشئ اذا لم يشأ من باب أجرى جميع الباب على وتيرة فلا يرد قولك
وذو مال (قوله ثم انقلبت الواو ألفاً) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وهذا
أولى) أو رده عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب
الواو المتحركة ألفاً لما سأتى في محله من أنه يشترط أصالة الفتح وأجيب بأن حركتها
في الحقيقة غير عارضة والحكم بدخا ب حركتها الأصلية والاثبات بحركة أخرى
للاتباع أمر تقديرى ارتكبناه اجراء للباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم
عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الأصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعاً
أعطيت حكمها أفاده الدماميني (قوله وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح)
أى لأن الأصل في الأعراب أن يكون بالحركات الظاهرة أو مقدرة ففى أمكن
تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تسمية كلام المصنف هنا عليه لأنه في
الأعراب بالنبية كما قال سابقاً وغير ما ذكره يوب الخ (قوله من جملة عشرة
مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذاهب أساقها السيوطي في همع الهوامع فراجعها

١٣ صبان ل

على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء
لحركة الواو فصار
بأبوزيد فاستقلت الكسرة
لـسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذا المذهبان من جملة
عشرة مذاهب في أعراب هذه الاسماء وهما أقواها

(قوله انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى والماسب لقوله في السؤال الثاني وانما اختبرت هذه الاسماء أن يقول هنا انما أعرب بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء الستة لانها تشبه المثني الخ وتصحح كلام الشارح أن يقال المنظور اليه في السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة وهي كونها بعضها من الاسماء المفردة لاجهة خصوصها وهي كونها هذه الاسماء بأشخاصها (قوله لافرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقي) فالحم ليكون اقرب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منها ما وذا لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مفعولوا الفم يستلزم صاحبه وكذا الهن (قوله ارفع المثني) سياق شروط المثني (قوله والمثني) أى اصطلاحا أما لغة فهو المعطوف كثيرا (قوله اسم) أى معرب يدل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف انما (قوله ناب عن اثنين) أى اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزبدن أو جمعي تسكين كالجمالين أو اسمي جمع كالركبين أو اسمي جنس كالغنمين والمراد ناب عنهم ما في الحالة الراهنة لان معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثني المسمى به والمراد النيابة عنهم ما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع البهر كرتين مما استعمل في الكثرة لان نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحقا للمثني لأمثي حقيقة (قوله في الوزن والحرروف) لم يقل والمعنى مراعاة لذهب النظم الذي يجوز تشبيه المشترك مرادا بها معنيها المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتثنية مرادها مفردان لاحد معنييه نحو عندى عينان منقودة ومورودة وجمعه كذلك ويجوز تشبيه اللفظ مرادها حقيقة ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معلا ذلك بأن الاصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمتخالفين جاز بالانفاق والعدول عنه اختصار فاذا جاز في أحدهما فليجوز في الآخر قياسا قال في شرح الجامع وبعضهم بنى المسئلة على جواز استعمال المشترك في معنييه أى واللفظ في حقيقة ومجازه فان قلنا به جازوالا فلا اه وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيدوزيد متصلا في غير ضرورة أو شدوذ الانسكتة قصد تسكين نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحاج انا لله محمد ومحمد في يوم أى محمد ابني ومحمد أخى وأل في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة في كتاب العسكرى لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيدوزيد قال وله هذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لان النعت كالنعوت فكما لا يجمع النعوتان في لفظ واحد كذلك

تثنية انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثني والمجموع على حدتها وذلك انهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالاحرف لافرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها لئلا ينسبها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثني والمجموع لم يفرق منه سابق الألفة وانما اختبرت هذه الاسماء لانها تشبه المثني لفظا ومعنى أما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الامضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والآخر يستلزم أخا وكذا البواقي وانما اختبرت هذه الاحرف لما بينهما وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالا ف ارفع المثني) نيابة عن الفاعل والمثني اسم ناب عن اثنين اتفاقا في الوزن والحرروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف

فَعَمَاهَا كَذَا فِي الدَّمَامِينِي وَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى جَاءَ زَيْدٌ فَعَمُرُوا
 الظَّرْفَ بَقَانٍ وَعَنْدِي أَنْ يَجُوزَ جَاءَ زَيْدٌ فَعَمُرُوا الظَّرْفَ بَقَانٍ وَجَاءَ زَيْدٌ فَعَمُرُوا الظَّرْفَ بَقَانٍ
 لَا تَنْفَاءَ لِلْبَسِّ الْمُنَاسِ مِنْ جَوَازِ جَاءَ الزَّيْدَانِ فِي جَاءَ زَيْدٌ فَعَمُرُوا وَفَعَمُرُوا لَوْلَانَهُ فَعَمُرُوا فِي
 التَّابِعِ مَا لَا يَغْتَفِرُ فِي التَّبَعِ فَعَمِلْتُكَ بِالْإِنْصَافِ وَأَلْفِ الْمَعْطُوفِ أَيْضًا لِلْعَهْدِ
 وَالْمَعْهُودِ الْمَعْطُوفِ مِنْ لَفْظِ الْمُتَنِي فَلَا يَرَدُّ أَنْ التَّعْرِيفُ يَدْخُلُ فِيهِ اثْنَانِ لِنِيَابَتِهِ
 عَنْ رَجُلٍ وَرَجُلٍ وَاثْنَانِ لِنِيَابَتِهِ عَنْ امْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ
 الْمُتَنِي (قَوْلُهُ فَاسْمُ نَابٍ عَنْ اثْنَيْنِ يَشْمَلُ الْخ) يَتَبَادَرُ مِنْ هَذَا مَعَ سَكُونِهِ عَنْ اخْرَاجِ
 قَوْلِهِ نَابٍ عَنْ اثْنَيْنِ لِمَا دَلَّ عَلَى أَقْلٍ مِنْ اثْنَيْنِ كَرَجُلَانِ أَيْ مَاشٍ وَلِمَا دَلَّ عَلَى أَكْثَرِ
 كَصُنْوَانٍ جَمْعٍ صُنُوفٍ أَعْرَبَ كَالثَّنِي وَالْمَرَادُ بِهِ مَقْرَدَ اسْمٍ جَفَسَ كَكَلْبَتِي الْحَدَادِ
 أَوْ عَلِمَ كَالْجَمْرَيْنِ لِمَا كَانَ وَجَعَلَهُ اتِّفَاقًا فِي الْوِزْنِ قَبْدًا أَوَّلَ أَنَّهُ جَعَلَ مَجْمُوعَ قَوْلِهِ اسْمُ
 نَابٍ عَنْ اثْنَيْنِ جِنْسًا وَهُوَ خِلَافُ الْمَأْلُوفِ وَالْمُؤَافَقِ لِلْمَأْلُوفِ جَعَلَ اسْمُ جِنْسًا وَنَابٍ
 عَنْ اثْنَيْنِ فَصَلَّ الْأَوَّلُ مَحْزُوجًا لِمَا سَمِعَ (قَوْلُهُ كَالْقَمَرَيْنِ) لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ تَغْلِيْبًا لِلْمَذْكَرِ
 وَلَمْ تَغْلِبْهُمَا الْمُؤَنَّثُ الْإِفْرَاقُ مَسْئَلَتَيْنِ قَوْلُهُمْ شُبَّعَانِ شُبَّعٌ فِي تَقْسِيمِهِ شُبَّعٌ لِلْمُؤَنَّثِ
 وَشُبَّعَانِ بِكَسْرٍ فَسَكُونٌ لِلْمَذْكَرِ وَنَحْوُ قَوْلِكَ كَتَبْتُهُ لثَلَاثِ بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَشُبَّاعُ أَنْ
 يَكُونَ مَعْلُومًا عَدَدٌ مِمَّنْ عَذَرَ وَهُوَ ثَلَاثٌ كَلَامُهُ مَا عَمَّا لَا يَعْقِلُ وَقَصْلًا مِنَ الْعَدَدِ دِيمَيْنِ
 كَذَا فِي الْمَغْنِيِّ قَالَ الدَّمَامِينِيُّ وَمِنْ أَمْثَلِ الْمَسْئَلَةِ الثَّلَاثَةِ اشْتَرَيْتُ عَشْرًا بَيْنَ جَمَلٍ
 وَنَاقَةٍ ثُمَّ قَالَ وَوَقَعَ تَغْلِيْبُ الْمُؤَنَّثِ فِي غَيْرِ تَبْنِيَةِ الْمَسْئَلَتَيْنِ فِي التَّنْزِيلِ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ
 مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَرْوَاجًا يَرِيضُونَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا أَوْ الْمَرَادُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ
 بَلِيَا لِيَهْتَكُنَ أَنْتَ الْعَدَدُ لَتَغْلِيْبِ الْإِنْمَالِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِنْ لَمْ تَنْتَهِ الْأَيُّومَ بَعْدَ قَوْلِهِ
 إِنْ لَمْ تَنْتَهِ الْعَشْرَ اشْتَعَرَ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَشْرِ الْأَيَّامِ فَأَنْتَ تَغْلِيْبُ الْبَلَاءِ وَزَعَمَ زَاعِمٌ
 أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غَلَبَ الْمُؤَنَّثُ فِي قَوْلِهِ حَبِيبَاتِي مَنْ دَنَا كَمْ ثَلَاثُ
 النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ وَجَعَلَتْ قِرَّةً عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ أَهْتِمَامًا بِالنِّسَاءِ وَهَذَا الْحَدِيثُ
 رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَنَسٍ وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الثَّلَاثِ وَلَا أَعْلَمُهَا نَابَتَهُ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ أَه
 أَقُولُ عَدَدٌ آخِرُ الْمَغْنِيِّ مِنْ أَمْثَلِ التَّغْلِيْبِ قَوْلُهُمُ الْمُرُوتَيْنِ فِي الصَّفَا وَالْمُرُوءَةِ وَهَذَا
 مِنْ تَغْلِيْبِ الْمُؤَنَّثِ (فَائِدَةٌ) أَذْكَرُنِي ذَكَرَ الْقَمَرَيْنِ قَوْلُ الْقَائِلِ

رَأَتْ قَرَارَ السَّمَاءِ فَأَذْكَرُنِي * لِيَأْتِيَ وَصَلَهَا بِالرَّقَّتَيْنِ

لَنَا نَاظِرٌ قَرَارًا وَلَكِنْ * رَأَيْتُ بَعْضَهَا وَرَأَتْ بَعْضِي

قَالَ الدَّمَامِينِيُّ هَذَا مِنَ الْمُبَالَغَةِ حَيْثُ ادَّعَى أَنَّ الْقَمَرَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ وَجْهُهَا وَأَنَّ قَرَارَ
 السَّمَاءِ قَرَارٌ جَزَائِيٌّ لِشَابَهَةِ وَجْهِهَا وَقَوْلُهُ رَأَيْتُ بَعْضَهَا وَرَأَتْ بَعْضِي يَرْتَدُّ إِلَيْهِ أَه
 أَيْ لِأَنَّ مَعْنَى رَأَيْتُ بَعْضَهَا أَلَّا تَرَى الْقَمَرَ الْحَقِيقِيَّ وَهِيَ رَأَتْ الْقَمَرَ الْمَجَازِيَّ
 لِأَنَّ رَأَيْتُ وَجْهَهَا وَهُوَ الْقَمَرُ الْحَقِيقِيُّ وَهِيَ رَأَتْ قَرَارَ السَّمَاءِ وَهُوَ الْقَمَرُ الْمَجَازِيُّ

فَاسْمُ نَابٍ عَنْ اثْنَيْنِ يَشْمَلُ
 الْمُتَنِي الْحَقِيقِيَّ كَالزَّيْدَيْنِ
 وَغَيْرِهِمَا كَالْقَمَرَيْنِ وَاثْنَيْنِ
 وَاثْنَيْنِ وَكَالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ
 الْمَوْضُوعَةُ لِلْإِثْنَيْنِ

قال الصلاح الصفدي وهذا أحسن ما يقال في معنى اليقين وذهب بعضهم إلى أن
 نحو القمرين مثني حقيقة وأن التثنية إنما حصلت بعد تسمية الغلب عليه باسم
 الغلب مجاز وهو مبنى على جواز تثنية اللفظ مراد بها حقيقة ومجازه (قوله
 كزوج وشفع) فيه أنه ما لم يوضع لاثنتين خاصة بل لأعم من اثنتين وهو ما انقسم
 عنه أبو بن ومثلهما ما زال كما يقال خسا أوز كأى فردا أوز وحا قاله الروداني (قوله
 نخرج بالقيد الأول نحو العجدين) يصح ضم مطه بالفتح فلا سكن تغليبا للأخف
 وبالضم فالفتح إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الإسلام بأحب العجدين
 إليك يعني عمر بن الخطاب وعمر بن هشام الذي هو أبو جهل تغليبا للأشرف
 الذي سميت له السعادة فيكون في الحديث رمز إلى أنه الذي يسلم قال الدماميني
 يغلب الأخف لفظا ما لم يكن غير الأخف مذكرا أقول أو اقضى تغليبه سبب غير
 التذكيم كما قررناه في العجدين بالضم بالفتح وما نقلناه عن الدماميني نقله الشمني
 عن التفتازاني ثم نقل الدماميني عن ابن الحارث أن شرط التغليب تغليب
 الأدنى على الأعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى وضعفه
 (قوله وبالثاني نحو العجدين) كان الأولى أن يقول نحو الزيد في زيد وعمر ولان
 المثال الذي ذكره خارج بالقيد الأول لاختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث
 كلا وكذا الخ) قال شيخنا أي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أعنت عن العاطف
 والمعطوف بأن لا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تعني عن العاطف
 والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه اهـ فالأول نحو كلا وزوج وشفع والثاني
 نحو كلا واثنان واثنتان اذ لم يسمع كلت واثن واثمة وثنت ومن هذا يعلم أنه كان
 ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع مع اللفاظ الخمسة لخروجها أيضا بالقيد
 الثالث الآن يقال تركها لما للتأنيب وأنه كان ينبغي له تعليم خروج كلا بعد
 الزيادة فيها أصلا لا بعد عدم سماع مفرداتها الأيم أنه أن فيها زيادة لكن لا تعني عن
 العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرداتها قائل (واعلم) أن إخراج زوج وشفع
 بالقيد الثالث إنما هو على التفرع في الشارح في دخول شفع وزوج في قولنا اسم
 ناب عن اثنين وتقدم ما فيه * (فائدة) * قال في التصريح ويشترط في كل ما يثنى
 عند الاثنين ثمانية شروط * أحدها الأفراد فلا يثنى المثنى ولا الجمع على حده
 ولا الجمع الذي لا نظيره في الأحاد ولا جمع المؤنث السالم وإن ثني غير ذلك من جمع
 التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر * الثاني الأعراب فلا يثنى المبني وأما إذا
 وثان والأذان واللتان فصيح موضوعة للثنيين وليس من المثني حقيقة على الأصح
 عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيها للتثنية بل
 للحكاية بدليل حذفها واصلها ولا يرد نحو يازيدان ولا رجلين لأن البناء وارد على

كزوج وشفع نخرج بالقيد
 الأول نحو العجدين في عمرو
 وعمر وبالثاني نحو العجدين
 في أبي بكر وعمر وبالثالث
 كلا وكذا واثنان واثنتان
 وثنتان اذ لم يسمع كل ولا
 كلت ولا اثن ولا اثمة ولا
 ثنت وأما قوله * في كلت

المثني فهو ما من بناء التثنية لا من تثنية المبنى * الثالث عدم التركيب فلا يثنى
 المركب تركيباً اسنادياً باتفاق ولا مزجياً على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو
 اثنين مما سمي بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا والمجوز تثنية المزجي قال بعضهم
 يقال معد بكران وسيمو بهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره
 فيقال سديمان وأما العلم الإضافي فأنما يثنى جزؤه الأول على الصحيح وانظر حكم
 المركب التقييدي العلم * الرابع التذكير فلا يثنى العلم بأقما على علميته بل يسكن ثم
 يثنى مقروناً بال أو ما يفسد فأنتها يكون كالعوض من العلم فيقال جاء الزيدان
 ويأزidan مثلاً وهذا لا يثنى كآيات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تسبق التذكير
 الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه السادس
 اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقة ومجازاً أو مراداً به معناه
 المحتلفان المشترك بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذاً
 وأورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك
 الى مسمياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أحدهما أنه لا يلزم من جواز تثنية
 العلم المشترك جواز تثنية المشترك لأن تثنية المشترك باعتبار معنیه تلبس بتثنية
 باعتبار فردى أحد معنیه وهذا مقفود في تثنية العلم اذ ليس شيء من معانيه جنساً
 وقد مر أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر * السابع أن لا يستغنى
 عن تثنيته بتثنية غيره نحو سوا فأنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى وقالوا سياتان
 لا سوا أن أى قياساً فلا ينافى في أنه شذسوا أن وبعض فأنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية
 جزء أو ملحق المثني نحو أجمع وجمعاء فأنهم استغنوا عن تثنيته ما بكلا وكلتا أو غير
 ذلك نحو ثلاثة وأربعة فأنهم استغنوا عن تثنيته ما بستة وثمانية * الثامن أن يكون
 له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر
 بيانه اهـ مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدي العلم كالزجي وزاد
 بعضهم كالسيوطي في الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل واحد عزيب
 وديار لا فائدة للجميع العموم ورتب زيادته بأنه يعنى عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر
 وأن لا يشبهه الفعل فلا يثنى أفعل من ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في
 أفعل من عرض من التركيب أى مع من فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح أن يثنى
 (قوله سلامي) هي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين الفصلين
 من مفصل أصابع اليد والرجل قاله العيني (قوله وكلا) هذا شروعي في ذكر بعض
 ما حمل على المثني وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث
 والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء وقيل الألف أصلية لأم الكامة والتاء زائدة
 للحاق وقيل للتأنيث فان قلت اذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو

رجله اسلامي واحده *
 فأنما أراد كلتا فحذف
 الألف للضرورة فهذه
 الخرجات للحقبات بالمثني في
 اعرابه وليست منه (وكلا) *

اذ بعضهم مضافا ووصلا) الالف للاطلاق أى وارفع بالالف كلا اذا وصل بضمير حال كونه مضافا الى ذلك المضمير
 جملا على المثني الحقيقي و) كنا كذا (أى ككلا (١٠٣) فى ذلك تقول جاءنى الرجلان

كلاهما والمرأتان ككلاهما
 فان أضيفا الى ظاهر أعربا
 بجر كات مقدرة على الالف
 رفعا ونصبا وجراد بعضهم
 يعرب ما اعراب المثني فى
 هذه الحالة أيضا وبعضهم
 يعرب ما اعراب المقصور
 مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتى
 فى حين جدبنا المسير ككلا
 لا تبينه ككلا وكذا اسمان
 ملازمان للاشافة ولتظهما
 مفرد ومعناهما متنى ولذلك
 أحيز فى ضميرهما اعتبار
 المعنى فثنى وأعتبار اللفظ
 فيفرد وقد اجتمع فى قوله
 كلاهما حين جدبنا الجرى
 بينهما * قد أقفعا وكلا
 أنفيهما ماراى الى الآن
 اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء
 القرآن قال تعالى ككلا
 الجنة أنت أكها ولم يقل
 أنتا فلما كان لكلا وككلا
 حظ من الافراد وحظ من
 التثنية أجريا فى اعرابهما
 مجرى المفرد تارة ومجرى
 المثني تارة وخص اجراؤهما
 مجرى المثني بحالة الاضافة
 الى الضمير لان الاعراب
 بالجر وف فرع الاعراب

أصلية فالالف فيه ما غير محتلمة لعامل فكيف تكون اعرابا أجيب بأن
 الاعراب قديكون حرفا من نفس الكلمة كفى الاسماء الستة والمثنى والجمع على
 حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية أو
 الجمع أو غير دال على شئ كفى الاسماء الستة وبعد دخوله اعرابا فقد تغير
 الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير ضقة فتدبر (قوله بعضهم)
 متعلق بوصول مقدرة دلالة وصل المذكورة لان أداة الشرط لا يليها الالف لظاهر
 أو مقدر كذا قيل وفيه مامر وقوله مضافا حال من الضمير المستتر فى وصل العائد
 الى كلام مؤسسة احتريزه عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه نحو زيد وعمر وهما
 كلا الرجلين لان الاتصال يشمل القبلى والبعدى فعلم ما فى كلام شيخنا (قوله أى
 وارفع الخ) اشار الى أن كلام عطف على المثني وأن مضافا حال من نائب فاعل
 وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه (قوله ككلا كذا) مبتدأ
 وخبر هذاهو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) أى حالة الاضافة الى ظاهر (قوله
 مطلقا) أى سواء أضيفنا الى مضمرا أو ظاهرا (قوله عمدت) أى قصدت وبابه شرب
 كفى المختار والاسناد فى جدبنا المسير مجاز عقلى والاصل جدبنا فى المسير (قوله
 ملازمان للاضافة) أى الى المعرف الذى يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب
 اللفظ مفردا أو جمعا ككسائى فى الاضافة (قوله كلاهما) أى الفرسين وقوله جدب
 الجرى مجاز عقلى والاصل جدبنا فى الجرى وقوله قد أقفعا أى كفعا عن الجرى وقوله
 رابى أى منتهى والشاهد فى أقفعا ورابى (قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وأما
 اعتبار المعنى فلم يحجى فيه نصا لان الضمير فى قوله تعالى وبجرنا خلاها ما نورا
 لا يتعين رجوعه الى ككلا من قوله تعالى ككلا الجنة أنت أكها بل يحتمل رجوعه
 الى الجنة وان كان رجوع الضمير الى المضاف أكثر من رجوعه الى المضاف
 اليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير الى ككلا قال الدمامين ويتعين
 الافراد مراعاة لفظ فى نحو ككلا غنى عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما
 حكم الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذا مراد كل واحد مناغى عن أخيه
 قال فى المغنى وقد سئل قديما عن قول القائل زيد وعمر وكلاهما قائما وكلاهما
 قائما أيهما الصواب فكسبت ان تدرك كلاهما تو كيد اقبل قائما لانه خبر عن
 زيد وعمر وان قدر مبتدأ الوجهان والمختار الافراد على هذا فاذا قيل ان زيدا
 وعمر انا قيل ككلاهما قائما أو ككلاهما فالوجهان اه (قوله اثنان واثنان)
 يجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما

المضاف

بالجر كات والاشافة الى المضمير فرع الاضافة الى الظاهر لان اظها راصل المضمير
 بفعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للناسبة (اثنان واثنان) بالثنية

المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه
لا فرق في ذلك بين الظاهر والضمير على المرضي عندى و يؤيده تصريح بعضهم كما
في الروداني يجوز انثاء كما اذا أريد بالاثنتين أمران غير المخاطبين مضافان اليهما
كعبدتي لهما وأما ما نقله في التصريح عن الموضع في شرح اللجعة وتبعه البعض
من امتناع اضافة اثنين واثنين الى ضمير تثنية لانها اضافة الشيء الى نفسه فغير
ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التثنية) أى من الاسماء الدالة ونشعا على
اثنتين (قوله كلينين واثنين الخ) قال بعضهم لما لم يترن له أن يقول مثل المثنى أى
بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كلثني وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه
يجريان أى في الرفع بالالف أفاده في النسكت (قوله مطلقا) أى سواء أفردا أو كقوله
تعالى حين الوصية اثنتان أى شهادة اثنتين ليصح الاخبار به عن شهادة بينكم
أوركا نحو فأنفجرت منه اثنتا عشرة عينا أو أضيفا نحو اثناكم واثنناكم (قوله
وتختلف الياء الخ) أى تقوم مقامها في بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص
بالالف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدير البدخل نحو لميل مما لم يستعمل مرفوعا
(قوله في هذه الالفاظ جميعها) جعل المشرح جميعها تأكيذا للحذوف وهو مجموع
عند غير الخليل لأن يقال هو حذل معنى لاجل اعراب (قوله بعد فتح قد ألف)
ذكره وإن كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الالف الذي هو مفتوح لأن
التصريح أقوى في البيان ولا فائدة على فتح ما قبل ياء المثنى وهي ألفه التثنية
الالف كما في نسكت السموطى فقوله قد ألف في معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه
أن قصر ذى الالف من أسماء حروف التهجى لغية لا ضرورة لأن يقال المراد
أن القصص هاتمتين ضرورة الوزن (قوله نصب على الحال) فيه أن مجيء المصدر
حالا وإن كان كثيرا مقصور على السماع فلا حولى كونه منصوبا على الظرفية
بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جز ونصب كما في
أتمت طلوع الشمس (قوله أى مجرورة ومنصوبة) لم يقبل أى مجرورة ومنصوبة
مع أن المجرور بفي وهو لفظ جميع مذكر لأن الغالب مراعاة ما أنصبت اليه كل
وجميع للمجرد اكتساب التأنيث من المضاف اليه وإن اقتضاه كلام شيخنا
والبعض (قوله وسبب فتح) أى ابقاء فتح والسبب الذي ذكره غير السبب
المستفاد من كلام المصنف كما مر (قوله خلف عن الالف) إنما كانت الالف أصلا
لأن الرفع أول أحوال الاعراب ومثلهما الواو في الجمع (قوله والالف لا يكون
ما قبلها الا مفتوحا) في معنى التعليل للاشعار (قوله لزوم الالف) أى والاعراب
بحركات مقدرة عليها كالقصور وبعض من يلزمه الالف يعرب بحركات ظاهرة
على النون كالغرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون وأيت الزيدان بفتحها

اسمان من أسماء التثنية
وليسا بمثنيتين حقيقة كما
سبق (كلينين واثنين)
بالموحدة الذين هما مثنيتان
حقيقة (يجريان) مطلقا
فيرفعان بالالف ومثلي
اثنتين ثمتان في لغة تميم
(وتختلف الياءى) هذه
الالفاظ (جميعها) أى المثنى
ومألفه (الالف مجزا
ونصبا بعد فتح قد ألفه)
الياء العمل تختلف قصره
للضرورة والالف مفعول
به وجزا ونصبا نصب على
الحال من المجرور بفي أى
مجرورة ومنصوبة وسبب
فتح ما قبل الياء الاشعار
بأنها خلف عن الالف
والالف لا يكون ما قبلها
الا مفتوحا وحاصل ما قاله
أن المثنى ومألفه به رفع
بالالف ويجري نصب بالياء
المفتوح ما قبلها (تثنيها)
الاولى فى المثنى ومألفه
لغة أخرى وهى لزوم الالف
رفعا ونصبا وجزا وهى لغة
بنى الحرث بن كعب
وقبائل أخرى وأنكرها المبرد
وهو محجوج بنقل الأئمة
قال الشاعر

ومررت بالزبدان بكسر ها وهي لغة قليلة جداً كذا في الدماميني وغيره والظاهر
على هذه اللغة منع صرف المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون على أخرى
كالوصفية في نحو صالحان فتأمل (قوله لهما) أي عض ونيب (قوله وجعل منه
ان هذان لساحران) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر
مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما ساحران والجملة خبر هذان
والجملة خبران واعتراض بأن حذف ضمير الشأن شاذ لا مع أن المقبوحة الخفيفة
وكان الخفيفة فأنهم استسهلوه معها السكون في كلام بني على التخفيف فحذف متبع
لحذف النون ورب شيء يحذف تبعاً ولا يحذف استقلاً لا كالفعل يحذف مع
الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما شاذاً لان فائدة ضمير الشأن تمكين
ما يعقبه في ذهن السامع لانه موضوع لهم ثم يفسره ما بعده فاذا لم يتعين للسامع منه
معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة
مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيدي لان تأكيد الشيء
يقضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه وأجيب عن هذا بجمع تافههما لعدم
توارد ههما على محل واحد لان التأكيدي للصفة والحذف للمبتدأ وان المحذوف
له دلالة كالنائب وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد بقاء
التأكيدي في نحو مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهم ما بالرفع على تقدير ههما
صاحباي أنفسهم وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسهم ما قاله الدماميني وقيل
هذان مبني لضمه معنى الإشارة كقوله وجمعه وكذا هذين اما ذكر لكن
هذان أقيس لان الاصل في المبني أن لا تختلف صيغة لا اختلاف العامل مع أن فيه
مناسبة لالف ساحران وإنما قال الأكثر هذين جرأونصبا نظر الصورة التثنية
(قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيا بين) تنبيه
اشهيا وهي السنة المجدية التي لا مطرف فيها (قوله وارفعوا) أي ظاهرة كما
في الزيدون أو مقدرة كما في صالحوا القوم أو منقلبة الى الباء كما في مسلمي على
التحقيق (قوله ويا اجر و انصب) ليس المجرور متنازعا فيه لاجر وانصب على
الاصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه
للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع
الطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا
القول فالذي أعملناه هو الثاني اذ لو كان الأول لوجب الاضمار في الثاني بلا حذف
للضمير وقصر يامع حذف توينه للضرورة كما قاله الشنوافي (قوله نيابة عن الكسرة
والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا محذوف وجوباً أي ثابت الباء فيما ذكر
نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لا جيله لقوله اجرز وقوله

فأطرق الطارق الشجاع
ولورأي
مساغما لنباه الشجاع لهما
وجعل منه ان هذان
ساحران ولا وتران في
ليلة * الثاني لو سمى بالمثنى
ففي اعرابه وجهان أحدهما
اعرابه قبل التسمية والثاني
يجعل كهمران فيلزم الالف
ويمنع الصرف وقيدته في
التسهيل أن لا يتجاوز
سبعة أحرف فان تجاوزها
كاشهيا بين لم يجز اعرابه
بالجر كالتاء (وارفعوا)
نيابة عن الفتحة (ويا اجرز
وانصب) نيابة عن الكسرة
والفتحة

والفحمة أى ونياقة عن الفحمة مفعولاً لأجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثانى لدلالة الأول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الأخير وأشهر فى الأولين ضميره وحذفه وإضافته الى جمع من إضافة الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامرو ومذهب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبههذين ويشترط فى هذا الجمع زيادة على ما يأتى شرط التثنية كما قاله الروادى وغيره وسياق الكلام على جمع التكسير فى باب (قوله) وجمع مذهب دفع بتقدير جمع هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامرو ومذهب فى جمع واحد وانما يبال المصنف بهذا الإيهام لضعفه جداً بوضوح انتفاء الاشتراك فلا يلبس والمضاف الى متعدد انما تجب فيه المطابقة اذا خيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) أى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زيب وحبل لى لذكرين فانهم ايقال فيهم ماز يبنون وحبلون وخرج زيد وعمر وعين المؤمنين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتاً لجمع وجره نعتاً للمذكر والارجح الثانى لان السلامة فى الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنوائى (قوله لسلامة بناء واحده) أى بنية أى غير اعلال فدخل فى جمع السلامة نحو فاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة فى الفعل لجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلاً لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفاً نقله الشيخ يحيى عن السهيلي (قوله علماء) أى شخصاً فلا يجمع العلم الجنسى بالواو والنون أو الباء والنون الا ما كان علماً على الشمول التوكيدى نحو أجمع فانه يقال فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة فى أصله لانه أقبل تفضيل أمالة قاله الروادى ثم اشترط العلمية للاقدام على الجمعية واشترط عدمها المصريح به فى قوله لم لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره لتحقيق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشر وطب المعتبرة بكسر العين أى المهمة لقبول الجمعية وهى لا توجد مع الشر وطب بهذين الجوابين بفصل لغز الدما مسمى المشهور الذى ذكره شيخنا والبعض (قوله لذكر عاقل) أى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زيب وسعدى عليم لذكرين وخرج زيد وعمر وعين المؤمنين وانما لم يعتبروا المعنى فى طهوه واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الباء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التانيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزلاً ومنه فى الصفة قوله تعالى قالتا أينما كنا أينما طاعتنا فهم لى ساجدين والمراد ما شأن نفسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر فى التسهيل أنه يكفى ذكر كورة

(سالم جمع عامرو) جمع
(مذهب) وهم عامرون
ومذهبون ويسمى هذا الجمع
جمع المذكر السالم لسلامة
بناء واحده ويقال له جمع
السلامة لذكر والجمع
على حد المثنى لان كلامهما
يعرب بحرف عنه بعد نون
تسقط للاضافة وأشار
بقوله (وشبههذين) الى أن
الذى يجمع هذا الجمع
اسم وصفة فلا اسم ما كان
كعامر علماً لذكر عاقل

بعض أفراد المشي والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أى لامع اختلافها فلا يقال
رجلان في رجل وامرأة ولا عالون في عالم وقائمتين قال سم وقضية عبارته اشتراط
العقل والتذكير في التثنية أيضا فلحجرا اه أقول في الدما مبنى على التسهيل أن
ادخال التثني في هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان
الاتفاق في اللفظ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على
التغليب (قوله خالبا من تاء التانيث) مالم تسكن عوض فاء أو لام كما سيذكره
الشارح أما ألف التانيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمي
مذكر بلسلى أو صغراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة
واو أو انما اشترط الخلو من تاء التانيث لأنها ان حذفت في الجمع التيسر بجمع
مالا تاء فيه وان أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع
تاء التانيث حشوا وانما اعتقر واوقوعها حشوا في التثنية لأنه ليس لتثنية ذى
التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنية لا لتبس بتثنية مالا تاء فيه بخلاف
جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض الاول حذفهما
لأنهما شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا أو كلامنا في شروط جمع السلامة
بخصوصه اه ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة
بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا في شروطه أهم من أن تخصه أو لا لكن يعكس عليه
أنه لم يستوف مطلق شروطه (قوله بحرفين) فيه مسامحة اذا لاراعاب بحرف فقط
ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك تسححا
أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو في حال الرفع
والياء في حال النصب والجرح (قوله وأجازه بعضهم) أى مطلقا وقيل أن ختمويه
جازوا فلا وعلى الجواز في المختومويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيمبون
وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثاني فيقال سيمبون (قوله أو الاسنادى) فإذا
أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي بأحدهذين المركبين قيل ذوا كذا وذو وكذا
من إضافة السمي الى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الاضافى لأنه يشنى
ويجمع جزؤه الاول وجوز السكوفيون تسمية الجزأين وجمعهما قال الروداني لا
أظن أن أحدا يترى على مثل ذلك فمافيه الاضافة الى الله تعالى انما الله الواحد
اه (قوله كالزبدن أو الزبدن علما) أى ان أعربا عرابهما قبل التسمية لاستلزامه
اجتماع عرابين في كلمة واحدة فان أعربا بالحركات جاز جمعهما (قوله صفة لمذكر
عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في وانما لوسعون فنع الماهدون
ونحن الوارثون لأنه سماعى لان أسماءه تعالى توقيفية والكلام في الجمع المقبس
قال الدما مبنى معنى الجمعية في أسماء الله تعالى تمنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو

خالبا من تاء التانيث ومن
التركيب ومن الاعراب
بحرفين فلا يجمع هذا
الجمع ما كان من الاسماء
غير علم كرجل أو عاقل أو
كزبدن أو لغبر عاقل كلا
حق علم فرس أو فيه تاء
التانيث كطبعة أو التركيب
المرجى كعديكرب وأجازه
بعضهم أو الاسنادى
كبرق نخسره بالاتفاق أو
الاعراب بحرفين كالزبدن
أو الزبدن علما والصفة
ما كان كذنب صفة لمذكر
عاقل

خالية من تاء التانيث ليست من (١٠٧) باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى في الوصفية

المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات مؤنث كخاض أو لمذكر غير عاقل كسابق سفة فسرر أو فيه تاء التانيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كاحمر وشذ قوله

فأوجدت نساء بني نعيم
حلائل أسودين وأحمرينا
أو من باب فعلان فعلى
كسدران فان مؤنثه سكرى
أو يستوى في الوصفية
المذكر والمؤنث كصبور
وجريح فانه يقال فيه رجل
صبور وجريح وامرأة صبور
وجريح * وتنبهات
الاول أجاز الكوفيون أن
يجمع نحو طهته هذا الجمع
* الثاني يستثنى مما فيه
التاء ما جعل علما من
الثلاثي المعروض من فائه
تاء التانيث نحو عدة أو من
لامه نحو فسة فانه يجوز
جمعه هذا الجمع * الثالث
يقوم مقام الصفة التصغير
فكحرجيسل يقال فيه
رجيلون * الرابع لم يشترط
الكوفيون الشرط الاخير
مستدلين بقوله

من الذي هو مان طر شاربة
والعائسون ومن المرد

للعظيم يفتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون اه (قوله خالية من تاء التانيث) أى من التاء الموضوعة له وان استعملت في غيره ليمح اخراج علامة فان تاء التاء كيد المبالغة للتانيث (قوله أفعل فعلاء) بالاضافة التي لا دنى ملايسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب أفعل أهلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كما كبر اكبر ككرة المذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كالحيان اطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلاء ونحو ذمان وندامته من المنادسة لا من الندم وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما الخ هو بمعنى قول الموضع قابلة للتاء وأندل على التفضيل وانما اعتبر في الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذى هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على الجمعية كما مر وانما جمع الافضل لا التزام التعريف فيه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتنكير (قوله كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد في فاعول اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفي فاعيل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو صبور وجريح علما جامع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا الايتافيه ماسياى من عتد جمع الثلاثي المذكور من المخففات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما سياتى فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع) أى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعنى أن لا يستوى في الوصفية المذكور والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه ضيق الشارح بعدد وان خالف الكوفيون في اشتراط أن لا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضا كما في اللهم (قوله ما ان طر) مانافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من باب مرأى نبت وتضم هذا المعنى أيضا ومعنى قطع والعائس من بلغ أو ان التزوج ولم يترج ذكرا كان أو أنثى والامرء من لم يبلغ أو ان الانبات وايس مكر راع قوله ما ان طر شاربه لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أو ان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما معنى حينز يدت بعدد هان لشبهها في اللفظ بما النافية انتهى عيني

والشيب * فالعائس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التانيث لانها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ

بتلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب
 فلا يكون قسماله ودفعه الدمايني بتقدير صفة للشيب أى والشيب خير العانسين
 (قوله وبه عشرون الخ) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء
 جموع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف شروط الجمع كاهلين وعالمين وجوع
 سمى بها كعشرين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أى نظيره وتوله الى
 التسعين الغاية داخله (قوله ألحق) أفرد ولم يثن على ارادة المذكور (قوله
 بالحرفين) أى الواو والباء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الباء والنون
 على المسامحة السابقة (قوله وليس يجمع) بل هو اسم جمع لا واحدة من لفظه
 ولا من معناه كما قاله الدنوشى والروادى (قوله وعشرين) أى وانطلاق عشرين
 (قوله وهو) أى اللازم باطل أى فكذا المألوم (قوله وان كان جمعا) أى غير
 مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل ليس يعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد
 للقريب بمعنى ذى القرابة وأورد عليه الوصف فيه فى قوله هم الحمد لله أهل الحمد
 وأجيب بأن الكلام فى الأهل بمعنى القريب لا المستحق فإن هذا وصف جمعه
 على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالواولى فيه بحث لانه ان كان المعبر اللفظ فهو
 جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا لما الفارق الداعى الى كون
 الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المشتق صفة الا أن يختار الثانى ويقال
 القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد أغلبية الاسمية عليه فتأمل ثم رأيت
 الروادى ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء
 ولا يدل على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة
 للفرق بينه وبين الى الحارة فى الرسم نصيبا وجرا وحمل عليهم الرفع (قوله اما أن
 لا يكون جمعا لعالم) أى بل يكون اسم جمع له (قوله على كل ماسوى الله) أى
 على مجموع ماسوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقيه والاطلاق الثانى اطلاقه
 على كل صنف من أصناف المخلوقات على حديثه (قوله ويجب كون الجمع الخ)
 من تمام العلة والمتجه عنده أن هذا كلى لا غلبى وأنه لا يجوز أن يكون
 مساويا لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا لم يكن فى الجمع
 فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفردة أو اثنين على
 الخلاف لانهما اذا تساويا فأن الشمول وما استند اليه من حصول المساواة على
 الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنه وأنصف (قوله أو يكون
 جمعا له) أى غير مستوف للشروط كما يفيد قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله
 باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو
 والنون أو الباء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد باعتبار الحلاق

قوله الشائب صدرا به
 الاشيب اه

واحد ولا حجة لهم فى البيت
 الشذوذ (وبه) أى وبالجمع
 السالم المذكور (عشرون الخ)
 وبابه الى التسعين (ألحق)
 فى الأعراب بالحرفين وليس
 يجمع والا لزم صحة انطلاق
 ثلاثين مثلا على تسعة
 وعشرين على ثلاثين وهو
 باطل (و) ألحق به أيضا
 (الاهلونا) لانه وان كان
 جمعا لأهل فأهل ليس يعلم
 ولا صفة وألحق به (أولو)
 لانه اسم جمع لا جمع (و)
 ألحق به أيضا (عالمون) لانه
 اما أن لا يكون جمعا لعالم
 لانه أخص منه اذ لا يقال
 الاعلى العقلاء والعالم
 يقال على كل ماسوى الله
 ويجب كون الجمع أعم من
 مفردة أو يكون جمعا له
 باعتبار تغليب من يعقل

العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم
 كون الجمع أعم من مفردة لا نأذاجعلنا على هذا الاحتمال الثاني مفرد العالمين
 عالمنا معني صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لآن
 مدلول المفرد ختمه صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف
 فلم يكن المفرد أعم ولا مساويا بل الأعم الجمع لما ذكره شيخنا والبعض من لزوم
 كون المفرد مساويا لجمعهم على الاحتمال الثاني وأنه لا محذور في ذلك لأن كون
 الجمع أعم أغلبي غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من حيث صدق عالم
 المفرد على أي عالم كان وصدق الجمع على أي عالم كان لآننا نقول فرق بين الصديقين
 لأن صدق عالم المفرد عموم مدلي وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا العموم
 الشمولى والالزم أن غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين
 مساوية لمفردهما فيبطل قولهما أن كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ
 عليه والسلام (قوله لغير علم ولاصفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف
 المخلوقات أي فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لئلا كرو قال الرضى العالم
 الذى يعلم منه ذات موجوده تعالى ويكون دليلا عليه فهو معنى الدال اه وبالنظر
 الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا (قوله لآن ليس
 بجمع) أي فى هذه الحالة فلا تنافى ما قيل انه فى الاصل جمع على كسكيت من العلوي
 ثم ممي به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لأعلى الجنة) وعلى هذا
 التفسير يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله تعالى كتاب مرقوم أى مثل كتاب وفى
 الكشف أنه اسم لديوان الخبر الذى دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء
 الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله ان كتاب الارار مصدر اجمعنى كتابة مع تقدير
 مضاف أى كتابة أعمال الارار (قوله وأرضون) مبتدأ وشذخبره وقوله والسنون
 مبتدأ أخبره محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى
 اسكانها قاله الدمامي بنى وقال شيخنا تسكينها ضرورة (قوله شذ قياسا) أى
 لا يستعمل إلا ما كونه شذ قياسا فلا عدم استيفائه شروط جميع المذكر السالم وأما
 كونه لم يشذ استعمالا فلا كثرة استعماله والشاذ استعمالا ماندر وقوعه وانما خص
 أرضين وباب سنين بالتخصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع المحققات شاذة
 قياسا وهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لآمنه حقيقة لشذوذهما
 تكونيه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لأن كلامهما جمع تكسير ومفردة مؤنث
 وغير عاقل بل أربعة لأن مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف
 فى شرحه على العمد ما يخصه أن عالمين وأهلين مستويان فى الشذوذ وأن أرضين
 وسنين أشد منهما اه وقولنا مع أن جميع المحققات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذ

فهو جمع لغير علم ولا صفة
 وألحق به (عليونا) لآنه ليس
 بجمع وانما هو اسم لأعلى
 الجنة (وأرضون) بفتح الراء
 جمع أرض بسكونها
 (شذ) قياسا لآنه جمع
 تكسير ومفردة مؤنث

بدليل أربضة وغير عاقل
 (و) كذلك (السنوات) تكسر
 السين جمع سنة بفتحها
 (وبانه) كذلك شذقياسا
 والمراد بيبابه كل كلمة
 ثلاثية حذفت لامه
 وعوضت منها هاء التانيث
 ولم تكسر فهـ هذا السبب
 الطرد فيه الجمع بالواو
 والنون رفعا وبالياء والنون
 جزا ونصبيا نحو غضة
 وعصين وعصير وعشرين
 وارة واربن وثبة وثمين
 وقلة وفلين قال الله تعالى كم
 لبثتم في الارض عدد سنين
 الذين جعلوا القرآن عضين
 عن اليمن وعن الشمال
 عزين وأصل سنة سنو
 أو سنة لقواهم في الجمع
 سنوات وسنوات وفي الفعل
 ساءت وساءت وأصل
 ساءت ساءت قلبوا الواو
 باء حين جاوزت متطرفة
 ثلاثة أحرف وأصل غضة
 عضوم من العضو واحد
 الاعضاء أى أن الكفار
 جعلوا القرآن أعضاء أى
 مفرقا يقال عضته وعضوته
 تعضية أى فرقته تفرقة
 قال ذوالرمة * وليس دين
 الله بالمعصية * أى بالمفارقة
 لانهم فرقوا أقوالهم فيه

درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه اذا جعل اسما لا على الحنة كان علما مفعولا
 عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفردة في الاصل
 غير علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قنبر بن فضال بن بل صرح المصنف
 بأنه اذا سمي بالجمع على سبيل النقل يعني عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعني
 الصيغة تشبه صيغة الجمع فقيه تلك اللغات يعني التي سبذكرها الشارح في الجمع
 المسمى به ثم قال الدماميني نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع على وصفت به
 الا ما كن المرتفعة كان شاذ لعدم العقل (قوله بدليل أربضة) وبدليل يا عبادى ان
 أرضي واسعة (قوله كذلك) أى مثل أرضي في الشذوذ قياسا فقوله بعد شذقياسا
 بيان لوجه التشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر سنة قيود كون الكلمة ثلاثية
 والحذف منها او كون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التانيث
 وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتي في أخذ المحذورات عرف أن
 الشارح ألغى القصيد الاثر فلم يخرج به رجلا ما يخرج به نحو وازون خارجا بقيد
 الحذف وهذا يقتضى أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز (قوله
 ولم تكسر) أى تكسيرا قهره بالحركات والافسون جمع تكسيرا وانما اشترط
 اتقاء التكسيرا لانه اذا كسر ردت لامة المحذوفة والحامل على جمعه بالواو وبالياء
 والنون جبر حذف لامة وشروط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع
 بالواو أو بالياء والنون ليخرج نحو غضة فان يذكره وهو من جمع به فلو جمع هو
 أيضا به التيسر المؤنث بالذكر (قوله الطرد فيه الجمع) أى كثر وشاع استعماله فلا
 ينافي قوله آتفا شذقياسا (قوله سنو أو سنة) أو للتخيل لا للتشكك كما زعمه شحنا
 ثبوت أصالة كل منهما بدليل (قوله لقواهم في الجمع الخ) اعترض بان فيه دورا
 لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف في
 المفرد على ثبوته في الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد وتوقف وجود وتوقف
 الحكم باصالة الحرف في المفرد على الجمع توقف علم فلم تتجه جهة التوقف (قوله وفي
 الفعل ساءت) أى والفعل المسند الى التاء يرد الاشياء الى أصولها (قوله وأصل
 ساءت) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الاصل الساء لا الواو
 (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) أى كالأعضاء
 في التفرقة فقوله أى مفرقا بيان لحاصل المعنى (قوله أى مفرقا) أى مفرقا فيه أى
 مفرقة أقوالهم في شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الأول بالتشديد والثاني
 بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلت واو ياء المجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف فقوله
 تعضية مصدرا لا أول ومصدرا الثاني عضو يفتح فسكون وقوله أى فرقته تفرقة
 تكسيرا لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا أقوالهم فيه) عمله لقوله

بالميم من أعضه الرابع اهـ
 أو عضه من العنقه وهو
 الهتان والعنقه أيضا السحر
 في لغة قريش قال الشاعر
 أعوذ بربي من الناقص
 ت في عقد العنقه العنقه
 وأصل عزة وهي الفرقة
 من الناس عزو وأصل
 ارة وهي موضع النار اري
 وأصل ثبة وهي الجماعة
 ثبو وقيل ثبي من ثبتت أي
 جمعت والاول أفوي وعليه
 الاكثر لان ما حذف من
 اللامات أكثره واو أصل
 قلة وهي عودان يلعب
 بهما الصبيان قلو ولا يجوز
 ذلك في نحو قرة لعدم
 الحذف وشذاضون جمع
 أشاة كقناة وهي الغدير
 وحرثون جمع حرثة وحرثون
 جمع حرثة والاحرة والحرّة
 الارض ذات الحجارة السود
 واوزون جمع أوزة وهي
 البطة ولا في نحو عدة وزنة
 لان المحذوف الفاء
 وشذرون في جمع رقة وهي
 الفضة ولدون في جمع لدة
 وهي الترب وحشون في جمع
 حشة وهي الارض الموحشة
 ولا في نحو يدوم لعدم
 التعويض وشذأبون
 وأخون ولا في نحو اسم
 وأخت لان المعوض غير الهاء اذهو في الاول الهمزة وفي الثاني التاء

جعلوا القرآن أعضاء أي فنه من قال سحروهم من قال شعروهم من قال
 أساطير الاولين (قوله أو عضه) ويدل له تصغيره على عضيه (قوله من الناقصات)
 جمع ناقصة من النقص وهو البصق اليسير والعنقه السحر والعنقه مبالغة
 العنقه والبيت يعطى أن الناقصات غير السحرة الآن يكون من الاظهار في
 مقام الاشتمار (قوله عزو) في التصريح عزى فلا مياء (قوله وهي الجماعة)
 أي لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست تتماثل فيه على الصحيح
 لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذ ارجع وقيل بل هي أيضا محذوفة
 اللام من ثبتت فعلى الاول لا تتجمع بالواو والنون وعلى الثاني تتجمع بهما (قوله
 ولا يجوز ذلك الخ) شروع في محترقات ضابط باب سسنة ولوعبر بالفاء لكان
 أحسن (قوله وشذاضون) بكسر الهمزة أي شذ قيسا واستعمالا وكذا يقال فيما
 يأتي فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله وحرثون) بكسر الهمزة وحكى فتحها
 وفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع حرثة بكسر الهمزة وفي التصريح أن آخرين
 أيضا جمع حرّة وأن أصل حرّة حرّة حذف همزته وأن هذا الاصل ترك وصار
 نسيما نسيا أي فالمستعمل حرّة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع حرّة
 بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن (قوله ولا في نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة
 ورة ولدة وحشة وعدو وزن وورق وولد وحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت
 الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث
 (قوله وهي الفضة) ظاهره مطلقا وقيدتها صاحب القاموس وغيره بالضرورية
 (قوله وهي الترب) أي المساوي في السن (قوله لعدم التعويض) أي من لاهما
 المحذوفة وأصلهما بدى ودمى بسكون الدال والميم اهـ تصریح وحكى في المصباح
 قولاً بفتح الدال وقولاً بفتح الميم وقولاً بأن لام ديم واو (قوله وشذأبون وأخون) أي
 وهزون وحون وذوون وقون على القول بسماح الكل كما مر قال الدمامي يني نحو
 أبون يحتمل وجهين الاول أن يكون الاصل أبوون أي برّد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا
 في المفرد المضاف ثم استعملوا نسيمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين
 والثاني أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة افراذه وعدم اضافته
 (قوله اسم وأخت) أصل الاول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت
 لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو يضم الهمزة
 وسكون الخاء كما استظهره الروداني حذفت اللام وعوض عنها ناء التأنيث لاهؤه
 وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به ماصر وقيل أصل
 السكمتين بفتحهمين كذا ذكرهما وهو مفاد كلام الشارح في النسب قال
 في التصريح والفرق بين ناء التأنيث وهائه أن ناء التأنيث لا تبدل في الوقف

هـاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث توقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه
 (قوله وشذبنون في جمع ابن) قال في التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون
 كما يقال في ثننته ابنان ولكن خالف جميعه ثننته لعله تصرفه أدت الى حذف
 الهمزة اه قال الروداني هي أن أصل ابن بنو حذف لامه تخفيفا وعوض عنها
 الهمزة وثننته وجمعه بنوان وبنو لانهم ما يردان الاشياء الى أصولها فأرادوا
 مناسبتهم للمفرد كنسابة هراول هراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام
 ونعويض الهمزة لكن استتال الاشتغال من كسرة الهمزة في الجمع الى شمة
 النون أوجب حذف الهمزة والفصل بينهما لكونه ليس بكونه حائزا غير حصين
 كلافصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل قال في التسهيل
 يقال في السرايه من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذى بنون وأبون وأخون وهنون
 وذون اه أى وأما المراد به لا يعقل فيجمع بالالف والتاء (قوله شاة وشفة)
 أما شاة فأصلها شوهة قال في التصريح يسكون الواو وحذف لامها وهى الهاء
 وقصد تعويض هاء التانيث منها فقلت الواو هاء التانيث فلم انقما حها فقلت
 ألفا فصار شاة ورد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الروداني
 لو قيل أصله شوهة كقبة لكان أقرب مساقتان اعلالا واحدا أولى من اعلالين
 ولكن كشفنا إذا أصله شهة اه وأما شفة فأصله شهة بالتخريك كما يفيد كلام
 الروداني فحذف لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التانيث منها (قوله على
 شياه) أصله شواه فقلت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله في جمع ظبة) بكسر
 الظاء كما في التصريح وبضمها كما في القاموس ولا مهاو كما في التصريح قال
 لقولهم ظبوية اذا أصيبت بالظبة (قوله وأطوب) أصله أطبو كأرجل (قوله كسرت
 فآؤه في الجمع) أى ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرف في فحة أو يقال
 الكلام في المطر فحرفون ونحوه عما شذ على أن الكلام في باب سنة وحرة ليست
 من باب سنة كعلم من الضابط المتقدم (قوله على الفصم) راجع لكل من قوله
 كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيس متفاد من كلام الشارح أن في جمع
 مقنوح الفاء ومكسور ها ومضمومها الغين لكن الفصم في الاولين الكسر وهل
 هما في الثالثة على حد سواء أولا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسبب على
 أنهم ما سوا حيث قال وكسرها كسرت أو فتحت في مفرد أشهر من ضمها وساغان
 شمت اه وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح فلانها ما كان مضموم
 الفاء ففي جمعه وجهان الضم والكسر نحو شين بضم التاء وكسرها وهوا لاكثره
 وهى ليست نصافي أكثرية كسرها في جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه
 بالاكثرية على الكسر في ثنين فقط في نقل الهوى عن شرح التوضيح أكثرية

وشذبنون في جمع ابن وهو
 مثل اسم ولا في نحو شاة
 رقيقة لا يجمعها كسر اعلى شياه
 وشناه وشذبنون في جمع
 ظبة وهى حد السهم
 والسيف فانهم كسروه على
 ظي بالضم وأظب ومع ذلك
 جمعوه على ظبين ~~تتبعه~~
 ما كان من باب سنة مقنوح
 الفاء كسرت فآؤه في الجمع
 نحو شين وما كان مكسور
 الفاء لم يغير في الجمع على
 الفصم

والضم نحو ثين وقلين
(ومثل حين قد يرد * ذا
الباب) فيكون معربا
بالحرركات الظاهرة على
النون مع لزوم الياء كقوله
دعاني من تحت فان سنيته
اعين بنا شيئا وشيئا امردا
وفي الحديث اللهم اجعلها
عليهم سنيئا كسني يوسف
في احدى الروايتين
(وهو) أي مجيء الجمع
مثل حين (كسني يوسف) من
النخاعة منهم القراء
(يطرد) في جمع المذكر
السالم وما حمل عليه
وخرجوا عليه قوله
رب حتى عرندس ذي طلال
لا يزالون ضاربين القباب
وقوله * وقد جاوزت حد
الاربعةين * والهجج أنه
لا يطرد بل يقتصر فيه على
السماع * (تنبيهان) *
الاول قد عرفت أن اعراب
المثنى والمجموع على حده
مخالف للقياس من وجهين
الاول من حيث الاعراب
بالحروف والثاني من حيث
ان رفع المثنى ليس بالواو
ونصبه ليس بالالف وكذا
نصب المجموع أما العلة
في مخالفتها القياس في
الوجه الاول فلأن المثنى

الكسر فيما مفردة مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه الهم
الآن يريد شرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو في غاية البعد والذي
يقع عند ربحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللقرار من الانتقال من كسر
الى ضم ورنجحان الكسر في حال النصب والجر لمناسبة الياء وللقرار من
الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو مثنى) قضيته أنه من باب سنيين وبه صرح
في النسكت ولا مالم الحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث بـاء كما صرح به في المصباح
فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل حين) حال من ذا أو صفة المحذوف أي ورودا
مثل ورود حين أي في الاعراب بالحرركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم
النون فلا تسقط للاضافة لكن في باب سنيين حينئذ لغتان التنوين وعدمه كما في
التصريح وكان تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال في شرحه على
التسهيل علم المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في
كلمة واحدة وظاهر كلامه أن لم ينون يجربا لكسرة الظاهرة وظاهر كلام
القراء أنه يجمع الصرف فيجربا بالفتحة اه وانظر ما علة منع الصرف وبقي في باب
سنيين لغتان آخران ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع أحدهما أن يلزم الواو
وفتح النون والظاهر أن اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيوضح
قبيل السلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيهما أن يلزم الواو ويعرب على النون
بالحرركات (قوله دعاني) أي اتركني وعادتهم يخاطبون الواو بعد بلطف الاثنين
تَعْظِما والشاهد في قوله فان سنيته لانه لو كان معربا بالجر وف لحذفت النون
للاضافة (قوله في احدى الروايتين) والرواية الاخرى سنيين كسني يوسف باسكان
الياء وحذف النون (قوله أي مجيء) لو قال أي ورود لسكان أحسن لانه المتقدم
ضمنا في قوله يراد الا أن يقال أشار بذلك الى أن الورود معني المجيء وقوله الجمع يعني
جمع سنة وبابه واصله مجيء الى الجمع معني اللام والمعني المجيء مثل حين التامت
اسنيين وبابه يطرد في جمع المذكر السالم فلا ركا كذا في حل الباشراح لانها انما تكون
اذا أريد بالجمع في قوله أي مجيء الجمع جمع المذكر السالم القياسي (قوله عرندس)
أي قوى شديدوا الطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مراعاة معني المجيء
بعد مراعاة لفظه والقياس جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب والبد
وتنحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت النون
ولم يحذفها للاضافة فعلم أنه معرب بالحرركات وقيل الاصل ضاربين ضاربين القباب
على الابدال أو ضاربين للقياس لحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جزمه
(قوله مخالف للقياس) أي الاصل (قوله من حيث ان رفع المثنى) بكسر الههزة
أو بفتحها على أنها معجولها في تأويل مبتدأ والخبر محذوف أي من حيث ذلك

موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور ومن اختصاص حيث بالجمل فان جرينا
على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جازا للفتح من غير تقدير خبر (قوله
وايضاً فقد أعرب بعض الأحاد الخ) هذا التوجيه يقتضي أن سبب اعراب المثني
والجمع على حده بالحروف اعراب بعض الأحاد بها لانهم لو أعربا بالحركات لزم
ضريبة الفرع على الأصل وقد سبق عنه أن سبب اعراب بعض الأحاد بها ارادة
اعراب المثني والجمع معها ليكون توطئة لاعرابها بها وفي هذا دور فافهم (قوله
لزم أن يكون للفرع ضريبة على الأصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل
مفرد بل لمفردهما وبأن هذا يقتضي اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية
وليس كذلك ويجاب عن الأول بأنهم افرعوا عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثني
أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وخون فلو أعربت بالحركات
لزم ضريبة على مفرداتها العربية بالحروف وعن الثاني بأن ما ذكره كحكمة فلا يلزم
الطرادها (قوله لما كان) أي وجد وجواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفي بعض
النسخ ناسقاط لما وهي ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى بعض) أي خلف بعضها
عن بعض (قوله بغير حركة) أي بغير اعتبار حركة للأعراب ظاهرة أو مقدره وقوله
أخف منها أي أخف من وجودها ملغاة وهي صالحة للأعراب بها وقوله مع الحركة
أي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقرير هذا المحل (قوله فلأن حروف الاعراب) أي
في الاسم فلا يرد النون في الأفعال الخمسة (قوله والاعراب سبعة) أي رفع ونصب
وجز في المثني ومثلها في الجمع (قوله في نحو رأيت زيداً) أي من كل مثني أو مجموع
أنصب سواء كان مع الالف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع فلا يباين تميزهما
معها بفتح ما قبلها في المثني وكسره في الجمع فقول البعض أو الباء سهو (قوله بقي
الآخر بلا اعراب) ان كان المراد بقي الآخر بلا اعراب أصلاً ورد عليه أن المقدم
لا يستلزم التالى حينئذ لجواز اعراب الآخر بحرفين فقط وان كان المراد بلا اعراب
على حدة اعراب الاسماء السبعة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه
اذ لقايل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير اعراب الاسماء السبعة بأن يعرب بحرفين
وان كان المراد بلا اعراب رافعاً لا لتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثني
بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب
المجموع بالاحرف الثلاثة والمثني بالالف والياء والعكس اللهم الآن يقال المثني
سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين
والمناسب أن يكون أحدهما الواو وفعالة لانها على الجمعية وحينئذ يحصل
الاتباس ولا بد فيكون المراد بلا اعراب رافعاً لا لتباس لا تقبل ~~هكذا~~ هذا
يؤدى الى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثني وبالأخر المجموع لا الاحد

فجعل الفرع للفرع طلباً
للمناسبة وأيضاً فقد أعرب
بعض الأحاد وهي الاسماء
السبعة بالحروف فلم يجعل
اعرابها بالحروف لزم
أن يكون للفرع ضريبة على
الأصل ولأنهما لما كان
في آخرهما حروف وهي
علامة التثنية والجمع
تصلح أن تكون اعراباً
بقلب بعضها الى بعض
فجعل اعرابها بالحروف
لان الاعراب بها بغير حركة
أخف منها مع الحركة وأما
العلة في مخالفتها للقياس
في الوجه الثاني فلأن
حروف الاعراب ثلاثة
والاعراب سبعة ثلاثة
للمثني وثلاثة للمجموع فلو
جعل اعرابها على حد
اعراب الاسماء السبعة
لا تلبس المثني بالمجموع
في نحو رأيت زيداً ولو
جعل اعراب أحدهما
كذلك دون الآخر يربط الآخر
بلا اعراب فوزعت عليهما
وأعطى المثني الالف
ليكونها مدلولاً بهاء على

الداثرو والآخرا الدائر قنامل (قوله اسماء) حال من الضمير فيهما العائد على الالف
(قوله لان كلامهما فضلة) أي اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة
(قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لان كلامهما فضلة فهو علة ثانية
للمناسبة أي واتقارب المخرج (قوله لان الفتح الخ) اعترضه البعض كشخبنا بأنه
غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالمهمزة
فخرجت مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في جذائهما ان
كانت فتحة فلها ميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم
وان كانت شدة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا
نطقت بالمهمزة مفتوحة ورجعت الى حلس وجدت لها ميلا الى أقصى الحلق أو
مكسورة وجدت لها ميلا الى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين
(قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الباء لحققة وبلزوم
تثنية المنصوب بالالف لتحرك الباء وانفتاح ما قبلها أو اجاب أبو حيان عن الاول
بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحمة كما قدروا
الكسرة تحقيقا للعمل وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المشي
وغيره (قوله ونون مجع) الاقرب نصبة على المفعولية لافتح والقاء زائدة لتزيين
اللفظ ورفع مبتدأ يجوز الى تقدير الزايط في الخبر * فائدة * تحذف نون
الجمع ونون المثني للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خليلي ما انما اصدقاؤه * اذا خفتما فيه عدولا وراشيا

ونحو قراءة الحسن والمقبى الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختصارا
قبل لامسا كقراءة بعضهم غير مجع رزى الله بنصب الله وقراءة بعضهم
انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب وهو اكثر من حذفها لا قبل لامسا كقراءة
كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد كذا في التسهيل وشرحه للدما ميني
وفي المعنى يحذف النون ان لشبه الاضافة نحو لا غلام لي زيدا ولا مكرمي العمرو اذا
قدر الحار والمجرور صفة والخبر محذوف واسمائي بـط اعرابها في باب لا (قوله
فافتح) أي ضام ما قبل الواو ولو تقدير في نحو وأنتم الاعلون اذا أصله الاعلون
وكما مر ما قبل الباء ولو تقدير في نحو وأنهم عندنا لمن المصطفين اذا أصله
المصطفون (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلما (قوله وفرقا) أي
وزيادة فرق اذا جعل الفرق حاصل في نحو المصطفين يحذف ألف الجمع وقلب ألف
المثني ياء وفي غيره بحركة ما قبل الباء (قوله وقل من بكسره فطلق) أي مع الباء
قال في التصريح ولم تكسر النون بعد الواو في ثن ولا شعر لعدم التجانس (قوله
لغة) أي لا ضرورة كما قيل به (قوله وجرم به) أي يكون له لغة وهذا هو الراجح (قوله

المجموع الواو اسكونها
مدلولها على الجمعية في
الفعل اسماء في نحو اضربوا
وحرفا في نحو أكلوني
البراغيث وجرابا ياء على
الأصل وحل النصب على
الحرفيهما ولم يحمل على
الرفع لمناسبة النصب للجر
دون الرفع لان كلامهما
فضلة ومن حيث المخرج
لان الفتح من أقصى الحلق
والكسر من وسط الفم
والضم من الشفتين
* الثاني ما أفهمه النظم
وصرح به في شرح التسهيل
من أن اعراب المثني
والمجموع على حسده
بالحروف هو مذهب قطرب
وطائفة من المتأخرين
ونسب الى الزجاج والراجح
قبل وهو مذهب الكوفيين
ودهب سيبويه ومن وافقه
الى أن اعرابها مجع
مقدرة على الاحرف (ونون
مجموع ومابه الخ) في
اعرابه (فافتح) طلبا للحققة
من ثقل الجمع وفرقا بينه
و بين نون المثني (وقل من
بكسره فطلق) من العرب
قال في شرح التسهيل يجوز
أن يكون كسر نون الجمع
وما لحق به لغة وجرم به في
شرح الكافية ومما ورد منه قوله

زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد بهم الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (قوله خذ الاربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والمحق به لغة لبعض من يعربهم بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركات على النون لغة نظرا الى أن كلاً محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض خلافاً ويمكن أن يجعل مثلاً (قوله وهو اثنان واثنان وثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من المحققات المصحوبة بالنون وان كان المحقق المصحوب بالنون لا ينحصر في اللفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنائين وما سمي به من المثنى كالبجرين وباب التغليب كالقمرين على قول الحمه وورق فادفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله ويعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير هنا قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوي قطعاً فاحكامه البعض من أنه لا لغوي ولا منطقي غير صحيح (قوله على الاصل في التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس التقاء الساكنين اذا كان الاول حرف لين أن يحذف كما قال

ان سا كان التقاء كسر ماسبق * وان يكن لينا خذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف ما يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الاعراب والتنبيه ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التثوين أو أنها زائدة والزائد يقع فيه التخفيف والساكن أخف (قوله على أحوزين) تثنية أحوزى وهو خفيف المثنى لحذفه وأراد بهم هنا جناساً قطاة يصفها بالحققة والضمير في استقلت أي ارتفعت يرجع اليها وقوله غايى الالحة أي غايى مساقرة وثبتها الامتداد للحة وقوله وتغيب أي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع الى سلى في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العنق وقوله ومخيرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر أو بكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى في قوله والعينان على لغة من يلزم المثنى الالف وفي قوله ومخيرين على لغة من ينصبه ويحذفه بالياء وقال الدماميني في قوله ومخيرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقاً وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا يتفق التلفيق الثاني والمخير بفتح الميم وكسر الخاء وفتحهما وبضمهما وطميان اسم رجل على ما صوب به العيني راداً على من جعله تثنية طمى كالدماميني وعلى ما قاله العيني فانظر هل المراد أشبهام مخير طميان في الكبر أو أشبهام نفس الرجل في العظم أو القبح (قوله أرقى) أي أسهر في والقان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قدة بضم قشديد أو قذ كبطل

هرفنا جعفر أو بنى آية
وأنكرنا زعانف آخرين
وقوله * وقد جاوزت حد
الاربعة (ونون مائتي والمحق
به) وهو اثنان واثنان
وثنتان (يعكس ذلك)
النون (استعملوه)
فكسروه كثير على الاصل
في التقاء الساكنين
وتحذفه فليكن بفتح الياء
(فانتبه) لذلك وهذه اللغة
حكاهم الكسانى والقراء
كقوله

على أحوزين استقلت عشيبة
غايى الالحة وتغيب
وقيل لا تختص هذه اللغة
بالياء بل تكون مع الالف
أيضا وهو ظاهر كلام
الناظم وبه صرح السيرافى
كقوله

أعرف منها الجيد والعينان
ومخيرين أشبهام طميانا
وحكى الشيباني ضمهما مع
الالف كقول بعض العرب
هما خليلان وقوله
يا ابتأرقى القدان
فالنوم لا تألفه العينان

والقذوة والقذو البرغوث مثلث الباء والضم أفصح (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا منهج سيبويه والجميع الذي اختاره المحقق الرضى وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف بمقام حركات الاعراب على الراجح ولا تسميه يقول ان اعراب المثني والمجموع بحركات مقصورة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها الآن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم تثبت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل قلت قال الرضى انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التثنية في ذلك فبح لا يخفى والنون لا تكون للتثنية أصلا فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أى الظاهر أو المقدر كما في الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله أنه تارة يرجح جانب التعويض بها عن التنوين لحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس لازوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما ممنوع بغير الامور الالتمية في قول الناطم فصل مضاف الخ (قوله نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا) لا وجه لقوله أيضا لان المنظور اليه في عدم الحذف مع أل هو كون عوضا عن الحركة فقط الآن يكون المراد كما نظرا الى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذي اختاره الناطم (قوله لدفع توهم الاضافة) أى وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد) أو رد عليه أنه لو اعتبرت دفع هذا التوهم لامتنع اضافة جمع المنقوص جرائحو ومررت بقا ضيكت لا لتباسه بالمفرد حينئذ وأجيب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقصرنا في الايراد على الجر لانه لا الالتباس حال النصب لان باء المقدر تفتح نصبا وباء الجمع تسكن لما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله في نحو جاءني هذان) مبني على أنه مثني حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثني في أول التثنية هو وما ألحق به (قوله طلبا للفرق) أى بين نوني المثني والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علمه اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علمه للفتح الآن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومته وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصته وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر في المثني لسكونه الاصل في التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثني للفرق وأن

تثنيه) قيل لحقت النون المثني والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف مع الالف واللام وان كان التنوين يحذف معها نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان موسي وعيسى ومررت ببني كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتين وكسرت مع المثني على الاصل في التقاء الساكنين لانه قبل الجمع ثم خواف بالحركة في الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طليما

خصوص فتحها لطلب الحقة فافهم (قوله وقد مر ذلك) أى مر أن علم الفتح طلب الحقة (قوله لتخلفه في نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف في الجمع وقيل ما في التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط في حال انشاق نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارقا مباينة في الفرق لكان أتم (قوله من الاسماء) بيان لما شوبه بتبعض (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا لان ما نابت فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف ما نابت فيه حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه أفراد ثلاثة أنواع هي المشني والمجموع على حسنة والجمع بالالف والتاء وأما الثاني فأفراد نوع واحد هو لا ينصرف (قوله وما) أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وجعلت جمعيته فاندفع ما قبل يلزم تحصيل الحاصل ان أوقعت ما على جمع واعراب المراد في حالة النصب والجر بالكسر مع أن المعرب به الجمع ان أوقعت ما على مفرد (واعلم) أن الجمع بالالف والتاء يطردي خمسة أنواع ما فيه تاء التانيث مطلقا وما فيه ألف التانيث مطلقا ومصرغ من ذكر ما لا يعقل كدرهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزيت ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبي فقال

وقسم في ذى التما ونحو ذكرى * ودرهم مصغر ومحمرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذام سلم للنائل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وتينات وشمالات وأمهاات ويستثنى من الاول خمسة ألفاظ لا تجمع بالالف والتاء امرأة وأمة وشاة وشقة وفعله زاد الوداني وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شقة على شفهاة أو شفوات وأمة على أموات أو أميات ومن التثاني فعلاء أفعل وفعل فعلا ن غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف في فعلاء الذي لا أفعل له كجزء ورتقا فقال ابن مالك يجمع بالف وتاء لان المنع في حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود ههنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حرام في لغة من بناء قالة الوداني وغيره (قوله بنا) بالتثنية لانه مقصور لاضرورة على ما مر والمقصود اذا لم تدخل عليه أل ولم يضاف ولم يوقف عليه ينون فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة لاعلى الهمزة المحذوفة لان حذف الالف لعله تصريفية والمحذوف لعله تصريفية كالتثنية بخلاف الهمزة فهي أحق من الهمزة بجعلها حرف الاعراب ويجوز ترك ثبوته للوصول بنية الوقف (قوله بسبب ملايسته) أشار بقوله بسبب الى أن

للحقة وقد مر ذلك وانما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين * وما فرغ من بيان ما نابت فيه حرف عن حركة من الاسماء أخذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيان ما جمع بالالف والتاء وما لا ينصرف وبدا بالاول لان فيه محل النصب على غيره والثاني فيه محل الجر على غيره والاول أكثر فقال (وما نابت ألف قد جمعا) الباء متعلقة بجمع أى ما كان حسا بسبب ملايسته للالف والتاء أى كان له ما دخل في الدلالة على جمعيته (يكسر

الباء سببية وبقوله ملا يسته الى أن في عبارة المصنف تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتاء ولومن غير ملا يسته ما للكلمة بل السبب ملا يسته ما لها ومن هذا يستهني عما أطال به الهوتى هنا من التعسف ويجعل الباء سببية يستهني عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانها انما يكونان سببا في الجمعية اذا كانتا مزيدتين (قوله في الجر) انما ذكره مع أنه جاء على الاصل والاصح الكلام في التباينة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى أن النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهي بمعنى جميعا عند الناظم فلا يقتضي اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه اما عند ثعلب وابن خالويه فيقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معاهنا مجازا في مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد (قوله ليجرى على سنن أصله) ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم ضربة الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت ضربة كون جمع المؤنث معربا بالحرركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا قلت تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناجي من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمّل المحذور والغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى في جمع المذكور السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء (قوله مطلقا) أى حذفت لامه أولا (قوله وهشام) فيما حذفت لامه لمشابهة المفرد حيث لم يعرب على سنن الجموع في رد الاشياء الى أصولها وجبر الحذف لامه (قوله سمعت لغاتهم) أى بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغوا وألغى حذفت اللام وعوض عنها هاء التأنيث (قوله فان ردت اليه نصب بالكسرة) لانقاء العلتين المذكورتين (قوله انما لم يعرب جميع المؤنث السالم الخ) أجيب عن عبرته بأنه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع تألف وتاء مزيدتين (قوله وسرادقات) جمع سرادق وهو ما يلا فوق صحن البيت كما في القاموس (قوله نحو بنات وأخوات) لم ترد اللام في بنات وردت في اخوات جلالا لكل على جميع مذكوره وهو أبناء واخوة لعدم الرد في أبناء والرد في اخوة فانه البعض وفيه نظر لانهم ردتوا اللام في أبناء أيضا لكنهم قبلوها همزة كما هو شأن الواو بعد الالف الزائدة كما في كساء الأبن قال لما عبرت عن أصلها كان كأنها لم ترد (قوله لا دخل لها في الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فهم ما بالاصغرة (قوله كذا أولات) أى مثل ما جمع تألف وتاء في اعرابه السابق وأولات تقول الشاعر يعرب هذا الاعراب بيان لوجه الشبه ولا ينبغي أن المقصود انقضاء أولات فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبرته مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي وان اعتبرته مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها تاء التأنيث والمافع للصرف هو هاء التأنيث

في الجر وفي النصب معا) كسر اعراب خلافا للاخفش في زعمه أنه عني في حالة النصب وهو فاسد اذا لا موجب لبنائه وانما نصب بالكسرة مع تأني الفتحه ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكور السالم في حمل نصبه على جره وجوز السكون فيوز نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم ومحل هذا القول ما لم يرد اليه المحذوف فان ردت اليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات تنبيه **انما لم يعرب جميع المؤنث السالم** كاء عبرته غيره لانه تناول ما كان منه لمذكر كما مات وسرادقات ومالم يسم فيه بناء الواحد نحو بنات واخوات ولا يرد عليه نحو آيات وقضاة لان الالف والتاء فيها لا تدخل لهما في الدلالة على الجمعية (كذا أولات) وهو اسم

كما سئل عن شيخنا ومذايع عرف ما في كلام البعض وأصل أولات ألى بضم الهمزة
 وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه
 فعات قاله في التصريح قال الروداني فيه أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا
 لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما
 قبل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أن لم نجد زيادتهما في غير المفرد
 بمعنى الأوهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهمسات فلو كانتا زائدتين
 لكان جمعا اهـ (قوله لا واحده من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث
 فظهر أولى في المذكور الآن أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات (قوله وان كن)
 أصله كون بفتح الواو ثم نقل إلى فعل بالضم توصلا لما يأتي ثم نقلت غنة الواو إلى
 السكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله
 والذي اسمها) أي علما المذكر أو مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل
 جواز منعه التنوين كما في اللغتين الآخرين إذا سمي به مؤنث فإن سمي به مذكر لم يمنع
 التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل من التأنيث
 اللفظي لان ما فيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سميأتي
 (قوله كاذرعان) بكسر الراء وقد تفتح قاموس (قوله أيضا) أي كما قبل في أولات
 كذا قبل وبعد عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن حمله على هذا المعنى يؤدي إلى
 عدم فائدة له والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله ذاحله على أن المعنى كما قبل
 فيه غير هذا الأعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) أراد
 القبول القياسي لأنه انما يتكلم في الأصول القياسية اهـ يس (قوله على
 اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الأصلية فقط وقال المرادى انما يتبع تنوينه مع
 أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أي إذا كان علما على مؤنث لان تنوينه
 ليس للصرف بل للمقابلة اهـ أي وتنوين المثنى بله تنوعا مع عاتى منع الصرف (قوله
 من يمنع التنوين) أي مراعاة الحالة الراهنة المتضمنة منع تنوينه لاجتماع
 العلمية والتأنيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه
 مشبه لتنوين الصرف في الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبوجه ترك التنوين
 في الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أي مراعاة الحالة الأصلية ففي
 هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى في جره ونصبه بالكسرة الحالة
 الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نابتة عن الفتحة لافي حال الجر وان ذكره
 شيخنا والبعض تبعاً للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كأرطاة) والمراعى في هذه
 اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله واذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن
 المنع انما هو مع هاء التأنيث لامع تاءه على أن التأنيث المعنوي موجود أيضا

جميع لا واحده من لفظه
 يعرب هذا الأعراب الحاقا
 له بالجمع المذكور قال تعالى
 وان كن أولات حمل
 (والذي اسمها قد جعل)
 من هذا الجمع (كاذرعان)
 اسم قريب بالشلم وذالهمجة
 أصله جمع أذرعاة التي
 هي جمع ذراع (فيهذا)
 الأعراب (أيضا قبل) على
 اللغة الفصحى ومن العرب
 من يمنع التنوين ويجره
 وينصبه بالكسرة ومنهم
 من يجعله كأرطاة علما
 فلا ينوبه ويجره وينصبه
 بالفتحة واذا وقف عليه
 قلب التاء هاء وقد روى
 بالوجه الثلاثة قوله

تتورثها) أي نظرت بقلبي لا يعينني إلى نارها لشدّة شوق إليها وجملة وأهلها
 يشربها لينة وكذا جملة أدنى دارها الخ ويشرب اسم لينة النبي صلى الله عليه وسلم
 سميت باسم من نزها من الجمال الخ وقد ورد النهي عن تشبهها يشرب لانه من
 التثريب وهو الخرج وأما قوله تعالى بأهل يشرب فيسكاه عن قائله من المنافقين
 وأدنى دارها مبتدأ ونظر على خبره والكلام على حذف مضاف إمامن المبتدأ أي
 نظر أدنى دارها أو أخطر أي ذو نظر على والمعنى أن نظر الأقرب من دارها إلى نظر
 عظيم فكيف ينظري نفس دارها (قوله جاز عند الكوفيين) هو الحق لوجود
 العلمين فيه وورد الهماع به فلا وجه لنعمة (قوله قد تقدم) أي في الشرح أي
 وتقدم حكم اعراب المسمى بما جمع بألف وتاء في المتن وأورد عليه أنه تقدم في
 المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكور السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام
 الشارح أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم بسائر أوجه بل بوجه واحد
 وهو اعرابه كاعرابه قبل التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل
 النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين في كونه ذا زيادتين الباء والنون
 (قوله منونة) أي أن لم يكن أعجميا فإن كان أعجميا امتنع التنوين وأعراب اعراب
 ما لا ينصرف نحو قسرين اه تصریح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والجمعة
 ليست بقيسديل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلية مانع آخر كالجمعة
 والتأنيث المعنوي أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصريح فان كان
 أعجميا الخ مانعه هذا كلام ظاهر في أن ضمير كان عائدا إلى ما سمي به من الجمع وما
 ألحق به وقسرون وسائر الأعجميات ليس واحد منها بل هي أسماء مرتجلات
 لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع في أنواع الحركات بالجمع تركه الموضع وزاده الدماميني
 في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نسكرة كان كاسمين أو علما
 كصفين ونصيين وقسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشاكلة اللفظية
 كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل عليين من هذا النوع
 اه ببعض تغيير وهو حسن جدا لما كان يلوح بياني (قوله وشبه العجمة) لان
 وجود الواو والنون في الاسماء المفردة من خواص الاسماء الأعجمية وقد نص
 بعضهم على أن نحو حسدون وسخنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلية وشبه العجمة
 كما في الشيخ يحيى (قوله أن تلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة على
 الواو لا النون كما يفيد كلام التصريح حيث قاله على المثني عند من يلزمه الألف
 وبكسر نونه ويقدر اعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير
 الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما عارضه من أنه يلزم تقدير
 الاعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت في الأصل أعني في حالة

الجمعة قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استحب ذلك
بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا
مالا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له
بالناية عن الفاعل فيكون مقنوع الآخر يؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه والمراد
بالفتحة ما يشمل الظاهرة كاحد والمقدرة كوسى وأورد اللقاني على قوله وجر
بالفتحة الخ أنه منقوص بما سمي به مؤنث من الجمع بالفتوة والمحق به بناء على
أنه معرب باعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثنائه من قوله سابقا والذي اسمها
قد جعل الخ فافهم (قوله وهو ما فيه علتان) العلة اصطلاحيا يترتب عليه الحكم
والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم
مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة
من تسمية الجزء باسم الكل أو أرباب العلة ما يشمل العلة الناقصة (قوله لانه شابه
الفعل) أى في اجتماع علتين فرعيتين احدهما الظنية والاخرى معنوية كما سبأني
بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر
بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فاذا تون للضرورة
عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع تبعاله وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول
بان تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخرأتى به بمجرد
الضرورة وهو الراجح فقبل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري
وقبل يجر بالكسرة نظرا الى أنه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أى
أى تناوبهما على معنى واحد وهو مطلق التميز أعظم من أن يكون نصا واحتمالا
وذلك أنك اذا قلت عندى راقود دخلا كان القصد المظروف نصا لان التميز
المنسوب على معنى من نصا واذا قلت عندى راقود دخل احتمل أن يكون خلا تمييزا
على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون اضافة راقود اليه على معنى
اللام فيكون القصد المظروف ووجه تعاقبهما أن راقودا ان تون لم يجر خلا بل
ينصب تمييزا والاجر بانضافة راقود اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دتن طوبل
يطلى داخله بالقار وهو معرب كما في زكريا (قوله نحو خيوا بأحسن منها) تمثيل
لجر بالفتحة وقوله سابقا كاحد وصحراء تمثيل لذي علتين وذى
العلة (قوله ما لم يضاف الخ) أى مدة عدم الانضافة والردف لال لان التقي مع
العطف بأو بغيره في كل نحو ما لم تسوهن أو تفرضوا هنن فريضة قاله سم
فهو من عموم السلب (قوله ردف) ليس حشا لان البعدية لا تقتضى الاتصال
اه يس (قوله فان أضيف) أى الى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو ابدأ
من أول في رواية الكسر لا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنوانى (قوله ضعف

التسهيل) وجر بالفتحة
نسابة عن الكسرة (ملا
ينصرف) وهو ما فيه علتان
من على تسع كاحسن أو
واحدة منها تقوم مقامهما
كساحد وصحراء كما سبأني
في بابه لانه شابه الفعل
فتقل فلم يدخله التنوين
لانه علامة الاخف عليهم
والامكن عندهم فامتنع
الجر بالكسرة لمنع
التنوين لتأخيرهما في
اختصاصهما بالاسماء
ولتعاقبهما على معنى واحد
في باب راقود دخلا وراقود
خلا فلما منعوه الكسرة
عروضوه منها الفتحة نحو
خيوا بأحسن منها وهذا
(ما لم يضاف أو بك بعدال
ردف) أى تبع فان أضيف

أوتبع الضعف شبه الفعل فرجع (١٢٣) الى أصله من الجر بالكسرة تخوف أحسن قويم وأنتم عما كثون في

المساجد ولا فرق في آل

بين المعروفة كما مثل

والموصولة نحو كالأعمى

والأصم وقوله

وما أنت باليقظان ناظره اذا

نبت بمن تهواه ذكر

العواجب بناء على أن آل

توصل بالصفة المشبهة وفيه

ماسياتي والزائدة كقوله

رأت الواهدين الزيد مباركا

ومثل آل أم في لغة طيبي

كقوله

أن شئت من نخدر يقا نأقا

تعبت بليل أم أرمدا عتاد

أولقا * (تبيينان)

الاول ما الاولى موصولة

والثانية حرفية وهي ظرفية

مصدرية أي مدة كونه

غير مضاف ولا تابع لآل

* الثاني ظاهر كلامه أن

ملا ينصرف اذا أضيف

أوتبع آل يكون باقيا على

منعه من الصرف وهو

اختيار جماعة وذهب جماعة

منهم المبرد والسيرافي وابن

السراج الى أنه يكون

منصرفا مطلقا وهو الاقوى

واختار الناطم في نسخته

على مقدمة ابن الحاجب

أنه اذا زالت منه علة

فنصرف نحو بأحمدكم

وان بقيت العلمان فلا نحو

شبهه الفعل) أي لما حقيقته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي آل أو الاضافة
لاختصاصها بالابن وتأثيرها في معنى التعريف أي في الجملة فلا ترد آل
الزائدة والاضافة اللفظية. وقولنا المؤثرة في معناه يدفع الاعتراض بأن مقتضى
التعليل جرمالا ينصرف بالكسرة اذا صاحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم
(قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الحرم بناء معجزة فراء وهو
حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد به هنا القلب
بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاحله المحذوف أي ومثله بالاعشى
والأصم واليقظان لانا بنا على الخ أو مفعول مطلق المحذوف أي والتثنية به بني
بناء أو الرفع خبر محذوف أي والتثنية به بناء على الخ أي مبني (قوله أن شئت الخ)
يتمثل أن تكون أن مصدرية حذف قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أي
يحوها امر فوالان فعل الشرط ماض والاستفهام لتقرر يروى شئت بكسر الشين
المعجمة أي نظرت ويريقا تصغير يرق وتاق لمع والاولى الجنون وجملة اعتداد أولقا
حال من المضاف اليه أو دفعت له لانه نسكرة في المعنى كما في كمثل الحمار يحمل
أسفارا كذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من
المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان
الضمير في يصف وما بعده يرجع الى ما لا ينصرف ومفهومه أنه اذا أضيف مالا
ينصرف أوتبع آل جر بالكسرة ولا شئت أن المحكوم عليه في هذا المفهوم مالا
ينصرف (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبني على أن الصرف هو التنوين فقط وهو
مفقود مع آل والاضافة وانما جر بالكسرة لأن دخول التنوين فيه قاله في
الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه
له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يتمثل أن القائل بهذا المذهب يقول
الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجه آل أو الاضافة ويتمثل أن يقول هو الجر
بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبني على أن الصرف هو الجر بالكسرة ان كان
مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فلم وان كان
استنباطا فلا (قوله مطلقا) أي زالت منه علة أولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق
تفصيل الناطم (قوله اذا زالت منه علة) أي بان كانت إحدى علميه العلمية لان
العلم لا يضاف ولا تدخل عليه آل حتى ينكسر (قوله فنصرف) أي ولم يظهر
التنوين لوجود آل أو الاضافة (قوله واجعل لنحو بعلان الخ) انما أعربت هذه
الأمثلة بالحرف لمشاكلة فعل الاثنين مثني الاسم وفعل الجماعة مجموعها فأجريا
مجرها ما في الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل الخطاب لمشاكلة لهما
ولا نهالوا عر بت بالحركات اسكانت امامة ذرة على الضمائر أو على ما قبلها

بأحسنكم * ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعها في الفعل فقال (واجعل لنحو بعلان)

لا سبيل الى الاول لان الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة
 أخرى ولا الى الثاني لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكانت
 ما قبلها حاشوا والاعراب لا يقع حشوا لمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل
 الضمائر ان يقول ان سلم أن ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الاعراب لا يكون على
 ما هو كالحشو يدل على أن البناء الذي هو نظير الاعراب يكون على ما هو كالحشو
 نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرفي اعرابها الف والواو والياء الموجودات
 لانها أسماء والاسماء لا تكون حروف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لأذهبا
 الجازم كما في سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجب حذفه لانتفاء ساكنها
 مع الضمائر الساكنة وكان حرف اعرابها النون لشابهتها حروف العلة لانها تدغم
 في الواو نحو ومن والوفي الياء نحو ومن يعنت وتبدل ألفا في الوقف على المنصوب
 المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف على المؤكدينون التوكيد الحقيقية التالية
 فتحذف في الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع
 متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوب باقتدار كما في نحو هل
 تضربان هل تضربن يازيدون هل تضربن ياهند وجواز تكرره في الفعل المتصل
 بنون الوقاية نحو تأمرني ببناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لان نون الوقاية
 واذ لم تحذف جاز الفل والادغام والاوجه الثلاثة قرئ تأمرني وبقله في غير ذلك
 نحو أبيت أمهرى وتبني تدل على * وجهها بالغير والمسلك الذي
 وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا ولا
 تحبوا الا اصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران يظاهرا أى يتظاهران
 فأدغم التاء في الظاء وحذف النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني
 وشارح الجامع انه شاذ وقال في المهمم لا يقاس عليه في الاختصار (قوله ألف
 اثنين) أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين (قوله
 ائمتها) بان كانت ضمير افعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى الى الاعلى التثنية
 نحو يفعلان الزيدان على لغة كاوني البراغيث (قوله الاصل علامة مرفوعة) دفع
 بتقدير المضاف عدم تناسب كلامي المصنف لانه جعل أول النون اعرابا وثانيا
 المحذوف علامة اعراب والمناسب جعلها معا اعرابا أو علامة اعراب وأرجع
 ما هنا الى ما سبق أى من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع أن في العكس التأويل
 وقت الحاجة لا قبلها البعد التأويل في الثاني يحمل الجزم والنصب على المعنى
 المصدرى الذي هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون
 التأويل في الاقول ولا ينافي التأويل في الاقول مذهب المصنف من كون الاعراب
 لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشيء اعرابا وجعله علامة

أى من كل فعل مضارع
 اتصل به ألف اثنين اسمها
 أو حرفا (النون) رفعا (الاصل
 علامة رفع تحذف المضاف
 وأقيم المضاف اليه مقامه
 يدل على ذلك ما بعده
 والتقدير اجعل النون
 علامة الرفع لنحو فعلان
 (و) لنحو (تدعين) من كل

اعراب لان جعله اعرابا من حيث عموم كونه أثر اجلبه عامل وجعله علامة
اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطل به البعض (قوله اتصل به باء المخاطبة)
ترك التعيين هنا لانها لا تكون الا اسما (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى
اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمر و بكر يفعلون وفي نسخ واو الجماعة
وهي ظاهرة (قوله فالأمثلة خمسة) تفرع على ما يقده تعميم الشارح في الفعل
حيث قال من كل فعل الح ويشتعر به بدء المصنف الفعلي تارة بالياء وتارة بالتاء من
ثبوت الامرين لا على تعميمه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما وأخر فالان
المعروف أن عددها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء
لأباعتبار اسمية الألف والواو وحرفيهما وابدل على ما ذكرناه قوله وهو يفعلان
وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أى جارية على كل من اللغتين وان كان
الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراعاة باللغتين لغته من
يجرد الفعل المسند الى اثنين أو جماعة من العلامة ولغته من يحذفها وهذه
الخمس بالانفصال عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين
والغائبين والألف في الأولين اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان
بالتحية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحية للغائبين اسما
أو حرفا ويضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربان وان نظرا الى
تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس والمي كون المؤنث
حقيقي التأنيث أو مجاز به زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين أمثلة لانه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي ومما نالها في اتصال الألف
أو الواو والياء * (فائدة) * اذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتح الفعل
شاء فوقية حملا للضمير على المظهر ورعا للمعنى أو ياء تختص رعا للفظ فان هذا اللفظ
يكون للمذكرين الأول قول ابن أبي العافية تليد العلم وهو الراجح الذي ورد به
السماع والثاني قول ابن أبي الباز قاله الدماميني (قوله بثبات النون) أى
بثبوتها أى بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتسكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم
وهذه النون تسكس مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشبهها بنون المثني والجمع وقد
تفتح مع الألف أيضا قرئ أعداني أن أخرج يفتحها وذكرا بن فلاح في المعنى أنها
تضم أيضا قرئ شاذ الأيا تيكما طعام ترزقانه بضمها قاله الروداني (قوله وحذفها للجزم
الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كاسم (قوله مظلة) يفتح اللام على القياس
وكسر ها على الكثير (قوله لانه الاصل) أى الحذف للجزم أصل الحذف للنصب
وانما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الاصل الاصيل في الجزم ووجه
المناسبة كون كل عدل شيئا فاسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل

مضارع اتصل به باء المخاطبة
(وتسألونا) من كل مضارع
اتصل به واو الجمع اسما
أو حرفا فالأمثلة خمسة على
اللغتين وهي يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين فهذه الأمثلة
رفعها بثبات النون نيابة
عن الضمة (وحذفها) أى
النون (للجزم والنصب
سم) أى علامة نيابة عن
السكون في الأول وعن
الفتح في الثاني (كلم
تسكوني لتروى مظلة)
الاصل تسكونين وتروين
فحذفت النون للجازم في
الأول وهولم للناسب في
الثاني وهوان الضميرة بعد
لام الجود * (تقريبها)
الأول قدّم الحذف للجزم
لانه الاصل

(قوله والحذف للنصب محمول عليه) كاحل النصب على الجز في المثني والجمع على حذوه لان الجزم نظير الجز في الاختصاص (قوله وهذا) أى اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا وحذفها حزما ونصبا مذهب الجمهور والحوالو قد مره الشارح على التنبيه لكان ألبق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أى وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدراه دما نبنى بالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى الجزوم والمرفع لابه والجازم انما حذف الحسرة المقدرة وكالحازم الناصب والمراد الحركات وحودا أو عندما ليدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعقون) أى فى الامور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل فى هذا معر با اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفوا) أى بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استعملت الضمة على الاولى لحذف ثم الاولى لاتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثامنة فكلمة عمدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن فى ابتداءه بالاسم فصل بين النظائر وهى أبواب النياية واهذا قدم الموضع الفعل المعتل (قوله معقولا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النخاء ما آخره حرف علة وعند الصرفين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخر كالوعدو وعدو كالباع وكالفتى والرمى ويغزو ويسمى الاول مثالا للمثلية الصحيح فى عدم اعلال الماضى واسمى الفاعل والمفعول والثانى أجوف وذا الثلاثة لانه فى الحكاية عن النفس بالماضى على ثلاثة أحرف كقلت وبعث والتالى ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الاخير وقفا وخزما من بعض أفرادها كغز ولم يغز ونقص الاعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا الاربعة لانه فى الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالنساء والعين ولا يكون فى الفعل أمرا العين واللام لفيف مقرون أو بالفاعل واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من التضعيف والهمز فسلم والافلا فكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذى حرف اعراه ألف الخ) دخل فيه المثني على لغة من يلزمه الاف (قوله لينة) لم يكتف بكون الاف عند الاطلاق تتصرف الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الايضاح (قوله لازمة) أى فى الاحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كفى المقصور المثنون واعترض بأنه لا يشمل الاف المنقلبة عن الهمزة كلفر اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الاصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يحترى فى قوله بآء لازمة (قوله كالصطفى وموسى والعصا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين العربى والعجمى ولا بين العاقل وغيره (قوله)

والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام الفعل * الثانى انما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى الا أن يعقون لانه ليس من هذه الامثلة اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يترصدن ووزنه يفععلن بخلاف الرجال يعقون فانه من هذه الامثلة اذ واؤه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب تحو وأن تعفوا أقرب للتعقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفوا ولما فرغ من بيان اعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان اعراب المعتل منها ما ويدا بالاسم فقال (وسم معتلا من الاسماء ما) أى الاسم العربى الذى حرف اعراه ألف لينة لازمة (كالصطفى) وموسى والعصا وآباء لازمة قبلها

مع تلاان آخره حرف علة
 أولان الاول يعل آخره
 بالقلب اما عن ياء نحو الفقى
 أو عن واو نحو المصطفى
 والثاني يعل آخره بالحذف
 فخرج بالمعرب نحو مئى
 والذي وبذ كر الالف فى
 لاول المنقوص نحو المرتقى
 وبذ كر اللينة المهموز نحو
 الخطا وبذ كر الباء فى
 الثمانى المقصور نحو الفقى
 وبذ كر اللزوم فيهما نحو
 رأيت أخال وجاء الزيدان
 فى الاول ومررت بأخيك
 وغلاميك وبنيك فى الثانى
 وباشترط الكسرة قبل
 الباء نحو طيبي وكبرى
 (فالاول وهو ما كان
 كالصطفى (الاعراب فيه
 قدرا * جميعه) على الالف
 لتعذر تحريكها (وهو
 الذى قد قصر) أى سمى
 مقصورا والقصر الحبس
 ومنه حور مقصورات فى
 الخيام أى محبوسات على
 بعولتهن وسمى بذلك لأنه
 محبوس عن المد أو عن
 ظهور الاعراب (والثانى
 وهو ما كان كالمرتقى
 (منقوص) سمي بذلك
 لحذف لامه للتثنية أولانه
 نقص منه ظهور بعض
 الحركات (ونصبه ظهر) على الباء

كالداعى والمرتقى) أشار زيادة الداعى الى أنه لا فرق بين الثلاثى والمزيد أو الى أنه
 لا فرق بين ما ياءه أصلية كالمرتقى أو منقلبة عن واو كالداعى ولم يذكّر المصنف فى
 معتل الاسماء ما آخره واو كما ذكره فى معتل الافعال لأنه لا يوجد اسم معرب
 عربى آخره أسالة أو لازمة فلا يرد الاسم المبني كذا والطائفة والا يعجبى قال فى
 الهمع كهندو ورأيت بخط ابن هشام السهندو اه وما واه عارضة التطرف
 نحو يا ثمور خم ثمود أو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما)
 منصوب على المفعولية أو التمييز المحوّل عن الفاعل أو الظرفية المجازية (قوله
 يعل) أى غير آخره القلب أى دائما فلا يرد أن الثانى قد يعل آخره بالقلب كما فى
 الداعى فان ياءه منقلبة عن واو كما مر (قوله والثانى يعل آخره بالحذف) أى حذف
 يائه للتثنية وفيه أن الاول يعل آخره بحذف الالف للتثنية أيضا (قوله فخرج
 بالمعرب) لم يخرج من معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف كتحشى وعلى ورمى
 وفى نظر الى أن شأن الجنس أن لا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظر الى أن
 الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما يدخل فى
 الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم (قوله وغلاميك)
 لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء عنه حينئذ عما بعده ولأن الغلام ليس علما ولا صفة
 بل بصيغة التثنية واعتراض شحنا والبعض عليه بأن المشى خارج باشتراط
 الكسرة يردّه أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وانما الاخراج
 بالسابق (قوله نحو طيبي وكبرى) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله
 جميعه) اثنا كيد للظهر فى قدر العائد الى الاعراب أو نائب فاعل قدر أو تأكيد
 للاعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للؤ كد فهو على حد ولا
 يحزّن ويرضين بما آتيتهن كهن لکن الفاصل فى الآية معمولى لعمال المؤكد
 ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه انما يقدّر فيه
 الفتحه خلافا لابن فلاح معلا بأنه لا تقل مع التقدير كما قاله سيب (قوله على الالف)
 موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله والقصر) أى فى اللغة (قوله لأنه محبوس
 عن المد) أى القرعى وهو الزائد على المد الطبيعى ووجه التسمية لا بوجهها فلا
 يعترض على هذا التعليق بوجوده فى نحو تحشى ولا على الثانى بوجوده فى نحو
 غلامى على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتى عن ظهور الحركات والحبس عنه فى
 نحو غلامى ليس ذاتيا (قوله لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتثنية
 ولا على الثانى نحو بدعو ورمى كما مر (قوله ونصبه ظهر على الباء) ما لم تكن الباء
 آخر الجزء الاول من مركب مزجى أعرب اعراب المتضايقين نحو معدى كسرب
 وقالى فلا تنسكن ولا تظهر عليها الفتحه قال فى همع الهوامع بالاختلاف استعها

الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمر (١٢٩) يفسره الفعل الذي بعده (وأبد) أى أظهر (نصب ما)

آخره واو (كيدعو) أوباء نحو
(برحى) خلفه النصب وأما
قوله * أبى الله أن أسهبام
ولأب * وقوله * ما أقدر الله
أن يدين على شحط * من
داره الحزن من داره وصول
فضرورة (والرفع فيها) أى
الواوى واليائى (انق) لثقله
عليه * ما (واحد) جازما
ثلاثن (وأبى الحركة التي
قبل المحذوف دالة عليه
(تقص حكما لازما) نحو لم
يخش ولم يغز ولم يرم فالرفع
نصب بالمفعولية لا نون فيها
متعلق به واحذف عطف
على ابو وفي كل منهما ضمير
مستتر وهو فاعله وجزاها حال
من فاعل احذف ثلاثن
مفعول به اما لا حذف
والضمير في ثلاثن لا حرف
العلة الثلاثة ومعمول
الحال محذوف وهي
الافعال الثلاثة المعتلة
والتقدير احذف أحرف
العلة ثلاثن حال كونك
جازما لافعال الثلاثة
الذكورة أو يكون معمولا
للحال والضمير للافعال
ومعمول الفعل محذوف
وهو الاحرف الثلاثة
والتقدير احذف أحرف
العلة حال كونك جازما

اعراب فلا يقال مقبضى حله أن كان غير شانية وأن معتملا مفعول عرف بمعنى سمي
(قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه ~~لأنه~~ خلاف المختار كما سيعلم من باب
الاشتغال (قوله يفسره) أى معنى لا انقطاعا والتقدير اقصد الالف أو اعتبرها أو
لا بيس (قوله أبى الله الخ) يعنى أن علوه وسباده من نفسه لا تصاف بالوصاف
الحميدة لأنها وراثته من آباءه (قوله ما أقدر الله أن يدين على شحط * من داره
الحزن من داره وصول) ما تنجيبه وعلى بمعنى مع والشحط بشين مجمة فخاء مهملة
مقتوحة بين البعد والجزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ميلاد العرب وصول
بضم الصاد المهملة تنجيعة من ضباع جرجان كذا في شرح الشواهد للعنى والذي
في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط في كثير من النسخ (قوله
ثلاثن) من اضافة الصفة الى الموصوف وانما جاز حذف الآخر في الجزم وليس
علامة الرفع قال الرضى لان شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر والرفع
الذى فيه محذوف للاستئصال أو التعمد قبل دخول الجازم فلما دخل لم يتعد
في الآخر الاحرف العلة مشابها للحركة حذفه ومذهب سيبويه أن الجازم حذف
الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لانه فرق بين صورة المجزوم
والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم في
الفعل المعتل كما لحق به في الافعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم التعمد لاراعاب
بالحركة بخلافه هنا فعر نصب بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار
الغالب فلا ينافى أن ما آخره ألف من المعتل معتذر بالحركة فتأمل وقال بعضهم انما
ثبتت ألف نحو يخشى نصب بالاجزمالان الجزم ذهاب الحركات واذا ذهبت فلا
فائدة لثبوت حرفها الذى هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة
الا انما تغيرت من شدة الى فتحة فلو حذف الالف بقيت الحركة التي هي الفتحة بلا
حرف (واعلم) أنه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة
كبقر او يقرى ويوضوفان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قيا مسمى اسمكون
الهمزة ويمنع الحذف لان العامل أخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والاكثر
حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتماد بالعارض (قوله أو يكون معمولا
للحال) لو قال أو للحال لكان أخصرا وأنسب بالعطف على قوله اما لا حذف (قوله
ان كان تقص الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به واعلم أنه لا ينحصر تقدير
الاعراب في الاسم المعتل والفعل اذ منه في الاسم ما سكت آخره لادغام نحو وقتل
داود جالوت بادغام الدال في الجيم أولا لوقف أو للتخفيف والمحكى نحو من زيد ان
قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادى على مختار السيد وسيأتى
في العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرًا

١٧ صبان ل الافعال ثلاثن وتقص مجزوم جواب احذف وحكما مفعول به ان كان تقص

فالشروع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معني لتعيين
 الموضوع له وهو الماهية غاية الامر ان انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الزوداني
 (فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صغتان
 نحو رأيت طائرا يصيح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حال نحو
 رأيت الهلال يضيء أو بين السحاب أو في الاقواق وبعد النكرة التي كالمعرفة
 أو المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفة والحالية نحو هذا ثمر يابغ بجيب الناظر
 أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجني
 الزهر يروح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان المعرفة الجنسية كالنكرة
 فقول المعرب بين الحمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس
 على الطلاقة كذا في المعنى وأسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة
 المحضة صفة تقدير متعلقة بمعرفة (فائدة ثانية) قال في المعنى قالوا ان النكرة اذا
 أعيدت نكرة كانت غير الاولى وان أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو
 نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما روى ان يغلب عسر يسرين ثم نقض
 الاحكام الاربعة بخلافها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم
 القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل ان يغلب عسر يسرين على ذلك
 ان قوله ان مع العسر يسرا وان احتمل التأكيدي فيكون أخذ اليعسر من جعل
 تسوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خيرا فيكون في الكلام عسر واحد ويسران
 والمراد بالعسر عسر الدنيا الذي كانوا فيه وبالسرين ما تسر لهم من الفتوح في زمنه
 عليه الصلاة والسلام وما تسر في أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال
 التفتازاني في تلويحه المذكور أولا ما نكرة أو معرفة وعلى كل اما ان يعاد نكرة
 أو معرفة فالاقسام أربعة وحكمها ان الساني ان كان نكرة فهو مغاير للاول والا
 كان المناسب التعريف لكونه معه وداسا بقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول
 حملا له على المعهود الذي هو الاصل في الالام والاضافة اهـ وكلامه مخالف للكلام
 المعنى في صورة إعادة المعرفة نكرة وقد حكي اليها عن السبكي فيها قولين كما في
 الشمني في كل منهما مسمى على قول ثم قال التفتازاني واعلم ان المراد ان هذا هو
 الاصل عند الاطلاق وخلقوا المقام من القرائن والافتقار تعاد النكرة نكرة مع عدم
 المغايرة نحو وهو الذي في السماء واله في الارض له وقد تعاد النكرة معرفة مع
 المغايرة نحو هذا كتاب انزلناه مبارك الى قوله تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب
 على طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وانزلنا اليك الكتاب بالحق
 مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو وانما
 الحكم الواحد اهـ ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المعنى يسألك

أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً (قوله نسكرة قابل آل الخ) أورد عليه أنه غير جامع
 لخروج الاسماء المتوغلة في الابهام كأحد الملازم للنفي وهو ما همزته أصلية ويعني
 انسان لا ما يقع في الاثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو شذوذاً ويعني واحد
 فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكغيره من وديار
 وغير وشبه لانهم لا تقبل آل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لان آل الداخلة
 عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التسمية فمجرد رب وأفعـل من
 لانهم لا تقبل آل وغير ما نزع لدخول ضمير الغائب العائد الى نسكرة كجاء في رجل
 فأ كرمته لوقوعه موقع ما يقبل آل وهو رجل ودخول يهودي ومجوس فانهم ما يقبلان
 آل مع أنهم ما معرفتان اذ معنا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الاول يمنع
 الخروج لان كلام المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل
 آل كذا سان وكذا ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلاً والحال وما بعدها
 قابلة لآل في حالة الافراد ولا بضر عدم قبولها آل في تلك التراكم وعن الثاني
 يمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل آل لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس
 واقعاً موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل آل أفاده سم ومنع أن يهود
 ومجوس يقبلان آل حال كونهم ما معرفتين بالعلمية على القبيلية وانما يقبلان آل
 حال كونهم ما جعنين يهودي ومجوسي كروم وروحي وهما حينئذ نسكرتان (قوله
 كرجل وفسر الخ) لا يخفى على النبيه حكمه تعداد الاشياء (قوله أو واقع الخ) أو
 للتوزيع أي لتوزيع مفهوم النسكرة الى نوعين فهي موضوعة لغير مشترك بين
 النوعين وهو ما دل على شائع في نفسه كما قاله ابن هشام (قوله كذا يعنى صاحب)
 أورد عليه أن صاحباً الذي يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان
 صاحب يستعمل كثيراً استعمال الاسماء الحامدة وآل الداخلة على الصفة التي
 من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل آل
 ولو في الجملة وصاحب يقبل آل المعرفة باعتبار معناه الاسمي وان لم يكن معناه عند
 وقوع ذي موقعه فآله سم أو يقال صاحب الذي هو معنى ذي واقع موقع ذات
 ثبت لها الصفة فذو واقع موقع ما يقبل آل بواسطة وقال الروادى تحرير هذا المحل
 أن ذوا سم فيسم معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو
 متحمل للضمير كالصفة وأن صاحب لا يشترك في أنه يجوز أن يستعمل مراداً به
 الحدوث من جهة فهو صاحب أى صاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب
 أخوه عمراً وانكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به
 الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مراد في لفظه ككون آل الداخلة عليه معرفة
 لا موصولة فلا يتجه التزام كون آل في الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب

(نسكرة قابل آل مؤثراً) فيه
 التعريف كرجل وفسر
 وشمس وقـر (أو واقع
 موقع ما قد ذكر) أى ما يقبل
 آل وذلك كذا يعنى
 صاحب ومن وما في الشرط
 والاستفهام خلافاً لابن
 كيسان في

بما مر اه ملخصا وهو حسن (قوله فانهم اعنده معرفتان) لان جوابهما معرفة
 تخويزيدوا لما أول في جواب من عندك وما دعاك الى كذا وشرط الجواب مطابقة
 السؤال ورديجوز ان يقال في الجواب رجل من بني فلان وأمرهم كذا في شرح
 الجامع (قوله ولا يؤثر خذوها) جواب عن اراد على قوله ومن وما يقعان الخ (قوله
 موصوفتين) أي بمفرد كما مثل أوتيجمله تكررت من قام وسررت بماريت أي
 بانسان قام وبشي رأيت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وملم
 موصولتين لان الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكونا وانكفا) أي النائين
 عن اسكت وانكف أي اسكت سكونا تاما وانكف انكفا تاما ويجعل المراد
 المصدرين النائين عن الفعلين المراد هما طلب سكون تاما وانكف ما كانا
 دالين على الطلب والتسكير كصومه فاندفع اعتراض اللقائي بانه ان أريد المصدر
 النائب عن فعله فالتسكير لان اسكت انما يدل على طلب السكون من حيث
 هو وأغبر النائب فان الطلب على أن قواهم الفعل من قبيل التسكيرات يقتضي
 دلالة اسكت على طلب سكون تاما سكن قيل ماذا كره المشرح مبني على أن مدلول
 اسم الفعل هو المصدر والذي عليه الجمهور أن مدلوله الفعل قال الروداني والذي
 نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين فيكون سه واقعا موقع سكونا بواسطة وقوعه
 موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم (قوله ونسكرة مبتدأ) منع
 البعض فيما يأتي كون نسكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مساعاة وعلى ذلك بان
 التعريف غير محمول على المعرف لا محمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور
 ساذج أي لا حكم معه كالمترجم به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذا تصور الساذج
 مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذا لا تخلو
 قضية عن الحكم ودعوى أن التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغي حملها
 على معنى أن المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله
 عليه حمل مواطأة لازما فتأمل (قوله قصد الجنس) أي في ضمن الافراد اذا الحقيقة
 المختصة لا تصف بقول آل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقبل المسوغ الوقوع
 في معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل آل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر
 وتأنيت المبتدأ لان قابل صفة لمحدوف أي اسم قابل والاسم يقع على المذكر
 والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخر ونسكرة خبرا مقدا وهو أنسب بقول
 المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن الحديث عنه النسكرة فهي الاولى بالابتداء
 (قوله أولج وصف) لوقال أولج أصل لكن أولى ليدخل نحو النعمان فانه في الأصل
 اسم عين للدم (قوله لانها الأصل) أي الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة
 الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن المعرفة أشرف لان السمك لا يتراحم

الاستفهامية فانه ما
 عنده معرفتان فهذه
 لا تقبل آل لكنهما تقع موقع
 ما يقبلها اذا الاولى تقع موقع
 صاحب ومن وما يقعان
 موقع انسان وشي ولا يؤثر
 خذوها من تضمن معنى
 الشرط والاستفهام فان
 ذلك طارئ على من وما اذا
 لم يوضع في الاصل له ومن
 ذلك أيضا من وما تسكرتين
 موصوفتين كما في مررت
 من معجب لك وبما معجب
 لك فانهما لا يقبلان آل
 لكنهما واقعان موقع
 انسان وشي وكلاهما يقبل
 آل وكذلك صه ومه
 بالتعوين لا يقبلان آل
 لكنهما يقعان موقع
 ما يقبلها وهو سكونا
 وانكفا فانه في ذلك
 ونسكرة مبتدأ والمسوغ
 قصد الجنس وقابل آل خبر
 ومؤثرا حال من المضاف
 اليه وهو آل وشرط جواز
 ذلك موجود وهو اقتضاء
 المضاف العمل في الحال
 وصاحبها واحد تبرز بمؤثرا
 عما يدخله آل من الاعلام
 لضرورة أولج وصف على
 ما سيأتي في سانه فانها لا تؤثر
 فيه تعريفا فليس بنسكرة
 تنبيهه قد تم النسكرة
 لانها الاصل اذا لا يوجد

ولان الا نسب اعتبار كون الاسبق في الوجود هو الاسبق في الذكر (قوله الاول)
 أي لدلوله (قوله ويجد كثير من النكرات) كأحد وعرب وديار وقول البعض
 وحائط وحضر وحصاة نزهة أن الثلاثة لها معرفة بال (قوله والمستقل الخ) من
 تمام علامة الاصلة ومصادره بالاستقلال ما ينفرد في بعض الصور ويلزم منه الاكثرية
 ولو عبر بده بالاكتر لكان أوضح (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف
 بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب
 والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية
 واللقب فيكون الاول تقديم العلم على الاسم ليكون ذلك كمر المتأخر كمنزلة
 وايكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس
 المقصد من هذا الحضر بل التقریب اذا مشابه هذه الاشياء كهي فكذلك كور
 أي ما شأنه أن يذكر مع لوم أي ما شأنه أن يعلم وكوجود معدوم وكحيوان شجر
 وكإنسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقي النظر في الشئتين اللذين
 بينهما العموم والخصوص الوجهي والظاهر أنه ما في رتبة واحدة لسقوط عموم
 كل بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط ثم نام
 والاولى أولى (قوله ثم عالم) أو دلت عليه أن عالمها يطلق على الله تعالى وعلى الملك
 والجن فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بني آدم وفيه
 ما فيه (قوله وأخص بما فوقه) هذا باعتبار غالب ما ذكره اذا طرأ على ليس
 فوقه شيء قائل (قوله وغير معرفة) في الاخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره
 السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبدأ وانما أفرد انهمير مع أن المرجع انشأ
 لتأوله بالمدكور وقول البعض لكون العطف بأوسم وعن المنصوص عليه من أن
 افراد الضمير انما هو بعد أو اني للشك ونحوها بما يكون الحكم معها لا احد
 الامرين أو الامور لا التي لتتوابع لانها بمنزلة الواو (قوله اذلا واسطة) وأثبتها
 بعضهم في المجرد من آل والبتون كن وما ومتى وأين وكيف (قوله بجدة النكرة)
 أي تغير فيها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لاحد على أنا قدمنا
 رده في بحث الكلام وقوله عن حدة المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة في قوة
 قولك المعرفة مما لا يقبل ال ولا يقع موقع ما قبلها فقد ذكرها حدة أو أجيب بأن
 المراد عن حدها مصر حابة فلا ينافي أنه يفهم من كلامه ضمنا (قوله دون
 استدرال) أي اعترض عليه الضمير إلى من أوحد ومن جملة ما علم به المصنف
 أن من الاسماء ما هو معرفة معني نكرة لفظا كما في قولك كان ذلك عاما أول
 وعكسه كاسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق أي لان الاول
 في الاصل مهم وثبعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعني بحسب الاصل

ويوجد كثير من النكرات
 لا معرفة والمستقل أولى
 بالاصالة وأيضا ما شئ أول
 وجوده تلزمه الاسماء
 العامة ثم يعرض له بعد ذلك
 الاسماء الخاصة كالآدمي
 اذا ولد فانه يسمى انسانا أو
 مولودا أو موجودا ثم بعد
 ذلك يوضع له الاسم العلم
 واللقب والكنية وأنسكروا
 النكرات منذ كور
 ثم موجود ثم محدث ثم جوهر
 ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم
 انسان ثم رجل ثم عالم فكل
 واحد من هذه أعم مما
 تحته وأخص مما فوقه
 فتقول كل عالم رجل ولا
 عكس وهكذا كل رجل
 انسان الخ (وغيره)
 أي غير ما يقبل ال
 المذكورة أو يقع موقع
 ما قبلها (معرفة) اذلا
 واسطة واستغنى بحد
 النكرة عن حدة المعرفة
 قال في شرح التسهيل من
 تعرض لحدة المعرفة بحجز
 عن الوصول اليه دون
 استدرال عليه وأنواع
 المعرفة على ما ذكره هنا
 ستة المظهر (كهمو) اسم
 الإشارة نحو (ذي) العلم

والثاني مدلوله عند غير الناطم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى واقتضاؤه قد
عرف غير واحد المعرفة بما وضع شئ بعينه ولا استهراق (قوله والمضاف الى
معرفة) أى إضافة محضة كما يشير اليه المثال (قوله المنادى المقصود) أى المنكر
المقصود بذاته بعينه وانما سكنت عنه هنالذ كره له في باب النداء كما سكنت عن
اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألقاظ التوكيد وسحر المراد به سحر
يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الاول في بابه والثاني في باب التوكيد
والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الاربعة الى الستة
أما المنكر غير المقصود بذاته بعينه فهو باق على تكثيره وأما المعرف قبل
النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل تعريف بالنداء
بعد زوال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من
المعارف الستة (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيري (قوله بأل) أى
الخصورية وناب حرف النداء منها (قوله فأت على الناطم) كان عليه حذف على
لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى غير (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل
التفضيل من الرباعي المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو
أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شريف وعلا قدره كفى القاموس واعلم أنه
قد يعرض للفروق ما يجعله مساويا لافاقته كالوصول والعلم في سلام على من أنزل
عليه الكتاب أو فاقته عليه كالعلم والخير في جواب طارق الباب للقاتل من
بابابه عليه الشارح في شرحه على التوضيح (قوله على الاصح) وقيل أعرفها
العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو وأعرف
المعارف اجماعا قال الشنوائى ويليها ضميره (قوله ثم العلم) وأعرفه علم السكان ثم
علم الآدمي ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم
بالخاص قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله أبو حيان للخروج بذلك نحو أسامة اه
يعنى فليس بعد العلم وقيل اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل (قوله ثم اسم
الإشارة) وأعرفه ما للقرىب ثم ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل
أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ونظروا أن أعرف كل منهما ما كان
معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كمال والإضافة
(قوله ثم المحلى) وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت مدار
التعريف والتبكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بالام الجنس تنكرة معنى وان
كان معرفة لفظا قلت التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الروداني في أول
الباب (قوله وقيل هما في مرتبة واحدة) اختاره الناطم وعلمه بأن تعريف كل
منهما بالعهد وهو يفتضى أن الذى في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بالعهدي

نحو (هندو) المضاف
الى معرفة نحو (ابنى) المحلى
بالنحو (الغلام) الموصول
نحو (الذى) وزاد في شرح
الكافية المنادى المقصود
كارجل واختار في التسهيل
أن تعريفه بالإشارة اليه
والمواجهة ونقله في شرحه
عن نص سيديو يذهب
قوم الى أنه معرفة بأل
مقدرة وزاد ابن كيسان من
وما الاستفهامية كما تقدم
ولما فات على الناطم
ترتيب المعارف في الذكر
على حسب ترتيبها في المعرفة
ليسبق النظم رتبها في
التبويب على ما استراه
فأعرفها المضمرة على الاصح
ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم
الموصول ثم المحلى وقيل
هما في مرتبة واحدة

كما أشار إليه الدماميني (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان
 واستدل بقوله تعالى قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى إذا الصفة لا تكون
 أعرف من الموصوف وأجاب المصنف بأن الذي يدل أو مقطوع أو الكتاب علم
 بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو إسرائيل ولذا أن تجيب
 أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذي انما تمنع أعرفية الموصول من المحلى
 لا تساويهما الذي ذهب إليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى
 فافهم (قوله في رتبة العلم) أي لا الضمير لانه يقع صفة للعلم في نحو مرتب زيد
 صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون
 كذا قالوا والظاهر عندي أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا كذا ذهب إليه
 المبرد لا كتابه التعريف منه وأن قوله سم في علمه استثناء الضمير ان الصفة
 لا تكون أعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فأى
 مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتموع لا نقول
 هذا منقوض يجوز ابدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء
 الرجل الذي قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت المفارضى في باب
 النعت نقبل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر أن
 اشتراط كونه زونه أو مساوية مذهب الاكثر ورأيت الشارح أيضا في باب النعت
 نقبل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم يرجع وبما ذكره يعلم عدم اشتباه
 رد القول بأن المضاف دون المضاف اليه مطلقا ونحو واعدناكم جانب الطور
 الايمن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفا (قوله ثم الغائب السالم عن
 الابهام) فسر في التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو
 نكرة فقال غير السالم جاء في زيد وعمر وفا كرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص
 باحتمال عوده للاول والثاني لعدم ما يعين رجوعه إلى أحدهما بخصوصه وان كان
 عوده للثاني راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدماميني من النظر ويحتمل
 تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذي لم يسلم منه
 فقبل مؤخر عن رتبة العلم وقيل في رتبته هذا وقد اختلف في ضمير الغائب العائد
 الى النكرة فالجهمور على أنه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو
 جاءني رجل فلأكرمه بخلاف ربه رجلا وبها قصة ورب رجل وأخيه واختاره
 الدماميني وعلمه بأن في الضمير في الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس
 في المظهر النكرة ألا ترى أنك اذا أردت تفسير الضمير في جاءني رجل فأكرمه
 قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تسكيرها بخلاف واجبة كالحال والتميز
 وقيل ليس معرفة بالكلمة (قوله وجعل الناظم هذا) أي السالم عن الابهام فقير

وقيل المحلى أعرف من
 الموصول وأما المضاف فانه
 في رتبة ما أنه يضاف اليه
 مطلقا عند الناظم وعند
 الاكثر أن المضاف الى
 الضمير في رتبة العلم وأعرف
 الضمائر ضمير المتكلم ثم
 المخاطب ثم الغائب السالم
 عن الابهام وجعل الناظم
 هذا في التسهيل دون العلم

السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فما وضع) قد رمت على
 الجار والمجرور خلاصة الدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذي غيبة أو
 حضور أي مع اعتبار دلالة التسمية على الغيبة أو الحضور فخرج بما التي أوقفناها على
 جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب بقوله لذي غيبة أو حضور ضمير
 الفصل وباء الغيبة لانها حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذي الغيبة
 أو ذي الحضور وثانيهما للغيبة لا لذي الغيبة وكفى الخطأ وبناؤه الحرفيان
 لانها ما وضع مع الخطاب لا لذي الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو
 معظما نفسه لانها وضعت للتكلم لا لذي التكلم وكذا همزة التكلم بقوله لانها
 اعتبار دلالة التسمية على الغيبة أو الحضور الاسماء الظاهرة المستعملة في غائب أو
 حاضر هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تدفع الايرادات هذا وكلام المصنف يتحمل
 جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن الضمير أن نحوها ككليات وضعها
 جزئيات استيعابا والمعنى فما وضع لفهوم ذي غيبة أو حضور وعلى مذهب العبد
 والسيد من أنها جزئيات وضعها واستيعابا والمعنى فما وضع لكل فرد ذي غيبة أو
 حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة
 والحضور حقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب ضمير الغائب
 وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءني رجل فأكرمته وضرب
 زيد غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو
 ضرب غلامه زيد أو لتضمن الكلام السابق إياه نحو اعدوا له أو أقرب للتقوى فإن
 الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام إياه استلزاما قريبا نحو ولا يوبه
 لكل واحد منهما السدس أي الميت بقرينة ذكر الأثر أو بعيدا نحو حتى توارت
 بالخطاب أي الشمس على قول بقرينة ذكر العشي وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم
 لحكم الواضع يتقدم المرجع وان خولف لتسكينة الاجمال ثم التفصيل وهذا في
 المسائل الست التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجل لا زيد
 كذا في الخطأ وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربه زيد فان المرجع لم يتقدم
 فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الاولان فظاهران وأما الثالث فلانه لم يلحق بما
 تقدم فيه المرجع إذ ليس من المسائل الست وتقرير المقام على هذا الوجه
 يستقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبإيه
 ورفع ما أول المتنازعين وجره برب وايدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف
 الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير بالمفسر نحو هي النفس تتحمل ما حملت
 وهي العرب تقول ما شأت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسره ونحو
 ان هي الاحياء الدنيا وجوز الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز بعده في غير بابي

(فما) وضع (لذي غيبة)
 تقدم ذكره لفظا أو معني
 أو حكما على ما سيأتي في آخر
 باب الفاعل (أو) لذي
 حضور) متكلم أو مخاطب

نعم ورب نحو فسواهن سبع سموات فقضاهن سبع سموات جوز كون سبع
تدبيراً مفسراً للضمير وقولنا وان خولف للسكنة الاجال ثم التفصيل ايضاً حه أنهم
انما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفتيح
بذكر الشيء أولاً ثم تقديره لتضمن ذلك تشويق النفس الى التفصيل فيكون
أوقع فيها والذي كرم مرتين بالاجال والتفصيل فيكون أكد وفي الهمع أن
الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي
عمر معمر آخر

قالت ألا يمتأ هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

أي نصف حمام آخر بقدره عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه قال
الداميني كذا قال ابن مالك وجاءه قال ابن الصائغ وهو خطأ المراد ومثل نصفه
فالضمير عائد على نفس ما قبله فائدة قال في التسهيل ولا يكون أي مفسر ضمير
الغائب غير الأقرب الابدليل اه قال الدماميني وينبغي أن يكون المراد بالاقرب
غير المضاف اليه أما إذا كان الأقرب مضافاً اليه فلا يكون الضمير له الابدليل ثم
قال فان قلت هذا أي ما ذكره المصنف اذ لم يمكن عود الضمير الى أي أحدهما أي
الشيئين المتقدمين كما في قولك جاءني زيد وعمر ووا كرمته وأما إذا لم يكن عوده الى
أحدهما وعوده اليه مأمراً كما في قولك جاءني زيدون والعمر ووا كرمتهم فهل
الحكم كذلك قلت لم أر فيه خصوصه نصاً وينبغي أن يحرى على مسألة ما اذا تعقب
الاستثناء أو الصفة مثلاً أشياء معدودة فن قال هناك بالعود الى الأخير يقول
هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح بقول هنا الضمير عائد
لكل ما تقدم لا الى الأقرب فقط فتأمل (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف
للضمير المنفصل على حد ما أنا كأنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير بس (قوله
بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال وقوله والمضمير مفعول من الأضمار وهو
الاخفاء فالطلاق الاول على كثير الحروف كخن والثاني على البارز بتغليب
غيرهما عليهما (قوله رفع ايهام الخ) أي رفع قوته وأضعفه والافتقار بالتمثيل ليس نصاً
في الرفع (قوله ما لا يتدأ به ولا يلي الا) أي ما لا يؤثر به في افتتاح النطق ولا يقع بعد
الاجنب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك عقلاً كما قاله حفيد الموضح وانما لم
يتدأ به ولم يلي الا لان وضعه على أن يلي عامله نعم كان التماس أن يلي الاعلى القول
بانها عامله لسكنه رفض والمراد لا يتدأ به ولا يلي الا بقا على حاله التي كان عليها
قبل الابتداء وتلوا الا فاندفع ما أورده اللقاني من أن الضمير في ضربتهما وضربتهما
وضربتهن متصل ويتدأ به ويقع بعد الان نحو هما ضرباوهما ضرباواهن ضربن وما
ضرب الا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولاً وانما يريد

(كأنت) وأنا (وهو)
وفروعها (نم) في اصطلاح
المصريين (بالضمير)
والضمير وسماه الكوفيين
كتابة ومكنياً تقريبه رفع
ايهام دخول اسم الإشارة
في ذى الحضور بالتمثيل
(وذو اتصال منه ما لا يتدأ)

لوصح أن يقال هما ضربت مثلاً على أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجابه هو
 نسل عن الرضي وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال
 المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضاً مع أن فيه
 اعتراضاً بالانفصال حال الابتداء أو تلوا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع
 وقيل أحترز عن الاوصفية التي بمعنى غير في نحو مررت برجل الالة أي غير
 لكن في شرح الجامع ما نضسه وربما اقتضى كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن
 الا اذا كانت لغیر الاستثناء كالوصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مراداً اه
 (قوله الالة) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار
 (قوله كالباء والسكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم
 والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر باء وهاء
 سلمية التمثيل للرفع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لخصواهما بالسكاف من
 أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتسكن للمخاطبة
 للفرق وخصوا المتكلم بالاضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب
 المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالخفيف به أولى وأيضاً هو
 مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا السكس وحكي بعضهم أن
 وصل فتحة تاء الضمير وكافه بأف وكسرتهم ما ساء لغتة رديئة فبحوز عليها اقنا
 ورأيت كما وقفتي ورأيتك وتوصل التاء المذكورة مضمومة بهم وألف للمخاطبين
 والمخاطبتين وانما ضمت التاء اجراء للهم مجرى الواو لتقاربهما في الخرج وبهم
 ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين اذا ولى
 الميم ضمير متصل كضربوه وشذضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاساو بنون
 مشددة للمخاطبات دما ميني لخصا قال الرضي زيداً لانات نون مشددة لتسكون بازاء
 الميم والواو في الذكور واختاروا النون لسانهم تأسبب الغنة الميم اه ولم تحذف
 النون الثانية كما تحذف الواو لانها غير ممتدة (قوله والهاء) تضم هذه الهاء الا ان
 وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسر ها غير الحازين أمأهم فيضمونها وبلغتهم قرأ
 حفص وما أنسانه وبما عاهد عليه الله وخزرة لاهله امكثوا وتشبع حركتها بعد
 متحرك واختار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً عند المبردوا الناطم وبقيده كونه
 حرف علة نحو عليه ورووه عند غيرهما والراجح الأول وقد تسكن أو تخلص
 حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلاب اختياراً فيقولون له بالاسكان
 والاختلاس وعند غيرهم اضطراراً وان فصل في الاصل الهاء المتحررة كذا كن
 خذف جزاً نحو لا يؤده اليك ونص له جهنم أو بناءً نحو فآله جازت الاوجه
 الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو هم

به (ولا يلي الا) الاستثنائية
 (اختياراً أدا) وقد يليها
 اضطراراً كقوله
 وما بنا الى اذا ما كنت جارتنا
 أن لا يجاورنا الالة ديار
 وذلك (كالباء والسكاف
 من) قولك (ابني أكرمك
 والياء والهامن) قولك
 (سلمية ماملك) فالأول وهو

البناء ضمير متكلم مجرور
والثاني وهو الكاف ضمير
مخاطب منصوب والثالث
وهو الياء ضمير المخاطبة
مرفوع والرابع وهو الهاء
ضمير الغائب منصوب وهي
نحوائر متصلة لا تأتي
البداءة بها ولا تقع بعد
الا (وكل مضمهر) متصلا
كان أو منقوصا (له البناء
يجب) باتفاق النحاة
واختلف في سبب بنائه
ف قيل لمشابهة الحرف في
المعنى لان كل مضمهر مضمهر
معنى التكلم أو الخطاب
أو الغيبة وهي من معاني
الحروف وذكري التسهيل
لبنائها أربعة أسباب
الاول مشابهة الحرف في
الوضع لان أكثرها على
حرف أو حرفين وحمل
الباقى على الأكثر
(والثاني) مشابهته في
الافتقار لان المضمهر لا تتم
دلالته على معناه الا
بضميمة من مشاهدة أو
غيرها (والثالث) مشابهته
له في الجمود فلا يتصرف في
لفظه بوجه من الوجوه حتى
بالصغير ولا بأن يوصف أو
يوصف به (الرابع) لاستغناء
عن الاعراب باختلاف
صيغة لا اختلاف المعاني

الاسباب وباشباع دوره نحو فيهم احسان أسهل من ضمها وان كان الضم أقبل لانه
حركة واو الجماعة وضمها أقبل ساكن واسكانها أقبل منفتح لأشهر فقد قرأ الاكثر
بهم الاسباب بضم الميم وأنفتح عليهم بسكونها دما مبنى لمخاضا (قوله مجرور) أى
في محل جر وكذا يقال في نظائره (قوله وكل مضمهر الخ) كان الاولى تقديمه على
تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكلية أو تأخير عنه بالكلية ولا يخفى أنه
لا يستفاد بناء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبهه الوضعى في اسمي جنتنا
وان زعمه البعض حتى تلتبس فائدة ذلك كرهذا بعد قوله كالشبهه الخ اذا استفاد من
قوله كالشبهه الخ بناء التاء وناقض (قوله يجب) أى يلزم فائدة ما نقله البعض عن
الهموزي وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من
كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل في قوله وكل حرف مستحق لبناء (قوله وهي
من معاني الحروف) أى من المعاني النسبية التي حقها أن تؤدى بالحروف قال ابن
غازى وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وبالواحق في نحو إياي إيانا إياك إياها
بناء على أنها حروف لانها مضمهر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات
اصطلاحية وهو قول الرضى كما قدمنا (قوله مشابهته في الافتقار) اعترض بأن
الافتقار لا يوجب البناء الا اذا كان الى جملة (قوله في الجمود) أى عدم التصرف كما
يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف في لفظه) فلا يثنى ولا يجمع
وأما هـا وهـم ونحو فأسماء لا اثنين والجماعة دما مبنى (قوله الاستغناء عن
الاعراب) أى مشابهة الحرف في الاستغناء الخ قال سيم فيه بحث اذ مقتضى كون
البناء للاستغناء أن لا يكون له محل من الأعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا
معنى لاثباته في المحل ولا فائدة لذلك اهـ وقد يجاب بأن اثباته في المحل لطرد
أبواب الفاعل والمفعول والمنافع اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله
باختلاف صيغه) البناء صيغة متعلقة بالاستغناء واللام في قوله لا اختلاف المعاني
لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه
أعم من أن يكون اختلاف مادة كلبين هو ونحو وبين أنت وإياه أو هيثة كلبين
تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة
كما للمتكلم وأنت للمخاطب وهو لغائب أو باختلاف محالهما من الاعراب كالمتكلم
له في الرفع تاء مضمومة وفي النصب والجر ياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء
مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفي النصب والجر مع التذكير تاء مفتوحة
ومع التأنيث كاف مكسورة فأعني ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من
الاعراب الامتياز وهو حاصل اهـ بايضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض
المواد كهو ونحو واختلاف الهيثة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء

عن الاعراب فالأنسب جعل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كانت
واياه ونحوه واياك وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفا علمنة
والمفعولية لان ماد كرهوا الذي له دخل في استغناء الضمير عن الاعراب فتأمل
هذا ولا يضر في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سيما في استغناء الضمير
عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نالاحوال
الثلاثة كمال يضر اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف وغاية
ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني أغلبا (قوله واعل هذا الخ) قال
المشغواني يعارضه قوله السابق كالشبهه الوضعي في اسمي جئتنا (قوله عقبه
بتقسيمها) أي الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب أي المحلى فلا اعتراض بأن
المضمر مبني وبان تقسيمها بحسب الاعراب يقتضي أنها معربة فكيف يتضمن
علة البناء نعم يرد على ابن الناطم أنه انما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل
للنصب وصلاحية نالاحوال الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب
والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي أن يكون سببا للاعراب الآن يقال
محط التعقيب قوله وذوارق الخ (قوله كأنه قصد ذلك اظهار علة البناء) لانه
اذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل
نصب وهكذا علم أنها تتغير باختلاف الصيغ فتستغنى عن الاعراب فتبني (قوله
ولفظ ماجر) الاضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد
أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للاعراب وانما قال ولفظ
ماجر كلفظ مانصب ولم يقل ولفظ مانصب كلفظ ماجر ليقبه من أول وهلة على أن
كلامه في المتصل اذا المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ماجر من الضمائر المتصلة
كلفظ مانصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب
خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ مانصب) ولومع اختلاف الحركة تخويه
وضربه (قوله نحو انه وله) ونحوه في (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر
الفعلي على المبتدأ الجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفعلي متصرفا كما
هنا وان لم يتجزأ تقدم عاملة الذي هو الخبر الفعلي وقولهم جواز تقدم معمول يؤذن
بجواز تقدم العامل أغلبا (قوله وجر) عطف التكررة على المعرفة كما عطف
المعرفة على التكررة في قوله بعد وأف والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد
أحسن المصنف حيث اكتفى بهم هذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة في باب
العطف (قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نونون
المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال انما يستعمل
المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا

قال الشارح واعل هذا
هو المعبر عند الشيخ في بناء
المضمرات ولذلك عقبه
بتقسيمها بحسب الاعراب
كأنه قصد بذلك اظهار علة
البناء فقال (ولفظ ماجر
كلفظ مانصب) نحو انه وله
ورأيتك ومررت بك (لرفع
والنصب وجرنا) الدال على
التسكيم المشترك أو المعظم
نفسه

(صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال (كاعرف بنا فأننا انما المنح) (١٤٢) فنأى بنا فى موضع خبرا لى الباء وفى فأننا فى

اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمة هاء والفتح فوق باقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه (قوله كاعرف بنا) أى اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) أى بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولولا قال بالفعل لكن أوضع (قوله وأما الباء وهم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف بالذكر الصلاحية للأحوال الثلاثة مع أن الباء وهم أيضا صالحان لها (قوله لكن لا يشبهان نامن كلى وجه الخ) اعترض بأن هذا الظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطعنا لان الباء تكون بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة فى نحو أعجبني كوفى مسافرا إلى أبى فأننا فى الجميع للتكلم ومحملها نصب فى الأول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث وهم يكون ضميرا متصلا فى الأحوال الثلاثة فى نحو أعجبهم كوفى مسافرين إلى أبائهم فأننا ضمير متصل فى الجميع ومحملها نصب فى الأول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث والجواب أن وقوع الباء وهم فيما ذكر فى محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعول يطلب مرفوعا والكلام فمما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الإصالة (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمه قبلها كقوله

فلو أن الأطباء كان حولي * وكان مع الأطباء الاساء

وكقراءة طلمحة قد أفلح المؤمنون بضم الحاء والجرى على لغة أكاوفى البراغث كفى الكشاف وهذه القراءة برذ على قول أبى حيان أن ذلك ضرورة وسجع ذلك مع الأمر أيضا أفاده الدماسينى (قوله شعث رفيع بارزة) أى إذا اتصلت بالفعال كفى مثله فالالف والواو فى نحو الضاريان والضاريون حرفان والقاعد مستتر (قوله ماله وجود فى اللفظ) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فأن له وجودا فى اللفظ بالقوة لا مكان القطب به بخلاف المستتر فإنه لا وجود له فى اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم إمكان النطق به بل هو أمر عقلى لفصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقاني فان قلت المحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتها ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أنشعب عن دلالتها اه ومن تم كان المستتر فى حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا إذا سمى يضرب من زيد يضرب حكي كتحكى الجملة وإذا سمى بقائم من أيهم قائم يحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى إذ ليس جملة كما قاله الرودانى (قوله ومستتر) تصرح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أوسع أقوال ثلاثة ثنائها منفصل ثالثها واسطة (قوله أى لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا وأجواز أى استتارا ذا وجوب أو ذا جواز (قوله لا يتخلفه ظاهر) أى لا يعلى محله بأن لا يرتفع بعامله (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحد والاثنتين والجمع فالضمير فيها بارز وقوله

موضع نصب بان وفى فأننا فى موضع رفع بالفاعلية وأما الباء وهم فأنهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نامن كل وجه فان الباء وان استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد لأنها فى حالة الرفع للخطاطبة نحو اشربى وفى حالة الجر والنصب للتكلم نحولى وفى وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجر والنصب ضمير متصل (وأف والواو والنون) ضمائر رفع بارزة متصلة (لما غاب وغيره) أى مخاطب فالغائب (كقاما) وقاموا وكن (و) المخاطب نحو (اعلموا) وأعلموا أعلن * تنبيه رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل ولما كان الضمير المتصل على نوعين بارز وهو ماله وجود فى اللفظ ومستتر وهو مؤلف ليس كذلك وقد تم الكلام على الأول شرع فى بيان الثانى بقوله (ومن ضمير الرفع) أى لا النصب ولا الجر (ما يستتر)

المخاطب

وجوبا وأجواز فالأول هو الذى لا يتخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد

المخاطب سان للواقع وأما هي الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء بـ
 الخطاب وهذا يعرف مافي كلام البعض (قوله أو مضارع) أي مذكور لانه اذا
 حذف المضارع عرزا الضمير منفصلا كما سيأتي (قوله أو بقاء المخاطب نحو
 تشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال المسئلة ثابت كقوله
 تشكر بل هو أولى ليكون الناطم عملا للمستتر جوازا أيضا وخارج باضافة تاء الى
 المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بـ تاء الخطابية والمخاطبين والمخاطبتين
 والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله
 أجره مجرى الامثال التي تلمز طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أي في
 غير مسألة السكحل وبدون دور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر بالطراد في
 مسألة السكحل وبدون دور في غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (قوله أو باسم
 فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هي له فعلا أو غيره لان رورهم بهم
 جريانه على غير من هي له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو
 فضر الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضمير فاعل صحيح كما يعلم من
 ضابطي واجب الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى المضى) أما الذي بمعناه
 فرفوعه جائز الاستتار لانه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك
 هيهات العقيق هيهات على أنه من تأكيد الجمل (قوله كنزال ومه) فالضمير
 فيهما مستتر وجوباسواء كما لم يرد مذكرا وغيره نحو زل يازيد ويا زيدان ويا زيدون
 ويا هندا ويا هندان ويا هندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يخلفه الظاهر) أي
 محل محله بأن يرتفع بعامله (قوله بفعل أغائب أو الغائبة) أي غير ما تقدم من فعلى
 الاستثناء والتعجب (قوله المحضة) أي التي لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الطرف
 والجار والمجرور أما غير المحضة كالأبطح والأجرع فغير محتملة للضمير أصلا وكان
 عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على أنه من
 تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصريح بـ زيد هيهات فاعلم يصح على القول بأن اسم
 الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الورداني وفيه نظر لان
 الاختلاف انما هو في تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله
 محلا فلا أطن أحد يمنعهم قائل ولعل الشارح لم يزد انقصانه عن فعل الغيبة
 والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما قبله شارح
 الجامع عن ارتشاف أي حيان (قوله وفيه نظر) قال سم حيث فسر المستتر جوازا
 بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد
 لو فسر بما يجوز إزاره على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح فعني وجوب
 الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضمير المستتر وعدم

المخاطب (كافعل) يازيد
 أو مضارع مبدوء بمزة
 المتكلم مثل (أوافق) أو
 بنون المتكلم المشارك أو
 المعظم نفسه مثل
 (نقطط) أو بقاء المخاطب
 نحو (اذ تشكر) أو بفعل
 استثناء كخلا وعدا ولا
 يكون في نحو قاموا ما خلا
 زيدا وما عدا امرا ولا يكون
 بكرا أو بأفعل التعجب
 نحو ما أحسن الزيدان أو
 بأفعل التفضيل نحوهم
 أحسن أنا أو باسم فعل
 ليس بمعنى المضى كنزال
 ومه وأف وأزه والثاني هو
 الذي يخلفه الظاهر أو
 الضمير المنفصل وهو
 المرفوع بفعل الغائب
 أو الغائبة أو الصفات
 المحضة قال في التوضيح
 هذا تقسيم ابن مالك وابن
 يعرب وغيرهما وفيه نظر
 اذا الاستتار في نحو يذام

وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدم وجوبه
 بأن يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضع اذ الاستتار
 الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان
 مشاحذة في الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذى بيناه هو عين
 التقسيم الذى جعله التحقيق لافرق بينهما الا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم
 هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه اه مع بعض التحصيل (قوله
 فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره
 جائزا وبحسب في هذا النسخ بأن سيمو به أجاز في قوله تعالى أن يمل هو وقولك مررت
 برجل مكرم هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيداً وان استشكل بأن القاعدة
 أن لا فصل مع امكان الوصول الا فيما استغنى وليس ههنا منه فعلى قياس ما ذكره
 سيمو به يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا
 لا يضرهم أصلاً اذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم في الضابط
 لا يدل على اشتراطه أصلاً وتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما تأييد البعض
 النظر من النظر (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير) أى المستتر كما يؤخذ من المقام
 أى بطريق الاصل فلا يرد أن أقوم مثلاً يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن
 العامل في التابع هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر (قوله والى
 ما يرفعهما) أى الضمير والظاهر وعمارة التوضيح والى ما يرفعهما وغيره ولو أتى بها
 لكان أحسن (قوله يجب ذكره) أى لفظاً أو تقدير أو المراد ذكره اعتباره
 (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير (قوله ولا داعى الى تقدير وجودهما)
 أى غالباً فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع الى تقديرهما كبرط الصفة
 أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذوارتفاع) أى محلاً وكذا يقال فيما بعد
 قال الروادى ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة
 والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كانت فانه قلب ولا بما كدبه المنصوب أو
 الجبرور كما يأتى في باب التوكيد فانه بطريق النياية ولا بنحو يا أنت لانه فى محمل
 نصب فان ذلك شاذ لا مطرد اه (قوله أنا الخ) وقد تنوب الملائمة عن ضمير الخبر
 فتحرر بالكاف بنحو أنا كانت وأنت كأننا وأنت كهو (قوله هو) قال فى التسهيل
 وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة
 الاستفهام وكاف الجر اضطراباً وقد تحذف الواو والياء اضطراباً وتسكنهما
 قيساً وأسودتدهما همدان اه بزائدة كلمتهن الدمامين (قوله والفروع
 عليها) أى المتفرعة عنها (قوله فى انفصال) أى مع انفصال والظاهر أن قوله
 ههنا فى انفصال وقوله قبل وانفصال للتمقن (قوله اياى) قال الغزيرى فى شرحه

واجب فانه لا يقال قام هو
 على الفاعلية وأما يدام
 أبوه أو مقام الاهو فتركيب
 آخر والتحقيق أن يقال
 تقسيم العامل الى ما لا يرفع
 الا الضمير كما تقوم والى
 ما يرفعهما كقام انتهى
 (تقديمه) انما يخص ضمير
 الرفع بالاستتار لانه عمدة
 يجب ذكره فان وجد فى
 اللفظ فذلك والا فهو
 موجود فى النية والتقدير
 بخلاف ضمير النصب
 والجر فانهما فضلة
 ولا داعى الى تقدير
 وجودهما اذا عدا
 من اللفظ (وذوارتفاع
 وانفصال أنا) للتمكك
 و (هو) للغائب (وأنت)
 للمخاطب (والفروع)
 عليها واضحة (لا تنسبه)
 عليك (وذواتصا فى
 انفصال جعله اياى)

فالضمير عند البصريين أن الخ) وذهب الفراء الى أن الضمير مجموع أن والتاء
 وذهب ابن كيسان الى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن همع (قوله والتاء حرف
 خطاب) أي حرف جعل له الواضع مدخلا في الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط
 في دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوافي. وبه يندفع ما أورده من أن
 الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لأن كما
 يقبذه ظاهر كلام الشارح ومثل الأبراد والجواب المذكورين يجري في إياي
 وأجيب أيضا عن الأبراد فيها بأن إياي مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب
 فيحتاج في فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهي الواو الحاق فالتكلم والخطاب والغيبة
 مدلولات لا يالكن المعين للاراد منها حال استعمالها تلك الواو حق وفي قول الشارح
 ندل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب (قوله كالاسم) أي كالتاء الواقعة اسما
 في نحو ضربت وقوله ونصرف أي في الجملة اذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده
 كداء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج الى قولنا في الجملة (قوله وذهب
 الخليل الخ) وقيل الضمير هو الواو حق وإيما دأى حرف زائد تعتمد عليه الواو حق
 ليميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير الواو وإيما اسم ظاهر
 أضيف إليها (قوله الى أنها ضمائر) أي وإيما مضافة اليها دليل ظهور الاضافة
 في قوله إياها وإيما الشواب اضافة العام للخاص لأن إياي مشتركة كما مر ورتبانه لوصف
 ذلك لوجب اعراجه لأن المبنى اذا لزم الاضافة أعرب وما استدل به شاذ والساذ
 لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناطم) وجعل اضافته مع أنه معرفة لزيادة
 الوضوح كما في * عذرا زيدنا يوم النصارأ من زيدكم (قوله وفي اختيار) مفهومه أنه
 في حال الضرورة يجيء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور وإن
 الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناطم أنها
 ما ليس للشاعر عنه مندوحة فشكل إلا أن يراد بامكان الاتصال عدم المنافع
 الصناعتى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صنع
 الشارح فإنه لم يأخذ له مفهومه وما وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال
 حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من
 أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبقي عليه أسباب أخرى كرها في التصريح منها
 أن يرفع الضمير بمصدر مضاف الى منصوب نحو بنصر كم نحن كنتم ظافرين أو
 يرفع بصيغة تجارية على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس
 عند الكوفيين نحو زيد عمر وضاربه هو وأن يكون عاملا حرف نفي نحو ما هن
 أمهاتهم وأن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول وإياكم وأن يلى واو المصاحبة
 كقوله

وأما أنت فالضمير عند
 البصريين أن والتاء حرف
 خطاب لا اسم لفظا
 وتصرفا وإيما إياي فذهب
 سيبويه الى أن إياها هو الضمير
 ولو احقه وهي إياي
 إياي والكاف من إياي
 وإيها من إياي حروف تدل
 على المراد به من تكلم أو
 خطاب أو غيبة وذهب
 الخليل الى أنها ضمائر
 واختاره الناطم (وفي
 اختيار لا يجيء) الضمير
 المنفصل * اذا تأتى أن
 يجيء) الضمير المتصل
 لأن الغرض من وضع
 المضممرات إنما هو
 الاختصار والمتصل أخصر
 من المنفصل فلا عدول عنه
 الا حيث لم يتأت الاتصال
 لضرورة نظم كقوله

فَأَنْتِ لَا أَنْفَكَ أَحْذَوْ قَصِيدَةً * تَكُونُ وَأَيَّاهَا مِثْلًا بَعْدِي

وَأَنْ يَلِيَ أَمَّا الْمَكْسُورَةُ نَحْوُ أَمَّا وَأَمَّا أَنْتِ وَمِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي عَدَّهَا فِي التَّصْرِيحِ
أَنْ يَنْصَبَ بِمَصْدَرٍ مضافٍ إِلَى الْمَرْفُوعِ نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ الْأَمِيرِ يَا كُورْدُ
الدَّمَامِينِي بِجَوَازِ اتِّصَالِهِ فَاصْلًا بَيْنَ الْمُضَايِفِينَ كَأَنْ يُقَالَ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ كُورْدِ الْأَمِيرِ
بِحُرِّ الْأَمِيرِ (قَوْلُهُ فَاذْكُرْهُمْ) بِالْأَنْصَبِ جَوَابًا لِلنَّفْيِ وَبِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى أَصْحَابِ
وَالضَّمِيرِ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ لَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ صَاحِبَهُمْ وَكَذَا ضَمِيرُ يَزِيدُهُمْ بِخِلَافِ
الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ آخِرَ الْبَيْتِ وَالْمَعْنَى وَمَا أَصْحَابُ قَوْمًا فَاذْكُرْهُمْ قَوْمِي الْأَيُّزِيدُونَ
قَوْمِي حَبَا إِلَى لَكِنَّهُ تَنَاهَيْتُمْ عَلَى قَوْمِي وَالشَّاهِدُ فِي هِمَّ الْأَخِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ يَزِيدُ
كَذَا فِي الْمَعْنَى وَاسْتَقْرَبَ الدَّمَامِينِي أَنَّ الذِّكْرَ قَلْبِي بِمَعْنَى التَّنْذِيرِ وَأَنْ زِيَادَتُهُمْ قَوْمَهُ
حَبَا إِلَيْهِ لِكُونِهِ بِرَأْسِهِمْ مَخْطُوبِينَ رَتَبَةً عَنْ قَوْمِهِ وَجَوَازِ الشَّمْنِيِّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ يَزِيدُ
ضَمِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَى الذِّكْرِ الْقَلْبِيِّ الْمَفْهُومِ مِنْ فَاذْكُرْهُمْ وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ تَأْكِيدًا
لِلْأَنْصَبِ لِأَنَّهُ يُؤَكِّدُ ضَمِيرَ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلِ كُلَّ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ وَلَا شَاهِدَ عَلَى هَذَا (قَوْلُهُ
بِالْبَاعِثِ) الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِخِلَافٍ فِي بَيْتٍ قَبْلِهِ وَالْبَاعِثُ هُوَ الَّذِي يَبْعَثُ الْأَمْوَالَ
وَيَحْيِيهِمْ وَالْوَارِثُ هُوَ الَّذِي تَرْجِعُ إِلَيْهِ الْأَمْوَالُ يَعْدُفُهَا الْمَلَأُ وَالْأَمْوَالَ أَمَّا
مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ الْبَاعِثِ إِلَى الْوَارِثِ إِلَيْهِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ * بَيْنَ ذِرَابِي وَجِهَةِ الْأَسَدِ *
أَوْ مُنْصَوِّبٌ بِالْوَارِثِ عَلَى أَنَّ الْوَصْفَيْنِ تَمَازُجُهُمَا وَعَمَلُ الثَّانِي وَضَمْنُهُ بِمَعْنَى تَعَمُّنَتْ
أَيَّ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِمْ أَوْ جَمَعَتْ تَكْفُلَتْ بِأَيِّدِيهِمْ وَالدهارِيرُ قَالَ فِي التَّصْرِيحِ بِمَعْنَى
الشَّدَائِدِ أَهْ وَتَبَعَهُ شَيْخُنَا وَابْعُضُ وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ الدَّهَارِيرُ أَوَّلُ الدَّهْرِ
فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي بِلَا وَاحِدٍ وَالسَّائِفُ وَدَهْرٌ دَهَارِيرٌ بِمُخْتَلَفَةٍ أَهْ وَقَالَ الْعَمِيُّ
وَقَوْلُهُمْ دَهْرٌ دَهَارِيرٌ أَيْ شَدِيدٌ كَلِيلَةٌ لِبِلَاءٍ يَوْمٌ أَيْ يَوْمٌ وَسَاعَةٌ سَوْعَاءٌ وَالْإِضَافَةُ فِيهِ
مِثْلُ جَرْدِ قَطِيفَةٍ أَهْ وَالْمُوَافِقُ بِاصْدِرَ عِبَارَتِهِ أَنْ يَقُولَ وَالْإِضَافَةُ فِيهِ مِثْلُ مَسْجِدِ
الْحَاسِعِ فَافْهَمِ (قَوْلُهُ أَوْ كُونَهُ مَحْضُورًا) أَيَّ فِيهِ قَدْ يُقَالُ مَا قَبْلَهُ مَحْضُورٌ فِيهِ أَيْضًا
وَأَجَابَ شَيْخُ الْأَسْلَامِ بِأَنَّ هَذَا مَصْطَلَحُ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي أَمَّا الْخِطَابَةُ فَأَمَّا يَكُونُ الْحَصْرُ
عِنْدَهُمْ بِأَمَّا أَوْ مَاوَالَا (قَوْلُهُ أَنَا الذَّائِدُ) بِالذَّالِ الْمَجْمُوعَةِ أَيْ الْمَانِعِ وَالْحَاسِي مِنَ الْحَاجَةِ
وَهِيَ الْوَقَايَةُ وَالذَّمَارُ مَا زَلَمَ الشَّخْصَ حَقُّهُ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَالْحَسْبُ الْفِعْلُ الْحَسَنُ
لِلشَّخْصِ وَلَا يَأْتِيهِمَا جُودٌ مِنَ الْحِسَابِ لِأَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ وَيَعْدُونَ عِنْدَ الْمَقَاخِرَةِ قَالَ
السَّعْدِيُّ التَّقْيِيزُ إِنِّي لَمَّا كَانَ غَرَضُهُ أَنْ يَخْصُ الْمُدَافِعَ لَا الْمُدَافِعَ عَنْهُ فَضَلَ الضَّمِيرَ
وَأُخْرَاهُ ذَلُولًا وَأَمَّا أَدَافِعَ عَنْ أَحْسَابِهِمْ لِمَا صَارَ الْمَعْنَى أَمَّا أَدَافِعَ عَنْ أَحْسَابِهِمْ
لَا عَنْ أَحْسَابِ غَيْرِهِمْ وَهُوَ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ (قَوْلُهُ أَيْكُ وَالشَّرُّ) أَصْلُهُ احْذَرْنَا لِقَائِكُ
وَالشَّرُّ (قَوْلُهُ وَضَلَّ أَوْ فَضَلَ الْخ) اسْتَنْتَى هَذِهِ الْأَبْوَابَ الثَّلَاثَةَ مِنَ الْقَاعِذَةِ
الْمُقَدَّمَةِ فِي قَوْلِهِ وَفِي اخْتِيَارِ الْخِ وَفِيهِ أَوْ فَضَلَ أَيَّ أَنْتَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ

وَمَا أَصْحَابُ مِنْ قَوْمٍ فَاذْكُرْهُمْ
الْأَيُّزِيدُهُمْ حَبَا إِلَى هِمَّ

وَقَوْلُهُ

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَالَ

قَدْ ضَمَنْتُ

أَيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ

الدهارِيرِ

الْأَصْلُ الْأَيُّزِيدُونَ هِمَّ وَقَدْ

ضَمَنْتُهُمْ أَوْ تَقَدَّمَ الضَّمِيرُ

عَلَى عَامِلِهِ نَحْوُ يَا كُورْدُ نَعْبُدُ

أَوْ كُونَهُ مَحْضُورًا بِأَمَّا وَأَمَّا

نَحْوُ أَمْرٍ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا

أَيَّاهُ وَنَحْوُ قَوْلِهِ * أَنَا الذَّائِدُ

الْحَاسِي الذَّمَارُ وَأَمَّا * يَدَافِعُ

عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَدَافِعُ إِلَّا أَنَا

أَوْ كُونِ الْعَامِلِ مُخْذُوفًا

أَوْ مَعْنُوياً بِنَحْوِ يَا كُورْدُ وَالشَّرُّ

وَأَنْتَ يَزِيدُ لَتَعْدُرَ الْأَتَّصَالَ

بِالْمُخْذُوفِ وَالْمَعْنَى (وَصَلَّ)

أَوْ أَفْضَلَ هَاءُ سَلْبَةٌ وَمَا *
أَشْبَهُهُ أَيَّ وَمَا أَشْبَهَ هَاءُ

سَلْبَةٌ مِنْ كُلِّ ثَانِي ضَمِيرٍ

هـاء سلمية لا يمكن فصلها إلا بمال أو وجود لها مع الانفصال والهـاء الموجودة معه
حرف غيبة وقد تم الوصل إشارة إلى رجحانه مع الفعل الذي صرح به في عبارته (قوله
أو لهما أخص) أي أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل في نحو ضرب يونا والفصل
في نحو أعطاهم إياك أو أياه وأعطاك إياي أو إياك كما ستعرفه (قوله وغير مرفوع)
أي فقط فلا يرد نحو جيبك في البيت الآتي لانه وإن كان في محل رفع هو في محل جر
أيضا لا ساقفة فلو كان مرفوعا وجب الوصل إن كان العامل فعلا نحو ضربته أما
إذا كان اسمها ولا يكون حيثما ضمير الأول المرفوع الأمسترا فحوز اتصال
الثاني وانفصاله نحو أنا الضاربك والضاربك عند من يعرب الضمير مفعولا
لامضافا إليه أما عند من يعربه مضافا إليه فيتعين الوصل إذا ضمير المنفصل
لا يكون مجرورا (قوله أنلزمكموها إن يسألكموها) الواو فيها تولدت من
اشباع الضمة اه شتواني (قوله اذيركم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان
الكلام فيما إذا كان العامل في الضمير بن غيرانا مع الابتداء ويرى في الآية حليمة
وهي من نواحي الابتداء فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلتني وأجيب بان
التنسخ في الآية انما هو للمفعول الثاني والثالث لا للاول والثاني إذا كان فاعلا في
الاصل فالنسخ ليس للضمير من معال لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لان
المراد بالنسخ المنفي في قولنا غيرانا مع الابتداء نسخ المفعولين معا قائل وفي الهمع
إذا وردت مقاعيل أعلم الثلاثة فيما نرى في حكم الاول والثاني حكم باب أعطيت
وإن كان بعضها ظاهرا فإن كان الضمير واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو
ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فككظمت (قوله إن الله ملئكم إياهم الخ) ساقه
في التنصير بحد ثنا والشاهد في هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله
والانفصال حيثما أخرج) لأن عمل الاسم لمسا به الفعل لا لذاته فهو نازل
الدرجة عنه في اتصال الضمير به (قوله إن كان الخ) لام لأن موطئة للقسم كما قاله
العيني والشيخ خالد زاد العيني وتسمى المؤذنة أيضا لأنها تؤذن بأن الجواب بعد
أداة الشرط التي دخلت عليها مبني على قسم قبلها الأعلى الشرط اه وبذلك يعلم
بطلان ما ذكره البعض في البيت الآتي أعني قول الشاعر إن كان إياه الخ من أن
الموطئة هي لام لقد فتبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العيني انه
جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط
مخذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط وقول العيني
الشاهد فيه وفي الاول لا يلتفت إليه كانه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر
مضارع فاعله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وهما مفعول
ثان أي ومنعكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع إلى فرس

أو لهما أخص وضمير
مرفوع والعامل فيه ما
هو يرنا مع الابتداء سواء
كان فعلا نحو سلمية وسلي
أياه والدرهم أعطيتكه
وأعطيتك إياه والاتصال
حيثما أخرج قال تعالى
فيسد كفيكم هـ م الله
أنلزمكموها إن يسألكموها
اذيركم هـ م الله في ممالك
قليل ولو أراكم هـ م كثيرا
ومن الفصل إن الله ملئكم
إياهم ولو شاء لملأكم إياكم
أو أياهم نحو الدرهم أنا
معطيك ومعطيك إياه
والانفصال حيثما أخرج
ومن الاتصال قوله
لئن كان جيبك كاذبا
لقد كان جيبك حقا فبينما
وقوله * ومنعكها بشئ
يستطاع و(في) هـ

(مكتته) وبابه (الخلف) الآتي ذكره (١٤٩) (انتهى) أي انتسب و (كذلك) في هاء (خلفته) وما أشبه من

كل ثاني ضميرين أو أولهما
أخص وغير مرفوع
والعامل فيها ناسخ
للإهداء (وإصلا * أختار)

في البابين لأنه الأصل ومن
الاتصال في باب كان قوله
صلى الله عليه وسلم في ابن
سبيدائ، بكنهه فلن نسط
عليه والابن بكنهه فلا خبر لك
في قوله وقول الشاعر

فان لا يكنه أو تكنه فانه
أخوها غذه أمه بلبانها
وأما الاتصال في باب خال
فلما شبه خلفته وظننته
بسألتيه وأعطيتكه وهو
ظاهر ومنه قوله
بلغت صنع امرئ برخاله
اذم تزل لا كتساب الحمد

مبتدرا * وأما (غيري)
سبيويه والـ كثر فانه
(اختار الاتصال) فيهما
لان الضمير في البابين خبر
في الأصل وحق الخبر
الاتصال وكلاهما مسهوع
في القول قوله

ان كان اياه لقد حال بعدنا
عن العهد والآن قد تغير
ومن الثاني قوله

أخى حسبك اياه وقد ملئت
أرجاء صدرك بالأضغان
والاحن * تنبيه وفاق
الناظم في التسهيل سبيويه

تسمى سكب مذكورة في الاسماء قبله كان طلبها بعض الملوكة من الشاعر
فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياها والباء اصلة المنع ويستطاع خبر منع أي منعك
اياها مني نأى شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجه همك العلمية
إليها وأما زائدة في خبر منع ويستطاع صفة مصدر البيت * فلا تطمع أبيت اللعن
فيها * وأبيت اللعن كانت تحية الملوكة في الجاهلية أي أبيت أسباب لعن الناس
لك والواو في ومنعك الحال من فاعل تطمع أو مجرور في لا للعطف بالزم عليه من
عطف الخبر على الإنشاء من شرح شواهد المغنى للسيوطي وشرح الشواهد للعيني
وغيرهما (قوله وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالثال أم لا نحو
المصدق كنه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه
فحب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه
كما لا يجوز الـ فيقع المتصل بعد الـ لا يقع بعدهما هو بمعناها والظاهر أن
كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا لا في ندور
وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن
قوله لم ليس وليك شاذ (قوله الخلف) أي في الراجح من الوجهين كما يشير إليه قول
الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لعمر
ابن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد طامنه أنه الدجال ونعل هـ التردد منه
عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنه الخ)
قبله

دع الضمير يشر بها العوادة فأنى * رأيت أخاها مغنيا بكنها
يخاطب غلامه يباه عن الضمير دون بيبذ الريب وهو المراد بأخيهما واللبان
بالكسر اللين والضمير المستتر في بكنها يرجع إلى أخيهما والبارز إليها وقوله أو
تكنه بالعكس والمراد بأماه شجرة الكرم (قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لـ
هنا ولو قال عطف على قوله لأنه الأصل ولشابهة خلفته الخ لكان حسنا (قوله وهو
ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لان كلام الضميرين في البابين منصوب وأولهما
أخص (قوله بلغت) الظاهر أنه بناء المتكلم أي أخبرت بصنع امرئ برتفع
الباء أي بحسن أخالك بكنه الهمزة على الألف وفتحها على القياس (قوله
لان الضمير الخ) رده الناظم في شرح الكافية بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير
الاول بـ لرجحانه لأنه مبتدأ في الأصل وهو مجتمع بالاجماع وأجاب الرضي بأن
قرب الاول من الفعل منع من رعاية الأصل (قوله وكلاهما) أي البابين أي
فصليهما مسهوع (قوله لأن كان اياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحوّل
(قوله أخى حسبك اياه) الظاهر أن أخى مبتدأ وحسبك اياه خبر وأأن الكلام

على اختيار الانفصال في باب خلفته قال لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد حذره عن الفعل منصوب آخر

تخلاف ما كتبه فإنه خبر مبتدأ في الأصل ولكنه شبه به أضر به في أنه لم يحجزه الضمير مرفوع والمرقوع
 يحجز عن الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرمان وابن الطراوة (وقدم الأخص) من الضميرين في الأبواب
 الثلاثة على غير الأخص منها وجوبا (في) حال (اتصال) تقدم (١٥٠) ضمير المتكلم على ضمير المخاطب

من باب الاشتغال لأن أجي منادى حذف منه حرف النداء كزعمه العيني ثم رأيت
 الدفوشي قال ما فاتته وقوله وقد مثلت الخ جملة حالية والأرجاء جمع رجا بالقصر
 وهو الناحية والأضغان والأحزاج جمع أضغن واحدة بكسر أولهما وهما الحقد
 (قوله والمرقوع يحجز عن الفعل) أي الفصل به كالفصل (قوله وقدم الأخص الخ)
 من فوائده التخصيص على تقديم جواز الأمرين في باب سلبه بتقديم الأخص
 وأنه إذا قدم غير الأخص تعين الانفصال وأما يحجز وقوله وما أشبهه فلا يفيد
 صريحا لجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الأعراف أفاده سم وإنما وجب تقديم
 الأخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة
 الواحدة وإنما قدموه على القوي في نحو ضربتني لتقوى به شغلته في الجزئية بكونه
 فاعلا لا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا (قوله في
 الأبواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الأخص في غيرها كضربونا (قوله وحسبته بك)
 كذا في بعض النسخ بناء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبته بك بياض متكلم
 بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول المشرح بعد ولا الكاف على الباء
 وإنما على التثنية فيكون قوله ولا الكاف على الباء أي في مثال آخر غير ما تقدم
 فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أي الأما ندر من قول عثمان
 أراهمني الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال
 عندهم أرجح كذا في زكريا (قوله وقدمت ما مثلت في انفصال) أي في حال
 انفصال ثاني الضميرين وشعر بذلك أمن اللبس فإن خيف وجب تقديم الفاعل
 منه ما في المعنى نحو بدأ عطيته إياه ومن هذا نعلم أن الحديث الذي ذكره
 الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الأخص في الجملة الأولى منه واجب
 وتقديم غيره في الجملة الأخيرة منه واجب فافهم (قوله أو ثاني ضميرين الخ) أي
 سواء كان العامل فيهما ناسخا أولا فدخل بابا سأل وخال (قوله وفي اتحاد الرتبة)
 متعلق بباب سلبه وخلته لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر
 في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم (قوله الزم فصلا) أي على الصحيح كما يصرح
 به قول المرادى أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب
 أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أي سواء اختلف ضمير الغيبة
 فيما يأتي أو اتفقا (قوله وخلته إياه) وازعماد المبتدأ والخبر من مفعولي حال هنا

و ضمير المخاطب على ضمير
 الغائب كما في سلبه
 وأعطيتك وكنته وخلته
 وفلنتك وحسبته بك ولا
 يجوز تقديم الهاء على
 الكاف ولا إياه ولا
 الكاف على الباء في الاتصال
 (وقدمت ما مثلت) من
 الأخص وغير الأخص
 (في اتصال) نحو سألني إياه
 وسأله إياي والدرهم
 أعطيتك إياه وأعطيتك
 إياك والصدق كنت
 إياه وكان إياي وهكذا إلى
 آخره ومنه أن الله ملككم
 إياهم ولو شاء الله ملككم
 إياكم (قوله) يحصل ما ذكره
 أن الضمير الذي يجوز
 اتصاله وانفصاله هو ما كان
 خبرا للسكان أو إحدى
 أخواتها أو ثاني ضميرين
 أولهما أخص وآخر
 مرفوع مخرج مثل
 الكاف من نحو أكرمك
 ودخل مثل الهاء من نحو
 قوله
 ومنعه أن يشي يستطيع
 فإن الهاء ثاني ضميرين

أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لانه مجرور بإضافة المصدر إليه (وفي اتحاد
 الرتبة) وهو أن لا يكون فيهما أخص بأن يكونا مع ضمير تكلم أو خطاب أو غيبة (الزم فصلا) نحو سألني إياي
 وأعطيتك إياه ولا يجوز سلبني ولا أعطيتك ولا خلته (وقد

يعني الغيب) أي كونهما للغمية (فيه) أي في الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب
هم أحسن الناس وجوها وأنضرمهموها وقوله * لوجه في الاحسان بسط وجهه * أناهماه فقوا كرم والد
وقوله * وقد جعلت. (101) نفسى تطيب لضمة * أضغمهاها يقرع العظم نابها

وشروط الناطم لجواز ذلك
أن يختلف لفظا هما كما في
هذه الشواهد قال فان
تقفا في الغيبة وفي التذكير
أو التأنيت وفي الأفراد أو
الثنية أو الجمع ولم يكن
الاول مرفوعا وجب كون
الثاني بلفظ الانفصال
نحو فأعطاها إياه ولو قال
فأعطاها هو بالاتصال لم يحز
لما في ذلك من استعجال
توالي المثلي مع إيهام كون
الثاني تأكيد للاول وكذا
لواتقفا في الأفراد
والتأنيت نحو أعطاها
إياها أو في الثنية أو الجمع
نحو أعطاهاها إياها
أو أعطاهاهم إياهم أو
أعطاها إياها فلا اتصال
في هذا وأمثاله تمتنع هذه
عبارته في بعض كتبهم قال
فان اختلفا وتقاربتا هما آن
نحو أعطاهاها وأعطاهاها
زداد الانفصال حسنا
وجودة لان فيه تخلصا من
قرب الهاء من الهاء
اذ ليس بينهما فصل

على حد شعري شعري كما قاله زكريا (قوله أي كونهما للغمية) كان الظاهر أن يقول
أي وجود ضمير غيبة ليكون القول المصنف فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير
ضائعا لعلم الاتحاد الرتبة من كونها ضمير غيبة (قوله وأنضرمهموها) الضمير
الثاني للوجود وهي تميز فيلزم وقوع الضمير تميزا فاما أن يجري على القول بأن
الضمير العائد على التكررة تكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التميز
أن يكون تكرة (قوله لوجه في الاحسان) أي في وقت الاحسان والبسط
المباشرة والبهجة الحسن والقول اتباع والمراد أن ذلك وراثته من آتائه وليس
عارض فيه (قوله وقد جعلت نفسى الخ) هذا البيت من قصيدة يرثيها الشاعر
أخاه ويشكي من قريبين له يؤذيانها والضمة العضة يكتفي بها عن الشدة لعض
الإنسان عندها على يده واللام في الضمة بمعنى الباء وفي الضمة هماها للتعجيل
والضمير ان مفعولان أضغم الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر
حذف فاعله أي لأجل ضم الدهر القريبين إياها أي مثل الضمة التي ضغمت
بها ويرفع العظم نابها صفة أضغمه أفاده زكريا والاضافة في نابها لادنى ملازمة
(قوله أن يختلف لفظا هما) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا
والآخر مثني أو جمعا أو مثني والأخر جمعا كما يفيد ما بعده (قوله ولم يكن الاول
مرفوعا) احتراز به عن نحو الدرهم زيد أعطاها والزيدون المجرمون أعطوهم فلا
يجب الفصل هنا لان استتار الضمير الاول في الاول ونحو قوله لثاني لفظا
في الثاني مانع من توالي المثلي المستقل واختلاف المحل مانع من إيهام التأكيد
ومن مثل كالبعض نحو زيد ضمير به مجرور وقد أخطأ من وجهه لانه خروج عما
الكلام فيه وهو باب سانية وخلقية ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد (قوله
لم يحز) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير في كلامهم أعطاه إياه
ويتبعني أن جواز ذلك عند انفصال بين الهاءين وبواو الاشباع كفي عبارة الشارح
وانه اذا لم يثبت ما تعين الانفصال (قوله وكذا) أي كاتقفاهما في الأفراد والتذكير
في نحو أعطاها إياه (قوله وتقاربتا هما آن) وبالاو اذا توالى نحو أعطاهاها
(قوله ازداد الانفصال الخ) يقتضي أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد
حسنا وجيدا وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناطم (قوله على معنى نوع الخ) أي

الابالوا في نحو أعطاهاها وبالف في نحو أعطاهاها بخلاف أنضرمهموها وأناهماه وشبهه * تنبيه * قد اعتذر
الشارح عن الناطم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلا بلفظ التذكير على معنى نوع من الوصل
تعمير به بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ (وقبل يا النفس)
دون غيرها من الضمير

وكل بيان ذلك النوع الى الموقف (قوله مطلقا) أى ماضيا أو مضارعا أو أمرا
متصرفا أو جامدا كما مثل (قوله نون وقاية) نقل بس عن بعضهم أنه عندها في حروف
المعاني وأن المعنى الموضوع له الوقاية واستثكاه الورداني بأن الوقاية ليست مدلول
النون بل حاصلته كما تحصل بأى حرف لو فرض الحذف به وقال الدونشمرى الظاهر
أنها حرف مبنى وذكر المعنى لها في أوجه النون المفردة بقيد أنها حرف معنى (قوله
مكسورة) أى مناسبة لباء المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن حروفا
أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقديرا الحرف لا يظهر في ما خلا وما عدا الوجود
ما المصدرية التي لا توصل الالف الفعل ولا يظهر جعل ما زائدة فقوله ان قدرتهن
أفعالا لا يظهر الا في حاشا كذا في بس عن اللقاني ولهذا قال في المعنى وحاشا ان
قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب
كما ليس فيه ما تمامل (قوله وعليه رجلا ليسى) في المعنى أنه قاله بعضهم وقد بلغه
أن انساها ثم نددته أى ليلزم رجلا غيرى اه فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا
للامر بل فعل مضارع مفعول بلام الامر وهذا أشاد لان الفعل والحرف مختلفا
الجنس فينبغي أن لا يوجب عنهما الاسم (قوله ويندر ليسى بغير نون) وانما جاز حذف
النون فيها لانها لا تنصرف فاشبهت الحروف الآتى بها نون كريا (قوله اذهب
الح) صدره * عددن قومي كعديد الطيس * بفتح الطاء أى الزمل الكثير وفي قوله
ليسى شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء
(قوله نحو تأمروني) بنون واحدة مخففة (قوله فاهجج) أن المحذوفة (الح) لانها نائبة
عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي وما يشعر بمسكون الراء فحذف
النائبة عنها للتخفيف أولى ولا احتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت
الباقية نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقبل نون الوقاية لانها منشأ الثقل
فهى أولى بالحذف ولانها الامر استحسانى ولادلالة لها على شئ بخلاف نون الرفع
وعليه يستثنى هذا الموضوع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل بقى ما اذا اجتمع نون
الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال في البسيط اجماعا وقال المصنف في
شرح التسهيل على الهجج لان نون الاناث فاعمل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده
الدامغينى (قوله لانها تبنى الفعل الكسر) أى الذى يدخل مثله في الاسم وهو
الكسر بسبب باء المتكلم أى والكسر أخو الجرفعين عنه الفعل كالمصنفين عن
الجرا ما الكسر الذى ليس بهذه المثابة فلا حاجة الى صونه عنه كالكسر قيسل باء
المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا في شرح الجامع قال زكريا
والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل أما فيه نحو وداعوى فلا فيكون ينبغي أن
يزاد وألقى المعتل بغيره طرد الباب اه ولكن ينبغي أن يزا أيضا ونفى ما متصل

(قوله تم دده الصواب
يهدده من هدد كفى كتب
الغنة اه)
(مع الفعل) مطلقا (الترم
نون وقاية) مكسورة نحو
دعاني ويكرمنى وأعطى
وقام القوم ما خلا في وما
عداني وحاشا ان قدرتهن
أفعالا وما أحسننى ان
اتقيت الله وعليه رجلا
ليسى ويندر ليسى بغير نون
كما أشار اليه بقوله (وليسى
قد نظم) أى في قوله
اذهب القوم الكرام
ليسى * وجوز الكوفون
ما أحسنى بناء على ما عندهم
من أنه اسم لافعل وأما نحو
تأمروني فالهجج أن المحذوف
نون الرفع * تنبيه * مذهب
الجمهور أنها انما سميت
نون الوقاية لانها تبنى الفعل
الكسر وقال المناظم بل
لانها تبقى بالفعل اللبس
فى أكرمنى فى الامر فلول
النون لانها تبنى باء المتكلم
بماء المخاطبة وأمر المذكر
بأمر المؤنثة ففعل الامر

أخواتها من غيره ثم جعل الماضي والمضارع على الأهر (وليتني) بثبوت نون الوقاية (فشا) حمل على الفعل
لشابهتها مع عدم المعارض (١٥٣) (وليتني) بحذفها (ندرا) ومنه قوله كنية جابر إذ قال ليتني * وهو

ضرورة وقال الفراء يجوز
ليتني وليتني وظاهره الجواز
في الاختيار (ومع لعل
عكس) هذا الحكم
فالاكثر لعل بلانون
والاقل لعلني ومنه قوله
فقلت أعبراني القوم لعلني
أخطبها فبر الأيض ما جد
ومع قلته هو أكثر من ليتني
نبه على ذلك في الكافية
وانما نسجت لعل عن
أخواتها لأنها تستعمل جارة
نحو

لعل أبي الغوار مثلك قريب
وفي بعض لغاتها عن بالنون
فجتمع ثلاث نونات (وكن
مخبراني) أخوات ليت
ولعل (المباقيات) على
السواء فتقول اني وانتي
وكأني وكأنتي وإكني
ولكنني فثبتوا لوجود
المشابهة المذكورة وحذفها
لكرهية توالي الامثال
(واضطرار اخفا) * مني
وعني بعض من قد سلفا
من العرب فقال
أيها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني
وهو في غاية الندرة والسكر

به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل (قوله ثم حمل
الماضي الخ) قال البعض ظاهره أنه لا يلبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في
نحو ضرب بني اذلول النون لا تلبس الماضي بالاسم فان الضرب نوع من العمل اه
وفيه أنه انما يتجه اذا كان مراده مطلق اللبس أما اذا أريد خصوص التباس فعل
أمر الواحد بفعل أمر الواحد كما يؤخذ من قوله في نحو أكرمني الخ فلا تستدبر
(قوله لمشاهاه) أي في المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجرو توالي
الامثال فآل للجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناطم نذر معناه
وقع ضرورة والمناصب حمله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد
قولي الناطم وان كان قوله الثاني انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون
الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخره مقابل لما في المتن ثم أشار الى ما في
المتن مؤيد له بموافقة الفراء فقال وقال الفراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب
لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعل بلانون والاقل لعلني ولو جرى
على ماوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعل بلانون والضرورة لعلني ويمكن
تطبيق قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقل الضرورة لكن قد
يتوقف في كون لعلني ضرورة ثم رأيت ابن الناطم صرح بأنه ضرورة لكن رده
الموضع وغيره قائل (قوله فالاكثر لعل بلانون والاقل لعلني) أفعّل التفضيل في
الموضعين على غير بابه (قوله فقلت أعبراني الخ) القوم آله النحت وأخطأ تحت
والقبر الغلاف والايض السيف والماجد العظيم (قوله لأنها تستعمل الخ)
ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فان المعارض
فيها توالي الامثال فقط (قوله وحذفها لكرهية توالي الامثال) مبني على أن
المحذوفة في ان نون الوقاية لأنها منشأ للثقل وقيل الاولى المدخلة لأنها ساكنة
والساكن يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها في محل الالامات
التي يلحقها التغير وبعض هذا الخلاف يجري في انما قيل المحذوفة الاولى وقيل
الثانية ولم يقل أحد بعتدها لأنها الثالثة لأن اسم كذا في الروداني (قوله لست من
قيس الخ) يجوز في قيس الصرف على ارادة أبي القبيلة والمنع على ارادتها نفسها
ومنع الثاني أوفق بالقافية (قوله لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه
دون غيره كالبناء على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيدي به يقال في لبا الضم
لدى بغير نون وفي لبا السكون لدى بالنون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز أن

٢٠ صبان ل مني وعني بثبوت نون الوقاية وانما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء
على السكون (وفي لدى) بالتشديد (لدى) بالتخفيف (قل) أي لدى بغير نون الوقاية قل في لدى بثبوتها ومنه
قراءة نافع قد بلغت من لدى عذر بالتخفيف النون وضم الدال وقرأ الجمه ور بالتشديد (وفي) *

تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغته واجيب بأن المحذوفة النون
 المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر في كلام سيدويه لانها انما تؤثر في ما في
 مثل ذلك تبقى الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التي تلحقها
 النون للمحافظة على سكون البناء الاصل لا ليتعلمها ما في الآية اضم دال ما فيها
 وأما ما ذكره البعض تبعاً للدما ميني من الجواب بأن نون لدن انما تحذف اذا كان
 المضاف اليه ظاهراً لا ضميراً فزعم ما مر في كلام سيدويه من أنه يقال في دبا اضم
 لدى بغير نون اصراً حتى في أنه يضاف الى باء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبي)
 راجع الامر من قبله اجتز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فان باء المتكلم
 لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي على ما يأتي فان نون الوقاية تلزمهما
 عند اتصال الباء بهما اه زكريا قال الروداني والغالب عليهما اذا كانا بمعنى
 حسب البناء على السكون وقد ينفمان على الكسر وقد يعربان (قوله قد يني)
 أي يأتي وأشار بقوله الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح (قوله)
 قدني من نصر الخبيمين قدني قيل أرادهم ما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً على
 التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه
 عبد الله قيل على التغليب أيضاً وفيه نظر ويروي الخبيمين بصيغة الجمع على ارادة
 خبيب بن عبد الله وأباه وعنه مصعب بن الزبير وقيل على ارادة أبي خبيب عبد
 الله ومن كان غلي رأيه واعترض الاستشهاد على حذف النون يجوز أن الاصل
 قدبا السكون وحركت بالكسر لاجل الروي فيكون الياء للاشباع للمتكلم قال
 الروداني أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من بقيه على الكسر والياء للاشباع
 اه وقد يقال مشاكاة اللاحق للسابق ترجح احتمال الاضافة لباء المتكلم
 (قوله وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مرفوعاً لا تزال جهنم تقول هل من
 مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط وعز تلبث ويروي بعضها الى
 بعض (قوله والنون أشهر) راجع الى قول المصنف وفي قدني وقطني الخ (قوله مهلاً)
 اسم مصدر أهمل ورويدا مصغراً وادابني امها لا تصغير الترخيم كما سيذكره
 الشارح في باب أسماء الأفعال والاصوات فهو تاء كيدتها لا لا صفتها كما زعمه
 العيني وتبعه غيره كشحننا والبعض ولات بفتح التاء كما قاله شحنا السيد وشحنا
 والضم الذي جوّزه البعض يجوز الى تجوز (قوله بمعنى أكتفي) كان الصواب
 بمعنى يكفي كافي المغني أو كني كافي الجنى الداني لابن أم قاسم واستقر به الدما ميني
 لان مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفي كلام التنقازاني مجيء قط
 بمعنى اتفه فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك ليكون متعبداً (قوله)
 كغيره ما من أسماء الأفعال) أي التي تتصل بباء المتكلم وهي المتعدية

قدني وقطني) بمعنى حسبي
 (الحذف) للنون (أيضا)
 قدني) قلباً ومنه قوله
 جامعاً بين اللغتين في قدني
 * قدني من نصر الخبيمين
 قدني وفي الحديث قط قط
 بعز تلبث يروي بسكون الطاء
 وبكسرهما مع الياء وودونها
 ويروي قطني بنون
 الوقاية وقط قط بالتثنية
 والنون أشهر ومنه قوله
 أملاً الحوض وقال قطني
 مهلاً ورويدا لمأت بطني
 وكون قد وقط بمعنى حسب
 في اللغتين هو مذهب
 الخليل وسيدويه وذهب
 الكوفيون الى أن من
 جعلهما بمعنى حسب قال
 قدني وقطني بغير نون كما
 تقول حسبي ومن جعلهما
 اسم فعل بمعنى أكتفي قال
 قدني وقطني بالنون كغيرهما
 من أسماء الأفعال

لنكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدرا كنى وعليكني وسمع القراء مكانكني أى
انتظرنى وانما اتصلت بها نون الوقاية حلالها على مدلولاتها وهى الافعال المتعدية
وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الافعال هو ما صرح به فى
التوضيح واقضاء صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها
فانه قال وربما لحقت اسم الفعل اختصارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا
وصريح كلام الرضى ان لحاقها اسم الفعل جائزا واجب وفى المغنى وشرحه
للدمايينى أن يجزى بأنى حرفا يعنى نعم واسم فعل يعنى يكفى فتملزمه نون الوقاية وهو
نادر واسما امراد فالجيب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية)
أى شذوذا (قوله ايرفد) بالبناء للجهول أى يعطى (قوله للتنبيه على أصل متروك)
اعترض بأنه لو كان للتنبيه لا دخلوها على ما يشابه الفعل من نحو غلامى فالاولى
أنه لم يشابه الفعل كدخول نون التوكيد فى اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول
للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل (قوله فلما منعوها)
أى للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفنى
عليكم) روى بحذف النون أيضا أى أخوف نحو فاقى عليكم فاندفع ما يقال
الحديث يقتضى أن الدجال وغيره خائفان لا تخوف منهما لأن حق أفعال التفضيل
أن يصاغ من الثلاثى وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف
بعض النبي صلى الله عليه وسلم لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه نعم يبقى
صوغ أفعال من المنى للجهول وهو شاخ عند الجمهور * فائدة * حيث قيل
بالجواز والامتناع فى أحكام العربية فانما يعنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من
التسكيم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعى فنحن فى غير التزويل والحديث كأن
نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول انه يأثم إلا أن قصد ايقاع السامع فى غلط
يؤدى الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين
السبكي فى شرح المختصر

العلم

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل الى المعنى الاصطلاحي من
الثابت دليل قولهم لانه علامة على مسماه (قوله يعين المسمى) أى خارجا كعلم
الشخص الخارجى أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الا أنى أمان على مذهب
المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا
بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني أعنى الموضوع لعين ذهنا متوهم وجوده
خارجا كعلم الذى يضعه والدلائنه المتوهم وجوده خارجا فى المستقبل وكعلم
القبيلة فانه موضوع لجمهور أبناء الاب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين

(خاتمة) وقعت نون الوقاية
قبيل ياء النفس مع الاسم
المعرب فى قوله صلى الله عليه
عليه وسلم لليهود فهل أنتم
صادقون وقول الشاعر
وليس بمعينين وفى الناس تمتع
صديق اذا أعياء على
صديق * وقوله

وليس الموافقى ليرفد خائبا
فان له أشعاف ما كن أملا
للتنبيه على أصل متروك
وذلك لان الاصل أن تعجب
نون الوقاية الاسماء المعربة
المضافة الى ياء المتكلم
لتعجبها خفاء الاعراب فلما
منعوها ذلك نهى واعليه فى
بعض الاسماء المعربة
المشابهة للفعل وبما لحقت
هذه النون من الاسماء
المعربة المشابهة للفعل
أفعال التفضيل فى قوله
صلى الله عليه وسلم لم غير
الدجال أخوفنى عليكم
لمشابهة أفعال التفضيل
لفعل التعجب نحو ما أحسننى
أن اتقيت الله والله أعلم

العلم

(اسم يعين المسمى) به (مطلبا)
علمه أى علم ذلك المسمى
فاسم مبتدأ ويعين المسمى
جملة فى موضع رفع صفة له

ومطلقا حال من فاعل يعين
وهو الضمير المستتر وعلمه
تخبر ويجوز أن يكون علمه
مبتدأ مؤخر أو اسم يعين
المسمى خبرا مقبدا وهو
حينئذ مما تقدم فيه الخبر
وجوبا ليكون المبتدأ
مقتبسا بضميره والتقدير
علم المسمى اسم يعين المسمى
مطلقا أي مجزئا عن
القرائن الخارجية فخرج
بقوله يعين المسمى التكررات
وقوله مطلقا بقية المعارف
فإنها إما تعين مسميها
بواسطة قرينة خارجية عن
ذات الاسم أما لفظية كأل
والصلة أو معنوية كالخضور
والغيبة ثم العلم على نوعين
حسني وسيأتي وشخصي
ومسمياه العاقل وغيره
مما يؤلف من الحيوان
وغيره (كجعفر) لرجل
(وخرنقا) لامرأة وهي
أخت طرفة بن العبد لأمه
(وقرن) لقبيلة ينسب
اليها أو يس القرني
(وعدن) لبلد ولاحق
لقرن (وشذقم) لبلد
(وهيلة) لشاة (وواشق)
لكلب (واسما) أي العلم
والمراد

حينئذ فان المجموع لا وجود له إلا في ذهن الواضع فقوله هم تشخص العلم الشخصي
خارجي أغلبي أفاده يس والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لأنه
يخص له التعيين لأنه معين في نفسه فيلزم تخصيص الحاصل (قوله حال) أوصفة
مفعول مطلق محذوف أي يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا
أولى بل متعين لأن المعرفة هو الذي يجعل مبتدأ والتعريف هو الذي يجعل خبرا
ولأن علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ماسيا أي (قوله بضميره) أي ضمير
ملا بسمه كيدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجزئا عن القرائن
الخارجية) أي الخارجية عن ذات الاسم كما يصير خبره والمراد غير الوضع إذ لا بد
منه وهو من القرائن كافي الروداني (قوله التكررات) كرجل وفرس فانها لا تعين
فيهما أصلا وكشمس وفرانها ما وان عينا فردين لكن ذلك التعيين لا معرض
بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا تعين
فيهما وأدخل تخويزا مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسمياه والشيوع
انما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لأنه وان
احتاج في تعيين مسمياه إلى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوه ما لكن ذلك
الاحتياج عارض لا بالقسمة إلى أصل الوضع كبقية المعارف (قوله كأل) ولولا العهد
الذهني لأن المراد بدخولها الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة في ذهن فرد منهم
لا يخرجها عن التعيين (قوله كالخضور) أي في ضميري المتكلم والمخاطب وقوله
والغيبة أي ومرجع الغيبة يعني أن تعين دعوى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما إذا
كان المرجع معرفة فالتعين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلان معناه الشيء المتقدم فتعين
معناه من حيث أن المراد به الشيء المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشيء مهمة
فستقطم للبعض هنا وكان علمه أن يقول أو جسمه كالإشارة الحسية في اسم الإشارة
لأنها القرينة التي بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الخضور كما زعمه البعض
مدخلا لقرينة اسم الإشارة في قوله أو الخضور ويمكن أن يقال أراد الشارح
بالمعنوية ما قبل اللفظة فشمس الحسية فافهم (قوله لرجل) أي مخصوص وكذا
يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم
ولد الأرتب (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كافي القاموس (قوله وعدن لبلد) أي
يساحل اليمن تصرح (قوله ولاحق لقرن) أي لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله
تعالى عنهما تصرح (قوله وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المجتمة وبعضهم بالمهمل
وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين وقوله لبلد أي للنعمان
ابن المنذر (قوله وواشق لكاب) قال في التصريح ذكر في النظم سبعة أعلام وثانها
علم الكاب وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثانهم كاهنهم (قوله والمراد

به هتأ) أى بخلافه فى تعريف العلم فان المراد به ما قابل الفعل والحرف ويطلق أيضا
 الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس أى علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنية
 أى سترت واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينهما احفظ واللقب المقصود
 به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمعنى ما وفى الكنية لا بمعنى ما بل بعدم التصريح
 بالاسم لان بعض النفوس تأنف أن تتخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل
 كتسكنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الرودانى (قوله وهى ما
 صدر) أى علم مركب تركيبا اضافيا مصدر فلا انتقاض بنحو أبوزيد قائم وأبوزيد
 قائم مسمى به - ما لان المركب الاضافى فى الاول جزء العلم لا هو والثانى لا اضافة
 فيه أفاده الشنوائى (قوله بأب أو أم) أب أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عممة
 أو خال أو خالة كما ذكره سم (قوله وهو ما أشعر) أى بحسب وضعه الاصل لا العلمى
 اذ بحسب وضعه العلمى لا اشعاره الا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى
 والمتجه عندى أنه شعر بحسبه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات
 اذ الاشعار الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ماذ كرولا مانع من
 قصد الواضع ذلك تبعاً ثم رأيت فى التصريح بحسب بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده
 وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الاسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى
 نحو أبى الخير وأبى جهل وأجيب بان ما وضع للذات أو لا فهو الاسم أشعر وألم يشعر
 صدر أو لم يصدر ثم ما وضع ثانياً وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ثم ما وضع ثالثاً
 وأشعر فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع
 أو لا والاشعار وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع ثالثاً كذا نقل عن سم والا فرب
 عندى من هذا الوجه ان الأول أن الاسم هو الموضوع أو لا للذات واللقب الموضوع
 لا أو لا لها مشعر بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب
 أو أم سواء وضعت أو لا أو لا أشعرت أو لا فتجاءع كلامهما وتفرّد فيما وضع لا أو لا
 ولم يشعر وانما كان هذا أقرب من ذلك الشمول للقب عليه ما وضع ثانياً وأشعر
 وشمول الكنية عليه ما وضع ثالثاً وصدر وعدم شمولهما على ذلك ماذ كرفلن
 عليه كون ماذ كروا سطة وهو خلاف المقرر ولان اشتراط كون وضع الكنية ثالثاً
 واللقب ثالثاً مع كونه لا وجه له بخلاف الكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض
 الكنى من الاسماء كفى أم كأم فقد قالوا اسمها كنية ثانياً ما قيل انه يصح اجتماع
 الثلاثة والفرق بينهما بالحقيقة وانما كان هذا أيضاً أقرب من ذلك لما مر وفى
 الرودانى أن المفهوم من كلام الاقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كأنما كان
 والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أو لا واللقب
 ما وضع بعد ذلك أيضاً أى بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهى

به هنا ما ليس بكنية ولا
 بلقب (و) أى (كنية)
 وهى ما صدر بأب أو أم
 كنى بكر أو أم هانى (و) أى
 (لقباً) وهو ما أشعر برفعة

متباعدة اه وورد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل
 (قوله أو وضعته) يقع الضاد أو كسرهما أى خسته وهماؤه عوض عن الواو (قوله
 يعنى الاسم) تفسير للسوى وأبقاه كثير على عموميه مرجحين وجوب تأخيرها على
 الكنية أيضا وبؤيده تعليلها الآتى بقوله لان اللقب في الاغلب الج لاختصاصه
 وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف
 وان يكونا مفردين كما سنأتى للشارح لما أتى عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن
 الاسم اذ لم يكن اجتماعهما على سبيل اسناد أحدهما الى الآخر والا آخر منهما
 ما قصد المتكلم الحكم به (قوله لان اللقب الج) وقيل لانه لو قدم ضاعت فائدة
 الاسم لانه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهى متأخرة عن الموصوف
 وقوله في الاغلب احتراز عن تخويز العايدين (قوله فلو قدم لا وهم) يؤخذ منه أنه
 اذا اتى ذلك الابهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كفى قوله تعالى
 انما المسيح عيسى بن مريم أفاده يس (قوله أنا ابن الج) الشاهد في مرقيا حيث
 قدم اللقب على الاسم وقصر مرقيا للضرورة كما قاله الروداني وانما لقب به لانه
 كان يلبس كل يوم حلتين فاذا أسمى مرقيا كراهة أن يلبسهما اثنا وأن يلبسهما
 غيره وعمر وهما من أجداد أو من الصامت قائل هذا البيت أخى عبادة بن
 الصامت وقوله وحدى أى من جهة الأم وانما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه
 وقيل هو فى الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومرااد الشاعر أنه نسيب الطرفين
 (قوله بان ذا الكلب) أى صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ فى البيت قبله
 وهو

أبلغ هذيل وأبلغ من يبلغها * عنى حديثا وبعض القول تكذيب

قالتما أخذت عمر والمذكور من قصيدة تروثيهما أولها

كل امرئ بحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وقوله بيطن شريان ~~عكس~~ كسر الشين المجعومة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو
 والشريان شجر يتخذ منه القسي ويطن خبر أن اذا نصب خبر على النعتية لعمر
 وخبر ثان اذا رفع على الخبرية لان (قوله وغيرها) أى اسمها أولها كما سجد كره
 (قوله أقيم بالله أبو حفص عمر الج) بعده * فاغفر له اللهم ان كان فجر * أنشده
 بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ان ناقتي قد نقتبت
 فاحملني فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك والنقب والذرة رقة الخلف وفجر حدث
 فى عيونه كذا فى التصريح (قوله هالك) أى ميت وسعد أبو عمرو وهو سعد بن معاذ
 سيد الاوس رضى الله تعالى عنه (قوله وكذلك يفعل بها مع اللقب) ذهب قوم كابن
 الصائغ والمرادى الى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواء على طاهرة من

مسماه أو وضعته كثير
 العايدس وبطة (وأخرن
 ذا) أى آخر اللقب (ان
 سواء) يعنى الاسم (صحبنا)
 تقول جاء زيد بن العايدس
 ولا يجوز جاء زين العايدس
 زيد لان اللقب فى الاغلب
 منقول من غير الانسان
 كبطة فلو قدم لا وهم ارادة
 مسماه الاول وذلك مأمون
 بتأخيرها وقد ندر تقديمه
 فى قوله

أنا ابن مرقيا عمر ووجدى
 أبوه منذر ماء السماء

وقوله

بان ذا الكلب عمر اخبرهم

حسبنا * بيطن شريان

يعنى حوله الذيب ~~ب~~ تقيمه ~~ب~~

لا ترتيب بين الكنية

وغيرها فن تقديمها على

الاسم قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر

مامسها من نقب ولادر

ومن تقديم الاسم عليها

قوله * وما اهتز عرش الله من

أجل هالك * سمعنا به الا

لسعد أبى عمرو * وكذلك

يفعل بها مع اللقب اه

والعموم (قوله وقد رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصديق قوله وان يكونا مفردين مع
 عموم قوله سواء أي وان يكن اللقب وسواء مفردين كما في الاسم واللقب ولا يمنع
 ذلك كون بعض أفراد سواء لا يكون الامر كما كالكنية (قوله مفردين) المراد
 بالمفرد هنا ما قبل المركب كما أن المراد به في باب الاعراب ما قبل المثني والمجموع
 والمحقق هو ما والاسماء الستة وفي باب المبتدأ ما قبل الجملة وفي باب لا والمنادي
 ما قبل المضاف والمشبّه وأما الخلافة على ما لا يدل خروجه على جزء معناه فاصطلاح
 منطقي (قوله فأضف حقاً) لا يخفى أن الاضافة بالتأويل الآتي في الشرع يخرج
 عن اضافة الاسم الى اسم اتخذه في المعنى لان التأويل الآتي تكون من
 اضافة المسمى الى الاسم فعني الاسم الاول الذات دون الثاني لان المقصود منه
 لفظه فعنه اللفظ الواقع في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا
 فأضف حقاً وقوله فيما سيأتي ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وان ذكره شخناً
 والبعض (قوله كرر) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على اللشم والخاذق (قوله
 يتأولون الاول بالمسمى الخ) أي غالباً والا فقد يعكسون كما في كتبت سعيد كرر
 ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون)
 أي وبعض البصريين كيدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه في
 التسهيل (قوله على أنه بدل منه) أي بدل كل من كل وجوز الدنو شري وجهائنا
 وهو أن يكون تأكيذاً بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان
 وهو كذلك كما يفيد كلام الشنواني ونقله يس عن بعضهم وصرح به الروداني
 وقال بعضهم لا يقطعان الاشدّوا (قوله باضممار فعل) أي جوازاً وكذا قوله
 باضممار مبتدأ فيجوز اظهارهما جرحه في التصريح (قوله والا الخ) طساهره
 وصرح كلام الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفرداً والثاني مركباً
 والوجه خلافه كما صرح به الرضي بل يجوز كون المضاف اليه مركباً كغلام عبد الله
 بخلاف المضاف (قوله أتبع الذي ردف) أي تبع الاتباع الاول اصطلاحاً
 والثاني لغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث وهذا الامر
 كافي عن منع الاضافة فلا ينافي ما صرح به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب
 ان الشرطية المدغمّة في لا وحذف الفاء للضرورة (قوله يانا) وهذا أنسب بكون
 اللقب أوضح (قوله كأل) وكسكون اللقب وصفائي الاصل مقرون بال كهرون
 الرشيد ومحمّد المهدي قاله في التصريح (قوله عن شيء) أي معنى وفيه يسبق
 استعماله لراجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شيء المنقول عنه معني لفظ
 هذا ما فاده هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل
 أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثابتة الى الاولى بتقدير

الاضافة مانع كالنحو الحث كرر (ومنه) أي بعض العلم (منقول) عن شيء

مضاف في الثانية أى معنى مصدر الخ والعكس بقية مضاف في الاولى أى عن
لفظ شئ الخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان
لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدر يتوعداها بالعلمية وهذا الاختلاف
كأن بقى أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله
كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اهـ (قوله
سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضعه ليدخل في المنقول ما وضع شئ ولم
يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيد كلام الخامع وصرح به شارحه
(قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول
الحديث استعماله قبل نوع العلمية الحاضرة في نوع آخر من العلمية كسماة علما
لشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوائى وغيره وباعتبار النوع دون الشخص
بندفع ما قاله الرودانى من أن جعل أل للعهد الحضورى يقتضى أن يسعد مسمى به
أمر أو غير الاولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبوك حباب) أى حبان على ما قيل
ولم أجده في القاموس ولا غيره وفي القاموس أنهم سموه بضمهم الحاء ناسا
وشبطانا وبطلقونه على الحبة وسموا بفتحها ومكسورها ناسا وذكروا ثلاثه
معانى آخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله وبرده مفعول
له وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولاً من جملة فعليه فاعلمها
ضمير مستتر الا أن يقال النقل من الجملة لخلاف الغالب والشئ يحمل على
الغالب مالم يصرفه عنه صارف وكذا يقال في الشاهد بعده (قوله وذو رتجال)
من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأها من غير تمهيذ لهما قبل فغنى كونه العلم
مترجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم قائم الدما مبنى (قوله اذ
لا واسطة الخ) علمه لمقدراى وزدت لفظ الآخر المقيد للضمير مع أن عبارة الناظم
لا تؤيده لانه لا واسطة (قوله لا منقول ولا مترجل) أما الاول فلان النقل
يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له وأما الثانى فلانه سبق له استعماله في
غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تزيلى لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة
الوضع منهم كما ذكره سمى الآيات البيّنات (قوله كلها منقولة) أى لان الاصل في
الاسماء التنكير ولا يضر جعل المعنى الاصلى للاسم الذى يتوهم أنه مترجل
(قوله كلها مترجلة) مبنى على قوله ان المترجل مالم يتحقق عند وضعه قصد نقله من
معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الاعلام ذكره أو وصفا أو
غيرهما أمرا اتفاقي لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما) أو رد عليه
أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم
مترجل اذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفنزانى العلم ما وضع

سبق استعماله فيه قبل
العلمية وذلك المنقول عنه
مصدر (كفضل و) اسم
عين مثل (أسد) واسم
فاعل كثر واسم مفعول
كسعود وصفة مشبهة
كسعيد وفعل ماض كشر
علم فرس قال الشاعر
أبول حباب سارق الضيف
برده * وجدى يا حجاج
فارس شمرا * وفعل مضارع
كشكر قال الشاعر
ويشكر الله لا يشكره وجمله
وستأتى (و) بعضه الآخر
(ذو رتجال) اذلا واسطة
على المشهور وذهب
بعضهم الى أن الذى علميته
بالغلبة لا منقول ولا مترجل
وعن سيبويه أن الاعلام
كها منقولة وعن الزجاج
كها مترجلة والمترجل هو
ما استعمل من أول الامر
علما (كسعاد) علم امرأة

المسمى بخصصاته وغير ماذع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كاسماء
 على الشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد العلية الحاضرة كما مر قال البعض فكان
 الاولى أن يقول ما وضع لشيء لم يسبق وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا
 العلم المرجح المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع
 قنامل (قوله وأدد) نوزع أنه جمع أذة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من وان كما
 في أقنت فهو ومنقول من جمع لا مرجح (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع
 ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقضي كونه قسما للمنقول والمرجح
 وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مركب فترجى والمنقول من
 متضافين دون المنقول من بقية المركبات كالركب التقيدي لكونه المسموعة
 عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أي ذواتها (قوله على أطرافها
 باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق
 بقوله عرفت الدمار في البيت السابق وباليات الخيام منصوب على الحال من الدمار
 وسميت تلك المقازة بأطرافها لأن السالك فيها يقول لصاحبه أطرافاً أي اسكناخاً
 ومما به قاله العيني (قوله ثبت) أي أخبرت بتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء
 التي نابت عن الفاعل الثاني أخوالى وفيه يزيد بدل أو بيان لا خوالى الثالث جملة
 لهم فزيد أي صياح وظلماء مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصحون وعليها
 متعلق بهذا المحذوف لا بقيد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان
 التمسك يغلب على غيره في إعادة الغمير يقول أناوز يدفع لنا ولا تقول فعلا كذا
 في التصريح وأنت خبر بانه حيث كان العامل في ظلمنا وعليها محذوف تقديره
 يصحون كان هو الحدير يجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فزيد حالاً مؤكدة
 والشاهد في زيادته علم منقول عن الجملة بدليل صحة الدال والمشهورة في زيدي
 البيت أنه بالباء التحتية وتوصيبن ابن يعش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من
 العرب تنسب اليه البرود التريدي رده ابن الحاجب كما في ذكر بابان الرواية انما
 صحت بالتحية وبان تريدي بالفوقية لم يسمع الا مفردا لاجلة ونظير زيدي في هذا البيت
 جلا في قوله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * على القول بأنه علم محكي منقول
 من نخوز بدجلا فيكون من جملة لا من نخوز جلا زيدو الا كان مفردا منصرفا لان
 هذا الوزن لا يؤثر مع الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف محذوف أي أنا ابن
 رجل جلا الامور وكشفها كذا في المغني والداميني (قوله ومنه اصمت) بهمزة
 قطع وميم مكسورة وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على
 أنه من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت
 بكسر هـ لان الاعلام كثير ما يغير لفظها عند النقل كما في التصريح (قوله أشلى)

(وآدد) علم رجل (و) من
 المنقول ما أصله الذي نقل
 عنه (جملة) فعليه والفاعل
 ظاهراً كبري نخسره وشاب
 قرناها أو ضمير بارز كما ظاهراً
 علم مقازة قال الشاعر
 على أطراف باليات الخيام
 أو مستتر كبري في قوله
 ثبت أخوالى بني زيد
 ظلمنا عليهم فزيد
 ومنه اصمت علم مقازة
 قال الشاعر
 أشلى سلوقية بابت وبت بها
 يوحش اصمت في أصلاها
 أود

أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء في
 بها بمعنى مع وقوله بوحش صلبة أشلى وقوله في أصلاها أود أى عوج جملة في محصل
 فصب صفة سلوقية وعندى وقفة في الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة
 فعل الآخر وقاعله المستتر لان اصبحت في البيت مجرورا بالفتحة كما هو شأن المنقول
 من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب
 بقاء فحة يزيد في البيت السابق وكون التحريك في الضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم
 نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت
 صاحب النضر يجمع عداهما نقل من الفعل وحده كشمرو يشكرو وهو يزيد
 ما قلنا فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددي فانه
 يحكى وكذا المركب من حرفين كائما وأحرف وقيل كقام وأحرف واسم كزيد
 فكل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكرناه شبهة بالمركب الاسنادى فكأنه
 داخل فيه ويستقيم من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف
 ومجرور فان الأجود فيه اعراب الجار مضافا لمجروره معطى ماله لوسمى به وحده
 بأن يضعف آخره ان كان ليما كفى ولا يضعف بل يجعل كيدودم ان كان صحيحا
 كن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاشافة في ثلاثي أو ثنائي صحيح كرب
 ومن والحكاية في ثنائي معتل كفى فان كان الجار حرفا أحادا وجبت الحكاية عند
 الجمهور وأجاز المبرد والزجاج اعرابها مكملأ أولها ما تضعيف حرف لين يجازس
 حركته كما لو سمي به وحده فيقال في يزيد جاءني زيد كذا في الله- مع وأما المركب من
 تابع ومتبوع فيكامل فرد كما صرح به شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل وأما نحو
 قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويحق مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا (قوله
 أن يحكى أصله) أى ويكون معربا تقديره كما نقله يس عن السيد واللباب وقيل مبنى
 لا يحكى وذكري التسهيل أنه ربما أضيف صدره الى الاسناد الى يحضره ان كان ظاهرا
 نحو جاءني برك نحده واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يحكى
 فهما الا الحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا فت ورأيت قتما ومررت بق
 أفاده الدماميني (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لمفهوم قوله سابقا وجهه فعلية
 (قوله ومن العلم) الاولى ومن المنقول (قوله معرج) أى مع مخرج (قوله منزلا
 ثانيهما) حال من ضمير جعل الراجع الى الاسمين وقوله منزلة تاء التانيث مما قبلها
 أى في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعتراض اللقائي هذا الحد ثابته
 لا يشعل نحو معد يكرب ولا نحو سيبويه ومفتوه جعل وجه التثنية فتح ما قبلها
 وجريان حركات الاعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة
 في أحوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا

تنبية) حكم العلم
 المركب تركيب اسناد
 وهو المنقول من جملة أن
 يحكى أصله ولم يرد عن العرب
 علم منقول من مبتدأ وخبر
 لكنه يقتضى القياس
 جائز اه (و) من العلم
 (ما معرج ركا) وهو كل
 اسمين جعل اسم واحد
 منزلة ثانيهما من الاول
 مجزلة تاء التانيث مما قبلها
 نحو يعلمك وحضرموت

والاعتراف وقد يؤيد ما قلنا التعسير بناء التائيد التي قد يكون ما قلناه اسما
 كما في بنت وأخت دون هاء التائيد فتأمل (قوله ومعدي كيرب) بكسر الهمزة
 شذوذا والقياس فتحها كمرحى ومسحى قاله المصريح هنا لكن قال في باب النداء
 معني معدي كيرب عداه الكيرب أي تجاوزه اه وفضيحه أنه اسم مفعول أصل
 اعلال مرعى فلا شذوذا في كسر داله لا مفعول فانه خلاف المعنى المذكور وقاله
 الروداني ويعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه اذا القياس تشديدها كما في مرعى
 (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو
 سكون لانهما ليسا للبناء (قوله تشبيهها بتخمسة عشر) أي تشبيهها بصنف آخر
 من المزجي وهو المركب العددي فلا يفتضح كلامه أن العددي ليس من المزجي
 كما زعمه البعض تبعاً لغيره ولا يتأفيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه
 ما يشمل الاعراب المحلى كما مر لكن قال يس اذا كان العددي من المزجي ورد أنه
 اذا سمى به يحكى كما صرح به اللقاني والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو
 مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بمصنفكم وأن المصنف لم يذكر
 الحكاية في المزجي لان كلامه في المزجي غير العددي (قوله وقد يضاف صدره الى
 عجزه) فيخفف العجز ويعطى ما يستحقه لوانفرد من صرف وغيره نحو هذا
 رام هرغزو ويحسرى الاول بوجوه الاعراب الا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو
 معدي كيرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه
 دما مبنى بايضاح وزيادة من الهمع (قوله لماسلف) علة لتكون البناء على الكسر
 لان مراده عباسلف كون الكسر الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وأما
 أصل البناء فلان وية اسم صوت وهو مبني لماسلف في باب يبنى سيمويه تغليبا
 لجانب الصوت لانه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح
 بتخمسة عشر قاله في الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) انه على حكمة تعدد المثال
 ويحتمل أن تكون حكمته الاشارة الى أنه لا فرق في الجزاء الاول بين أن يكون
 معربا بالحركات أو بالحروف وفي الثاني بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله
 واعرابه اعراب غيره من المتضايقين) أي لانهم أجروا على كتيبه أحكامهما قبل
 العلمية فأعربوا الجزأين وأعطوا أجزاء الأخير حكم العلم فنعوا صرفا وبرهورية
 في بنات أو برهانية هـ برهية وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بن بكر بن بكر مع أن الموصوف
 بآب مجوع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أي العرب واسناد الوضع
 اليهم محجاز لكونه ظهر على ألسنتهم والافلاواضع على الاصح هو الله تعالى وفي
 كلامه اشارة الى أن علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالبا)
 وقد يوضع العلم الجنسي للجنس يؤلف كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله

ومعدي كيرب وسليميه
 و (ذا) المركب تركب
 مزج ان (بغير وية تم) أي
 ختم (أعرابا) اعراب مالا
 ينصرف على الجزء الثاني
 والجزء الاول يبنى على
 الفتح مالم يكن آخره ياء
 كـ معدي كيرب فيبنى على
 السكون وقد يبنى ما تم بغير
 وية على الفتح تشبيهها
 بتخمسة عشر وقد يضاف
 صدره الى عجزه والاول
 هو الاشهر أما المركب
 المزجي المختوم بويه كسيمويه
 وعمرويه قاله مبنى على
 الكسر لماسلف وقد
 يعرب غير منصرف
 كالمختوم بغير وية (وشاع
 في الاعلام ذوا الاضافه)
 وهو كل اسمين جعل اسمهما
 واحدا من لائيهما من
 الاول منزلة التنوين وهو
 على ضربين غير كنية (كعبلة
 شمس) كنية قتل (أي
 قعافه) واعرابه اعراب
 غيره من المتضايقين
 (ووضعوا البعض الاجناس)
 التي لا تؤلف غالبا كاسباع

(الوحوش) عطف عام اشموله ما لا يعدو ببناءه وقوله والاحناس بحاء مهملة ثم شين
 معجمة آخره عطف مغاير لان الخنش كما في القاموس الذئاب والحية وكل ما يصطاد
 من الطير والاهوام وحشرات الارض وهي صغار دوابها (قوله لعدم الداعي) عسلة
 للفوات والداعي هو الالة (قوله وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبر
 مبتدأ محذوف والاولى أنه نعت اعلم (قوله فلا يضاف) أي بما دامت علميته فان نكر
 جازت اضافته وكذا يقال فيما بعده * (فائدة) * قد ثنوا على عوالم الخفس أيضا
 فقالوا الاسامتان والاسامات وينبغي أن يكون ذلك كما في الارشاف بالنظر إلى
 الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم
 في بحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون الاعلم الشمول
 التوكيدي كاجمع فيقال أجمعون (قوله ويقتدأه) أي بلا متوغل وكذا يقال فيما
 بعده (قوله بعده) انما قيد به لان تقدم الحال مسوغ ليجبها من النسكرة (قوله في
 نبات أور) علم على ضرب ردي عن السكرة (قوله وابن آوى) علم على حيوان كرية
 الراسحة فوق الثعلب ودون المكاب فيه شبهة من الذئب وشبهه من الثعلب طويل
 الاطراف يشبه صياحه صياح الصبيان قاله السكال الدميري اه تصرع (قوله علم
 التسبيح) أي عند قطعه عن الانساقه كما عليه البيضاوى أو مطلقا كما عليه غيره
 واصله لا يضاح كما تم طي وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المظلة لها
 مالتعرف أو التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضى لا دليل على علميته لان أكثر
 ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منون في الشعر كقوله * سبحانه ثم
 سبحا ناعوذ به * وقد جاء اللام كقوله * سبحا نك اللهم ذا السبحان * قالوا دليل
 علميته قوله * سبحان من علمه الفاعل * ولا منع من أن يقال حذف المضاف اليه
 ونوى وبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين
 كقوله * خالطن سلمى خياشيم وفا * هذا قول الشارح علم التسبيح كذا في بعض
 النسخ. في بعض علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدروية عين
 عليه رفع علم بالخبرة المحذوف أي وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعمية لسبحان
 لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنسكرة وهو كذا قوله علم على
 الغدر (قوله علم) فعل ماض كما أشار اليه الشارح بالعطف لأفعل تفضيل حذف
 همزة ضرورة لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك
 (قوله في أمته) أي جماعته وأفراده (قوله وانه في الشياح كاسد) أي الذي هو اسم
 جنس نسكرة وهو من ذكر اللازم بعد المألوم (قوله بين اسم الجنس) أي الذي هو
 النسكرة كلالا سمدى وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من
 النحاة وسيبصر حبه الشارح نقلان بعضهم وأما ما في حواشي شيخنا السيد أن

(علم) عوضا عما فات من
 وضع الاعلام لاشخاصها
 لعدم الداعي اليه وهذا
 هو النوع الثاني من نوعي
 العلم وهو (كعلم
 الاشخاص افظا) فلا
 يضاف ولا يدخل عليه
 حرف التعريف ولا نعت
 بالنسكرة ويقتدأه وتصب
 النسكرة بعده على الحال
 ويمنع من الصرف مع سبب
 آخر غير العلمية كالتأنيث
 في أسامة ونعالة ووزن
 الفعل في نبات أور وابن
 آوى والزيادة في سبحان
 علم التسبيح وكيسان علم
 على الغدر وعلم مفعول
 بوضعه ووقف عليه
 بالسكون على لغوية
 ونقطا تمهيد أي العلم الجنسي
 كاعلم الشخصى من حيث
 اللفظ (وهو) من جهة
 المعنى (علم) وشاع في أمته
 فلا يختص به واحد دون
 آخر ولا كذلك علم الشخص
 لما عرفت وهذا معنى
 ما ذكره الناطم في باب
 النسكرة والمعرفة من
 طرح التسهيل من أن
 أسامة ونحوه نسكرة بمعنى
 معرفة لفظا وأنه في الشياح
 كاسد وهو مذهب قوم من
 النحاة لكن تفرقة الواضع
 بين اسم الجنس وعلم الجنس

النخاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله تؤذن
 بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكيم (قوله الإشارة الى
 الفرق) أي بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النسكرة على ما مر ولما لم يبين
 سبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر الإشارة واستهتر عن
 كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة
 المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومة أو شرط على
 القولين والصحیح عندى منهم ما الثاني وإن اقتصر البعض على الاول لان التعین
 سواء كان شخصا كما في علم الشخص أو ذهنيًا كما في علم الجنس أمر اعتباري كما
 صرحوا به فلو كان جزاء دخلا في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصا أو
 جنسيا أمرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى اعتباري
 وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة وكل من اللازمين في غاية
 البعدان لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار
 والنسكرة موضوعة للفرد المنتشر قال البعض ولى فيه وقفه لان اسم الجنس على
 تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لان الحقيقة من حيث
 هي محددة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعین
 وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا في اجراء أحكام المعارف
 على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول الالجنسية في قولك
 الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي مع
 أن جعل اسم الجنس قسما للنسكرة ينا في حصر الجمهور والاسم في المعرفة والنسكرة
 ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل اليه أن اسم الجنس
 كالنسكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال
 العلامة سم في الآيات المبينات عند قول ابن السبكي العلم ما وضع لمعين الخ ما ذمه
 فيه أى في تعريف العلم بما ذكر أن النسكرة وضع لمعين أيضا اذ الواضع انما يضع لمعين
 فقوله أى المحلى خرج النسكرة ممنوع ويحاج بان المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعيينه
 فخرج النسكرة فله وان وضع لمعين لم يعتبر تعيينه اه وقد عرف غير واحد من
 المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعيينه فتبين أن تعين الموضوع له حاصل
 في النسكرة أيضا وأن الفرق بين النسكرة والمعرفة اعتبار التعين في المعرفة وعدم
 اعتبارها في النسكرة فوجود التعين المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم
 الجنس من غير اعتبارها لا يقتضى كونه معرفة واستناده الى حكمهم على مدخول
 الالجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من باب
 الاشتباه لان المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول الالجنسية

في الاحكام اللفظية تؤذن
 بالفرق بينهما ما في المعنى
 أيضا وفي كلام سبويه
 الإشارة الى الفرق فان
 كلامه في هذا حاصله

عدم اعتبار الفرد معها بالسمية لعدم اعتبار التعيين لانه معسبر في مدخولها كما
صرح به السعد في مطلقه وتختصره في الكلام على تعريف المسند اليه بأل وكذا
سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول آل الجنسية بأن
دلالة الأول على اعتبار التعيين بجوهرة والثاني بقرينة آل والمراد بقوله من
حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعيين فيه وتنبه بأن جعل اسم
الجنس قسيما للنكرة ينافي حضر الجمع والاسم في المعرفة والنكرة ومنهم
المتأولون بهذا الفرق لا ينهض لان النكرة تطلق لاطلاقين خاصا عاما كما قلناه يس
وغیره فقط لائق نارة ويراد بها ما قابل المعرفة فعم اسم الجنس وتطلق نارة ويراد بها
ما قابل اسم الجنس فتخص اذا اشترقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق
عرفت التحلل وفقته بهذا فغيرها والله ولي التوفيق وكثيرا ما يحطربا الى فرق آخر
بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها
جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة
من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو الاعتبار المحوط في وضعه دون
الصدق فيكون الصدق حاصل لا غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة واسم
الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى أن الصدق هو الاعتبار المحوط
في وضعه دون التعيين فيكون التعيين حاصل لا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة
عند تجزئه من آل والاضافة وهو فرق نفيس وفي ظني أن رأيت ما يؤيده في كلام
بعضهم والذي استوجهه الشيخ الغنيمي والنايذه الشيرازي أن الفرق بين اسم
الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بالقيود والنكرة للفرد اعتبارا وأن
كلام من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين
ويمكن مثله في فرقنا أيضا هذا وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا
المقام ذهن المخاطب لان المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدا في ذهن
المخاطب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ويعكس عليه أن بعض أصحاب
الفرق الأول وهو المحقق الخنصر وشاهي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع
فاعرف ذلك (قوله ان هذه الاسماء) أي أعلام الاجناس (قوله للحقائق المتحدة
في الذهن) أي المتوحد في نفسه وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة
المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعيين في علم
الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا
وأعل هذا أقرب الى كلامه (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعيين فقط
فلا يرد أن الممثل ما هيمة والممثل به فرد والضمير يرجع الى الحقائق المتحدة
في الذهن وذكره للتأول بالذكور أو مدلول هذه الاسماء أي وتماثلها

أن هذه الاسماء موضوعة
للحقائق المتحدة في الذهن
ومثله بالمعهود بينه وبين
مخاطبه فكما صح أن يعرف
ذلك المعهود باللام فلا يعد

ينوضح له علم قال بعضهم والفرق (١٦٧) بين أسد وأسامة أن أسد موضح للواحد من آحاد الجنس لا بعينه

في أصل وضعه وأسامة
موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن فإذا أطلقت
أسد على واحد أطلقته
على أصل وضعه وإذا
أطلقت أسامة على واحد
فإنما أردت الحقيقة وزم
من الإطلاق على الحقيقة
باعتبار الوجودات المتعدد
لغناء التعدد فمما لا باعتبار
أصل الوضع قال الأندلسي
شارح الحيز ولبية وهي
مسئلة مشككة (من ذلك)
الموضوع علما للجنس (أم
عرب) وشبوة (للقرب
وهكذا تعال) وأبو الحصين
(للتعجب) وأسامة وأبو
الحريث للأسد وذوالة
وأبو جعدة للذئب (ومثله
برة) (علم للبرة) بمعنى البر
(كذا الحار) بالكسر
كذام (علم للفتحة) بمعنى
الفتور وهو الميل عن الحق
وقد جمعها الشاعر في قوله
أنا قسمننا خطبتنا بيننا
فحملت برة واختمت بخار
ومثله كيسان علم الغدر
ومنه قوله * إذا مادعوا
كيسان كانت كهولهم
إلى الغدر أدنى من شياهم
المرد * وكذا أم قشعم للموت
وأم صبور للأمرا الشديد

يقضي أن ما ثبت لأحدهما يثبت هو أو نظيره للأخر فلذلك قال فكما صرح أن
يعرف ذلك المجهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع
له أي للذكور من تلك الحقا في علم لان العمليّة أحد طرق التعريف أيضا نظير أن
(قوله قال بعضهم) هذا تأييد وإيضاح لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصرّح
بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أي حالة كون الواحد غير
ملتبس بعينه في أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أي إطلاقا جازيا
على أصل وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق بأطلاقته
والإضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما
على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المهم أو المعين من حيث وجودها
فيه وصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا والّا كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس إذا
أطلق على الفرد المهم أو المعين كما قاله الفارسي وما ذكر من التفصيل هو الذي
قاله السمرقاني مطوله والذي قاله الكلّك ابن لهيعة ما وثقه عن المتقدمين أن الإطلاق
اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقة (قوله وإذا أطلقت أسامة على واحد) أي
معين كما في هذا أسامة مقبلا أو مبهم كما في أن رأيت أسامة ففرت منه (قوله فأنما أردت
الحقيقة) أي لاحظت حال الإطلاق على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي
استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد ويرد عليه
أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فإذا ذكره من الحصر ممنوع
ويمكن دفعه بأن كلامه في الإطلاق الحقيقي أي وإذا أطلقت أسامة على واحد
الإطلاق حقيقيا فمتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الأفراد
المستعمل فيها اللفظ وقوله لغناء التعدد أي تعدد معني أسامة تعددا بدليا ضمنها
أي لزوما من الإطلاق والاستعمال إذ يلزم من الإطلاق على الحقيقة التي توجد في
ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي
باعتبار الإطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان
المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول لغناء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله
وهي) أي مسئلة الفرق (قوله للفتحة) لم يقل للفتحة لأن فعال من أعلام المؤنث
(قوله بمعنى الفتور) أي لا بمعنى المثرة من الفتور فالتأنيث للحقيقة
لا للوحدة (قوله أنا قسمننا) بفتح همزة أنا الوقوعها مقعولا اعلمت في البيت قبله
والخطبة بالضم الحصلة وأما بالكسر فالارض التي يخط عليها التجار وتبني (قوله
دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي إلى كيسان (قوله يكون للذوات والمعاني) هذا
التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذي هو دأبنا
الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني (قوله قد جاء علم الجنس لما

قد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ويكون اسما وكنية وخاتمة قد جاء علم الجنس لما

يؤلف) هو ما احتز عنه بقوله فيما مر غالباً (قوله كفواهم للجهول الخ) وكفواهم
للبغل أبو القفال وللعمل أبو أيوب وللعمارة أبو سارو وللدجاجة أم جعفر وللشاة
أم الأشعث وللنخلة أم الأموال (قوله هيان بن بيان) هو من أسماء الأضداد لان
الجهول من مستصعبة خفية لا هينة بينة (قوله وهو قليل) لان الأشياء المألوفة
توضع الأعلام لأحاديث الأجناسها

اسم الإشارة

أي اسم تعجبه الإشارة الحسية وهي التي تأخذ الأعضاء (قوله إشارته) أي
إشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية
والمطلق يعمل على حقيقة فلا يردها الغائب وأل وغوهما لان الإشارة بذلك
ذهنية ولا دور في التعريف لان أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب لجواز أن
يكون معرفة ذلك الجزء ضرورة أو ممكنة بشئ آخر صرح بجميع ذلك
الداميني وأما الجواب بأن الإشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية
فقدسية أن المراد بالمعريف اسم تعجبه الإشارة الحسية فلا إشارة فيه لغوية
كالتعريف وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوساً بالبصر حاضر
فاستعماله في غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف في
ذلك بناء في رسالتنا في الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن الناطم من أن استعماله
في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله يخصص أفراده) أي
أفراد اسم الإشارة وهي سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكور عشرة للمفردة المؤنثة
وذان وتان وأولى بالمد والقصر فقوله وهي ستة عشر ظاهر إلا أن يقال جعله أفراد
اسم الإشارة ستة باعتبار المشار إليه وان كانت في نفسها أكثر من ستة وباعتبار
المشار إليه يندفع ما يقال كيف عد اسم الإشارة الجمع المذكور والمؤنث فردين مع
اتحاد اللفظ (قوله بدأ) تقديم الجار والمجرور للعصر الإضافي أي بالنسبة إلى
الصبيغ المذكورة في المتن فالغنى بذلك بغيره من الصبيغ الآتية فلا ينافي أنه يشار
إلى المفرد المذكور بغير ذلك كما ذكره الشارح وزاد في التمهيل للبعيد ذلك السبعة
محدودة فلام قال الدماميني وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصل للليس
أحدهما بدلاً من الآخر لئلا يحدنجر جيهاً ويسئل عن هذا في باب النداء عند
ذكر آ في حروف نداء البعيد فيقال في أي موضع يكون آ اسماء باختصار (واعلم)
أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل لا ثنائي وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما
يقوله الكوفيون ولا ثنائي وألفه أصلية مثل ما كما يقوله السبيري لغلبة أحكام
الثنائي عليه من الوصفية والموصوفة والتمنية والتصغير ولا شئ من الثنائي
كذلك وألفه ذي بالتحريل لا بديل الانقلاب ألفاً حذف لانه اعتباطاً وقلبت

يؤلف كفواهم للجهول
العين والنسب هيان بن
بيان ولد فرس أبو المضاء
ولد حق أبو الدغفاء وهو
قليل

اسم الإشارة

اسم الإشارة ما وضع لمشار
إليه وترك الناظم تعريفه
بالحداء كقفاء يخصص أفراد
بالعد وهي ستة لانه اما
مذكر أو مؤنث وكل منهما
امام فرد أو مؤنثي أو مجموع
(بدأ)

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنع وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه
وما أشار إليه الشارح تبعاً للسكودي من أن ممتنع خبر مبتدأ محذوف مع إلقاء
والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ ممنوع كما تقدم بيانه
في قول المصنف والامران لم يلك للنون محل الخ كذا قال البعض وهو مبني على
ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغني جواز الوجهين
في قول ابن معطي * اللفظ ان يفده هو الكلام * وأن ذلك الضابط محمول على
السعة فأعرفه (قوله وهما ذانك وهاتانك وهؤلاءانك) أي على الأصح عند أبي حيان
وغيره وقيل لا يجمع بين السكفي وهما التنبيه في مثني أو جمع وعليه المصنف في شرح
التسهيل والقولان ذكرهما في الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على
تمثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة (قوله لكن هذا الثاني قليل) أي لان
المخاطب ربما لا يصير المتوسط أو البعيد فلا يصح أن يفهم عليه إلا بنبه أحد
أبى ما ليس بمرئي له ولهذا لا يجمع اللام التي لا تصح البعد قاله في شرح الجامع
(قوله بني غبراء) قيل أراد بهم الصمصرة وقيل الفقراء والصعاليك وقيل
الاضيايف وقيل أهل الأرض لان الغبراء اسم للأرض وأهل عطف على الغبراء
المرفوع في لا يسكرونني وقد وقع الفصل بالمفعول والطرفان بكسر الطاء المهملة
البيت من الأدم وأراد بأهل الطرفان الإغنياء قاله العيني (قوله وهما الخ)
تقديم المفعول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ انما هو من حيث
كونه طرفاً للفعل فإنه من هذه الحبيشة لا مشار إليه إلا بما فلا ينافي صلاحية
أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو كانا وقع غير طرف أفاده يس (واعلم)
أن ههنا ملازمة للطرفية أو شبيهها لكن شبيهه الظرفية فيها ليس خصوص الجرح
بمن كما في عند ولدان وقيل وبعد بل الجرح من أو إلى كما في أن قاله الدماميني ومثل ههنا
ثم كما في شرح الجامع قال ولذا غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت
مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف إما اختصاراً أي وإذا رأيت ثم الموعود به أو
اقتصاراً أي وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان (قوله وهما السكفي صلاً) ظاهره
مساواة هذه السكفي السكفي ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح
والأفراد كما نقله سم عن أبي حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أو ثم) وقد نقلها
وقفاً هاء السكت وقد يجري الوصل مجرى الوقف وقد نقلها ثناء التائب كربت
كذا رأيت في غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله)
وأنزلنا ثم أي في المسالك الذي سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر
الآخرين أي فوهمون وقومه أي قربناهم من بني إسرائيل وأدبنا بعضهم من
بعض حتى لا ينجو منهم أحد (قوله أو ههنا) هي والمكسورة تعهماها والسكفي كما

(واللام ان قدمت ها)
التنبيه فهي (ممنوعة) عند
الكل فلا يجوز انفاها هذا
لك ولا هاتانك ولا هؤلاء
لك كراهة كثرة الزوائد
* تنبيه * أفهم كلامه أن
ها التنبيه تدخل على المجرى
من السكفي نحو هذا وهذان
وهذان وهاتان وهؤلاء
وعلى صاحب لها وحدها
نحو هذا وهاتانك
وهذانك وهاتانك وهؤلاءانك
لكن هذا الثاني قليل
ومنه قول المرفوعة
رأيت بني غبراء لا يسكرونني
ولا أهل هذا الطرف
المعرد * (وهما) المجرى
منها التنبيه (أو ههنا)
المسبوقة بها (أشهر إلى
داني المكان) أي قريبه
نحو أنها هنا قاعدون (وبه
السكفي صلاً * في البعد)
نحو هناك وههناك (أو
فه) أي انطق في البعد
نحو وأرسلنا ثم الآخرين
(أو ههنا) بالفتح والتشديد
(أو ههنا لك) أي بزيادة
اللام مع السكفي (انطقن
على لغة الحجاز كما تقول ذلك

ولا يجوز ههنا لك كما لا يجوز
ههنا لك على اللغتين (أوهنا)

بالكسر والتشديد قال
الشاعر

هنا وهنا ومن هنا لهن بها
ذات الشمائل والاميان

هنوم * تروى الأولى
عوا النانسة بالكسر

والثالثة بالضم تشديد
النون في الثلاث وكما معنى

وهو الاشارة الى المسكن
اسكن الاوليان للبعيد

والاخيرة للقريب وربما
جاء ان ومنه قوله

خنت نوار ولات هنا خنت
وبدا الذي كانت نواراً خنت

خاتمة * بفصل بين ها
التنبيه وبين اسم الاشارة

بضمير المشارة نحوها أنا
ذاوها نحن دان وهانحن

أولاء وهاننا ناذي وهانحن
نان وهانحن أولاء وهاننا

ذاوها أنما دان وهاننا
أولاء وهاننا ذه وهاننا

نان وهاننا أولاء وهاننا
ذاوها ما دان وهاننا

ولاء وهاننا ناذي وهاننا
نان وهاننا أولاء وبغيره

قليل لا نحو هاننا ذى عذرة
وقد تعاد بعد الفصل

توكيد نحوها أنتم هؤلاء
وانه أعلم

والوصف

في همع الهمع (قوله ههنا لك ابتلى المؤمنون) أى على أنها في الآية للمكان كما عليه
أبو حيان وذهب ابن مالك الى أنها في الآية للزمان المذكور قبل في قوله اندجوا ثم
الآية (قوله ههنا وههنا ومن هنا) روى البيت بفتح الشلالة وبفتح الاول وكسر
الثاني وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني والضمير
في لهن اللحن وفيها أى فيها للارجاء في البيت قبله وذات نصب على الظرفية
بالمعامل فيهما المقدور والشمائل جمع شمال على غير قياس والاميان جمع يمين
والهنوم الصوت الحفي (قوله ورمحاجات) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة
وأرجعه بعضهم الى التلاته وعمارة الجامع وقديسها غير ثم للزمان (قوله) بنت
نوار (بكسرة البناء كخدام وضمة الاعراب قاله شيخنا وقوله ولات هنا خنت لان
ههنا مهمل وههنا خبر مقدم وخنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند
الفارسي أى وليس في هذا الوقت خنت وقوله أخنت الجيم أى سترت والمراد بالذى
أخنته محبتها واشوقها (قوله وبين اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وقيدته في التسهيل
بالمجرد من الكاف قال الدماميني وانما امتنع ها أنا ذا لمع أنها التنبيه تدخيل
على ذلك لان لحاق هاله قليل فلم يحتمل التوسع اه وأفهم كلام الشارح منع
ادخالها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الاشارة وبه صرح
الدماميني نقلا عن ابن هشام فإنه قال في حاشيته على المغني وقع للمصنف ادخالها
التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة كقوله في دياحة
الكتاب وهاننا ناذي بما أسررت وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشذوذ
ذلك مشهرا الى أن قول صاحب التفسير (قوله) وأكثرا استعمالها مع ضمير رفع منفصل
أو اسم اشارة معترض بأن ظاهره أن الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة
غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذ اه كلام الدماميني (قوله نحوها
أنا ذا) للتنبيه وأنا مبتدأ وإذا خبر كما هو صريح الدماميني وحاصل ما ذكره الشارح
ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشارة اليه اما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل
اما ذكر أو مؤنث وكل اما مفرد أو مثنى أو جمع (قوله وبغيره) أى غير الضمير
المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى في القسم
عند حذف الجار نحوها الله ذاق قطع الهمزة وصلها مع أثبات ألفها وحذفها
قاله الدماميني (قوله هاننا ذى عذرة) بكسر الهاء أى معذرة وأما بالضم فالبكرة
وهو صير شرط بيت من كلام النابغة (قوله توكيدا) أى لتوكيد التنبيه

* الموصول

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفي لا الاعمال ليلزم الترجمة اثنتي والنقص
عنه ولان الكلام في المعارف وأل فيه معرفة لا موصولة لا تسلاخ مدخولها عن

الوصفية (قوله موصول الاسماء) ممتد والذي ممتد أطلق حذف خبره تقديره منه
والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله الى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على
ما سيأتي تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابطة (قوله أو مؤقولة) من باب
الحذف والايصال أى مؤقولة بما غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه في معناها
كفى صلة على أو تقديرها قبله كفى الظرف والجار والمجرور (قوله نخرج بقبيل
الاسماء) اعترضه سم وغيره بأنه في حين المعارف لا التعريف حتى يخسر جبه
فالمناسب اخراج الحرفي بقوله الى عائد أو ما الواقعة على اسم لان وان كانت جنسا
بينها وبين الفصّل عموم وجهي فيصح الاخراج بها وأجيب بأن مراده الاسماء
التي هي مصدوق ما لا الواقعة في حين المعارف وسماتها قيد ما عا أنها جنس لانها
من حيث الخصوص فصل ولذا صاع الاخراج به وهو مع بعد يرد عليه أن ما واقعة
على اسم كما قدمنا لا على أسماء لان المعهود في التعاريف الافراد لا الجمع ولانها
خبر عن موصول الاسماء الذي هو مفرد فتدبر (قوله حيث واذواذا) أى وضمير
الشان (قوله في رحمة الله) والقياس في رحمة وان كان يجوز في رحمتك كما سيأتي
(قوله بما ورد) أشار الى أن الربط بالظاهر سماعى لا مقبوس (قوله وأراد بالمؤقولة
الح) قال البعض أورد عليه أن كلاً من الثلاثة ليس جملة أو نت بشئ آخر فالصواب
أن يقول جملة ملفوظ بها أو مقطرة أو مفرد مؤقولة بالجملة اه وقد علمت سقوطه
بما كتبناه على قوله أو مؤقولة فنفقه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له كأن يختص
بالمفرد المذكور أو المقطرة المؤنثة أو المثنى المذكور ولم يجز (قوله الذي) يكتب
الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتها وان كان الأصل كتابتها بلامين كما هو
القياس في كتابة اللفظ المبدؤ بلام المحلى بال كالتين ويكتب الذين جميعا بلام واحدة
تلك الأكثر ولا فرق بين رسمه ورسمه المثنى في الجر والنصب لا الرفع لحصول
الفرق فيه بالالف في المثنى دون الجمع ولم يعكس سبق المثنى فيكون أحق بالأصل
من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الفترى في حواشي المطول كتابة الذين جميعا
بلام واحدة بلغة لزوم الباء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعاً ووجه ذلك بأن
لزوم حالة واحدة يوجب الثقل لتخفيف بحذف إحدى اللامين (قوله للمفرد) أى
حقيقة أو حكا كالمفرد بقوله المذكور أى حقيقة أو حكا كالفرقة وكذا يقال
فيما بعد ولم يقل المصنف الذي للمذكور اكتفاء بعلمه من قوله الانثى التي (قوله عاقلا
كان) الأولى عالما لا لاطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الروداني والعجب
كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكور أيضاً وقول بعضهم انهم أرادوا بالمد كمال النس
بمؤنث لا يدفع الشاعرة اللفظية فهو قول القائل المراد بالعاقل العالم بحجاز العلاقة
اللزوم (قوله لها التي) مقتضاه أن التي ممتد لأن خبره محذوف والجملة خبر

(موصول الاسماء) ما
افتقر أبدا الى عائد وخلفه
وجملة خبر بجملة أو مؤقولة
كذا حذف في التسهيل نخرج
بقبيل الاسماء الموصول
الحرفي وسيأتي ذكره آخر
الباب وبقوله أبدا النكرة
الموصوفة بجملة فانها انما
تقتصر اليها حال وصفها
بها فقط وبقوله الى عائد
حيث واذواذا فانها تقتصر
أبدا الى جملة لكن لا تقتصر
الى عائد وقوله أو خلفه
لا دخل نحو قوله * سعاد التي
أنشأ الحب سعاد * وقوله
وأنت الذي في رحمة الله أطمع
بما ورد فيه الربط بالظاهر
وأراد بالمؤقولة الظرف
والمجرور والصفة الصريحة
على ما سيأتي بيانه وهذا
الموصول عيني نوعين نص
ومشتركة فالنص ثمانية
(الذي) للمفرد المذكور عاقلا
كان أو غيره و (الانثى)
المفردة لها (التي) عاقلة
كانت أو غيرها وفيها ما ست

المبتدأ الا قول الذي هو الاثنى وهو غير متعين لجواز أن يكون التي خبر الاثنى
 والمعنى الاثنى للذى التي أى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) أى الباء
 (قوله وتشديدها) أى الباء مكسورة كسر بقاء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على
 لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل اقيام موجب البناء بلا
 معارض (قوله اذا ما ثنيا) وكذا اذا جمع ولم يذكره لجميعة في قوله جمع الذى الى
 الذين ولان سقوط الباء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالفاضل فلا حاجة
 لذكره قبل كان عليه أن يقول في غير تصغير لانك تقول في التصغير اللذان واللتان
 باثبات الباء والجواب أنه انما حسم على لفظ الذى والى المسكين (قوله
 لا تثبت) بضم التاء الاولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا نهاية والياء مفعول
 مقدم وهو المناسب لقوله اوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط
 على الشرط اذ ليس في كلامه ما يقتضى أن اذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على
 أنه مسند الى ضمير الباء والياء مبتدأ فقيسه أنه مع عدم مناسبه كان الواجب
 حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والحازم ولا ضرورة خصوصاً عند الناظم
 اهـ ليس مع زيادة والمراد لا تجزئونها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الباء
 في حالة الافراد (قوله بل ما تليه) تصريح بما علم محاقبله وبطلان انتقاله لا للاضراب
 وما واقعة على ما قبل الباء وهو الذا والياء والضمير المستتر في تليه عائد على الباء
 كما أشار اليه الشارح بقوله الباء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة
 جارية على غير ما هي له ولم يبرز لا من اللبس وأما الضمير البارز في تليه فعائد على ما
 (قوله وكان القياس اللذان الخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان
 القياس أى قياس التثنية أنها تثنية حقيقية والياء ذهب بعضهم غير مشترط
 في التثنية الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم الى أنهم ما صيغتان مستأنفتان
 للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحد هما ويمكن اجراء كلامهما على
 هذا بأن يكون معنى قول المصنف اذا ما ثنيا اذا تى بهما على صورة المثني ومعنى قول
 الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثني والاصح أنهم ما مبنيان والظاهر أن
 بناءهما على الاف والياء (قوله فحذفت لاتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين
 تثنية العرب وتثنية المبنى سم (قوله والنون ان تشدد فلا ملامه) والنون المزيادة
 قال الفارسي هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين أف التثنية ونونها وقال أبو حيان
 هي الاولى لئلا يكثر العمل بالساكن الاولى وادغامها قال في التوضيح وشرحه
 وبحر وبعبارة بعض ربيعة تحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصير للوصول
 اطوله بالصلة لكونهما كاشئ الواحد قال الفرزدق
 أبني كليب ان عمي اللذا * قتل الملولك فمككا الاغلا

لغات اثبات الباء وحذفها
 مع بقاء الكسرة وحذفها
 مع اسكان الذا أو التاء
 وتشديدها مكسورة
 ومضمومة والسادسة
 حذف الاف واللام
 وتخفيف الباء ساكنة
 (والياء) منهـ ما اذا
 ما ثنيا لا تثبت * بل ما تليه
 الباء وهو الذا من الذى
 والتاء من التى (أوله
 العلامة) الدالة على التثنية
 وهى الاف في حالة الرفع
 والياء في حالتى الجر
 والنصب تقول اللذان
 واللتان والذين واللتين
 وكان القياس اللذان
 واللتان والذين واللتين
 باثبات الباء كما يقال
 الشحيبان والشحيبين في
 تثنية الشحيبي وما أشبهه
 الا أن الذى والى لم يكن
 لياثما حظ في التحريك
 لبعثهما فاجتمعت ساكنة
 مع العلامة فحذفت لاتقاء
 الساكنين (والنون) من
 مثني الذى والى (ان تشدد
 فلا ملامه) على مشددها
 وهو في الرفع متفق على

بخواره وقد قرئ والذات بآتيانها (١٧٩) منكم وأما في النصب فضعه البصري وأجازه السكوني وهو

العجج فقد قرئ في السبع
ربنا أربا الذين أنسلنا
(والنون من ذين وتين)
تنقمة ذاونا (شذدا * أيضا)
مع الالف بافتاق ومع الياء
على العجج وقد قرئ وذانك
برهانان واحد ينفق
هاتين بلمتشديد فيهما
(وتعويض بذلك) التشديد
من المحذوف وهو الياء
من الذي والبي والالف
من ذاونا (قصدا) على
الاصح وهذا التشديد
المذكور لغة تميم وقيس
وألف شذدا وقصدا
للاطلاق انتهى حكم تنقية
الذي والبي وأما (جمع
الذي) فشيان الاول (الأي)
مقصورا وقد عدا قال الشاعر
وتبلى الألى يستلقون على
الألى * تراهن يوم الروع
كالحد القبل
وقال الآخر
أبي الله للشام الألاء كأنهم
سبيوف أجاد القين يوما
صقالها * والكثير استجماله
في جمع من يعقل ويستعمل
في غيره قليلا وقد يستعمل
أيضا جمعا لاني كما في قوله
في البيت الاول على الألى
تراهن وقوله
محاها حب الألى كن
قبلها * والثاني (الذين)

الهـ خزة للذء وبني مهادي والغل بالضم حديد يجعل في العنق اهـ مع حذف
و بالجرث أصله بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم تحت من الكلمتين كلمة
واحدة كما تحت من عبد القيس عبس في النسب وشاهد حذف نون اللتان
قوله هما اللتان ولدت تميم * قبل فخر لهم صميم
وفيها الغنة رابعة لذات ولتان بحذف أل (قوله وقد قرئ والذات) هي قراءة
سبعية وكذا فذانك (قوله وأما في النصب) أي والجر وترك ذكره لعله بالمقايسة
(قوله ربنا أربا الذين) منسطة البعض يسكون الراء لان من يشدد النون يسكن
راء أربا وهذا مستحسن لا واجب لان التاميق من قراءتين جائز اذا لم يتخلل المعنى
والاعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد استوعق الابتداء به ما في الجملة
من معنى الحصر لان المعنى ما قصد بذلك الا التعويض فهو على حدثي جاء بك أي
ما جاء بك الا شيء وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف قال سم يبغي على
أن التشديد للتعويض أن لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض
اهـ وانما لم يعوضوا في يدين ودين لان الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن
فيه فصل الفرق (قوله على الاصح) من جملة مقابلة أن التشديد لتأكيد الفرق بين
تثنية المعرب وتثنية المبني (قوله الألى) يلزمه أن فلا يشتمه إلى الحارة ولهذا
يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الاشارة فيكتب بواو
بعد الهزمة لعدم أل فيها فتشبهه إلى الحارة (قوله وتبلى) الضمير راجع إلى
المنون في البيت قبله وهو الموت ويستلمون بلبس الامة وهي الدرع وعلى
الألى حال أي حالة كونهم على الخيول الألى الخ ولروع بالفتح الفزع والمراد
الحرب والحدأ كعقب جمع حدأة كعنبه وهي الطائر المعروف والقبل بضم
فسكون جمع قبلاء كحمراء وهي التي في عيها قبل يفتح تين أي حول قاله العيني
(قوله للشيم) قال العيني في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشم وهو
ارتفاع قصبه الانف مع استواء أعلاه والقين الحداد والصفقال الجلاء اهـ وكأنه
يشير إلى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ في الكلام حذف
أي أبي الله ضرر الشم الخ وبحث الروداني في الاستشهاد بالبيت على أن المدغلة
باحتمال أنه ضرورة وقد يقال الأصل عدم الضرورة (قوله وأعقيل) كذا بالشك
في التصريح أيضا وأعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعا نطقا) وهل هو حينئذ معرب
أو مبني جى عيه على صورة المعرب قولان الصحيح الثاني اذ هذا الجمع ليس حقيقيا
حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذي للعاقل وغيره
ولان الذي ليس علما ولا صفة ولهذا لم تنفق العرب على اجرائه مجرى المعرب بخلاف
التثنية ولعل وجه الاول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الاسماء

بالياء (مطلقا) أي رفعا ونصبا وجر (وبعضهم) وهم هذيل أو عقيل (بالواو رفعا نطقا) قال

فيعارض (قوله صبجوا الصباحا) أى صبجوههم أى أوثقهم فى الصباح وذكر
 الصباح تأكيذا لنفهامه من صبجوا والتخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة
 اسم مصدر من الاغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغربين حال والمخاج بكسر
 الميم الشديد الدائم هذا المخلص ما فى التصريح والعين ويكتب اللوز على هذه
 اللغة بلامين لمشابهة العرب الذى تظهر معه آل كفى يس وقد مرّت المسئلة عن
 القبرى بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) أى بالحذف ولما تقدّر اسم جمع الذى أو
 بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقي فى افادة كل التعدّد ولأنّ تجعل
 الجمع بعينه اللغوى وحيث لا يتخوّز (قوله فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا فى ابن
 الناطم ورد بأن عموم الذى لا يمنع جري جمعه على سنن الجموع بل ان كان للعاقل
 جمع على الذين وان كان لغيره منع كسائر الاوصاف من نحو قائم واخل وخرج
 فانها عامة للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والا فلا ويكون جمعا على سنن
 الجموع قطعاً والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لامن الحيثية التى
 ذكرها الشارح بل من حيث ان الذى ليس علما ولا سفة والتثنية جارية على
 ما حقه أن يكون سنن تثنية المنيبات فان المني لا حظ له من الحركة فقاؤه ساكنة
 وحذف الحذف لا لتقاء الساكنين كما تقدم وثبات الياء الحق المعمرات لاحق
 المنيبات كذا فى الروداتى ولما منع الرّد بأن الذى ليس صفة كما اعترف به بعد
 فكيف يقاس على سائر الاوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقلاء لانه على
 صورة ما يختص بهم كالزيدين والعجّرين والمراد بالعقلاء حقيقة أو تزيلا
 كما فى شرح الجامع ومثل للثانى بقوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عباد
 أمثالكم تتزول المشرّكين الاصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعلم
 والعالمين) أى فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم وغيرهم أى
 فيكون الذين اسم جمع كالعلمين وهو ممتنع على خلاف التحقيق كما مرّ بيانه
 (قوله باللات) الباء بمعنى على أو لآلة (قوله أى الذى قد جمع باللاتى) لم يقل
 كالنظم باللات بلباء اشارة الى أن اثبات الباء هو الاصل ويشير الى ذلك أيضا
 تقدمه اثباتها على حذفها فى قوله باثبات الخ (قوله على الالى) أى فتكون الالى
 مشتركة بين جمع الذى وجمع التى اه دما ميني (قوله وتجمع أيضا على اللواتى)
 هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الروداتى والصحح أن اللواتى واللواتى جمعان
 للآلى واللاآتى كالأهلى والهواذى والآلات جمع اللآلى اه ويؤخذ من مجموع
 كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللواتى بالذوات اثبات الباء واللواء بالذوات وحذف
 الباء واللوايا قصر وحذف الباء والآلات بالآتين بينهما ما همزة (قوله والآلاء
 كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد أن الآلاء وقع موقع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين

لنحو اللذين صبجوا الصباحا
 يوم التخيل غارة ملحاما
 تنبيه من المعلوم أن
 الالى اسم جمع لاجمع
 فالخلاف الجمع عليه مجاز
 وأما الذين فانه خاص
 بالعقلاء والذى عام فى
 العاقل وغيره فهما
 كالعلم والعالمين انتهى
 (باللات والآلاء) باثبات
 الباء وحذفها فيهما
 (التي قد جمع) التي مبتدأ
 وقد جمع خبره وباللات
 متعلق بجمع أى التي قد
 جمع باللاتى والآلى نحو
 والآلى يأتين الفاحشة من
 نساكنكم والآلاء يشن من
 الحميض وقد تقدم أنها
 تجمع على الالى وتجمع أيضا
 على اللواتى باثبات الباء
 وحذفها وعلى اللوا
 محدودا ومقصورا وعلى
 الآلات بالقصر والآلات مبنيا
 على النكسر أى معربا
 اعرب أولات وليست
 هذه بجموع حقيقة وانما
 هى أسماء جموع (والآلاء
 كالذين نزا وقعا) الآلاء

في أنه يزداد فيه الباء والنون فيقال اللانين كما قال الشاعر

وانامن اللانين من قدر واعفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عفا

وسمع اللانون رفعا كما سمع اللانون رفعا اه ولتبادر الأول جرى عليه الشارح
(قوله وكلانين متعلق به) ظاهره أنه طرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبرة
المعرب متعلق بحال مخذوفة من فاعل ووقع وزر حال أخرى منه اه وهذا هو
الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن هنا يعرف ما في كلام البعض
فتأمل (قوله والمعنى أن اللان الخ) قال شيخنا فيكون اللان مشتركين جمع الذي
والتي كالألى اه وقد يدعى أن استعمال اللان بمعنى الذين مجاز ويترك بينه
و بين استعمال الألى بمعنى اللان بقولته التي صرح بها المصنف ويؤيده تقدمهم
احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أى اسم جمع وكذا
يقال فيما بعد (قوله بأمن منه) أى من هذا الممدوح واللاء الخ صفة لأنا وبها فيه
الفصل بين النعت والمنعوت بالجنبي وتجويزه قول (قوله وأل) نقل عن السعد
وغيره أن الخلاف الجارى في أل المعركة من أنها أل بجمعتها أو اللام فقط يجزى
في الموصولة (قوله تساوى ماذكر) أى تساوى كلاما ذكر كسابقا أى تستعمل فيما
يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله في الموصولة) لوقال في الاستعمال أى استعمالها
في المذكر والمؤنث والمفرد وقسمية لتكون أولى إذ ليس الغرض مساواة هذه لما
ذكر في مجزى تكون كل موصولا لأنه لا يفيد الاشتراك الذي هو المقصود (قوله
وهكذا الخ) هكذا أى كهذا حال من المضمير في شهر ووذو مبتدأ وشهر خبره أى
ذو شهر حاله كونه كن وما وأل وافراد اسم الإشارة تتأول المذكور (قوله بهذا)
أى بالمساواة التي تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذي هو معنى مصدره
وتدكرا اسم الإشارة باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله
وتستعمل في غيره) أى مجازا للاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيهه أو
مرسلا لعلاقة الجزئية واليه أشار بقوله أو تغليب عليه لأن التغليب مجاز
مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أو لعلاقة المجاورة واليه أشار بقوله
أو اقترانه الخ هذا ما ظهر لي في تقرير عبارته والمضمير في تستعمل عائد على من
لا يفيد كونها موصولة فصحة تشبيهه بقوله أسرب القطا الخ مع أن من فيه نكرة
لاموصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شئ
وهو بيت بكسر الواو ومن باب رضى وأما هوى فهو كرمى رعى جمع معنى سقط
ففسد أوه السرب وطلب اعارة الجناح منه يفتضى تشبيهه بالعالم (قوله الأعم
صباحا) قبل أصل عم انعم من نعم نعم بكسر العين فيهما أى نعم خذفت الهمزة
والنون تخفيفا على غير قياس ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعبد معنى نعم

مبتدأ أو وقع خبره وكلانين
متعلق به وزر أى قلبلا
حال من فاعل ووقع وهو
المضمير المستتر فيه والاف
للاطلاق والمعنى أن اللان
وقع جمعا للذى قلبلا كما وقع
الألى جمعا للتى كما تقدم
ومن هذا قوله

فأنا وأنا بأمن منه

علينا اللان قدمه هدا الخورا
والمشترك ستة من وما وأل
وذو وذو أى على ماسبق
شرحه وقد أشار إليه بقوله
(ومن وما وأل تساوى)
أى في الموصولة (ما ذكر)
من الموصولات (وهكذا
ذو عندى طبع شهر) هذا
فأما من فالأصل استعمالها
في العالم وتستعمل في غيره
لعارض تشبيهه كقوله
أسرب القطا هل من يعبر
جناحه * لعل إلى من قله
هو بيت أطير * وقوله
الأعم صباحا أيها الطفل
البالى * وهل يعمن من
كان في العصر الخالى

أى تتم وكذا يصح الوجهان في قوله يعجز ويقال عم يفتح العين من فعم نعم كعلم
 يعلم أومن وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل
 والظلل ما يخص من آثار الديار والبالى المشرف على الغدوم والاستفهام انكارى
 والعصر بضمين لغة في العصر يفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من
 تخية الجاهلية دما ميني ببعض زيادة (قوله في اختلاط) أى في حال اختلاط العاقل
 بغيره قال في المغني يغلبون على الشيء غيره لتناسب بينهما كفى الابوين للاب والام
 والمشرق والمغربين الا أن مراد مشرقا الصريف والشتاء وغربا هما والخالفين
 للمشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم تسمية مخافا مجازا لانه مخفوق فيه أى
 مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر أو لا اختلاط كفى تغليب المخاطبين على
 الغائبين في علمكم تنقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من
 قبلكم لان علمكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرون على المؤنث حتى عنت
 منهم في وكانت من القاتنين بناء على أن من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى
 استثنى منهم في فعبدا والابليس ولهذا عند جماعة الاستثناء امتصلا والذين
 آمنوا بشعيب عليه في أو ليعودن في ملتنا بعد قوله تعالى لخرجنك يا شعيب
 والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط
 بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقل على غيره هم في يذرونكم
 فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا والانتقال
 يذرونكم واياها ومعنى يذرونكم فيه يشكم ويكثر كم هذا الجعل اه مع اختصار
 وبعض زيادة من الاماميين (قوله نحو والله يسجد) أى يخضع فلا اشكال في
 وصف غير العاقل به وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فاعله لم يرد التسلوة فلا
 اعتراض عليه قال في التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر
 اه قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتبديل به بل لنظم الآية لانه
 ليس من الثاني بل من الاول يعنى التغليب (قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به
 أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبير المغنى بالاختلاط في هذه
 الآية الشائنة أيضا ولحمله العموم في صورة التغليب على السكل المجموعى وفي
 هذه الآية على السكل الافرادى فافهم (قوله فصل عن) أى الجازة هذا هو
 الوجه لانها المتقدمة في الذكر والاقرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة
 لقال له بالانضمام لان الكلام فيها وفي التنصيص بمن الموصولة (قوله نحو ففهم
 من يمشى الخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نسكرة موصوفة الا أن يقال هذا امثال
 والمثال لا يضره الاحتمال ونظهر أن الوسطى للاقتران والتغليب معا
 لشمولها الانسان والطائر واقترانهما في العموم السابق (قوله والاكثر في

أو تغلبه عليه في اختلاط
 نحو والله يسجد من في
 السموات ومن في الارض
 أو اقترانه في عموم فصل
 عن نحو ففهم من يمشى على
 بطنه ومنهم من يمشى على
 رجلين ومنهم من يمشى على
 أربع لاقترانه بالعاقل في
 كل دابة وتكون بلفظ
 واحد للسذكر والمؤنث
 مفردا كان أو مثنى أو جمعا
 والاكثر في

ضميرها) أى من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنت ومحمل
 كون الاكثر مراعاة اللفظ اذالم يحصل من مراعاته لئس نحو أعط من سألتك
 لا من سألتك أوتج نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من
 سألتك ولا من هو حمراء أمك لفتح الاخبار بمؤنث عن مذ كركعكس نحو من هي
 أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لان الموصول وصلته كشي واحد فكأنك أخبرت
 عن مذ كركعكس لئس القبح في الصورتين الأولىين أشد لان تخالف الخبر
 والخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في الموصول
 وخبره فقط وبالم بعض الداميني سابق فاختار مراعاته كقوله * وان من النسوان
 من هي روضة * فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح معز يادة
 من حاشية الروداني عليه ومن الدماميني ولي فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ
 في قوله من هي روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذ كركعكس في التعليل به لوجوب
 مراعاة المعنى في قوله من هي حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي
 روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما في الدماميني ولابن
 الصفات كحسنة وحمراء والاسماء كروضة وحمراء بدليل ما مر من استعجاب من
 هو حمراء أمك قدس * (فائدة) * يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن
 الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى
 ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث الى قوله واذا اتلى عليه آياتنا
 وأما الاختصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين
 وعلوه بأنه يكون الباس بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون
 تفسير أو آفره ابن هشام وغيره اه دماميني ملخصا لئس قال في الهمع وتجوز
 البداة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين
 الخمتين نحو من يقومون في غير شيء ويظن في أمرنا قومك اه وفي الرضى ما نصه
 وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبوسعيد عن
 بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الافي اللام الموصولة فانه يتمتع
 ذلك فيها فلا يقال الضارية جاء خلقا موصوليتها اه (قوله تعش) الخطاب لذئب
 وقوله لا تخونني أى على أن لا تخونني وقيل جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني
 (قوله فانها غير العالم) أى موضوعا لغير العالم قال في التلويح كون ما لغير العقلاء
 قول بعض أئمة اللغة والاكثر على أنها للعقلاء وغيرهم اه قال في شرح الجامع
 روى ذلك أى كونها لغير العقلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كافي كثير من كتب
 الأصول وغيرها أن ابن الزبير لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله
 حصب جهنم قال لا خصم محمدا لئلا ياء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد

ضميرها اعتبار اللفظ نحو
 ومنهم من يؤمن به ومن
 يقنت منه ~~ك~~ ويجوز
 اعتبار المعنى نحو ومنهم
 من يستمعون اليك ومنه
 قوله

تعش فان عاهدتني لا تخونني
 لئس مشل من يذئب
 يصطحبان * واما فانها
 لغير العالم

عمدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حسب جهنم فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم ما أجلك بلغه قومك ما لا يعقل اه وهذا ان صح كان نصافي
 المسئلة (قوله نخو ما عندكم ينفذ) قيل أى ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا
 يشمل الرقب وهو عاقل فيكون من الاستعمال في غير العالم للاختلاط (قوله
 وتستعمل في غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعملها فيه اما على
 طريق الاستعمارة أو المجاز المرسل وان لم يشر الشارح الا الى الثاني بقوله اذا
 اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم (قوله في صفات العالم) أى في ذوات
 العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالمكرهة والنيوية في المثال
 الاول لانها كانت ملحوظة فيها الصفات وهي من غير العالم كان كأنها مستعملة
 في غير العالم وانما قلنا أى في ذوات الخ لان ما في الأمثلة ليست واقعة على الصفات
 نفسها اذا التمسك في المثال الاول لا يتعلق بالذات والتعريف في المثالين الآخرين
 للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يدعى عليه أن كل موصول استعمل في
 العالم نخو ما عنى من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة
 الصلة وعبارة الكشف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
 مانصه وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاما من العقلاء يجزى مجرى غير العقلاء
 اه قال السعدى حواشيه عليه التفرقة أى بين من وما اذا أريد الذات أى لامع
 ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة أى لوحظت مع الذات نخو ما زيد أفأشمل أم
 كريم وفي الموصولة نخو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فكل
 تخكم الوضع على ما ذكره المصنف أى التخيىرى والسكاكى وغيرهما وان
 أنكره البعض والمعنى ههنا أنكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والشيب
 الى غير ذلك من الاوصاف اه وبوجدنى بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب
 لكم من النساء أى الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة
 وليس كذلك كما مر فالجديدة وطه كفى غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أى
 أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الاولى يعلم يدل يعقل (قوله وتستعمل
 أى حقيقة كفى يس وقوله في المهم أمره أى الذى لم يدرك الإنسان هو وغيره انسا
 قال المصنف وكذا لو علمت إنسانته ولم يدركه هو أو أنى كقوله تعالى فى نذر
 لك ما فى بطنى محررا (قوله وتكون بلفظ واحد كن) أى والا كثر فى ضميره
 اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشا
 فيها من وما وتفردها عن من معان آخر ككونها انجبية ونافية وكافة وزا
 ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيمة كفى حيثما فان ما هيات حيث للش
 مغيرة كفى لوضر بت زيد فان ما غيرت لوم الشرطية الى التخصيص كفى فى

نخو ما عندكم ينفذ
 وتستعمل في غيره قليلا اذا
 اختلط به نخو يسبح لله ما فى
 السموات وما فى الارض
 وتستعمل أيضا فى صفات
 العالم نخو فانكحوا ما طاب
 لكم من النساء وحكى أبو
 زيد سبحان ما يسبح الرعد
 بحمده وسبحان ما تحركن
 لنا وقيل بل هى فيها
 لذوات من يعقل وتستعمل
 فى المهم أمره كقولك وقد
 رأيت سبحان بعد انظر
 الى ما أرى وتكون بلفظ
 واحد كن **تنبية**
 تقع من وما موصولتين كما مر
 واستفهاميتين نخو من
 عندك وما عندك
 وشرطيتين نخو من يهد

في التسهيل ويوصف بها أي بما على رأي اه قال الدماميني نحو لا حرمنا جملهم فقصير
أنفه أي لا طرأ أي أمر وهذه التي يعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام
الحقارة نحو أعظمه شيئا ما والفتحة نحو لا حرمنا جملهم فقصير أنفه والنوعية نحو
اضرب به غنرا ما قال المصنف والمشهور أنهم أزالوا منه على وصف لا تعلق بالحمل وهو
أول لان زيلدها عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا
اذ طلعت فزادوها عوضا من كان وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة
الاعوي مرفدة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة كل شاة
فالحكم على ما لمذكور بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا ينظر له فوجب
احتنايه اه باختصار (قوله وما تفعلا من خبر يوف اليكم) المتجه أن الشارح
لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه أفق من آيتين فكان
الصواب أن يقول املوا ما تفتقروا من خبر يوف اليكم واملوا ما تفعلا من خبر يعلمه
الله بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تذكره) يجب فصل رب من مالات
الذي يوصل برب ما السكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعد ها والرباط فهمير
محذوف أي تذكره وقوله فرجة بالفتح أي انفراج وقال النحاس الفرجة بالفتح
في الامر المعنوي والضم فيما يري من الحلاط ونحوه كذا في العيني وفي القاموس
أن الفرجة بمعنى الخلو من الهم مثلثة وان فرجة نحو الحائط بالضم والعقال
بالكسر الحبل الذي تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبهة السهولة
والسرعة قال في المعنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا
أي قد تذكره النفوس من الامر شيئا أي وصفا فيه أو الاصل من الامور أمر أو في
هذا الآية المفرد عن الجمع وفيه وفي الأول اناية الضمة غير المفردة عن الموصوف
اذ جملة له فرجة الخ عليه ما صفة للمحذوف اه وقوله اناية الصفة الخ أي وهي
لا تجوز اختيارا الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور عن أو في نحو منا
ظعن ومنا أقام وفيما ظعن وفيما أقام (قوله فعلى رأي أبي علي) متعلق بمحذوف
أي فتكون نكرة تامة على رأي أبي علي (قوله والفاعل مسمترا) أي يعود على
هذا التمييز كما سيأتي في قوله

ويزفعان مضمرا يفسره * غير كنعم قوما عشرة

وقد بينا في أنه مما يتفرع عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أي
قول لفظ هو هو المخصوص فهو ما مبتدأ خبره متعلق بالخار والمجرور المحذوف والمعنى
روي المهدوح مثلا في سر وعلان أو الجملة قبله والخار والمجرور في محل نصب على
الاسرار وما خبر مبتدأ المحذوف على ما يأتي (قوله خبره هو آخر) أي والجملة صلة
حسب قول والخار والمجرور متعلق به والمحذوف لما فيه من معنى الفعل أي ونعم من

الله فهو المهتدي وما تفعلا
من خبر يوف اليكم
ونكرتين موصوفتين
كقوله

ألا رب من تغتسه لك ناصع

وقوله

رب من أنفخت غيظا قلبه

قد تمنني لي موتا لم يطع

وقوله

لما نافع يسبحي اللبيب فلا تكن

لشي بعيد نفعه الدهر ساعيا

وقوله

رب ما تذكره النفوس من

الامر له فرجة كحل

العقال * ومن ذلك

فيهما ما قولهم مررت بمن

معجب لك وبما معجب لك

وتكونان أيضا نكرتين

تامتين أمان فعلى رأي

أبي علي زعم أنهما في قوله

ونعم من هو في سر وعلان

تمير والفاعل مسمترو هو

هو المخصوص بالمدح وقال

غيره من موصول فاعل

وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر

هو الموصوف بالفضائل في حالتي سر وعلان قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير
هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله قال الدماميني رابع على القول بأن
المخصوص مبتدأ حذف خبره اه وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر وهو لحوار تقديره
المدح مثلا فان قيل هلا جعل الجار والمجرور خبره والمذكور واجب بأنه لو كان
كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف اذ
المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل في سر وعلان وفيه أنه يجوز تعلقه بتخصص
المرتبة المدح أي المدح في سر وعلان كما جرت عليه آتينا (قوله على حذف قوله
شعري شعري) أي على طريقته في التأويل بما يخرجها عن الاتحاد من كل وجه
بأن يراد به المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وبهم والخبر الذات الموصوفة
الفضائل (قوله الا لا خفش) اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوز به ويجوز كون
ما موصولة أو منكرة موصوفة والخبر عليها محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم (قوله
وفي باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأى البصريين الخ وزاد بعضهم موضعا
ثالثا وهو قولهم اذا أرادوا المبالغة في الاخبار عن أحد بلا كثر من فعل الكتابة
مثلا ان زيدا محمدا أن يكتب أي من شيء كاتبة فبما معنى شيء وأن وصلتها في تأويل
صدر زيد من ما أو عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده
الدماميني (قوله فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما مسأولة للضمير في الإبهام
فكيف تميزه وأجب بجمع المساواة لان معناها شيء عظيم وهذا الاعتبار يحصل
التمييز اه ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر في نعم يعود على التمييز والمخصوص
محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه ستأتي في باب نعم
وبئس وقد درج عليه في المعنى في موضع ودرج في موضع آخر على قول آخر أنها
وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثلها المعرفة التامة الخاصة أي المقدرة من لفظ اسم
تقدمها هي وعاملها صفة له في المعنى فتقدمها في المثال نعم الغسل ومثل
للتامة العامة أي المقدرة بالشئ وهي ما لم تقدمها ذلك بخوان تبدوا المصدقات
فتمها أي فنعم الشئ هي والاصل فنعم الشئ ابدؤها لان الكلام فيه
فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع والحاصل أن ما لا اسمية
كما تكون فمعرفة ناقصة وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة
ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر (قوله هو مذهب الجمهور) محل الخلاف
حيث لا عهد أي في الخارج والافهى حرف تعريف اتفاقا فتجوز بما يحسن
فأكرم المحسن قاله الرضي (قوله الى أنها حرف موصول) رتب بأن لو كانت كذلك
لاؤت مع ما بعدها بمصدر (قوله الى أنها حرف تعريف) رتب بأن لو كانت كذلك
لمنت من أعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لا بعداها

محذوف على حسب قوله
شعري شعري وأما ما على
رأى البصريين الا لا خفش
في نحو ما أحسن زيدا اذ
المعنى شيء حسن زيدا على
ثالث ما أتى بانه في ايه وفي
باب نعم وبئس عند كثر
من الخويين المتأخرين
منهم الزمخشري فتخو غسلة
غسلانعا أي نعم شيء أفيا
نصب على التمييز وأما ال
فله عاقل وغيره وما ذكره
الناظم من أنها اسم موصو
هو مذهب الجمهور وذهب
المازني الى أنها حرف
موصول والا خفش الى
أنها حرف تعريف والدليل
على اسميتها أشياء الاول

عود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه وقال المازني غائدا على موصوف محذوف وزد بأن لحذف الموصوف
مظان لا يحذف في غيرها الا لضرورة (١٨٧) وليس هذا منها الثاني استحسان خلوا الصفة معها عن الموصوف

نحو جاء الكريم فلولا أنها
اسم موصول قد اعتدت
الصفة عليه كما تعتمد على
الموصوف لفتح خلقها عن
الموصوف الثالث اعمال
اسم الفاعل معها بمعنى
المضي فلولا أنها موصولة
واسم الفاعل في تأويل
الفعل لكان منع اسم
الفاعل حينئذ معها أحق
منه بدونها الرابع دخولها
على الفعل في نحو * ما أنت
بالحكيم الترضى حكومته
والعزفة مختصة بالاسم
واستدل على حرفتها بأن
العامل يتخطاها نحو
مررت بالضارب فالمرور
ضارب ولا موضع لآل ولو
كانت اسما لكان لها
موضع من الاعراب قال
الشلوبين الدليل على أب
الاف واللام حرف قولك
جاء القائم فلو كانت اسما
لكانت فاعلا واستحق قائم
البناء لانه على هذا
التقدير مهمل لانه صلة
والصلة لا يسلط عليها
عامل الموصول وأجاب في
شرح التسهيل بأن مقتضى

لها مع شبهه الفعلى كالتصغير وبدخولها على الجملة (قوله عود الضمير عليها)
أي والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مظان) أي مواقع
وهي ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق
مخفوض بمن أو في نحو أن عمل سابعات أي دروعا ومناطعن ومنا أقام أي فريوق
وفينا سلم وفيها هلك (قوله الا لضرورة) كقوله * ترمي بكفي كان من أرمى البشر
أي بكفي رجل (قوله وليس هـ ذامها) قد يقال هو من الأول لان النعت صالح
لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كرى صافقة مشبهة وأل المتصلة
بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التثنية بنحو جاء الضارب (قوله لكان
منع اسم الفاعل) أي منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي حينئذ أي حين إذ كانت
غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه أي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى
المضي بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويتمنع عمله بدونها ووجه الاحتية أن عمله
يسمى شبهه الفعل المضارع وهي مبعدة عنه عن شبهه ومقرنة به من الجوامد لانها
حينئذ من خصائص الاسماء التي الاصل فيها الجمود لان أصل وضعها للذوات
والترحم الا خفف كون اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل معها فلم ينض عليه هذا
الدليل (قوله على حرفتها) أي في القولين الأخيرين (قوله لكان لها موضع من
الاعراب) أي واستحق مدخولها لعدم الاعراب لكون العامل أخذ مقتضاها
كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وإيضاح لما قبله (قوله واستحق
قائم البناء) يعني عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أي لا يسلط عليه
عامل (قوله لا يسلط عليها عامل الموصول) أي لا خذده مقتضاها من العمل في
الموصول (قوله وأجاب) أي الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أي القياس على
جعل الاعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع الموصول وصلته أخذاسما
بأنى قال الروداني وأما لم يمنع مجموع آل وصاتها من الصرف مع أنه شبيه بالمزجي
لعدم العلية اه وبحث الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول
والمركب المزجي بأن المقصود الموصول وانما سجي بالصلة لتوضيحه في الاعراب
أن يدور عليه بخلاف المركب المزجي والدليل على ذلك ظهور الاعراب في أي
الموصولة والذين واللاتين على القول باعرابهما والذين واللاتين على لغة وأجاب
الرضي عن الدليل بأن آل لما كانت على صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتهما
غارية كافي لا التي بمعنى غير (قوله لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) واهذا

الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون
الصلة جملة والجل لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الإلف واللام في اللفظ غير جملة جيئ بها على مقتضى الدليل

لعدم المنافع انتهى ويلزم في ضمير آل اعتبار المعنى نحو الضارب (١٨٨) والضاربة والضاربين والضاربات

* وأما ذكر فاتها للعاقلة
وغیره قال الشاعر
ذات خلیلی وذو یواسنی
یرمی ورائی باسمهم وامسله
وقال الآخر
فقلوا لهذا المرن ذوجا ساعیا
هلم فان المشرق في الفرائض
وقال الآخر
فاما کونام موسرون لفتنهم
فحسی من ذوعندهم ما کفایتا
وقال الآخر
فان الماء ماء أبی وجدی
وبترى ذو حفرته وذو طوبی
والمشهور فیها البناء وأن
تسکون بلفظ واحد کافی
الشواهد وبعضهم یعربها
اعراب ذی بمعنى صاحب
وقد روی بالوجهین قوله
فحسی من ذی عندهم
ما کفایتا * (وکاتی ایضا
لهم) - ای عند طبری
(ذات) ای بعض طبری
ألق بذوات التانیث مع
بقاء البناء علی الضم حکي
الفرأ بالفضل وذو فضلکم
الله والکرامة ذات
أکریمکم الله (وموضع
اللاتی فی ذوات) جمعا لذات
قال الراجز
جمعهم امن ایق موارق
ذوات ینھض بغير سائق

لا یتمتع الموصول ولا یخبر عنه ولا یستثنی منه قبل تمام الھلة (قوله ويلزم في ضمير
آل الخ) ای لحقاء موصولیها وجوز أبو حیان مراعاة اللفظ اذ لم یقع خبرا أو ذعتا
نحو جاء الضارب (قوله وذو یواسنی) عطف علی خلیلی وجملة یرمی الخ خبر ثان
لذات وقوله وامسله بکسر اللام وهی الجر (قوله ساعیا) ای آخذ الصدقات
الاموال والمشرق فی السیف المنسوب الی مشارف موضع بارض العرب والفرائض
الزکوات (قوله وبعضهم یعربها الخ) استسکل الاعراب بقیام سبب البناء
وعدم معارض له (قوله اعراب ذی بمعنى صاحب) ای بالواو ورفعا بالالف نصباً
وبالباء جراً وخص بعضهم الاعراب بحال الجر قال لانه المسموع کافی التصريح
(قوله الحق بذوات التانیث) ای بعد قلب الواو ألفاً ومقاد عبارته أن ذات ليست
صیغة مستقلة بل أصلها ذو ومقاد عبارة غیره کالغری أنها صیغة مستقلة فتأمل
وقوله مع بقاء البناء علی الضم ینبغي حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنیة علی
الضم مع أنها مبنیة علی السکون فی التوضیح وحکی اعراب ذات وذوات اعراب
ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات ای مع التنوین لعدم الاضافة کافی التصريح
وحکی اعراب ذات اعراب جمع المؤنث السالم کافی الهمع وشرح ابن عقیل علی
النظم فیکون فی ذات ثلاث لغات (قوله بالفضل الخ) لیس بشعر کأنهم ای
أسألکم بالفضل وبه الاخیرة یفتح فسکون أصلها نقلت حركة الهاء الی الباء بعد
سلب حرکتها فسکنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء الساکنین (قوله جمعها) ای
النون المتقدمة فی البیت قبله والایق جمیع ناقه وأصلها نون قلبت الواو ألفاً
لتحرکها وانفتاح ما قبلها وأصل ایق أنون قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت
باء مبالغة فی التحفیف والموارق جمع مارقة ای سوابق وقوله ذوات ینھض یدل
أوزعت علی مذهب الصوفیین المجوزین تخالف النعت والمنعوت تعریفاً
وتسکیراً فی المدح والذم أو خبر المحذوف ای هن ذوات الخ وینجوز کون ذوات بمعنى
صاحبات أضيف الی الفعل بمعنى المصدر ای ذوات نهوض کقولهم اذهب بذی
تسلم ای بوقت ذی سلامة وقوله بغير سائق بالهمز من السوق (قوله اذا أريد) ای
علی لغة من یقول ذات وذوات وقوله غیر معنی التي واللاتی بأن أريد المفرد المذکر
أو المثنی مطلقاً أو جمع الذکور ای مع أن معنی المؤنث يقال له علی هذه اللغة ذات
لا ذو قال الرضی فی ذوات الطائفة أربع لغات أشهرها ما مر أعنی عدم قصر ینھض
أصلاً ینھضاً والثانیة ذوالفرد المسدک ومثناه وجموعه فی الاحوال الثلاثة
وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه وجموعه والثالثة کالثانیة الا أنه يقال
لجمع المؤنث ذوات مضمومة فی الاحوال کأهل والرابعة تصریفها تصریف ذو
بمعنی صاحب مع اعراب جمیع تصریفاتها جملاً علی التي بمعنى صاحب وكل هذه

على الأصل وأطلق ابن
عصفور القول في تننية
ذو ذات وجميعهما قال
الناظم وأطن أن الحامل
له على ذلك قولهم ذات
وذوات بمعنى التي واللاتي
فأضربت عنه لذلك لكن
نقل الهروي وابن السراج
عن العرب ما نقله ابن
عصفور (ومثل ما) الموصولة
فيما تقدم من أنها تستعمل
بمعنى الذي وفروعه بلفظ
واحد (ذا) اذا وقعت
(بعد ما استفهام) باتفاق
(أو) (بعد من) استفهام
على الاصح وهذا (اذالم
تلغ) (ذا) (في الكلام) والمراد
بالغائها أن تجعل مع ما
أومر اسمها واحدا مستفهما
به ويظهر أثر الامرين في
البدل من اسم الاستفهام
وفي الجواب فنقول عند
جعلك ذا موصولا ماذا
صنعت أخيراً شر بالرفع
على البدلية من ماله
مبتدأ وذا وصلته خبر
ومثله من ذا أكرمك أريد

لغات طائفة اه والمصنف ذكر الاولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل
في كلامه حذف والتقدير وكالتين والذين لديهم الخ ولا يمكن هذا التقدير قال
الشارح ظاهر كلام الناظم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول في
تننية الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى اطلاق القول فيه عدم
تقييمه ببعض طبي بل أسنده اليهم جملة فعلية مؤاخذه من هذه الجهة أيضاً به
عليها الشاطبي وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض للمؤاخذه
المصنف اياه من جهة اثبات غير ذو ذات وذوات وانما لم يتعرض الشارح لتلك
الجهة لان في نقل هذا الاطلاق عن ابن عصفور نظر اقل ابن عصفور في المقرب
وذو ذات في لغة طبي وتثنيتهما وجميعهما عند بعضهم وقال السيوطي في النسكبت
لم يذكر ابن مالك في جميع كتبه تننية ذو وجعه فبان أن الاطلاق في عبارة ابن
عصفور لتصر يحه بأن ذلك خاص ببعض طبي وأن ابن مالك انما نازع في الثبوت
كذا في الروداني وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يقول وحكي ابن عصفور تننية
الخ (قوله على ذلك) أي على قوله بتننية ذو ذات وجميعهما (قوله لذلك) أي لكونه
قوله قياساً على ما قبله (قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلاً ومازتها
ذا ولحققتها باختتامها بالاف فتدبر (قوله من أنها الخ) انما قصر وجه الشبه على
ذلك لان من جملة ما تقدم كون ما غير العاقل مع أن ذاتك لكون للعاقل بعد من
ولغيره بعدما كما نقله ابن غازي (قوله من استفهام) في المتن حذف من الثاني
لدلالة الاول لكن في صنيع الشارح تجر بك من مع سكونها في المتن (قوله على
الاصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماح في كليهما (قوله اسما
واحد استفهامية) أي أومع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة فصور
التركيب ثلاثة ويقال له الالغاء الحكمي والغاؤها الحقيقي جعل ذاتاً زائدة وما
استفهامية على رأي الناظم تبعاً لما يكو في المجوزين زيادة الاسماء قالوا وذلك
المجموع المجعول اسما واحداً مستفهماً به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو
أقول ماذا ذكره الدماميني نقلاً عن المصنف وغيره وكذا في الروداني وغيره لما
ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه فهو ما منه أنه كقبلة أسماء الاستفهام
غير صحيح ويظهر أثر الالغاء في نحو سألته عماذا فتشبت الالف مع الجار على
تقدير الالغاء الحكمي وتحذف معه على تقدير الحقيقي قاله الشيخ يعني (قوله لانه
مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لان ذا معرفة
حينئذ فتأمل اه وجاز هنا الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من
قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الالف نحوكم
مالك وخبر منك زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو فان حسبك الله على أن ابن هشام

ألا تسألان المرء ماذا يحاول
 انحب فيقضي أم ضلال
 وباطل * وتقول عند
 جعلهما اسماء واحدا
 فإذا صنعت أخيرا أم
 شر أو من ذا أكرمت
 أريدا أم عمر بالنصب على
 البدلية من ماذا أو من
 ذالأنه منصوب بالمفعولية
 مقدما وكذا تفعل في
 الجواب نحو يسألونك ماذا
 تقولون قل العفو أو أبو
 عمر ورفع العفو على جعل
 دامو صولا والسا فون
 بالنصب على جعلها ملغاة
 كما في قوله تعالى ماذا أنزل
 ربكم قالوا أخيرا فان لم يتقدم
 على داما ومن الاستفهام بيان
 لم يجوز أن تكون موصولة
 وأجازه الكوفيون تمسكا
 بقوله

عديس ما للعباد عليك أماره
 نحووت وهذا تعميمين طليق
 وخرج علي أن هذا طليق
 جملة التسمية وتحدمين حال
 أي وهذا طليق مجحولا
 * تنبيه * يشترط
 لاستعمال دامو صولة مع
 ما سبق أن لا تكون مشارا
 بها نحو ماذا التواني وما
 ذا الوقوف وسكت عنه

اكتفي في الاخبار عن المنكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخبر أو
 المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر (قوله قال
 الشاعر الخ) قال الدماميني يجوز في اليت كون ماذا اسماء واحدا مبتدأ خبره يحاول
 والرابط محذوف أي يحاوله لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعول لجاول ونحب خبر
 محذوف أي ونحب (قوله يحاول) أي يطلب والنحب في الأصل المدة يقال فلان
 قضى نحبه أي مدة حياته وأراد به هنا النذر والعنى لا تسألان المرء ماذا يطلبه
 باجتهاده في أمور الدنيا أنذر وأجبه على نفسه فهو يسعى في قضاءه أم هو ضلال
 وباطل (قوله وتقول عند جعلهما اسماء واحدا) أصبح أيضا في هذه الحالة تقدير ضمير
 منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد
 الضمير المقدر أو في موضع نصب محذوف بقسره المذكور وليكن كل هذا تكلف مع
 أنه يراد على الأقل أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يقيدده معا من
 الدماميني وعلى الثاني أن حذف الضمير الشاغل فيصبح كما سيأتي في باب الاشتغال
 (قوله وكذا تفعل في الجواب) أي استخبرنا لآن حق الجواب أن يطابق السؤال
 اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أي الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجازه
 الكوفيون) أي كما أجازوا في بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله
 تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون وقوله تعالى وما تلك بهنك أي الذين يقتلون والتي
 بهنك وأجيب بجعل تقتلون ويهنك حالا لآلة الدماميني (قوله عديس) اسم
 صوت ير جربه البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالسكس الحكم والبيت من
 قصيدة هجاءها الشاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان
 فلما نظره الرمة محوه بأظفره فقصدت أنامله ثم أطال سجنه فكم هو أفيه معاوية
 فوجه له يريد فأخرجه وقد تم له بغلة فنقرت فقال ذلك عيني باختصار (قوله
 وتحدمين حال) أي من ضمير طليق بناء على الاصح من جواز تقديم الحال على
 عاملها الصفة المشبهة كما في شرح الجامع (قوله أن لا تكون مشارا بها) زاد البعض
 نبعال شيئا شرط آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول تخوم من ذا الذي يشفع
 عنده إلا بآذنه ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله اذ لم تلغ في الكلام لأنها في هذه
 الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذي خبر وفي الدماميني أن الالغاء يترج
 في هذه الحالة أيضا ولا يتعين لأنه يحتمل أن تكون دامو صولة والذي تأكيده
 أو خبر لمبتدأ محذوف اه وفي البيضاوي أن من مبتدأ أو ذا خبر والذي بدل اه
 (قوله وكلاهما يلزم بعده صلة) قال في التسهيل وقد ترذلة بعد موصولين أو أكثر
 مشتر كافيهما أو مدلولاهما على ما حذف اه فلا اشتراك فيما إذا نسبت الصلة
 جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما إذا لم تناسب الا واحد منها والقسم

الأول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثاني داخل تحت قوله أو منوعة (قوله بعده) ويجوز الفصل بينهما بالجملة القسمية والتدائية والاعتراضية كما في الهمع والداميني (قوله تعرفه) اعترض بأن الموصول لو كان معرّفاً بصلته لتعرفت التسمية الموصوفة بصفتها وأجيب بأن تعين الموصول بصلته وضعي لوضعه معروفة مشاربه إلى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب فغنى قولك لقيت من غير أنه كان موصولاً لقيت الإنسان المعهود بكونه مضمروياً لك فهي موضوعية على أن تكون معروفة بصلتها وأما إذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت إنساناً مضمروياً لك فالخصيص مضمور به المخاطب وإن حصل بقولك إنساناً لكنه ليس تخصيصاً وضعياً بل هو عارض لأن إنساناً موضوع لا إنساناً متجلاً في الذي ومن مثلاً فإنها وضعت لخصيص مضمون صلته ما للفرق بين المعرفة والتسمية المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصص ألا ترى أنه قد تخصص النكرة بوصف لا يتركها فيه شيء آخر مع أنه لا يسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كقولك اعبدوا خلق السموات والأرض أه دمايني بعض لخصيص وسباق قريباً جواب آخر لنفسه (قوله ولا شيء منها) أي ولو طرفاً أو جراً أو مجزراً (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فحاشي نحو جاء الذي قائم أبوه قال في التسهيل وقد بلى معمول الصلة الموصول أن لم يكن حرفاً أو آل وعمل في الشرح المنع مع الحرف وآل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزأى مصدر وكذا اشتداد امتزاج آل قال المرادى وفصل في الحرف قوم فأجازوا في غير العامل نحو عجت عماز إذا ضرب ومنعوا في العامل كأن (قوله نفسه متعلق الخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة آل إذا كان ظرفاً كآلى الآية وعليه لا تقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين آل وغيرها أن آل على صورة الحرف المنزّل جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقديم وفرننا بينها وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقاً في جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكوين مع آل كالاسم الواحد واختار السيموطي ما نقله في الهمع عن الكوفي بن من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلته الموصول اسمياً كان أو حرفياً (قوله بحذف والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) وعلى هذا يكون من الزاهدين ما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى بمن بلغهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر بأن لكان أفاده الدمايني (قوله ذات عليه صلة آل) لا يراد أن حالاً يعمل لا يفسر عاملاً لأن ذلك في باب الاشتغال قاله ليس (قوله أن تكون

تكون (بعده صلة)

تعريفه ويتمها معناه

ملفوظة نحو جاء الذي

أه كرمته أو منوعة كقوله

نحن الألى فاجمع جو

عل ثم وجههم البنا

أين نحن الألى عرفوا

الشجاعة بدلالة المقام

وأفهم بقوله بعده أنه

لا يجوز تقديم الصلة ولا

شيئ منها على الموصول وأما

نحو كانوا فيه من الزاهدين

ففيه متعلق بحذف دالة

عليه صلة آل لا بصلتها

والتقدير وكانوا زاهدين

فيه من الزاهدين وبشرط

في الصلة أن تكون

معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بعين أمامة الشكرة فالشرط فيها علم
المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما وأنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون
الشكرة يصفها قيل محل اشتراط العهد اذا أراد بالموصول معهود فان أراد به
الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفي الزوداني بعد كلام
والتحيز أن المراد يكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان
تعريفها تعريف العهد الخارجي نحوواذ تقول للذي أذعم الله عليه أو تعريف
الحقيقة أى من حيث هي نحو المعطى خبر من الآخذ أو تعريف الحقيقة في ضمن
بعض الافراد نحو كمل الذي ينق أو في ضمن جميع الافراد نحو اقتبلوا المشركين
بناء على أن آل موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو
ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد الخارجي في الأول وذهن في غيره وأما نحو
فغشيه من اليه ما غشيه فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل
العهد الخارجي أى الذي يعرف في الخارج أنه غشيه فان المعهود خارجا يجوز
أن يكون مجعلا كما يكون مقصلا فظهر أن العهد في الجميع وأن استثناء مقام
ارادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة المعهود)
اجراء لا لاتباق بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيين موصولها
بهذا الاعتبار فاندفع قول سم وأقره شخبنا والمعض قد يقال ان عرفت الصلة مع
الاهام فلا معنى لاشتراط العهد مطبقا على أنه قد يشكك الاكتفاء بالتهويل
في حصول التعريف فليتأمل وعبرة التوضيح معهودة الا في مقام التفخيم
والتهويل فحينئذ يهاهما انه على هذا الحاجة الى التهويل المذكور (قوله في معرض
التهويل) أى التخويف والتفخيم أى التعظيم أى المجرّد عن التخويف فلا يقال
من لازم التهويل التفخيم وقوله خو فغشيه من الخ مثال للتخويف وقوله فأوحى الخ
مثال للتفخيم (قوله وأن تكون الخ) يلزم على صنيعه تغيير اغراب قول المصنف
مشملة (قوله أى مطابق له الخ) المراد المطابقة أعني من أن تكون لفظا ومعنى
كأى الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كإي المشتر كغير آل على
ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل
بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وبما خلفه اسم ظاهر)
قال شخبنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية في الابتداء تأتى هنا اذا فرق ومن
خلف الظاهر قوله تعالى وإذا أخذنا لله ميثاق الذين لما آتيتهم من كتاب
وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الاولى للابتداء وما
موصول بعني الذي مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أى آتيتكموه وثم
جاءكم عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير

معهودة أو منزلة منزلة
المعهود والام تصلح للتعريف
فالمعهودة نحو جاء الذي قام
أنه والمنزلة منزلة المعهود
هي الواقعة في معرض
التهويل والتفخيم نحو
فغشيه من اليه ما غشيه
فأوحى الى عبده ما أوحى
وأن تكون (على ضمير
لا تقي) بالموصول أى مطابق
له في الافراد والتذكير
وفروعهما (مشملة)
الحصول الربط بينهما
وهذا الضمير هو العائد
على الموصول وبما خلفه
اسم ظاهر كقوله
سعاد التي أنشأنا لـ حب سعاد
وقوله

وأنت الذي في رحمة الله أجمع كما سبقت (١٩٣) الإشارة اليه وهو شاذ فلا يقاس عليه **تنبية** الموصول ان

طابق لفظه معناه فلا
اشكال في العائد وان
يخالف لفظه معناه فذلك
في العائد وجهان مراعاة
اللفظ وهو الاكثر
ومراعاة المعنى كما سبقت
الإشارة اليه وهذا ما لم
يلزم من مراعاة اللفظ
ليس فان لم يلبس نحو أعط
من سألتك لان سألتك
وجبت مراعاة المعنى
(وجهة أوشمها) من ظرف
ومجرور تامين (الذي وصل
به) الموصول (كن عندي
الذي ابنه كفل) فعندي
ظرف تام صلة من وابنه
كفل جملة اسمية صلة الذي
وانما كان الظرف والمجرور
التامين شبهين بالجملة
لانهم ما يعطيان معناها
لوجوب كونهما هنا
متعلقين بفعل مسند الى
ضمير الموصول تقديره الذي
استقر عندهك والذي
استقر في الدار وخرج
عن ذلك ما لا يشبه الجملة
منها وهو الظرف والمجرور
الناقصان نحو جال الذي
اليوم والذي بك فانه
لا يجوز لعدم الفائدة
تنبية من شرط
الجملة الموصول بهامع
ما سبق أن تكون خبرية

والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم وال جواب خبر
المبتدأ وقيل غير ذلك (قوله في رحمة الله) لو أضمهر انقال في رحمتك نظر الى المبتدأ
أو رحمة نظرا الى الخبر واعتبار الخبر بأكثر وأقرب كافي للتسهيل وشرحه
للامامي ولا احتمال الضمير هنا وتعيينه في الشاهد قبله لاغنية عنه الشاهد (قوله
فلا اشكال في العائد) أي في غير ال على مامر (قوله فان لم يلبس الخ) اعترض بأن اللازم
في المثال اجمال لا لبس ولا محذور في الاجال بل قد يكون من مقاصد البلاغ
ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الاجال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس
فجاء الاخبار عؤنت عن مذكر في نحو من هي حمراء أثبت على ما تقدم بيانه فتنبية (قوله
وجهة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير
صحيح على ما ذكره الناطم كما مر وفي وصل ضمير يعود الى كلها هو نائب الفاعل
وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول المعطوف من المقام أو المتقدم في قوله
موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده (قوله من
ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا
حاجة لقوله أوشمها الآن يقال مراده بالجملة في قوله وجهة المقطوع بهما وبشهما
الجملة المقدرة كافي للامامي والمراد بالتام ما ينهم عند ذكره متعلقه العام وكذا
الخاص اذا دلت عليه قرينة كما قاله اللامامي ومثله بأن يقال اعتكف زيد في
الجامع وعمر وفي المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد ومجرور الذي في الجامع
وبالتناقض ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وهذا التحقيق
يعلم ما في كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أي بدلان علمه لانهم ما بدلان على
نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالة التمهيد على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال في المعنى
قال ابن يعيش وانما لم يحذف في الصلة أن يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر
على أنه خبر محذوف على حد ما على الذي أحسن برفع لفظة ذلك وإطراده اولى
فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر مبتدأ محذوف اذا طالت
الصلة لفظا نحو جاء الذي في الدار انفسه لا تتقاء العلة حينئذ وظاهر اطلاقهم
نحو لفته ولعل هذا وجه عدول اللامامي عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش الى
تعليله بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل وهو مقفود هنا
اصلاحية الباقي وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بأن
شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد في شرح المفتاح وجملة الصلة ليست
كذلك وكذا جملة الصفة والخال والخبر ويمكن أن يجاب بأن نسبتها خبرية باعتبار
الاصل قبل جعلها اسلة ويجوز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية

لفظا ومعنى فلا يجوز جاء
الذي اضربه أوليته قائم
أورحه الله خلافا للسكائي
في الشكل وللمازني في
الاخيرة وأما قوله
وإني راج نظرة قبل التي
إعلى وإن شطبت نواها أزرورها
وقوله

وماذا عسى الواشون أن
يخذلوا * سوى أن يقولوا
انني لك عاشق * فخرج
على اضممار قول في الاول
أي قبل التي أقول فيها
لعلني أزرورها وأن ماذا
في الثاني اسم واحد
وليست ذا موصولة لموافقة
عسى اعل في المعنى وأن
تكون غير تعجيمية فلا يجوز
جاء الذي ما أحسنه
وإن كانت عندهم خبرية
وأجازها بعضهم وهو مذهب
ابن خروف قياسا على جواز
الذعن بها وأن لا تستدعي
كلاما سابقا فلا يجوز جاء
الذي لكنه قائم (وصفة
صريحة) أي خالصة الوصفية
(صلة أَل) الموصولة والمراد
بها هنا اسم الفاعل واسم
المفعول وأمثلة المبالغة
وفي الصفة المشبهة خلاف
وجه المنع أنها لا تنوّل
بالفعل لأنها للثبوت

الجملة انشائية عند من يسميها خبرية فنظر الى الجواب وأجاب من يسميها انشائية
نظر الى القسم فيستثنيهما من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية
في جواز الوصل بها إذا كان جوابا خبريا والافلا كذا في الروداني وإنما اشترط
كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب الى الموصول
للمخاطب قبل الخطاب والجملة الانشائية ليست كذلك لان مضمونها لا يعلم
الا بعد ايراد صيغها أفاده الدماميني ولم يكف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم
من كونها معهودة كونها خبرية قال الروداني دفعها لتوهم أنها في مقام التحويل بل قد
تكون غير خبرية (قوله جاء الذي اضربه الخ) المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى
الطلبية صريحة والثاني للانشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صريحة والثالث
للانشائية معنى لا لفظا (قوله شطبت نواها) أي بعد بعدها وتأنيث الفاعل
لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه وفسر الدماميني والشحني نواها
بجهة قصدتها من السقرو عذفي القاسوس من معاني النوى الدار والتأنيث على
هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا في الثاني الخ) قال بعض المحققين المشهور
أن عسى انشاء لكن دخول الاستفهام عليها وتخوفه عسى وقوعها خبرا لان
تحوالي عسى صائما دليل على أنه فعل خبري وإذا ثبت كونها خبرا فينبغي أن
يجوز وقوعها صالحة بالخلاف اهـ (قوله لموافقة عسى) علة لمخزوف تقديره وإنما
كانت جملة عسى انشائية لموافقة الخ (قوله وإن كانت عندهم خبرية) أي بحسب
الاصل لا بحسب الاستعمال فإنها بحسب انشائية اتفاقا فيقدّر عدم استعمالها صالحة
لأنها في الاستعمال انشائية لا خبرية كذا في الروداني وقيل لان التعجب إنما
يكون فيما خفي سببه ونفيه اتهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله
وأن لا تستدعي الخ) بقي من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء
الذي حاجباه فوق عينيه قاله يس نقل عن المصنف وعمل وجهه عدم تعيين مثل
هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذي حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو
هذا المثال إذا قصد الاستغراق فاستغراقه فانه بنفس (قوله وصفة الخ) نقل يس
عن الزمخشري في الفصل والسعد في المطول أن الوصف مع مرفوعه الواقع صلة
أل جملة لا تشبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل
بأنه جملة أنه جملة في المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أي اللذان أريد بهما
الحدث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليه ما معرفة
لأنهما حينئذ صفة مشبهة اهـ يس (قوله وجه المنع) أي منع كونها صالحة لال ووجه
الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف أقبل التفصيل
فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا في مثله السكحل (قوله لأنها للثبوت) أي والفعل

للتجديد والحدوث (قوله ومن ثم) أي من أجل أن منع وصل ال بالصفة المشبهة
 من حيث انها لا تقول بالفعل وفيه أن هذا إنما يقع أصل المنع لا المقع باتفاق الآن
 يحصل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف خرفها الثاني وهو عدم رفع الفعل
 التفضيل الظاهر باطراد الا في مسألة السكك بخلاف الصفة المشبهة قدبر (قوله
 التي غلبت عليها الاسمية) أي بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن
 الصفة (قوله نحو أبطع وأجرع وصاحب) أما أبطع فهو في الاصل وصف لكل
 ممكن منبسط أي متسع من الوادي ثم صار اسماً للارض المستوية ذات الرمل التي
 لا تثبت شيأ وأما الصاحب فهو في الاصل وصف للفاعل ثم صار اسماً لصاحب الملك
 قال الشاطبي والدليل على أن هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية أنها
 لا تتحرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً (قوله
 فالمغريات صحبا) أي فالخيل المغريات في الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا
 الحقلين) أي حق الموصولية فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة
 الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو
 ممتد أو الضمير المضاف اليه اسمه في محمل جر باعتبار الاضافة ومحمل رفع
 باعتبار اسمية السكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقيل خبره من
 حيث الابتداء (قوله أي صلة ال) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح
 عود الضمير على ال فالباء على ظاهرها أي وكون ال موصولة بضمير الخ (قوله
 بمعرب الافعال) بحث اللام ميني أن ال اذا وصلت بجملة مضارعية أو غير
 مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في
 المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم جملة الصلة
 لا محل لها من الاعراب ليس على الطلاقة ورأيت بخط الشنوافي عازي بالاسم
 ما نصه يمكن أن يرده هذا البحث بأن الجملة إنما يكون لها محل ان صح حلول
 المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفرداً حقيقة أما اذا كان مفرداً بصورة جملة
 حقيقة فلا يكون للجملة التي يصح حلوله محلها محل وقد بين الرضي أن صلة ال المفرد
 اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشمني وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان
 اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد ال عارياً منها كما مر (قوله
 الترضي) بأدغام اللام وتر كتحلاف لام ال الحرفية فانها يجب ادغامها في التاء
 ونحوها بخفيف الكثرة الاسمي نعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور
 بالضرورة) بناء على قولهم انها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وما قاله ابن
 مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه

ومن ثم كانت ال الداخلة
 على اسم التفضيل ليست
 موصولة بالاتفاق وخرج
 بالضرر بحسب الصفة التي
 غلبت عليها الاسمية نحو
 أبطع وأجرع وصاحب
 قال في مثلها حرف تعريف
 موصولة والصفة الصريحة
 مع ال اسم لفظا فعل معنى
 ومن ثم حسن عطف الفعل
 عليها ونحوها لمغريات صحبا
 فائرن به نفعان المصدقين
 والمصدقات وأقرضوا الله
 قرضاً حسناً وانما لم يؤث
 بها فعلا كراهة أن يدخلوا
 على الفعل ما هو على صورة
 المعرفة الخاصة بالاسم
 فراعوا الحقلين (وكونها)
 أي صلة ال (بمعرب
 الافعال) وهو المضارع
 (قل) من ذلك قوله
 ما أتت بالحكم الترضي
 حكومته ولا الاصل
 ولاذی الرأي والجدل
 وهو مخصوص عند الجمهور
 بالضرورة ومذهب الناطم

من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه مأمون ضرورة الاويمكن ازالتهما
 بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنوافي عازي باسمه فانه قد قال مراد
 المصنف بما ليس عنه منذ وحقه ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل
 استحضارها في العادة فلا يريد عليه ما رد به عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن
 كان يحظر كثره ابراهيم الى (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه
 المصنف اختيار ثالث في المسئلة لان بعض الكوفيين يجزونه اختيارا لوالجهمور
 يخصونه بالضرورة وقال القول بالجواز اى اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه
 على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا
 لبعض الكوفيين في الجواز اختيارا لا في القلة لعدم قولهم بها والذي يظهر لى
 أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن
 يقول بكثرة اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت في كلام الروداني
 ما يؤيده (قوله على المعه) أى الكائن معه فحب تقدير المتعلق اسمها لما تقدم من
 أن الصلته مفردة في معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن الظرف اذا وقع
 صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أو فاعلا أو مفعولا وقوله حراى تحقيق (قوله تستعمل
 موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد إشارة الى وجه الشبه في قوله كالأية ناقص
 لان ما غير العاقل وأيا لها وما مبنية دائمة وأيامبية في جالة فقط فعلم أن قوله
 وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وان رجمه البعض بل قوله كما تربط
 بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لأحمد بن يحيى) هو
 تغلب ورد عليه بقوله * فسلم على أهم أفضل * لان الاستفهامية والشرطية
 لا يبينان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصريح بالمعنى ويبحث فيه باحتمال أن تكون
 أى فى البيت استفهامية هى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوف
 أى على شخص مقول فيه أهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى ما هى بنعم الولد ما لى بى نام
 صاحبه وسىأتى جوابه قريبا فتظن (قوله الاشرطأ واستفهاما) أى لا موصولة
 فالخبر اضافى اذ لا ينفى استعما لها نعتا وحالا وصلة لنداء ما فيه آل (قوله يشنوها
 ويجمعونها) يقال آيان وآيتان وآيون وآيات بالاعراب فى جميع الأحوال اعراب
 المثنى والجمع ولك أن تصرح بالضاف اليه كأن تقول آيتن وآياتهم وآياتهن
 وآيوهم وآياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشتركة وفى صرف أية وآيات
 ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنسبة الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العلية
 خلاف قال الروداني والجهمور على الصرف أى لان التعريف بنسبة الاضافة
 ليس من على منع الصرف عندهم (قوله ما لم تصف) أى مددة انتفاء اضافتها
 المقيدة أخذ من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن يتنقيا معا نحو أى هو قائم

بجوازه اختيارا وفاقا
 لبعض الكوفيين وقد سمع
 منه أيات * تنبيهه * شد
 وصل آل بالجملة الاسمية
 كقوله

من القوم الرسول الله منهم
 لهم دانت رقاب بنى معد
 وبالظرف كقوله

من لا زال شاكر اعلى المعه
 فهو حر بعيشة ذات سعه
 و (أى) تستعمل موصولة
 خلافا لأحمد بن يحيى فى
 قوله انها لا تستعمل الا

شرطاً واستفهاما وتكون
 بلفظ واحد فى الافراد
 والتذكير وفروعهما
 (كما) وقال أبو موسى اذا
 أردبها المؤنث لحقتها التاء

وحكى ابن كيسان أن
 أهل هذه اللغة يشنوها
 ويجمعونها (وأعربت)
 دون أخواتها (ما لم تصف

وصدر وصلها (أشعر الخذف) فإن أضيفت (١٩٧) وحذف صدر صلها بنيت على الضم نحو ثم لنزع عن كل شعبة

أيهم أشد التقدير أيهم هو أشد وإن لم تضاف أو لم تحذف نحو أي قائم وأي هو قائم وأيهم هو قائم أعربت وقد سبق الكلام على سبب اعرابها في المميزات (وبعضهم) أي بعض النخاة وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أعرب) أي (مطلقا) أي وإن أضيفت وحذف صدر صلها وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدّر والتقدير ثم لنزع عن كل شعبة الذي يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب واحتج عليهما بقوله

إذا ما قيمت بني مالك

فسلم على أيهم أفضل

بضم أي لأن حروف الجر

لا يضم بينها وبين مجهولها

قول ولا تعلق وبهذا يطل

قول من زعم أن شرط

بنائها أن لا تكون مجرورة

بل مرفوعة أو منصوبة

ذكر هذا الشرط ابن أياز

وقال نص عليه النقيب في

أو تنفي الانضافة دون الحذف نحو أي قائم أو يقتضي الحذف دون الانضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطق وعبارته على قاعدة أن النفي إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقبول بصدق المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما إذا أضيفت وحذف الصدر فتبقى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء في الأخيرة قيام بوجهه وهو الشبه الافتقاري مع عدم المعارض لتزويل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكانه لا إضافة ومن أعربها في هذه الصورة أيضا لم يزل بهذا التزويل ووجه اعراب الثلاث الأول وجود المعارض من الانضافة المنطوقية في الثالثة والتقديرية في الأولى لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه ولم يزل التنوين في الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود كافي كل وبعض حينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدأ (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التثنية الضمير ويحتمل أن يقال إن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أي جاء أيهم زيد ضاربه في مقام عهد فيه أن زيد اضرب واحدا من الجماعة ضم ويؤخذ مما ذكرنا نقل عن أبي حيان أنها إذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت إحصاء (قوله على الضم) للإشارة به لكونه أقوى الحركات إلى أن لا تكلمة حالة اعراب وأصل التحريك لالتقاء الساكنين (قوله وإن لم تضاف) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بشرية تكميله (قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأي مبتدأ فتمتته اعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فستت جملة أيهم أشد متدا المفعول وبق رأى ثالث لا خفش والكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شعبة ومن زائدة بناء على قولهما أنها تترادف الانتخاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت زيد عنده أم عمرو ونزع ليس منها (قوله الذي يقال فيه) أي الفريق الذي الخ ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو متنع فلو قال فر بما يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين مجهولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون مجهولها اسم الاستفهام بل شيئا آخر وأجيب بأن المراد بالمجهول ما يليق أن يكون مجهولا وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون المراد بالمجهول ما يليق أن يكون مجهولا للعرف يدفع اعتراض آخر وهو أن ماقاله الشارح يناهيه تقديرهم التول في قولهم ما هي بنعم الولد وقوله هم على بنس العير وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون مجهولا فلا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لأن ما بعده فعل

الإمالي ويحتمل أن يرد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع وقد روي

وعبارة المغني في توجيه رذيل الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف الجرور ودخول الجار على معمول صلة وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعده الجار اهـ بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق (قوله لا تضاف أي) أي الموصولة التي الكلام فيها أما الواقعة فعنما أو حالا فلا تضاف الا الى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فضافان الى النكرة وكذا الى المعرفة الله على متعدد نحو أي الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أي زيد أحسن أي أي أجزائه أحسن وأي الذي يشارك أي أي أفراد أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * أني وأيك فارس الا خراب * وهما مع النكرة بمنزلة كل فبراعى في الضمير المضاف اليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فبراعى المضاف فيقال أي غلامين أي أي علمان أي أي الغلامين أي أي العلمان أي كما تقول ذلك عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفتين على أي أحجب بأن أيا لوضعها على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ما وقعت عليه والى تعريف عنه فالاول بالمضاف اليه والثاني بالصلة بخلاف غيرهما فانه محتاج الى الثاني فقط فأى معرفة بالاشافة والصلة من جهتين كذا قالوا ولي فيه بحث لانه لا يأتي فيما اذا كانت أي الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التي تعرف فها صلة أي ما يع قسم الجنس المعروف بالاشافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لا نأمن ذلك فقد يقرب الشيء ببعض صفاته مع الجهل بنفسه هذا وجوز الرشي اجتماع معرفتين مختلفتين وفترع عليه جواز اضافة العلم مع بقاء علميته وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد تعيينه و اضافته الى النكرة تقتضي ايهامه فحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضع وقال الناطم في التسهيل تبعه البصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها في البيت فعمل فضلا عن كونه مستقبلا لان العامل فيها حرف جر وأحجب بأن الجار والجرور متعلق بالفعل فهو عامل في الجرور ومخلا (قوله وسئل الكسائي) أي في حلقة نونس نصرح (قوله أي) كذا خلقت أي وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما في التصريح بأن أيا لم وضعت على الابهام ولو قلت أعجبنى أيهم قام كان على التعيين وايضا حه أن معني أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين في الخارج بوقوع القيام منه في الماضي بالفعل واذا قلت أعجبنى أيهم يقوم فعناه أعجبنى الشخص الذي يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعيينه بوقوع القيام منه

شاذ أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة (تبيينان) الاول لا تضاف أي لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الامستقبل مستقدم كما في الآية والبيت وسئل الكسائي لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أي كذا خلقت * الثاني تكون أي موصولة كما عرف وشرطا نحو أيا ما تدعو افله الاسماء الحسنى واستفها ما نحو فأى الغريتين أحق بالأمن

خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الابهام في يعجبني أيهم يقوم ليس
من جهة صلاحية المضارع للعالم والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على
التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا ابهام فيه لانه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد
التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها الماضي العامل
واستقباله فافهم وإنما اشترط التقدم لتمييز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية
لانهم ما لا يعمل فيهما الامتياز (قوله ووصلة لنداء مافيه آل) قال الرضي وذلك
لانهم استكبروا اجتماع ابني التعريف فخالوا أن يفصلوا بينهما باسم مهم
يحتاج الى ما يزيل ابهامه مفعول المنادي في الظاهر ذلك المهم وفي الحقيقة ذلك
الخاص الذي يزيل الابهام ويعين المساهمة فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا قطع عن
الاضافة واسم الإشارة لوضعهم ما مهم من مشروطا ازالة ابهامهما الا أن اسم
الإشارة قد يزيل ابهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أي
فكانت أدخل في الابهام فلهذا جازيا هذا لم يجز يا أي بل لزم أن يردفه ما يزيل
ابهامه اه وبهذا أيضا كان الفصل بأي أكثر من الفصل باسم الإشارة (قوله
دال على السكال) أي فيما أضيف اليه مشتقا أو جامدا أو الثناء على الموصوف في
الاول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف اليه وفي الثاني باعتبار كل ما يدرج به
الموصوف من أوصاف السكال فيكون أبلغ كمررت بشارس أي فارس وبرجل أي
رجل قال الفارسي رجل الثاني غير الاول لان الاول واحد والثاني جنس لان أيا
بعض ما تضاف اليه (قوله لخبتر) اسم رجل ويلزم في هذين الوجهين أي كونها نعتا
وكونها حالا الاضافة الى عمائل الموصوف لفظا ومعنى أو بمعنى فقط نحو مررت
برجل أي انسان بخلاف مررت برجل أي عالم فلا يجوز كما في التسهيل والهمع (قوله
حذف العائد اذا كان مبتدأ) أخذه كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ
من قوله وصدر وصلها (قوله ان يستطلى) أي يعد طوليا فالسين والتاء بعد الشيء
كذا كما استحسنته أو يطلى بالبناء للجهول أي يطيلها المتكلم فهما زائدان فزيادتهما
لا تدور على بناءه للفاعل كما هو منه البعض ولم يشترط طول الصلة في أي للملازمة
للاضافة لفظا أو نسبة للطول بالاضافة لازم لأي فكان مغنيا عن اشتراط طول
الصلة لكن يقع يعجبني أي قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره
عن سيبويه (قوله ومنه وهو الذي في السماء اله) فانه خبر مبتدأ محذوف هو العائد
وفي السماء متعلق باله لانه معني معبود ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف
أو فاعلا بالظرف فخلوا الصلة حينئذ من العائد على الموصول ولا يحسن جعل
الظرف متعلقا بفعل هو صلة واله الاول والثاني بدلان من الضمير المستتر فيه
وفي الارض معطوف على في السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد البدل منه

ووصلة لنداء مافيه آل
ونعتا للسكره دال على
السكال نحو مررت برجل
أي رجل ونقع حالا بعد
المعرفة نحو هذه زيد أي
رجل ومنه قوله
فأوميت ابما خفيا لخبتر
فله عينا لخبتر أي عيني
(وفي * ذا الحذف) المذكور
في صلة أي وهو حذف
العائد اذا كان مبتدأ
(أي غير أي) من الموصولات
(يقضي) غير أي مبتدأ
ويقتضي خبره وأما مفعول
مقدم وأصل التركيب غير
أي من الموصولات يقتضي
أي أي يتمعها في جواز حذف
صدر الصلة (ان يستطلى
وصل) نحو ما أنا بالذي قائل
لأن سوا أي بالذي هو قائل
لأن ومنه وهو الذي في
السماء اله أي هو في
السماء اله (وان لم يستطلى)

الوصل (الحذف نزل) لا يقاس عليه وأجازته الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر ثماما على الذي أحسن
وقراءة مالك بن دينار وابن العمائل ما بعوضه بالرفع (٢٠٠) وقوله * لانتوالا الذي خير فاشقيت

الانفوس الا لى للشراونا
وقوله

من يعن بالحد لا ينطق بما
سفه * ولا يتجد عن سبيل
الحمد واليكرم * (وأبوا
أن يتنزل) العامد المذكور
أى يقطع ويحذف (أن
صلح الباقي) بعد حذفه
(لوصل مكمل) بأن كان
ذلك الباقي بعد حذفه جملة
أوشمها لانه والحالة هذه
لا يرى أنها مكمل محذوف
أم لا لعدم ما يدل عليه ولا
فرق في ذلك بين صلة أى
وغيرها فلا يجوز جأنى
الذى يضرب أو أبوه قائم أو
عندك أو فى الدار على أن
المراد هو يضرب أو هو
أبوه قائم أو هو عندك أو
هو فى الدار ولا يجزئ أى
يضرب أو أبوه قائم أو عندك
أو فى الدار كذلك أما إذا
كان الباقي غير صالح للوصل
بأن كان مفردا أو خاليا
عن العائد نحو أىهم أشد
وهو الذى فى السماء له جاز
كما عرفت للعالم بالمحذوف
* تنبيهان * الاول ذكر
ضرب الناطم لحذف العائد
المتبدا مشروطا آخر أحدها

وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله
مبتدأ أو خبر الثاليلزم فساد المعنى ان استوفى وخلفوا الصلة من عائد ان عطف
كذا فى التصريح والرواى عليه والمغنى (قوله الحذف نزل) الا فى لاسماز يد
فانهم جوزوا اذا رفع زيد أن تكون ماموصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا
باطراد لتزليلهم لاسما منزلة الا الاستثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فاذا قيل
لا سماز يد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالتمتع بذلك فى المغنى (قوله وابن
العمائل) بالكاف على وزن العطار فان صدر باب فبا اللام كذا نقل عن القراء
(قوله بالرفع) أى فى الآيتين أما نصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائد
أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا لحر فبا فلا يحتاج لعائد
أى على احسانه وكونه منكرة موصوفة فلا يحتاج لاصلة ويكون أحسن جينذا اسم
تفصيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعرابا لبناء وهى علامة الجر كذا فى الرواى وأما
نصب بعوضه فبعوضه تبدل من مثلا وما حرف زائد لتوكيد وقيل ما منكرة
موصوفة بعوضه مثلا هو بعوضه كذا فى اعراب القرآن لابي البقاء (قوله من يعن)
المتبدا تقديره مثلا هو بعوضه كذا فى اعراب القرآن لابي البقاء (قوله من يعن)
بالبناء للجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه ويهمه حمد الناس له لرغبته فيه
ويتجد بفتح الياء التختية وكسر الحاء المهملة من جاد اذا مال (قوله العامد المذكور)
أى الذى هو صدر الصلة والاكثر فائدة جعل الضمير عائد على العائد مطلقا سواء
كان صدر صلة أولا كما سمع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك
جاء الذى ضربته فى داره لان الباقي بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف)
عطف تفسير (قوله مكمل) أى للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شمشها) أى
مستقلة على العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك حصول الاجمال
وهو ليس بعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام
التعليل (قوله على أن المراد هو يضرب الخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل
الباقي بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) أى اسما واحدا
(قوله نحو أىهم أشد الخ) فى كلامه لى ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفا)
اشترطه هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف العائد المبتدأ لان المعطوف على
المبتدأ مبتدأ واشترطوه لان حذفه وحده يؤدى الى بقاء العاطف بدون المعطوف
ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد مبتدئ (قوله أن لا يكون معطوفا عليه)
لانه يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار عن مفرد مبتدئ صورة (قوله

أن لا يكون معطوفا فنحو جاء الذى زيد وهو فاضلان ثانيا أن لا يكون معطوفا عليه فنحو جاء الذى
هو وزيد قائمان نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين اسكن أجازا القراء وابن المبراج فى هذا المثال حذفه

أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها بغيره الآتي فلو حذف العائد
 لأدى الى الاجفاف وبقي شرطان آخران أن لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي
 ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو جاء الذي ما في الدار الا هو وانما في الدار هو
 وأما اشتراط كونه غير منسوخ احتراز عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من الحلاق
 لفظ المبتدأ لان المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الاطلاق (قوله أفهم كلامه) أي
 حيث أشار الى حذف الصدر بقوله وفي حذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام
 الخ) لان الفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم)
 متعلق بكثير وقوله كثير متعلق خبران للحذف وقوله في عائد متعلق بكثير ومنجلى
 على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفي كلامه من عيوب القافية التضمن وهو
 تعلقها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله
 متصل) في مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير لمعنى يقوت بحذفه بان كان
 للتقديم أول كونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو ومما
 رزقناهم ينفقون بناء على تقديرها اعماء منفصلا لانه أرجح أي رزقناهم اياه على
 أنه سيأتي عن الروداني أن المراد بالتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه
 يخرج القسم الاقل ويدخل الثاني (قوله ان تصب بفعل أو وصف) فان قلت
 قد نصوا في قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير
 تزعمونهم شركائي وهذا الاشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائي
 وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت الذي اعتمد
 بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الغمير بالحذف ورب شيء يجوز
 تبعاً لغيره ولا يجوز مسقطاً له حذف الفاعل في نحو زيد انصرف تبعاً للفعل
 وحذف الفاعل في نحو فاما الذين اسودت وجوههم فكفرتم تبعاً للقول اه
 دما مني (قوله أو وصف) أي تام أيضاً بالخروج نحو جاء الذي أنا كائنه (قوله هو غير
 صلة آل) أما منصوب صلة آل فلا يجوز حذفه أي ان عاد اليها لالتهم بدكر الضمير
 على اسميتها الخفية وعند حذفه يقوت الدليل فان عاد الى غيرها جاز حذفه نحو جاء
 الذي أنا الضارب أي الضاربة وبذلك يقيس اطلاقه الآتي أيضاً أم أجاء رجس أنا
 الضارب أي الضاربة فلا حاجة الى الاحتراز عنه بالتقييد لان المحذوف غير عائد
 الموصول والكلام في حذف عائده (قوله ومما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى
 ومما عملت أيديهم في قراءة الكوفيين الاحفص بالحذف أي عملته كما في قراءة
 الباقرين قال الاصفهاني شارح المع لم يأت في القرآن اثبات العائد اتفاقاً الا في
 ثلاث آيات كالذي يخبطه الشيطان من المس كالذي استهوت الشياطين وائل
 عليهم نبال الذي آتيناهم شرح الجامع (قوله أي الذي الله وليك) قدر الضمير

ثانها أن لا يكون بعد
 لولا نحو جاء الذي لولا هو
 لا كرمك * الثاني أفهم
 كلامه أن العائد اذا كان
 مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز
 حذفه فلا يجوز جاء اللذان
 قام ولا اللذان جن (والحذف
 عندهم) أي عند النحاة
 أو العرب (كثير منجلى في
 عائد متصل ان تصب
 بفعل تام (أو وصف) هو
 غير صلة آل فالفعل (كن
 ترجوه) أي ترجوه
 وأهـذا الذي دعاه الله
 رسولا أي بعثه ومما عملت
 أيدينا أي عملته والوصف
 كقوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به
 فما لذي غيره نفع ولا ضرر
 أي الذي الله وليك فضل

وخرج عن ذلك نحو جاء الذي أباه أكرمت وجاء الذي أنه فاضل (٢٠٢) وجاء الذي كأنه زيد وانضار بها زيد

متصلا مع أن الراجح انفصاله لان الكلام في المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الورداني (قوله نحو جاء الذي أباه أكرمت) أي وجاء الذي لم أكرم إلا أباه فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف في الاول لتبادر الى الذهن تقديره مؤخر فيقوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ولو حذف في الثاني لتبعه في الحذف الا فيتموهن في الفعل عن المذكور والمراد بفيه عن غيره قاله ابن هشام في شرح حانت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل اذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظي جاز حذفه خوفا كهن عما آتاهم بهم أي آتاهم أباه ولا يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثاني الضميرين المتحدنين غيبة المختلفين في الافراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بخلاف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفتر) أي المستخف والهوى فاعل المستفتر والهواء المحذوفة مفعولة أي المستفتره وأتبع بفوقية فتحتية فحذف مفعولة أي قدر كذا في العيني (قوله في المعقب البغي الخ) أي في الشيء الذي يعقبه البغي أهـ البغي ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد فالبغي فاعل وأهـل مفعولة الاول مؤخر والهواء المحذوفة مفعولة الثاني مقدم أي المعقبه كذا في العيني واسناد النهي الى مدلول الضمير الراجع الى ما محجاز (قوله كان مالك) علم لرجل والضمير في كأنه الى الأخ (قوله تنبيهات) وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الاولى فلان المعداد الامور لا التنبيهات ما عدا الخامس وأما الثانية فلان الخامس ليس من الامور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتنبيه الاولى في عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثاني (قوله باصالة الفعل في ذلك) أي في حذف المعمول الذي هو نوع من التصرف الذي الاسم في الفعل (قوله وبعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة آل العائد الى غيرها فلا ينافي كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقولان التقليل نسبي فالتدفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا المكان أحسن لان هذا الشرط عام كإسباقي قاله سم (قوله يجوز حذفه الخ) لان الضمير المحرور يعني عنه في الربط فيتبادر الى ذهن السامع أن لا حذف وأن المحرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولانه لا يدري أم مدلول الموصول هو المضروب أم غيره في داره مع أن المقصود افادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولو حظ المحرور رابطا ولم يقصد افادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقيد الفعل بكونه تاما الخ) فيه أن الناطم لا يراه كما صرح بذلك

هذه فلا يجوز حذف العائد في هذه الامثلة وشذوذه ما المستفتر الهوى محمود عاقبة ولو أتبع له صفو بلا كدر وقوله في المعقب البغي أهـ البغي ما ينهي امرأ حازما أن يسأما * وقوله أخ فخلص واف صبور محافظ على الوعد والعهد الذي كان مالك * أي كأنه مالك * تنبيهات * في عبارته أمور الاول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله انما لم ينه عليه بالعلم باصالة الفعل في ذلك وفرة الوصف فيه مع ارشاده الى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف * الثاني ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة آل والذي هو صلتها ومذهب الجمهور أن منصوب صلة آل لا يجوز حذفه وبعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الانف واللام * الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يجوز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره * الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هي عادة

نحو جاء الذي ضربته في داره * الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هي عادة

* الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف أجازة الاخفش والسيكاسي ومنعه ابن السراج وأكثر (٢٠٣) المغاربة واتفقوا على حجيء الحال منه اذا كانت متأخرة عنه

نحو هذه التي عانقت
مجردة أي عانقتها مجردة
فإن كانت الحال متقدمة
نحو هذه التي مجردة
عانقت. فأجازها نعلب
ومنعها هشام وهذا شروع
في حكم حذف العائد
المجرور وهو على نوعين
مجرور بالاضافة ومجرور
بالحرف وبه الأول فقال
(كذا) أي مثل حذف
العائد المنصوب المذكور
في جوازه وكثرته (حذف
ما بوصف) عامل (خفضا
كأن قاض بعد) فعل
(أمر من قضا) قال تعالى
فاقض ما أنت قاض أي
قاضيته ومنه قوله

ويصغر في عيني تلادي
إذا انشئت * يميني بادرالك
الذي كنت طالبا * أي
طالبه أما المجرور باضافة
غير وصف نحو جاء الذي
وجهه حسن أو باضافة
وصف غير عامل نحو جاء
الذي أنا شارب له أمس فلا
يجوز حذفه * تنبيه * إنما
لم يقدّم الوصف بكونه عاملا
اكتفاءً بأرشاد المثال

قاله يس (قوله في توكيده) نحو جاء الذي ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء
الذي ضربت وعمرا (قوله أجاز الاخفش) تباع في العزول الاخفش الشيخ المرادي
والذي لغيره المنع عنه كافي المغني والاختصاص ثلاثة لكن المراد عند الإطلاق أبو
الحسن الاخفش شيخ سيدي به قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها نعلب) هو الراجح
(قوله ما بوصف عامل) أي ناهب للعائد محلا باعتبار أنه في المعنى مفعوله لاستيفائه
شروط عماله وإن كان جارا له محلا أيضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا
خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المحفوض باسم المفعول نحو جاء
الذي أنت مضروب به قاله في التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي إلى اثنين
نحو جاء الذي أنت معطاه والذي تميل اليه نفسه في جواز حذف مخفوضه لا يقال
إذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف
عندهم الحلا نأقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور
باعتبار من (قوله بعد أمر من قضا) أي بعد فعل أمر مشتق من قضا بقصر
الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ما ضاع على تقدير
الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر في عيني تلادي) هو بكسر الفوقية ما ولد
عندك من مالك كالتلاد والتلاد يفتح التاء ويضمها والتلاد يفتح التاء والتلاد والتلاد
قاله في القاموس وخصه بالذكور لأن النفس أنثى به إذا انشئت أي انضرفت أي
يحقر في عيني أعزأموالي إذا ظفرت بأدراك ما كنت طالبا به (قوله فلا يجوز
حذفه) لأن الحذف إنما هو لسكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير
منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به إلى وجه الشبه لاجل
اعراب والافسكذا خبر مقدم والذي مهتم مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله
أن شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول
المصنف بما الموصول جرت وهي جر الموصول بالحرف وإن يكون الجار له موافقا
لجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتي وزاد الشارح أربعة
تؤخذ من مثال المصنف وهي أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وأن يتحدد
متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذي يشر الله عباده أي به
فسماعي (قوله لفظا) أي مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارا أو
فعللا والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله أي منه) لم يقدر العائد منصوبا أي تشر بونه
لأن ما كان مشروبا لهم لا يتقلب مشروبا لغيرهم وتعيجه يجعل المعنى مما تشر بون

اليه و (كذا) يجوز حذف العائد (الذي جرت) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول جرت) من الحروف مع اتحاد
متعلق الحرفين لفظا ومعنى (كرر بالذي مررت فهو بر) أي مررت به ومنه ويشر ب مما تشر بون أي منه وقوله

لا تركن الى الامر الذي ركنت * انباء بعض حين اضطرها القدر * أي ركنت اليه وقوله * لقد كنت تخفى حب
سمراء حقبة * فمع لان منها بالذي أنت بائع * أي بائع ويدخر عن (٢٠٤) ذلك نحو جاء الذي مررت به ومررت

بالذي مررت به ومررت بالذي
ما مررت اليه ورغبت في
الذي رغبت عنه وحللت
في الذي حللت به ومررت
بالذي مررت به يعني
باحدى الباءين السببية
والاخرى الاصلية وزهدت
في الذي رغبت فيه وسررت
بالذي فرحت به ووقفت
على الذي وقفت عليه تعني
بأحد الفعلين الوقف
والآخر الوقوف فلا يجوز
حذف العائد في هذه الاشلة
وأما قول حاتم
ومن حسد يجور على قومي
وأى الدهر ذل لم يحسدوني
أى فيه وقول الآخر
وان لسانى شهدة يشفى بها
وهو على من صبه الله علم
أى عليه فسادان وحكم
الموصوف بالموصول في ذلك
حكم الموصول كما في قوله
لا تركن الى الامر الذي
ركنت اليه وقد أعطى
الناظم ما أشرت اليه من
القبول بالتمثيل * تبينان
الاول حذف العائد
المقصوب هو الاصل وحمل
المجورور عليه لان كلاهما

حسنة تكلف (قوله الى الامر) أى الفرار من القتال كما قاله يس وبعضه كينصر
أبو قبيلة كما قاله العيني (قوله سمراء) اسم امرأة حقبة بجاء مهملة مسكورة ففأف
ساكنة فلو حذفت أى مدة طويلة ونسبته بعضهم بجاء معجمة مضمومة ففأف فتحتية من
خفى الشئ اذ لم يظهر والاقل أصح وقوله فمع يضم الموحدة جواب شرط محذوف
تقديره اذا كان كذلك فمع وقوله لان أصله الآن نقلت حركة الهمزة الى الساكن
قبلها فأتى ساكن فحذفت الهمزة لانتقام ما اه عيني ببعض زيادة وحذف
(قوله ورغبت في الذي رغبت عنه) ظاهر صديقه أن المتعلقين في هذا المثال
متحدان لفظاً ومعنى لانه سيمد كرامثلة اختلافاً معاً أنهم مختلفان معنى لان معنى
الاول المحبة والثاني الزهد وأجاب شيخنا بأنهم متحدان معنى بقطع النظر عن
الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق في هذا المثال حاصل
غير مقصود (قوله وسررت بالذي فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه
بعضهم من جواز حذف العائد في هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما
تؤمر أى أمر بما تؤمر به وقال الاول الحذف يدرى معنى فالحذف في الآية عائد
منصوب بالمجورور وله أن يقول التقدير تؤمر به على لغة تعديته الى الثانى بنفسه
كقوله أمرت بالخبر أو ما موصول حرفي كجوزة غير واحد كالبيض أوى واستظهره
في المغنى أى اجهر بأمرك (قوله ومن جسد) من تعليلية (قوله شهدة) أى
كالشهدة وكذا قوله علمم وهو يتشديد الواو كما هو احدى اللغات السابقة والشاهد
في قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقى الحرفين اذ متعلق
الاول متعلق السكاف الداخلة تقديره على علمم كما مر أو نفس علمم أتأوله بمعنى
المستحق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل (قوله
فساذان) رد بان محل الشرط المتقدمة ما لم يعين الحرف المحذوف كما في البيتين فلا
شدوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كررت
بغلام الذي مررت أى به كما قاله المرادى والمامية بنى كلاهما في شرح التسهيل
والمضاف للموصوف بالموصول كررت بغلام الرجل الذي مررت أى به كما حمله
الشنوائى وغيره (قوله واختلاف في المحذوف الخ) لا يخفى أن الخلاف ليس في
المحذوف أولاً لان القول الثانى انما هو محذوفهما معاً فلا أولية فكان الاولى أن
يقول واختلاف في كيفية الحذف (قوله فقال الكسائى الخ) تظهر فائدة الخلاف
في نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لان
المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره مما عني لعدم جر الموصول بل حذف كل

فضلة واختلف في المحذوف من الجار والمجورر أولاً فقال الكسائى حذف الجار
أولاً ثم حذف العائد وقال غيره حذفهما معاً وجوز سيبويه والاخفش الامرين اه

عائد

عائد مجرور على قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم
حذفه لأن الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم إلا أن
تجعل تسميته مجروراً على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل (قوله من موصول)
أي اسمي لأن الكلام فيه أما الحرفي فلا يجوز حذفه إلا أن فيجوز حذفها باطراد
اجتماعي فهو يريد الله ليعين لكم وعلى خلاف في نحو ومن آياته ير بكم العرق وتسمع
بالعبدى خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفي أن بقي معمولها نحو أما أنت
منطلقاً انطلقت أي لأن كنت منطلقاً انطلقت فحذف كان بقي معمولها فان لم يبق
معمولها فلا يكفي التسميل (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة
النسوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أويدي عندهما من
الموصولات الحرفية وفي ككل من الجوابين نظر وإن أقرت هما البعض وغيره
أما الأول فلأن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضاً ما بعدها التصريح بهم
بأنها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثاني فتلاعيب بارد ولا أقرب أن فيه
حذفاً والتقدير كل حرف مصدرى هذا ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو
أيضاً مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضي أنه قال
لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بحجتها مصدرية (قوله أول) أي بالقوة
والصلاحية وإن لم يؤول بالفعل (قوله مع صلتها) أي ما اتصل به فالمراد الصلة
اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففي التعريف دور أفاده
اللقافي (قوله ستة) الرابع خمسة باسقاط الذي وأما وخضمت كالذي فاضوا
فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأسفل كالذين حذف التثنية على لغة أو أن الأصل
كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذي
خاضوا فأفرد أو لا باعتبار لفظ الجمع وجمع ناسباً باعتبار معناه واستشكل اللقافي
القول بأنها تكون موصولة حرفياً باعتبارها بال لأنها بجميع أقسامها من
خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض وأصاحب هذا القول دفع الأشكال بمنع
أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير
الاسم فليكن مثلها أل في الذي فتأمل (قوله أن) أي المستددة وتوصل بجمع وليها
أو تؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرها مشتملاً أو بالكون
المضاف إلى اسمها إن كان جامداً ومثلها المحقة منها (قوله وأن) أي الناصبة
للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضٍ ما خلا فالابن طاهر في دعواه أن الموصولة
بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلاً بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه
بالنصب كحكم على موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به وأجاب ابن هشام
بأن الحكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لأنها أثرت في معناه

* الثاني قريب حذف ما علم
من موصول غير ال ومن
صلة غيرهما فالأول كقوله
أمن مجرور رسول الله منكم
وبعدده وينصرف سواء
والثاني كقوله
نحن ال إلى فاجمع جوه
على ثم وجههم البنا
وقد تقدم هذا الثاني
خاتمة الموصول الحرفي
كل حرف أول مع صلتها
بمصدر وذلك ستة أن وأن

القلب الى الاستقبال فأنثرت الحزم في محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو
أمر اعلى قولاً سيديويه في هذا وصحح واستمدل عليه بدخول حرف الجر في قولهم
كتبته اليه بأن قم لأن حرف الجر ولو زائد لا يدخل الاعلى اسم أو مؤنول به وقال
أبو حيان لا يقوى عندي وصلها بالأمر لا مريم أحدهما أنها اذا سبكت والفعل
بمصدر فامعنى الامر المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا
يجوز ذلك ولو كانت توصل به لحاز وأجاب ابن هشام عن الثاني بأن عدم الجواز
انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغي له أن لا يسلم
مصدرية كي لا يفتقر فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن
الاول بأن فوات الامر لا يضر كفوات الماضي والاستقبال ويبحث الدماميني
في هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل للمنع
ففي الكشف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلي حيث قال في تفسير قوله
تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه أن اذر قومك أي بالامر بالانذار فعلى هذا يقدر في
نحو كتبته اليه بأن قم ولا تقعد كتبته اليه بالامر بالقيام واللهى عن القعود فلا
يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات الامر كفوات الماضي
والاستقبال لان السبك مقوت بالامر بالكتابة لعدم دلالة اللفظ حينئذ على
بوجه بخلاف فهم الدلالة المصدرية على مطلق الزمان التزاما وفي الجواب عن الثاني بأننا
اذا جعلنا أن الموصولة بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طلي كما لم يكن مانع من
تعلق نحو الاعجاب به اذا التقدير أعجبني الامر بالقيام ثم قال ويحتمل أن يقال لم يقم
دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لا سيما
وسائر الخروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من
بين أدوات النصب خروج عن النظر ولا دليل لهم أيضا على أن التي يذكر
بعدها فعل الامر واللهى موصول حرفي اذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل
لأن تكون تفسيرية أو كزائدة فالاول نحو أرسلت اليه أن قم أولا تقم والثاني
نحو كتبته اليه بأن قم أولا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل
في الظاهر والمعنى كتبته اليه أن قم أولا تقم أي بهذا اللفظ فالباء انما دخلت
في الحقيقة على اسم فتأمل * (الفائدة) * في حاشية السيوطي على المعنى عن ابن
القيم أن فائدة العدول عن المصدر الى الصريح الى أن والفعل ثلاثة أمور دلالتهم
على زمان الحدث من مستقبل في نحو يعجبني أن تقوم وماض في نحو أعجبني أن تقم
والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالة والدلالة على تعلق الحكم بنفس
الحدث تقول أعجبني أن قدمت أي نفسي قدومك ولو قلت أعجبني قدومك لاحتمل
أن أعجابه لحالة من أحواله كسر عتبه لأجله ثم نقل عن ابن جني فرقي أن أن

والفعل لا يؤكدهما الفعل فلا يقال ضربت أن أضر ب ولا يوصفان فلا يقال
يخميني أن تضرب الشاهد بخلاف المصدر الصريح فيه ما اه أقول بقي أمران
أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر في نحو عسي أن تكبر هو أشباه ما على
نقصان عسي ومسد المفعولين في نحو وأحسب الناس أن يتركوا أناسهم ما صحة
الاخبار به عن الحجة بل تأويل عند بعضهم في نحو زيد ما أن يقول كذا أو ما أن
يسكت لا شتم له على الفاعل والقاعل والقسمة بينهما بخلاف المصدر الصريح
(قوله وما) وتكون زمانية أي يقدر الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضي
والمضارع المبصر فين ولو تصير فأنقاصا بدليل وصلها بدام ونذر وصلها بجاهد بخلاف
وعدا وتوصل أيضا على الاصح بحملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية به
نحو ما أن نخم في السماء فالقدير ما ثبت أن نخم في السماء قال في المغني وعدت
عن قول كثير ظرفية إلى قول زمنية لتشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان
المقدر هنا مخفوض أي كل وقت أضاء لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل
الاختصاص كما في المغني ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدر ما نثها
فغني أعجبني ماقت أعجبني القيام الذي قمه (قوله وكي) أي الناصبة للمضارع
وتقرر بلام التعليل لفظا أو تقدير أو توصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل
بالماضي والمضارع المتغير فين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بحملة اسمية قال
الداميني قلت قد جاء في قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون في الأعراب فالوجه
مصدرية وقعت بعدها أن وصلها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير إلى
أن ما بعدها ظرف بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت فقتضي هذا القول جعل ما بعد
لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالحملة الاسمية على هذا الرأي نعم ينبغي
أن تقيس الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الإطلاق فتأمل ما ه المخلص والغالب
وقوعها بعد مفهم التمني كودوا وحيت ومن خلاف الغالب

ما كان ضمرا لولم تنف وتربما * من الفتى وهو المغيظ المحقق

المعرف بأداة التعريف

الاختصار والانسب بترجم بقيمة المعارف أن يقول ذوالأداة والتعبير بأداة
التعريف أولى من التعبير بالجر يانه على جميع الأقوال وصدقه على أم في لغة
حبر (قوله كما هو مذهب الخ) أي كالقول الذي هو مذهب والمغايرة بين المشبه
والمشبه به بالاعتبار لا اعتبار النسبة إلى المصنف في المشبه والنسبة إلى سيبويه
في المشبه به وجعل الكاف معني على أي بناء على ما الخ توقع في أشكال آخر وهو
اتحاد المعنى والمبنى عليه فتجعل شيئا والبعض به لا يحذى (قوله أو اللام) أو
اتنوع الخلاف وتقصيه إلى قولين لا للتمييز وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف

وما وكي ولو الذي نحو أولم
يكنهم أنا أنزلنا وأن
نصوموا خير لكم بما
نسوا يوم الحساب لكيلا
يكون على المؤمنين حرج
يودأ حدهم لو يعمر وخصم
كالذي خاسوا

المعرف بأداة التعريف
(أل) بحملتها (حرف
تعريف) كما هو مذهب
الخليل وسيبويه على
ما نقله عنه في التسهيل
وشرحه (أو اللام)

(قوله فقط) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب وقيل في جواب شرط مقدر وقط بمعنى الله فيكون اسم فعل أو حسب أي إذا عرفت ذلك فاته عن طلب غيره أو فهو حسب أي كافيه (قوله فقط عرفت) أي أردت تعريفه واعترض بأنه لا فائدة فيه لأنه في الموضوع غاية وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالأداة فمع أن ذكر الأداة ولا ينقطع على ذكر المعرف بها وبأنه قصد الإشارة إلى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير واللفظ يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك وبخط متباعد أسو الخ الابتداء به الوصف بالجملة بعده وقوله قل فيه اللفظ خبر واللفظ مقول القول وضع نصبه بالقول مع أنه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الأول) أي كونها أل تجملتها وقوله عند الأول أي الخليل وقوله وعند الثاني أي سيبويه زائدة أي همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كما في الهمع وغيره وإن أوهم صفيح الشارح أنها عند همزة قطع ومعنى الاعتدال بها وضعها أنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أدواته فهي كهمزة ضرب واللام الأولى في لعل فاندفع اعتراض اللقاني بأن الاعتدال بها وضعها في زيادتها وحاصل الدفع أن الثاني للاعتدال وضعها الزيادة على الأداة لا فيها أفاده بس (قوله وعلى الثاني) أي من قولي المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر عثرة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام القوم فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج إليها وعليهم ما حذف الهمزة لتحرك ما قبلها كذا في الهمع قال شارح الجامع وقيل الأداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام فالأقوال أربعة قولان ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها في التعريف) بدليل سقوطها في الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه لزيادة) أي لأن يزداد فيه لان الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتي في قوله * حرف وشبهه من الصرف يرى * ولا يدخل فيها حرف ولا منها الأولى زائدة لأنها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله ولا زوم فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الأدلة دليل لقوله أصلية (قوله وان فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال أنه دمايني (قوله وللووقف عليها) أي ولا توقف على أحادي وقوله في التذكري أي تذكري ما بعدها وللغربي في الوقف عليها فيه طريقان سيكون آخرها والخاصة مدة تشعر باسترساله في الكلام فيقولون ألي وتعد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الأولين من الوقف للضرورة لا للتذكري والبيت بعدهما للتذكري وبهذا يعرف ما في كلام الشارح ولو

فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح السكاكية عن سيبويه (فقط عرفت) قل فيه اللفظ) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثاني زائدة معتد بها في الوضع وعلى الثاني همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه لزيادة وهو الحرف والزوم فتح همزة وهمزة الوصل مكسورة وان فتحت فلعارض كهمزة أعين الله فانها انما فتحت للملاينة قل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين وللووقف عليها في التذكري وأعادتها بكلاهما حيث اضطر إلى ذلك كقوله

قال وحيث اضطرر الى الوقف لاستقام كلامه (قوله يا خليلي اربعا) من ربيع ربيع
 بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس المندرس وقوله حلال بكسر الحاء
 أى حالي ومثلي بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعيني صفة للمنزل لا يصح
 على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للنعت وتعريفا وتذكيرا لان مثل
 لا تعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة
 الى الموصوف أى البرد لسحق أى البالي وعنى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجزة
 المنزل من غنى كرضي أى أقام كما في القاموس والضمير فيه للحي والشمال بفتح
 الشين ريج تميم من جهة القطب الشمالي وتأنيها ترديد هجرها بدمعة على
 مافى العيني أو هجرها النهار كله على مافى القاموس (قوله ملناها) بكسر اللام
 من الملل وهو السآمة كذا أفاده العيني وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذاتي
 قوله دع ذا والاقرب عندي أنه من قوله هم ملئت اللحم مللا بكسر اللام الاولى أى
 أدخلته في المسلة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماذ الخارو الجهر والهاء عليه
 عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله يجبل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم يعنى
 حسب وبعضهم بياء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الاقرب كما في الشواهد (قوله
 ودليل الثاني) أى القول الثاني من قولى المتن وهو أن المعرف اللام فقط (قوله
 أن المعرف يمتزج بالسكامة) أى ولا يمتزج إلا الحرف الاحادى واستدل على هذا
 الامتزاج بامرئين ذكرهما فى قوله ألا ترى الخ الا أنه كان المناسب فى الاستدلال
 عليه بما أن يقول ألا ترى أن العامل يخطا ولم يمتزج لما يخطا وأن قولك
 رجل والرجل فى قافيتين لا بعدا ابطاء ولم يمتزج لقام بنفسه فبعدا ابطاء لكنه
 أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم
 (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على
 أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل
 الاطاء وفيه أن قيامه لا يقتضى أن ما بعدها نسكرة لانه معرفة على كل
 حال والنسكرة والمعرفة مختلفان معنى فالاطاء مدفوع والاستدلال بممنوع
 ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (قوله وعلم التنكير)
 أى علامته (قوله يخطئها التنبيه) وكذا لا نحو بلا مال وان لا تفعل (قوله وهو
 على حرفين) أى فلا يقتضى الخطئ الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب
 القول الثاني (قوله وأيضا) أى ويبتل الثاني من دليلي الامتزاج أيضا لانها
 التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية
 كما يقول صاحب القول الثاني (قوله ولا الجنسية) أى التى لنفى الجنس وهذا
 ابطال للشئ الثاني (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة

يا خليلي اربعا واستخبر ال
 منزل الدارس عن حى
 حلال * مثل سحق البرد
 عفى بعدك القطر
 مغناه وتأويب الشمال
 وكقوله

دع ذا وعجل ذا وألحقنا ذا ال
 الشحم انا قدم لنا مجبل
 ودليل الثاني شيان الاول
 هو أن المعرف يمتزج
 بالسكامة حتى يصير كأحد
 أجزاءها ألا ترى أن العامل
 يخطا ولو أنه على حرفين
 لما يخطا وأن قولك رجل
 والرجل فى قافيتين لا بعدا
 ابطاء ولو أنه ثنائى لقام
 بنفسه * الثاني أن التعريف
 ضد التنكير وعلم التنكير
 حرف احادى وهو التنوين
 فليكن مقابله كذلك
 وفيه ما نظر وذلك لان
 العامل يخطئها التنبيه
 فى قولك مررت بهذا وهو
 على حرفين وأيضا فهو
 لا يقوم بنفسه ولا الجنسية
 من علامات التنكير وهى
 على حرفين فهو لا حمل
 المعرف عليها واعلم أن
 اسم الجنس الداخل عليه

والدال على الفرد وصرح بكلامه ان أقسام آل أربعة أقولها للحقيقة والثلاثة للفرد
وهو أحد احتمالات ثنائها ورجحه السيد الصفوى وصرح به التقنازاني أن آل
قسمان كما في التوضيح وغيره الأول التي للعهد الخارجي بأقسامه الثلاثة المذكورة
والعلمي والحضوري الثاني التي للعنسن وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التي للحقيقة
وهي ما قصد به الحقيقة من حيث هي والتي للعهد الذهني وهي ما قصد به
الحقيقة في ضمن فردهم والتي للاستغراق وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن
جميع الأفراد ثالثا ورجحه العلامة القوشجي أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شيء
لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من حيث هي وتارة من حيث وجودها في ضمن
فرد معين وتارة من حيث وجودها في ضمن فردهم وتارة من حيث وجودها
في ضمن جميع الأفراد (قوله يشار به) أي مصاحبه من الاداة اشارة عقلية
أو المراد فديرا ديه أفاده يس (قوله بمصادق عليه) الصلة تجارية على غير من هي له
ولم يبرز لا من اللبس (قوله نحو الرجل الخ) أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة
وهذا الينا في خبرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد
حقيقة الرجل ومن هذا القسم آل الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان
ناطق ومنه والله لا أثر وج النساء ولا ألبس الثياب فهي هنا لتعريف حقيقة
مدخولها وهو هنا جمع وأقوله ثلاث فلا بد في الحنف من أقوله كما يقول الشافعية بناء
على أن معنى الجمع باق مع آل الجنسية وليس مسلولها ومنهم من حث بواحدة
اعتبار بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست آل في المثال للاستغراق
والالتوقف الحنف على تزويج فساء الدنيا ولبس ثيابها قال التقنازاني في
تلويحه فان نواه الخالف لم يغث قط ويصدق ديانته وقضاء لانه حقيقة كلامه
وقيل ديانته فقط لانه نوى حقيقة لا تبث الابالنية فصار كأنه نوى المجاز (قوله
فالاداة في هذا التعريف الجنس) أي نفس الحقيقة من غير نظر الى ما تصدق
عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله
ومدخولها في معنى الخ) من ظرفية الدال في المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على
الحقيقة بكيوهره والمعرف بال بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص
والمعهد وخارجا ومعنى كونه في معناه أنه يدل على ما يدل عليه لأنه في مرتبة
تعريفنا فلا نفي أن العلم مطلقا أعرف من الحلي بال (قوله الى حصة) أي بعض
واحد أو أكثر وقوله بمصادق عليه فهم يرصدق يرجع الى اسم الجنس ومضمير
عليه الى ما فالصلة تجرت على غير من هي له ولم يبرز لا من اللبس ومن الافراد سامان
لما وقوله لتقدم علمه لعينه (قوله مكنيا عنه بما) أي باعتبار تقييدها بمجرى رايها
فأعامته للذكر والاشي وهي كاية اصطلاحية على قول صاحب التخصيص ان

أداة التعريف قد يشار به
الى نفس حقيقة الحاضرة
في الذهن من غير اعتبار
لشيء بمصادق عليه من
الأفراد نحو الرجل خير
من المرأة فالاداة في
هذا التعريف الجنس
ومدخولها في معنى علم
الجنس وقد يشار به الى
حصة بمصادق عليه من
الأفراد معينة في الخارج
لتقدم ذكرها في اللفظ
مربحا أو كناية نحو وليس
المذكر كالأنثى فالذكر تقدم
ذكره في اللفظ مكنيا عنه
بما

الكلمة ذكر المزموم وإرادة اللازم لأن ما باعتبار تقييدها بمحجرا المزموم للذكر
 لأن المحجور لا يكون إلا ذكر فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر المزموم وإرادة
 اللازم وهو الذي كره قال المفسر وهو من الكلمة المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن
 تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى
 الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكلمة إلا صلاحيته على قول
 السكاكي أنها اللفظ المراد به ملزوم وموضع له لأن التحرير ليس لازما للذكر حتى
 يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحجرا وأريد المزموم وهو الذي كره (قوله محجرا)
 قال في الكشاف معنى الخدمة ثبت المقدس لا بد لي عليه ولا أستخذه ولا أشغله
 بشئ فكان هذا النوع من التذرع مشروعا عندهم اهـ (قوله فان ذلك) أي
 التحرير المفهوم من محجرا أو التذرع المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها)
 أي الحصة أي معنى هو الحصة فالأضافة للبيان (قوله في علم المخاطب) أي الناشئ
 عن غير المشاهدة والذي كره كذا يؤخذ من المقابلة هذا وجعله في الحاضر معناه في
 علم المخاطب للعهد الخارجي تبع فيه أهل البيان وجعلها النخاة فيه للعهد الذهني
 قاله يس (قوله أو حسه) أي الإحساس به بالبصر أو المس أو سماع صوته وقصر
 البعض كشحنه على الإحساس بالبصر وقصور (قوله القرطاس) بالنصب أي
 أصب القرطاس وقوله لمن فوقهم أي رفعه للرمي (قوله وقد يشار به إلى حصة
 غير معينة) جعل غيره أَل في نحو ادخل السوق للحقيقة في ضمن فردمهم وهو
 اللائق بجعلهم المعروف بهذه اللام معروفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها
 بكونها في ضمن فردمهم لا يتحرر بها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم
 في معنى النكرة بالنظر إلى الأفراد منهم الذي اعتبر الحقيقة في ضمنه فتدبر
 (قوله بل في الذهن) أي باعتبار ما فيهم من الحقيقة والافتقار إلى الحصة ليست
 معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) أي بناء على جعلها نعتا
 ويصح جعلها حالا أي حالة كونه يعني وجعلها حالا لا يقتضي تقييد السبب بحال
 المرور كإلوههم كلام يس الذي ذكره شحنا والبعض وأقره بل تقييد المرور
 بحال السبب نعم رجع جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السبب ذاته بخلاف جعلها
 حالا لأن الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب
 لقوله ثم قلت لا يعني لأن المتبادر منه لا يعني بالسبب الذي سمعته منه لما
 مررت عليه مع أن الحال إذا جعلت لازمة أفادت الدوام (قوله وقد يشار به إلى
 جميع الأفراد) وعند عدم قرينة البعوضة تحمل أَل على الاستغراق سواء وجدت
 قرينة الكمية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيده لقوله إلى جميع الأفراد
 وقوله أما حقيقة الخ راجع لقوله إلى جميع الأفراد (قوله أو مجازا) أي

في قولها نذرت لك مالى
 بطني محجرا فان ذلك كان
 خاصا بالذكور والانثى
 تقدم ذكرها بغير تحاشي قولها
 رباني وضعها أنثى أو
 لحضور معناها في علم
 المخاطب نحو أودعها في
 الغار أو حسه نحو القرطاس
 لمن فوقهم ما فالأداة
 تعريف العهد الخارجي
 ومدخولها في معنى علم
 الشخص وقد يشار به إلى
 حصة غير معينة في الخارج
 بل في الذهن نحو قولك
 ادخل السوق حيث لا عهد
 بينك وبين مخاطبك في
 الخارج ومنه وأخاف أن
 بأكله الذئب والأداة فيه
 تعريف العهد الذهني
 ومدخولها في معنى النكرة
 ولهذا نعت بالجملة في قوله
 ولقد أمر على اللثم يسني
 وقد يشار به إلى جميع
 الأفراد على سبيل الشمول
 أما حقيقة نحو أن الإنسان
 لفي خسرو أو مجازا نحو

بالاستعارة بأن شبيهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل
واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية في جميع
الخصائص ويدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه في
المفرد أن معني أنت الرجل أنت كل خصيصة وحينئذ فالرجل إما على المبالغة أو
على تقدير مضاف أي جامع كل خصيصة ولو جعل التخويز استعارة للفظ الموضوع
لجميع الرجال للرجل الواحد لما شابهته جميعهم في استجماع الخصائص لكان
أقرب ثم رأيت اللقائي كتب على قول التوضيح فهي تشمل خصائص الجنس
مانصه هذا ما نلاحظ المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا المدلول لأننا نلاحظ أنه
أنت كل رجل بمبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه
(قوله أنت الرجل علما وأدبا) أي كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا
ليس مستغراق لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجب أن المراد
بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أي جميع أحوالها
وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق
أفراد الجنس) أي أحاده ولو كان مدخول آل جمعا على ما حققه التقاضي في
شرح التلخيص (قوله ولهذا صرح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم
بهذه الاستثناء أن الثاني ليس كذلك والظاهر أنه كذلك إلا ما منع من أن يقال
زيد الرجل في الشجاعة كما لا يمنع زيد الكامل إلا في ذلك ذكره الدماميني (قوله
وقد تراد آل) فيه إشارة إلى أن ضمير تراد يرجع إلى لفظة آل في قول المصنف آل
حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخدا ما فقد سها لان المراد بال وضميرها
واحد وهو لفظ آل وعدم اعتبارنا في الضمير الخكم على المرجع بأنه حرف
تعريف لا يقتضي الاستخدام فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقائي
كونها غير معرفة لاصلاحيتها للسقوط إذا لازم لا يصلح له وهذا يدفع اعتراض
الدماميني على القول بزيادة آل في السموأل والبعض بأن العلم مجموع آل وما بعدها
فهو جزء من العلم كالجميع من جعفر ومثله هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معرّفا
بغيرها) كالعلم والموسوف وقوله وباقيها على تنكيره كالتميز (قوله لازما) حال من
ضمير تراد غير أنه ذكر بعدما أنت إشارة إلى جواز الأمرين فالتأنيث باعتبار
الكلمة أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح
جعله صفة لمفعول مطلق محذوف أي زيد الإلزام مصدر زاد زيدا وزيادة (قوله لازما
وغير لازم) تميم في المعرف فقط أمّا المنكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أي
للعلامة فدخل ما قارنت آل نقله للعلامة كالنضر وما قارنت آل ارتجاله كالسموأل
أفاده المصريح (قوله على صميين) وقيل العزى اسم الشجرة كانت لغط فان

أنت الرجل علما وأدبا
فالاداة في الأول لاستغراق
أفراد الجنس ولهذا صرح
الاستثناء منه وفي الثاني
لاستغراق خصائصه بمبالغة
ومدخول الاداة في ذلك
في معنى فذكره دخل عليها
كل (وقد تراد) آل كما يزداد
غيرها من الحروف فتعجب
معرّفا بغيرها وباقيها على
تنكيره وتراد (لازما)
وغير لازم فاللازم في ألفاظ
محفوظة وهي الأعلام
التي قارنت آل وضعها
(كاللات) والعزى على
صميين والسموأل والبعض

والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الأول علم شاعر يهودي والثاني علم نبي قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام واختلاف فيه فقيل هو أعجمي وأل قارنت ارتجاله وقيل لعربي وأل قارنت نفسه من مضارع وسع واستشكل الثاني بأنهم نضوا عن أن لا عربي من أسماء الانبياء الأشعبياء وهو داود صالحا ومحمدا وأجيب بأن المراد العربي المصروف لا العربي مطلقا وبأن المراد العربي المتفق على غير بيته واستشكل الأول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمي وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربي إلى العجمي وأورد عليه أن الإعلام خارجة من محل الخلاف فإن الواضع لها الأنوان انفسا ولا أن تقول لما نحا ذلك فيما لا يمكن فيه الوحي أما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحي إلى ذلك النبي نحو اسمه يحيى وبشرناه باستحق اسمه المسيح عيسى بن مريم واليسع من هذا القبيل كذا في الروايات مع بعض زيادة وهو مصرح في أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما في قول البعض أنه مصروف لو جرد أل وإن كانت رائدة وضعف سم استشكل الأول بما مر بأنه يتوقف في أن أل ليست في لغة العجم (قوله والاشارة) اعلم أنه اختلف في الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا في سبب بناءه فقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يتجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم اشارة حقيقة للزمان كما أن هناك اسم اشارة حقيقة للمكان وعليه الموضع أفاده الروايات إذا عرفت هذا فقول الشارح والاشارة أن حصل على مذهب الجمهور يجعل المعنى وشبيهه الاشارة أى شبيهه اسم الاشارة في الدلالة على الحضور في كل نفاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لان تعرفت به على مذهبهم بالعلمية وإن حصل على مقابل قولهم يجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نفاه قوله وهو قول الزجاج إذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وإنما اختلفوا في سبب البناء ويمكن اختيار الثاني وجعل الضمير في قوله وهو قول الزجاج إلى جعل تضمن معنى الاشارة علمه بناءه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله ونحو الآن) لوقال وهو الآن لكن مستقما (قوله بما تعرفت به أسماء الاشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنه لم تعرفت بالاشارة الحسية (قوله معناها) أى معنى الاشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل في التسهيل ذلك) أى التضمن المذكور لأن الاشارة من المعاني التي جعلها أن تؤذى بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثاني (قوله متضمن معنى الخ) أى لان

على رجلين (و) الاشارة
نحو (الآن) للزمان
الحاضر بناء على أنه معرف
بما تعرفت به أسماء الاشارة
لتضمنه معناها فانه جعل
في التسهيل ذلك علمه بناءه
وهو قول الزجاج أو أنه
متضمن معنى أداة التعريف
ولذلك بني لكسبه رده في

أل الموجود زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتعنه الكلمة مع معني
حرف موجود فيها لفظه والغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أمالي القول
الح) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما في نكت السبوطي (قوله والذين)
المناسب لما أسلفه الشارح في نظيره أن يقول والموصولات كالذين الخ وحكمه
بمزوم أل في الذين واللاق ونحوه ما مبني على لغة أكثر العرب ولا يقدح في
التسهيل وقد يقال لذي ولدان ولذين واتى ولتان ولا في اه (قوله والافينيتها)
ظاهرة مشهورة ذلك لال الموصولة فتكون معربة بنية أل المعرفة ولا مانع منه
(قوله ولا اضطرار) أي وقيل لازم لا اضطرار في ذل المقابل اكتفاء بذي له سم
(قوله كمنات الأوبر) التمثيل به مبني على أن بنات أوبر علم كما في التشرح لعل أنه
جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تقزقة بين جمع العاقل
وغيره لانه اذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لانه حينئذ تذكر في حكم البعض على
بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد لأن يكون كلامه باعتبار
ما قبل العلمية (قوله ولقد جئت لك) أي جئت لك فهو على الحذف والايصال
وحسنه موازنة نهيتك والأكو جمع كم واحد الكلمة فهو على خلاف الغالب
من كون التاء في الواحد والعساقل جمع عساقل كعصفور نوع من الكاكة وأصل
عساقل عساقل كعصافير في ذل المسئلة للضرورة قاله العيني وزكريا وفي شرح
الداممبني للغني أن العساقل الكاكة السكر المضر وأن بنات أوبر كاكة صغار
مزرعة على لون التراب (قوله لانه علم) أي والعلم لا تدخله أل المعرفة (قوله ليس
بعلم) أي بل تذكره وعليه فنعمة من الصرف اذا جرد من أل للوزن والوصفية
الاصلية لان أوبر في الاصل وصف بمعنى كثير الوبر وطروا للاهمية على الوصفية
الاصلية لا يخرجهما عن معناها الصرف كاسود للحمية وأدهم للقيد ومنه على
الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت
وقول الشارح من الاضطرابي الخ حل معني بين به وجه الشبهة لاجل اعتراف
والواو في وطبت من المحكي والسري الشريف (قوله من الاضطرابي زيادتها في
التمييز) ويلحق بذلك ما زيد شذوذا في الاحوال نحو ادخلوا الاول فالاول جائز
الجماء الغفيرة أي ادخلوا واحدا فواحد او جاؤا جميعا سندوني (قوله وجوهنا)
أي أكارنا وأذواتنا وضم طبت معني تسلمت فقداه يعن أي طبت عن عمسرو
المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفسا
الح) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس في البيت مفعول صددت وتميز
طبت محذوف أو لا تميزه (قوله عليه دخلا) الغفير لال وذكريا اعتبار أنها لفظ أو
حرف وهذا أحسن من جعل الالف للثنية عائدة على الالف واللام المفهومين

اللاق) وبقيّة الموصولات
مما فيه أل بناء على أن
الموصول يتعرف بصلته
وذهب قوم إلى أن تعريف
الموصول بأل إن كانت
فيه نحو الذي والافينيتها
مفهومين. والما أياها
تتعرّف بالإضافة فعلى هذا
لا تكون أل زائدة وغير
اللازم على ضربين اضطرارى
وغيره وقد أشار إلى الاول
بقوله (ولا اضطرار) أي
في الشعر (كبنات الأوبر)
في قوله
ولقد جئت لك أو عساقل
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
أراد بنات أوبر لانه علم على
ضرب من الكاكة ردى كما
نص عليه سيويه وزعم
المبرد أن بنات أوبر ليس
بعلم قال عنده غير زائدة
بل معرفة فتقو (كذا) من
الاضطرارى زيادتها في
التمييز نحو (وطبت النفس
يا قيس السري) في قوله
وأقبلت الماء أن عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس
يا قيس عن عمسرو * أراد
طبت نفسا لان التمييز
واجب التنكير خلافا
للكوفيين وأشار إلى
الثاني بقوله (وبعض الاعلام) أي المتقولة (عليه دخلا

من أل (قوله للحم) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له وضمير عنه يرجع الى ما (قوله عما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون عما يقبل أل بياناً للمعنى أنه يمكن ايقاع ما على اللفظ بأن يراد بها نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف فى كلامنا لما طمى أى للحم معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل الخ تمثيلاً لبعض الإعلام وهو المتبادر ولما على الأول تبين الأول فانهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والنعمان) أى الذى لم تقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى التسمي فليس مما للحم واهذا لم يسمع يدونها وعليه يحتمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قاله أنت أل وضعه بالنعمان وأما قوله

أيا جيلي نعمان بالله خلياً * نسيم الصبا يخلص الى نسيها

فليس مما نحن فيه بالكيفية لأن نعمان فيه بالفتح كما فى بس عن التسمي وفى القاموس والاصح وغيرهما ما يؤيده اسم لو ادنى طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك وبه يعرف ما فى كلام المصريح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل والاضمير فى نسيها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو مجنون لبني أو الى التسمي الأول مراد به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ويؤيدها رواية طريق الصبا اذا ضمير عليها يرجع الى الصبا وبه هذا البيت .

فان الصبار يح اذا ما تسمت * على نفس مفهوم تحلت همومها

(فائدة) * الصبار يح منها المستوى من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار قال الصفدى الظاهر أنها يختلف فراجها وتأثيرها باختلاف المناخ التى تمر عليها والفصول لاننا نشاهد ما بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تحفف الرطوبات وتخلل الاحسام وتحرق الثمار والزروع وهى فى الديار المصرية أشد ما فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاسترواح بها ووصفها بالطف تنفيس السكر بفلحها فى الحجاز وما أشبه هذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت بها أن تأتى يعقوب بن يحيى يوسف عليها السلام قبل أن أتبه البشير بالقميص فاذن لها فأتته بذلك فتروحه بها كل محزون من شرح شواهد المعنى للسيوطى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول أل عليها للحم فاندفع اعتراض شيخنا تبعاً للشارح فى شرح الاوضح بان وجه حذف نحو (قوله اذ الباب سماعى) أى باب ادخال ال للحم الاصل فى اسمهم

للحم ما قد كان ذلك

البعض (عنه نقلاً) عما

يقبل أل من مصدر

(كالفضل و) صفة مثل

(الحـرث و) اسم عن مثل

(النعمان) وهو فى الاصل

اسم من أسماء الدم وأفهم

قوله وبعض الاعلام أن

جميع الاعلام المنقولة مما

يقبل أل لا يثبت له ذلك

وهو كذلك فلا تدخل على

نحو محمد وصالح ومعروف

اذ الباب سماعى وخروج

عن ذلك غير المنقول

كسعاد وأد والمنقول

عما لا يقبل أل كيزيد

ويشكر فأما قوله

رأيت الوليد بن يزيد مباركا
 فضرورة سهلها تقدم ذكر
 الوليد ثم قوله للبح ان أراد
 أن جواز دخول آل علي
 هذه الاعلام مسبب عن
 لمح الاصل أى ينتقل النظر
 من العمليّة الى الاصل
 فيدخل آل (فذكر) آل
 (ذا) حينئذ (وحذفه
 بيان) اذ لا فائدة مترتبة
 على ذكره وان أراد أن
 دخول آل سبب لمح الاصل
 فليسا بسببين لما يترتب
 على ذكره من الفائدة وهو
 لمح الاصل نعم هما بيان
 من حيث عدم افادة
 التعريف فليحمل كلامه
 عليه قال الخليل دخلت
 آل في الحرث والقاسم
 والعباس والفتح والحسن
 والحسين لتجعل الشئ
 بعينه ^(تسمية) في تسمية
 بالتميز نظر لانه مثل به
 في شرح التسهيل لما
 قارنت الاداة فيه نقله
 وعلى هذا فالاداة فيه
 لازمة واتى لمح الاصل
 ليست لازمة (وقد يصير
 علما) على بعض مسمياته
 (بالغلبة) عليه (مضاف)
 كابن عباس وابن عمرو ابن
 الزبير وابن مسعود فانه
 غلب على العبادة حتى
 صار علما عليهم دون من

من العرب ادخالها عليه كان لك ادخالها عليه ولو في غير مسماهم وما لا فلا لقبود
 المتقدمة ليست شرطا لجواز ادخال آل لمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يدفع
 ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبر حاجة الى التقييد بالمنقول عما يقبل
 آل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) ان قد كذب الشاعر فان الوليد هذا
 كان فاسقا منهم كما مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا تفاعل يومامن المصحف
 خرج له واستنحووا خاب كل جبار عنيد فزق المصحف وأنشد

تمدد كل جبار عنيد * فها أنا ذا الجبار عنيد

اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يارب مرفقي الخ

فلم يلبث إلا ما احتج ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله
 السلامة من شرور أنفسنا (قوله ضرورة) وقيل نسكر يزيد ثم دخلت عليه آل
 لتعرف قال المصريح وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل آل نظر الى أصله وهو
 الفعل والشغل لا يقبل آل بخلاف زيد اذا نكر (قوله سهلها تقدم ذكر الوليد)
 أى فيكون دخولها للمشاكسة وآل في الوليد لمح (قوله ثم قوله لمح الخ) هذا التريد
 متفرع على كون اللام للعلّة الباعثة أو للعلّة الغائية فالشق الاول مبني على الاول
 والثاني على الثاني واللاح على الاول المتكلم وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقدّم
 الشق الاول لانه الظاهر (قوله فيدخل) أى النظر على المجاز العقلي أو الواضع
 المفهوم من السياق (قوله اذ لا فائدة الخ) اعترض بان ذكر آل دليل للسامع على
 لمح مدخل آل الاصل وعند حذفه لا دليل على ذلك فكيف يكونان سببين (قوله قال
 الخليل الخ) دليل على أن الله دخول سبب لمح وقوله لتجعل الشئ بعينه أى لتجعل
 المذكور من الاعلام أى لتجعل مسماه الشئ نفسه أى المعنى المنقول عنه نفسه
 في ذهن السامع قال في الحرث تجعل مسماه اذنا يحصل منها حرث وفي العباس اذنا
 يحصل منها عبوس كثير في وجوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن
 هشام ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان
 الموعين المضاف وذا آل يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر
 المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هى أن يغلب اللفظ على بعض
 أفراد ما وضع له وهى تحقيقية ان استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه والافتقار به
 (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكره لعبد الله بن عمرو بن العاصى لمون
 ابن مسعود قبل المطلق اسم العبادة على الاربعة وليس بشئ لانه اغاير لدلو قال
 لشارح غلب اسم العبادة على فلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع
 عبد الله أيا كان وهو اغاير قال غلبت هذه الاعلام الاربعة على العبادة أى
 الأشخاص الاربعة الذين سمي كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم

دون من عداهم من أخوتهم فابن مسعود من الأصار علم بالغلبة على عبد الله بن
مسعود دون من عداه من أخوته غاية الأمر أن السارح استعمل لفظ العبادلة
في كاذمه بالمعنى الوضحي لا الغلبي ولا يجوز فيه (قوله من أخوتهم) إلا حسن أن
المسرا دأب أخوتهم نظراً واهم في اسم الأب لا خصوص الأخوة في النسب (قوله
العهدية) أي بحسب الأصل والأفهي الآن زائدة ولا يخفى أن آل العهدية تدخل
على كل فرد عهد بين المختاطبين على البدل فمحموها كل فرد عهد بينهم ما كذلك
مثلاً لفظ العقبة المعروف بآل العهدية وضع في الأصل لأن يستعمل في كل فرد عهد
بينهم ما على البدل فخصته الغلبة بعقبة آيلة فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به
الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذي يستحقه كل فرد من الأفراد بالوضع هو
المجرد من آل لا المقرون به الآن المستحق له الفرد المعهود بين المختاطبين دون من
عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة أيلي) بالتصريح والذى في التصريح
والتمام وس وغيرهما آيلة بالتاء فلعن مافي الشرح سهو والعقبة في الأصل اسم
للطريق الصاعد في الجبل (قوله وخو يلدن نقيل) كان رجلاً يطعم الناس
بتمامة فبترج فسقط في جفائه أي أوعمة طعامه التراب فسبها فرمى بصاعقة
فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول والصعق في الأصل اسم لمن رمى
بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثرى من الثروة وهي الدثرة لكثرة كواكبها
لأنها سبعة وقيل أكثر وأصله ثرى أي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلت الواو ياء (قوله وحذف آل ذي الح) اعترض تخصيص حذف آل
للتداء والاضافة به أنه بأن آل لاتجام الانفاقة وكذا النداء الاشارة كما
سند كره المصنف بقوله * وبانطرا رخص جمع يا زوال * وأجيب بأنه ليس مراده
أن آل هذه لا تنامر حرف النداء حتى يرد أن آل مطلقاً لا تنامر به بل مراده أن آل
هذه لا تنبت مع حرف النداء أو سلا حتى لا يتوصل للتداء ما هي فيه بأي أو ذا كما
يتوصل للتداء ما آل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة ولا يا ذا النابغة كما
تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب إنما ينفع بالنسبة إلى النداء
دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال إنما خص هذه لدفع توهم أنها السكون في الحالة
الراهنة زائدة لتجامع النداء والاضافة (قوله لأن أصلها المعرفة) بوضارت الآن
زائدة (قوله كاهي في نحو اليسع) المتبادر من سابقه أنه متعلق بالمنفي وهو تكن
لا بالنفي وأن آل في نحوه تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أي كون آل في نحو
اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وخزم بهذا شـخناً تبعاً لما مشى عليه
القارضي من البقاء المذكور واستدل بقوله في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * قسمتكم كأصول الابنية

عداهم من أخوتهم
(أو محسوب آل) العهدية
(كالعقبة) والمدنية
والكتاب والصعق والنجم
لعقبة أيلي ومدنية طيبة
وكتاب سببو به وخو يلدن
نقيل والثريا (وحذف آل
ذي) الأخيرة (ان تناد)
مدن حولها (أو نصف
أوجب) لأن أصلها المعرفة
فلم تكن بمنزلة الحسرة
الأسلى اللازم أبداً كما هي
في نحو اليسع كما تقدم فقول
يا صعق ويا أخطل وهذه
عقبة أيلي ومدنية طيبة

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو حذف ما في الهمزة
والتهليل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التبصير يج قال في الهمزة
أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة وقيل حذفها في غيرهما
وأما ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال ولو قارنته باللام نقل علم كالنضر
والنعمان أو أرتجاله كالبيع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا في
النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعد ثم التجرد لان الاداة فيه
مقصودة في التسمية فصد ههزة أحمد وباء يشكر وناء تغلب بخلافها في الاعشي
ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتني بها الآن
الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع اه مع حذف وقال في التهليل ومثله ما قارنت
الاداة نقله أو أرتجاله اه قال ابن عقيل في شرحه عليه أي مثل الذي فيه أل من
العلم بالغلبة في نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اه
وسنذكر كلام الروداني ومن الحذف للنداء فيما قارنت الاداة نفسه قول
خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لاسيحانك * اني رأيت الله فدأهانك

فان عز مرخم عزى نعم قديقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجم من جعفر كما مر
عن الدماميني وهذا يمنع من تحوير حذفها عند النداء والاضافة الآن يقال كونها في
صورة المعرفة التي لا تتجاع النداء والاضافة اقضى حذفها عندهما فاعرفه ولو لا
قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هي في نحو السبع متعلقا بالنبي فتأمل (قوله
أحقا) الاستفهام للتوبيخ أي في الحق أي في الامر الثابت أن أخطأكم
هجاني (قوله أعشي تغلب) أصله الاعشي فحذفت منه أل وأضيف الى تغلب بفتح
الفوقية وسكون الغين المحجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها وكذا يقال
فيما بعده والاعشي في الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشي تغلب
(قوله وبابعة ذيان) بضم الذال المحجمة وكسرها كما في القاموس والتابعة في الاصل
اسم لكل من ظهر في الشعر وأجاده والتاء فيه للتباعدة ثم غلب على تابعة ذيان
(قوله عيوق) فاعول بمعنى فاعل كقيوم ووضع لكل عائق أي حاجز ثم غلب على
النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصله يوم
الاثنين وهو من اضافة المعنى الى الاسم ويبحث في التمثيل به بأن اثنين في الاصل
اسم لمجموع اثنين لا لفرد المتأخر منه ما فقط وحينئذ فعملية على اليوم المعين
بالنقل لا بالغلبة وذلك الروداني أن الصحيح أن أسماء الاسبوع أعلام جنسية
منقولة من الاعداد دخلت عليها أل للجمع المعنى العدي وأل فيها مقارنة للنقل
فلا ينبغي التمثيل بها الذي غلبه حذف منه أل بل لما حذف منه أل المقارنة للوضع

ومنه * أحقا أن أخطأكم
هجاني * والاخلط من ينجو
ويغش وغلب على المشاعر
لا يعرف حتى صار علما
عليه دون غيره وتقول
أعشي تغلب وبابعة ذيان
(وفي غيرهما) أي في غير
النداء والاضافة (قد
تخذف) سمع هذا عيوق
طالعا وهذا يوم اثنين
مبارك فيه * تنبيهان
الاول المضاف في أعلا
الغلبة كان عباس لا ينزع
عن الاضافة لنداء ولا غيره
إذ لا يعرض في استعماله

فانه أيضا كذى الغلظة يحذف منه أل في النداء والاضافة وجوباً بوقد يحذف
 في غيرهما (قوله ما يدعوى ذلك) أى الى زعمه عن الاضافة لانه بناذى ويضاف
 فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قبل وفيه أن المضاف ان كان تمام العلم
 ناقص ما تقدم في باب العلم عند قول المصنف وان يكونا مفردين فأضاف الخ من أن
 العلم الاضافى لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد أمران * الاول أن المضاف
 لا بد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضايقين فكل
 منهما كالزى من زيد ويمكن الجواب عن هذا رعاية الاصل * الثاني أن القصد ليس
 توسيع معنى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توسيع معنى العلم بتمامه بها ويمكن
 الجواب عن هذا أيضاً بان اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توسيع معنى
 العلم فتدبر منصفاً (قوله طلباً للتخصيص) كان المناسب أن يقول للايضاح لان
 التخصيص في التكررات والايضاح في المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى
 تغلب ونابعة يمان (قوله خاتمة) نظم العلامة الاجهورى حاصلها افعال
 وعددتا تريد أن تعرفنا * فأل يحذف منه صلن ان عطفاً
 وان يكن مركباً فالاول * وفي مضاف عكس هذا يفعل
 وخالف الكوفى في الآخر * فعرف الحز أن باسمه بى
 والمراد بالآخر غير الاول فيشمل الثانى والمركب لان الكوفى خالف فيه أيضاً
 كما سبأى وكان الاحسن أن يقول بدل الآخر
 وخالف الكوفى في هذين * ففيه ما قد عرف الجزأين
 (قوله عرفت الآخر) يكسر الحاء ولم يقل الثانى ليشمل ما فيه أكثر من اضافة نحو
 جسمائة ألف دينار وفي كلام شيخنا أن منهم لا يضيف بل يعرف الاول فقط فيقول
 هذه الخمسة أثنوا وخذ المائة درهم اودع الاف ديناراً (قوله مازال) اسم زال
 ضمير مستتر يعود على يزيد فى البيت قبله وخبرها يدنى فى بيت بعده وقوله فعمما
 بالقاء العاطفة على عسدت وأراد بخمسة الأشبار السيف (قوله وهل يرجع
 التسليم) بضم الياء مضارع أرجع أو بفتحها مضارع أرجع لمحبة متعبداً أيضاً
 والاثنى بالمائة ثم القاء التخمية التى تشدد فى غير هذا البيت وتخفف فى أخبار موضع
 عليها القدر رجوع التخمية بضم الهجره وكسرها وتشديد التخمية وهى أحد تلك
 الاحجار كفى القاموس وان أوهم كلام البعض أن الاثنية هى نفس تلك الاحجار
 وقال الإسحاق لى بالفوقية ثم النون أسلة أنانين حذفت نونه الاخيرة ضرورة وهو
 جمع أنون كتنور وقد تخفف أخذود الحجاز وأقره البعض كشحننا وفيه نظر لان
 جمع أنون الخفف أن كعمود وعمود جمع المشدداً نأتين بفوقية ثانية بعد الالف
 اللينة لأنون كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب

ما يدعوى ذلك * الثاني
 كما يعرض فى العلم بالغلبة
 الاشتراك فيضاف طلباً
 للتخصيص كما سبق كذلك
 يعرض فى العلم الاصل
 ومنه قوله

عمر لا يزيدنا يوم النصارأ من
 زيدكم * بأبيض ماضى
 الشفرتين يمانى وقوله
 بالله يا طيبيات القاع قلن لنا
 ليملاي منكن أم لبلى من
 البشر * (خاتمة) * عادة
 النحويين أنهم يذكرون هنا
 تعريف العدد فاذا كان
 العدد مضافاً وأردت
 تعريفه عرفت الآخر وهو
 المضاف اليه فيصير الاول
 مضافاً الى معرفة فتقول
 ثلاثة الاثنى عشر ومائة درهم
 وألف الدينار ومنه قوله
 مازال مذعنت داه ازاره
 فعمما فأدرى خمسة الاشبار
 وقوله

وهل يرجع التسليم أو
 يكشف العنا * ثلاث الاثنى
 والديار البلاق * وأجاز
 الصكوفيون الثلاثة

الاثواب تشبيها بالحسن الوجه قال الزنجشيري وذلك جعل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء وإذا كان العدد مرقباً لحقت حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهم والاثنا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لانه بمنزلة بعض الاسم وأجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقالوا الاحد عشر درهم والاثنا عشرة جارية لانهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنينا ويدل (٢٢٠) عليه ايجازهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التانيث لا تقع

حسوا فلو لملاحظة العطف لما جاز ذلك ولا يجوز الاحد عشر الدرهم لان التمييز واجب التنكير نعم يجوز عند الكوفي وقد استعمل ذلك بعض الكتاب وإذا كان معطوفاً عرفت الاسمين معاً تقول الاحد والعشرون درهم لان حرف العطف فصل بينهما واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف الى جانب الاول كما تقدم وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسة آلاف وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسة آلاف دينار وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسة آلاف دينار والرجل وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسة آلاف دينار غلام الرجل وعلى هذا ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف

القاموس فعمل الفوقية تحرفت على الجماعية بنون والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهي الارض المقفرة والمعنى وهل يرد التحية أو يزل نعب المحبة وموضع طبع الاحباب وديارهم الخالصة (قوله تشبيها بالحسن الوجه) رد بأن الاضافة في ذلك لفظية لا تشيد تعريفاً بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أي البصريين (قوله عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الاول فلان ادخاله في كل من المتضامين انما يكون اذا كان الاول وصفاً نحو الضارب الرجل ولا نافذة آل التعريف وتعرف المضاف حاصل تعريف المضاف اليه فيكون دخول ال على المضاف ضائعاً وأما الثاني فلان المشهور ودخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنينا) أي في غير اثني عشر واثنى عشرة بقية ما مر أن اعراب اثني عشر واثنين كاعراب المتني وان ركبا مع عشرو عشرة وظاهر قوله بنينا أن فصحاً آخر الجزء الاول بناء والظاهر أن البناء عند البصريين على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر الجزء الاول صار حشواً بالتركيب ففتحه ليست بناء بل بنية ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التانيث الخ) في معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لان تاء التانيث الخ لكان أو وقع (قوله ولا يجوز الاحد عشر الدرهم) أي ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معاً) لم يذكر فيه خلافاً وفي الدساميني أن قوماً أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الامدي (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشأن (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد المضاف وقوله وقد يكون المعرف بفتح الاء أي المعرف بال أو بكسرهما أي المعرف بالمضاف وهو ال وقوله الى جانب الاول أي مضموماً الى جانب الاول وقوله كما تقدم أي في ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أي قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تريد لاطلاقه في أول الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الاضافي (قوله كما عرفت) أي من التمثيل سابقاً بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لاضافتهما) أي الى ما بعدهما سواء أضيفت لعرقه أو نكرة لان ال لا تدخيل على المضاف في مثل ذلك وأما ما وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون ثم تقدم

على التمييز فلو عرف المضاف اليه صار المضاف معرفة بأضافته اليه والتمييز واجب الذي ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف اليه نحو خمسة آلاف دينار مجزئاً يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الآلاف لاضافتهما والله أعلم

الذي كان أسلفه وأتى بالالف دينار فأوله الدماميني بتقدير مضاف مبدل من
المعروف أي بالالف ألف دينار قال ولا يقال إن ال زائدة لأنه لا يتعاضد

❖ الابتداء ❖

هذا شروع في الأحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل
مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة النائية
ولم يقل المبتدأ والخبر لأن الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يستدعي
مستدعياً فالعامل المستدعي فاعل الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة في
الترجمة به تأدية المقصود مع الاختصار والاشارة إلى عدم تلازم المبتدأ والخبر فلا
يقال ترجم لشيء ولم يفينه وبين شيئاً ولم يترجمه نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لوقال
المبتدأ فلم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه أثر التعبير بالابتداء على التعبير
بالمبتدأ للاشارة في الترجمة إلى أنه العامل فتأمل وقسم باب المبتدأ على باب الفاعل
لما قيل إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوعه وقيل الفاعل لأن عامله لفظي وقيل
كل أصل قال الدماميني تظهر فائدة الخلاف في تحوز يدجوا بالمن قام فعلى الأول
يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعل للفعل محذوف
وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال
في الاسمية والفعلية يقتضي ترجيح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطابقاً وأجاب بأن
جملة من قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة وبيان ذلك أن قولك من قام أصله
أقام زيد أم عمر وأم خالد إلى غير ذلك لا أثر يذوق أم عمر وأم خالد لأن الاستفهام
بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الاستفهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من
ذالة اجمالاً على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاسمية فهمام وبهذا التضمن
وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل
على الذات فعلية في الحقيقة فإن أحييت بالفعل فنظرت إلى جانب الحقيقة فالمطابقة
حاصلة معني وإن أحييت بالاسمية فنظرت إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظاً فاذن
لا ترجح مجرد المطابقة لوجودها في صورتين فبقي الترجيح باصالة الفاعل أو
المبتدأ اسماً للمبتدأ به وفيه نظر لأن مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها السؤال
عنه أن أصل من قام أريد قائم أم عمر وأم خالد إذا السؤال عنه من قام القائم لا القيام
فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد
تعريفه عنده قوله * ورفعوا مبتدأ بالابتداء * وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء
بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه (قوله العارِي الخ)
أورد على التقييد به أنه بخروج اسم ان ولا التبرئة مع أنه يجوز رفعه بفتحة على المحل
فهو مبتدأ وليس عارياً وأجيب بأنه باعتبار الرفع عارلان الحرف كالعدم باعتبار

❖ الابتداء ❖

المبتدأ هو الاسم العارِي

وانما يعتد به اذا اعتبر بالنصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقره ما
وتبعه البعض وفي الجواب تسليم أنه مبتدأ والذي يظهر لي منعه بدليل ما سيأتي
في بابي ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبني على القول بأنه لا يشترط في مراعاة
المحل بقاء المحرر أي الطالب لذلك المحل لعدم المحرر هنا وهو الابتداء وإذا عدم
الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن
العوامل) أل للجنس وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر ان
أريد باللفظ التلغظ أو الحذف في الالكلي ان أريد بالمفقط والمراد اللفظية
تحقيقاً وتأويلها وتقديرها لتدخل العوامل المقيدة وقوله غير الزائدة عن وشبهها كرب
ولعل الجارة والقيمان لا تدخل كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبر عنه) أي محدثاً
عنه فلاخبار لغوي لا مذكور بعده خبره الاصطلاح لا لزوم الدور لا خذ الخبر
حيث قد في تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ في التعريف الآتي للخبر وجعله حالاً من
الفهم في العاري أولى من جعله حالاً من الاسم وان أقصر علمه شيخنا والبعض
لثبوت الخلاف في محجى الحال من الخبر كالمبتدأ (قوله أو وصف الخ) عطف على
مخبر عنه المفعول حالاً من الفهم في العاري وفي ذلك تصرف صحيح بشرط العرو في
الوصف أيضاً فخرج نحو ولا هيبة فلو بهم على أن لا نسلم أنه رافع لمكتفي به كما قاله
الروادى وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويل لا يدخل لأن قولك أن تفعل لأن قول
وان كان مصدر رافعاً يعني التناول لأنه هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولاً لك هذا
الفعل أي لا ينبغي لك تناوله فتوكل مبتدأ أو أن تفعل نائب فاعله وقول المصريح
ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما في الروادى وقال أبو حيان قولك
مبتدأ وأن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع إلا يشمل أقل رجل يقول
ذلك فان أقل مبتدأ وليس مخبر عنه ولا وصفاً رافعا ولا غير قائم الزيدان فان غير
مبتدأ وليس مخبر عنه ولا وصفاً رافعا وأجيب عن الاول بأن المعرف المبتدأ
الاطرادى وهذا اسم محلى لا يقاس عليه وانما لم يخبروا عنه لأنه ليس في المعنى مبتدأ
إذا المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل لأن صفة السكر بعدة أغنت عن الخبر في
الافادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبراً عن أقل وعن الثاني بأن المبتدأ
مضاف للوصف الرفع والمضاف والمضاف إليه كاشئ الواحد وبأن الوصف
وان خفض لفظاً في قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول)
قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على ارادته في التعريف بلزوم الجمع بين
الحقيقة والمجاز فيه أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله ونسج الخ)
أي لأنه على تقدير أن وقيل الفعل إذا أريد به مجزئاً لحدث صحيح أن يستند إليه
ويضاف إليه ويكون اسماً محكماً كما في سواء عليهم أن نذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين

عن العوامل اللفظية غير
الزائدة مخبر عنه أو وصفاً
رافعاً المسـ تعني به فالاسم
يشمل المصريح والمؤول نحو
وأن تصوموا خير لكم
وتسمع بالمعيدي خير من أن
تراه والعارى عن العوامل
اللفظية يخرج نحو الفاعل
واسم كان وغير الزائدة

مدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقي والحكمي أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) أي بما يلي حسبك فيه نسكرة فان ولبها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هي المبتدأ وبحسبك الخبر لانه نسكرة لا تعترف بالاضافة وان تخصص بها قال الناطم ولا يخبر بمعرفة عن نسكرة وان تضمنت الا في خبركم مالم لا وخبر منكم زيد عند سيبويه وفي الفسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام في الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النسكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ أسوأ وقع بعده نسكرة أو معرفة لان الباء لا تزداد في الخبر في الايجاز والذي عليه الجمهور كما في المغني أنه لا يخبر عن النسكرة بالمعرفة وان تخصصت بطلقا وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شمه مرفوع تقدير اولاً ولا يجوز في اجتماع اعزايين لفظي وثق لا يرى من جهتين مختلفتين أو محلاً ولا يختص المحل بالمبنيات قولان واعلم أن زيادة الباء في نحو بحسبك سمها عية بخلاف زيادة من في نحو والآية الآية فقباسية (قوله غير الله) امانت لخالف لرفع تقدير أو محلاً على الخلاف والخبر محذوف أي لكم أو هو والخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلاً لخالف أغنى عن الخبر لان الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذلك ما هو بمنزلة كذا في بس والروا في ولا كون برزقكم هو الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الاشد وذا عند سيبويه (قوله خرج لانهاء الافعال) أي بعد التركيب (قوله ورافعا المستغنى به يشمل الخ) الاولى ومستغنى به يشمل الخ لان الفاعل وثانيه من أفراد المستغنى به لا الرفع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وأفانم خبر مقدم وأبوه فاعلاً أو أبوه مبتدأ ثانياً وأفانم خبر اعنه مقدم ما والخمسة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانياً وأبوه فاعلاً أغنى عن الخبر والخمسة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطاقا وبحيث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستغناء في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد يجمع فتأمل نعم يظهر ل أن محل المنع اذا لم يعلم المرجع أما اذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أفانم أبوه فلا منع لان التركيب حينئذ بمنزلة أفانم أبوزيد ويشعر بهذا تعليلهم واعلم أن قولهم الوصف مع مرفوعه ولو اهما ظاهر من قبيل المفرد يستغنى منه الوصف الواقع بمبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لال الموصولة على قول كما مر لانه في قوة الفعل في الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينة للثاني المعترف (قوله والثاني فاعل أغنى عن الخبر) قال في التسهيل اشادة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يشي ولا يجمع الاعلى لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اه (قوله أغنى عن الخبر) أي عن أن يكون

لا دخول نحو بحسبك درهم
وهل من خالف غير الله
وغير اعنه أو ووصفا الى
آخره مخرج لانهاء الافعال
واسماء قيل التركيب
ورافعا المستغنى به يشمل
الفاعل نحو أفانم الزيدان
وثانيه نحو أمضروب
العبدان وخرج به شعراً وأفانم
من قولك أفانم أبوه زيد فان
مرفوعه غير مستغنى به
وأولى التعريف للتشويح
لا لترديد أي المبتدأ أنواع
مبتدأ خبر ومبتدأ له
مرفوع أغنى عن الخبر وقد
أشار الى الاول بقوله
(مبتدأ زيد وعاد خبر)
أي له (ان قلت زيد عاذر
من اعذر) والى الثاني
بقوله (وأول) أي من
الجزأين (مبتدأ والثاني)
منهما (فاعل أغنى) عن
الخبر (في) نحو (أسار
دان) الرجلان ومنه قوله

له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبراً أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له
 أصلاً لأنه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أفاطس) أي مقبراً والظعن الرحيل
 والعيش المعيشة والحياة (قوله نخرج عرقوب) أي طريقته وهو رجل يضرب به
 المثل في اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أي الوصف المذكور في المثال ولوقال
 على هذين المبتدئين كما فعل المكودي والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل
 وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله النصب
 كما يأتي ولا بين أن يكون ملفوظاً أو مقدر نحو أو في الدار زيداً أو عندك عمرو على
 أحد احتمالاته إذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخر أو فاعلاً لمبتدأ محذوف
 تقديره كأن مثلاً أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملية - ممية أو فاعلاً لاستمارة مثلاً
 محذوف فهي فعلية أو فاعلاً للظرف فهي ظرفية كذا في المغني (قوله أو وصف
 مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوب نحو هل أحسن في عين زيد التكميل منه في غير
 غيره وما قرئ في الزيدان والظاهر عندي أن مثل ذلك نحو أدومال العمران لأنه
 في معنى المشتق ثم رأيت في كلام الشارح عند قول المصنف وان * يشق فهو ذو
 ضمير مستكن ما يؤيده (قوله أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران
 وما ركب البكران ومن شارب الزيدان وكيف في الأول في محل نصب على
 الحال وما ومن في الآخرين في محل نصب على المفعولية وكلا أدوات المذكورين
 بقية أدوات الاستفهام كمن ومتى (قوله أو ضمير منفصل) فلا يبدأ المستتر مسدداً
 الخبر فإذا قلت أفاً ثم زيداً أم قاعد فلن قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل الاسد
 مسدداً للخبر بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أي هو قاعد وإذا قلت أفاً ثم زيداً ان
 وأردت العطف وجب اذراد الوصف المعطوف وبرزال ضمير منفصل لا فتقول
 أم قاعد هما وحكي أم قاعدان على المطابقة وإتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام
 قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل
 وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في التواني اهـ فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر
 وأغناؤه عن الخبر لأنه يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الأوائل ومثله تجرى في
 المثال الأول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أي أم هما فاعل ان
 فتسكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق في أفاً ثم زيداً
 قاعدان على (قوله وكاستفهام النفي) أي ولو معنى نحو وإنما قاعدان الزيدان لأنه في قوة
 قولك ما قاعدان الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم أن النسبة المنقوصة يكفي في
 الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف
 هنا فلا يجوز في زيداً قاعدان أبواه كون قاعدان مبتدأ أو ان اعتمد على الخبر عنه كما في المغني قال
 في التصريح وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء

أفاطس قوم سلمى أم فورا
 نطعنوا قوله
 أمتجر أنتم وعدا وثقت به
 أم اقتضيت جميعاً نخرج عرقوب
 (وقس) على هذا ما أشبهه
 من كل وصف اعتمد على
 استفهام ورفع مستغنى به
 ثم لا فرق في الوصف بين أن
 يكون اسم فاعل أو اسم
 مفعول أو صفة مشبهة ولا
 في الاستفهام بين أن يكون
 بالهجنة أو بهل أو كيف أو
 من أو ما ولا في المرفوع بين
 أن يكون ظاهراً أو ضميراً
 منفصلاً (وكاستفهام)
 في ذلك (النفي)

بالرفوع عن الخبر قولان أرجهما الثاني كما في المغني (قوله الصالح الخ) حمل
 الشارح الاستفهام والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ
 المنفي به فوصف النبي بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ
 لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وإن عابه البعض تبعاً لشكنا ولو أبقى
 الشارح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح الخ أصح أيضاً واحترز
 بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولم وليا (قوله على أنه اسمها) وادخله
 فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ في الأصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وقوله
 يعني عن خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنياً عن خبر مبتدأ في
 الأصل وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم في اغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما اغناء
 مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل في محل
 نصب باعتبار اغناؤه عن خبر ليس أو ما لانه ليس ليس أو ما في هذه الحالة خبر حمل
 محله الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها قد بر (قوله وبعد غير يجزى
 بالاضافة) وادخله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أنشيف اليه أي الى هذا الوصف
 مبتدأ والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد أو باعتبار أنه في قوة المرفوع
 بالابتداء كما مر (قوله فاطرخ اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر
 والفتح الصلح أي بسم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير
 (قوله وقد يجوز الخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما في الهمع مذهب البصريين وهو منع
 الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بفتح كما
 صرح به في التسهيل وأشار اليه هنا بقولان لتقليل الجواز كناية عن قبحه وأشار
 اليه الشارح أيضاً بقوله وهو قليل جداً ومذهب الكوفيين والاختش وهو
 الجواز بلا قبح بقول الشارح خلافاً للاختش والكوفيين أي في قولهم بالجواز
 بلا قبح وفي كلامه حذف أي وللبصريين في قولهم بالمنع بالكسبة وقوله ولا حجة أي
 للمصنف والاختش والكوفيين على أصل الجواز في قوله الخ فهو تورك من
 الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعدم موافقة إياهم في المستدل عليه
 فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاته
 لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوغ للابتداء به أنه
 شكره عملة في المرفوع بعده لا اعتماداً على المستدل به وهو المرفوع وأما لتعليل
 المصرح وتبعه شكنا والبعض بأن الاختش أي والكوفيين لا يشترطون في عمله
 الاعتماد لحقنضه بعدم الإجماع هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل
 بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتي على مذهب المصنف لانه مع كونه يجوز ابتداءً
 الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام يشترط في عمله الاعتماد الأعم كما

الصالح لمباشرة الاسم حرفاً
 كان وهو ما لا وإن أو اسماً
 وهو غير أو فعلاً وهو ليس
 إلا أن الوصف بعد ليس
 يرتفع على أنه اسمها
 والفاعل يعني عن خبرها
 وكذا ما الحجازية وبعد غير
 يجزى بالاضافة وغير هي
 المتبداً وفاعل الوصف
 أغنى عن الخبر ومن النفي
 بما قوله

خيلني ما واف بعهدى أنما
 اذالم تكونالى على من أقطع
 ومن النفي بغير قوله
 غير لا عد الفاطرخ الله
 ولا تغتبر بعارض سلم
 وقوله

غير ما سوف على زمن
 تنقضي بالهم والحزن
 (وقد يجوز) الاستدعاء
 بالوصف المذكور من غير
 اعتماد على نفي أو استفهام
 (نحو فائز أو لوالرشد) وهو
 قليل جداً خلافاً للاختش
 والكوفيين ولا حجة في
 قوله

سما في بلب اعمال ايج الفاعل فتأمل (قوله خير بنو لهب الخ) المعنى أن بنى
 لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي اذا زجر وعاف حين يمر عليه
 الطير وزجر الطير بالزى فالجيم فالراء عيافته وهى كافى القاموس أن نعتـ بر
 بأهـ شام ومساقطها وأنواثم افسستعداً وتشاءـ (قوله على حد الخ) جواب عما
 يقال كيف أخرج عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن
 ظهر على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر بخبرية عن المفرد والمثنى والجمع
 فكذا ما يوازنه كذا قالوا وفيه أنه يقتضى استواء المذكر والمؤنث في فعل سواء
 كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينا فى ماقالوه من أن نحمل استوائهم ما فيه اذا كان
 بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا سر طبعيا سمية الاستواء فلا ينافى سماعه
 في فاعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة المصدر نكتة
 السماع لا علامة الجواز بل طراد فاحفظه فإنه نفيس (قوله والثاني مبتدا) بابدال
 الهزرة ألقا ثم حذفها لاتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أى سواء
 كان جمع تجميع أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار
 به الى أن المطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمساواة وأنه حال من
 فاعل استقر وليس المطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالة المصدر
 سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أى استقر طبعه
 أى مطابقتها فإذ كره البعض تبعاً للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا في
 الافراد) مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستعمل في المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو
 زيدان أو الزيدون (قوله جاز الامران) لكن الأرجح الأول وهو كون
 الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا لان الأصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين في
 صورتين لما نفع فيه هما من الثاني وهما أحضر القاضى امرأة ونحو أراغب أنت عن
 آلهتى يا اراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور والمنازع من
 الثاني في الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر وفي الثانية لزوم انفصال
 بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت وقد يتعين الابتداء لما نفع من الفاعلية نحو
 أنتى داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما فى داره
 قيام زيد فغنى الكوفيين مطلعاً على الفاعلية فلما صرأ على الابتداء فلان
 الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أنشيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ
 واجازه البصريون على الابتداء للسمع ولان ما هو من تمام مستحق التقديم
 مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين في نحو ألقا ثم أنت مذهب البصريين وأوجب
 الكوفيون ابتداء ثنية الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع
 بالفاعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويوجب بأنه انما انفصل مع الوصف فلا يحل

خير بنو لهب فلا تلك لمعنا
 مقالة لهبي اذا الطير مرت
 لجواز كون الوصف خبرا
 مقدما على حد والملائكة
 بعد ذلك ظهر وقوله
 هو صديق لذى لم يشب
 (والثاني مبتدا) مؤخر
 (وذا الوصف) المذكور
 (خير) عنه مقدم (ان في
 سوى الافراد) وهو التثنية
 والجمع (طبع الاستقر)
 أى استقر الوصف
 مطابقا للمرفوع بعده نحو
 أقامان الزيدان وأقامون
 الزيدون ولا يجوز أن يكون
 الوصف في هذه الحالة مبتدأ
 وما بعده فاعلا أعنى عن
 الخبر الاعلى لغة أكلوني
 البراغيث فان تطابقا في
 الافراد جاز الامران نحو
 أقام زيد وماذا هبة هند

معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقعت وقتت ولان
 طلب الوصف لمجوله دون طلب الفاعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف
 سدد في المنظم سدد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المغنى
 (واعلم) أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة في المطابقة وهي أقانم زيد
 أقانم الزيدان أقانم الزيدون وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرة
 تعين كون الوصف خبرا مقدما وست في عدمها أقانم الزيدان أقانم الزيدون أقانم
 زيد أقانم زيد. أقانم الزيدون أقانم الزيدان وحكم الأولى من الست تعين
 كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا وحكم الرابع الأخيرة الفساد وإذا فصلت
 الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة صورة إذا علمت ما تلوناه عليك تظهر
 لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور بقي شيء آخر وهو
 أنه أورد على تجويز كون الثاني مبتدأ مؤخر أن تأخير ما يليه بالفاعل وقد منعوا
 تأخير ما في زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في أقانم زيد اجمال
 لا الياس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام واثبت أنه الياس فليس فيه كبير
 ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله أي العرب) لو قال
 أي سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء
 ذكره البعض ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضي أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ
 بالابتداء ادغاية مقادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم إياه حاصل بالابتداء
 أي بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل
 فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح وفي
 الاصطلاح قيل كون الاسم معرّى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا
 للخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى
 الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتمام
 معنى لغويا لا ابتداء تختلط ثم قيل ان الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهم
 والجعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لان معناه كونها مبتدأ أي يمكن أن
 يجاب بان الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للمبنى للمجهول (قوله ليسند اليه)
 لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شيء اليه لانه مبني
 فلو قال للاسناد لكان أولى (قوله كذا) أي كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر المبتدأ
 في الانسحاب اليهم فكذلك الخبر مقدم ورفعه مبتدأ مؤخر بالمبتدأ ظرف لغوه متعلق
 برفعه ويحتمل أن كذا الحال وما بعده مبتدأ مؤخر والاوّل أقرب (قوله فاما الذي الخ)
 أي المبتدأ الذي والضمير المنفصل الاوّل للشيء والثاني للذي وأشار به الى أن الخبر
 عين المبتدأ في المعنى أي بحسب الماصدق لا المفهوم على ما سيأتي تفصيله وقوله فان

(ورفعوا) أي العرب
 (مبتدأ بالابتداء) وهو
 الاهتمام بالاسم وجعله
 مقدما للسند اليه فهو أمر
 معنوي (كذا) رفع خبر
 بالمبتدأ وحده قال سيبويه
 فاما الذي بني عليه شيء هو
 هو فان

المبنى عليه أي فإن الشيء المبنى عليه أي على ذلك الذي بني عليه شيء وقوله كما ارتفع هو أي ذلك الذي بني عليه شيء واعتراض الشول برفع المبتدأ الخبر بان التبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه وبأن المبتدأ أقدر في رفع المفاعل نحو القائم أبوه شاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظيره وبأنه قد يكون جامدا كزيد والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الأول بان الخبر عين المبتدأ في المصدق فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي وعن الثاني بأن جهة طلمه للمفاعل مخالفة لجهة طلمه للخبر وعن الثالث أن ما ذكر فيه انما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عملة في الخبر بل محل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاها) أي استلزمها لان الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبرا أو ما يستلزمه (قوله ونظير ذلك الخ) في التفسير نظر إذا العامل في النظر لفظ كان لا التشبيه المقضي لما ذكر بخلاف ما نحن فيه وأيضا العملان في النظر مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعتراض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل رفعا بدون اتباع وهو المبتدأ المتعذر الخبر وأجيب بان الخبر المتعذر في المعنى متحد وهو لا يظهر في نحو زيد عالم شجاع الآن يقال هو في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بان أقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظيره) أي من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بان العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (قوله مترافعان) أي رفع كل منهما بالآخر طالبا كل منهما صاحبه نحو أيا ما تدعوا وقد يفرق باتحاد العمل في القيس واختلافه في القيس عليه (قوله لفظي) أي لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بانك إذا قلت زيد قائم وعمر جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحها على القول بان العامل في الجزأين الابتداء بخلافه على قيمة الأقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالاشارة بقوله وغادر خبرا إلى تعريفه كما كتفي بالاشارة في المبتدأ اهتماما بخطط الفائدة وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفرد وجمله سم (قوله المتمم الفائدة) أي المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند اليه وانما هو متم لها أي زيادة فيها فلا يصدق الحد الاباقتضاه والمراد المتمم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو بل أنتم قوم تجهلون وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم ألا يحصل به مع مبتدأ فائدة إذا الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذا قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فغنى زيد أبوه

المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل رافع الجزأين هو الابتداء لانه اقتضاها ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كان لما اقتضى مشها ومشها به كانت عاملة فيهما وضعف بان أقوى العوامل لا يعمل رفعا بدون اتباع لما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظيره وذهب السكوفيون إلى أنهم مترافعان وهذا الخلاف لفظي (والخبر الجزء المتمم انفاؤه)

فإن زيدا قائم الأب وأيضا لا يد في افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع الشموله
 نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه - لمحول الفائدة به مع مبتدأه مع كونه ليس
 خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الاول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل
 والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاستناد
 وتوقف الافادة على المرجع فمن حيث الضمير وعن الثاني بان المراد الفائدة المطلوبة
 والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير افادة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب
 أبوه واعلم ~~بأن~~ يستدل بكل وقوع الاستدراك خبرا في نحو زيد وان كثرة ما له لكنه بخيل
 مع وقوعه في كلامهم وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيدا
 بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه ~~كأن~~ في الشهاب على
 البياضوي (قوله مع مبتدأ) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور
 خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه وقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أى فاعل
 الفعل وفاعل الوصف على التوزيع ومافاله البعض من أنه لو قيل بدل قوله خرج
 الفاعل ونائبه خرج الفعل لكان حسنا لأنه الذي يلتمس بالخبر من جهة كون كل
 حديثا عن غيره مدفوع بان الفاعل يلتمس أيضا بالخبر من جهة ~~كون~~ كل
 اسم ملازم الرفع متاخرا عن مصاحبه من مبتدأ أو فاعل (قوله بدلالة المقام)
 راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما في الاول فللدلالة قوله
 مبتدأ زيد الخ على أن الخبر لا يصاحب الا المبتدأ وأما في الثاني فللدلالة قوله أغنى
 على أن الوصف لا خبره (قوله كانه خبر) أى محسن والآيادى جمع أبى جمع يد بمعنى
 النعمة مجازا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعنى نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال
 من فاعل يأتي (قوله وهو الاصل) أى الغالب أو السابق لانه جزء الجملة والجزء
 سابق على الكل (قوله ويأتى جملة) لم يبدل وطرفا وجازا ومجرورا لما سبق فيه
 كلامه من أنهم لا يخرجان عن المفرد والجملة واعلم أن الجملة أعم من الكلام لانه
 لا يشترط أن يكون اسنادها مقصودا لانه يتخالف الكلام وقيل ترادفه (قوله)
 وهى فعل مع فاعله) لوقال كالفعل مع فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل
 مع فاعله نحو العقيق ههنا والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد يضرب وكان مع اسمها
 وخبرها وان كذلك ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح
 بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت
 للمخاطب ولا يميزه إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك
 لان مدلولها لا يتحصل إلا بها لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبا كانت
 أو غير لم تكن خبرية تها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها لقيامه بالطلب والمنشئ
 لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب

مع مبتدأ غير الوصف
 المذكور بدلالة المقام
 والتمثيل بقوله (كانه
 برز والآيادى شاهده)
 فلا يرد الفاعل ونحوه
 (ومفردا يأتي) الخبر وهو
 الاصل والمراد بالمفرد
 هنا ما ليس بجملة كبر
 وشاهده (ويأتى جملة)
 وهى فعل مع فاعله نحو زيد

صفة قائمة بالمشكك وليس حالاً من أحوال زيد الاعتبار تعلقه به وهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه فكانت في قبيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه وبه أفاضل احتمال الكلام للصدق والكذب هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على أنه لا إسناد للجملة من حيث هي جملة إلى زيد بل القيام في نفسه من عند الأب ومع تقديمه من عند زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يستند إلى زيد وذلك فيقولون زيد قام أبوه بأنه قائم الأب وقوله هم الخبر الجملة بأسرها توسع اهـ (قوله حاوية معني الذي الخ) أي مشتقة على ما يدل على معنى المبتدا (قوله وذلك) أي احتواءه على معنى المبتدا (قوله بأن يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذي عطف هو أو ملابسه على شيء في الجملة بالواو وخاصة لأن المطلق الجمع فالاسمان معاً أو الاسماء كثنائي أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو أبوه والذي في نعت أو بيان شيء فيها نحو زيد ضربت رجلاً بحجة أو ضربت عمراً أخاه فإن قدرت أخاه بدلاً أتمعت المسئلة بناء على المشهور أن عامل المبدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتني هولان هو بدل اشتمال * (فائدة) * قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدا ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدا كما في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بناء على قول الناطم كالسكاني الأصل يتربصن أزواجهن فيء بالنون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى ضمير المبتدا وقيل يقدر أزواج قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا في المغني (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسن وهي تشكك على ما نقله الدماميني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل إذا كان مبتدأ قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصغار عن السكاني والقرءاء اجازة ذلك اهـ قال في المغني ولم يقرأ ابن عامر برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله ممنون) تنبيه منا كعصا ميكال أو ميزان وتقلب ألفه ياء أيضاً في التثنية كذا في القاموس وهو مبتدأ ثان وسوغ الاستدعاء به الوصف المقدر أي ممنون منه (قوله زوجي الخ) ليس بيت شعر كما توهم وكتب بذلك عن ابن بشرته وطببر اختته والزرب نوع من الطيب وقيل

قام وزيد قام أبوه أو مبتدأ مع خبره نحو زيد قام مع خبره بخور زيد أبوه قائم ويشترط في الجملة أن تكون (حاوية معني) المبتدا (الذي سيق) خبراً (له) لحصول الربط وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظاً كما مثل أو نسبة نحو السمن ممنون يدبرهم أي ممنون منه أو خلف عن ضميره كقولها زوجي المس مس أرنب والرجح رج زرنب قيل أل عوض عن الضمير والأصل مسه مس أرنب ورنبحهم رج زرنب كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى أي مأواه والصحح أن الضمير محذوف أي المس له أو منه

نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والالزم جواز نخوزيد الأب قائم) قال سم
جواز ذلك لانهم على الصحيح أيضا لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا
التركيب ومجمل ما ذهبوا اليه من تفهيمه له أو منه اذ لم يلزم اللبس والواجب
التصريح به لانا نقول للسكوفيين أيضا أن يقولوا بنظر ذلك (قوله وهو فاسد)
لا يهاجمه أن الأب نعت لزيد وأن زيد القائم مع أنه ابن واقف أم أبوه (قوله أو كان فيها
إشارة إلخ) عطف على مدحول أن في قوله بأن يكون فيها ضمير إلخ ولو قال أو إشارة
اليه إلخ كان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أي على قراءة من رفع
لباس وأن ذلك مبتدأ ما غنى قراءة النصب عطف على لباسا وهي سمعية أيضا
أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما يجوز الفارسي وتبعه أبو البقاء
وجاء بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالضمير مفرد (قوله أو
إعادته بلا فظة) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر
موضع المضمر قياسي وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض (قوله ما للحاقه)
مألا لاستفهام التفخيم مبتدأ بأن خبره ما بعده وسوق الابتداء بها عمومها على
أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أي حال كون الإعادة ملتبسة
بمعناه لا بلا فظة الأول (قوله نخوزيد نعم الرجل) أي بناء على الأصح أن ال للجنس
المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله
وأن ال للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) فديقال لا مانع من التزام
جوازه أخذ من هذا الكلام اللهم إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم
(قوله أن يخرج المثال) أي زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أي ويخرج البيت على
أنه من إعادة المبتدأ بلا فظة بناء على إرادة الجنس في المبتدأ أو اسم لا (قوله بناء
على صحته) أي صحة ما قاله أبو الحسن وانما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى
أن ال) أي وبناء على أن ال (قوله للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد ما الغة
(قوله أو وقع بعدها إلخ) زادي في المعنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة
على ضمير المبتدأ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبع الأرض مخضرة (قوله امام معطوفة إلخ) التحقيق أن الخبر يشمخو الجملةتين
المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير وانظر
هل يقال مثل ذلك في نخوزيد يقوم عمروان قام الظاهر نعم (قوله يحسم) بضم
السين أي يكشف وبأن متعديا أيضا فيقال حسره أي كشفه ويحسم بضم الجيم
وكسرها أي يكثر ويتراكم شئني (قوله أو الواو) أي بناء على أن الواو للجمع في
الجملي أيضا ورده في المغني بجواز هذان قائم وقاعدون يقوم ويقعدون في كلام الرضي
أو ثم فانه قال الجملة التي يلزمها الضمير كبحر المبتدأ والصفة والصفة اذا عطف

وهي المأوى له والالزم
جواز نخوزيد الأب قائم
وهو فاسد أو كان فيها
إشارة اليه نحو ولباس
التقوى ذلك خبر أو إعادته
بلا فظة نحو والحاقه ما للحاقه
قال أبو الحسن أو بمعناه
نخوزيد بناء على أبو عبد الله
إذا كان أبو عبد الله كنية
له أو كان فيها عموم يشمله
نخوزيد نعم الرجل وقوله
فأما القنال لا يقال لديكم
كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه
جواز زيد مات الناس وخالد
لا رجل في الدار وهو غير
جائز فالأولى أن يخرج
المثال على ما قاله أبو الحسن
بناء على صحته وعلى أن
ال في فاعل نعم للعهد
لا للجنس أو وقع بعدها جملة
مشتملة على ضمير بشرط
كونها امام معطوفة بالفاء
نخوزيد مات عمرو وفورثه
وقوله

وانسان عيني يحسم المطاء تارة
فيبدو وتارة ن يحسم فيعرق
قال هشام أو الواو ونخوزيد
مات هند وورثها واما
شرطامد لولا على جوابه
بالخبر نخوزيد يقوم عمرو

جملة أخرى متعلقة بها معني يكون مضمونها بعد مضمون الأولى بترأخ أو تعقيب
أو مقارنا جاز تجزئتها إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في آخرها
التي هي الجزئ أسوأ كان مضمون الأولى شيئا مضمون الثانية كما في مثال الذباب
أولا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقيب مجيء غروب
الشمس زيد وتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد لان المعنى الذي تراخى عن
مجىء غروب الشمس زيد وتقول الذي تزول الجبال ولا يزول أنا اذا المعنى الذي
يشترن عدم زواله زوال الجبال أنا فانهما تتساوى الواو والفاء في ثم من جهة التعلق
المعنوي وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الخلل بخلاف قولك الذي قام
وقعدت هند أنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه
ولو وجد الدليل لحاز كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال أنا اه وأقره
الداميني الا أنه نظير في قصر التعلق المعنوي في الواو على الاقتران اذ قد تقوم
القرينة فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعدت هند يعقب تلك
الحال أو بترأخ عنها أنا (قوله وان تكن اياه معني الخ) قال يس قال الناظم في شرح
التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدأ معني كل جملة تخبر بها عن مفرد يدل على جملة
كحديث وكلام ومئة ضمير الشأن اه وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه ان
أريد تكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في الماسدق ولو باعتبار قصد المتكلم
دون الوضع فكل مبتدأ وخبر كذلك أوفى المفهوم بما طرأ لانه يؤدي الى الغناء
الخلل اه وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ
الجملة كما في منطق وفي الله حسي لأن المراد بالشأن الحالة والصفة وخبره مضمون
الجملة وان نقله البعض عن الهو في وأقره ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن
لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح
الاخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الاحدية مثلا فتنبه (قوله اكنفي) أي المبتدأ بها
هو المعنى أنه لا ضمير فيها لأنه مستغنى عنه مع امكان الاثبات به (قوله كنطقي الله
حسي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملة انما هو بحسب الظاهر
أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المراد لان المقصود بالجملة لفظها فالمعنى منطق في هذا
اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة في نطقي للعهد (قوله وكني) فاعله ضمير
مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكيف به حسي لان الاكثر في فاعل
كني أن يجزأ بالباء الزائدة اه خالد مع زيادة (قوله وأخرد عواهم) أي دعائهم
قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اه وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية
من الاخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى لان الخبر جملة مفردة لئلا يوافيها
معها ولها مصدر وجعلها تفسيرية يمنعها أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة

ان قام (وان تكن) الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدأ
(ياه معني اكنفي *ها) عن
الرابط (كنطقي الله حسي
وكني) فنطقي مبتدأ وجملة
الله حسي خبر عنه
ولا رابط فيها لانها نفس
المبتدأ في المعنى والمراد
بالنطق المنطوق ومنه
قوله تعالى وأخرد عواهم
أن الحمد لله رب العالمين
وقوله عليه الصلاة والسلام
أفضل ما قلت أنا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله

ففيها معنى القول دون حرفه لانها هنا بعد مفردة تأمل (قوله منه) فذره للاشارة
الى أن الجامد مبتدأ ثلث خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره
منه وانما فعل ذلك ثلثا يعود الضمير في قوله وان يشتق الموصوف بدون صفته على
تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزا عند القرينة وهي هنا
استحالة كون الجامد مشتملا وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانيا بتقدير الرابط
خلاف المتبادر أيضا الا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف ارجاع الضمير الى
الموصوف بدون صفته بل جعله الشايطي خطأ مبتدأ بقول سيبره وغيره من
الخمسة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع في القطة (قوله فارغ) أي
على الصريح خلافا للكوفيين في قوله هم بتحملة الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي
ليس في تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فتحمل اتفاقا والمناطقة يوجعون
تأويل الجامد المحض المشتق في نحو هذا زيد لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا
عندهم أصلا فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان في الواقع منحصرا في شخص
فيقول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن
يكون مشتملا كما في شرح الجامع وقوله والمناطقة أي جهورهم والافهم من
لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا
هو المشتق بالمعنى الاخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما أخذ من
المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان
والآلة فلا تصح ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر
ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو أربعة من المصنفات التي أهملت مصادرها
واستظهر بعضهم أن نحو أربعة ليس مشتملا أصلا بل أجرى مجرى المشتق لكونه
بمعناه كما قاله المصنف في نحو شهر دل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي واحد نفع
ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلوا ماض فبمعنى خلاف قبل انه
واحد تحمله معني المجموع المجعول خبرا وهو مفر لانه لا يجوز خلو الخبرين من
الضمير لثلاثا لتعقّب قاعدة المشتق ولا انفرا دأ حده ما به لانه ليس أولى من
الآخر ولا أن يكون فيه ما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن
يكون فيه ما ضمير ان لانه يصير التقدير كله حلوا وكله ماض وهو خلاف الغرض
وقبل واحد مستتر في الأول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير
الرمان حلوفيه جموضة وقال القارسي واحد مستتر في الثاني لان الأول بمنزلة الجزء
من الثاني والثاني هو تمام الخبر وقال أبو حيان اثنان تحمله ما خزا الخبر ولا
يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى أنه ذو طعم بين الخلاوة والجموضة
الصرقيين قال أبو حيان وظاهر ثمره الخلاف اذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا

(و) الخبر (المفرد الجامد)
منه (فارغ) من ضمير
المبتدأ خلافا للكوفيين
(وان * يشتق) المفرد بمعنى
يصاغ من المصدر ليدل
على متصف به كخبره
في شرح التسهيل (فهو
ذو ضمير

مستمكن) فيه مرجع الى المبتدأ المشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل المذكور فهو من الجوامد وهو التفضيل وأما أسماء الآله والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى (٢٣٤)

اصطلاح * تنبيهان *
الاول في معنى المشتق
ثانيه نخوزيد أسد أي
شجاع وعمر وشمسي أي
منسوب الى شمس وبكر
ذو مال أي صاحب مال ففي
هذه الاخبار ضمير المبتدأ
* الثاني يتعين في الضمير
المرفوع بالوصف أن يكون
مستترا أو منفصلا ولا
يجوز أن يكون بارزا متصلا
فألف قائمان وواقفون
من قولك الزيدان قائمان
والزيدون قائمون ليستا
بضميرين كما هما في بقومان
ويقومون بل حرفا تشبيها
وجمع وعلامة اعراب
(وأبرزنه) أي الضمير
المذكور (مطلقا) أي
وان آمن اللبس (حيث
تلا الخبر (ما) أي مبتدأ
(ليس معناه) أي معنى
الخبر (له) أي لذلك المبتدأ
(محصول) مثله عند خوف
اللبس أن تقول عند ارادة
الاخبار بشارية زيد
ومضروية عمرو وزيد عمرو
ضاربه هو ضاربه خبر
عن عمرو ومعناه هو
الضار بيه زيد وباراز
الضمير علم ذلك ولو استتر آذن التركيب بعكس

أحد هـ ما تعين أن يكون الزمان
الاستئذان حلولاً مضرومانه فان قلنا لا يتحمل الاستئذان في الرفع ومحمل كون
مرفوعا به وان قلنا يتحمل كل كان من باب التنازع في الرفع فاعلين نخوزيد قائم
الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارغا لانه لا يرفع كالحصر في نخوزيد
أبوه (قوله مستمكن) أي وجوبا لا اعراض يقتضي المبرور في مذهب سيبويه
ما قائم الا هو والجريان على غير من هو له في نخوزيد عمرو وضاربه هو هو فيكون فاعلا
جواز الامراز كما يؤخذ من تخويزه في نحو مررت برجل مكرم هو ان المبتدأ ذلك
وتوكيد الاضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدأ) الظاهر أن المراد الى ما قبل بأن
الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع الى غيره في نخوزيد عمرو وضاربه هو وأجيباً عما
كلامه جرى على الغالب وسيفيه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه الحواشي
شيخنا بأن فرض كلام الناطم في المستمكن فلهذا قال الشارح يرجع الى المبتدأ
والضمير في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجيبه كالا يخفى على نبيه فالبعض
الذي شنع عليه هو الاحق بالتشفيع والاجدر باللوم والتقرير لا يقال جوابه
وان دفع ايراد المثال المذكور لا يدفع ايراد نخوزيد هند نمار بها لان الضمير في الخبر
مستتر مع رجوعه الى غير مبتدئه لانا نقول المتن جار على مذهب البصريين من
وجوب ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير من هو له مطلقا وحقيقا لا يصح هذا
المثال فلا يرد أصلا فافهم (قوله في هذه الاخبار ضمير المبتدأ) ويرفعها الظاهر
اذا جرت على غير من هي له كما يرفع بالمشتقات نخوزيد أسد أبوه قاله الفارسي (قوله
وأبرزنه) بوجه كلامه أن وجوب ابراز خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في
الجملة أيضا نخوزيد عمرو وضاربه هو لوجود المحذور فيها أيضا وكذا ما احتمل أن
يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرى نخوزيد عمرو وفي داره هو وأوعده
هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الايهام قال أبو حيان نعم وخالفه المرادي
(قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصلة كركب عمرو والفرس طارده
هو ومرت زيد برجل ضاربه هو وبكر الفرس الراكبه هو وكذا اذا وقعت الثلاثة
جملة فعليه فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما في الجمع (قوله
مثاله) أي الابراز عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل
لا الرضي فانه قال تأكيد للضمير المستتر وفي صورة الامن فاعل عند البصريين
وجوزا الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيد او تظهير فائدة ذلك في التثنية والجمع
فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان شار بينهما ما هو على تقدير
كونه تأكيد ان شار بينهما ما ومثل ذلك الجمع والمجموع من العرب افراد

المعنى ومثال ما آمن قيسه
 اللبس زيد هندسار به
 هو وهندسار زيد شاربه هي
 فيجب الابرار أيضا لجران
 الخبر على غير من هوله وقال
 السكوفيون لا يجب الابرار
 حينئذ وواقعهم الناظم
 في غير هذا الكتاب
 واستبدلوا ذلك بقوله
 قومي ذري المجد بانوها
 وقد علمت * بكنه ذلك
 عدنان وقحطان

* تنبيهان * الاول من
 الصور التي يتناولها الخبر
 فيها ما ليس معناه له أن
 يرفع ظاهرا نحو زيد قائم
 أبوه فالهاء في أبوه هو الضمير
 الذي كان مستكن في قائم
 ولا ضمير فيه حينئذ لا متنازع
 أن يرفع شيئين ظاهرا
 وضمرا * الثاني قد عرفت
 أنه لا يجب الابرار في زيد
 هندسار به ولا هندسار زيد
 شاربه ولا زيد عمرو شاربه
 تريد الاخبار بشار به
 عمرو لجران الخبر على من
 هوله بل يتعين الاستتار في
 هذا الأخير ما يلزم على
 الابرار من إيهام شار به
 زيد (وأخبروا بظرف)
 نحو زيد عندك (ونحو جري)
 مع مجروره نحو زيد في الدار
 (ناون) متعلقهما

الوصف في مثل ذلك الا في لغة كالوفي البراغيث قاله الدماميني (قوله ومثال ما آمن
 فيه اللبس) قال اللغاني ينبغي أن يخص بظهوره اذ لم يلبس استتاره عموم قوله وفي
 اختيار لا يجيء المنفصل الخ (قوله واستبدلوا ذلك الخ) وجه التسلية أن قومي
 مبتدأ أول وذري المجد مبتدأ ثان وبانوها ج جمع بان من بني بني خبر الثاني والجملة
 خبر الاول والهاء عائدة على ذري المجد والعائد على المبتدأ الاول مستتر في بانوها
 فقد جرى الخبر على غير من هوله ولم يبرز الضمير اسكون اللبس ما مونا العلم بأن
 الذري مبنية لأبائه ولو أبرز لقل على اللغة الفصحى بأنها هم لان الوصف
 كالفاعل اذا استبدل الى ظاهر أو ضمير منفصل مثني أو جمع وحبب تحريده من
 علامتها وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذري
 المجد معمول للوصف مخذوق يفسره المذكور والاصل بانون ذري المجد بانوها وفيه
 أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضي ومجرت من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا وأوجب
 بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة التعليل
 فيفسر عاملا كما قاله المناصر * (فائدة) تصكب ذري بالالف عند البصريين
 لا نقلا ب ألفه عن واو وباء عند السكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) أي من
 مفهوم قوله ما ليس معناه محصلا (قوله بظرف) أي تام يحصل بالاخبار به
 فائدة أخذ من تعريف الخبر السابق والمبراد بالظرف ما يعم السكفي والزماني
 الواقع خبرا عن غير جهة أو عنهما مع الفائدة وقصره على السكفي كما فعل البعض
 قصور (قوله مع مجروره) لوقال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارة أن المجرور
 قد للخبر الذي هو حرف الجر كما هو شأن الحال والتعب لاخر عنه هذا وقد حقق
 الرضي أن المحل أي محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو المتعلق
 المقطوع به في نحو زيد جالس في الدار وذهب زيد أو الرفع بالمبني للمجهول في نحو
 مرت زيد انما هو للمجرور فقط لان الجار متوصل معنى الأفعال وما في حكمها
 الى الأسماء كالهجرة والتضعيف في أذهب زيد أو فرحت به لكن هذا الذي
 حققه لا يقتضي أن الاخبار في الظاهر الذي أراده المصنف بالمجرور فقط فتفريع
 اليه وفي على كلام الرضي أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد
 المجرور محاز العلاقة المجاورة غلط وان نقله البعض وأقره وقال السدي حواشي
 الكشف المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر والمجرور فقط في اللغو ونحو أنعمت
 عليهم ومم زيد اه ومما به المحل الذي للمجموع في الخبر الظرفي محمل الرفق بناء
 على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ياتي ما للرضي فتنبيهه والحاصل أن محمل المجموع
 في المستقر تارة يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا مثلا وتارة
 يكون جرا اذا كان مفعلة لوصف مجرور ومحمل المجرور في الغو تارة يكون رفعا

كما في مرة يزيد البناء للجهول وتارة يكون نصيبا كما في مبررت يزيد ولا يكون جزا
 فاحفظ ذلك، (قوله اذهو الخبر حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور. وقيل
 المجموع واختاره الرضي وابن الهمام والقائل بالاول نظر الى أنه العامل هو
 الاصل وان معموله قيد له والقائل بالثاني نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر
 الى توقف مقصود الخبر على كل منهما قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف
 لفظيا ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيق ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام
 أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا واعلم
 أن كلامنا الظرف والجار والمجرور قسمان لغوي ومستقر. يقع الاتفاق في اللغوي ما ذكر
 عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاملا كان ولا يكون الا واجب
 الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صحت فيه أو جازم نحو زيد عدلى
 القوس أى راكب وقيل المستقر مائة معلقة عام واللغوي مائة معلقة خاص وعليه
 اقتصر الداميني وهو مقتضى قول المغني لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان
 خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه وسمى اللغوي والخلوة من الضمير في
 المتعلق والمستقر مستقرا أى مستقرافيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف
 وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف في المتعلق العام فاندفع اعتراض من
 وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضى أن المحذوف كون عام اذا كان لا يجب
 حذفه في هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد في بحث الحمد
 لله من حاشية الكشف هذا وجوز ابن جني انه اثار المتعلق العام (قوله وانتقل
 الضمير إلخ) في كلامه تليق من مذهبين فان القائلين بالاتصال هم القائلون بأن
 الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بأنه المتعلق
 فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيد كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع
 بعد ذكره القولين في أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدّر وأن التحقيق الثاني
 نصها والوجهان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدّر وفي تحمله الضمير
 هل هو فيه حقيقة أو في المقدّر والاكثر في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف
 حقيقة اه ولهذا قال الروداني هذا يعني قول الشاعر فان بك جثمانى الخ دليل
 على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ودليل على ترجيح أنه الظرف لان الضمير انما
 يستكن في الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن
 تاسم أن الاتصال مع الحذف لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني
 فانه يلزم عليه تفريق العامل من الضمير وهو ممنوع وان أجيب بجمع امتناعه بدليل
 أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل
 الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه

أذهو الخبر حقيقة حذف
 وجوبا وانتقل الضمير الذي
 كان فيه

حذف العامل في الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وإن أوجب بأن البعدية
أمر اعتباري تقديرية فإنه لا يتخلو من ضعف فتأمل (قوله إلى الظرف والجار
والجور) فيرفع بهما على الفاعلة بما ارتقاءه بالمتنقل عنه وكذا يرتفع بهما
السببي إن جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه شرح الجامع (قوله في واحد منهما) أي
الظرف والجار والجور (قوله وهو مردود بقوله فإن بلغ) وجهه أن أجمع
لا يصح كونه تأكيدي القول لا لا للدهر لانهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق
لا متنازع حذف المؤكد على الراجح لنا فإذ حذف للتوكيد ولا فإذ ي باعتبار
محله قبل دخول الناسخ لزال الطالب للعل بدخوله فتعين كونه تأكيدي للضمير
في الظرف ولا يشكل عليه الفصل بالاحتمالي وهو الدهر لوازده ضرورة قاله في
التصريح أقول سبق في باب المعرب والمبني أن الخليل وسيمو يميزان حذف
المؤكد وسبق في باب أن أن مذهب الناطم تبعاً للكوفيين وبعض البصريين
عدم اشتراط بقاء الطالب للعل وأنه يجوز مراعاة حال المنسوخ وإن زال
الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيراني وقول الشاعر سواكم
على حذف مضاف أي سوى أرضكم قاله السيوطي في شرح شواهد المغني وهو
يقيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفي لا اضافي والالم يحتاج تقدير المضاف وقوله
عندك ضبطه البغدادي بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم
لان المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور بمبالغة في سترها (قوله ناوين معني
الح) أي ناوين كائناً واستقر أو ماني معناه لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله
ماني معني كائن) من ظرفية الدال في المدلول والمراد كائن وماني معناه من كل
وصف عام المعني ولو معني الماضي لان الوصف بمعنى الماضي يعمل في الجار والجور
اتفاقاً وفي الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة والا كان
الظرف أو الجار والجور في موضع الخبر لافادة قدر له متعلق آخر وهكذا إلى
مالا نهاية له نفسه الشمني عن السعد (واعلم) أن الأصل تقدير المتعلق مقسماً على
الظرف والجار والجور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي
تقديره مؤخرًا نحو أن في الدار زيد الان لا يليها امر فوعها ونحو في الدار زيد على
تقديره فعلان لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ أما على تقديره وصفاً فيستوي
الوجهان لان رجحان تقديره مؤخرًا بكونه في الحقيقة الخبر والأصل في الخبر أن
يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والأصل في العامل أن يتقدم على
المعول هذا ما اخط عليه كلام ابن هشام في المغني (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق
المنوي ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغي أن يقول والمتعلق المنوي اتمام
قبيل الاسم وهو ماني معني كائن الح أو الفعل وهو ماني معني استقر ويمكن أن

إلى الظرف والجار والجور
وزعم السيراني أنه حذف
معه ولا ضمير في واحد منهما
وهو مردود بقوله
فإن بلغ جئاني بأرض سواكم
فإن فؤادي عندك الدهر أجمع
والمتعلق المنوي اتمام قبيل
المفسر وهو ماني (معني
كائن) نحو ثابت ومستقر
(أو) الجملة وهو ماني معني

(الاسم) وثبت واختار عند الناظم الاول قال في شرح السكافية (٣٣٨) وكونه اسم فاعل أولى لو جهين أحدهما

بحاج بأن تعبيره بالجملة للإشارة الى أن الخبر الذي هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين في قوله * ومفردا يأتي وبأى جملة * وإنما أفرد المصنف نظرا الى الظاهر أو الى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله) والاختار عند الناظم الاول) ولهذا قدمه ههنا واختار بعضهم الثاني. وذهب ابن هشام الى تساويهما ما لم يقتض المقام أحدهما فإذا كان المعنى على الحال فذكر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال فذكر المضارع أو على الماضي فذكر الماضى قال فان جهلت المعنى فذكر الوصف لأنه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال اه قال الدماميني كيف يقتض الجهرل ما هو ظاهر في الحال فالتخريج من العهدة أن لا يقدم على تقدير شي معين بل يردد الامر وبقا ان أريد الماضي فذكر كذا وان أريد الحال فذكر كذا وان أريد المستقبل فذكر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتعنين وبالإضافة أى تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدر الفعل يحوج الخ) بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضى كونها مقطرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفردا (قوله الى تقدير اسم فاعل) أى الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أى على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا فى اسم الفاعل أى فلا بد من تقدير الفعل به نائما لم يظهر الرفع وفيه أن مقتضى أن كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لا بد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج الى تقدير شي آخر كما تقدم (قوله وبعد أم الخ) فى قوة التعليل لتقدير أى ولا عكس لأنه بعد أم الخ (قوله واذا الفجائية) فى بعض النسخ واذا الفجائية بإضافة الداله الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما فى أمافلانها مقطرة بأداة الشرط وفعله أعنى مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر الاولها الفعل لأن أداة الشرط لا يابها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه وأما فى إذا فلانها لا يابها الا الاسم على الأصح فربما بينا وبين إذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع) أى مواضع الخبر كانه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة السكره الواقعة مبتدأ وفى خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أى ترجح لان الخلاف انما هو فى الرابع (قوله لادلالة) أى معمولة لهما فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن الخ) قد يقال يتقوى الاول بأن الأصل فى الخبر الافراد (قوله وانما هو لخصوص المحل) أى لعارض اقتضاء خصوص المحل لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما يتعين تقديره فى بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أى رجح محال يتعين فى بعضها لخصوص المحل (قوله كأن الخ) تنظير فى كون

ان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدر الفعل يحوج الى تقدير اسم فاعل اذا لزم من الحكم بالرفع أى محل الفعل اذا ظهر فى موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا فى اسم الفاعل * الثانى ان كل موضع كان فيه الظرف خبرا وتقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد أم واذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو ما عندك فزيد وخبرجت فاذا فى الباب زيد لان أم واذا الفجائية لا يابها ما فعل ظاهرا ولا مقدر واذا يتعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذى دلت على اولو يتسه هو مذهب سيبويه والآخر مذهب الاخفش ههنا كلامه ولأن تقول ما ذكره من الوجهين لادلاله قيسه لان ما ذكره فى الاول

التعين

معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثانى فوجوب كون المتعلق باسم فاعل بعد أم واذا انما هو لخصوص المحل كأن وجوب كونه

فعل في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار له درهم كذلك لو حوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ
في خبرها الفاء جملة على أن ابن (٢٣٩) جني سأل أبا الفتح الزعفراني هل يجوز إذا زيد خبره

فقال نعم فقال ابن جني
يلزمك إيلاء إذا الفجائية
الفعل ولا يليها إلا الأسماء
فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل
ملتزم الحذف ويقال مثله
في أماف المحذور لظهور الفعل
بعدهما لا بتقديره بعدهما
لأنهم يعترفون في
المقدرات ما لا يعترفون في
الملفوظات سلمنا أنه
لا يليهما الفعل ظاهرا
ولا مقدرا لكن لا نسلم
أنه يليهما فيما نحن فيه إذ
يجوز تقديره بعد المبتدأ
فيكون التقدير أمافي الدار
فزيد استقر وخرجت فإذا
في الباب زيد حصل لا يقال
إن الفعل وإن قدر متأخرا
فهو في التقديم اذرتبة
العامل قبل المجهول لانا
نقول هذا المجهول ليس
في مركزه ليكونه خبرا
مقدما أو كون المتعلق فعل
هو مذهب أكثر البصريين
ونسب لسيدويه أيضا
بأنه يذهب إلى أنما يجب حذف
المتعلق المذكور حيث
كان استقرا عاما كما
تقدم فإن كان استقرا
حاصا نحو زيد جالس عندك
أونام في الدار وجب ذكره لعدم دلالة ما عليه عند الحذف حيث

التعريف لا من عارض وقوله كذلك أي بخصوص المحل فليس قصد الشارح منع
ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكفاية من اختصاص التعيين باسم الفاعل حتى
يعترض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة لانه لو كان
قصده ذلك لقال وأما الثاني فممنوع بوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي الخ
(قوله في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش انما يجوز في الصلة تقدير الم فرد
على أنه خبر المحذوف على حدة قراءة بعضهم تمام على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك
وطار هذا اه معني ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول (قوله وصفة النكرة
الخ) فاما قوله

كل أمر مباح عدأ ومذاني * فنوط بحكمة المتعالي
فنادر اه مغني (قوله الواقعة مبتدأ) أي أو مضافا إليها المبتدأ كما في المثال
(قوله على أن ابن جني الخ) هذا رد أقول المصنف في دليله الثاني وبعد ما وإذا
الفجائية الخ أو رده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد ما وإذا الفجائية
واللائق العكس كما هو مقررى آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أي لزوما مضرا
والا فتقدير الفعل بعد ما إذا في مثاله لا يذم منه (قوله لا يجوز تقديره بعد المبتدأ) كان
ينبغي أن يقول اذ يجب لماسيأى أنه يجب تأخير الخبر إذا كان فعلا ظاهرا
أو مقدرا عن المبتدأ فان قلت علم امتناع تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ خوف
التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون في الملفوظ لا المقدر قلت
أعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد في المقدر اجراء الباب على
سنة واحد قاله الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الاسمى بل مقدم فتمتعلقه
الذي هو ذلك العام مل كذلك فالوالى لا ما في الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله
ليكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد الأقوال الثلاثة (قوله وكون الخ)
يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب اليه المصنف (قوله انما يجب حذف المتعلق
المذكور) أي في قول المصنف * نأوين معني كائن أو استقر * لكن لا بقيد عموم
المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة وعاء تعرض
البعض تبعا لشيخنا على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص بخويوم الجمعة
صحت فيه والإمال نحو الكلاب على البقر أي أرسل وهو سهو عن كون موضوع
الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصح به قوله المذكور (قوله
وجب ذكره) أي ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فان دل عليه دلائل جاز
حذفه نحو زيد على القوس أي راكب ومن لى بقلان أي من يتكفل لى به لكن

لا يتقبل الضمير من الخاص الى الظرف ولا يسمى معه الظرف خيرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أى ذات والتقيد باسم الزمان والخلة نظر اللغاب من أن اسم الزمان انما يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن طرف المكان يفيد الاخبار به عن كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حيننا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا امتنع هذا مما حصل ما ذكره الشافعي قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخير الحال والصفة والصفة وما ذكره المصنف مبني كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من لا يشترط تجدها فيجوز (واعلم) أن الزمان اذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا ان استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والربيع شهر أى زمن الصوم يوم الح وقد نصب ويجزى في أن لم يستغرق الجميع أو لا أكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جزى في غالبا نحو الخروج يوما أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه الجمع أشهر معلومان وأن طرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عن ترج رفعه على نصبه ان كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانبا فان كان معرفة ترج نصبه على رفعه نحو زيد أمامك وداري خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفقو ثم اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه اذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة أو السبت أو العبد لتضمنها معنى الجمع والقطم والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي ذكره ويتبع الرفع اذا لم يتضمن كالأحد الى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب ويتبعين رفع أسماء الشهرة في نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم أفاده في الجمع وقوله وأن طرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عن الخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين في ذلك تقدير (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة الأول أن يخص الزمان بوصف أو إضافة مع جزمه في كنه في يوم طيب أو شهر كذا * الثاني أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجدها وقتا فوقتنا نحو الربيع شهرى ربيع * الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خبر اذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في محله وأن نحو الربيع شهرى ربيع لا يحتاج الى تقدير المضاف لمشابهة المعنى فيما ذكر كما قاله الناطم في تسهيله لسكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من تسمية المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ

(ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وان يفد) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فأخبر) كما في قوله - الهلال الليلة والربيع شهرى ربيع واليوم خبر وغدا أمر وقوله أكل عام نعم تحوونه أى طلوع الهلال ووجود الربيع وشرب خمر وحرار نعم فالأخبار حينئذ باسم الزمان انما هو عن معنى

ألقى حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الإشارة إلى تقدير المضاف الذي به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام الخ والتقصير من الشارح لأن المصنف لم ينظر إلى ذلك في هذه الأشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة) لأن معناها غير معين والأخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارن ما يحصل به نوع فائدة كالسوغات الآتية ولا يردحجي الفاعل فنكرة من أنه خبر عنه في المعنى لخصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا وقتضاه جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها أي خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع أنه مجبوت فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير شخص ولذا اختار الرضي أن الفاعل كالمبتدأ قبله والكلام في النكرة الخبر عنها كما يرشد إليه التعليل السابق لا التي لها فاعل أغنى عن الخبر لجهة الابتداء بها وإن كانت نكرة محضة كما سأتى عن الدماميني ثم ما ذكره من معنى على اشتراط تجدد الفائدة أمامين لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بمطلقا ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الأخبار باسم الذات عن الجملة باعتبار الكلام المتعدي عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أي عدم الفائدة والاحسن أن الكافي بمعنى لام التعليل لمقدر أي وتخصيص النكرة بالذكرة مع أن الفائدة شرط في الكلام مطلقا لأن الغالب عدم فائدة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سيبويه والمتقدمون الخ) يعني أنهم لم يعتنوا بتعدد الأماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وإنما ذكر واضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الأخبار عن النكرة دما ميني (قوله الحصول الفائدة) أي علم حصولها إذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو إنما يظهر إذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم وفي بس لنا نكرة لا تحتاج إلى مسوغ مذومند (قوله فن مقل مخجل) فيه أوجه من أظهرها أن من تبعضية الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة محذوف والتقدير في بعضهم من فريق مقل مخجل (قوله انحصار مقصود ما ذكره الخ) قد يتوقف في الدواج بعض ما ذكره فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بانتمائها في نحو انما رجل قائم أفاده الدماميني (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه في الظرف والمسند إليه في الجملة صالحا للأخبار عنه قاله الشهي (قوله كعندز يدنمره) هي اسم بريدة من صوف

لا حنة هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم الناطم في تسهيله إلى عدم تقدير مضاف نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتئذ بعد وقت وهذا الذي يقتضيه الطلاقة (ولا يجوز الابتداء بالنكرة * ما لم تقدم) كما هو الغالب فإن أفادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يمتد إلى مواضع الفائدة فتتبعوها فن مقل مخجل ومن أكثر مورد ما لا يصح أو معدد لا مورد متداخلة والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكره في الذي سيذكر وكذلك خمسة عشر أمرا * الأول أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة وتقدم عليها (كعندز يدنمره) وفي الدار رجل وقصد له غلامه

انسان فيسئل ولا دخل
للتقديم في التسوية وانما
هو لما في التأخير من توهم
الوصف فان الاختصاص
نحو عند رجل مال ولا فسان
فوب امتنع لعدم الفائدة
* الثاني أن تكون عامة
امانفسها كإسماء الشرط
والاستفهام نحو من يقوم
أكرمه ومانفعل أفعول
ونحو من عندك ومانعندك
أو غيرها وهي الواقعة في
سياق استفهام أو نفي نحو
أأله مع الله وهل فتى فيكم
فماخذ لنا وما أحد غير
من الله * الثالث أن
تخصص بوصف اما انظرا
نحو ولعبد مؤمن خير من
مشارك (ورجل من انكرا
عندنا) أو تقديرا نحو
وطائفة قد أهدتهم أنفسهم
أي وطائفة من غيركم
بدليل ما قبله وقولهم
السمن منوان بدرهم أي
منه ومنه قولهم شر أهر
ذا ناب أي شر عظيم أو معنى
نحو رجيل عندنا لأنه في
معنى رجل صغير ومنه
ما أحسن زيد الان معناه
شيء عظيم حسن زيد فان كان
الوصف غير مخصص لم يجز
نحو رجل من الناس جاءني
لعدم الفائدة

تلبسها الاعراب غزى (قوله قيل ولا دخل الخ) فائله ابن هشام في المعنى ووجه
تمر بض هذا القول أن المبتدأ يختص بقديم الخبر كما قيل بذلك في الفاعل لأنه اذا
قيل في الدار علم أن ما يد كز بعد وهو دخل مثلا موصوف بالاستقرار في الدار فهو
في قوة التخصيص بالصفة كما في الجاحي وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغي
حتمتدالا كتفاء بالتقديم في التسوية وان لم يكن الخبر ظرفا أو جار أو مجزورا أو
جمله مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ بالخبر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم
على غير مختص كما مر نظيره في الفرق بين المبتدأ والفاعل ولذا قال غير واحد الحق
ما قاله ابن هشام فتدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لتمثيل لقولان الاختصاص
في الجملة فيوهم كلامه أنها لا تكون الاختصاص مع أنها قد تكون غير مختصة كما في
ولله ولدرجل كذا ينبغي أن عمل وأما تمثيل الموه في عات في يوم رجل فقبر صحيح وان
أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لأن فيه تقديم الخبر الفعلي الراجع
لضمير المبتدأ على المبتدأ (قوله ومانفعل أفعول) التمثيل به مني على أن ما مابتدأ
والعائد محذوف أي مانفعله أفعوله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (قوله في سياق
استفهام) اعترض بأن الكلام في العموم الشمولي والنكرة في سياق الاستفهام
انما يكون عموما شموليا اذا كان انكاريا كما في الآية التي مثلها الشارح لأنه
في معنى النفي لا اذا كان غير انكارى كما في مثال المصنف نعم قد تكون في غير
النفي وما في معناه والنهي للعموم الشمولي مجازا فيتمثل عليه مثال المصنف على
أبدا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر
(قوله وما أحد غير من الله) الانسب للمقام جعل مانع من الله لان الكلام في المبتدأ
في الحال (قوله أن تخصص بوصف) مقتضاء جواز حيوان ناطق في الدار
وامتناع انسان في الدار لوصف المبتدأ في الاول وعدمه في الثاني مع أن المعنى
متحد فيهما ويمكن الفرق بأن في الاول نكتة الاجال ثم التفصيل بخلاف الثاني
ثم رأيت سم نقل بها مش الاماميني عن شيخه السيد الصفوى مانع تحقيق المقام
أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكمه وابطراد
الحكم تلك النكتة وان لم يظهر أثرها في بعض المواضع وعلى هذا اندفع الاراد
لان الحكم بعدم صحة انسان ناطق وصحة حيوان ناطق لا امر معنوى فيها بل
تقاعدة حكمها وبما النكتة يظهر أثرها في موضع آخر طرد الباب فافهمه بفعل في
مواضع اه (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوق معنى العموم وقيل لام الابتداء
(قوله وطائفة قد أهدتهم أنفسهم) الواو للحال فهي بسوق آخر وقوله من غيركم
المراد بالغير المنافقون (قوله شر أهر ذاناب) أي جعل الكلب هار أي مصوتا
مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقدير

والموصوف معنى أن استفادة الوصف في الأول من مقدروفي الثاني من النكرة
المذكورة بقرينة لفظية كاء التصغير أو جالية كما في التعجب وقد يصح في المعنوي
التصريح بالوصف كما في صورة التصغير كما ذكره شيخنا والبعض ههنا من الفرق بأن
الأول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان
إذا جوزناه) أي حكمنا بجوازه على رأي من لا يشترط اعتماد الوصف على نفي
أو استقحام وتعليقه الداميني بأن الكلام في المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الراجع
لنحو الخبر فخرطه التذكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بخوضر ب
الزيدان حسن ويؤيد تعليقه أن تعليمهم امتناع الابتداء بالنكرة لأنها مجهولة
والحكم على المجهول لا يقيد لا يجري فيه لأن المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه
(قوله خمس صلوات) مبتدأ أو جملة كتهن الله أي أو جهن ذعت وقوله في اليوم
والليلة خبر أو جملة كتهن خبر وقوله في اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله
ظرفا لغزاة متعلقا بكتب لاستلزامه كون السكتب في كل يوم وليلة مع أن السكتب
في ليلة الأمراء الظهار وفي الأثر قضاء (قوله ومثل لا يخل وغيره لا يوجد)
لا يقال المبتدأ فيه ما معرفة لا شافته إلى الضمير لتوغل مثل وغيره في الإهم فلا
تفدهما الإضافة تعريفا (قوله العطف بشرط الخ) إنما كان العطف بهذا
الشرط مسوقا لأن حرف العطف مشرط فهو يصير المتعاطفين كالأشياء الواحد
فالمسوق في أحدهما مسوق في الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بأن يكون معرفة
أو نكرة مسوقة فحتمه أربع صور لكن السارح اقتصر في التمثيل على صورتي
التذكير لعلم صورتي التعريف بالأولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير
القرآن أما طاعة وقول معروف الذي في قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف
فليس خبره مقدر ابل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يراد
بها الحقيقة) أي الماهية من حيث هي وقال في شرح الجامع باعتبار وجودها في
فرد غير معين فبمع حيث جميع الأفراد ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر
ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوق بأن يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله
فبمع حيث هذا الخ العموم الشمولي لأنه المسوق وفي تقريره على أرادة الحقيقة
في ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوق بأن يراد
بالنكرة العموم فينبغي حمله على أرادة الحقيقة في ضمن كل فرد وكأنه قيل كل
رجل خير من كل امرأة أي باعتبار حقيقة فلهذا في أن بعض أفراد المرأة خير
باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أي لشخص
أو عليه (قوله عجيب) مبتدأ لتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تيميز المفرد
والجرت على البدلية من تلك والرفع على الخبرية المحذوف قبيل الوجه نصب عجيبا

* الرابع أن تكون غاملة
أما رفع نحو قائم الزيدان إذا
جوزناه أو نصبا نحو أمر
بمعروف صدقة ونهى عن
منكر صدقة (ورغبة في الخير
خير) وأفضل منك عندنا
إذا ألجى - رور فيها منصوب
المجلى بالمصدر والوصف
أو جرت نحو خمس صلوات
كتهن الله (وعلم برزين)
ومثل لا يخل وغيره
لا يجوز * الخامس العطف
بشرط أن يكون أحد
المتعاطفين يجوز الابتداء
به نحو طاعة وقول معروف
أي أمثل من غيرهما
ونحو قول معروف ومغفرة
خير من صدقة يتبعها أذى
* السادس أن يراد بها
الحقيقة نحو رجل خير
من امرأة ومنه تمة خير
من جرادة * السابع أن
تكون في معنى الفعل وهذا
شامل لما يراد بها الدعاء
نحو سلام على آل ياسين
وويل للطفقين ولما يراد
بها التعجب نحو عجيب لزيد
وقوله

عجب لتلك قضية وأقامتي
فيكم على تلك القضية أعجب

ولنحو قائم الزيدان عنده من جوزه فيكون فيه مسوئان كما (٢٤٤) في نحو وعندنا كتاب جسيظ فقد بان أن

منعه عند الجمهور ليس
لعدم المسوغ بل لعدم
شرط الاكتفاء برفوعه
وهو الاعتماد * الثامن
أن يكون وقوع ذلك
لانسكارة من خوارق العادة
نحو بقرة تسكمت * التاسع
أن تقع في أول الجملة
الحالية سواء ذات الواو
وذات الضمير كقوله
سرينا ونحيم قد أضاع فذبدا
محيالك أخفى ضوؤه كل
شارق وكقوله
الذنب يطرقها في الدهر
واحدة * وكل يوم تراني
مدية يمدى * العاشر
أن تقع بعد إذا المفاجأة
نحو خرجت فاذا أسد
بالباب وقوله * حسبك في
الوغي بردي حروب *
إذا خور ليدك فقلت سحقا *
بناء على أن إذا حرف كما
يقول الفناظم تبعاً لالاخفش
لا ظرف مكان كما يقول ابن
عصفور تبعاً للمبرد ولا زمان
كما يقول الرخخشي تبعاً
للزجاج * الحادي عشر أن
تقع بعد لولا كقوله
لولا اصطباراً لودي كل ذي
مقة * الثاني عشر أن تقع
بعد لام الابتداء نحو

بالفعل المحذوف وجواباً كما في حمد وشكر العدم الطراد الرفع في مثل ذلك على
ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسوغ بل على
المثال (قوله فيكون فيه مسوئان) هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده
وقوله كما في نحو الخ أي كالمسوغيين في نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجزوا
مختصاً مقدماً (قوله أن منعه) أي قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) أي معنى الخبر
كالتسكمت في المثال (قوله في أول الجملة الحالية) أي الحصول الفائدة بحصول
نسبة هذه الجملة قيد السابق لها وعلز في المغني إفاضة إلى تسديء بالنسبة في أول
الجملة الحالية وبعد إذا المفاجأة بأن الإعادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى
الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلاً عند الخروج وبه تضع التعليل الأول
(قوله محيالك) أي وجهك وقوله كل شارق أي كل كوكب طالع من شرق يشرق
شروقاً كطلع يطالع طلوعاً انظروا معنى (قوله الذنب بطرقها الخ) قبله
تركت شأنى تود الذنب راعبها * وأنها لا تراني آخر الابد
والشاهد في قوله مدية يمدى فإنها جملة حالية من إاء المتكلم ممتدوها نكرة والرابط
الضمير في يمدى وروى نصب مدية على أنه مفعول الحال محذوف أي عمسكا كما في
المغني أو على أنه بدل اشتمال من الباء كما ارتضاه الدماميني وناقشه الشعمي بأن
بدل الاشتمال ما شتمل المبدل منه عليه من حيث اشعاره به احتمالاً وتفاضله
بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك هو الطروق والطرق المجىء لا ولا ضمير
يطرقها بضم الراء كما في المصباح وغيره للضأن وقوله واحدة أي مرة واحدة
والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذنب بما ذكره بقوله الذنب بطرقها
الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله حسبك في الوغي الخ) الوغي الحرب وبردى تثنية برد
على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفحجات على وزن حمزى قال وهو البحر
وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجنب وهو مبتدأ خبره الظرف
بعده وسحقاً بضم السين كما في القاموس أي بعداً (قوله لا ظرف مكان) وعلى
هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالبواب وفي البيت
بقوله ليدك كذا قبل وهو ظاهر في البيت على القولين لسكون المبتدأ فيه اسم معنى
وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لسكون المبتدأ فيه اسم معنى
الا أن بقدر مضاف هو معنى أي رؤية أسد أو وجود أسد (قوله أن تقع بعد لولا)
انما كان هذا مسوغاً لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها
بالنسبة (قوله لا ودى كل ذي مقة) بكسر الميم أي هلك كل ذي محبة والها الم عوض
من الواو يقال ومقة مقة بالكسر فيها أي أحبه فهو وامق (قوله أن تقع بعد لام
الابتداء) أي تخصيص مدخولها بالباء كيدبها (قوله التقدير رجل عندى) وليس

لرجل قائم * الثالث عشر أن تقع جواباً بنحو رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندى التقدير

التقدير عندي رجل الاعلى ضعف لان الجواب يسلك به سبيل السؤال فانه المصنف
 في شرح التسهيل قال سمع هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة
 في السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمه الخ)
 أي بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التكمي في محل نصب على الظرفية أو
 المصدرية بمعنى ما محذوف أي كم وقت أو كم حلبة يجز التميزان كانت خبرية
 ونصبه ان كانت استفهامية ونصبها حلبة وعمه مرفوع بالابتداء ولك صفة عمه
 وقد عا صفة خالة والخبر قد حلت فيكون فيه مسوغان أما على أن كم استفهامية
 وعمه بالنصب تمييز لها أو خبرية وعمه بالجر تمييز لها فلا شاهد في البيت لان كم
 نفسه على هذين الوجهين هي المبتدأ في محل رفع خبرها قد حلت لأن المبتدأ
 ما بعد كم والقداء نداء ودال وعن مهملة بين المرأة التي اعوجت أسنانها من
 كثرة الحلب ولم يقل قد عاوين قد حلت لانه حذف مع كل من الموصوفين ما أنبته
 للآخر وحذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر والعشائر جمع عشراء كالنفاس
 جمع نفساء والعشراء التي أتى عليها من زمن حلها عشرة أشهر وأشار بدعوى الى
 أنه كان مكرها على أن يحلب عشواره أمثال عمه جريرو خالته لانها عنده أدنى من
 ذلك (قوله أن تكون مبهمة) أي مقصود البها ما لان المبلغ قد يقصده فلا يريد
 أن ابهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (قوله
 مرسعة) بالسين والعين المهملة في زنة اسم المفعول تمة تعلق على الرسخ مخافة
 البلاء والموت وفي القاموس رسع العصب كنع شد في يده أو رجله خرزا لدفع العين
 اه وهو مبهمة أو بين أرساغه خبره وهو جمع رسع عظم بين الكوع والكوسوع
 وفي قوله أرساغه تغليب الرسخ على غيره والعسم يفتح العين والسين المهملة بين
 في مفصل الرسخ يعوج منه اليد ويهني أي يطلب والارنب حيوان معروف وفي
 الكلام حذف مضاف أي كعب أرنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب حفظا
 من العين والسحر لان الجن تحتطى الثعالب والظباء والقنافذ وتحتنف
 الارانب لحبضها ومرجع هذه الضمائر في بيت قبله عني مع زيادة وحذف (قوله
 وليقس) أي على ما أشهر اليه سابقا من الامور المسوغة مالم يقبل من بقية
 المسوغات والاشارة بالسكاف في قوله كعند زيد ثمرة الى بقية أمثلة تلك الامور فلا
 تكرار أفاده سم (قوله والاصل في الأخبار أن تؤخر) اعلم أن الخبر في نفسه
 حالتين التقدم والتأخر والاصل منهما التأخر قطع النظر عن كونه واجبا أو جازيا
 ولهما ثلاثة أحكام وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر
 والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذا الاصل عدم الموجب والمنافع قاله اللقاني
 (قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أي للمبتدأ الذي هو أي

* الرابع عشران تفصح

بعدكم الخبرية كقوله

كم عمه لك يا جريرو خالة

قد عا قد حلت على عشاري

* الخامس عشران تكون

مبهمة كقوله

مرسعة بين أرساغه

به عسم يهني أربنا

(وليقس) على ما قيل

(مالم يقبل) والضابط

حصول الفائدة (والاصل

في الأخبار أن تؤخر) عن

المبتدآت لان الخبر يشبه

الصفة من حيث انه موافق

في الاعراب لما هو له دال

على الحقيقة أو على شيء من

الخبر له أي خبره وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة أي الذات أي ذات
 المبتدأ كزيد قائم فقام يدل على ذات هي ذات زيد وقوله أو على شيء من سببه أي
 على ذات من الذات التي تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره فكل من قائم
 ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهي ذات أمه في الأول وذات داره في الثاني
 والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما إذا كان السببي صفة كزيد غزير علمه وبهذا
 التحقيق يعلم أنه لا حاجة إلى ما تكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح
 (قوله ولما لم يبلغ درجتها في وجوب) أي حالتها المنسبة في وجوب الخ أي التي هي
 سبب في وجوب تأخير الصفة وتلك الدرجة والحالة هي ما حوتها الصفة من وجوب
 مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيلا ومتابعة في اعرابه المتحد أيضا فهي تابعة
 للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه
 وتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف
 قوله في وجوب التأخير لا قضاؤه أن كلامهما واجب التأخير لكن درجة الخبر
 في ذلك أخط وأنزل وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا
 التقديم) أي لم يمنعه وليس المراد بالجواز استمراء الطرقتين لما علمت من أن
 التأخير هو الأصل الرابع وهذا ذكر لأحوال الخبر الثلاثة جواز التقديم
 والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسأتيان وبدأ بالاول لأنه الاصل من الثلاثة
 كما مر عن اللقائي ثم الثاني لأنه على الأصل من جهة التأخير ومخالفته من
 جهة الوجوب ثم الثالث لمخالفة الأصل من كل وجه (قوله اذ لا ضررا) الاحسن
 والان نسب بقول المصنف فامنع حين الخ أن اذ ظرفية لا تعليلية (قوله ومشتوه)
 أي مبعوض (قوله فان حصل في التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه
 مبني على أن اذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه والملائق على كونها ظرفية أن يقول
 فان حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله فامنع حين يستوى الجزآن الخ) أي على
 مذهب الجمهور وقد نقل الدمايني عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجازوا في
 نحو صديق زيد يكون زيدا مبتدأ وكونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا
 إلى حصول أسهل المعنى فعلم أن في تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافا كتقديم
 المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا
 والبعض من التوقف في ذلك فاحفظه (قوله أي في التعريف والتنكير) أشار إلى
 أنهم ما أعمام صدرين للتعريف والتنكير وأنهم منصوبان بنزع الخافض لأن
 المعنى عليه وان كان مقصورا على السماع أو وضع من جعلهما تمييزين نحو ابن
 فاعل يستوى والمراد الاستمراء في جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة
 وان كان أحدهما أعرف من الآخر قبل هذا ما عليه النحاة وذهب أهل المعاني

سببه ولما لم يبلغ درجتها
 في وجوب التأخير توسعوا
 فيه (وجوزوا التقديم
 اذ لا ضررا) في ذلك نحو
 تميمي أنا ومشتوه من يشنؤه
 فان حصل في التقديم ضرر
 فلعارض كما ستعرفه اذا
 تقر ذلك (فامنع) أي
 تقديم الخبر (حين يستوى
 الجزآن) يعني المبتدأ
 والخبر (عرفا وتنكرا) أي
 في التعريف والتنكير

الى تعين الاعرف للابتداء واعل المراد بالخطا جمهورهم لما مر في بيان
 الداميني وقول المغني يجب الحكم بابتدائية المتقدم من معرفتين متساويتين
 أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا
 وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب
 بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف
 والمعلوم له عند تساويهما يعرفا به بياض من أشمي ثم قال المغني فان علمهما
 وجهل النسبة يعني واستويا تعرفا فالمتقدم المبتدأ يعني وتقدم أيهما شئت ثم قال
 وكسبتني من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرن بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين
 للابتداء لمكان التنبيه إلا مع الظاهر فان الافصح جعله المبتدأ وأدخل التنبيه عليه
 فتقول ها أنا ذا أو سمع قبلا هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأي
 الفخر الرازي قال لانه الدال على المعنى المسند الى الذات والذات هي المسند اليها
 فيكون الدال عليها هو المبتدأ فاذا قلت زيد المنطق أو المنطق زيد فزيد مبتدأ
 والمنطق خبره فبهما قال صاحب التلخيص ورز بأن المعنى الشخص الذي له الصفة
 صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا
 على أمر نبي ومسند اقل بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفية إنما هو
 منطق اما المنطق فال في موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات
 كزيد اه وقد يعكز على النقل السابق عن أهل المعاني قول المطول والمختصر
 الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب انصاف الذات به والذي يؤخر ويجعل
 خبرا هو ما يجعل المخاطب انصاف الذات به فاذا عرف المخاطب زيد ابعينه واسمه
 وجهل انصافه بأنه أخوك قلت زيد أخى وإذا عرف أن لك أخا وجهل عينه واسمه
 قلت أخى زيد قال ويتضح هذا في قولنا رأيت أسودا غابا الماح ولا يصح رماحها
 الغاب اه أى لان الاسود لا بد له من الغاب فيكون معلوما فاذا عرف ذلك والاستواء
 في نوع التنكير بأن يكون كل منهما منكرة محضة أو منكرة مسوغة وان اختلف
 المسوق فلا يؤثر الاستواء في جنس التنكير مع كون أحدهما فقط منكرة مسوغة
 هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد بالاستواء في جنس التنكير
 كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادى بيان لان الصفة قرينة
 لفظية مبيغة وهذا أحسن (قوله عادى بيان) حال من فاعل يستوى والبيان يعني
 المبين بدليل قول الشارح أى قرينة الخ (قوله نحو صديق زيد) فالجهول للسامع
 هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك على ما مر (قوله أفضل منك أفضل مني) أى
 لكوفى دونك أو مساويك (قوله لاجل خوف اللبس) علة لا منعه (قوله للعالم
 بخبرية المتقدم) أما في نحو حاضر رجل صالح فله تعين المبتدأ والخبر من عدم

(عادى بيان) أى قرينة
 تبين المراد نحو صديق
 زيد وأفضل منك أفضل
 مني لاجل خوف اللبس
 فان لم يستويا نحو رجل
 صالح حاضر أو استويا
 واجدى بيان أى قرينة
 تبين المراد نحو أبو يوسف
 أبو حنيفة جاز التقدّم
 فتقول حاضر رجل صالح
 وأبو حنيفة أبو يوسف للعالم
 بخبرية المتقدم ومنه قوله
 بنو ناخو أبناءنا وبنا
 بنو هز أنباء الرجال الأبعد
 أى بنو أبناءنا مثل بنينا
 و (كذا) يمنع التقدّم

(إذا ما الفعل) من حيث

الصورة المحسوسة وهو الذي فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كان الخبرا) لا بهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدأ فلا يقال في نحو زيد قام زيد على أن زيدا مبتدأ بل فاعل فإن كان الخبر ليس فعلا في الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام أبوه جاز التقديم فنقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للامن من المحذور المذكور الأعلى لغة أو كوفي البراغيث وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة والحمل على الأكثر راجع قاله في شرح التسهيل وأصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا ~~فإن~~ كنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أو قصد استجماله منحصرا) أي وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل

الاستواء أو أضافي نحو أبو حنيفة أبو يوسف فلم يمتنع المعنوية المدالة على تشبيهه أي يوسف بأن حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نارد فلا التفات إلى احتماله قال في المغني اللهم الآن يقتضي المقام المبالغ (قوله إذا ما الفعل) قال الروداني مشله اسم الفعل فلا يمتنع في نحو زيدا هيهات اه قيل ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استنفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لو جود التباس المبتدأ بالفاعل لوقد الخبر وقيل لا يمتنع والفرق أن ضرر اللبس في الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لوقد بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فان تطابقا في الأفراد جاز الامر ان نحو قائم زيد وما ذاهبه هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لا بهام تقديمه والحالة هذه) أي كون الخبر فعلا في الصورة فاعلية المبتدأ أي فيقوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاسناد لكن حقق السبيل كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى والمراد بإبهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أي الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا والأول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير عمر وتصغير عمرو ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلقة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدأ لاتقاء العلة فيجوز عمر أزيد ضرب (قوله فاعلية المبتدأ) أي أو نائية الفاعل في نحو زيد ضرب (قوله فقول قاما الزيدان) فيه أن الالف تحذف لفظا لاتقاء الساكنين فليس حاصل لفظا وأوجب بأنه يمكن دفعه بالوقوف على قاما أو الوصل بنسبة الوقف نعم لا ليس بحال في نحو قاما أو خوال ودعوا الزيدان فلا اشكال في جوازه (قوله الأعلى لغة الخ) راجع لقوله للامن من المحذور المذكور بالنسبة للثالين الأقوين وقوله وليس ذلك أي وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أي ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدأ ن مؤخران لا بد لان (قوله منحصرا) ير وي بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمخصوص فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أي منحصر مبدء أي منحصر ممتدؤه فيه وما أجاب به بعضهم وارضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحصر بانما وير وي فتحتها أي منحصر فيه على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وان ضعف بأن الحذف والايصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وما محمد الرسول) الحصر انشائي وكذا في انما

منحصر انخو وما محمد الرسول انما أنت منذر اذ لو قدم الخبر والحالة هذه لا نعكس المعنى المقصود أنت

بإحصاء المبتدأ فان قلت المحذور منتف إذا تقدم

الخبر المحصور بالامع الا
قلت هو كذلك الا أنهم
ألزموه التأخير خبر محلا على
المحصور بانما وأما قوله
وهل الاعليك المعول

فشاؤوكذا يمتنع تقديم
الخبر اذا كانت لام
الابتداء داخله على
المبتدأ نحو زيد قائم كما
أشار اليه بقوله (أو كان)
أي الخبر (مسند الذي
لام ابتداء) لاستحقاق لام
الابتداء الصدر وأما قوله
خالي لانت ومن جرير خاله
يل العلاء ويكرم الاخوالا
فشاؤو مؤثول وقيل اللام
زائدة وقيل اللام داخله
على مبتدأ محذوف أي لهو
أنت وقيل أصله خالي أنت
آخر اللام للضرورة
(أو) مسند المبتدأ (اللام
الصدر) كاسم الاستفهام
والشرط والتعجب وكم
الخبرية (كن لي منجدا)
ومن يقيم أحسن اليه وما
أحسن زيد اوكم عبيد زيد
ومنه قوله

كم عمة لك يا جبر وخاله
فدعاء قد حلت على عشاري
وفي معنى اسم الاستفهام
والشرط ما أضيف اليهما
نحو غلام من عندك وغلام
من يقيم أم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر

أنت منذر (قوله ولا شعرا الخ) العطف للتفسير (قوله بإحصاء المبتدأ) أي
بالانحصار فيه أي بإحصاء الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل الخ) وأرد على قوله
ألزموه التأخير (قوله وهل الاعليك المعول) صدره * فيارب هل الابل
النهر يرتجى * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال وعليه
ففيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه
لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر الا أن يقال ما ثبت لمعول الخبر ثبت
الخبر وفيه ما لا يخفى وأول المعجز عليهم والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فشاؤوكذا)
ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور ولا عماره على الاستفهام لان
الامادة من ذلك لانه حقيقته كالفعل ويمتنع هل الا قام زيد (قوله ييل العلام
ويكرم الاخوالا) خبر من وخبرهما وان كانت من موصولة اجراء لها مجرى
الشرطية وحرتهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز في يكرم الرفع
أي وهو يكرم والعلاء بافتح والمد العلوي باضم والقصر جمع عليا باضم والقصر
والاخوالا لمفعول يكرم ان بنى للفاعل ومنصوب بترج الخافض ان بنى للمفعول
أي لا اخوال هذا ما ظهر (قوله أي لهو أنت) تضعف بأن الحذف ينافي التأكيد
باللام لاستدعاء الطول وفيه ما مر (قوله لمبتدأ لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن
وما أشبهه نحو كلامي زيد فنطلق كافي التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط
الخ) انما وجب تقديمها لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضي تقديم ما يدل
على نوع من أنواع الكلام ليعلم السامع من أول الامر وينتفي عنه التعجب الذي
يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل
فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت اذا قيل زيد اضربت لانه اذا قدم زيد اتخير
السامع فيما بعده أضررت أو أكرمت مثلا واذا قدم ضربت تخبر السامع
فما بعده أزيد أو أعمرا مثلا قلت أجاب ابن الحاجب في أماليه بوجوه منها أن هذا
لا يمكن أن يكون الا كذلك لانه لا بد من تقديم جزء على جزءهما فقدم أحد الجزأين
احتمل الآخر كل ما يصلح ومنها أن هذا التماس في آحاد أجزاء الكلام وذلك التماس
في أنواع الكلام فكان أهم (قوله ومنه قوله كم عمة الخ) أي على رواية جر عمة على
أن كم خبرية لانه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون
خبرية أو استفهامية في محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه
(قوله ما أضيف اليهما) أي لانه استحق التصديرا كتسابه الاستفهام والشرط
بالإضافة الى اسم الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب حينئذ للمضاف
للمضاف اليه كما قاله الناصر وعليه في مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام
والشرط نخلصها ذلك على المضاف وظاهره أن الجازم المضاف لامن لكن قال

﴿تنبيه﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بإلقاء نحو (٢٥٠) الذي يأتي في فله درهم قاله في شرح

الكافية وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر (ونحو عندي درهم ولي وطير) وقصدك غلامه رجل (ملتزم فيه) ثم قدم الخبر (رفعا لإيهام كونه دعما في مقام الاحتمال) اذ لو قلت درهم عندي ووطير لي ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون زعمه لانه نكرة محضة وحاجة النكرة الى التخصيص ليقيد الاخبار عنها فائدة يعتد بملها أكد من حاجتها الى الخبر ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو وأجل مسمى عنده و (كذا) يلتزم تقديم الخبر (إذا عاد عليه مضمرا) أي من المبتدأ الذي (به) أي بالخبر (عنه) أي عن ذلك المبتدأ (مبين بالخبر) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمرا من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زيد أو قوله أدامت الأروما بك قدرة على ولكن مل عين حبيبها فلا يجوز مثلها زيد على التمرة ولا حبيبها مل عين لما فيه من عود الضمير على

الرواد في الظاهر أن الجزم من لا بعلام اه ومثل ما أضيف اليهما ما أضيف الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كافي التوضيح (قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بإلقاء) أي لان الإلقاء انما دخلت في الخبر المذكر واسمها بالخبراء والخبراء لا يتقدم على الشرط وتقيت أشياء منها ما إذا كان الخبر جملة طلبية أو مفعولنا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الإهمال أو كان المبتدأ مذكرا ومنذ نحو ما رأيت منه مذكرا ومنذ يومان عند من أعربهما مبتدأين (قوله وهذا شروع في المسائل الخ) آل للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو عندي درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد غرة وأجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللمس عليه (قوله ولي وطير) أي حاجة (قوله في مقام الاحتمال) أي احتمال كونه دعما أي احتمالا لارجح الاحتمال على الاستواء اجمال ولا محذور في الاحتمال (قوله لانه نكرة محضة) علة المحذوف أي وكونه دعما أقرب لانه الخ (قوله ليقيد الاخبار) علة الحاجة لانها جعني احتياج (قوله ولهذا) أي لكون وجوب التقديم لدفع إيهام الصفة التي تحتاج النكرة اليها (قوله كذا) أي مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه إذا عاد عليه مضمرا من المبتدأ الذي بذلك الخبر يحترمه حال كون الخبر مبنيا أي مفسرا للضمير العائد اليه من المبتدأ فحينما حال من الضمير في به لبيان الواقع فصل بينهما وبين صاحبها بأجنبي للضرورة قال ابن غازي هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يعنى عنه وعمما بعده أن يقول كذا إذا عاد عليه مضمرا * من مبتدأ وما به يصدر

(قوله زيدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستفهام وعلى هذين قبل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته اعراب أو بناء وبحث الدماميني في تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زيد بان الخبر السكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديمه مؤخر على الأصل كما ذكره مؤخر الوكان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يحجب بأن التمثيل بذلك مبنى على أن الظرف هو الخبرية تقدير (قوله أهالك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي وهو غير جائز هنا اتفاقا لانه في نحو ضرب غلامه زيد فان فيه خلافا والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الاول (قوله وقد عرفت) أي من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف أي عاد على ملايه) يستثنى من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فان أمكن صح تأخير الخبر جواز نحو عمر علمه نافع أو وجوب نحو عمر علمه نفع عند البصر بين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في صورتين كافي التسهيل والهمع وأما قول

متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أي عاد على ملايه و (كذا) البعض

يلتزم تقدم الخبر (إذا استوجب (٢٥١) التصديرا) بأن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه (كأن من علمه

نصيرا) وصبيحة أى يوم
سفرنا (وخبر) المبتدا
(المحصور) فيه بالأوابنا
(قدم أبدا) على المبتدا
(كالنما لا اتباع أحمداء)
وانما عندك زيد سلف
تنبيه كذا يجب
تقديم الخبر إذا كان المبتدا
أن وصلت ما نحو عندى أنك
فاضل ذو قدم المبتدا
لا تلبست أن المقنوعة
بالمكسورة وأن المؤكدة
بالتى هى لغة فى لعل ولهذا
يجوز بعد ما كقوله
عندى اصطبار وأما أنتى
خرج * يوم الفؤى فلو جد
كاد يبرئى * لان ان
المكسورة ولعل لا يدخلان
هنا اه (وحذف ما يعلم)
من الجزأين بالقصرية
(جائز كما * قول زيد) من
فصر ذكر الخبر (بعد)
ما قال لك (من عند كما)
والتقدير ز يد عندنا وان
شئت صرح به ولو كان
الحجاب به منكرة نحو رجل
قدرا الخبر أيضا بعده قال
فى شرح التسهيل ولا يجوز
أن يكون التقدير عندى
رجل الاعلى ضعف (وفى
جواب كفى زيد قل دنف)
بغير ذكر المبتدا (فزيد) المبتدا (استغنى عنه) لفظا (اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال والتقدير

المبعض الاولى انباء المتعدي على ظاهره الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمل (قوله
يستوجب) أى يستحق التصدير أى فى جملة فلا يرد نحو زيد أن مسكنه (قوله صبيحة
أى يوم سفرنا) أى ابتداء سفرنا لانه المظهر وفى فى الصبيحة ولا ريب أنه
لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما
أسلفناه وهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أى
المحصور فيه كالمصرح به اثناسارح فهو على الحذف والاىصال (قوله لماسلف) الذى
سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بانه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والطلب
هنا تعليل وجوب تقديمه بانه لو أخر لا يعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير
مضاف أى لنظر ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب
التقديم ما لو قرن المبتدا بفاء الجزاء نحو أو ما عندك فزيد أو كان تأخيره يخل بفهم
المقصود فتوالت ذلك فانه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان
نحو ثم أو هنا زيد (قوله لا تلبست) أى خطا فقط فى التباس أن المقنوعة
بالمكسورة وافظا وخطا فى التباسها بان التى هى لغة فى لعل (قوله ولهذا) أى
لكون لغة وجوب التقديم خوفا من التباس المذكور (قوله كاد يبرئى) بفتح
ياء المضارعة من برئت القلم أى غفرت (قوله لا يدخلان هنا) لان أ ما لا يفصل
بينها وبين الفاء بحجة لانه فان المكسورة مع معموها بها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله
ما يعلم) أى بعينه فلا يصح فى علمه اجمالا بأن يعلم أن فى الكلام حذف (قوله من
الجزأين) أى المبتدا والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدا الراجع المستغنى به
فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبى وخرج أيضا فاعل الفعل
ونائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل
المحذوف المبتدا أو الخبر فقبل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع
والأحق بذلك الخبر فانه يقع مقرا امشقة واجمدا ووجه اسمية وفعالية و ظرفية
ولان الحذف ألقى بالا عجز وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة
(قوله جائز) أى غير ممنوع فيصدق بوجوب حذف المبتدا وحذف الخبر كما سيأتى
تقصيه (قوله كما تقول الخ) لم يقل نقولنا ليوافق عندكم كما لاحتمال ان
الحبيب أحد المسؤولين فقط (قوله لك) كان ينبغي لك ان الخطاب اثنان وان كان
الحبيب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده) والمستوع وقوعه فى الجواب سم (قوله
ولا يجوز) أى جواز امستوى الطرفين بل هو خلاف الاولى لانه يلزم محله عدم
مطابقة الجواب للسؤال فى ترتيب أجزاء الجملة فقوله الاعلى ضعف أى خلاف
الاولى كما أفاده سم والائتماع لى لكن (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو
غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وانها فى

بغير ذكر المبتدا (فزيد) المبتدا (استغنى عنه) لفظا (اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال والتقدير

محل رفع أفعال على قول سيبويه أنها ظرف كأي وأن المعنى في أي حال فيكون الجواب
في صحة مثلاً قاله بس وعبارة الدماميني اعلم أن في كيف ثلاث عبارات أحدها
أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال فمعناها في أي حال على أن الظرفية مجازية
كأن زيد في حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه لموضعها عنده نصب دائماً الثانية
أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فمعناها على أي حال وهذه عبارة السيرافي
والأخفش لموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع خبره الثالثة أنه سؤال عن
وصف ما يذكر بعده فمعناها ما ذعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف
عليها الأنظ الدال على ذات باعتبار معني هو المقصود لا هذا المعنى والاتحاد
بالقول الثاني ثم اعترض القول الأول والثاني بأمور ثم قال وأما القول الثالث
فلا إشكال علمه البتة ثم ذكر أن كيف قد تلعب معنى الاستفهام وتختص لمعنى
الحال كما في قول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى الحال التي يصنعها
ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اهـ ملخصاً (قوله هود نف) قدره ضميراً تبعاً للخاتمة
الثلاث وهم الغايرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه بقدر اسمها ظاهراً وهو صحيح
(قوله إذا حل محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم إن قال أزيد قائم كذا في
يس عن ابن هشام وهو لا يظهر إلا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لاعلى
القول بأنهم مفهومة من نعم بلا تقديرها ولعل كلام الشارح مبني على هذا فتأمل
(قوله كقوله تعالى واللاتي لم يحضن) انما لم يجعل اللاتي معطوفاً على اللاء قبله وما
بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون به يجب تأخيره لتنزه من
المبتدأ منزلة الجواب من الشرط وأيضاً لجواز ذلك لاستدعى جواز زيد قائم ان
وعمر ومع أنه لا يجوز للتعجب اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمر نفعه ليس عن ابن هشام
وفي استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائم ان وعمر ونظر لفرق حصول المطابقة بين
المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي بخلافه على
أن الذي في المغنى صحة عدم تقدير شيء في الآية بالجعل السابق ولا يرد عندى اقتران
الخبر بالفاء لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويغفر في التابع ما لا يغفر في المبتدأ ثم
مادرج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدت هن ثلاثة أشهر قول الفارسي ومن تبعه
ليكون المقدّر من لفظ الخبر المذكر كور قال في المغنى والاولى أن يكون الأصل
واللاتي لم يحضن كذلك لأنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولأن أصل الخبر
الأفراد ولا نفع بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم تقليلاً للتكرار (قوله دلالة
الجملة الخ) علة الحذف بعد تعليمها بالعلمة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تغلق حرفي
جر متحدى اللفظ والمعنى يعامل واحداً لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد
على ما قيل في نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم معمول

هود نف وان شئت فبرحت
به وقد يحذف الجزآن معاً
إذا حل محل مفرد كقوله
تعالى واللاتي لم يحضن أي
فعدت هن ثلاثة أشهر
فحذفت هذه الجملة
لوقوعها موقع مفرد وهو
كذلك لدلالة الجملة التي
قبلها وهي فعدت هن ثلاثة
أشهر عليها * واعلم أن
حذف المبتدأ والخبر منه
ما سبيله الجواز كما سلف
ومنه ما سبيله الوجوب
وهذا شروع في بيانه (وبعد
لولا)

المصدر عليه إذا كان طرفاً أو جاراً أو مجروراً جاز على ما قال المتقدم أني أنه الحق
وقال ابن هشام في شرح باني سعادان كان المصدر ينحل بأن والفعل لم يمنع مطلقاً
والاجاز (قوله الامتناعية) خرج التخصيصية إذا يقع بعدها المبتدأ كما خرج به
الناظم في قوله وأولها الفعل (قوله أي في غلب أحوالها وهو الخ) أشار بذلك إلى
دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافي الغلبة وحاصله أن الوجوب منصب على
الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقاً
بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق ويتعين محمل الغلبة بتعين محمل الوجوب
(قوله للعلم به) عملة لأصل الحذف وقوله وسد الخ عملة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي
ويكون العلم بالحذف في عملة لأصل الحذف لالوجوب لا يرد ما قيل أن العلة التي
هي العلم موجودة إذا كان الخبر وجوداً مقيداً ودلت القرينة الخارجية عليه
مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج إلى الجواب عنه بأن المراد علم
ذلك بمقتضى لولا أذهى ذلك على امتناع الجواب لوجود المبتدأ لا قرينة خارجية
لانهم لا اعتناهم بالخبر لسكونه ركن الاستناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب
حذفه بالقرينة الخارجية وإن مشى على وروده والجواب عنه بهذا البعض
مع أن في الجواب بحتمه أنه إن أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة
مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وإن كانت غير نفس لولا كافي لولا أنصار
زيد حو ما سلم ولولا الغم مدحسكه لسال الدلالة أنصار على الحماية والغم مد على
الأمسالك وإن أراد الخارجية عن لولا وإن كانت من الكلام وهذا هو المتبادر
من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرهما من
أجزاء الكلام تتحكم ولهاذا قال سم في الجواب مانعه كأنهم اعتبروا في وجوب
الحذف أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لا من قرينة خارجية من الكلام
اعتناء بالخبر اه وإن ورد عليه ما ذكرناه في الشق الأول فتدبر نعم قد يقال سدد
الجواب مسدداً للخبر المحذوف إذا كان وجوداً مقيداً أيضاً مع أن حذفه غير واجب
اللهم إلا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسدد جوابها مسدده) أي فهو عوض عنه
ولا يجمع بين العوض والمعوّض ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو
ولولا رجال مؤمنون أي لاذن لكم في الفتح وإن لزم في الثاني حذف العوض
والمعوّض معاً لأن القرينة تتعمله في قوة المذكر والمراد بسدد الجواب مسدده
قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أي بقيد
زائد على أصل الوجود كالسالة (قوله لولا قومك حديثاً عهد) أي قريبون من
والخطاب لعائشة وعن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه ثم نقل
عن ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وإن

الامتناعية (غالباً) أي
في غالب أحوالها وهو
كون الامتناع معلقاً بها
على وجود المبتدأ الوجود
المطلق (حذف الخبر * حتم)
نحو لولا دفع الله الناس
بعضهم ببعض لفسدت
الأرض أي ولولا دفع الله
الناس موجود حذف
موجود وجواب العلم به وسدد
جوابها مسدده أما إذا كان
الامتناع معلقاً على الوجود
المقيد وهو غير الغالب
عليها فإن لم يدل على المقيد
دليل وجب ذكره نحو لولا
زيد ما سلم وجعل منه
قوله عليه الصلاة والسلام
لولا قومك حديثاً عهد
بكفر لبليت الكعبة على
قواعد إبراهيم وإن

دل عليه دليل) أى سواء كان من أجزاء كلام لولاء كما مثل أو من غيرها كقولك فى جوابه هل زيد محسن البط لولاء زيد أى محسن الى لهلك (قوله لولاء أنصار الخ) الدليل قوله أنصار لان شأن الناصر الحماني (قوله وجعل منه قول المعري الخ) لان شأن الغمد امساك السيف (قوله كل غضب) هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضى عدم السيلان لان جواب لولاء منتهى الصدر يقتضى وجوده لان الاذابة الاسالة وهى اتحاد السيلان وانما عبر بالمصارع لاستحضار الصورة الجسمية أو قصد الاستمرار قلت المراد لولاء امساك الغمد له لسال منه فالمنفى سيلان بنماض قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرماي الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أى فى كل تركيب (قوله فتقول لولاء مسالة الخ) أى وأما نحو لولاء زيد مسالة ماسلم فتركيب فاسد (قوله غرورى بالمعنى) والشهور فى الروايات لولاء حدثن قوم لولاء حدثة قوم لولاء أن قومك حديثو عهد ورد بانه يؤدى الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث وأغلبها على أنه انما يتوهم لم تكن رواية الحديث عربا أما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا قيام للحجة بلسانهم اه سم وفى حاشية المغنى للدماميني أسقط أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيه اياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الامام ابن مالك فى استدلاله بها ورتبه شيخنا ابن خلدون بانه على تسليم أنها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان الاصل عدم التبديل لاسمها والتشديد فى ضبط ألفاظها والتحرى فى نقلها باعيا نهما شاع بين الرواة والقاتلون منهم ثم يجوز الرواية بالمعنى معترفون بانه خلاف الاولى وغلبة الظن كافية فى مثل تلك الاحكام بل فى الاحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير ما لم يدون فى كتب أمامادون فلا يجوز تبديل ألفاظه بخلاف كقوله ابن الصلاح ويدون الاحاديث وقع فى الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته هو من تبديل لفظ يتحجه بآخر كذلك ثم دون ذلك البديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق فى استدلالهم المتأخر اه باختصار (قوله ولحنوا المعري) أى خطوه وردت تخينه بورود مثله فى الشعر الموثوق به كقول الشاعر * لولاء زهير جفاى كنته معتذرا * وكان يغنى الجمهور عن تخينه جعل يسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يسكه فخذت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفى نص يمين) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله استقر) اظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد

دل عليه دليل جازا ثباته
وحذفه نحو لولاء أنصار زيد
حموه ماسلم وجعل منه قول
المعري

يذيب الرعب منه كل غضب
فلولاء الغمد يسكه لسالا
واعلم أن ما ذكره الناظم
هو مذهب الرماي وابن
الشجري والشلوبين وذهب
الجمهور الى أن الخبر بعد
لولاء واجب الحذف مطلقا
بناء على أنه لا يكون الا
كونا مطلقا واذا أريد
الكون المقيد جعل مبتدأ
فتقول لولاء المفضل انا
ماسلم أى موجوده وأما
الحديث فسرورى بالمعنى
ولحنوا المعري (وفى نص
يمين ذا) الحكم وهو حذف
الخبر وجوبا (استقر) نحو
لمهر لافعلن وايم الله

ما قبل في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عندده (قوله العرك) أي حيا تلك التزموا
 فتح عينه في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وإن صح في غيره الفتح والضم أفاده
 الدمايني (قوله وأمين الله) أي بركته (قوله للعالم به) أي من كون ماذ كرتصافي
 اليمين (قوله نخوعه) الله (أنما لم يكن نصفا في اليمين لعدم ملازمة له فقد يستعمل
 في غير نخوعه) الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الأبدي كالمقسم عليه قاله
 المصريح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمر ك كذلك نخوع لعمر ك طويل
 أو مبارك فيه والأقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمر ك
 في اليمين بخلاف عهد الله ويجهل أثبات أهل العربية صراحة العهد في القسم على
 ظهوره فيه ونفي الفقهاء صراحة عمر الله وعهده على نفي كونه عينا معتداه شرعا
 على الإطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهده الله كل
 منهما ما كناية لا يعقد به اليمين إلا إذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة بالعهد استحفاقه
 لا يحتاج ما أوجبه علينا بخلاف ما إذا أطلق أو نوى به ما تبتدئ به لانها باطلتان
 على هذا كما رأيت بخط الشنوافي نقلا عن سم (قوله على المثال الأول) يعني لعمر ك
 لا فعلن وقوله المثال الثاني يعني أمين الله لا قومن (قوله وفيه نظر إذا لا يتعين الخ)
 أجاب سم بانهم لم يدعوا التعيين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم
 ولعل المحذوف حينئذ أي حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يستد الجواب
 مسدده أي لعدم حلوله محل المبتدأ لكن قال الرواق لا يتوقف وجوب حذف
 المبتدأ على أن يستد شي مسدده بخلاف الخبر والفرق أن الخبر يحذف الفائدة فاعتني
 بشأنه فشرط وجوب حذفه ذلك (قول لمكان لام الابتداء) أي كونها أي وجودها
 فكان مصدر ميمي من كان التامة واعترض بأنه يجوز كون اللام داخلة على
 مبتدأ مقدر كما قبل في قوله خالي لأنك فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ
 خبرا وأجيب بان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقدير أولى من دخولها
 لفظا على شيء وتقدير على آخر فالجمل على الأول أرجح مع أن حذف المبتدأ ينافيه
 لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغني نقل عن ابن عصفور تجوز
 الوجهين في المثالين وعن غيره الجزم بانها من حذف الخبر (قوله عرفت مفهوم مع)
 أي كانت ظاهرة فيه اذ الواو فيما ذكره تحتل غير المعبية كأن يقال كل صانع
 وما صنع مخجلوقان أفاده سم (قوله وما صنع) الاظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة
 هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أي حرقته وسميت ضيعة لان
 صاحبها يضييع بتركها أو لانها تضيع بتركها فان قلت الضمير في ضيعته لا يصح
 صوده الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعته كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى
 رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعته رجل مقترنان وهو أيضا فاسد قلت

لا قوم من أي لعمر ك فسعى
 وأمين الله عيني محذوف
 الخبر وجوب العلم به وسد
 جواب القسم مسدده فان كان
 المبتدأ غير نص في اليمين
 جاز اثبات الخبر وحذفه
 نخوعه الله لا فعلن وعهده
 الله على لا فعلن (تنبه)
 اقتصر في شرح الكافية
 على المثال الأول وزاد
 ولده المثال الثاني وتبعه
 عليه في التوضيح وفيه نظر
 اذ لا يتعين كون المحذوف
 فيه الخبر لجواز كون المبتدأ
 هو المحذوف والتقدير
 قسمي أمين الله بخلاف
 المثال الأول لمكان لام
 الابتداء (و) كذا يجب
 حذف الخبر الواقع (بعد)
 مدخول (واوعيت
 مفهوم مع) وهي الواو
 المسموعة بواو المصاحبة
 (كثل) قولك (كل صانع
 وما صنع) وكل رجل
 وضيعته تقديره مقرونان

لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك
ومقابل الجميع بالجمع تقتضي القسمة أحاداً فكانه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمر و
ضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن تصدير الخبر مقرونان
فهو مثني فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فعمله بعد المعطوف فكيف يستد
المعطوف مسدده ولهذا قال الرشي الظاهر أن الحذف غالب لا واجب وأجاب
سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف
مسدداً للخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة
وان لم يسد مسدده من حيث هو خبره اذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسدداً
الحذف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصاً) أي ظهوراً بأن لم
تكن للمصاحبة بالكيفية بل مجرد التثريك في الحكم نحو زيد وعمر ومتباعداً
أو للمصاحبة لانصاف أي ظهوراً كافي بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية
فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتشتمل التثريك والمعية بدون ظهور
المعية لان الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في افادة المعية كما قاله الشنفواني
قال ولو قبل كل امرئ والموت أي معه لم يكن كافياً وذلك التحقيق يعلم مافي كلام
البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل عليه (قوله يشعب)
كيزهيب أي يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر الخ) رتباً بأن يكون الواو
بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلة الان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو زكريا
(قوله وقبل حال) أي مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربي زيد امع عصيانه
على جعله حالاً من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبراً) أي بحسب ذاتها كالمثال الاول
أو قصد المتكلم كالمثال الثاني. ولهذا قال الشارح اذا جعل منوطاً جارياً على الحق
لا على المبتدأ فاندفع الاعتراض بان المثال الثاني يصلح الحال فيه للخبرة واعتراض
الراعي المثال الاول بأنه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مسدداً على وجه المجاز
وأجيب بان المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا يخفى في المجاز حتى يجب
اضمار الخبر ويمنع رفع الحال على الخبرة المجازية لأن يقال لا تصلح على وجه
المجاز بحسب قصد المتكلم. والحاصل أن المثال الاول لا يصلح الحال فيه للخبرة
حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازاً بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذي
خبره قد أضمر) أي وان صلحت أن تكون خبراً عن غيره فليس الشرط أن لا
تصلح الخبر بمؤصلاً فلهذا قال عن الذي الخ فالقصد منه الإشارة الى ما ذكرنا الى
كون الخبر ضميراً لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويحذف الخبر وجوباً
قبل حال وقوله قد أضمر أي قدر (قوله مصدر) أي صريحاً لا مؤولاً عند جمهور
البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيداً قائماً (قوله في اسم) أي

الأنه لا يذكر للعلم به وسد
العطف مسدده فان لم تكن
الواو للمصاحبة نصاً كافي
نحو زيد وعمر ويحذفان
لم يجب الحذف قال الشاعر
تمنوا لي الموت الذي يشعب
أفنى * وكل امرئ وللموت
دلتقمان * وزعم الكوفيون
والأخفش أن نحو كل رجل
وضيعته مستغن عن
تقدير خبر لان معناه مع
ضيعته فكأنك لو جمعت
مع موضع الواو لم تنجح الى
ضريد عليهما وعلى ما يليهما
في حصول الفائدة كذلك
لا يحتاج اليه مع الواو
ومعها (وقبل حال
لا يكون خبراً) أي ويجب
حذف الخبر اذا وقع قبل
حال لا تصلح خبراً (عن)
المبتدأ (الذي خبره قد
أضمر) وذلك فيما اذا كان
المبتدأ مصدراً عاملاً في
اسم مفسر

ظاهر كالعبء والحق في المثالين أو ضمهما كإياه في قولك العبد ضربي إياه مسياً
وظاهر عن إياه عدم اشتراط إضافة المصدر نحو ضرب عمر قائماً وظاهر كلام الرضي
اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافاً للفاعل أو للفعول أو لهما إلا أن يقال
فهذه التعميم في الإضافة لاشتراطها وقوله أو لهما أي كافي تضاريفاً أو مضاريفاً
ففي بعض جوامع الجاهلي أن نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفي
محل جرب اعتبار الإضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال
ضربي زيد الشديدة قائماً ولا شربي السوق كله ملتوياً غالبية معنى الفعل عليه مع عدم
السماع وأجازهم الكسائي ووافقه المصنف في تسهيله اتباعاً للقياس (قوله الضمير)
بالتنوين وهو الضمير في إذا كان أو إذا كان ويصح ترك التنوين على أن الإضافة
للمكان أن أرشدو الخال لا صلاحي الذي هو لفظ الضمير أو حقيقة أن أرشدو
الخال المعنوي الذي هو مبدول الضمير (قوله بعده) نعت لخال أي بعد الضمير
أو المفسر (قوله إذا جعل منوطاً جارياً على الحق) أي جعل حالاً من ضميره وقيد
بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لأنه لو جعل جارياً على المبتدأ بأن قصد إيقاعه على
معنى المبتدأ وأرجع الضمير في الخبر المقدر إلى المبتدأ وجعل منوطاً حالاً من ذلك
الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل إلى مصدر عامل في اسم
مفسر الضمير ذي حال إذ ليس المفسر حينئذ معنول المصدر بل يكون مما يصلح فيه
الخال للخبرية بحسب الذات وقصد التكميل فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب
ما يكون) أي أخطب كون معني أكون ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسهّل
وأخطب من الخطب وهو الشدة أي أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير)
أي تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المخدوف من هذه المثل ولم يتعرض لتقدير
المتعلق الذي هو حاصل أو حصل مثلاً لوضوحه (قوله إذا كان) أي عند ارادة
المضي وإذا كان أي عند ارادة الاستقبال قاله الدماميني والسيوطي وغيرهما
وفي الرضي أن إذا هنا للاستمرار كافي وقوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض
وقال الرواداني باني أنه تقدير إذا الحال أو الاستمرار وقال بقدر وقت كان أو حين كان
اسكاناً شمل لاسرائيلية بلفظ واحد اه ورايت بخط الشنوائى أنه إذا أريد
الاستمرار يرثى إذا لأنها تأتي للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أي مع انظر
المضاف إليها وقوله التي هي الخبرية مسبوحة إذا الخبر ما متعلق الظرف كما هو
الاصح أو نفس الظرف المضاف إلى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أي مع انظر أي
من كون المراد الأخبار عن المصدر أو ما أضيف إليه بالكون مقيداً بحال من
أحوال من يتعلق به المصدر أو ما أضيف إليه وقوله وسد الخال مسدّها أي مع
الظرف والخاصة أن الخال قائم مقام إذا كان لأن في الخال معنى الظرفية إذ
معنى لقيت زيدا كما لقيته في وقت الركوب وإذا كان سدم مسد المتعلق الذي هو الخبر

الضمير ذي حال بعده
لا يصلح لأن تكون خبراً
عن ذلك المبتدأ أو اسم
تفصيل مضافاً إلى المصدر
المذكور أو إلى مؤقوله
فالأول (كضمير العبد
مسياً) الثاني مثل (أتم
تبيين الحق منوطاً بالحكم)
إذا جعل منوطاً جارياً
على الحق لا على المبتدأ
والثالث نحو أخطب
ما يكون الأمر قائماً
والتقدير إذا كان أو إذا كان
مسياً ومنوطاً وقائماً مسياً
ومنوطاً وقائماً نصب على
الخال من الضمير في كان
وحذفت جملة كان التي هي
الخبر للعلم بها وسد الخال
مسدّها وقيد عرف أن
هذه الحال لا تصلح خبراً

لما بينتها المبتدأ اذا ضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالاساءة (٢٥٨) فان قلت جعل هذا المنصوب حالا مبني

في الحقيقة كسداد بنية الظروف مسددة متعلقاتها العامة فالحال سدّت مسدّة
الخبر في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة بواسطة (قوله لما بينتها) أي بالذات
أو باعتبار قصد المتكلم (قوله إلا أنشأ منسكورة مشتقة) الحصر انشائي أي
لا معارف ولا جوامد فلا ينافي مجيء الحال جملة كجسيأتي (قوله لجاز) أي جوازا
وقوعه أن تكون معارف الخ وكون مجبها منسكورة مشتقة أمر التقاضي لا يكون
المنصوب حالا بعد لان الظاهر أن التزامهم التعميم والاستشاق لا يكون إلا
لنسكوة وأن النسكوة كونه أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضا وقوع
الاسمية موقعة بالواو على ما قاله السكسائي وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين
أيضا فيخبر خبري زيداه وقائم (قوله موقعة) أي موقع المنصوب (قوله حليف
رضا) أي اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضا قاله العيني وبه يعرف أنه لا يتعين
لفظ كان بل مثلهما في معناها وأن الفهم الذي يفسره معمول المصدر قد يكون
بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أشيف اليه المصدر ولو ضميرا
وان لم عليه كون النفس والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندي أنه يصح أن يكون
التقدير اذ كان حليف رضا أي مصاحبا للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان
لتعاقب كل من الحالين حيثما لا يولى فافهم وحليف الرضا المخالف للمعاقد على
الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن
تجعل حالا من منصوب المصدر لان العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله
اكانت من صلته) أي متعلقاتها فعملها قبل الخبر فلا تسد مسدده لما علمت من أن
الشيء لا يسد مسد غيره الا اذا كان في محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أي بعد
الحال اذ لو قدر قبله لم يصح يحمل المصدر فيها لفصل بين المصدر ومعموله حينئذ
كذا قيل وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لان الخبر معمول للمبتدأ الا أن يجعل
كلا جنبى الخلاف في كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسدده والا فالخبر
مقدر على كل حال (قوله وهو رأى كوفي) أي افعال المصدر في الحال وتقدير الخبر
بعده رأى كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر
الضرب مثلا في كونه حال الاساءة ولعل وجه افاده نحو خبري العبد مسيا للعصر
مساية المصدر باضا فقه المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصص
في الخبر فكذا ما شابه وعلى كلامهم يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شيء
مسدده (قوله الى ضمير ذي الحال) الاضافة للبيان ان أيذ ذو الحال الاصطلاحي
الذي هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحا للضمير وحقيقة ان أيذ
ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيا) بالحال حصل

على أن كان تامة فلم لا جعلت
ناقصة والمنصوب خبرها
لان حذف الناقصة أكثر
فالجواب أنه منزع من ذلك
أمران أحدهما أن الممر
العرب استعملت في هذا
الموضع الأسماء منسكورة
مشتقة من المصادر فيكمنها
بأنها أحسوال اذ لو كانت
أخبارا لكان المضمرة
لجواز أن تكون معارف
ونكرات ومشتقة وغير
مشتقة * الثاني وقوع الجملة
الاسمية مقرونة بالواو
موقعة كقوله عليه
الصلاة والسلام أقرب
ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد وقول الشاعر
خبر اقتراب من المولى حليف
رضا * وشتر بعدى عنه
وهو غضبان * فان قلت
لما المحوج الى اضممار كان
لتكون عاملة في الحال
وما المانع أن يعمل فيها
المصدر فالجواب أنه لو كان
العامل في الحال هو المصدر
لكانت من صلته فلا تسد
مسدده فبقية فقر الامر
الى تقدير خبر ليصح عمل
المصدر في الحال فيكون
التقدير خبري العبد مسيا
موجود وهو رأى كوفي
وذهب الاخفش الى أن

التعابير بين المبتدأ والخبر (قوله واختاره في التسهيل) وكذا ابن هشام في المعنى
 لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيان والمقدر على الاول خمسة أشياء ولان
 التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت
 في غير هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه
 (قوله ورأى عيني الخ) رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأما بدل
 أو بيان وقوله يعطى الجنود بل حال سدد خبر رأى وقوله فعليك ذا كأي الزم
 الإيعاء الذي كان عليه أبوك (قوله فانه يتعين رفعه) أي عند عدم قصد المتكلم
 جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذكر
 الخبر بان يقال ضرب في زيد اذ كان شديداً أو ضربه شديداً كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز
 ضرب في زيد اشديداً) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد
 الحالانية كما مر اذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربعة
 فيتموهم الخبرية والقصد الحالانية كذا قبل وفيه أن هذه العلة تأتي في نحو أتم
 تبين الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذذ قولهم) أي لرجل
 حكموه عليهم وشذذوه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبيرية وتكون
 الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر فانه
 المصريح (قوله مسطاً) بضم الميم الاولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية
 مفتوحة (قوله مثبتاً) يعني نافذاً (قوله أي ثبت قائماً وجالسا) التقدير في فاذا زيد
 جالسا على غير القول بأن اذا النجاة ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هي الخبر
 (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أي في زيد قائماً وخرجت فاذا زيد جالسا (قوله
 أربع) بقيت أشياء في الهمع وغيره منها المبتدأ الخبر عنه باسم واقع بعد لاسيما
 في لاسيما زيد بفتح زيد ومنها المبتدأ الخبر عنه بتجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول
 المصدر فانه المبدل عن الفعل نحو سقيالك ورعيالك فلك خبر مبتدأ محذوف وجوبا
 ليسلي الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل أي وهذا الدعاء لك نقل
 هذا الثاني الدنو شري عن الرضى وعندى أنه انما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير
 الخطاب كفي التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بعله لشخص
 والخطاب بغيره لشخص آخر في جملة واحدة أما نحو سقيالك ويدور عياهم وفاظا هـ
 أن اللام تنقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله
 ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو علي انما التزموا في النعت المقطوع في المرح
 والذم والترحم حذف الفاعل أو المبتدأ في النصب أو الرفع للتنبيه على شدة
 الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بانشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء
 دما فينبتصرف ونسبة المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله في معرض مدح الخ)

واختاره في التسهيل وقد
 منع القراء وقوع هذه
 الحال فعلا مضارعا وأجازه
 سيبويه بهذه قوله
 ورأى عيني الفتى أباكا
 يعطى الجنود فعليك ذا كا
 أما إذا صلح الحال لان يكون
 خبرا لعدم مباينته للمبتدأ
 فانه يتعين رفعه خبرا فلا
 يجوز ضرب في زيد شديدا
 وشذذ قولهم حكمك مسطاً
 أي حكمك لك مثبتاً كما شذذ
 زيد قائماً وخرجت فاذا زيد
 جالسا فاما حكمه الاخفش
 أي ثبت قائماً وجالسا ولا
 يجوز أن يكون الخبر
 المحذوف اذ كان أو اذا كان
 لما عرفت من أنه لا يجوز
 الاخبار بالزمان عن الجئة
 تنبيه لم ينعرض هنا
 لموانع وجوب حذف
 المبتدأ وعدتها في غير هذا
 الكتاب أربعة * الأول
 ما أخبر عنه بنعت مقطوع
 للرفع في معرض مدح أو ذم
 أو ترحم

* الثاني ما أخبر عنه بخصوص نغم ونس المؤخر نحو نغم ونس الرجل زيد ونس الرجل عمرو إذا قدر

الخصوص خبراً فإن كان

مقدماً نحو زيد نغم الرجل

فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر

الناظم هذين في موضعهما

من هذا الكتاب * الثالث

ما حكاه الفارسي من

قولهم في ذمّي لا فعلت

التعدي في ذمّي عهد أو

ميثاق * الرابع ما أخبر

عنه مصدر مرفوع عجي به

يدل من اللفظ بقوله نحو

سمع وطاعة أي أمرى سمع

وطاعة ومنه قوله

وقالت حنان ما أتى بك ههنا

أذن نسب أم أنت بالحي

غارف * أي أمرى حنان

أي رحمة وقول الرازي

شكالي جمل طول السرى

صبر جميل فكلانا مبتلى

أي أمرنا صبر جميل (وأخبروا

بائمين أو بأكثر * عن) مبتدأ

(واحد) لأن الخبر حكيم

ويجوز أن يحكم على الشئ

الواحد بحكمين فأكثر ثم

تعدد الخبر على ضربين

الأول تعدد في اللفظ والمعنى

(كهم سراة شعرا) ونحو

وهو الغفور الودود ذو العرش

المجيد فعال لما يريد وقوله

من يذات فذاتى

مقبط مصيف مشى

وقوله

خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للايضاح فإنه يجوز ذكر المبتدأ وحده

كفي التخصيص وغيره (قوله ما أخبر عنه بخصوص الخ) انما وجب حذفه لصيرورة

الكلام لازماً المدح أو الذم فجري الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان

للوامع اذ لا يكون المخصوص خبراً الا اذا أخر (قوله من قولهم في ذمّي الخ) لدلالة

الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله لان المبتدأ هنا واجب التاخير (قوله في

ذمّي عهد) أي متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في

الذمة دنو شري (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أي بواسطة لان الاصل أسمع سمعاً

وأطبع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لفائدة

الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ اعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاممية التي

هي حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أي

رحمة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه التلم وقوله أذن نسب الخ أي ذو قرابة

هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحي وانما قات ذلك خوفاً عليه من انكار الحي اياه

قوله العمى فلننته الحجة موهمة أنهم لا تعرفه (قوله وأخبروا بائمين أو بأكثر) أي

مع كون كل مفرد أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف وفي المعنى زعم الفارسي أن

الخبر لا يتعدد تحتها بالافراد والجملة فيعين عنده في نحو زيد عالم بفعل الخير كون

الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو بفعل الخير

لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره في نحو زيد كاتب شاعر

كون شاعر خبراً ثانياً وكونه صفة لسكاتب انما يتصرف ثم قال وأوجب الفارسي

في كونها قرينة خاصة من كون خاصتين خبراً ثالثاً لان جميع المذكر السالم لا يكون

صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ يكتب لمن تعدد الخبر لا غير (قوله لان

الخبر حكيم) أي محكوم به (قوله في اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على

كل من الخبرين أو الاخبار كافي الدماميني (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم

أصلها سرية جمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعليل المعقل اللام أفعلاء

كنبي وأنبياء وتقي وأتقياء وزكي وأزكاء وأما قول شخبنا وشخبنا البسيد

والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعليل فعلاء كسر يف وشرفاء فعير مستقيم لان

ما قالوه في فعليل أفعج اللام وما نحن بصدد من فعييل معتلها وقبل هو اسم جمع

(قوله من يذات) البت السكاء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان

زعمها البعض تبعاً لاصدر كلام العيني المتناقض بدليل يذ والمعنى من يذات

فانما مثله لان هذا البت بقى في حذف المسبب وأقام السبب مقامه وقوله مقبض الخ

أي كاف في قبض أو صيفاً وشتاء أو القبط شدة الحر (قوله ينام الخ) الضمير للذئب

والذي وقع في الشارح يقظان نائم لكن المروي الذي يدل عليه بقيمة القوافي

ينام باحدى مقبضيه ويتقي * بأخرى الاعادى فهو يقظان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه
العطف وتركه والثاني
تعدد في اللفظ دون المعنى
وسايطه أن لا يصدق
الاخبار ببعضه عن المبتدا
نحو هذا حلوا مض أى
مضوه بهذا أعير يسرأى
أنسبط وهذا الضرب
لا يجوز فيه العطف خلافا
لأى على هكذا اقتصر
النظم على هذين النوعين
في شرح الكافية وزاد
ولده في شرحه نوعا ثالثا
يجب فيه العطف وهو أن
يتعدد الخبر لتعدد ما هو له
أما حقيقة نحو ينفو كاتب
وسايط وقية و قوله
يد الخبر هاريتجى
وأخرى لأعداها غائظه
وأما حكما كقوله تعالى
اعلموا أنما الحياة الدنيا
لعب ولهو زينة وتفاخر
بينكم وتكاثر في الأموال
والاولاد واعتزشه في
التوسيع فمنع أن يكون
النوع الثاني والثالث من
باب تعدد الخبر بما حاصله
أن قولهم حلوا مض فى
معنى الخبر الواحد بدليل
امتناع العطف وأن يتوسط
بينهما مبتدأ وأن نحو قوله
يد الخبر هاريتجى
وأخرى لأعداها غائظه
في قوة مبتدأ أن لكل منهما
خبر وأن نحو وأنما الحياة

من القضية بقطان ها جمع أى نائم والشاهد في قوله فهو يقطان نائم فإن الخبر
فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبني على أن المراد يقطان من
وجه نائم من وجه ولأن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين
اليقطان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه
العطف) أى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون إلا بالواو
أفاده شيخنا السيد (قوله ونها يبطه الخ) هذا صادق بنحو وهذا أى أسود لا بلق
مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كالأو بعضا فخرج
نحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم المطلق الخبر
على كل واحد محذور من إطلاق ما للكل على الجزء (قوله أى مض) يعنى أن الموجود
في الرمان هو المازاة وهى كيفية متوسطة بين الخلاوة والحموضة الصرقتين وليس
فيه طعم الخلاوة وطعم الحموضة اذ هما شذان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى
في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفة من اذ كل من الصفتين الصرقتين موجودة في
زيد قاله الناصر اللقاني (قوله أى أنسبط) أى في العمل لكونه يعمل بكلماته
وكان عمر بن الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أى سركا في الصحاح (قوله لا يجوز فيه
العطف) أى نظر للمعنى لأن الخبرين في المعنى شئ واحد والعطف يقتضى خلاف
ذلك (قوله خلافا لى على) فإنه أجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ (قوله وزاد
ولده) أى على ما في شرح الكافية فلا ينافى أنه تابع في هذه الزيادة لاسمه في شرح
التسهيل (قوله لتعدد ما هو له) بهذا لتعليل حصل الفرق بين هذين النوعين
ونحوهم سرا شعرا لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لأن كلا من أفراد
المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو ينفو الخ فإنه لم يتصف كل من
البنتين بالاوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ (قوله
يد الخ) يد خبر المبتدأ أو أخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله وأما حكما
الخ) إنما كان التعدد حكما في الآية لكون المبتدأ المفرد ذا أقسام فجعل في
حكم الجمع الدال على الأفراد (قوله أنما الحياة) أى حالها (قوله واعتزشه) أى
ما ذكر من النوعين الثاني والثالث والمفهوم من اعتراض الموضوع قصر تعدد الخبر
على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى وابن الناطم لا يصره على
ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما ما مبتدأ) كما يتبع توسط المبتدأ بينهما ما يتبع تأخر
المبتدأ عنه ما فلا يجوز حلوا مض الرمان نفسه صاحب البديع عن الأكثر كفى
الجمع فقول البعض يعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله في قوة مبتدأ أن
الخ) إنما رتب هذا مع إمكان الرتب لأن الثاني تابع كما فعل في الآية لأن هذا الذي
ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا بخلاف كونه تابعا فإنه يرفع التعدد اصطلاحا

الذي اعلم به وهو انه في تابع لا خبر فالت وفي هذا الاعتراض (٢٦٣) نظر أماما فإله في الاول فليس بشي اذ لم

يصادم كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكره ضابطان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ كما قدمته فكيف ينجم الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثاني فهو أن كون بدل ونحوه في قوة مبتدأ أن لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا اذ النظر الى كون المبتدأ واحدا أو متعددا انما هو الى افظه لا الى معناه وهو واضح لا خفاء فيه وأما قوله في الثالث ان الثاني يكون تابعا لا خبرا فانا نقول لا منافية أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ وغير ذلك وهو أيضا ظاهر **خاتمة** حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من

فقط أفاده الناصر (قوله الثاني تابع) أي الثاني منه تابع فالرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدأ في قوة مبتدأ لتعدد حكمه كالفعل فيما قبله مع انه أقوى في رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدأ في الآية خفي لكونه حكما فلم يجرج عليه في الرد لذلك فافهم (قوله وفي هذا الاعتراض) أي الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثاني) أي دفع ما قاله في الثاني * (فائدة) * في البحر المحيط للزر كشي قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا أو تأتي بل يتعين اعراضها صفة لما يلزم على الاول من استقلال كل جزء الجزء ومن هنا منع جماعة أن يكون حلوا مض خبرين وأوجب الاخفش أن يكون حامض صفة والخمهورا القائلون ان كلامهم ما خبر لما يلزمهم القول بمشمله في نحو الانسان حيوان ناطق لان حلوا مض ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلاله بخلاف الانسان حيوان ناطق اهـ ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدأ وهو قسمان أحدهما أن يجر كل من المبتدأت عن انشاقته لتصير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدأ الخبر بالرابط بخو زيد عمر وهند شار به في داره من أخله والمعنى هند ضاربة عمر وفي داره من أهل زيد الثاني أن يضاف كل من المبتدأت غير الاول لصهر ما قبله فنور يد عمر محالة أخوه قائم والمعنى أخو خال عمر زيد قائم (قوله لان نسبته) أي الخبر من المبتدأ أي الى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفعل الى الفاعل يعني أن الخبر بالنسبة الى المبتدأ كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل الالتماس كقاعدة التسبب في نحو قائم زيد قد دخل عمر وفادفع الاعتراض بأن الفعل يقترب بالفاء كما في هذا المثال هذا المخلص ما قاله البعض والاقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وان يجعل الغنى أن نسبة الخبر الى المبتدأ كنسبة الفعل الى الفاعل في أن كل نسبة محكومة الى محكوم عليه فكلا يفضل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفضل بين الخبر ومبتدأه بالفاء فان قلت هذا التقرير يؤدي الى جواز قائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر برفقت رتبة المبتدأ التقديم الفصل حاصل تقدير افا فهمه فاه بنفس (قوله يشبه أدوات الشرط) أي أسماء أي في العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أي ان تأخر عن المبتدأ فان سبقه نحو قوله الذي يأتيهني وجب ترك الفاء لان الجواب انما يفتقر بالفاء اذا تأخر (قوله اما رجو باوذلك بغدأما) كان ينبغي

ان شاق

الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الآن بعض المبتدأت يشبه أدوات الشرط

فيقترن خبره بالفاء اما وحي اود ذلك بعد اما نحو واما ثم واما قوله * اما القائل لا قتال لديكم

اسقاط هذا القسم لان اقتصر الخبر فيه بالفاء لاجل أما المتضمنة معنى الشرط
لا شبهة المبتدأ اباداة الشرط (قوله وذلك) أى المبتدأ الذى يقترب خبره بالفاء
جوازاً اما موصول الخ وجملة صورته خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط
معه موصول بظرف موصول بتجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست
صوره مضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحتهم ست صور موصوف
بالموصول المذكور وتحتهم ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضاف الى غير
موصوف بخلاف نعمة فمن الله أو موصوف بغير ما ذكره

كل أمر بما عدا أم ودانى * فنوط بحكمة المتعالى

قيل ومنه حديث كل أمر دى بال الخ وفيه بحث أبدى به فى رسالتى الكبرى فى
البسيلة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى ان يأتى
أكرمه مكرم امتنعت الفاء لانها انما دخلت فى الخبر لا شبهة المبتدأ بالشرط وهو
هنا منتف إذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضاً وخرج
بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فمكرم خلافاً
لابن السراج ولا القاسم فزيد أو فاضله خلافاً للناظم فى تسهيل له فله صرح فيه
بجوازه ومثله لى شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
وجعل الجمهور الخبر متخذاً أى مما يتلى عليكم بحكم السارق وكان على الشارح
أن يريد وأن لا يكون مصداقاً لم يستقبل ولا بقدر ولا بما التافية أو يقول
موصول بفعل صالح للشرطية كفى للتسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر (قوله أو
بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تنبيهه الجار والمجرور (قوله
واما موصوف) أى اسم من مكرم موصوف وقوله بهما أى بواحد من الفعل
والظرف (قوله أو مضاف الى أحدهما) أى الموصول والموصوف المذكورين
بأقسامهما واعلم أن المضاف الى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل
وما بعينها كجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا ردهم معه وأما المضاف الى
الذكر الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بعينها فقول والشارح
وكل الذى تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيذاً وقوله وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل
فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيدى جميع ما قبله ولو
حذف لفظ قصد كفى قوله فلو عدم العموم وكفى قول التسهيل عام لسكان أخصر
لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الدمامى بنى الى اشتراط العموم من أصله
بعد كون موضوع المسئلة المبتدأ المشبه لاسم الشرط فى العموم (قوله واستقبال
معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فتشمل نحو وما أصابكم
من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصول سقوط الفاء فى قراءة نافع

فضرورة واما جوازاً وذلك
امام موصول بفعل لا حرف
شرط معه أو بظرف واما
موصوف بهما أو مضاف الى
أحدهما واما موصوف
بالموصول المذكور بشرط
قصد العموم واستقبال معنى
الصلة أو الصفة نحو الذى
يأتىنى أو فى الدار فله درهم
ورجل يسألنى أو فى المسجد
فله بر وكل الذى تفعل فلان
أو عليك وكل رجل يتقى
الله فسيعيد والسعى الذى

تسعا فثلاثة فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لا لتفاء شبه الشرط وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة
حرف شرط وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن أن أو أن
أولكن باجتماع المحققين فإن كان الناسخ أن وأن (٢٦٤) ولكن جاز بقاء الفاء نص

وابن عامر جمع (قوله فلو عدم العموم) وعنده ما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعي
الذي تسعا في الخبر ستة لقاء وكل رجل يأتيني في المسجد كذا أو ما بتقييد
الموصوف نحو كل رجل كريم يأتيني كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من
الأمثلة لم يعد فيه العموم بل قل فإن قيل المراد بعدم العموم قلته لا عدمه
رأسا قلت لا وجه لارادة ذلك لأن قلة العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط
لأنها توجد فيه نحو من يقسم في المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم
الاستقبال) نحو الذي زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا
تسكا بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله وأول على معنى وما
يتبين أصابته أي أكرم قاله الدماميني (قوله الذي اقترن خبره بالفاء) أي الذي يجوز
اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أي أزال حوازه دخولها وليس المراد أن
النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالها كتبسه عليه الدماميني أسكن
هذا التأويل مع كونه غير ضروري بأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء وكون
المراد جاز بقاء حوازه الفاء لا تخفى ما فيه وإنما أزال الناسخ جواز الفاء لزال
شبه المبتدأ بالشرط بدخول الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه
ما قبله وهنا تقدم على المبتدأ الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أي لأنها
ضعيفة العمل أذ لم يتغير دخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف
معهما بالرفع على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات إن فأنها قوية
في العمل لتغيرها المعنى (قوله قل إن الموت الخ) كان الأنسب تقديمه على ما قبله
لتنصل أمثلة أن المكسورة بعضها ببعض وقد وجه تأخيرها بأنه من الموصوف
بالموصول وهو آخر الأقسام في كلامه سابقا (قوله من فرق) أي خوف وبابه فرح
(قوله فوجود الفاء في الخبر) أي خبر المبتدأ المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن
وأسهل لعل الأحسن من جهة المعنى والأسهل من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

* (كان وأخواتها) *

أي نظائرها في العمل فقيه استعارة مصرحة أصلية وأورد كان بالذكور إشارة
إلى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكامها وإنما كانت أم الباب لأن الـكون
يعم جميع مدلولات أخواتها ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على

على ذلك في أن وأن سبويه
وهو الصحيح الذي ورد نص
القرآن الحمدي به كقوله تعالى
ان الذين قالوا ربنا الله ثم
استقاموا فلا خوف عليهم
ولا هم يحزنون ان الذين
كفروا وما أولاهم كفارا فليكن
يقول من أحسنهم ملء
الأرض ذهبا ان الذين
يكفرون بآيات الله ويقتلون
النبیین بغیر حق ويقتلون
الذين یأمرون بالعدل من
الأناس فیشرهم بعداب
الهم واعلموا أنما عثم من
شيء فإن الله خمس قتل ان
الموت الذي تقررون منه
فانه ملائكم ومثال ذلك
مع لكن قول الشاعر
بكل داهية أتني العدا وقد
نظن أني في مكربيهم فرح
كلا ولكن ما أبدى من فرق
فكي يغردا في غيرهم بي
الطمع * وقول الآخر
فوالله ما فارقتكم قالبا لكم
ولكن ما يقضي فسوف

يكون * وروى عن
الأخفش أنه منع دخول
الفاء بعد ان وهذا عجيب

لأن زيادة الفاء في الخبر على رأي جازة وإن لم يكن المبتدأ شبه أداة الشرط
نحو زيد فقامت فإذا دخلت على اسم شبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر
زيد وشبهه وثبت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم * (كان وأخواتها)

فاعل

فاعمل لا تفعل ولا تكسرها الخجى المضارع على يفعل بالضم لا الفتح (قوله ترفع كان
 المبتدا) أي تجدد له رفعا غير الأول الذي عامله معنوى وهو لا يتبدل وتسميته
 مبتدا باعتبار حاله قبل دخول النسخة والى في المبتدا للجنس فان منه ما لا تدخل
 عليه كالأزمنة التصديرية لا ضمير الشأن ولازم الحذف كالخبر عنه منعت مقطوع
 وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا في الهمع والتصریح وغيرهما
 (قوله ويسمى اسمها) التسمية المرفوعة اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية
 خالصة عن المناسبة لان زيد في كذا في كذا اسم للاثبات لا لالتميز والافعال لا تخبر
 عنها إلا أن يقال الاضافة لا في ملابسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي
 الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون)
 أي ما عند الكوفيين فإنه موافق للبصريين ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل
 ناصب غير رافع ولا نظيره وأما الرفع عليهم بأن العامل الانطى أقوى من المعنوى
 فلا يهض عليه وان أقره البعض واقتصر عليه لان العامل في المبتدا عندهم
 ليس معنويا بل هو افظى وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف في كان زيدا قائما وعمرو
 جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين
 وعلى مذهب البصريين يجوز لان العامل واحد هكذا ظهر في فاعله (قوله باق
 على رفعه الأول) فهو مرفوع عما كان مرفوعا عليه قبل دخولها (قوله والخبر تصبه)
 آل فيه أيضا للجنس فان منه ما لا يدخل عليه كالخبر الطلبي فلا يقال كان زيد
 اضربه والانثائي فلا يقال كان عبدى بعتك على قصد الانشاء لان هذه الافعال
 ان كانت خبرية فهي صفات لصادر أخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيدا قائما زيد
 قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى أصبح زيدا قائما زيد قيام له حصول في الزمن
 الماضي وقت الصبح وقس على هذا سائر ما يكون الخبر طلبيا أو انشائيا في
 حصوله في الماضي فيناقض آخر الكلام أوله وان كانت غير خبرية فان توافق طلبها
 وطلب أخبارها كتنفي بطلبها عن طلب أخبارها اذا اطلب فيها طلب
 في أخبارها تقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل تقوم ولا تقول كن قم
 ولا هل تكون هل تقوم وأما قوله * وكوفي بالسكارة ذكر بني * فذكر بني فيه بمعنى
 تذكر بني وان اختلف الطالبان كان يكون أحدهما امرا والآخر استفهاما نحو
 كوفي هل ضربت اجمع طالبا من تحت فان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال
 أفاده الرضي والخبر الفعلي الماضي في صار وما بعينها ودام وزال وأخواتها
 لدلائلها على اتصال الخبر بزمان الاخبار والماضي على انقطاعه فيقتضيان وهذا
 متفق عليه والخبر المفرد المضمين معنى الاستفهام في دام وليس والمنفي بما على
 الاصح فلا يقال لأكلت كعبا مادام زيدا ولا أين مازال زيدا ولا أين ما يكون زيدا

(ترفع كان المبتدا) اذا دخلت
 عليه ويسمى (اسما) لها
 وقال الكوفيون هو باق
 على رفعه الأول (والخبر
 تصبه)

ولا أن ليس زيد وجوزة الكوفيون بخلاف المنفي بغير ما وغير المنفي نحو أن
لا يزال زيد وليس كان زيد كذلك في الهمع وغيره قال الدماميني نقلا عن غيره يفتي
أن تكون ان كذلك لان لها المصدر يدل أنها تعلق نحو قطنون انك لبتهم الا قبلا
ثم ذكر ان لا في جواب القسم كذلك وسبأ في ايضا حذو في باب ظن وأخواتها وعلة
المنع كما في الدماميني ازدحام اثنين على طلب الصدرة في المنفي بما ولزوم تأخير
ماله المصدر أو تقديم معمول الأصل في دأوم ولزوم تقديم خبر ليس عليها في ليس
والهجج منعه قال الدماميني ويوافق نقل الجواز عن الكوفيون نقل المصنف عنهم
أن تا النافية لا تلزم المصدر (قوله باتفاق) أي وإن اختلف في نفس المنصوب
فقال القراء هو شبيهه بالحال وبقيبة الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين
خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبهه بالمفعول وهو الهجج
لوروده باطراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها
بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون
جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح إنما
الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد قاله الدماميني (قوله وكسان في ذلك) أي
في العمل المذكور لا في المعنى ومعنى كان اتصاف الخبر بعينه خبرها أي بمذلول
خبرها التضميني وهو الحادث في زمان صيغتها (قوله ومعناها) أي مع معموليها
لان معناها وحدها مطلق حدث في زمان ماضٍ نراه وقوله بالخبر أي بمذلوله
التضميني وقوله نراه أي ماضيا ومثله ذلك كما يقال فيما بعده (قوله ومعناها
التحول الخ) أي فهي موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل
على التحول والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها لخصال الفرق أفاده سم (قوله
وليس) أصلها عند الجمع وليس بكسر العين تخفيف بالسكون لثقل الكسرة على
الباء ولم تقلب الباء ألقا لانه جامد فذكر هو أفيه القلب دون التخفيف لانه أسهل
من القلب ولو كانت الفتح لم تسكن خفة الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم
لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام
تكون قد جاءت من الباءين وحكى القراء لست بكسر اللام كذا في الهمع مع زيادة
من الدماميني (فائدة) ذكر في التسمي بل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على
اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس أحسن أي هنا اه وقد
بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال أبو حبان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف
اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها الا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلا يثبت
الفاعل وأما الخبر فيكون قياسه جواز الحذف لانه ان روعي أصله وهو خبر المبتدأ
جار حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك اسكنه سار عندهم عوضا من

باتفاق ويسمى خبرها
(ككان سبدا عمر)
فعر اسم كان وسبدا
خبرها و (ككان) في ذلك
(ظن) ومعناها اتصاف
الخبر عنه بالخبر نارا
و (بات) ومعناها اتصافه
به ليلا و (أخفى) ومعناها
اتصافه به في الخفى
و (أصبحا) ومعناها اتصافه
به في الصباح و (أمسى)
ومعناها اتصافه به في
المساء و (صار) ومعناها
التحول من صفة الى صفة
(وليس) ومعناها النفي

المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا كون من أكون زيدا والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف في الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقريته اختصارا وفصل ابن مالك فحذفه في الجمع الاليس فأجاز حذف خبرها اختصارا ولو بلا قريته اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اهـ وكتب يسم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا مخالف ما يأتي في نحو ان خبر خبر من أن خبر الاول اسم كان المحذوف مع خبرها فقد جوز وحذف الخبر هنا أو هذا محض بذا أو يحذف الخبر وحده فلحصر اهـ (قوله وهي عند الاطلاق) خرج نحو ليس خلقني الله مثله فهي في هذا للماضي واسمها ضمير الشأن ونحو ألوهم يأتهم ليس مصر وفاهم فهي في هذا للمستقبل (قوله لنفي الحال) أي لا انتفاء الحدث في الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضي ماض ويمكن أن يجاب بأن محاشتها لاسائر الافعال في الدلالة على المضي عارض نشأ من شبهها الحرف في الجود وفي المعنى (قوله ماضي زال) احتراز عن زال ماضي يزول يفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ما زرع زال ماضي يزول فانه تام قاصر بمعنى اتقل وزهد ومصدر الاول الزيل ومصدر الثاني الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كفي ان تصريح وغيره (قوله وقتئذ) تثليث التاء وأفتأ جمع (قوله ومعنى الاربعة) أي مع النفي (قوله على ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول الخبر عنه للغير سواء ادم يدوامه نحو ما زال زيد أزرق العينين ما زال الله محسنا أو لا نحو ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذي الاربعة) أي موادها فاندفع ما قبل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والنهي لا يدخل على الماضي (قوله لا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والآربعة متضمنة للنفي ونفي النفي اثبات (قوله والمراد به النهي والدعاء) ظاهر الطلاقة الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وان نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر

ان ترالوا كذلکم ثم لازمت لکم خالدا لود الحبال

بناء على ورودان للدعاء كفي البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل في كل قبل ومثلهما الاستفهام الانكارى (قوله ليس نفل الخ) ليس امامه جملة واما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة نفل الخ خبرها وكل اسم ينفك وذاعني خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخر لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل (قوله يمين الله) خبر مبتدأ محذوف أي قسمي أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والواصل جمع وصل وهو العضو (قوله معها) أي مع الافعال الاربعة (قوله الا في القسم) أي بشرط

وهي عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد بمن يحسبه و (زال) ماضي يزال و (برها) و (فتئ) وانقل) ومعنى الاربعة ملازمة الخبر بالخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا ومارح عمرو أزرق العينين وكل هذه الافعال ماعدا الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط (وهذي الاربعة) الاخيرة لا تعمل الا بشرط كونها (شبهه نفي) والمراد به النهي والدعاء (أولتي متبعه) سواء كان النفي لفظ نحو ما زال زيد قائما ولا يزالون مختلفين لن فبرح عليه عا كقين وقوله

ليس نفل ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقفل فنوع أو تقدير نحو تالله تفتؤ تذكري يوسف وقوله فقلت يمين الله أرح قاعدا ولو قطعوا رأيتي لديك وأوصالي * ولا يحذف الثاني في قياسا الا في القسم كما رأيت وشذوقه

صاح شمر ولا تزال ذاكر
المو * تفتت يانه ضلال
مبين * ومثال الدعاء قوله
ألا يا سلمى يادارمى على
البسلا * ولا زال منهلا
بحر عائل القطر * (ومثل
كان) في العمل المذكور
(دام - بموقاما) المصدرية
الظرفية (كأط مادمت
مصيبارهما) أى مدة
دوامك مصيبارهما * تنبيه
مثل صار في العمل ما واقعها
في المعنى من الأفعال
وذلك عشرة وهى آض
ورجع وعاد واستحال
وقعد ومار ارتد وتحوّل
وغدار وراح كقوله
وبالحض - حتى آض رجعا
عنظنطا * إذا قام ساوى
غارب الشعل غاربه وفي
الحديث لا ترجعوا بعدى
كفاراً وقوله

وكان مضى من هديت
برشده * الله مغوعد
بالرشد آمرا * وفي الحديث
فاستحالت غربا ومن كلام
العرب أرهف شفرته حتى
قعدت كأنها حربة وقال
بعضهم
وما الممر الا كالشهاب
وشوئه * يحور رمادا
بعد اذهوسا طخ * وقال الله

تعالى القاه على وجهه فان تبدى برا وقال امرؤ القيس * وبذلك قرحاديا بعد حجة

لا جمع

كون الفعل مضارعا وانما فى لا كفى التصريح وغيره (قوله منتظفا مجيدا) أى
صاحب نظاق وجواد وها خبران لأبرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبرين
هذا الباب أو الثانى نعت للأول بناء على مقابلة (قوله منى) قال فى التصريح هو اسم
امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اه وكأله قصيد الرذلى العبنى فى قوله ومضى
ترخيم مية اه ومن يتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجد بهى محبوبته مية ما وقوله
على البسلا أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضي إذا صار خلقا والجرجاء
أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيا أو القطر المطر والنهل المنسكب والمراد
الانهلال الغير المضرب بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أى الناقصة أما
التامة كفى مادامت السموات والأرض فلا تجعل العمل المذكور (قوله الظرفية)
أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبني مادمت صحبا أى
دوامك صحبا فدام تامة بمعنى بق وصحبا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية
(قوله كأط الخ) أى كأط المحتاج درهم مادمت مصيبارها فى الكلام تقديم
وتأخير وحذف (قوله مادمت) أصله دومت بضم الواو لثقله من باب فعل المفتوح
العين الى مضموها عند ارادة اتصال ضمير الرفع المحذوف به فنقلت ضمة الواو الى
الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار فى العمل)
أى على خلاف فى ذلك (قوله وبالحض) أى وربيت أى ذلك البعير بالحض وهو
بالجمعين اللين الخالص والجعد يطلق على معان منها الكبريم والخييل وكثير الوبر
والغليظ كفى القاموس وأذهبنا الخبران فعلم ما فى قول البعض الجعد الكبريم
كفى القاموس والمراد به البيت الغليظ اه من المؤاخذات والعنظنط بالعين
المهملة المفتوحة والنون المفتوحة والطاء من المهملتين كفى القاموس
الطويل والغارب بالعين المعجمة والراء الكاهل (قوله غربا) أى دلوا عظيمة (قوله
أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أى سن سكينته وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرده
عمل قعد هذا العمل الا اذا كان الخبر مصدرا مكان واستحسنه الرضى فلا يقال
قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطاوعا وجعلوا منه قعدا يسأل حاجة الا
قضاها وجعل منه الرشحى قوله تعالى فتعبدوا لدموم ما شذولا (قوله وبذلك)
بالبناء للجهول قرحا بفتح القاف وضعا أى جرحا داميا أى سائل الدم والنهيمى
مثل النعمة وهى بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة فم كعنب
وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا مثل البأساء والأبؤس كذا فى المصباح
ومثله فى القاموس وزاد جمع النعماء بالفتح والمد وهما نعيم ونعمات بكسرتين وقد
نفع العين اذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى فى البيت بالضم لانها فيه بالقصر
ودعوى أن القصر للضرورة غير مسهوعة وعرفت أن النعمى بوجهيهام نردة

في ذلك من نعيم شحون أدبوسا * وفي الحديث لزرقتم كبر زرق الطير تغدو خماسا وزروح بطانا وحكي سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما سارت فالتصب على أن ما استغفاهمية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود إلى ما وأدخل التانيث على ما لأنها (٢٦٩) هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير

أية حاجة سارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل وأضحي وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفقت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال الجبال فكانت سرابا وقوله

بتيهاء فقر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا يروضها * ويحوظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله ثم أضخوا كأنهم ورف جف فألون به الصبا والديور وقوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم اذهب قريش واذمناهم بشر * وقوله

أمت خلاء وأمسى أهلها احتملوا * أخنى عليها الذي أخنى على ليد * قال في شرح الكافية وزعم الزنجشري أن أمت ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولأمن واقته (وغير ماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل واسم

الاجمع فهو ضمير الجماعية عليها في قوله شحون أدبوسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي النعمة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم فقول البعض النعمى بفتح المنون جمع نعمة فاسيدو الأيوس كأنفس جمع بأس قاله البعض كشحناء وقد استعبد مما صر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو وخماسا الخ) في التثنية به فظن لان الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فالتصايب بعدهما على الحال (قوله وحكي سيبويه) غير الاستلوب لأنه نادرا في التسمية بل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني أن الاندلسي قال جاء فلا تستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البرق فغيرين ونقل هذا السيوطي في الجمع عن قوم (قوله وأدخل التانيث على ما) أي أوقعه على ضمير ما أي أنت ضمير ما والمراد أدخل علامة التانيث على الفعل المسند إلى ضمير ما (قوله بتيهاء) أي أفض بتيه فيها السائر فقرأى خالية والمطى الواو للحال وهو اسم جنس جمع على الطمية سميت مطية لأنها تطو في سيرها أي تسرع كأنها أي في سرعة السير قطا الحزن أي القطاة في الحزن بفتح الحاء ما غلط وصعب من الأرض وفائدة هذه الاضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سير فيه وجهلة قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدتها التنبية على شدة سرعة سيرها لأن اسرعاها إلى فراخها غالبا أشد من اسرعاها إلى البيض (قوله فألوت) أي طارت والصبا والديور يحان متقابلتان (قوله فأصبحوا الخ) في الاستشهاد به فظن لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما جعناها ماضيا (قوله أمت خلاء) الشاهد في هذا فقط لا في الثاني لكون الخبر فيه ماضيا وصار وما جعناها لا يكون خبرها ماضيا كما مر وأخنى عليها أهلكها وأبد كعقب (٣) نسر عمر طوبلا (قوله وهو المضارع الخ) يشعر بأنه لا ينبغي غمها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيبويه مكنون فيه فقال في شرح اللحة أن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالج به الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه أو نعت لفعل مطلق محذوف أي عملا مثل عمل الماضي ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقدر عليه فله غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه

(مثله) أي مثل الماضي (قد عملا) العمل المذكور أن كل (غير الماضي منه استعملا) يعني أن ما نصرف من هذه الأفعال بعلم غير الماضي منه عمل الماضي وهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال (٣) قوله ولابد كعقب صوابه كعبد كافي القاموس والصحاح

الافعال في ذلك أى التصرف ثبوتاً مع التمام أو النقصان وانقضاء (قوله ودوام على الصحيح) بمقابلته ما قاله الاقدمون وقيل بل من المتأخرين أن لها مضارعاً وهو يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً ذكره في التوضيح وشرحه قالوا لا يريد على القول الصحيح يدوم ودوام ودوام لانها من تصرفات دام التامة ولي بالاقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكملك مادمت عاصياً وقولك لا أكملك ما تدوم عاصياً بل الصحيح عندي أن لها مصدراً أيضاً بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تقول مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط الخ فلا يقال انها مع ما بعدها في تأويل مصدر مقدر لا موجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فاذا قلت أحبك مدة دوامك صالحاً كان دوام مصدر الناقصة وصالحاً خبره مثل أحبك مادمت صالحاً والفرق تحكم محض تقدير (قوله تصرفاتاً) المراد التمام النفسي اذ لم يجزئها اسم مفعول (قوله ولم ألك بغياً) أصل ألك أكون حذفت ضمة الجازم وواو لا لتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة الا فاؤها وأصل بغياً بغوياء اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين انما سنها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح ولعل وجه جعله من باب فاعول لا من باب فاعيل أن فاعيل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بالطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والنظا هو أن بغياً هنا بمعنى فاعل وأما فاعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث بالطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أو حديداً) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كونه حذفت الواو لا لتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو وجرعت الواو والمخوفة قل زال التقاء الساكنين قاله في التصريح قال الروادى ان قبل لم ترجع الواو لزال التقاء الساكنين في نحو ولم ألك بغياً بحذف النون قلنا لما كان المقضى لحذف النون ليس واجبا بل هو امر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير مخذوفة بل هي ثابتة في التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا قاله لما وجب تحريك النون لاجل واو الجماعة عزال سكونها لفظاً وتقديرافزال موجب حذف الواو لفظاً وتقديرافلو حذفت اسكان حذفتها بلا مقتضى (قوله والمصدر) المصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى الانقضاء والاصباح والامساء ومصدر صار الصبر والصبرورة ومصدر بات البياض والبيتونة ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك اياه) أى القى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله اذالم تلفه) أى تجده واعلم أنه اذا

وهو ليس باتقاف ودوام على الصحيح وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زك وأخواتها فإنه لا يستعمل منها الامر ولا المصدر وقسم يتصرف تصرفاتاً وهو باقيها فالمضارع نحو ولم ألك بغياً والامر نحو قل كونوا حجارة أو حديداً والمصدر كقوله يسذل وحلم ساد في قومه القنى * وكونك اياه عليك يسير * واسم الفاعل كقوله وما كل من بدى البشاشة كأنها * أهلك اذالم تلفه لك منجدا * وقوله

قضى الله يا أسماء أن است زائلا * (٢٧١) أحبك حتى يغض الجفن منغض * (وفي جميعها) أي جميع هذه

قيل ما منقح عمر وفأما كان منقح مبتدأ ناقصا معتمدا على نفي فيحتاج إلى اسم
وخبر من حيث نقصان وهما عمر ووقائما إلى مرفوع يستعن خبره من حيث
الابتداء فهو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الأول
أن فيه إقالة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفى بهذا
المرفوع لعدم حصول إقالة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغنى عن الخبر هو
المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الأزهري أنه الخبر فيكون قائما في
المثال مع كونه خبرا منفصلا من حيث نقصان سنة مستند خبر منقح من حيث الابتداء
لأنه تمام إقالة قال ولا يتضرر كونه منصوبا لأنه ليس خبرا حقيقة وإنما هو ساد
مسند وورع بما نزع فيه قولهم وبغنى عن الخبر مرفوع وصف الآن يقال أنه أغلبي
والأقرب عندي أنه الاسم لأنه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن
ذلك لغرض نقصان المبتدأ فافهم (قوله أن است) أن مخففة من الثقيلة اسمها
ضمير الشأن وجهلة است زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير
مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أجزا جاعا) لم يكثر بالخالف في دام وليس
لغاطه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الإجماع والشارح أبقى
الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط
الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعوه ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق
بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة
وبحث شيخ الإسلام في الاستشهاد بالثبت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني
وهو منغصة وأضمر في الأول وهو دامت بل يلزم على الأعراب الأول الفصل بين
العامل وهو منغصة والمعمول وهو ياد كاربأجنبي وهو لذاته (قوله منع ابن معطى
الح) اعلم يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته)
أن كان المراد من نفي الخلاف كما قد يبادر ورد أن المبتدأ مقدم على الثاني لأن
يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام
هندي يعلمها) في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم
خبر غدير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني أن يكون في الدار
صاحبها فإن الحرف المصدرى مانع من التقديم والخبر مانع من التأخير فوجب
التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله
لما عرفت) أي في شرح قول الناظم كذا إذا دعا عليه ضمير من لزوم عود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة لآخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالآتي هنا سؤال الشارح
وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله مختصرا (قوله الامكاء)
أي صغيرا أو تصديقه التصديق (قوله وأن يكون في الخبر الح) الصواب الجواز في

الأفعال حتى ليس وما
دام (توسط الخبر) فيها
وبين الاسم (أجزا جاعا)
نحو وكان حقا علينا نصر
المؤمنين وقراءة حمزة
وحقق ليس البر أن تولوا
بغصب البر وقوله
سلي أن جعلت الناس عنا
وعنهم

فليس سواء عالم وجهول
وقوله

لا طيب للعيش مادامت منغصة
لذاته ياد كل الموت والهزم
* تنبيهان * الأول منع
ابن معطى توسط خبر مادام
وهو وهم اذ لم يقل به غيره
ونقل صاحب الإرشاد
خلافه في جواز توسط خبر
ليس والصواب ما ذكرته
* الثاني محل جواز توسط
الخبر ما لم يعرض ما يوجب
ذلك أو يمنعوه فمن الموجب
أن يكون الاسم مضافا إلى
ضمير يعود على شيء في الخبر
نحو كان غلام هندي يعلمها
وليس في تلك الديار أهلها
لما عرفت ومن المنافع
خسوف البس نحو كان
صاحبى عدوى واقتران
الخبر بالآتي نحو وما كان
صلاتهم عند البيت الامكاء
وأن يكون في الخبر ضمير
يعود على شيء في الاسم نحو كان غلام هندي مبغضه لما عرفت أيضا (وكل) أي كل العرب أو النحابة (سبعة)

أى سبق الخبر (دام حظر)
 أى منع سبق مصدر نصب
 بحظر مضاف الى فاعله
 ودام فى موضع النصب
 بالمفعولية والمراد أنهم
 أجعوا على منع تقديم خبر
 دام عليها وهذا تحتها
 صورتان الاولى أن يتقدم
 على ما ودعوى الإجماع على
 منعها مسلمة والاخرى أن
 يتقدم على دام وحدها
 ويتأخر عن ما وفى دعوى
 الإجماع على منعها فظهر
 لأن المنع معلى بعلمتين
 احدهما عدم تصرّفها
 وهذا بعد تسليمه لا ينهض
 مازعاً باتفاق بدليل
 اختلافهم فى ليس مع
 الإجماع على عدم تصرّفها
 والاخرى أن ما موصول
 حرفى ولا يفصل بينه وبين
 مسلمته وهذا أيضاً مختلف
 فيه وقد أجاز كثير المفضل
 بين الموصول الحرفى وصلته
 إذا كان غير عامل كما
 المصدرية لم تكن الصورة
 الأولى أقرب الى كلامه
 أشعر بذلك قوله (كذلك)
 سبق خبرها النافية) أى
 كما منعوا أن يسبق الخبر
 ما المصدرية كذلك منعوا
 أن يسبق ما النافية (ففى)
 بها متلوة لانا لله) أى
 متبرعة لا تابعة لأن لها الصدر

مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا والحاصل أن الخبر أحوال
 ستة وجوب التأخير نحو ما كان زيدا قائما وكان صاحبى عدوى وجوب التوسط
 نحو يعجبني أن يكون فى الدار صاحبها وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان
 زيد وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيدا قائما وجوب التوسط أو
 التقديم نحو كان غلاما هذا يعلمها ونحو ما كان قائما الأزيد جواز تقديم الخبر
 على ما كان مؤخر عن ماقاله سم جواز الثلاثة نحو كان زيدا قائما (قوله أى
 سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام فى الحواشي ان مرفوع هذه الأفعال
 مشبهة بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أى
 تقديم خبر دام عليها كما يفيد ما بعده (قوله مسلمة) لزوم تقدم بعض
 الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى
 فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفى دعوى الإجماع الخ) ما عترض به على
 دعوى الإجماع لا يبطئها لأنه قدح فى علة المنع بأن لا تنفد الاتفاق عليه ولا يلزم
 من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة
 قاصرة فكان الاولى القدرح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى فى
 شرحه و يمكن الجواب عن منع دعوى الإجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل
 الإجماع فيها على إجماع البصريين كفى يحمي وعن قدح الشارح فى التعليق
 بأن علة المنع مجوع الأمرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم فى
 ليس) أى فى امتناع تقديم خبرها عليها قل سم قد يقال اختلافهم فى ليس مع
 الإجماع على عدم قصرها الأينا فى الاتفاق فى دام مدرك يخصها قال البعض اذا
 كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف
 والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الإيهام المدرك والا كان شاهدا زورا لا ولا
 عليك اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الاولى الفاء (قوله اذا كان غير
 عامل) بخلاف العامل كأن والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير
 العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لأن طلبه
 إياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الاولى) استدراك على قوله
 وهذا تحتها صورتان وقوله أقرب الى كلامه أى باعتبار قوله كذلك سبق الخ ولهذا
 وضع الأقرب بقوله أشعر بذلك قوله الخ والأقرب الى قوله دام بقطع النظر
 عن قوله كذلك الخ الصورة الثانية ولعل وجهه الأشعار كما يشير اليه كلامه بعد
 حصول التناسب بين المشبه والمشبّه به من حيث ان المسبوق فى كل منهما ما (قوله
 ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا ان النافية عند الرضى وجعل السموطى
 ان كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فى الخ) هذا الشطر

ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقديم النفي كزال أولا ككان فلا تقول قائما ما كان
زيد ولا قاعدا ما زال عمرو وقال في شرح الكافية وكلاهما جائز عند السكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها
ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب **تنبيهات** الاول
افهم كلامه انه اذا كان النفي **(٢٧٤)** بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد وقاعدا لم
يكن عمرو وقال في شرح

توكيد ما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية
(قوله لان نفيها ايجاب) أي الكلام بدخولها صار ايجابا لان مدخولها للنفي
وهي النفي ونفي النفي ايجاب فكان له لم يكن هنالك ما النافية المستحقة للتصدير
وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو ما زال زيد قائما في باعتبار اللفظ
ايجاب باعتبار المعنى فنعوا التقديم نظرا الى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا
الى المعنى ولما كان التقديم امر ارجعنا الى اللفظ نظرية الى اللفظ والاستثناء
امر ارجعنا الى المعنى لانه اخراج من معنى الاول نظرية الى المعنى (قوله ورج
الفتي) أي الشاب للخبر أي لفعل الخبر وما زائدة على السن أي على زيادته
أي كلما ازداد عمره (قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع أن قوله على السن
مع موهله أيضا لانه طرف متوسع فيه فلا ينضد دليلا (قوله على الخبر الخ)
كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى لان الكلام في
التقديم على النفي لافي التقديم على الخبر (قوله غالبا) احتريزه عن نحو ان في الدار
زيدا جالس وزيدا الناضرب أولم أضرب وعن نحو عمر اريد ضرب على رأى
البصريين المحذرين تقديم المفعول نفسه على المبتدا وعن نحو فاما البتيم فلا تقهر
(قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع
(قوله الخلاف عن الفراء) أي أنه يمنع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن
شواهد) أي حواجز التقديم على النفي بغيرها (قوله بمثل أو أحسن) أي بمثل
شمس النقي تحذف من الاول دلالة الثاني والاحسن أن أو بمعنى بل (قوله بين
ما والمنفي بها) سيصرح الشارح في الخاتمة بأنه اذا دخل على غير زال واخواتها من
أفعال هذا الباب ناف كان المنفي هو الخبر وحيفت لا تستقيم عبارة فيمكن الاول
أن يقول بين ما والفعل وقد ايجاب بأن المنفي في الظاهر الفعل فهو مراد الشارح
بالمنفى (قوله وانما أراد الخ) أي وليس هذا مراده وانما أراد الخ (قوله لما عرفت
من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند السكوفيين (قوله ومنع سبق خبر
الخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية اذ لا يتقدم عليها الخبر اجتماعا ومثلا

ص ٣٥ ص ٢٠ ل في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس اصطناعي)
منع مصدر رفع بالابتداء مضاف الى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جرب بالاشافة مضاف الى فاعله
وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية واصطناعي جملة في موضع رفع خبرا مبتدئا والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر
ليس اصطناعي أي اختبر وهو رأى السكوفيين والمبر دوا السبراني والراجح وابن السراج والجرجاني وإني

لا يكون في الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس
والمنقح بما هو وكذلك فتقول قائما كان زيد نعم ان رفع الخبر اسما ظاهرا لتخو كان زيد
كربما أبوه امتنع بتقديمه بدون مرفوعه للالزام الفصل بينهما وبين معموله بأخني
ككافي الفارضي وغيره فان قدم مع مرفوعه فإظهار الجواز قال الرضي فان كان
معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمرا
لان منصوبه ليس كجزئه وان كان طرفا أو جارا أو مجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان
زيد اليوم أو في الدار اذا الظروف يتوسع فيها اه ثم رأيت المسئلة بتفاصيلها
الثلاثة في التسهيل ووقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فالحل
أو فعلمية نحو كان زيد يقوم أبوه والاصح جواز تقدمه كافي التسهيل (قوله في
الحلييات) هي مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة
من طرف جميع الماذعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف الماذعين من غير
الكوفيين لما تقدم من تجوز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب
تصديرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أي العذاب (قوله من أن تقديم المعمول الخ) أي
غالبًا فلا بد من تجوز زيد ان أضرب وانما امتنع بقوله لم أضرب لضعف عامه بخلاف
زيد اقله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول المحذوف
أي ألا يعرفون يوم يأتيهم وجملة ليس مصر فاعلم حال مؤسفة وان زعم البعض
كشحننا أنها مؤكدة وبأن يوم في محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لاضافته الى
الجملة وليس مصر فاعلم خبره وخبر ليس على هذا اليوم وبأن يوم متعلق بليس
بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان واخواتها لالتمها على
الاحداث كما يأتي (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الروداني فيه أنه يلزم
الجمه ورحينمذا القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان طرفا أو عديله وليس كذلك
لا طلاقهم المنع اه وقد يقال لازوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول
للتاسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبة انتقال القوى عن رتبة
فافهم (قوله وأبضا فان عسى الخ) ليس جوابا نائيا كما يوهمه ظاهرا العبارة بل هو
تعليل ثالث لا متنازع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى بتقديمه على قوله ونجدة الخ
ويمكن أن يقال هو معارضة ليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف في
فعليتها) يؤيده ما تقدم في شرح قوله بتأفعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية
عسى ودفعه شحنا السيد بان المراد بالاختلاف المعدوم في عسى والاختلاف
الموجود في ليس اختلاف البصر بين لا تفاهم على فعلية عسى وقول بعضهم
كالقارسي بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أي من قوله وليس في محل نصب
بالمفعولية اذ لو كان خبر مضافا الى ليس لقال في محل جريلاضافة (قوله وذلك

على في الحلييات وأكثر
المتأخرين لضعفها بعدم
التصرف وشبهها بما النافية
ونجدة من أجاز قوله تعالى
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم لماعلم من أن تقديم
المعمول يؤذن بجواز تقديم
العامل وأجيب بأن معمول
الخبر هنا ظرف والظروف
يتوسع فيها وأبضا فان عسى
لا يتقدم خبرها اجماعا
لعدم تصرفها مع عدم
الاختلاف في فعليتها فليس
أولى بذلك لمساواتها لها في
عدم التصرف مع الاختلاف
في فعليتها ~~نبيه~~ خبر
في كلامه متون ليس مضافا
الى ليس كما عرفت والا
توالى خمس حركات وذلك

ا

أش

سبق

كما منعه

ما المصدر

أن يسبق ما

بها متلوقة لا نائيه

متبرعة لا تابعة لا

ممنوع (وقوله وذو تمام) ممنوع
 أفعال هذا الباب أي
 التام منها (ما يرفع بكفتي)
 أي ليست تغني برفعها عن
 منصوبه كما هو الأصل في
 الأفعال وهب هذا المرفوع
 فاعل صريح (ومساواه)
 أي مساوي المسكن في برفعها
 (ناقص) لا تقتطرها إلى
 المنصوب (والنقص في
 فتى) و (ليس) و (زال)
 ما في زال التي هي ممنوع
 أفعال الباب (دائمًا فتى)
 فلا تستعمل هذه الثلاثة
 تامة بحال ومساوها من
 أفعال الباب يستعمل ناقصا
 واما نحو ما شاء الله كان
 أي حدث وان كان ذو عسرة
 أي حضر وتأتى كان بمعنى
 كفل ويعني غزل يقال
 كان فلان الصبي إذا كفله
 وكان الصوف إذا غزله
 ونحو فسيحان الله حين
 تمسبون وحين تصبحون أي
 حين تدخلون في المساء
 وحين تدخلون في الصباح
 خالدين فيها مادامت
 السموات والأرض أي
 ما بقيت وكقوله
 وبات وباتت له ليلة
 كيلة ذي العائر الأرملة

ممنوع) أي في الشعر (وقوله وذو تمام الخ) فيه إشارة إلى أن التام لا اكتفاء
 بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضا فتسميت هذه الأفعال ناقصة
 لانقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين وقيل لانقصانها عنها بتجديدها من
 الحدث قال المحققون كالرفعي أي من الجوث المفيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هي
 فتدل على حدث مطلق بقية الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء فإذا قلت كان زيد
 قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام وفي
 الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه
 فتعمل في الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هي لفظة الحدث الدال عليه
 خبرها إلى مرفوعها وزمانه وعن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير
 من علماء المعاني السند في باب كان هو الخبر وكان قيد له ولقول المنطقيين وإن كان
 رابطة بربطها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندى فيما
 له مصدر إذا لمعنى المصدر لا الحدث اللهم إلا أن يكون أصحاب هذا القول
 يسكرون مجيء مصدر شيء منها ثم رأيت مسطورا السكون يرد الأكل * وكونك آية
 عليك يسر * الآن يدعي أنه مصدر اتما مقرون التقدير وكونك تفعله أي المذكور
 قبل من التبذل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشم
 تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول واعلم
 أن أقرب ما قيل في لا شريكه كائنا ما كان أن مانسكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر
 فيها وكان تامة صفة فلما لا ضريحه حاله كونه كائنا شيئا كان أي كائنا أي شيء
 وجد (قوله برفعها) فيه إشارة إلى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الأقرب (قوله في
 فتى) أي لا يفتح التاء أمام فتوحها فيجىء تاء ما بمعنى كسر واطفا يقال فتأته عن
 الأمر كسرية النار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف في شرح التسهيل عن الفراء
 وذكره صاحب النقاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشككة
 وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره في تغليظه اه (قوله بحال) أي
 في حال (قوله أي حدث) تفسير كان في المثال الأول بحدث وفي المثالين بخصر من
 تفسير الشيء بجزئيات معناه مراعاة للانسيبة والأفضحية فلا ينافى أن كان التامة
 التي ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت هذا وقال الراغب كان في الآية ناقصة
 أي وإن كان ذو عسرة غير مما لكم فخذ في الخبر لدلالة السياق عليه وواعلم أن
 السكون مصدر لكان مطلقا إلا التي بمعنى كفل فصدرها الكانة كالجراسة قوله
 الدائمى (قوله أي ما بقيت) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن
 أحدكم في الماء الدائم أي الساكن (قوله وبات وباتت الخ) الشاهد في بات الأولى
 لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة وخبرها له بناء على مذهب

وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أي دام ظله وأضجينا أي دخلنا في الفجى ومنه قوله * إذا الليله
الشهباء أضجى جليدها * أي نبي جليدها حتى أضجى أي (٢٧٦) دخل في الفجى ويقال صار فلان

الضجى بمعنى ضمه اليه وصرت
الى زيد نحو بات اليه وقالوا
برج الخلفاء وانفك الشئ
بمعنى انفصل وبمعنى خلس
* تقيبهان * الاول انما
قيدت زال بماضى يزال
للاحتراز عن ماضى يزيل
فانه فعل تام متعدي معناه
ما زال يقولون زل شأنك عن
معرك أي ضرب بعضها من
بعض ومصدره الزيل ومن
ماضى يزول فانه فعل تام
قاصر معناه الانتقال ومنه
قوله تعالى ان الله يمسك
السموات والارض أن تزولا
ومصدره الزوال * الثاني
اذا قلت كان زيد قائما جاز
أن تكون كان ناقصة فقائما
خبرها وأن تكون تامة
فيكون حالا من فاعلها واذا
قلت كان زيد أخاك وجب
أن تكون ناقصة لامتناع
وقوع الحال معرفة (ولا يلى
العامل) أي كان
وأخواتها (معمول الخبر)
مطلقا عند جهور البصريين
سواء تقدم الخبر على الاسم
نحو كان طعما كآ كلا زيد
خلافًا لابن السراج

الزحشري أن بات تأتي بمعنى صار والعابر بالعين المهملة والراء اسم جاءه يذيق على
القذى الذى تدفع له العين وعلى الرمد وعلى يترقى الجفن الاسفل وعلى كل ما أعل
العين كفى القاموس فالأرمد على الشافى صفة لذى العابر مؤكدة وعلى ما عنده
مؤسدة وليس العابر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو لان معناه كفى
القاموس وغيره الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب هنا شئ من
هذه المعاني اذا فهمت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من
الوهم فلا تسكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا
بنفسه أي أتاهم ليلا (قوله ظل اليوم أي دام ظله) فى التسهيل أن ظل التامة بمعنى
دام وبمعنى طال ومثل الدما ميني الاول بنحو وظل الظلم هلك الناس والثاني بنحو
ظل الليل وظل النبت (قوله إذا الليلة الشهباء) أي التى لا غيم فيها والجليد البرد
الشديد وصدر البيت * ومن فعلاتى أنى حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) أي
أوقطعه كفى التسهيل قال شارحه الدمامي نقل عن المصنف يقال صار به يصيره
ويصوره أي ضمه أو قطعه اه ومنه بمعنى الضم قصر هن البيت وفى الجمع أنها تأتي
بمعنى يرجع أيضا ومنه ألا الى الله تصير الامور (قوله برج الخلفاء) أي ذهب وتأتى
بمعنى ظهر أيضا وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلس معنيان لا ينفك كفى شرح الجامع
والجمع متقاربان (قوله للاحتراز عن ماضى يزيل) مبني على المشهور من أن يزيل لم يرد
مضارع زال الناقصة أما على ما حكاه الكسائى والقرءاء من وروده مضارعا لها
وأهم يقولون لا يزيل أفعول كذا فيمنبى أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل
قاله الدمامي (قوله وجب أن تكون ناقصة) أي ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى
العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره فانه فى التصريح قال سم
ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعما كآ كلا وبه صرح انداميني لان الاسم مستتر
وهو سابق على معمول الخير فلا فصل اه واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير
هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمر يضرب زيد لم يجوز لان سبب المنع ابتداء الفعل
معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد فى مثله فاعل جاء
وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أي
وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجبا على نحو
كان آ كلا طعما كآ زيد وكذا يجوز تقديمه على العامل نحووا أنفسهم كانوا يظلمون
(واعلم) أن نحو كان زيد آ كلا طعما كآ يحصل فيه أربع وعشرون ضرورة حاصلة من
ضرب ستة فى أربعة لان التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفى تقدم كل واحد منها

والفارسي وابن عصفور لم يقدم نحو كان طعما كآ زيد كلا وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله ستة

خسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقديم الجملة المفسرة له ولا شيء
 منها عليه * ثانياً أن مفسره لا يكون الاجملة مصرحاً حاجزاً أيها عند جمهور البصريين
 ثالثاً أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكّد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه * رابعاً أنه لا يعمل
 فيه إلا الابتداء أو أحدنا نسخة * خامساً أنه ملازم للآخر فلا يثنى ولا يجمع وان
 فسر تحديتين أو أحاديثاً ويزكر باعتبار الشأن مثلاً ويؤثّر باعتبار القصّة أن كان
 في مفسره مؤنث محمّدة وتأتيه حينئذ أولى والمخالفة للنسب من الإوجه الخمسة
 لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزنجشیری فی انه یراکم ان
 اسم ان ضمير الشأن فالأولى كونه ضمير الشيطان ويؤثر يده قراءة وقريبه بالنصب
 اذ ضمير الشأن لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولاً معه مرجوح هنا فلا ينبغي
 تخرج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم أن المفتوحة المحققة
 ضمير الشأن فالأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يا ابراهيم
 أن تقديره أنه في كعب الیه أن لا تفعل أنه يجزم على النهی وينصب على معنی
 للآویرفع على أنك اه بتلخيص وبعض زيادة وأن على الجزم تفسيرية وعلى
 النصب مصدرية وعلى الرفع محققة (قوله كما تقدم بيانه) أي كوهـم الجواز الذي
 تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما كان اياهـم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أي
 وكالوهم في قوله (قوله معرّسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل
 لكن المراد به محل نزولهم ليلاً (قوله في رواية تليق بالتاء المتناهية من فوق) فيد
 بذلك لأنه لا يكون موهـم الجواز ما استبان امتناعه وحجة بحسب الظاهر لجواز
 ادلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الاعلى هذه الرواية ليصح
 كون المساكين اسم ليس وتليق خبرها لأنه على رواية يلقى بالتحسية وهي الأصح
 يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى والاقال يلقون ليطابق المساكين في الجمعة
 وأما على رواية الفوقية فيعني عن المطابقة في الجمعية تاء التانيث بتأويل
 المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الأكل من القم الذي
 قدمه لهم حين نزولها وكان أحد الخلاء المشهورين (قوله ليس هو أي الشأن)
 فاسمها ضمير الشأن وكل النوى مفعول تليق والمساكين فاعل تليق والجملة خبر ليس
 (قوله وقد عرفت) أي من قوله وهذا التأويل متعين الخ والقصد من هذا الكلام
 تقييد قول المصنف ومضمير الشأن الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بان كان مفسر
 ضمير الشأن جملة مصرحاً حاجزاً أي الاسمية أو فعلية (قوله اذا مت الخ) لا يقال يحتمل
 أنه جاء على لغة من يلزم المثني الا لا نأقول بمنعه قوله شامت ومن ثم بالرفع تقدير
 مبتدأ خلاف الظاهر (قوله وقد تراد كان) أي لا تعجل الرفع والنصب بل لا تعجل
 شيئاً أصلاً كاهو مذهب الفارسي والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الأصح وذهب

في قوله فنافذهـذا جون

البيت وقوله

فأصبحوا والنوى عالى

معرّسهم * وليس بكل النوى

تلقى المساكين * في رواية

تلقى بالتاء المتناهية من فوق

وبه احتج من أجاز ذلك مع

تقديم الخبر وقال الجمهور

التقدير ليس هو أي الشأن

وقد عرفت أنه انما يقدر

ضمير الشأن حيث أمكن

تقديره ومن الدلائل على

صحة تقدير ضمير الشأن في

كان قوله

اذا مت كان الناس صنفان

شامت * وآخرهـن بالذى

كنت أصنع * (وقد تراد

كان في حشو) أي بين شيئين

وأكثر ما يكون ذلك بين

ما وفعل التمجيب (كما * كان

أصح علم من تقدما) وما كان

أحسن زيداً وزيد بين

المصفة والموصوف في قوله

جماعة الى أنها تغل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو البكون
 أن لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزا ومعنى ز يادتها على هذا عدم اختلال المعنى
 بسقوطها المكان الزائدة على المذهب الأول لاتامة ولاناقصة وعلى الثاني تامة
 بقول المصنف وقد تراد كان أى لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هي باقية على
 دلالتها على الزمان الماضي على المشهور واهذا أكثر زيادتها بين ما للتجمية وفعل
 التجبى لكونه سلب الدلالة على المضى وقال الرضى لا بل هي لمحض التأكيـد
 فالدالة على الزمن الماضي كما في نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لازائدة حقيقة
 وتبعه حفيد الموضع وبني على ذلك أن الحكم زيادتها بين ما وفعل التجبى فيه تجوز
 وفي كلام شيخنا السيد أنه اقترن مجردة عن الزمان لمحض التأكيـد وقد تراد دالة
 على الزمان الماضي كما كان أصح الخ ولا يدل على الحدث اتفاقا على ما أفاده البعض
 وهو عندى مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صريحه دلالتها
 على الحدث اذ لا يستد في الحقيقة من الافعال الا الاحداث فالوجه أن عدم
 دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها الافاعل لها فقط فلا تسكن من الغافلين
 واعلم أن زيادة كان كثرية في نفسها لتقليل المستفاد من قول الناطم وقد تراد
 بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده بس ~~فائدة~~ ~~فائدة~~ في المعنى يجوز في كان من نحو
 ان في ذلك لذكى لمن كان له قلب نقصانها وتماها وزيادتها هي أضعفها والظرف
 متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على
 النقصان لان قدرت الناقصة شامية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدأ وكان
 في فانظر كيف كان غاقبة مكرهم تحتل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان
 لا تكون شامية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر لان خبر ضمير الشأن لا يكون الاجمة
 خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان
 وللمبتدأ على الزيادة اه معز بادة من الشئ (قوله العليا) بضم العين مع القصر
 وأما بفتحها فتح المدفلا مناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة
 لا لضرورة اليه والاظهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيويه الخ) * التجبى في
 البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها
 فليست زائدة وعلى أنها زائدة فعلى أعماها هي تامة والضمير فاعلها وعلى أعماها
 قبل الاصل هم لانها ثم وقدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة اصلا لا لفظا لئلا يقع
 الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن
 لنا صفة الخبر ان ثم وصل ما ذكره فحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصـرح
 وعلى القولين الآخرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل الا
 بعامله (قوله ورد ذلك الخ) الرذمبني على أن معنى زيادتها أنها لاتعمل اصلا (قوله

في غرف الجنة العليا التي
 وجبت * لهم هناك بسعى
 كان مشكور * وجعل ل
 منه سيويه قول القرزدي
 فكيف اذا مررت بدار قوم
 وجيران لنا كانوا اكرام
 ورد ذلك عليه لكونها

رافعة للضمير وليس ذلك ما ذعم من زيادتها كالمجتمع من الغناء ظن عند توسطها أو تأخرها اسنادها الى القائل
وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله في لجة غمرت أبال بحورها (٢٨٠) في الجاهلية كان والاسلام

وبين نعم وفاعلها كقوله
ولبست سربال الشباب
أزورها * ولعم كان شبيبة
المخمل * ومن زيادتها بين
جزأى الجملة قول بعض
العرب ولدت فاطمة بنت
الخرب السكلمة من بني
عبس لم يوجد كان مثلهم
نعم شذت زيادتها بين الجار
والمحذور كقوله

سراة بني أبي بكر تسامى
على كان المسومة العرب
* تنبهات * الاول أفهم
كلامه أنها لا تترادف لفظ
المضارع وهو كذلك
الامندر من قول أم عقيل
أنت تكون ما حذنبيل

اذا تهب شمال لبيل
* الثاني أفهم قوله في خشو
أتم الاتراد في غيره وهو
كذلك خلافا للفسر اعني
اجازته زيادتها آخر
* الثالث أفهم أيضا
تخصص الحكم بها أن
غيرها من أخواتها لا يترادف
وهو كذلك الاماشد من
قولهم ما أصبح أبزدها وما
أسمى أذفاها روى ذلك
الكوفيون وأجاز أبو علي

وليس ذلك) أي رفع كان للضمير وهو نذر للرد وهو مبني على أن معنى زيادتها صحة
سقوطها وان علمت عند ذكرها وقد يمنع قياسه بأن الالغاء ليس كالزيادة فتأمل
(قوله في لجة) أي شدة فقيه استعاره نصريحية وغمرت بحورها ترشح (قوله ولبست
سربال الشباب) أي تلبست بالاحوال الدالة على الشباب فقيه استعاره نصريحية
تبعية في لبست أو أصلية في سربال والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرب) بخاء
مجمعة مصعومة فراء ما كنه فشين مجمعة مصعومة فوجدة والسكلمة جمع كامل قال
الرخشري في المستصفى فاطمة بنت الخرب الانمارية ولدت لزيد العيسى السكلمة
ربيعا السكامل وقبسا الحافظ وعمارة اللوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي
بنيت أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قبس بل أنس تسكلمت ثم ان كنت أعلم أيهم
أفضل والله انهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفها (قوله نعم شذت الخ)
استدراك على الإطلاق قوله في خشو فأنه يترادف قياسا حتى بين الجار والمحذور
واسم قديمه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذي أيده سم وفي شرح ابن عقيل
على التظم أنها سماعية فيما عدا التجنب وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها
بعد ما التجنبية مقيس اه وهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن اللفظاني
قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى ما عدا التجنب اللهم إلا أن يكون له قولان
(قوله سراة) يقع السين المهملة جمع سري أي سيد على غير قياس تسامى أي
تسامى والمسومة الخيل المجهول عليها سومة يضم السين أي علامة لتتلفظ في
المرحى والعرب العريضة ويروى المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء
والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أي وهى تلاعب ولها عقيل بن أبي
طالب (قوله نبيل) من النبيل بالضم أو النبالة وهما الفضل وشمال كجعفر كما هو
أحد لغاته رجع ثوب من ناحية القطب الشمالى ثابها شامل كجعفر متلوب شمال
ثانها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها شمل بفتح ي كما وبليل
بمعنى فاعلة أو مفعولة أي بالة أو مبلولة لما فيها من الندى والمراد أنها رطبة وكنت
بقولها اذا تهب الخ عن الدواء (قوله لا تترادف غيره) أي الاول والاخر لا اعتناء
بهما (قوله أبردها الخ) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله وشانيهما) أي
باغضهما (٢) والقصد بقوله مشغول مشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول
عنه بعشق غيره أو المراد مشغول مشغول به لان الحب لا يرضى الشركة في حبيبه
(قوله أعاذ الخ) الهزة للتدعاء وعاذل منادى مرخم وأقوى من التأويب وهو

زيادة أسبغ وأمنى في قوله * عدو غيل وشانيهما * أصبح مشغول مشغول * وقوله
أعاذل قولى ما هو بيت فاقوى * كثيرا أرى أسمى لديك ذنوبى * وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم يقص
المعنى (وتخذ فونها) (٢) قوله باغضهما الاولى مبغضهما من أبغض لان بغض تعديته ردية كما في كتب اللغة اه

أي كان أملا وحدها أو مع الاسم (٢٨١) وهو الأكثر (وبيقون الخبر) على حاله (وبعد ان ولو) الشرطيتين (كثيرا

ذا) الحكم (اشتهر) من ذلك المرء مجزى بجملة ان خبر الخبر وان شرفس وقوله

قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا * وقوله

حدثت على بطون ضبة كاهما * ان ظا مبا فيه سم وان معظوما * وفي الحديث التمس ولو خائفا من حديد وقال الشاعر

لا بأمن الدهر ذو بغى ولو ملسكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وتنبه ان * الاول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم من ذلك ان

المرء مجزى بجملة ان خبر خبر وان شرفس وقوله خبر أي ان كان في عمله خير

فخراؤه خير وان كان في عمله شر فخراؤه شر وفي هذه المسئلة أربعة أوجه

مشهورة هذان والثالث نصهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو مجزى خيرا

والرابع عكس الأول أي رفع الأول ونصب الثاني وهذا الرابع أضعفها

والأول أرجحها ومباينهما متوسطان ومنه مع لو ألا طعام لو لم يجرز فيه سبويه

الترجيح وكثيرا مفعول ثان لآرى (قوله أي كان) أي هذه المادة لا يقيد الزيادة ولا يقيد الصيغة الماضية المسبقة عن سبويه في ولو تمر من تقدير يكون (قوله اما وحدها) فلاقتصار على الخبر في قوله وبيقون الخبر لبقائه على الخاتين فلا ياتي هذا الاقتصار قول للشارح أملا وحدها وان أوردته سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو الأكثر) أي لان الفعل ومفعوله كالشئ الواحد (قوله وبعد ان) الظرف متعلق بآشهر وكثيرا الاحسن أنه حال من فاعل آشتهر ولا تكرار في الجمع بين الأكثر والشهر فلا يلازم من احدهما الاخرى قال في التصریح والغالب في ان هذه أن تكون تبويعية (قوله ولو) أي المدرج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الأحذف ولو غرأنا كثر حذفها بعده ما لان أن أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم باهم أو هم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها قاله في التصریح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض انظ الحديث الناس مجزون بأعمالهم الخ اه وقال شيخنا السيد المرء مجزى بجملة ليس حديثا وان صغ معناه قاله القليوبي ولذلك حكاه الحافظ في الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اه وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا وبؤده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزون بأعمالهم الخ وكذا في جمع السيوطي فيمارأيتهم من نسخة وعلى تسليم ورود الناس مجزون بأعمالهم الخ يكون الشارح رواه بالمعنى (قوله بجملة) أي بجنس عمله لان العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حدثت) الخ حديث بجا ودال مهملتين كفتح عطف ورق وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة وبوري بكسر الضاد وتشديد النون ومدلول العلمين متغايران (قوله ان كان في عمله خير) لم يقدركان التامة مع الاستغناء عنها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولان الناقصة أكثر استعمالا من التامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه راجح المقرون بان أو ان لا اذا عا د اسم كان الى مجزى وبخرف قال الدماميني نحو المرء مقتول بما اقبل به ان سيف فسيف أي ان كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف وحكي يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فصالح أي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراف فلا يقال منه إلا بما سمع هذا مذهب سبويه ونص المصنف على اطرافه اه ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة الى الأول كما أن قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة الى الرابع وانما كان أضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر ومن هذا يعلم أن أرجحية الأول لسلامته منها واشتماله على شيئين مطردين وهما

أخضر كان واحدا بعد ان وأخضر المتدابع فاء ألتزء وأن توسط الثاني
والثالث لسلامة كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا
أنهما متساويان وبه قال السلو بين وقال ابن عصفور فعهما أحسن من نصهما
ووجه بان الحذف في الرفع أقل منه في النصب وقال الدماميني الرفع ضعيف من
جهة المعنى لان معنى ان كان في عملهم خير غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان
نفس عملهم خيرا لا ان كان لهم أعمال منها خير وقد دفع بانه على التجريد مثل لهم
فيها ادار الخلد قاله مم (قوله على تقدير ولو يكون غنبا غنما) المناسب عندكم
الآن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا
بلفظ الماضي بخلاف الزيادة (قوله من لدشولا) بفتح الشين وسكون الواو مع
التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها شواثل والشائلة الناقصة التي خف
لها وارفع ضرعها وأتى عليها من نتائجها سبعة أشهر وأثمانية والشائل بلاهاء
الناقصة التي تشول بذنها للفتح أي رفعة لاجلها ولا لبينها أصلا وجمعها شول بضم
الشين وتشديد الواو كرا كع وركع والفاء زائدة والالتقاء بالسكسر مصدرا نلت
الناقصة اذ اتلاها ولدها أي تبعها أي من زمن كونها شولا الى زمن تبعه أولادها
لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدز سيبويه من لدان كانت شولا) أتى في التقدير
بأن لقصة انما قد لدن الى الجمل واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته
وابقاء مع مولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها خلافا لما يوهى به كلام
البعض وأجيب بانه حل معنى لاجل اعراب وحل الاعراب من لد كانت وان كانت
اضافة لدن الى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لدشالت شولا فجعل شولا مصدرا
لاجما وهو أقل كافة من تقدير سيبويه (قوله ارتككب) بوهم خروجه عن القياس
وليس كذلك لانهم عترضوا الحرف عن الجملة في نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (قوله
فحذف كان) أي وحدها اذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارسي (قوله
وحوا) أي عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل
الافى فغير المحاطب وأجاز سيبويه أما زيد اها ذهبت (قوله اذ لا يجوز الجمع بين
العوض والمعوض) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال أن أنت بر قاله الفارسي
(قوله فاقرب) الفاء زائدة دخلت تشبيها بقاء الجواب لان الأول سبب والثاني
مسيب (قوله فان مصدريه) أي عند البصريين وذهب الكوفيون الى أنها شرطية
بدليل الفاء لانهم يجيزون فتح حمزة ان الشرطية ونقول البعض في بعض نسخ
حاشيته الأول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق فلم قال الفارسي وان
المصدريه حيثئذ في محل نصب أوجر على الخلاف في محلهما بعد حذف حرف الجر
معها اه (قوله وأنت ايهما) أي اسم كان وقيل العامل نفس ما لنيابتهما عن

رفع عمره على تلهير ولو يكون
هذه نائم * الثاني فل
حذف كان مع غير ان ولو
كقوله

من لدشولا قال اتماما
قدره سيبويه من لدان كانت
شولا * (وبعد أن)
المصدريه (نعويض ماعنها)
أي عن كان (ارتككب)
فحذف كان لذلك وجوبا
اذ لا يجوز الجمع بين العوض
والمعوض (كذلك أما أنت
بر فاقرب) فان مصدريه
وما عوض عن كان وأنت
ايهما وبر اخبرها

والاصل لان كنت براحي حذف لام التعديل لان حذفها مع أن مطرد ثم حذف كان فان فعل الضمير المتصل بها ثم
 عوض عنها ما وأدبجت فيها (٢٨٣) النون ومنه قوله * أنا خراشة أما أنت ذا نفر

فان قومي لم تأكلهم الضبع
 وتبينه حذف كان
 مع مجهولها بعد ان في قولهم
 افعل هذا املا أي ان كنت
 لا تفعل غيره فاعوض
 عن كان ولا تافية للضمير
 ومنه قوله

أمرحت الارض لو ان مالا
 لو ان نونا لك أوجالا
 أو ثلة من غنم امالا

التقدير ان كنت لا تخدين
 غيرها * (ومن مضارع
 لكان) ناقصة كانت أو
 تامة (منحزم) بالسكون
 لم يتصل به ضمير نصب وقد
 وليه متحرك (تخذف
 نون) هي لام الفعل تخفيفا
 (وهو حذف) جاز (ما
 التزم) نحو وان تلك حسنة
 في القراءتين بخلاف نحو
 من تكون له عاقبة الدار
 وتكون لكما الكبرياء
 وتكونوا من بعده قوما
 صالحين ان يكنه فلن تسلط
 عليه لم يكن التثنية فغير لهم
 وخالف في هذا الاخير
 بونس فأجاز الحذف حينئذ
 تمسك بقوله

فان لم تلك المرأة أبدت وصامة
 فقد أبدت المرأة جهة ضيغ
 وحمل على الضرورة قال الناطم وبه قوله أقول

كان فالاصح والخبر لها (قوله والاصل لان كنت براحي) أي الاصل الثاني والاصل
 الاول اقرب لان كنت برافقدمت اللفظ على المبالغة ثم حذف اللام الى آخر ما قال
 الشارح وزيدت الغاء لما مر (قوله ثم حذف كان) أي وصلة الموصول الحرفي قد
 تحذف نحو ما أن حراء مكانه أي ما ثبت أفاده بس (قوله أنا خراشة) بضم الخاء
 المجهة صحاوي وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلولي
 العلتين لدلالة المقام والاصل لان كنت ذا نفر اقتضت على لا تقتصر على فان قومي
 الخ والضمير جيران معروف شعبه السنة المحذرة على طريق الاستعارة التصريحية
 وبالإكل ترشيح وقيل الضمير حقيقة فيها أيضا ويحتمل أن المراد به الحيوان
 المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا عانت
 فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المعنى (قوله حذف كان) أي وجوبا
 وقوله مع معمولها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكانه
 لم يحذف لبقاء بعضها (قوله بعد ان في قولهم الخ) نقل في النص ص عن الكوفيين
 جواز حذف الثلاثة بلا عوض فاذا قيل لك لا تأت الامير فانه جاز ان تقول أنا
 آتية وان ومنه قالت وابن (قوله فاعوض عن كان) قضيت أنه ليست عوضا عن
 اسمها وخبرها أيضا فيكون حذفها بلا تعويض (قوله ولا تافية للضمير) الظاهر أن
 لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللغائي
 ما زائدة لتأكيد ان الشرطية من غير تقدير اسكان كما في فاما ترين ولاداخله على
 فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكافوا وضعفه الروداني بان ما لا تزداد
 قبل الشرط المنفي بلا وبان الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا فقط أو معنى
 والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة ما قبله عليه
 والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أي أخصمت والتثنية بضم المثناة وقد تقع
 القطعة من الشيء والظواهر أن لوفى الموضعين للتمنى كما في لو أن لنا كره وتخبر أن في
 الموضع الاول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بخذف والحاصل
 أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة
 والخامس أن يكون وصلالا وقفا (قوله تحذف نون) أي لكثرة الاستعمال وشبهها
 بحروف العلة (قوله في القراءتين) أي قراءة الرفع على الغام والضبط على
 النقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله وتكونوا
 الخ بالسكون وقوله ان يكتبه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله وقد وليه
 متحرك (قوله فان تلك المرأة الخ) كانه نظروا وجه فلم يروه حسنا فسلمى بأنه يشبه

وجه الضيق وهو الاسد من الضغ وهو العض (قوله اذا ضرورة الخ) مبني على
مذهب في الضرورة وقد مر ما فيه وقوله لا يمكن أن يقال فان تكن المرأة أخفت
وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر لان الشرط على هذا أخفاء الوسامة
المقتضي نبوتها في نفسها أو الشرط على كلام الشاعر عدم إبداء الوسامة الصادق
بأنها في نفسها أقبل (قوله نحو يعرج) أي التي بمعنى ينفع كما سبذ كره
الشارح أما عاج التي بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو مال فلا يختص بالنفي ونحو يعرج
أحد وبارو عريب فلا يقال ما كان مثلك إلا أحدا (قوله في كل ما ذكر) أي في
أن المنفي هو الخبر وفي أنه اذا قصد الإيجاب قرن الخبر بالواو في أنه اذا كان الخبر
ملازما للنفي لم يجوز أن يقترب بالابن أن ليس وما كان يشتر كان في شيء آخر به عليه
في التسهيل وعبارته مع زيادة من الدماميني عليه وتختص ليس بجواز اقتران
خبرها بواو ان كان جملة موصية بالا كقوله

ليس شيء إلا وفيه اذا ما * قابله عين البصر اعتبارا

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو
و يشاركها في ذلك كان بعد نفي كقوله

ما كان من بشر إلا وميتته * محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شئت الجملة الخبرية في هذا الباب بالحالمة فلويت الواو مطلقا كقوله
وكانوا أناسا ينفعون فأصبحوا * وأكثر ما يعطونك النظر الشرر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمه له * وآخر شئ دمة العين بالمول

وهذا التما أجازة الاخفش دون غيره من البصر بين ولا حجة في البيتين لاحتمال
أصح وظل فيه - ما التمام وجعل الجملة حالية أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف
انتهى وقال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطبيب الا المسك لغة تميم
اه أي حلالها عند انتفاض نفيها على ما في الإهمال كما في المغني قال الدماميني
حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل في رد نحو هذا التركيب الى اللغة
المشهوره تأويلات منها أن الطبيب اسمها والا المسك لغة تميم لان نفيها
نفي الجنس والخبر محذوف أي ليس طبيب غير المسك موجودا أو ورد عليه أن
فيه التزام حذف الخبر بلا سادسده ثم قال قال ابن هشام وما تقدم من نقل أي
عمرو أن ذلك لغة تميم رد هذه التأويلات اه وقوله موجودا عبارة المغني
طيبا (قوله نفيها الإيجاب) أي باعتبار ما ل المعنى لما مر من أنها المنفي ونفي النفي
إيجاب (قوله فلا يقترب خبرها بالا) أي لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب
الا في الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيدا لاقائما لاستحالة
استمرار زيدا على جميع الصفات الا القيام (قوله فقول) أي بوجهين أولهما

لأنه ضرورة لا يمكن أن يقال
فان تكن المرأة أخفت
وسامة وقد قرئ شاذ المليك
الذين كفروا (خاتمة)
اذا دخل على غير زال
واخوانها من أفعال هذا
الباب ناف فالنفي هو الخبر
نحو ما كان زيد عالما فان
قصد الإيجاب قرن الخبر
بالا نحو ما كان زيد عالما
فان كان الخبر من السمات
الملازمة للنفي نحو يعرج
لم يجوز أن يقترب بالافلا
يقال في ما كان زيد يعرج
بالدواء ما كان زيد الا يعرج
ومعني يعرج ينتفع وحكم
ليس حكيم ما كان في كل
ما ذكر وأما زال واخوانها
فنفية إيجاب فلا يقترب
نفيها بالا كالا يقترب بها
نفيها كان الخالية من نفي
لتساويها في اقتضاء ثبوت
الخبر وما أومع خلاف ذلك
فقول كقوله

أحدهما للاعتراض على ثانيه بما بأن عامل الحال ان جعل تنقل فقيه أن ما قبل
الآ لا يعبرل فيما بعد المستثنى الا في تابعه أو في المستثنى منه وعلى الخسفة ليس
واحد منهما وأن جعل الطرف لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ على عامله
وقد صنع المصرون وتقدم الحال على عاملها الطرف وهو نادرون الاستثناء
المفرغ في الفصائل قليل في الايجاب وخرج ابن جني البيت على أن تنقل ناقصة
والازمنة كما حوزة الواجدي في قوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الادعاء
ونداء (قوله حراجي) جمع مخرج بجاء مهملة فراء فحين بينهما واو كعصفور
وهي الناقة المسمية أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حسمها عن المرمى
يعني أنها تليخ مبعدة لا ير فلا ترسل من أجل ذلك الى المرمى وأو يعني الى أن كما
صنع الشارح تبعاً للمرادى فتسكن الماء للضرورة على راية ترمى بالنون قال
الداميني وأحسن منه جعلها عطفة على مناخة واثب فاعل يرمى على روايته
بالفتية قوله بها (قوله الا في حال اختها الخ) أى فهي تنقل من مشقة الى مشقة
وقوله على الخسف أى على وجه الخسف

فصل في ما ولاولات وان المشتهات بليس

أى فى العمل كما أشار اليه الشارح (قوله لمشتهات اياها فى المعنى) وهو التنى والمنته
لاعمالها عمل بليس هو الاستعارة وتلك المشابهة عمله اعمال العرب اياها عمل
ليس لأن المثبت قياساً اياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس
مع الذهب فالاعتراض بأن هذا قياس فى اللغة وهو مجتمع ساقط جذاً فمع قال سم انما
يظهره التعليل بمشابهتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من التنى وليس
كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفسها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى
من الحرف فهو لا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لانها أظهر شهايا باب سكان من
حيث ظهور عملها الرفع والنصب كغير الكثرة محيى خبرها مفرد بخلاف أفعال
المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وهو لا بخلاف أفعال المقاربة
(قوله أمحلت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيين المرفوع مبتدأ والنصب
خبره على نزاع الخلاف وهى وان عند الاطلاق لتنى الحال كليس كفى الجمع
(قوله وأهمله بنوعيم) بلغتهم قرأ ابن معود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن طاع
ماهن أمهاتهم بالرفع (قوله شروط) أى أربعة ذكر الناطم منها ثلاثاً نصراحة
واحداً ضمناني قوله وسبق حرف جراح فانه تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدم
معقول خبرها لوجه غير طرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر
ما نحو ما تزد قائم وأن لا تبدل من خبرها موجب بالانحوا وما زبد شئ الاشئ لا يعابه
وتركها ما المنفرد لان الاول ان كان المراد منه ان لا تتكرر على أن الثانية مقابلة

حراجي ما تنقل الامناخة
على الخسف أو ترمى بها بلدا
قرا * أى ما تنفصل عن
الانعاب الا في حال انخفا
على الخسف الى أن ترمى بها
بلدا فقرا فتنتقل هناك
ويجوز أن تكون ناقصة
وخبرها عمل الخسف
ومناخة منصوب على
الحال أى لا تنقل على
الخسف الا في حال انخفا
وانه أعلم

فصل في ما ولاولات وان
المشتهات بليس
انما شتهت هذه بليس فى
العمل لمشايتها اياها فى
المعنى وانما أفردت عن
باب كن لانها حروف وتلك
أفعال (اعمال بليس أمحلت
ما) الناقصة نحو ما هذا
بشرا وما هن أمهاتهم
وهذه لغة العجاز بين
وأهمله بنوعيم وهو
القياس لعدم اختصاصها
بالانحاء ولاعمالها عند
العجاز بين شرط وأشار

مؤسسه فهو داخل في شرط بقاء النفي لان نفي النفي ازالة للنفي وان كان المراد منه
 أن لا يتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثاني داخل
 في شرط بقاء النفي لان ايجاب البديل ايجاب للبديل معه مع أن ابن عقيل ربح
 في طرحه على النظم أن ابدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشي
 الشارح في الاستثناء جاء علارفع البديل على محل الخبر وعبارة المغني اذا قلت ليس
 زيد شيئا الاشياء لا يعاينها جاز كون النصب على الاستثناء أو البديل فان حدث
 بما يمكن ليس بطلت البديلية لان ما لا تفعل في الموجب اه قال الشاطبي لا تفعل
 ما لا يهذه الشروط بخلاف ليس فانها تفعل دون شرط منها ولورد عليه سم أن ان
 لا تفعل ليس كما اعترف به بعد ذلك يعني ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس
 تفعل وان وليها ان مع أنها لا تفعل ليس أصلا هذا مرادهم ولم يفهم البعض مراده
 فقال ما قال (قوله دون ان) أي المزيده لا النافية المؤكدها كما يستفاد من قول
 الشارح فخر جة على أن ان نافية الخ وبالأولى تأكيدها النافية بما نافية أخرى
 فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الدماميني
 والمرادى وان خالف في ذلك بعضهم كحمر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب
 ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فليست بواجبة لم تعمل مع ان بعدها
 عن شبهه ليس بوقوع ان بعدها وقبل لضعفها عن تخطي ان وكذا يقال في زيادة
 ما بعدها ان قلنا باطالها العمل (قوله مع بقاء النفي) أي نفي الخبر فلا يضر انتقاض
 نفي معمول خبرها نحو ما زيد شاربا لا عمرا سم (قوله أي علم) أي من باب المبتدا
 والخبر فانه علم منه أن حق المبتدا التقدم والخبر المتأخر (قوله نفي غدانه) بضم
 الغين المحجمة والصريف الغضة والخريف الفخار (قوله لازائدة) أي كما هي على رواية
 الاصله ان فالتا كيدبان على أنها نافية لفظي لانه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة
 معنوي كالتا كيد بسائر الحروف الزائدة كذا في حاشية السموطى على المغني
 (قوله وكذا) أي كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل
 قوله نحو ما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف
 والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فانظمتم عبارة الشارح (قوله
 بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم (قوله
 وما الدهر) قال الناصر المراد به نفس الفلك مجازا لا حركه فيكون اسم عن فصح
 أنه من باب ما زيد الاسير او المتجنون الدواب الذي يسبق عليه الماء وضم داله أكثر
 من فتحها (قوله أو مؤول) يجعله من باب ما زيد الاسير أو الإصملى وما الدهر الأبدور
 دوران متجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أي تعذيبا فاهما منصوبان على
 المقعرة اية المطالعة لعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الاول وجعل معذبا

الها بقوله (دون ان) مع
 بقا النفي وترتيب زكن
 أي علم فان فقد شرط من
 هذه الشروط يبطل عملها
 نحو ما ان زيد قائم فأنتم في حرف
 نفي محمل وان زائدة يزيد
 مبتدا أو قائم خبره ومنه قوله
 بني غدانه ما ان أنتم ذهب
 ولا صريف ولكن أنتم
 الخريف * وأما رواية يعقوب
 بن السكيت ذهبا بالنصب
 فخر جة على أن ان نافية
 مؤكدة قلنا لازائدة وكذا
 اذا انتقض النفي بالانحو
 وما الدهر الا متجنون بأدله
 وما صاحب الحاجات الامعذبا
 فشاذا أو مؤول وكذا يبطل
 عملها اذا تقدم خبرها على

مصدر اسمي يعني تعذبا أو مؤولا يجعله ما مفعولان الفعلين محذوفين متعديين أي
يشد به مخبونا وهذا أفق كلفة (قوله نحو ما قائم زيد) أي على جعل قائم خبرا أما على
جعله مبتدأ رافعا لمكتن به عن الخبر فلا شك في بقاء العمل لبقاء التركيب
والرفع بالابتداء في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله
شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أي لحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر
أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا في الروايات ثم قال والذي ينبغي
أن لا يشك فيه أنه ذلك إذا تولى العربي وسليقته أم لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة
غيره فلا يشك في أنها لا يعجز عن ذلك وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس
واللغة العبرانية وغيرها وأبو الأسود عربي وقد حكى قول بقة لامر المؤمنين على
ما أشد الحر بالرفع فقوله سيبويه في قصته مع السكسائي في مسئلة كنت أظن أن
العقرب أشد اسعة من الزبور فإذا هو سيبويه مرهم يأمر المؤمنين أن ينطقوا بذلك
لا بد من تأويله كأن يقال المراد مرهم لم يسمع مقالة السكسائي ولم يدركه أو
نحو ذلك مما يقتضي نطقه س على سلبه س الذي هو المعيار اه وهو كلام في غاية
النفاسة طامما جرى في نفسه (قوله وقيل مؤول) أي بأن فتنه بناء لاشاقة
إلى مبنى فهو في محل رفع بلا ابتداء أو بأن الخبر محذوف أي موجود ومثلهم حال من
الضمير في الخبر وإنما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من أن الشاعر عجمي (قوله وفاقا
لسيبويه في الأول) رد بان المنصوص عن سيبويه المنسحق والمجوز انما هو الجرمي
والقراء (قوله اقتضى الطلاقة) لا يقال قوله وسبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله
نفس الخبر ومعموله والتشثيل بالمعمول في قوله كائن الخ لا يخص والقاعدة حمل
المطابق على المقيد لا ناقول عاده اعطاء الحكم بالثال مع أن التجميع مبني على
مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو اختيار أبي الحسن
ابن عصفور) وتأنيده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة
ما لا يتوسع في العدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبران واخواتها على اسمها إذا
كان ظرفا أو جارا ومجرورا أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لأنها أرفع الفرع لأنها
محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف ان واخواتها (قوله وسبق
الخ) أشار به كما تقدم إلى شرط أربع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا
كان غير ظرف أو جار ومجرور لأن هذه الحروف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن
يتصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقدم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم
معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكل ولا ما زيد اضارب قائما للزوم
الفصل بينهما وبين معمولها بالجانبين وان تردد فيهما سم كذا في بس واستظهر
البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل اليه لان

اسمها نحو ما قائم زيد ومثله
قوله

وما خذل قومي فأخضع
للعداء ولكن إذا أدعوهم
فهم هم * وأما قول الفرزدق
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
أدهم قریش وادما مثلهم
بشر * فشاذ وقيل غلط
سببه أنه عجمي وأراد أن
يتكلم بلغة الحجاز ولم يدرك
أن من شرط النصب عندهم
بقاء الترتيب بين الاسم
والخبر وقيل مؤول
تقريبه ان * الأول قال
في التسهيل وقد عمل
متوسطا خبرها وموجبا
بالا وفاقا لسيبويه في الأول
وليونس في الثاني * الثاني
اقتضى الطلاقة منع العمل
عند توسط الخبر ولو كان
ظرفا أو مجرورا قال في شرح
الكافية من الكويين من
يرى عمل ما إذا تقدم خبرها
وكان ظرفا أو مجرورا وهو
اختيار أبي الحسن بن
عصفور (وسبق حرف جر)

مع مجروره (أو ظرف) مدخول ماع بقاء العمل (كما في أنت معنيها) وما عند لزيد قائما (أجاز العلماء) سبق
مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبرها على اسمها إذا كان ظرفا
أو مجرورا كما مثل ومنه قوله * بأهبة خرم لذوان كنت (٢٨٨) آتينا كما كل حين من توالي مواليا

فإن كان غير ظرف أو مجرور
يطلق العمل نحو ما طعنا
زيد أكل ومنه قوله
وقلوا نعرتها النازل من
منى * وما كل من وإلى
منى أنا عارف * وأجاز ابن
كيسان بقاء العمل والحالة
هذه (ورفع معطوف بلسكن
أو بيل * من بعد) خبر
(منصوب بما) الجازية
(الزم حيث حل) رفع مصدر
نصب بالمفعولية للزم
مضاف إلى مفعوله والفاعل
محذوف والتقدير الزم
رفعك معطوفا بلسكن
أو بيل إلى آخره وإنما
وجب الرفع لكونه خبر
مبتدأ مقدر ولا يجوز نصبه
عطفًا على خبر ماله
موجب وهي لا تعمل في
الموجب تقول ما زيد قائمًا
بل قاعد وما عمر وشجاعا
لسكن كرم أي بل هو قاعد
ولسكن هو كرم فإن كان
العطف بحرف لا يوجب
كالواو والفاء جاز الرفع
والنصب نحو ما زيد قائمًا

الفصل فيه ليس بين ما ومعموليه أما بخلاف تقدم معمول الاسم عليه وانظر
هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفًا أو جارا أو مجرورا للتوسع فيها
أولا (قوله أو ظرف) لا يبعد أن أمانة خلوت بجوز الجمع (قوله مدخول ما) مفعول
سبق دفعه فهو أن المراد سبق ذلك على ما لا متنازع أن مالها الصدارة (قوله
والمراد الخ) عبر بالمراد لإيهام العبارة بشمول نفس الخبر أيضا (قوله بأهبة خرم)
الاهبة كما في القاموس العدة بالضم (قوله وإن كنت آتينا) عطف على محذوف
أي أن لم تكن آتينا وإن كنت آتينا أو الواو للحال وإن وصالية فيكون خلاف هذه
الحالة مفعول ما بالاولى والشاهد في تقدم كل حين لأن كل بحسب ما بعدها وما بعدها
ظرف فتسكون هي ظرفا (قوله نعرتها النازل) أي الملب معرفتها في المنازل
والشاهد في قوله وما كل الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس
ظرفا ولا مجرورا وهذا على رواية نصب كل ما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة
أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد فيه حينئذ
(قوله من بعد منصوب) أي أو مجرورا بالياء الزائدة ولا يجوز جزمه سم (قوله ولا
يجوز نصبه) أي على رأي الجمهور أو ما على رأي يؤنس المتقدم من عدم اشتراط
بقاء النفي فالنصب جائز (قوله لأنه موجب) أي على مذهب الجمهور وأجاز المبرد
كون بل نافية للنفي إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائمًا بل قاعد بالنصب أي بل
ما هو قاعد أفاده اللقائي وفيه اشكال لأن نقل النفي إلى ما بعدها عطف صر ماقبله
غير منفي لها وجهه نصبه وجوابه أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب
متبعه (قوله جاز الرفع) أي على أشهر مبدئ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ
بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أي وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعد)
لأزائدة للآية كيد (قوله قد عرفت) أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر (قوله
مجاز) أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعد ما) أي
عاملة أو موهمة ما لم يمكن إيهامها لا تنقاض النفي فإن كان له لم تدخل الباء لأن
الكلام حينئذ إيجاب (قوله وليس) أي غير الاستثنائية لأنها بمعنى الإيجاب
اللا يقتضي بالياء كذا في التصريح وسبب أني عن ابن هشام ما وافقه (قوله جواز الباء
الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد الإتيان وقبوله الإيجاب
فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد

ولا قاعد ولا قاعد والارجح نصبه * قد عرفت أن تسمية ما بعد بل
ولكن معطوفا مجازا ليس معطوفا وإنما هو خبر مبتدأ مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء (وبعد ما) النافية (وليس
جزء الباء) الزائدة (الخبر) كثير نحو وما ربك بظلام

أولا يكون زيد نفعه ليس ممن ابن هشام وكان الخبر الاسم ما ذاق وقع في موضع الخبر على
 قلة تكراهية مدغمهم ليس البريان تولوا وجوهكم بنصب البر وهذه الباء لتأكيد
 النفي على مذهب السكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لأن
 السامع قد لا يسمع أو في الكلام وقيل انما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها
 لا تساعداثرة الكلام ما ذكر بما لا يمكن المتمكن من نظمه أو سيجعه الا بزيادة
 الحرف ومحل المجزوء به انصب على الاحمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لان خبر
 ما لم يقع في القرآن مجزوء به الباء الامنصوبا ورفع على الاهمال * (فائدة) * قال
 في التسهيل وقد يجزى المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال الدماميني
 وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير
 مقبوس ثم قال في التسهيل ويندر ذلك أي جزم المعطوف على الخبر المذكور في غير
 ليس وما ثم قال وان ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سبني نحو ليس أو ما
 زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا في نصب أو يجزى على التوهم
 ورفع به السبني وهو أخوه في المثل أو جعل مبتدأ وخبر ما تفرعهما ويتطابق
 الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون أخوته ولك أن
 تجعل الوصف مبتدأ أو الينفي فاعلا به أغنى عن الخبر لا عمادة على النفي وان تلاه
 أجنبى عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا
 ذاهبا محمرو وان جزم بالباء جاز على الإصح جزم الوصف المذكور وليس ذلك من
 العطف على معمولي عاملين مختلفين لان جزم المعطوف بما مقدرة مدلول عليها
 بالمتقدمة ويتبعين رفع الوصف المعطوف مع ما ساء فأنصب خبرها أو جزمه بالباء
 لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذلك خبرها معطوف على اسمها فيرجع العطف حينئذ
 الى عطف الجملة اه مع زيادة من شروحه للدماميني (قوله وبعدلا) أي عاملة عمل
 ان أو عمل ليس (قوله ونفي كان) أي وكان المنفية أي غير الاستثنائية كما مر (قوله
 وبقية النواسخ) عطف على كان فنفي مسلط عليها والمراد النواسخ غير ان
 وأخواتها وغير كذا وأخواتها (قوله قليلا) أي به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل
 (قوله فكن) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم لم والتقليل الخبط الذي في شق
 النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أي اغناء ما روى عنه عن سواد
 ابن قلوب من وضع الظاهر موضع المظهر (قوله إذا جشع) من الجشع وهو شدة
 الحرص على الكل ونجس على معنى عجل كافي التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره
 وجه (قوله والخيل) يعني الفرسان والقعد بعضهم القاف فسكون الميم فضم
 الدال وفتحها الضعيف التأخر قاله العين (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو
 غير باطالي وفي التصريح أن هل في البيت للجمد (قوله لشبهه اياه) أي في عدم

ليس الله بكاف عبده (وبعد
 لا) النافية (ونفي كان)
 وبقية النواسخ (قد يجزى)
 قليلا من ذلك قوله
 فكان لي شفيعا يوم
 لا ذو شفاعة * بمن فتيلا
 عن سواد بن قارب * وقوله
 وان مدت الايدي الى الزاد
 لم أكن * بأعجلهم إذا جشع
 القوم أعجل * وقوله
 دعاي أخي والخيل بيني وبينه
 فلما دعاي لم يجدني بقعد
 وربما أجروا الاستفهام
 مجزى النفي لشبهه اياه
 كقوله

يقول اذا اقولى عليها وأفردت * ألاهل أخوعيش لذنبنا ثم (٢٩٠) ونذكر في غير ذلك الخبران ولكن

وليت في قوله

فان تأنها حقبة لا تلاقها
فانك بما أحدثت بالجزب
وقوله

ولكن أجز الوفعلت بهين
وهل ينكر المعروف في
الناس والاجر * وقوله

ألا ليت إذا العيش الذي يذنبنا

على إحدى الروايتين وإنما

دخلت في خبر أن في قوله

أولم يروا أن الله الذي خلق

السموات والارض ولم يبي

بخلقهن بقادر لانه في

معنى أوليس الله بقادر

* تنبيهات * الاول لا فرق

في دخول الباء في خبر ما بين

أن تكون محاذية أو تيمية

كما اقتضاه الطلاقة وصرح

به في غير هذا الكتاب وزعم

أبو علي أن دخول الباء

مخصوص بالمحاذية وتبعه

على ذلك الزمخشري وهو

مردود وقد نقل سيبويه

ذلك عن تميم وهو موجود

في أشعارهم فلا التفات

الى من منع ذلك * الثاني

اقتضى الطلاقة أيضا أنه

لا فرق في ذلك بين العاملة

والتي بطل عملها بدخول

ان وقد صرح بذلك في غير

هذا الكتاب ومنه قوله

تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو هجوم الفرزدق لجربان قومه كليب
ياتون الاثن فالضمير في يقول الى السكبي اذا اقولى أى ارفع على الاثن وأفردت
الاثن بالقافى أى لصقت بالارض وسكنت ألاهل الخ مفعول القول واعترض
البعض الاستشهاد بما فيه من الكلام في زيادة الباء بعد
الناسخ وهو مدفوع بان قول الشارح وربما أجروا الاستشهاد غير مقيد بأن يكون
الاستفهام داخل على ناسخ وان أوهمته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا
الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخل على الناسخ فلا يستشهاد بالبيت
في محله (قوله ونذر) أى قل جدا (قوله تخبران الخ) وكالحال في مجاء في نذر اكتب
(قوله فان تنأ) أى تبعد عنها أى عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة

خليلي مرأى على أم جندب * لنقضى حاجات الفؤاد المعب

حقبة أى مدة لا تلاقها بديل من تنأ لان عدم الملاقاة هو النأى كما قاله زكريا (قوله لو
فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لمحذوف أى لو فعلته لاصبت أو هي
للتقى (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما يرد على قوله ونذر وحاصله كيف تدعى بذور
ما ذكره وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا وحاصله الجواب أن
دخولها في الآية لان مدخولها يؤل بحسب المعنى الى خبر ليس (قوله لانه في معنى
الخ) بدليل التصريح به في قوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر
أو يقال لان ومعمولها سدا مسدود على يروا العبدية وهي من النواسخ
فدخولها جزم من معمولي الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على
ما في الآية أجاز ما طغنت أن أحد ابنا ثم (قوله في خبرها) الاضافة لاد في ملاسة
بالنسبة للتيمية لانها لا خبر لها أى الخبر الواقع في خبرها (قوله وتبعه على ذلك
الزمخشري) بناء منهما على أن مقتضى لزادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان
المقتضى بغيره اه دما يبنى أى بدليل دخولها في نحو لم أكن بقاتم وامتناعها
في كنت قائما (قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق * لعرك ما معن تبارك حقه
(قوله بدخول ان) أى أو بعدم الترتيب لا بانتفاض النفي بالافال فهو فيه تفصيل
فلا اعتراض (قوله لا خبر بخبر) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لازادة والخبر
الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالبعض بان هذا الاحتمال خلاف الظاهر
وان ادعى الدما يبنى ظهوره وأنا أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام
كون الكلام على زيادة الباء مقفول بالان المعنى المقصود من هذا الكلام نفي
كبنوية الخبر في الخبر الذي بعده النار أى نفي وجود شيء من الخبر في الخبر الذي

لعرك ما ان أبو مالك * بواه ولا يضعف قواه * الثالث اقتضى الطلاقة
أيضا أنه لا فرق في لابن العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل ان نحو قوله لا خبر بخبر بعده النار أى

بعده النار وهذا انما يفيد الكلام اذا جعلت الباء ظرفية أو نفي الخبرية
عن الخبر الذي بعده النار وهذا انما يفيد الكلام اذا جعلت مفعولها بالاول
لا خبر بعد النار خبر وليس المقصود نفي الخبرية التي بعدها النار عن الخبر كما
يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون لاني الجنس
لأن النفي الخبر عن الجنس فان قلت يغني عن التزام القلب جعل بعده النار
صفة لا سمي لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو
خبر وحيث كانت دعوى الزيادة محوكة الى ارتكاب القلب الذي هو خلاف
الاصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وقاله ما ميني تقديره فانه في غاية الحسن
والتامة (قوله في النكرات) انما اختص عمل بالانكرات لانها عند الإطلاق
انفي الجنس برجحان والوحدة برجوحية وكلاهما بالانكرات أنسب اه سم

أما التي انفي الجنس فصافعا لمعمل ان وأورد على تخصيص عمل بالانكرات
أنه وقع في أمثلة سيمويه ما يزيد اهما ولا أخوه قاعدا وأجيب بأنه لا عمل للابل هي
زائدة والاسمان تابعان لمعول ما قاله المصريح (قوله كليس) حال من لا أو منعول
مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفي والترتيب) أي بين اسمها
وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بان لانها لا تقترب من أسلاف لا تختماج الى اشتراطه
وبقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور
وأن لا تسكون لنفي الجنس نصا ولا يرد البيت الآتي أعني تعذر الخ لان التنصيص
على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على ماصر) أي من
البيان قيل ومن الخسلاف (قوله تعذر) أي تصبر وتسل والوزر الجأ والشاهد في
السطرين وقبل لا شاهد في السطر الاول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير في على

الارض وعلى الارض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه أن لو سلمنا أن على
الارض خبر المكان نصب الخبر في السطر الثاني قرينة على نصبه في الاول والا كان
تلقيفا بين ايتين فيكون الاستشهاد بالسطرين غاية الامران في الاول بقرينة
الثاني (قوله سواد القلب) أي حيمته السوداء وياغيا طامبا (قوله مرفوع فعل)
أي على أنه نائب فاعل (قوله لا أرى) أي لا أبصر اذ لو كانت علمية لمكان المنصوب
مفعولا ثانيا لا حالا ولا عمل لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان
حذف غير القابح أكثر من حذف القابح (قوله والفعل المقدر بعدم) انما قد ير
بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلي الراجع لضمير المبتدأ (قوله هذا) أي
الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعول الخ أي من باب سد الخال مسددا للخبر
العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله ونظائره الخ فلا اعتراض بأن الوجه الاول
فيه أيضا الاستغناء بالمعول وهو أن ناعن العامل وهو فعلة المحذوف قاله شيخنا

لا خبر خبر (في النكرات)
أعملت كليس لا) النافية
بشرط بقاء النفي والترتيب
على ماصر وهو أيضا خاص
بلغه الجاز دون تميم ومنه
قوله
تعذر فلا شيء على الارض بلقنا
ولا وزرهما قضى الله واقبا
تنبهات الأول ذكر
ابن الشجري أنها أعملت
في معرفة وأنشد للنابغة
الجعدى
وحلت سواد القلب لا أنا
ياغيا * سواها ولا عن
حما متراخيا * وزدد
رأى الناظم في هذا البيت
فأجاز في شرح التسهيل
القياس عليه وتأوله في
شرح الكافية فقال يمكن
عندي أن يجعل أنا مرفوع
فعل مضمرة نائب ياغيا على
الحال تقديره لا أرى ياغيا
فلما أضمر الفعل برز الضمير
وانفصل ويجوز أن يجعل
أنا مبتدأ والفعل المقدر
بعده خبرا ناصبا ياغيا على
الحال ويكون هذا من باب
الاستغناء بالمعول عن
العامل لدلالة عليه
ونظائره كثيرة منها قولهم

والبعض ولك أن ترجع اسم الإشارة الى التأويل بوجهيه ويكون التفسير على وجه الأول بنحو حكمك مسطوا في الاستغناء بمطلق معقول عن مطلق عامل وان لم يكن المعقول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمك مسطوا) تقدم أن هذا إذا فلا يناسب التفسير به (قوله اقتضى كلامه) حيث شبهه لا بليس ثم قال وقد تلى لات فأفاد أن أعمال لا تليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعور وجعله ابن الحاجب سما عيا وتبعه الخامس وعلمت الفصلة بقصان شبهها بليس لأنها للنفي مطلعا وليس لنفي الحال وما اقتضاء كلامه هنا صريح به في تسهيله حيث قال ويلحق بها ان النافية قليلة لا ولا كثيرا اه قال السيوطي قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا عما لها قليل جدا بل لم يرد منه صريح سوى البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أي الحرب وقوله فأنا ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أي فأنا لا أصدق لاني ابن قيس والقافية طامقة لا مقيدة بدليل بقيمة اتقوا في فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل ان لان ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال قاله الروداني (قوله وقد تلى) من ولى الشيء يليه ولا يذوقه له ريشة شرط لأعمال لات وان عمل ليس ما شرط في ما لا الشرط الاول لان ان لا تزداد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتهما بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيد النافية بان نافية أخرى لا يطل عملها وتريد لات باشتراط أن يكون معهما ولا اسمي زمان وقد لا تحقيق بالنسبة للات وللتقليل النسبي بالنسبة لان بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أي لات اجماع من العرب وعلى تسليم ان قد لا تقليل بالنسبة الى لات أيضا يقال اجماع على الجواز فلا ينافي قلة الوقوع فان قلت اذا أجمعت العرب على عما لها فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى اجماع العرب على عما لها كافي الروداني أنه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فلهذا امرأته ناعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أو لا (قوله ذا العمل) اسم الإشارة راجع الى عمل ليس في قوله أعمال ليس لا الى عمل لاني في قوله في النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بأشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وان وهو غير مسلم في ان لا تاتبع في المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش) وعليه المرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول للفعل

حكمك مسطوا أي حكمك لك مسطوا أي مثنا فعمل مسطوا وهو حال مغنبا عن تمامه مع كونه غير فعل فأن يعمل بأغيا بذلك وغامله فعل أحق وأولى هذا الفظه الثاني اقتضى كلامه مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب الثالث الغالب على خبر لأن يكون محذوف حتى قيل ان ذلك لازم كقوله من صد عن نيرانها

فأنا ابن قيس لأبراح أي لأبراح لي والهجج جواز ذكره كما تقدم (وقد تلى لات وان ذا العمل) المذكور أمالان فأثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش وأما ان فأجاز أعمالها الكسائي وأكثر السكوفيين وطائفة من

البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلاف النحويين عن سيبويه والمبرور والجميع الاعمال قد سمعنا ونظمنا
فن التثنية قولهم ان أحد خير من أحد (٢٩٣) الالفاظية وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبيران الذين

تدعون من دون الله عبادا
أمناء لكم على أن أنافية
رفعت الذين ونصبت عبادا
أمناء لكم خبرا ونعتا
والمعنى ليس الاصنام الذين
تدعون من دون الله عبادا
أمناء لكم في الاتصاف
بالعقل فلو كانوا أمناء لكم
وعبدتوهم لكانتكم بذلك
مخطئين ضالين فكيف
حالكم في عبادة من هو
دونكم بعدم الحياة
والادراك ومن النظم قوله
ان هو مستولى على أحد
الاعلى أضعف المجانين
وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته
والنكران بان ينحى عليه فخذلا
وقد عرفت أنه لا يشترط في
مع مولاه أن يكونا
نكرتين (وما للات في
سوى) اسم (حين) أى
زمان (عمل) بل لا تعمل إلا
في أسماء الاحيان فحو
حين وساعة وأوانه قال
تعالى ولات حين مناص
وقال الشاعر
ندم البغاة ولات ساعة مندم

محذوف تقديره أرى مثلاً أفاده في التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) وما
يخرج عليه قول بعضهم ان قائم بتشديد النون أصله ان أنافىم حذفت همزة أنافى
اعني طاء وأدغمت النون في النون وحذفت أنافى اللوصل ومثل هذا في السكاهو والله
ربى فأجمله لكن أنافى فعل فيه ما مر وسع ان قائم على الاعمال أفاده في المعنى قال
الدماميني قرأ ابن جامل كتابا ثبات ألف أنافى لولا وقتا نعوذ بالالف عن
الهمزة المحذوفة وغيره بانياتهما وقفا فقط على الأصل اه وانظر لم ترسم ان قائم
بألف عقب النون مع ثباته القيا بمرثوتها وقفا ولعله لدفع التباس ان خطأ أنا التي
هي ضمير رفع منفصل وإعراب السكاهو الله ربى لكن حرف استدر الأنا مبتدأ
أول خبره الجملة بعده ورباطها بياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة
بعده ولا تخنجل رابط لانها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربى وهذه الآية مما
اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين
(قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة
للحزبين لتتوافق القراءتان اثباتا ورواها وتخرج على شاذلان نصيبها الجزأين شاذ
(قوله خبرا ونعتا) على اللفظ والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به الى دفع
التنافي بين القراءاة المشهورة المثبتة للثانية ومقابلها النافية لها وحاصل
الدفع أن النفي والاثبات لم يتوارد على مثلية واحدة فالمثبتة المعانة في العبودية
والمثبتة المعانة في الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الاعلى أضعف المجانين)
يعلم منه أن انتفاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر لا يظن عمل ان كما (قوله)
وقد عرفت) أى من الامثلة (قوله في سوى اسم حين) قد راسم لدفع توهم أن
المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أى فرار (قوله ولات ساعة
مندم) الواو للعمال والندم الندامة (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير
مستترعا تدالى الاوان وقوله حين بقاء أى بقاء الصلح (قوله أى وليس الخ) تفسير
القول ولات أو ان (قوله منوى الثبوت) أى معنى ليصح البناء (قوله ومنى) أى
عند الجمهور وذهب القراء الى أنها قد يجزى بها الزمان كما في البيت وقراءة بعضهم
ولات حين مناص بالجر وأجيب بأن الجر في الآية على تقدير من الاستغراقية
ويجوز ذلك في المبيت أيضا (الشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام في
الحالة المذمومة كونه على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بنى على الكسر) قال

وقال الآخر * طلموا سحننا ولات أو ان * فأجبنا ان ليس حين بقاء * أى وليس الاوان أو ان صلح فخذل
المضاف اليه أو ان منوى الثبوت وبنى كما فعل بقبل وبعـد الآن أو ان الشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر وتون
انظر ارأوا ما قوله

له في علمك للهفة من خائف * يعني جوارك حين لات مجبر * فارتفع مجبر على الابتداء أو الفاعلية أي لات يحصل مجبر أولات له مجبر ولات مهمة لعدم دخولها على الزمان (٢٩٤) * تنبيه على الخوئين في لات الواو

بعددها هنا كقوله

خفت فوار ولات هنا خفت
مذهبان أحدهما أن لات
مهمة لا اسم لها ولا خبر
وهنا في موضع نصب على
الظرفية لابتداء إشارة إلى
المكان وخفت مع أن
مقدرة قبلها في موضع رفع
بالابتداء والتقدير خفت
فوار ولات ههنا كحين
وهذا توحه الفارسي
والثاني أن تكون ههنا اسم
لات وخفت خبرها على
حذف مضاف والتقدير
وليس الوقت وقت حين
وهذا الوجه ضعيف لان
فيه اخراج ههنا عن الظرفية
وهي من الظروف التي
لا تصرف وفيه أيضا
اعمال لات في معرفة وانما
تعمل في نكرة واختصت
لات بأنها لا بد كرمعها
معمولا معا بل لابد
من حذف أحدهما
(وحذف ذي الرفع منهما
وهو الاسم فشا) فتقدير
ولات حين مناص ولات
الحين حين مناص أي وليس

البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين
وكون لاضرورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع التبناء على السكون
(قوله لهفي) يقع الهاء من باب فرح كقاي القاموس أي حرفي مبتدأ خبره عليه
أولهفة أي لا جعل لهفة أي أنتحز عليه لا جعل تحزن الخائف الذي يطلب
جوارك أي انما تمك (قوله فارتفع مجبر على الابتداء) والمسوق له وقوعه بعد النفي
أو تقدم الخبر وإلى هذا أشار بقوله أولات له مجبر (قوله أو الفاعلية) أي رفعه
محذوف (قوله أي لات الخ) لفوض مشوش (قوله هنا) أي بضم الهاء وتثني
النون ومثلها مكسورتها ومفتوحته الماسر أن الثلاثة نجاء للزمان (قوله ولات
هنا) بضم الهاء كافي الدماميني (وهنا في موضع الخ) أي خير مقدم (قوله على حذف
مضاف) أي والفعل إذا أضيف إليه كان مجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب إليه
بعضهم ومرباه (قوله والتقدير وليس الوقت الخ) جرى على الأقل من استعمال
ههنا للزمان ولم يجز على الكثير من استعمالها للسكان فرار من عمل لات في غير الزمان
(قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولى لات وحذف المضاف إلى جملة
(قوله اعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كافي الغنى وقوله وانما تعمل في نكرة
أي عملا ظاهرا فلا ينافي أن المقدرا لا بد أن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار إليه
الشارح بقوله سابقا فليس الاوان أو ان صلح وقوله بعد ولات الحين حين مناص
قال المصنف لان المراد في كون الحين الخاص حينما ينوصون فيه لاني كون
جنس الحين اه ولعل هذا اذا كان المقدرا لا اسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة في
قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أي كثر لان الخبر محط الفائدة (قوله أي
كثنا لهم) ظاهرا جعل كثناء خبر لات وهو لا يصح لان من شروط عملها كون
معمولها اسمي زمان فيجب أن يقتدر ولات حين مناص حينما كثننا لهم فيكون
كثنا صفة الخبر لا خبرا (قوله كافي رمت وثمرت) أي فالتأنيب المستفاد من تألات
لفظ قال في التصريح زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمرت لان
لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا الجمولة على ان
(قوله بالفعل) يعني ليس اذ لحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها
(قوله وقيل للباغة) يرد عليه وقتهم عليها بالتاء غالبا كافي الدماميني (قوله كافي
نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطلق المباغة فلا ينافي أن التاء في لات لا أصل

الوقت وقت فرار حذف الاسم وبقى الخبر (والعكس قل) جدا قرأ بعضهم شذوذ ولات حين مناص المباغة
يرفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي كثننا لهم * خاتمة أصل لات لا النافية
في بدت عليها انا التأنيب كافي ربت وثمرت قبل ليقوى شبهها بالفعل وقيل للمباغة في النفي كافي نحو علامة ونسابة

للمبالغة في النفي وفي علامة وهما زيادة المبالغة في الإثبات (قوله وحررت قسراً)
 بين لحاقها الحرف ولحاقها
 الفعل وليس لالتقاء
 الساكنين بدليل ربت
 وثبت فانها فيهما متحركة
 مع تحريك ما قبلها وقيل
 أصلها ليس قلبت الياء
 ألفا والسين ناء وهو ضعيف
 لوجهين * الأول أن فيه
 جمعاً بين اعلالين وهو
 مرفوض في كلامهم لم
 يجئ منه إلا ماء وشاء إلا
 ترى أنهم لم يدغموا في يطفد
 ويتدفرا من حذف الواو

التي هي الفاء وقلب العين
 إلى جنس اللام * والثاني
 أن قلب الياء الساكنة
 ألفا وقلب السين ناء شاذان
 لا يقدم عليهما إلا بدليل
 ولا دليل والله أعلم

أفعال المقاربة *
 أعلم أن هذا الباب يشتمل
 على ثلاثة أنواع من الفعل
 أفعال المقاربة وهي ثلاثة
 كاد وكرب وأوشك وضعت
 للدلالة على قرب الخبر
 وأفعال الرجاء وهي أيضاً
 ثلاثة عسى وحرى وإخولق
 وضعت للدلالة على رجاء
 الخبر وبقية أفعال الباب

المبالغة في النفي وفي علامة وهما زيادة المبالغة في الإثبات (قوله وحررت قسراً)
 متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة
 (قوله أصلها ليس) أي بكسر الياء كافي الغني والتصرح بفتح الشارح بعد
 بأنهما ساكنة فهى حينئذ فعل ماض وقيل هى ماضى يلبت أى نقص يقال لانت
 يلبت وأنت بالثوبين ما قرئ قوله تعالى لا يلبسكم من أعينكم شيئاً (قوله
 والسين ناء) كما قبل أصل ست سدس قلبت السين ناء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين
 اعلالين) أي قلب الياء ألفاً ليجتزأ كما هو انفتاح ما قبلها وقلب السين ناء (قوله
 وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرفض بدليل باب قعوه بل قد يجتمع
 أكثر من اعلالين كما في باب قضا وخطا بقدر (قوله إلا ماء وشاء) أصلهما موه
 وشوه قلبت الواو ألفاً وانها هـ حمزة (قوله في يطفد ويتدفد) مضارعاً وطفد الشيء
 وطفد وطفدة أثبتة وطفد وطفدة أثبتة وأصلهما يطفد وطفد وحذف الواو لوقوعها
 بين عدوتها الياء والكسرة (قوله وقلب العين الخ) أي ليتأتى الإدغام (قوله
 الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر

أفعال المقاربة *

لم يقل كادوا أخواتها على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاداً م بابها
 ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لأن احداث أخوات كان داخل تحت حدتها
 ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها
 والمراد أصل القرب لأن الفعل ههنا من واحد كسا فلان اثنين كقاتل أفاده
 سم وتبعه البعض وغيره ولك أن يجعلها على بابها اقرب كل من معنى الاسم ومعنى
 الخبر من الآخرون كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم بالزوم
 وهل عين كدباء أو واد قولان واسم تدل لكونها أو واجبة سيمويه كدت يضم
 الكاف أ كادو كان قياس مضارع هذه اللغة أ كود ليعكسهم شذوفاً قالوا كاد
 وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغوا بمضارع كدت المكسورة الكاف
 عن مضارع مضمومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية لاصلة الوضع فلا
 ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر للدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله
 على قرب الخبر) أي قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه ل
 قد يستعمل عادة كما في يكاد زيتها يضيء (قوله على رجاء الخبر) يعنى الطمع في الخبر
 محم وبلوغه لا شفاق أي الخوف منه مكرهاً في كلامه الإطلاق الرجاء على الطمع
 والاشفاق وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئاً
 الآية كافي الغني قال الدماميني فالاولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس
 الأمر أي ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى لأنه خير لأن فيه اما الظاهر المتقدمة

أو الشهادة والجنة وما أحببتموه من القعود عن الغزوة ينبغي أن يذكره لأن فيه الدل
 وحزبان المغنمية والآخر وقال الشمني الأولى لاشفاق الحجابين نظر إلى ما عندهم
 من العكراهة والثانية لترجيهم نظر إلى ما عندهم من الحمسة (قوله على
 الشروع) أي التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) أي تغليب
 بعض أنواع الباب الشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد
 شهرة عسى لأنها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى
 من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني
 تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره
 كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب
 كالعمرين والقمرين هذا وقد قيل إن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا
 مقاربة ونمما أفاد ذلك النبي حيث قال المقاربة تحتلف فتارة تكون لمقاربة الفعل
 من الرجاء كعسى لأن رجاء الفعل فتولت تقدير نيته وتارة تكون للاختلاف لان
 الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اه وعلى هذا التغليب أيضا لأن الكل
 عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الروداني (قوله في العمل) أي
 لافي كل أحكامها فإن الخبر لا يقدم هنا ويجوز حذفه إن علمت خلافة في باب كان
 في المسئلتين على كلام في الثانية مرة وسند كره وأما توسط الخبر في ارتباطا إذا لم
 يقترب بأن وعلى أحد القولين إذا اقتربا بان وصححه ابن عصفور كذلك في الجمع
 والداميني ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاذبي كل ما تعمل فيه كان دفع
 ذلك بالاستسداد (قوله كاد وعسى) أي وأخواتهما الآتية (قوله لكن نذر الخ)
 قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيهها على
 أصل متر و ذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ
 وخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفرد أو جملة اسمية وفعلية ونظرفا
 فترك الأصل والترك كون الخبر مضارعا ثم شبه على الأصل شذوذا في مواضع (قوله
 غير جملة الخ) قدر جملة لأن الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما إذا اقترب
 بأن خرج من باب الجملة إلى باب المفرد إلا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة
 الظاهرة (قوله وأخواتها) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة
 الإسمية والمناسوبة وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم بهما
 ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع أن في المتن حذف الواو مع ما عطفت أي إلى هذين
 وأخواتهما والمعنى على التوزيع ويحجب أيضا بان غير نكرة في سياق الإثبات
 فلا عموم لها (قوله فلذلك افترقا) أي لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا
 حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فأثبت أي

للدلالة على الشروع في
 الخبر وهي أنشأ وطفق
 وأخذ وجعل وعلق فتسمية
 الكل أفعال مقاربة من
 باب التغليب (ككان)
 في العمل (كاد وعسى لكن
 نذر غير جملة فعل مضارع
 اهذين) وأخواتها ما من
 أفعال الباب (خبر)
 فلذلك افترقا بين وغير
 جملة المضارع المفرد كقوله
 فأثبت إلى فهم وما كدت آيما
 وقوله

رجعت الى فهم قبيلة (قوله لا تكثرون) أى من العذل (قوله أى يسمع مسجاً) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوحى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أى فقطق يسمع السيف مسجاً ككتاب سوق الخيل وأغناقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقصة الشابة والاكوارجع كور يفتح الكاف وهو الرجل أى المنزل والمرتع المريح ومن الاكوارجع تعلق بقريب والمعنى طفتت تقربت من نعيمها من الاكوارجع من الاعياء (قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبني على أن اذا طرّف لأرسل غير شرط فان جعلت شرطية فغير جعل الجملة الشرطية وجعلت جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعاً للشكنا وفي التصريح بما مرده ويصح الاستشهاد به على أن اذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس مانصه فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه أن اذا منصوبة بتجواها على العجيج والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه اهـ (قوله بعد عسى نزر) لان المترجي مستقبل فناسبه أن وقيل تجرد هان أن خاص بالشعر وانما ساغ الاخبار بأن يقوم مثلاً مع أنه في تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالنعنى لانه على تقدير مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيداً أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح عمله على الاسم من غير تأويل وقيل يقدر أن الاخبار انما وقع أولاً بالفعل ثم جى عبان لتؤذن بالتراخي لا لتقص السبيل وهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة وقيل المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب وقيل دل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تأمة وقيل دل اشتمال من المرفوع وسد هذا البديل مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسب الذين كفروا أنما على أهم خير لأنفسهم بالتاء القوقية وفتح السين ولا محذور في لزوم البديل لانه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعاً قريباً تابع يلزم كتابع مجرور ورب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل البديل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب لان البديل منه في حكم المطروح وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور وكذا في المعنى وحواشيه ولك أن تقول نصر الرخصى وغيره هلى أنه ليس معنى كون البديل منه في حكم المطروح أنه مهدر بل أن البديل مستقل بنفسه لا مضمم أتبعوه كالتبع والبيان وحينئذ لا مانع من جعل البديل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل في نحو نفعى زيد علمه هو البديل منه لا بديل الاشتمال فتأمل فائدة قوله الشخ اللقاني عسى موضوعة للزمن الماضي

لا تكثرون انى عسيت شاعلاً
وأما فقطق مسجاً بالسوق
فالخبر محذوف أى يسمع
مسجاً والجملة الاسمية
كقوله

وقد جعلت قلوص بنى زياد
من الاكوارجع مرثعاً قريب
وجملة الماضى كقول ابن
عباس رضى الله عنهم
فجعل الرجل اذا لم يستطع
أن يتخرج أرسل رسولا
(وكونه) أى كون المضارع
الواقع خبراً (بدون أن)
المصدرية (بعد عسى * نزر)
أى قليل ومنه قوله

ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهى فى كلام الخليلى للرجاء المجرد عن الزمان
وفى كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة
الخليلى لم يثبت مثل هذا فى كلامهم ممنوع وأجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما
ذكره فى عسى غير معلوم اذ كونها موضوعا للزمان غير معلوم وان كان جائزا اذ
المفهوم كما قاله السيد الصغوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى
للزمان لكنهما الما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك اذ رجاءها فى نظم أخواتها
وسمه يتحقق أن المراد الوضع الحقيقى أو التقديرى اه ومن المعلوم أن الوضع
التقديرى لا يكتفى فى كون اللفظ مجازا وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير
ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها فى كلامه تعالى للرجاء باعتبارها لطبع كما
هو نص سيبويه فى لعل وقال الرضى انه الحق كذا فى بس وقول اللقاني عسى
موضوعة للزمان الماضى أى للرجاء مع الزمن الماضى وقول الصغوى ومنه يتحقق
أن المراد أى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى موضوع للزمان الماضى (قوله الذى
أمسىت فيه) روى بفتح التاء وضمها وقوله يكون الخ قال الدمامينى ينبغى أن يجعل
فرج مبتدأ أخبره وراءه والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود
الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون وراءه خبرها من رفع الفعل من
الخبر أجنبيا عن الاسم وهو ممنوع كما بانى (قوله عكسا) دلالة كذا على قرب الخبر
فكانه فى الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والصاد الموحدة أى تخرج (قوله فلم
أرملها) أى مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التى كان أراد منها
وقوله خماسة بضم الخاء الموحدة أى مغمخ ومنه تخرجت وكنت بكسر الكاف
وشمها (قوله أراد بعدما كذا أن أفعله) وقيل الاصل بعدما كذا أفعلا أى
ذلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء
ورجحه فى المغنى يكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار باطراد الخ) دفع
لما قد يقال يتحمل أن اثبات أن فى البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله
وألزموا أخلوق أن مثل حرى) للاشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة
فيه لم يلزمها أن وان اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد
أوشك انتفا أن نزا) قال اللقاني لان القرب المريح للتجرد من أن أمر عارض فيها
دون أختمها كذا وكرب لانها موضوعة للاسراع المفضى الى القرب بخلاف كذا
وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الافتراض بأن وضبط شخنا السيد نقلا
عن الهوى أو شكت فى قوله وبعد أوشك يسكون الشكف لثلا يتقل من الرخاالى
الكامل سهونا هرا لان هذا التماهى أو شكت فى قوله بعد عسى أخلوق أو شكت
(قوله غراته) بكسر الغين أى غلاته (قوله ومثل كذا الخ) أى فى أنها للآخرة وفى

فيه * يكون وراءه فرج
قريب * (وكاد الامر
فيه عكسا) فاقترانه بأن
بعدها قليل كقوله
كادت النفس أن تفيض
عليه وقوله
أستقبل قبول السلم منا
فكذلك * لدى الحرب
أن تغنوا السيوف عن
الس * وأنشد سيبويه
فلم أر منها حبا سوا جند
فنهت نفسى بعدما كدت
أفعله وقال أراد بعد
ما كدت أن أفعله فحذف
ان وأبقى عملها وفيه اشعار
باطراد افتراض خبر كذا بان
لان العامل لا يتحذف
ويبقى عمله الا اذا طرد
ثبوته (وكعسى) فى العمل
والدلالة على الرجاء حرى
ولكن جعلها * خبرها حقا
بأن متصلا بخو حرى زيد
أن يقوم ولا يجوز حرى زيد
يقوم (والزموا أخلوق أن
مثل حرى) فقالوا أخلوق
السماء أن تظرو لم يقولوا
أخلوق تظرو (وبعد
أوشك انتفا أن نزا) أى قل
والكثير لا افتراض بها كقوله
ولو مثل الناس التراب
لا وشكوا * اذا قيل
هاتوا أن يملوا ويغنوا * ومن

للتجرد فوله * يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها (ومثل كذا ان

ونقل كسرهما أيضا يعني أن اثبات أن بعدها قليل

ومنه قوله * قدسرت أو كرت

أن تبوراً * لما رأيت يهسا

مبوراً * وقوله

سقاها ذو والاحلام سجيلا

على الظما * وقد كرت

أعناقها أن تظعا

والكبر التجر دوليد كز

سيمويه غيره ومنه قوله

مكرب القلب من جواه يدوب

حين قال الوشا هذد غضوب

(وترك أن مع ذى الشروع

وجسا) لما بينهما من

المنافاة لأن أفعال الشروع

للحال وأن للاستقبال

(كأنشأ السائق يحيدو

وطفق) زيد يعدو بكسر

الفاء وفتحها وطبق بالباء

أيضا (كذا جعلت)

آنكهم (وأخذت) أقرأ

(وعلق) زيد يسم ومنه قوله

أراك علقمت تظلم من أجربا

وظلم الجار إذ لال الخير

* تنبيهات * الأول عتد

الناظم في غير هذا الكتاب

من أفعال الشروع هب

وقام نحو هب زيد يفعل

وقام بكسر يشد * الثاني

أذا دل ليل على خبر هذا

الباب جاز حذفه ومنه

الحديث من تأتي أصاب

أو كاد ومن محمل أخطأ

أو كاد * الثالث يجب في

المضارع الواقع خبرا لا

أن الكسرة تجزئها من أن وإن اقتضى كلام الشارح أن التشبيه في الثاني فقط
 (قوله في الاصحاح) مما قبله شيان مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها إلا التجر
 ومذهب ابن الحارث حيث جعلها من أفعال الشروع وسيد كر الشارح الأول
 واقتضار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله في الاصحاح إلى خلاف ابن الحارث
 قصور (قوله قدسرت) بضم الموحدة أي هلكت ويهس اسم رجل والمشور الهالك
 (قوله سقاها) الضمير إلى العروق المتقدمة في قوله * مدحت عروق اللندی مصت
 الثرى * قيل المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون في
 الغنى والعطاء وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العيني في شواهد الكسرى
 وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع في قوله أعناقها فتفسير
 البعض العروق في البيت بالفرس الخفيفة لم الحمين بما زاد ذلك على أنها بفتح العين
 ليس في محله والاحلام العقول وأنجل بالفتح قال في القاموس الدلو العظيمة
 مما لؤاه اه وتقل شيخنا عن الشارح في شرحه لا توضح أنه الدلو التي فيها ماء قل
 أو جل وتقطعا أصله تنقطع (قوله من جواه) أي شدة وجده (قوله وترك أن الخ)
 تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالقسمه إلى اقترانه بأن وتجرده
 منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى والخلوق وما يجب تجزئته وهو أفعال
 الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشاع وما يغلب تجزئته وهو كاد وكرب
 (قوله وطبق بالباء) أي المكسورة كما في التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب
 أن يعد منها شمرع في نحو شمرع زيداً نخل (قوله يشد) اما مضارع الثلاثي نشد
 المضالة يشدها من باب نصر أو مضارع الرباعي أنشد الشعر (قوله على خبر هذا
 الباب) أي بخلاف باب كان فقد قال السيبوطي في الهمع قال أبو حيان نص أصحابنا
 على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا
 اقتصارا اه قال سيبويه ولنظر ذلك مع ما ذكره في نحو أن خبر من أن خبر
 الأول اسم كان المحذوف مع خبرها اللهم إلا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل
 في الهمع قولين آخرين في حذف خبر كان وأخواتها أو قدمه في أي بابها (قوله أن يكون
 رافعا للضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجح والمشروع فيه
 بنفس مرفوعها وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثله الدما ميني يقول
 الشاعرون قد جعلت إذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعدما كاذ
 تر بيع قلوب فريق منهم فيقول بأن قلوب بدل من الضمير في كاد الراجع إلى القوم
 وفاعل تر بيع ضمير راجع إلى القلوب لتقدمه مرتبة وستضع ذلك لكن هذا إنما
 يتأتى على قراءة من قرأ تر بيع بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأ أياء الغيبة فلا
 لوجوب تأنيث الفعل إذا استند إلى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون في الكلام

المضارع الواقع خبرا لا فاعل هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا للضمير الاسم وأما قوله

وقد جعلت إذا ما قت بشقلى
توبى فأنقض غرض الشارب
التمهل * فأحجاره وتوبى
بدلان من اسمي كاد وجعل
وأما عسى فانه يجوز في
المضارع بعد ما خاصة
أن يرفع السببي كقوله
وماذا عسى الخاج يبلغ جهده
إذا نحن جاوزنا حفير زياده
روى بنصب جهده ورفع
ولا يجوز أن يرفع ظاهر غير
سببي وأما قوله

عسى الكرب الذى أمسبت
فيه * يكون وراءه فرج
قريب * فان في يكون
ضمير الاسم والجملة بعده
خبر كان (واستعملوا مضارعا
لأوشكا) كآرايت وهو
أكثر استعمالا من ماضيها
(وكاد لا غير) أى دون
غيرهما من أفعال الباب
فانه ملازم لصيغة الماضي
(وزادوا موشكا) اسم
فاعل من أوشك مع ملام
عمله كقوله

فوشكة أرضنا أن تعود
خلاف الانيس وحوشا
يبابا * وقوله
فأنك دوشك أن لا تراها
وتعدودون غاضرة العوادي

لاوسه هو نادر * تنبيهان

هاتوا أن ثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب وأنشدوا على الاقول قوله

صالح

تأخر عما ذكرنا وانما هو على اضممار ضمير الشأن كذا قاله الدماميني وفي كونه على
اضمار ضمير الشأن نظر ظاهر وإذا أرجع الضمير في يرفع ياء الغيبة إلى القلوب
باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله وأسفبه) أى يرفع يديه عن وشكواى مما
أشبه الظاهر ومما موصول اسمي وملاعبه مواضع اللعب (قوله التمل) أى السكران
(قوله بدلان من اسمي كاد وجعل) أى الاول بدل بعض ان كانت الاحجار والملاعب
من أجزاء الربيع وهو الظاهر والافيدل اشتغال كالتأني أى لأفعلن ليشقلى
وتكلمني والتقدير جعل توبى يشقلى وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل
لانه المقصود بالحكم مع تقدمه وتبسة وصار يشقلى وتكلمني خبرين لعامل البدل
المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبرى عامل المبدل منه فغنى
يرفع الخبر الا ضمير الاسم لا خبرين لسكاد وجعل المذكرين لان الفعل حينئذ
غير رافع ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله أن يرفع السببي) أى الاسم
الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) مامته مدا وما ملغاة أو اسم
موصول وعسى الخ على اضممار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة أى ما الذى يقال
فيه عسى الخ والمعنى ما الذى يرجى للتحاج أن يسأله منى أحسبى أم قتلى أى لا يرجى له
شئ من ذلك والجهد بالضم الوسع والفاقة * والبيت من كلام الفرزدق حين توعده
الحجاج الثقفي فهرب من العراق وحفير زياده موضع بين الشام والعراق وزادوه
أخوه معاوية بن أبى سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية تصريح (قوله روى
بنصب جهده) أى على المفعولية لم يبلغ ولا شاهد فيه حينئذ رفعه ضمير الاسم وعائد
الموصول محذوف أى يبلغه وقوله ورفع أى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف
فى يبلغ يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أى مضارع كان ولو قال خبر
يكون لسكان أحسن (قوله كآرايت) أى من قوله يوشك من فر الخ (قوله فوشكة
أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها وأن
تعود خبرها خلاف الانيس أى بعد الانيس كقوله تعالى فرح الخلفون بجمعهم
خلاف رسول الله وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش يبابا
أى خرابا خبر تعود بمعنى تصير (قوله وتعدودون غاضرة) بالغين والصاد المجتمعتين
أى تعروق دون هذه الحاربة العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله
قوله) أى قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كفى التصريح
ولا ينافيه قول الشاعر بعد فى شرح ديوان كثير أى بالثلثة والتصغير لا احتمال
أن تكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه فى الديوان لكن نقل شخنا عن
شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة وكان كثير بالثلثة والتصغير افضيا
سنى الاعتماد وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول انى لأعرف

أموت أسي يوم الرجل وأنتي * يقينا الزهن بالذي أنا كاند * وعلى الثاني قوله * أبنى * أن أباك كارب يومه * فإذا دعيت
إلى المكارم فأعمل * والصواب أن الذي في البيت الأول كبد بالماء الموحدة كما جزم به ابن السكيت في شرح
ديوان كثير اسم فاعل من (٣٠١)

مكبدة وكاد أقسامه والاسم
كبد كالسكاهل والغارب
وأن كارباً في البيت الثاني
اسم فاعل من كرب التامة
نحو قولهم كرب الشتاء أي
قرب كاجزبه الجوهرى
وغیره * الثاني حكى الإحقاق
طفق يطق كضرب يضرب
وطفق يطق كعلم يعلم
وسمع أيضاً أن البعير يهرم
حتى يجعل إذا شرب
الماء محمى (بعد عسى)
و(اخلوق) و(أوشك قد
يرد * غنى بأن يفعل) أي
يستغنى بأن المضارع (عن
ثان) من معموليها (فقد)
وتسهي حيث تامة نحو
وعسى أن تكثرها شيئاً
واخلوق أن يأتي وأوشك
أن يفعل فأن المضارع في
تأويل اسم مرفوع بأن فاعليه
مستغنى به عن المنصوب
الذي هو الخبر وهذا إذا لم
يكن بعد أن والمضارع
اسم ظاهر فإن كان فعو عسى
أن يقوم زيد فذهب
الشلو بين إلى أنه يجب

صالح بن هاشم يعضه لكثير وفاسدهم بضمه (قوله أموت أسي) أي خزاو الرجل
نكسو الرء وبالجم اسم موضع وقعت به وقعة لهن أي مرهون بالذي أنا كاند أي
كاند آتية فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) أي كارب في يومه يموت فالخبر محذوف
(قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أي قرب يوم وفاته
(قوله كضرب وقوله كعلم) الاحسن كجاس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضاً فان
مصدر المفتوح جقوق كجكوس ومصدر المكسور طفق كفسر ح قاله الناصر
(قوله حتى يجعل) بالرفع لان حتى ابتداءية وفي هذا المسموع ما تقدم في قول ابن
عماس فجعل الرجل الخ (قوله بعد عسى الخ) أي لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم
السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) اعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال
تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبرها ومذهب الناطم أنها ناقصة وأن يفعل ستسد
معموليها كما سدد المفعلين في نحو أحسب الناس أن يتركوا أو كاد كلام الناطم
محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لهما أن لتامها
وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكرا الأول لظهور اغناء أن يفعل
عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على
غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناطم أن أن يفعل في محمل رفع
ونصب ولا مانع منه لوجود محملين مختلفين شئ واحد باعتبارين في نحو اعجبني
كونك مسافراً (قوله مستغنى به عن المنصوب) أي عن أن يكون له منصوب فاندفع
الاعتراض بأن الشارح ماض على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى
يقال إن أن والفعل اغنى عنه (قوله ونحو يروجه آخر) أورد على هذا المذهب
لنوم التباس اسم عسى المبتدأ في الأصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا في باب
المبتدأ تقديم الخبر الفعلي الرفع لضمير المبتدأ خوفاً من التباس المبتدأ بالفاعل
وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية
لا بد أنها بفعل أي أو هو عسى بخلافه هناك فانه يخرج الجملة عن الاسمية إلى
الفعلية وقد دفع هذا الجواب نحو يرتقد بالاسم الظاهر مبتدأ مؤخر كما ذكره
الشارح في شرحه على التوضيح فأداه سم وانما منع الشلو بين هذا الوجه لضعف
هذه الأفعال عن توسط الخبر بينهما وبين الاسم كافي الاوضح (قوله أن يكون)

أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً يقرم وأن يقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبرها وذهب المبرد والسبيري إلى
والفارسى إلى نحو يروجه آخر وهو أن يكون

الاسم الظاهر مرفوعا بعسي اسمها وأن والمضارع في موضع نصب خبرها المتقدما على الاسم وفاعل المضارع
 ضمير يعود على الاسم الظاهر وجازعوده عليه متأخر التقدم في النية ونظير فائدة الخلاف في التثنية والجمع
 والتأنيث فتقول على رأي عسي أن يقوم الزيدان وعسي أن يقوم الزيدون وعسي أن تقوم الهندات وعسي أن
 تطلع الشمس تأنيث تطلع وتذكير وعسي أن يقوموا . . . (٣٠٢) يجوز ذلك ويجوز عسي أن يقوموا

الزيدان وعسي أن يقوموا
 الزيدون وعسي أن يقوموا
 الهندات وعسي أن تطلع
 الشمس تأنيث تطلع فقط
 وهكذا وأوشك وأخلق
 تنبيه * تعين الوجه
 الأول في نحو عسي أن يضرب
 زيد مجرأ فلا يجوز أن يكون
 زيد اسم عسي لئلا يلزم
 الفصل بين صلة أن ومجرولها
 وهو مجرأ بأجنبي وهو زيد
 ونظيره قوله تعالى عسي
 أن يبعث ربك مقاما محمودا
 (وخرج من عسي) واختبها
 أخلق وأوشك من الضمير
 واجعلها مسندة إلى أن
 يفعل كما مر (أورفع
 مضمر بها) يكون اسمها
 وأن يفعل خبرها (إذا اسم
 قبلها قد ذكر) ونظير أثر
 ذلك في التثنية والجمع
 والتأنيث فتقول على الأول
 الزيدان عسي أن يقوموا
 والزيدون عسي أن يقوموا
 وهند عسي أن تقوموا والهندان

الاسم الظاهر مرفوعا بعسي قال سم هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقترن الفعل بأن
 نحو عسي يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جواز ذلك لفرق تأمل اه وأقول
 بل يجب إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعة عسي غيره (قوله
 تأنيث تطلع وتذكير) أي لجوازهما في المسند إلى ظاهر مجازي التأنيث (قوله
 تأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند إلى ضمير المؤنث ولو كان مجازي التأنيث
 (قوله ونظيره قوله تعالى عسي أن يبعث ربك مقاما محمودا) أي أن جعل نصب
 مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فإن جعل نصبه محذوف على
 المصدرية أي فتقوم مقاما جاز أن تكون عسي تامة وأن تكون ناقصة على التقديم
 والتأخير قاله القارضي (قوله إذا اسم قبلها قد ذكر) أي نقطا كمثل أوربته كما
 في عسي أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخر افتحور حينئذ في عسي الوجهان
 رفعها المضمرة وتجريدها منه قاله السارح في شرح التوضيح قال سم ويشكل على
 تحويره جعل زيد مبتدأ مؤخر أنه يلزم التباس المبتدأ بالفعل وقد تحوز وامنه
 كما مر في المبتدأ (قوله لغة الحجاز) وعليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم الآية
 (قوله يجب فيه الاضمار) أما فيما لا يقترن خبره بان فلعدم جواز اسناد الفعل
 إلى الفعل وأما فيما يقترن بأن تحرى فلعدم السماع (قوله وأخواتها) كالأه
 والباء الختمية في عساه وعسائي (قوله في موضع نصب) أي اسمها أخذها به إبقاء
 طرفي الاسناد بجائها ما والمنعكس انما هو العمل وبذلك * فقلت عساه نار كاس
 وعلاه * برفع نار (قوله جملا على لعل) أي في العمل يتجارع الترجي أو الاشتقاق في كل
 قال في التوضيح وشرحه التصريح ما منه وهي حينئذ أي حين اذن نصب الاسم
 ورفعت الخبر حرف كعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسمراني ونقله
 أي نقل الدبراني القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور وفي الإطلاق القول
 بفعلية ولباب السراج وتغلب في الإطلاق القول بحرفية فالخاسل في عسي ثلاثة
 أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والافعل ومحمل
 الخلاف في عسي الحامدة أما عسي المتصرفه فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اه

عسي أن يقوموا والهندات عسي أن يقمن وهكذا أخلق وأوشك هذه لغة الحجاز
 وتقول على الثاني الزيدان عسوا والزيدون عسوا وهند عست والهندان عستوا والهندات عسبن وهكذا أخلق
 وأوشك وهذه لغة تنبيهان * الأول ما سوى عسي وأخلق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الاضمار
 تقول الزيدان أخذنا بكتمان وطفا بخصفان ولا يجوز أخذ بكتمان وطفق بخصفان * الثاني اختلف فيما يمتل
 بعسي من المكاف وأخواتها نحو عساة قد ذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب جملا على لعل كما حملت
 لعل على عسي في اقتران خبرها بأن كافي الحديث فلهذا بعضكم أن

بعض حذف (قوله الخبر) أي لضعف (قوله لكن الذي كان -ها) أي كان حقه أن يجعل اسمها ليسمى بكونه الخبر عنه وهو المبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرا أي مقبلا والذي كان خبرا أي كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدأ في الاصل جعل اسمها أي مؤخر فذهب المبرد أقرار العمل والمنعكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسي -ها صريحا وهو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى أن عسي على ما كانت عليه الا أن ضمير انصب نائب عن ضمير الرفع ككتاب عنه في قوله * يا ابن الزبير طامنا عصيكا * وطامنا عذبة ابيكا وكما ان ضمير الرفع عن ضمير انصب وضمير الخبر في التوكيد نحو وأنت أوثق مني ومررت بك أنت وهذا ما اختاره الناطم قال ولو كان الضمير المشار اليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل * يا أبا علك أو عساكا لانه بمنزلة المفعول والخبر الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحدف وكذا اما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجزئي السمين من) عسي اذا اتصل به انا الضمير أو نوناه كما في (نحو عسي) وعينا وعسين (وأنتما الفتح زكن) انتما بالفتح مصدر اتقى الشيء أي اختاره وزكن علم أي اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى فهل

يضعف (قوله الخبر) أي لضعف (قوله لكن الذي كان -ها) أي كان حقه أن يجعل اسمها ليسمى بكونه الخبر عنه وهو المبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرا أي مقبلا والذي كان خبرا أي كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدأ في الاصل جعل اسمها أي مؤخر فذهب المبرد أقرار العمل والمنعكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسي -ها صريحا وهو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى أن عسي على ما كانت عليه الا أن ضمير انصب نائب عن ضمير الرفع ككتاب عنه في قوله * يا ابن الزبير طامنا عصيكا * وطامنا عذبة ابيكا وكما ان ضمير الرفع عن ضمير انصب وضمير الخبر في التوكيد نحو وأنت أوثق مني ومررت بك أنت وهذا ما اختاره الناطم قال ولو كان الضمير المشار اليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل * يا أبا علك أو عساكا لانه بمنزلة المفعول والخبر الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحدف وكذا اما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجزئي السمين من) عسي اذا اتصل به انا الضمير أو نوناه كما في (نحو عسي) وعينا وعسين (وأنتما الفتح زكن) انتما بالفتح مصدر اتقى الشيء أي اختاره وزكن علم أي اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى فهل

عسيتم وقرأناغ بالكسر وخاتمة قال في شرح السكاكية قد اشهر القول بأن كذا اثباته انفي ونفيه

اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزاً * أنخوى * هذا العصر ما هي لفظه * جرت في لسانى جرحهم وعود * إذا استعملت في صورة الحمد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام وجود * ومرا هذا القائل كادومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الافعال

(٣٠٤)

وأن معناه متى اذا محبها حرف نفى وثابت اذالم يحسها فاذا قال قائل كاد زيد يبكي فعناه قرب زيد البكاء فقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء متفت واذا قل لم يبكي فعناه لم يقارب البكاء فقاربة البكاء منهضية ونفس البكاء متفت انتفاءه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذى الرمة اذا غر النأى المحبين لم يبكد رئيس الهوى من حب مية يرح * محبها بليغ لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير واذا لم يقاربه فهو بعد منه فهنا أبلغ من أن يقول لم يرح لانه قد يكون غير يرح وهو قريب من البراح بخلاف المحب عنه بنفى مقاربة البراح وكذا قوله تعالى اذا أخرج يدك لم يكد يراها هو أبلغ في نفى الرؤية من أن يقال لم يرها لان من لم

هذا الحمل بأن الخبر يقتضى كاد منفي على كل حال فالشئ الاول مسلم والثاني غير مسلم (قوله أنخوى هذا العصر الخ) فأنه العري وجرحهم وعود يميلان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الخازي بقوله لقد كاد هذا اللغز يصدئ فكري * وما كنت منه أشد تنفي بورود فهذا جواب بنفسه وأولاهنى * ومتمنع عن فهم ككل بليد (قوله ونفس البكاء الخ) أى لان القرب من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموصوف متلبس به لا قرب بيا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المعنى لان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حقيقته بحصوله لا بمقاربه اذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى يقارب الصلاة وان كان ماضى حتى يقارب الصلاة اهـ ويمكن حمل الاول على هذا (قوله قول ذى الرمة) يضم الراء وتشديد الميم قطعة الحمل البالية واسم غيلان قيل لقب ذا الرمة لانه أنى ممة صاحبه وعلى كنهه قطعة جبل بالية فاستسقاها فنامت له اشرب اذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النأى) أى البعد والرئيس يطلق على أول الشئ وعلى الشئ الثابت كما في القاموس ومن بيانية لرئيس الهوى أوله رى وينشئ الى الاول قول الشارح لم يقارب حبي ولو جرى على الثاني لقال لم يقارب رئيس حبي ويرجى يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيًا بالاولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضاً وبوضع جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفاءه وانتفاءه قرينة فتكون تلك القرينة هى الدالة على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت انتفاءه وانتفاءه قرينة لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوتة في وقت آخر وذلك كما في فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائذ للضمير كادوا كاهو القاءة من رجوع ضمير من الخبر الى الاسم قال يس ولا ما من كون مرجع الضمير ضمير (قوله فكلام الخ) انها جملة كلام واحد الان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهم الخ) أى ولا تناقض بين انتفاء الشئ في وقت وثبوتة في وقت آخر

(ان وأخواتها) *

وقد شارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون في كلام نضمن كلامين مضمون كل واحد منهما ما في وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعدا من ضميرها غير مقاربن له وهذا واضح والله أعلم (ان وأخواتها) *

(قوله فتنصب المبتدأ) أل في المبتدأ والخبر للجنس فان من المبتدأ لا تنصبه
كلازم التبعدير الاسم الشان وكما يجب الانشاء نحو طوبى للأؤمن ومن الخير
ما لا ترفعه كالطلبى والانثاني قال الاماميين ومن هنا يعلم أن جملة نعم ونس
خير يتان لا انشاء ثمان لقوله تعالى ان الله نعماء يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء
ما كانوا يعملون وسيلقى في ذلك كلام في باب نعم ونس ان شاء الله تعالى اه أشار
بقوله وسيلقى الخ الى ما ذكره هناك وسنذكره ان شاء الله تعالى من قول جماعة
كأن الخا يجب ان نعم ونس لانشاء المدح والذم واعتبر الضاميين عليه
عاهو منحه ومن يجعها مما لانشاء تأويل الآيتين باضمار القول كما قيل به في
قول الشاعر:

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا اليهم عن ذلك كما

أوجهلها وأردن على الاستعمال الثاني في نعم ونس وشهها وهو استعماها
أخبارا كالمسألي في باب نعم ونس قال في المعنى ينبغي أن يستثنى من منع الاخبار هنا
بالطلب خبر أن المفتوحة المحذوفة فانه يجوز أن يكون جملة دعاية كافي قوله تعالى
والخامسة أن غضب الله عليها على القراءة بتحقيق النون بعدها جملة فعلية
وقوله ما أن جزا لله خير اعلى فتح الهمزة اه وحذف أحدهما لقراءة جاز
على قلة الالاسم الذي هو ضمير الشان فان حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث
ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر في ليت شعري
مردفا باستفهام نحو ليت شعري هل قام زيد أى ليت شعري جواب أو نحو اب هذا
الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هي الخبر على تقدير مضاف أى ليت
مشعوري جواب هذا الاستفهام وتختص ليت أيضا بجواز اتصال أن ومعمولها
بها سادة مستعمولها نحو ليت أنك قائم وقبل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا
وقاس الاخفش لعل على ليت يجوز لعل أن زيد قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره
أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بان الجزء
الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في ان حراسنا أسد اتلقاهم أسدا وفي ياليت الخ
أقبلت رواجعا وفي كان أذنيه الخ يحكى كان قادمة بل التأويل في الثالث متعين لئلا
يلزم الاخبار بالمفرد عن المثني (قوله جحف الليل) بالضم والكسر طائفة منه والخطاء
بالكسر والمنداسكن قصره الشاعر لوزن جمع خطوة بالفتح ككوة وركاء كما في
الصباح وهي نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما رجمه
الشني فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب في البيت (قوله كان أذنيه) أى الحمار
والشوق التطلع والعامل في اذامعنى التشبيه في كان والقادمة واحدة قوام
الطير وهي مقدم ريشه وهي عشري كل جناح اه ثمنى (قوله نظرا الى كونها

(لان) و (أن) و (ليت)
و (لكن) و (لعل)
و (كان عكس ما السكن)
النافعة (من عمل) فتنصب
المبتدأ اسمها لها وترفع
الخبر خبرها (كان زيدا
عالم بأى * كف * وليكن ابنه
ذو ضغن) أى حقد وفس
الباقى هذه اللغة المشهورة
وحكى قوم منهم ابن شيد
أن قوما من العرب تنصب
بها الجزأين معا من ذلك
قوله * اذا اسود جحف الليل
فلتأت وتسكن * خطاك
خفا فان حراسنا أسدا
وقوله * ياليت أيام الصبا
رواجعا * وقوله
كان أذنيه اذا نشؤفا
قادمة أو قلما محروفا
تقبيها * الاول لم يذكر
الناظم في تسهيله أن
المفتوحة نظرا الى كونها
فرع المكسورة وهو صنيع
سيمويه حيث قال هذا باب
الحروف الخمسة * الثاني
أشار بقوله عكس ما السكن
الى ما هذه الاحرف من

(الخ) وانما ذكر كان مع أن أصلها ان المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية
ففتحت الهمزة لا تتأخر هذا الأصل بإدخال الهكاف وجعل الجهموع
كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف الي متعلق وعدم كون مدخولها في موضع
جر عند الجهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا لبل جواز العطف
بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله في الجمع (قوله في لزوم
المبتدأ والخبر) بيان لوجه الشبهة واحتراز بالزوم عن ألا وأما الاستغناء حجتين
لدخولهما على الجملةتين وقوله والاستغناء عنهما الخ احتراز عن لولا الامتناعية
لاحتياجها معهما الى جواب واذا الفجائية لاحتمال اجتماعهما الى سبق كلام
(قوله معكوسا) ليس من جملة المضارع اذا المشابهة لا تلغ العكسي ولذلك احتج الى
تعليقه بقوله ليكون الخ فينبغي جعله معمولا لمخدوف أي وعملت عملا معكوسا
ليكون الخ (قوله تنبيهها على الفرعية) أي باعطائها الفرع الذي هو تقدم
شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك في ما أو أخواتها المحمولة على ليس
لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق العرب على أعمالها واشترائط شروط
في عملها يبطل بقدران واحدهما (قوله ولان معانيها في الاخبار) قال سم قد يقال
وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسفاطى هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه
في كان وأخواتها أصالتها فأعطيت الأصل وهو تقدم المرفوع على المنصوب
بخلافه في ان وأخواتها اه بقی أن الدماميني اعترض على العلتين بجر يانها في ما
الخارجية وأخواتها مع أن منصوبهم لم تقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قرينها دفعه
عن العلة الاولى قائل (قوله فأعطيا) أي الاخبار والاسماء وقوله اعرايها
أي العمود والفضلات وفي الكلام توريح (قوله التوكيد) أي تقوية النسبة
وتقريرها في ذهن السامع ايجابية أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون
لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لولا فلا قول مستحسن
والثاني واجب والثالث لولا قاله في التصريح فالثالث عربي الا أنه غير مبلغ ولذا
لم يذكره أهل المعاني قاله الروداني قال سم ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها
معنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشيء بمعنى شيء لا يلزم أن يساويه
في كل ما يفيد فاندفع ما لا يحيي (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام
بنفي ما توهم منه ثبوته أو اثبات ما توهم منه نفيه وهذا هو التعريف السالم
من التكلف المحتاج اليه في تصحيح تعريفه بقوله سم تعقيب الكلام برفع ما توهم
ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطف على ضمير ثبوته هذا هو كشيخنا السيد عن
الدماميني ويس أن رفع التوهم ليس لازما لكن بل هو أغلبي فقط لانها قد لا تكون
لرفع التوهم بخو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب

الشبه بكان في لزوم المبتدأ
والخبر والاستغناء عنهما
فعملت عملها معكوسا
ليكونا معهن كالمفعول قدّم
وفاعل آخر تنبيهها على
الفرعية ولان معانيها في
الاخبار فكانت كالعمد
والاسماء كالفضلات
فأعطيا اعرايها * الثالث
معنى ان وأن التوكيد
ولكن الاستدراك

نحوها غير

والتركيد وليست مركبة
على الاصح وقال الفرّاء
أصلها السكّن أن فطرح
الهمزة للتخفيف ونون
لكن للسكّن كقول
ولست بآتيه ولا أستطيعه
ولا أسقي ان كن مأوّل
ذافضل * وقال السكوفيون
مركبة من لا وان والكاف
الزائدة لا التشبيهية
وحذفت الهمزة تخفيفا
ومعنى لبت التمني في الممكن
والمستحيل لافي الواجب
فلا يقال لبت غدا يجيء
وأما قوله تعالى فتمنوا الموت
مع أنه واجب فالمراد تمنيه
قبل وقته وهو الأكثر
ولعل الترجي في المحبوب
تحوّل لعل الله يحدث بعد
ذلك أمرا والأشفاق في
المكروه نخوف لعلك تترك
بعض ما يوحى إليك وقد
اقتصصر على هذين في شرح
الكافية وزاد في التسهيل
أنها تكون للتعليل
والاستفهام فالتعليل نحو
لعله يتركه أو الاستفهام
نحو وما يدريك لعله يترك
وتابع في الأول الاخفش
وفي الثاني السكوفيون
وتختص لعل بالممكن
وليست مركبة على الاصح

وفسر بعضهم الاستدراك كما في الروداني بخالفه حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها
مع التوهيم أولا وهنذا عم (قوله والتركيد) أي على قلة تحوّلها زيد لا كرمته
لكنه لم يجيء اذ عدم المجيء معلوم من لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما في الهمع
وسم (قوله ونون لكن للسكّن الخ) أذهب البيت ليدفع بما دل عليه من عهد
حذف نون لكن للسكّن ما يقال هلا كان المحذوف النون الأولى من أن لان
الضرر حصل بها ويوقع أيضا لزوم الاخفاف حينئذ فافهم (قوله ولست بآتيه الخ)
هذه الحكاية لكلام ذنب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيّه فقوله ولست بآتيه أي
مادعوتني اليه والفضل الزيادة (قوله من لا وان) أي المكسورة الهمزة كما هو
صريح كلام ابن شخنا السيد (قوله والكاف الزائدة) أي المفتوحة أصالة لكن
كسرت ثبانا للهمزة كما قاله ابن شخنا السيد كسرتا كسرة نقل من
الهمزة (قوله لا التشبيهية) لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت
الهمزة) أي بعد نقل حركتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر (قوله
ولبت) ويقال لبت بآل الباء تاء واو دغاها في التاء مع (قوله في الممكن) أي
غير المتوقع أي المنتظر وقوعه بخلاف الممكن في الترجي لئلا يظن وقوعه (قوله وهو
الأكثر) أي التمني في المستحيل (قوله والأشفاق) هو توقع الخوف (قوله فلعلك
تترك الخ) أو رد أن تترك بعض ما يوحى اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بأن المراد
بالممكن في قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان استعمال عادة أو شرعا كذا
في حاشية البعض وفيه نظر لأن ترك النبي بعض ما يوحى اليه مستحيل عقلا لان
دليل استعماله عقلي كما قرئ في فن الكلام (قوله لعله يترك) أي أترك أي
ما يدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ) لا يرد قول فرعون لعل
أطلع إلى اله موسى لانه في زعمه الباطل ممكن هذا وقد اختلف في لعل الواقعة في
كلامه تعالى لاستحالة تقرب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقيم انها باعتبار
حال المخاطبين فالرجاء والأشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك وفي شرح
المنامى على الجامع الصغیر أن لعل في كلام الله تعالى وكلام رسوله لا وقوعه وفيه
نظروا هو وكعل عسي ويؤخذ من التصريح كما قال الروداني أن معنى عسي ولعل
في القرآن أمر بالترجي أو الأشفاق وفي حاشية الكشاف للتفتازاني لعل
موسوعة لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الأشفاق والتوقع بوجهيه قد
يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد
الاعتمال وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن
عدل عن طريق التحقيق إلى طريق الاطماع دلالة على أنه لا خاف في الطماع
السكريم وأنه يجزئه بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق للحصول

وصالحا لكونه غرضاً عما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى
 كي ورده المصنف يعني الزمخشري بأن عدم صلوحها للمجهرود معنى العلية بآباء
 الأثران تقول دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشي
 من هذه المعاني كما في قوله تعالى لعلكم تتقون أمّا كونها ليست للاشفاق فظاهر
 أو لترجي الله فلا يستحق الله أو لترجي المخلوقين فلا تنهم لم يكونوا محل الخلق عالدين
 بالتقوى حتى يرجوها أو لا لاطماع فلا نه انما يكون فيما يتوقعه المحاطب ويرغب
 فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعارة لحالة شبيهة بالترجي
 لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها أكثر تردد المترجي بين حصول المرجو وعدمه
 أو مجاز في الطلب نعم ان قلنا بأن لعل قد تأتي لتعليل صحتها في الآية عليه عند
 من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد الى العباد فان منعه بعبء جنباً لمخالفة
 كثير من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال في التسهيل وقد
 يقال في لعل عل ولعن وعن ولان وأن ورعن ورغن ولغن أي يغن مجبة في هذين
 ولعلت قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رغل وغن بالمجبة فيها وفي الهاء مع زيادة
 لون ولعا ورعل به ملة ونقل البعض زيادة على وأل بفتح اللام في هذين فان أراد
 فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم على المشددة اللام في كلامه وان أراد فتحها
 مخففة ورد عليه قول الشارح في آخر الباب خاتمة لا يميز تخفيف لعل على
 اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح في مقام تخفيف حروف
 الباب بالسكون يفسد نظايره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة
 هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات هم ما سيجع
 عشرة (قوله وكان التشبيه) أي المؤكد وقيد البطلينوسي كونها للتشبيه بما اذا
 كان خبرها اسماً أرفع من اسمها أو أخط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيداً ملك
 وكان زيداً حماراً فان كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أو صفة من صفات
 اسمها كانت للظن نحو كأن زيداً قام أو قائماً أو عندك أو في الدار لان زيداً نفس
 القائم ونفس المستقر والشي لا يشبهه بنفسه * (فائدة) * قال الرضي أولي ما قيل
 في كأنك بالندبة لم تكن وبالأخرة لم تر أن التقدير كأنك تبصر بالندبة أي
 تشاهدها كما في قوله تعالى فبصرته عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء محال
 بدليل رواية لم تكن ولم تر وقولهم كأنك بالليل وقد أقبل وكأنك زيد وهو ملك
 وأمّا قولهم كأنك بالشتاء مقبل كأنك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما بعد المجرور
 هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفاً لثقل الكلمة
 بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل
 بالحرفية (قوله لا في الذي الخ) ان قلت حيث توسع في الظرف والمجرور فهو لا جاز

وفيها عشر لغات مشهورة
 وكان التشبيه وهي مركبة
 على الصحيح وقيل بإجماع
 من كاف التشبيه وان فاصل
 كأن زيداً أسد ان زيدا
 كأنه قدّم حرف التشبيه
 اهتما ما به ففتحت همزة
 ان لدخول الجار (وراع
 ذا الترتيب) وهو تقديم
 اسمها وتأخير خبرها
 وجواب (الافى) الموضع
 (الذي) يكون الخبر فيه
 ظرفاً أو مجروراً (كليت

تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفاً ومجروراً قلت لم يجوز لانها المصدر كما
 في الحاجبية قالوا ايعلم من تأمل الامر اشتغال الكلام على التأكيذ والتشبيه
 والاستدلال أو التثني أو الترتي سوى أن المفتوحة فليس لها المصدر فان قلت
 فحينئذ لم يجوز تقديم خبرها عليها قلت بوجه بالمثل على المكسورة فانها فرعها فان
 قلت فلم يمنع تقديم خبرها بالخازية على اسمها وان كان ظرفاً ومجروراً كما تقدم
 قلت بوجه بأن هذه أقوى لانها تشبه الافعال لفظاً من حيث كونها على ثلاثة
 حروف فصاعداً ومبينة على المفتوحة ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت وتمثيت الخ
 لانها مبينة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل
 متصرف أقوى سمياً باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم المصدر أنها
 تدعى سبق بمعنى كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي
 سداً لها في كلامها فأعرفه (قوله غير المبدى) أى فاحش اللسان (قوله بعد
 الاسم) هذا يؤدى الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن
 الخبر هو العامل مع أن كلامه في تقديم الخبر الآن يقال جعل المثالين من تقديم
 الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما
 في قوله اسم ان مالا وان ولداً (قوله فلا يجوز تقديمه) أى على الاسم ويجوز تقديمه
 لظننا على الخبر كما يأتى في قوله لا وهب الواسط معمول الخبر وفرق بأن في تقديمه
 على الاسم فصلانها من معموليها معاً (قوله فلا تخفى) أى تبنى جم كثير بلا ليل
 ساو سه وهو موه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه في ما وهذه
 قوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفاً ومجروراً هنا وامتناعه هناك
 فاده سم وماعلى به المنع من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل
 من لا يتقدم نظرفيه شيخنا بأنه أغابى كما مر لا كنى (قوله محمل جواز تقديم
 الخبر الخ) اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الى
 التقييد (قوله في غير نحو الخ) أى من كل تركيب لا يس فيه الاسم ضميراً يعود
 على شئ في الخبر فيجب التقديم فرار من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وقد
 يمنع نحو من زيد الفى الدار لا امتناع تقديم الخبر المحبوب باللام وأما التمثيل
 لامتناع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب
 الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لان الاسم وان تأخر لفظاً متقدماً رتبة فكذا
 ما أضعيف هو اليه (قوله وجوبا) أبى الشارح الامر هنا على ظاهره لان
 التأويل في الثاني أعني قوله وفي سوى ذلك اكسر بحله شامل للسكر الواجب
 الجائز على طريق استعمال ضبيعة الامر في حقيقتها ومجازها أولى من التأويل
 هنا وابقاء الثاني على ظاهره (قوله لست مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشقفاً

فيها أو هنا غير المبدى)
 للتوسع في الظروف
 والمجرورات قال في العدة
 ويجب أن يقدم العامل
 في الظرف بعد الاسم كما
 يقدم الخبر وهو غير ظرف
 تشبيهه الأول حكم
 معمول خبرها حكم خبرها
 فلا يجوز تقديمه الا اذا كان
 ظرفاً ومجروراً ومجروراً نحو
 ان عندك زيد اقيم وان
 فيك عمر ارفع ومنه قوله
 فلا تخفى فيها فان جها
 أخاك مصاب القلب حم
 بلا ليل وقد صرح به في غير
 هذا الكتاب ومنعه
 بعضهم الثاني محمل جواز
 تقديم الخبر اذا كان ظرفاً
 ومجروراً في غير نحو ان عند
 زيد أخاه وليت في الدار
 صاحبها المسالف (وهو مران
 أفتح) وجوبا (لست مصدر

والكون ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بـ (قوله في محل فاعل) أى ولو لفاعل
مقدر نحو ولو أنهم صبروا أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد
لوقا فاعل ثبت مقدر او اختاره المحققون وقال أكثر البصريين هي مبتدأ محذوف
ظهور وجوبها ونحو اجلس ما أنزله اجلس أى ما ثبت بناء على أن ما المصدر
الاتوصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض انما المصدرية لا تدخل الاعلى
الفعل اجما عافان ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر اجما غير صحيح (قوله مقعول
أى به أوله نحو جئت فى أهلك أو معه نحو يعجنى جلولسك وأنت تحبنا وتقبل
مستثنى نحو يعجنى أمورك إلا أنك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا
ولا حالا ولا تمييزا كذا فى الدماميني وغيره (قوله غير محكى) أى بالقول وكان عليه
أن يزيد وغيره فى الاصل ليخرج نحو طنبت زيد الله فأنتم إلا أن يقال ترك
لاستفادته من التنبه الاقربيا (قوله أو مبتدأ) أى فى الحال كما فى الآية أو
الاصلى نحو كان عندي أنك فاضل (قوله نحو من آية الخ) هذا مذنب الخليل
ونقل المطر زى عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان
يعتمد الظرف على شئ قال ومنه ومن آياته أنك ترى الارض أفاده فى التصريح
(قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن الخبر عنه اذا كان اسم معنى فاما ان
يكون قولاً أو غيره وعلى كل احوال يكون خبرا لها فاعلى اسم المعنى أى يصح
عليه عليه أو لا وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولاً وخبراً صادقا
عليه نحو قولى انه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد
من كون اسم المعنى قولاً وصادق خبراً عليه فمعها اولى نعم فى صورة كون اسم
المعنى قولاً اذا كان خبراً قولاً واتخذ قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولى
انى أحد الله كما سياتى فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى ان زيد احمده
الله (قوله عليه خبرها) أى على المعنى خبران (قوله اعتقادى أنك فاضل) أى
معتقدى فضلك ولم يحز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة خبرها عن
المبتدأ العدم الرابطة (قوله واعتقاد زيدانه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد
كون اعتقاده حقاً لاختلف الضمير ومرجعه لان الاعتقاد الواقع عليه الضمير فى
قولنا اعتقاد زيدانه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الرجوع اليه الضمير بحسب
الظاهر لان هذا هو المتعلق بتكون ذلك حقاً فاستفده (قوله ذلك بأن الله هو الحق)
أى متلبس بحقيقة الله (قوله أو الانساق) أى ان كان المضاف اليها عملاً لا يضاف
الى المفرد دليل مناسباً فى فادفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة
لوجوب الكسر اذا كان المضاف الى ان عملاً لا يضاف الا الى الجملة كحيث وجواز
الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنسكم) ما زائد

مستداه) مع معموليها الزوما
بأن وقعت فى محل فاعل نحو
أولم يكفهم أنا أنزلنا أو
مفعول غير محكى بالقول
نعم ولا تتخافون أنسكم
أشركتم أو نائب عن الفاعل
نحو قل أوحى الى أنه استمع
أو مبتدأ نحو ومن آياته
أنك ترى الارض خاشعة
أو خبر عن اسم معنى غير
قول ولا صادق عليه خبرها
نحو اعتقادى أنك فاضل
بخلاف قولى أنك فاضل
واعتماد زيدانه حق أو مجرور
بالحرف نحو ذلك بأن الله
هو الحق أو الانساق نحو
مثل ما أنسكم تطقون أو
معطوف على شئ من ذلك

(قوله وأني فضلتكم) عطف على عام (قوله أنها اليكم) أي استقرارها اليكم وهو يدل اشتمال من إحدى الطائفتين (قوله نحو طننت زيداً أنه قائم) فإن فيه واجبة الكسر لعدم مصدر المصدر فتدحيا ألا يصح طننت زيداً قيامه (قوله كسر) أي آدم اليكسر (قوله في الابتداء) أي ابتداء جملتها اما حقيقة بأن لا يستحقها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكماً بأن يسبقها ذلك ومن القسم الأول الواقعة بعد كلاً بناء على قول الجملة ورائها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا بهذا الموقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلاً في سورة فاحكم بأنهم مكسبون لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العقوبات أو قال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستعقادية وواقعه على ذلك الزجاء وغيره عليه تكون من القسم الثاني وقال النضر بن شميل تكون حرف تصديق كأي قال الكسائي تكون بمعنى حقاً وضعف بأنه لم يسمع فتح ان بعدها وهو واجب بعد حقه وأما معناه قال مكى وهي حيفتاً اسم كرادفها ولتنوينها في قراءة بعضهم كلاس يكفرون بعبادتهم وقال غيره اشترك اللفظ بين الاسمية والحرفية دليل مخاف للاصل ومحوج لتسكف علة لسانها وأخرج التنوين في الآية على أنه بل من حرف الاطلاق المزبد في رؤس الآي ثم وصل بنية الوقف أفاده في الهمع قوله بعد (ألا الاستعقادية) أي التي يستفتحها المكلام لتنبيهه المخاطب على ذلك الكلام لتأكيده هونه عند المتكلم اه دما ميني وفي المعنى ألا تكون للتنبيه تبدل على تحقيق ما بعدها ويقول العربون فيها حرف استفتاح فيمنون مكانها هم ملون معناها اه ويقال فيها اهلا بأبدال الهمزة اه اه همع وهل هي بسيطة ومركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) أي قب حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فان هذه واجبة بفتح كما علم مما مر هذا والعج جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز ضافتها الى المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلأنه قد رتعام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكفي باضافتها الى صورة الجملة وأدمل حيث مل في جواز الفتح فيما يظهر (والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح بأول المقترحة بعد ولا بخبره عن اسم الذات التأويل وهو متعنع مع أن على ذكره المصريح ولن كان للبحث فيه مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض تراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمر وأما أنه قائم أو فاعده قول البعض الظاهر لي كلام السيد جواز الفتح غير ظاهراً فقام (قوله وفي بدء صله) أي لموسول اسمي وحر في وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو مرت برجل انه فاضل

نحو اذ كسر وانعتي التي
أنعت عليكم وأني فضلتكم
أو تبدل منه نحو اذ يعدكم
الله إحدى الطائفتين
أنها اليكم (تنبيه) انما
قال لمصدر ولم يقل
لمصدر دلالة قد يسد
المفرد مسدداً ويجب
الكسر نحو طننت زيداً
انه قائم (وفي سوى ذلك
أكسر) على الأصل
(فاكسر في الابتداء) اما
حقيقة نحو انا فتحنالك أو
حكماً كالواقعة بعد ألا
الاستعقادية نحو ألا ان
أولياء الله والواقعة بعد
حيث نحو اجلس حيث
ان زيد اجالس والواقعة
خبراً عن اسم الذات نحو زيد
انه قائم والواقعة بعد اذ
نحو حيثما اذ ان زيد اغائب
(وفي بدء صله) نحو

فان مناقشه اثنوه بخلاف

حشو والصلة نحو جاء الذي
عندي أنه فاضل ولا أفعله
هأن في السماء نجما إذ
ألتقدير ما ثبت أن في السماء
نجما (وحيث أن إيمان
مكمله) يعني وقعت جوابا
له سواء مع اللام أو دونها
نحو والعصر أن الإنسان
لني خسر حم والكناب
المبين أنا أنزلناه (أو حكمت
بالقول) نحو قال أني عبد
الله فان لم تحتل بل أجرى
انقول مجرى الظن وجب
الفتح ومن ثم روى بالوجهين
قوله * أنقول انك بالحياة
مجمع * (أو حلت محل * حال)
امامع الواو (كزرتي واني
ذو أم) كما أخرجك ربك
من بيتك بالحق وان فربنا
من المؤمنين لسكرهون وقوله
ما أعطيني ولا سأأتمها
الأوافي لحاجتي كرمي
أو بدونه نحو الانهم
لما كاون الطعام (وكسروا)
أيضا (من بعد فعل) قلبي
(علقا) عنها (باللام كاعلم
انه لذوقتي) والله يعلم انك
رسوله وأنشد سيبويه
ألم تراني وابن أسود ليلة
لنسري الى نارين يعلوسناهما
(و بعد اذا فجاء أو) فعل
(قسم) ظاهر (اللام بعده

(قوله ما ان مناقشه لتنوء) أي تتقبل والاستشهاد بمبني على أن ما موصولة وتوصي
كونها أنكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أي بحسب اللفظ فلا ياتي كونه
في المصدر باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمراد باللفظ ما شمر
المقدر اريد دخل في الحشوا لأفعله ما أن في السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أو
ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أو لا وقوله أو دونها أي مع حذف فعل القسم
فلا يعارض هذا ما يأتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم على أن
من فتح في هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح
وكلامنا هنا فيما إذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل
لثلاث صور وأن لم تحتل الشارح الا صورتين وأن قول البعض الكلام هنا في قول
لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتي أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لا
يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتي لحكم صورة ذكر فعل القسم
ذكر اللام وما استند اليه من القرينة لا يشهد له كمالا يخفى ولا يشهد له أيضا وقول
الشارح فيما يأتي والتقسيم الذي لم يستعرفه هذا وفي التصريح أن ابن كيسان
حكى عن التكوئين جواز الوجهين اذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله
زيد اقائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على السكس وأن أبا عبد الله الطوسي
منهم يوجهه ولم يثبت لهم سماع بذلك اه وفي شرح الجامع أن القول بجواز الفتح
في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال في بيان ذلك
نفسه شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى في التصريح اجماع العرب على تعيين السكس
في الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالقول) الباء لالتحاشي (قوله فان لم تحتل بل أجرى
القول مجرى الظن) أي بالنعل بان عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين
استجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح والسكس عند
صلاحية القول للحكاية به ولا جرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتد كاه
بالفعل قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزا
(قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان كثر سماعي على
أن السماع انما ورد في المصدر الصريح لا المؤول ولان المصدر المنسبك من أن
المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نسكرة ولا بد من كون ان في ابتداء الحال
ليخرج نحو خرج زيد وعندي أنه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله الا
انهم) أي المرسلين والسكس ان في الآية سبب آخر وهو وقوع اللام في خبرها (قوله
علقا عنها باللام) أي لام الابتداء واحتراز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله
اليلة) ظرف للنسري وقوله سنأتهما أي ضوءهما (قوله بعد اذا) حال من الضمير في
نعي الرجوع الى همزان (قوله ظاهر) أي حقيقة أو حكما بان كن مقدرا جازا المذكور

بوجهين (نفي) أي نسب نظرا
 لموجب كل منهما صلاحية
 المقام لهما على سبيل
 البدل في الأول قوله
 وكنت أرى زيدا كما قيل
 سيدا * إذا أنه عبد القفا
 واللهازم * يروى بالكسر
 على معني فاذا هو عبد
 القفا وبالفتح على معني فاذا
 العبودية أي حلاصة كما
 تقول خرجت فاذا الاسد
 قال الناطم والكسر أولى
 لانه لا يجوز الى تقدير
 لكن ذهب قوم الى أن
 اذا هي الخبر والتقدير فاذا
 العبودية أي في الحضرة
 العبودية وعلى هذا فلا
 تقدير في الفتح أيضا فيستوي
 الوجهان ومن الثاني قوله
 أو تخلفي بربك العلي
 اني أبو ذالك الصبي
 يروى بالكسر على جعلها
 جواب القسم وبالفتح على
 جعلها مفعولا بواسطة نزاع
 الخافض أي غلى اني
 والتقييد يكون القسم
 بفعل ظاهر للاستعراضا
 مرر قريما في المكسورة
 وقوله لا لام بعده عما بعده
 اللام من ذلك حيث يشين
 فيه الكسر نحو ويحلفون
 بالله انهم لمنكم وأهؤلاء

بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نفي) أي
 همزان يقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظر الموجب كل منهما)
 موجب الكسر مع اذا اعتبارا فوهما وجهيهما لا احتياج الى تقدير خبر ومع
 فعل القسم اعتبار ذلك جهة جواب القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك
 مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه
 الشارح وقوله لصلاحية علة لنظر او خبر لهما الى الموجبين (قوله وكنت أرى)
 بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم في معني أظن كما قاله يس وان جازي
 الذي بمعنى أظن الفتح أيضا وتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضمت فزيدي
 مفعوله الأول فسيلا مفعوله الثاني كما قاله المصريح والعيني ووجه تعدية المفعول
 الى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى الى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى
 الى اثنين من باب الاستعمال في اللازم كما قاله الغزي اذ معني أرا في زيد عمرافاضلا
 جعلني زيدا فانا عمرافاضلا ويلزم هذا المعني ظن المتكلم عمرافاضلا لكن في شرح
 المتن لا رادى أن من الافعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع
 أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا في شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن
 أريت بمعنى أظننت لم ينطق به في الفاعل كالم ينطق بأظننت التي أريت بعينها
 قال ولا يكون المفعول باللام لا ردت هذه ومضارعها الا ضمير متكلم كأريت
 وأرى وري وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وترى الناس سكارى بضم
 التاء ونصب الناس اه يس والبقاء مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر
 طرف الحلقوم وخصه ما بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع الكسر
 وقوله كما قيل أي ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم
 الخ) يحتمل أنه من كلام الناطم وأنه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به
 منازعة قول الناطم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض
 بأنه لا ينهض على المصنف لان مذهبه أن اذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية
 الكسر متفق عليها (قوله هي الخبر) أي السكون اطرف مكان بقرينة قوله أي في
 الحضرة العبودية وان ذهب بعضهم الى أنها اطرف زمان وأنها خبر أي في الوقت
 العبودية (قوله أو تخلفي) أو بمعنى الى أو الا وذا لك تصغير ذلك على غير قياس
 (قوله على جعلها مفعولا الخ) أي سادسا للجواب (قوله للاحتراز عما مر) أي
 بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف وحيث ان لم يكن
 مكمل له وهو ما بصورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر
 فعل القسم مع ذكر اللام لجوب الكسر حيفئذ (قوله عما بعده اللام) أي عن
 فعل القسم الظاهر الذي بعده اللام وقوله من ذلك أي عما مر أي حالة كونه بعض

الحمل مغنيا فيه المصدر
عن أن وساتها وجواب
القسم لا يكون كذلك فانه
لا يكون الاجملة ويجوز
الوجهان أيضا (مع تلوفا
الجزا) نحو فانه غفور رحيم
يجواب من عمل منكم
سوايجهالة قرئ بالكسر
على جعل ما بعد الفاء جملة
تامة أي فهو غفور رحيم
وبالفتح على تقديرها بمصدر
هو خبر مبتدا محذوف أي
بجزاؤه الغفران أو مبتدا
خبر محذوف أي والغفران
جزاؤه والكسر أحسن
في القياس قال الناطم
ولذلك لم ينج الفتح في القرآن
الامسجوت بأن المفتوحة
(وذا) الحكم أيضا بطرد
في كل موضع وقعت ان
فيه خبر قول وكان خبرها
قولا والناقل واحد كما في
(نحو خبر القول في أحمد)
الله فالفتح على معنى خبر
القول جدد الله والكسر
على الاخبار بالجملة لقصد
الحكاية كما أنك قلت خبر
القول هذا اللفظ أما اذا
استنى القول الاول فالفتح
كسره على أي أحمد
(و بعدل الثاني أول
قسم) فالكسر نحو قول في مؤمن وقول ان زيد بالحمد لله

ما من من الصور الثلاث المباحة تحت قول المصنف سابقا وحيث ان لم ين مكمله
كما قدمناه (قوله وقد اتضع لك) أي من قوله يروي بالكسر الخ (قوله لم يجعلها
جواب القسم) أي بل مفعولا كما تقدم ولا يضّر عدم الجواب لان الحار والمجرور
يقوم مقامه ويؤدي مؤذاه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشبه بذلك إلى أن
الظرف معطوف على بعد اذا محذوف حرف العطف (قوله مع تلوفا الجزا) مثل فاء
الجزاء ما يشبهها كما في قوله واعلموا أنما غفتم من شيء فان لله حسبه (قوله هو خبر
مبتدا محذوف) هو أولى مما بعده لان نظائره أكثر نحو وان منكم شقيظ من أي
فهو يؤس (قوله أحسن في القياس) لعدم احواله إلى تقدير (قوله الامسجوت
بأن المفتوحة) أي كقوله ألم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله
كتب عليه أنه من تولاه فانه يضل به بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر
نحو أنه من يأتي ربه بخسر ما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر
المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الامن فتح أنه من عمل منكم سوايجهالة
ونافع من فتح أنه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا في البيضاوي (قوله وذو الحكم)
أي جواز الوجهين (قوله خبر قول) أي ما جمعي القول سواء كان من مادة القول
أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قول (قوله خير القول) انما
كان المخبر عنه هنا قول لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح) اذا
فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية واذا كسرت فهو بمعنى المقول فانه
في التصريح ولا بد في كل حال من جعل آل للعهد أي قولي أو القول مني ثم لا يلزم
الاخبار بتخاص عن عام (قوله حمد الله) أي اللغوي بأي عبارة كانت (قوله على
الاخبار بالجملة) ولم تنج إلى رابط لانها عين المبتدا قال الشارح في شرح التوضيح
ومثل سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول في أحمد الله وخروج الكسر على أنه
من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة
مقول القول بحكاية به والخبر محذوف كما أنك قلت أول قول في هذا اللفظ ثابت وليس
بمرضي ثم أطال في بيان ذلك وعلى في شرح الجامع رده بأن مفهوم الكلام عليه
أن غير أول القول من بقیته غير ثابت وليس مرادا اللهم الا أن يدعى زيادة أول
والبصريون لا يجيزونها (قوله لقصد الحكاية) أي حكاية لفظ الجملة أي الاتيان
بها باللفظ وايس المراد أنها مقول القول كما اتضع مما نقلناه عن شرح التوضيح
للشارح وان زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عمل أي أحمد الله)
محذوف وجوب الفتح في هذا المثال اذ لم يرد بالعمل المعمول اللساني وهو المنطوق
وتجعل الانساق للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولي
في أحمد الله في جواز الوجهين وفاق الحفيد الموضح وابن قاسم الغزي وقال في شرح

تنبيه (سكت الناطم) (٣١٥) عن مواضع يجوز فيها الوجهان * الأول أن تقع بعد واو مسبوقة

بمقد صالح للعطف عليه
نحو أن لك أن لا تجوع فيها
ولا تعرى وأنت لا تقطع ما
فيها ولا تقضي قسراً نافع
وأبو بكر بالسكسر اما على
الاستئناف أو العطف
على جملة الأولى والباقيون
بالفتح مطلقاً على أن لا تجوع
* الثاني أن تقع بعد حتى
فتكسر بعد الابتدائية
نحو مرض زيد حتى انقسم
لا يرجونه وتفتح بعد الجارة
والعاطفة نحو وعرفت
أمورك حتى أنك فاضل
* الثالث أن تقع بعد أما
نحو أما أنت فاضل فتكسر
ان كانت أما استئنافية
بمنزلة ألا وتفتح ان كانت
معنى حقاً كما تقول حقاً
أنت ذاهب ومنه قوله
أحقاً أن خبرنا استقلوا
أي أي حق هذا الامر
* الرابع أن تقع بعد لاجرم
نحو لاجرم أن الله يعلم
فالفتح عند سبويه على أن
جرم فعل وأن وصلتهما على
أي وجب أن الله يعلم ولا
صلة وعند الفراء على أن
لاجرم بمنزلة لاجرم ومعناه
لا بد ومن بعد هاء مقدرة
والسكسر على ما حكاه

الجامع مؤيداً وجوب الفتح ان البصريين يمنعون حكايه الجمل بما يرادف القول
كالكلام فلا يرادف فعلها أرديه معناه كما في هذا المثال على الوجه المذكور أولى
بالمعنى فعلى ما اعدهم يجب الفتح في المثال حينئذاه وأقره شيخنا وبعض وفيه
ظنراذ ليس الكلام على السكسر من حكايه الجمل حتى يتجه ما ذكره من الاخبار
بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناطم) أي لم يصرح بذلك والأفهي داخله في كلامه
(قوله بعد واو) ليست الواو قيداً (قوله صالح للعطف عليه) احتراز عن نحو ان لي
مالاً وان عمراً فاضل لما لا غير صالح لعطف ان الثانية عليه لصورة المعنى ان لي
مالاً وفضل عمري (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أي التي تبدأ بها الجمل
وتستأنف وهي بمعنى فاء السببية ويبحث البعض في عددها من مواضع جواز
الوجهين بأن المراد بجوازهما في تركيب واحد والتركيب هنا مختلف وهو بحث
قوي وان كان يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل ان في التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره
الشارح من وجوب السكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخلاف لما لابن
الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز في المبتدأ
الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وان قلنا يجوز حذفه وانما تجاز
السكسر والفتح (قوله حتى اليك فاضل) الاظهر أنها نفعه عاطفة ومثال الجارة
أصاحبك حتى أنك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما
استئنافية) أي حرف استفتاح على ما مر قريباً في الألفاظ وقيل مركب من
همزة الاستفهام وما التافهة وفي الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها
تتحذف في الاحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الالف قال الدماميني
وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كانه قيل أمام معلوم
أنت فاضل اه وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفهامية ونقل عن بعضهم
(قوله بمعنى حقاً) الذي صوبه في المغني أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة
الاستفهام وما التامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا انصب على
الظرفية الاعتبارية كما نصب حقاً عليها في البيت الآتي على قول سيبويه وقال
المبرد حقاً مصدر الحق محذوفاً وأن وصلتهما فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف
بسيط وهي مع ان ومعموليها كلام تركيب من حرف واسم كما قال الفارسي في
يازيد كذا في شرح التوضيح للشارح وفي المغني عن بعضهم أنها اسم وأنما عند
هذا البعض وان خروف بمعنى حقاً (قوله استقلوا) أي تمضوا وامتثلوا
(قوله ولا صلة) الذي في الدماميني عن سيبويه أن لانية قد دُعِيَ الكسرة
ثم رأيت الوجهين في المغني (قوله من أن بعضهم) أي العرب (قوله فيقول لاجرم
لا تينك) فأجبت باللام كما يجب بها القسم قال شيخنا وهو صريح في أن لا تينك

الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لا تينك

جواب لاجرم وهو أظهر من جعل البعض لا يثبت جواب قسم محذوف قام
مقامه لاجرم وانظر ما عرنا على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيدي فيكون
الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا
الأقرب الثاني لكون الحاكم هو الفراء وزاد في الأوضح في مواضع جواز الوجهين
أن تقع في موضع التعليل نحو أنا كامن قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم قرئ بالفتح
على تقدير لام العلة وبالـ كسر على أنه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم أن
صلاتك سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر) انظر في متعلق تعجب قدم لفائدة
الحصر أي لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحوه فنالحصر
أضاف فلا ينافي أنها تعجب المبتدأ أو كذا خبره المقدم بخلاف ما تمزج على الأصح قيل
والفعل نحو يا قوم زيد لبئس ما كنوا بجمع لأن قد جاءكم رسول من أنفسكم
والشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا في باب أن
قائه في المغني (قوله تعجب الخبر لام ابتداء) بشرط أربعة تأخره عن الاسم وكونه
مبتدأ وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مفرونا
بحرف تنقيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جارا أو مجرورا
أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فقولك أن زيد الوجهه حسن أولى من أن
زيد الوجهه لحسن بل في البسيطة أنه شاهد لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا
لأبي الناطم يدل أن ربه هم يوه من الخبر وسهيت لام الابتداء لدخولها على
المبتدأ أو على غيره بعد أن المكسورة العاملة فيما أصالة المبتدأ (قوله وكان
حق هذه اللام الخ) أي كما أن حق أن واخواتها ذلك لأن لها أيضا الصدارة
الأن هذا لم يكن ما نعا من تقدم لام الابتداء بحسب الأصل لجواز أن يكون
تقدمها كتقدم حرف العطف والألاستقماحة لا يقوت صدارة ما بعدها فاندفع
اعتراض البعض على قوله لأن لها الصدارة بأنه قد يعارض بأن وأخواتها لها
أيضا الصدارة (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمران الأول هـ لا جمع
بينهم ما على طريق التأكيد اللفظي وأجابهم بأن التأكيد اللفظي إعادة اللفظ
بمعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظروا أن قرره شخبنا والبعض وغيرهما
لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عتوا من التوكيد اللفظي
بالمرادف في الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس أول مشرب * نعم جبران كانت أبحت دعاثره

وسبق في هذا الشارح في باب التوكيد فافهم * الثاني أنهم جمعوا بينهم في إيهن قائم
بأبدال الهـ مزة هـ سواء قيل أن اللام للقسم أو لا ابتداء لأن كلا منهما ما لتأكيد
النسبة كان وهن وأيضا اجمع حرفا تأكيد في تقدم زيدا فان قبل التحقيق النسبة وهن

(وبعد ذات الكسر تعجب
الخبر) جواز (لام ابتداء
نحو أني لوزر) أي لها وكان
حق هذه اللام أن تدخل على
أول الكلام لأن لها الصدارة
لكن لما كانت للتأكيد
وان للتأكيد كرهوا الجمع
بين حرفين لمعنى واحد

التأكيده وحراف تنبيه في ألا باليتك تقوم وقد يدفع ايراد ههنا بان الاجتماع سهله
 زوال صورة ماله الصدر بابل الى ههنا ههنا (قوله فزحلقة واللام)
 بالثقاف والفاعلي أي أخروا ولم يرحلوا وان لانها قويت بالعمل وحق العامل المتقدم
 وانما ادعى أن الأصل في ان زيد القائم لان زيد قائم ولم يدع أن الأصل ان زيد قائم
 انما يفعل بين ان ومعموليهام معا بماله صدر الكلام ولنطقهم باللام مقدمة على
 ان في قواهم ههنا ولان صدراتها بالنسبة لما قبل ان دون ما بعدها دليل الاول
 أنها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليهام اول هذا كسرت في نحو والله يعلم
 انك لرسوله ودليل الثاني أن عمل ان يخطاها تقول ان في الدار لزيد وان زيد
 قائم وأن عمل العامل بعدها يخطاها تقول ان زيد اطعمناك لا كل كذا في
 المعنى (قوله اقضي كلامه) لتقدمه الظرف (قوله لا تعجب خبر غير ان المكسورة)
 انما لم تدخل اللام على خبر غيرها لانها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها
 بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر المعنى ولعل التبرجى وكان التنبيه ولكن
 فصير الجملة لاستعمال الابدع كلام وأن المفتوحة تصير الجملة في تأويل المصدر
 قاله ليس (قوله زيادتها) أي مع كونها مفيدة لتأكيدها فالتسلخ عنها كونها لام
 الابداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أي شذوذ فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر
 ان في صدر الحال (قوله لعنيد) من عمده العشي بكسر الميم أي هذه (قوله ومنه
 قوله) أعاد من لاختلاف المنون ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون وقيل ان اللام
 داخلة على مبتدأ مقدر أي الهسى يجوز فلا تسكون من الداخلة على خبر غير ان
 المكسورة (قوله شهرية) أي فانية ومن تبعية ان قدر مضاف أي لضم عظم
 الرقبة وجمع نى بدل ان لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعائد
 محذوف أي من سألوه أو لفعل وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لان الهمزة
 مكتوبة بصورة الباء ولو كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعدم احواجه
 الى تقدير وان كان في الاول مرعاة لفظ من وهو أكثر من مرعاة معناها فادعاء
 البعض أولوية الاول غير مسلم وصدر البيت * مر * واعجالي فقالوا كيف سيدكم *
 (قوله من ليلى) أي من أجل جهوا والهاثم الذاهب لا يدري أين يتوجه والمقصى
 بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعث والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف
 نظر الى أن وزنه فعال وبمنعه نظر الى أن وزنه أفعل منقول من أبان ماضى بين
 وهو الاصح والعلاج جمع على بكسر العين الرجل الغليظ من كفار الجبهوسودان
 جمع أسود وذهب الكوفيون كفى شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الافلا شاهد
 فيه وههنا المعنى هو المناسب هنا لان المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين
 في سودان لتعظيم والنفي من صبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد

فزحلقة واللام الى الخبر
 * تنبيه * اقضى كلامه
 أن لا تعجب خبر غير ان
 المكسورة وهو كذلك وما
 ورد من ذلك يحكم فيه
 بزيادتها فمن ذلك قراءة
 بعض السلف ألا أنهم
 أي كون الطعام بفتح الهمزة
 وأجاز المبرد وما حكاه
 الكوفيون من قوله
 ولكننى من خبها العجيد
 ومنه قوله
 أم الخليس الجوز شهرية
 رضى من اللحم بعظم الرقبة
 وقوله
 فقال من سئلوا أمسى
 لجهود * وقوله * وما زلت
 من ليلى لدن أن عرفتها
 لكهاثم المقصى بكل مراد
 وقوله * أمسى أبان ذليلا
 بعد عزته * وما أبان لمن
 أعسلاج سودان * (ولا
 يلى ذى اللام ما تقدم نفيها)

ذى اشارة واللام نصب بالمفعولية ومامن قوله ما قد نفيا (٣١٨) في موضع رفع بالاعلى أى لا تدخل

هذه اللام على منفى الا
ماندر من قوله * وأعلم أن
تسليما وتركا

للامتشابه ان ولا سواء
(ولا) يليها أيضا (من)
الافعال ما كرضيا ماض
متصرف غير مقرون بقدر
فلا يقال ان زيد الرضى
وأجازه السكاسنى وهشام
فان كان الفعل مضارعا
دخلت عليه متصرفا فكان
نحو ان زيد الرضى أو غير
بمتصرف نحو ان زيد البذر
الشر وظاهر كلامه جواز
دخول اللام على الماضى
اذا كان غير متصرف نحو
ان زيد انعم الرجل أو
لعسى أن يقوم وهو مذهب
الاخفش والفسرء لان
الفعل الجامد كالاسم
والمقول عن سيئويه أنه
لا يحيز ذلك فان اقترن
الماضى المتصرف بقدر جاز
دخول اللام عليه كما أشار
اليه بقوله (وقد يليها
مع قد كان ذاك) أقدمها على
العهد مستحوزا لان قد
تقرب الماضى من الحال
فأشبه حينئذ المضارع وليس
يجوز ذلك مخصوصا بتقدير
اللام للقسم خلافا لصاحب
الترشيح وقد تقدم أن السكاسنى وهشام يجيزان ان زيد الرضى وليس ذلك عندهما الاضمار

ذهبا

بالولى التبعية من غير فاصل والاقتضى جواز التبعية مع المفصل بين اللام وما نفي
بأداة النفي مع أنه ممنوع وانما لم يلها لان غاب أدوات المنفى بمذوء باللام فلو وليتها
لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقي وللتنافي بين اللام التى هى لتأكيده
الاثبات وبين حرف النفي (قوله ذى اشارة الخ) كان الاولى بل الصواب أن يقول
ذى اسم اشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة (قوله
وأعلم ان) بالسكسر تسليما أى على الناس وقيل المراد تسليما الامر وتركا أى
للتسليم للامتشابه ان أى متقاربان ولا سواء أى ولا متساويان وكان حقّه أن يقول
لا سواء ولا متشابه ان لكنه اضطرر فقدم وأخرو سواء اسم مصدر بمعنى الاستواء
فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء فى الأصل مصدر فيه مسأحة
قال فى التصريح وتبعه غير واحد وفيه أى فى البيت شذوذ ومن وجهين دخول اللام
على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس أن لا يعلق
لان الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل أنه شبه لا بغير فأدخل عليها
اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجود وجهين ما هو
لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذ الا أن يقال جعل ذلك شاذ من حيث ترتبه
على الشاذ (قوله من الافعال) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ
بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشاره الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيد
لرضى) أى على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للتسليم (قوله وأجازه السكاسنى
وهشام) أى على اضممار قد كفى المغنى وسماوى فى الشرح وفى الأوضوح
السكاسنى الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أى شبهه بالاسم كما تقدم
(قوله أو غير متصرف) أى نصر فأنما والافقد جاء ليدرا أمر نحو قد زهرهم الآية
(قوله اذا كان غير متصرف) دخل فى ظاهرهم ومه ليس مع أنه ممنوع دخول اللام
عليها قال الشاطبى ولعله لم يجتزئ عنها اتسكال على علم امتناع دخول اللام على
أدوات النفي وقال ابن غازى وتبعه البعض بل على أنه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه
نظر ظاهر اذ ليست ليس مما قد نفى لانها للنفي (قوله كلا سم) أى الجامد فى عدم
التصرف (قوله مستحوزا) أى غالبا (قوله فأشبه حينئذ المضارع) أى المشبه
للاسم ومثبه المشبه مشبهه (قوله وليس جواز ذلك) أى دخول اللام على قد يقطع
النظر عن كونها لام الابتداء لتلاي عارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا
لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب الى أن لام الابتداء
لا تدخل على الماضى المقترن بقدر واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب
القسم فالتقدير فى ان زيد القدام ان زيد والله لقد قام (قوله وقد تقدم أن
السكاسنى الخ) قيل هورد لكلام صاحب الترشيح وحاصله أن السكاسنى وهشام

ذهبنا الى أن قد المضمرة مجتوبة فلا دخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وأنت
 خبير بأن هذا معارضة مذهب بذهب وهي لا تصلح ردًا فالاولى جعله تذكيرًا
 بمخالفته ما صاحب الترخيب (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله أما إذا قدرت
 مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أى بلا شرط اضمار قد لان لام القسم
 تدخل على الماضي مطلقاً (قوله والحالة هذه) أى تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع
 هذه اللام أى لما سر من أن كسر ان انما يكون بعد الفعل المعلق بالام الابتداء
 لا يغيرها من بقية العلاقات كلام القسم (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط
 الشئ نحو عد أى توسطه وقوله بين اسم ان وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل
 الواسط على المتوسط بينه لا انفاط الواقعة بعد ان لكان أولى ليدخل نحو ان عندك
 انى الدار زيد اجالس مما وقع فيه المجهول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم
 والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد بمعمول الخبر معمول
 المصنف ما شمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيد الضرب اضارب والمفعول له
 نحو ان زيد الاجل لا قادم ونارح أبو حيان فى الاخيرين (قوله بشرط الخ) الشروط
 أربعة واحدة فى المتن وهى المتوسط وذكر الشارح شرطين يمكن
 أخذ أولهما من المتن يجعل آل فى الخبر العهد أى الخبر الذى سبق أنه يصح
 اقتضائه باللام * والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيد
 لعمر اضراب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كذا ذكر شيخنا قال البعض
 وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيهه
 اذا دخلت اللام الخ أه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض فى التنبيه
 المذكور لا امتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معاً أصلاً كما ستعرفه (قوله لم يجوز
 دخولها على معموله الخ) جوزه الانقش والقراء محققين بان المسافع قام بالخبر
 لكونه فعلاً ماضياً والمعمول ليس كذلك ورجحه الموضح قال بدليل اجازة البصريين
 تقديم معمول الخبر الفعل على المبتداء مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان
 المسافع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد فى المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر)
 أى وهى لا تدخل عليه فكذلك معموله (قوله حالاً) مثله التمييز والفرق بينهما ما بين
 المفعول أنه يوب عن الفاعل فى بصير عمدة واذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه
 بخلافه ما أتاه المصرح وسم (قوله لا تعجب المعمول المتأخر) أى لان المعمول من
 تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه فى موضعه
 بخلافه مع التأخر وكألتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان لعندك زيد اجالس (قوله
 وتعجب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر النحاة كما فى
 الرواى فتسميته ضميراً مجازاً لعلته المشابهة فى الصورة وسمى ضميراً لفصل لفصله

قد واللام عندهما لام
 الابتداء أما اذا قدرت اللام
 للقسم فانه يجوز بلا شرط
 ولودخل غلى ان والحالة
 هذه ما يقتضى فتحه افتحت
 مع هذه اللام نحو علمت أن
 زيد الرضى (وتعجب هذه
 اللام أعنى لام الابتداء
 أيضاً (الواسط) بين اسم
 ان وخبرها (معمول الخبر)
 بشرط كون الخبر صالحاً لها
 نحو ان زيد العبر اضارب
 فان لم يكن الخبر صالحاً لها
 لم يجوز دخولها على معموله
 المتوسط نحو ان زيد اضرب
 ضرب لان دخولها على
 المعمول فرع دخولها على
 الخبر وبشرط أن لا يكون
 ذلك المعمول حالاً فان كان
 حالاً لم يجوز دخولها عليه
 فلا يجوز ان زيد الزا كما
 منطلق واقتضى كلامه أنها
 لا تعجب المعمول المتأخر فلا
 يجوز ان زيد اضارب لعمر
 (و) تعجب أيضاً (الفصل)
 وهو الضمير المسمى عمداً

بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعماد الاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه
 بين الخبر والصفة وقبل هو اسم لا محمل له من الاعراب كما أن اسم الفاعل كذلك
 وقبل محله محل ما قبله وقبل محله ما بعده في نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق
 القولين الأخيرين وفي نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولها ما ونصب على
 ثانيها وفي نحو أن زيد هو القائم بالعكس وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقة
 لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل معرفة بين
 أولانيهما كما لمعرفة في عدم قبول ال كفاعل من وفي بعض هذه الشروط خلاف
 بسطه في المعنى وفائدة الاعلام من أول الامر بأن ما بعده خبر لا صفة وثبتا كيد
 الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه قال الله عز وجل في حاشية
 الكشف وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه تكرة والافتعريف الخبر بلام الجنس يفيد
 قصره على المبتدأ وان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامر وعمر والشجاع
 وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو
 الكرم هو التقوى وقال في المطول التحقيق أنه قد يكون للتخصيص أى قصر
 المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمره وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون
 مجرّدا للتاكيد اذا كن في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله
 هو الرزاق أى لا رزاق الا هو أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى
 أى لا كرم الا التقوى اه قال الناطم وجاز دخول لام الابتداء عليه لانه متول للخبر
 لرفعهم توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر أى اذا كان
 الخبر جملة اسمية (قوله اذ لم يعرب هو مبتدأ) فان أعرب مبتدأ كان جزأ من الخبر
 فتمكون داخله عليه وكان غير ضمير فصل كفى التصريح (قوله حل قبله الخبر) في
 هذا البيت ابطاء لكن في بعض النسخ تكبير خبر الشافى وهو دافع للابطاء على
 الاصح (قوله وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان
 في الدار اسما كارجل (قوله أو على الاسم المتأخر) أى عن الخبر أو عن معموله
 كما يفيد التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) فخرجت الموصولة والموصوفة
 والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مفصلة من ان
 بخلاف ما الزائدة (واعلم) أن انما وأتما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل
 انما يوحى الى أنما الحكم الواحد أى ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة
 فالخبر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل الناطم من المشترك
 منزلة من اعتقد انحاء الاشرار الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصر وأعليه
 والشافى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا وللايمان به مبالغة في الرد
 والا فجرد ثبوت الوحدة ناف للعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بقواته عند

تحولن هذا له والقصص
 الحق اذ لم يعرب هو مبتدأ
 (و) تعجب (اسما) لان
 (حل قبله الخبر) نحو ان
 جندك ابرأ وان لا اجرا
 وفي معنى تقدم الخبر تقدم
 معموله نحو ان في الدار زيدا
 قائم ~~تنبه~~ اذ ادخلت
 اللام على الفصل أو على
 الاسم المتأخر لم تدخل على
 الخبر فلا يجوز ان زيد هو
 لقائم ولا ان في الدار زيدا
 ولا ان في الدار زيد الخامس
 (ووصل ما) الزائدة (بدي

التأويل بالمصدر ومدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل
كفوات التاكيد لانه لم يرد في ثم قبل الحصر من اجتماع ان وهي للاشياء
وما وهي للشيء فصرف الإثبات للذكر كقولوا النفي غيره وقبل لا اجتماع مؤكدين ان
وما الزائدة واعتراض هذا بان اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والالوحد في أن
زيدا انما هم مشايخ الاول بأنه ينافي ما قدمنا من أن ما المحقة بان وأن زائدة وقد
يجاب عن اعتراض الثماني بأن اجتماع مؤكدين على وجه تركبهما أقوى أشدة
التملاص فيه وعن اعتراض الاول بأن ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النفي
بعمل التركيب فصارت زائدة قبل دليل عدم ذكر بعضها هذا ما ظهر لي فاعرفه واعتراض
في المغني الاول أيضا بأن ان البت لا اثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا
قائم أو نفيًا نحو ان زيدا ليس بقائم قال الشنخي فيه بحث لأن ان لتوكيد النسبة التي
بين اسمها وخبرها وهي لا تسكون الاثبات وان كان نفس خبرها نفيًا (قوله مبطل
اعمالها) أي وجوب اعمالها فلا ترد البت (قوله ترتيب اختصاصها بالاسماء) أي
ماعد البت كالمسبأني (قوله فوجب اعمالها) أي ماعد البت وجوب الاعمال
هو مذهب سيبويه والجمهور كما يترجح مما يأتي في الشرح وقوله لذلك يغني عنه
التفريق (قوله وقد بقي العمل) قد لا تقليل بالنسبة لغير البت والتحقيق بالنسبة
للبيت لان اعمالها كثير بل هو وجه بعضهم في مسألي في كلامه استعمال المشترك في
معنيتين (قوله ملغاة) أي عن الكف (قوله قلت) أي زرقاء المماثلة ولفظ مقواها
ليت الحمام ليه إلى حمامته * أو نصفه قديه * ثم الحمام مبهمة * وقصتها أنها كانت
لها فطاة ومربها سرب من القطا بين جبلين فقالت ماذا كرم ان القطا وقع في شبكة
صايد فعد فاذا هو ستة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله
أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدماميني ظاهر كلام الزجاجي في الجمل
أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول
انما زيد قائم ولعلنا بكر قائم فبانغي ماو ينصب بان وكذلك أخواتها هذا كلامه اه
(قوله ومذهب سيبويه) أي والجمهور وروى صححه ابن الحاجب كما في النكت (قوله لما
سبق الخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة الاعمال الاختصاص بحسب
الاصل ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر كثيرة تجاوز اعمال ان الخففة من
الثقيلة على قلته مع تعليلهم اعمالها بكثرة زوال اختصاصها بالاسم كما في ولان
كانت لكثرة أفاده سم (قوله ولكنا يقضي الخ) الصواب التمثيل بله بقول
امرئ القيس * ولكنا أسعي لمجد مؤث * لان ما في البيت الذي ذكره موصول اسمي
بدليل عود الضمير في يقضي عليها (قوله أعدا الخ) غرض الشاعر هجومه على سيبويه
بأنه يفعل بالحمار ألفا خشية وأضاء قد يستعمل متعديا كافي البيت (قوله ولذلك) أي

الحروف مبطل * اعمالها)
لانها ترتيب لاختصاصها
بالاسماء وتمييزها للدخول
على الفعل فوجب اعمالها
لذلك نحو وانما زيد قائم
وكأنما خالد أسود ولكنا
عمر وجبان ولعلنا بكر عالم
(وقد بقي العمل) وتبطل
ما ملغاة وذلك مسموع في
ليت لبقاء اختصاصها كقوله
قالت أليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامته أو نصفه فنقد
يروي بنصب الحمام على
الاعمال ورفعها على الاعمال
وأما البواني فذهب الزجاج
وابن السراج إلى جوارحه
فيها قياسا ووافقهم الناطم
ولذلك أطلق في قوله وقد
يبقى العمل ومذهب سيبويه
المنع لما سبق من أن ما
آزالت اختصاصها بالاسماء
وهيأتها للدخول على
الفعل نحو قولنا يوحى
إلى أنما الحكم اله واحد
كأنما يساقون إلى الموت
وقوله * فوالله ما فارقتكم
قالا لكم * ولكنا يقضي
فسوف يكون * وقوله
أعدنظرا بعد قيس لعلمنا
أضاء لك النار الحمار
المقيدا * بخلاف ليت
فانها نافية على اختصاصها
بالاسماء ولذلك ذهب بعض
الخوئين إلى وجوب الاعمال

في اتيما وهو يشكّل على
 قوله في شرح التسهيل يجوز
 اعمالها واهمالها اجماع
 (وجاز) بالاجماع (رفعك
 معطوفاً على * منصوب ان)
 المكسورة (بعد ان
 تستكملاً) خبرها نخوان
 زيدا آكل طعامك وعمر
 ومنه * فن بلم ينبى أبوه
 وأنه * فان لنا الام النجبة
 والاب * وليس معطوفاً
 حينئذ على محل الاسم مثل
 ما جاء في من رجل ولا
 امرأة بالرفع لان الرفع في
 مسئلتنا الاستدعاء وقد
 زال بدخول الناصخ بـ
 امامته قد أخبره محذوف
 والجملة ابتدائية عطف
 على محل ما قبلها من الابتداء
 أو مفرد معطوف على
 الفهم في الخبر ان كان فاصل
 كما في المثال والمبني فان لم
 يكن فاصل نخوان زيد اقائم
 وعمر وتعين الوجه الاول
 وقد أشعر قوله وجاز ان
 النصب هو الاصل والارجح
 أما اذا عطف على المنصوب
 المذكور قبل استكمال ان
 خبرها تعين النصب

لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشكّل الخ) قد يقال لم ينظر المصنف الى
 هذا الخلاف لكونه واحداً في الاجماع (قوله معطوفاً على منصوب ان) ظاهره
 أن المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان ينعى على القول بعدم
 اشتراط وجود الطالع للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب
 الى عبارة المصنف وسيأتي بقية الوجه ولوقال رفعك نالي ما طف لكان جارياً على
 سائر الالواح والآية وفي التسهيل أن النعت والتوكيد عطف البيان كعطف
 النسق عند الجرعى والزجاج والقراء تقول ان زيد اقائم انفاضل أو أبو عبد الله أو
 نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للديلميني هو ظاهره
 ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فاما ان قلنا على الابتداء وانه من
 عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتامل وقاس الرشي البدل ومثل له
 بقوله ان الزيد قد استحسنتم ما شئتم بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف
 النسق قال في الجمع وهو الاصح قال في شرح الجامع ولم يقيدها بالعطف بالاولان لا
 كذلك تقول ان زيد اقائم لا عمر أو لا عمر اهوا الظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك
 (قوله بعد أن تستكملاً) متعلق برفعك أو معطوفاً لا يجازي خلافاً للكوذي لما فيه
 من الفصل بالتميد وهو أجنبى من الخبر (قوله لم يجب) أى يلدوله انا جبا وقوله
 النجبية من وضع فعل موضع مفعول أى النجبة أو الاصل النجبية أبناءؤها خذف
 المضاف واتصل الفهم (قوله وليس معطوفاً الخ) أى كما هو ظاهر كلام المصنف
 ويمكن أن تسميته معطوفاً عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية (قوله مثل ما جاء في
 الخ) ظاهره أن رجلاً اعرابه محلى وهو القول الاصح لعدم لزوم اجتماع حركتي
 اعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه (قوله وقد
 زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالع لذلك المحل ونسب الى
 الكوفيين أيضاً كما مر وعليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الا من جهة
 لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الروداني
 (قوله ابتدائية) أى استثنائية (قوله على محل ما قبلها من الابتداء) من بيان لما
 على تقدير مضاف أى ذات الابتداء أى الجملة الابتدائية أى المستتة في
 عبارة أمر ان الاول كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثاني
 البصير لعدم شمولها البيت لان الجملة فيه حوالب الشرط الجازم فهي في محل
 جزم لا ابتدائية وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الاول) أى كونه من عطف
 الجمل أى عند الجمع ورواها بعضهم يحيز العطف على الفهم المستتر بالفصل
 بقلة فعليه يحوز الوجه الثاني (قوله تعين النصب) أى لا يلزم على الرفع من العطف
 قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على

المعطوف عليه ان عطاف المرفوع على الضمير في الخبر قال سم لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بانعطف على محل اسم البناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرضي انما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر ان هو ان فيكون قائمان من قولك ان زيد او عمرو قائمان خبرا عن ان وعمر ومعا فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك اهـ ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام في شرح بابت سعاد كما سيأتي قريبا وما يقتضي اطلاق الموضع وغيره والتعليل السابق ونبحث سم فيه شمول المنع لخبر ذلك نحو ان زيد او عمرو قائم وهو الذي حققه الروداني وصنيع الشارح فيما يأتي أقرب الى هذا فتدبر (قوله وأجاز السكاسي الخ) موضع الخلاف حيث يبين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو ان زيد او عمرو ذاهبان فان لم يبين ذلك نحو ان زيد او عمرو في الدار لانهما قائما قاله الموضع في شرح بابت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا في التصريح ومثل ان زيد او عمرو في الدار ان زيد او عمرو قائم وقد ردت الفاضل الروداني كلام الموضع في شرح بابت سعاد وحقق أن نحو ان زيد او عمرو في الدار أو قائم من محل الخلاف فيمنعه (قوله مطبقا) أي سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه أو خفي فالإطلاق في مقابلة التقيد السابق والتقييد اللاحق وان جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أي منزله وقيار اسم فرس الشاعر وقيل اسم جبل وقوله فاني الخ دليل الجواب أي فانا لا ينبغي فيه ارجح لاني الخ (قوله على التقديم والتأخير) أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والتقصيد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا آمن الخ والصائبون والنصارى كذلك ومن آمن في محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ والجملة خبر ان وخبر الصائبون محذوف أي كذلك كما علم ويتصور أن يكون من آمن الخ خبرا للصائبون وخبر ان محذوف لدلالة خبر الصائبون عليه فالخلاف على هذا من الأول لدلالة الثاني وعلى الأول من الثاني لدلالة الأول وهو السكتير كافي المغني والعائد على كل محذوف أي من آمن منهم وأورد بعضهم على التخرج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه لتقدم المعطوف عليه بتمامه حيث ينفذ في الشبهة هذا وقال الروداني اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه في تخرجه المسموع ولا يجوز لاحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويُدعى أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثل الطاء كفي القاموس (قوله

وأجاز السكاسي الرفع
مطلقا تمسك بظاهر قوله
تعالى ان الذين آمنوا والذين
هادوا والصائبون وقراءة
بعضهم ان الله وملائكته
يصلون برفع ملائكته وقوله
فمن يك أمسي بالمدينة
رحله فاني وقيارها لغريب
وخرج ذلك على التقديم
والتأخير أو حذف الخبر
من الأول كقوله
خليلي هل طب فاني وأتقما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ويعين الاول في قوله

فاني وقبارهم الغريب

لاجل اللام في الخبر والثنائي

في وملاستكمه لاجل الواو

في يصهلون الان قد قدرت

للتعظيم مثلها في رب ارجعون

ووافق الفراء السكسائي

فيما خفي فيه اعراب

المعطوف عليه نحو وانك

وزيدنا هيبان وان هذا

ومعمر وعائمان تمسك به بعض

ما سبق قال سيبويه وعلم

أن ناسا من العرب يغلطون

فيقولون انهم اجمعون

ذاهبون وانك وزيدنا هيبان

(والحقبتان) المسكورة

فيما تقدم من حوزا العطف

الرفع بعد الاستكمال

(لكن) باتفاق كتوله

وما قصرت في في التسمي

خوالة ولكن يسمي الطبيب

الاصل والخال (وان)

المفتوحة على الصحيح اذا كان

موضعها موضع الجملة بأن

تقدمها على أو معناها نحو

وأذا من الله ورسوله الى

الناس يوم الحج الاكبر ان

الله يريء من المؤمنين

ورسوله (من دون ليت

ولعل وكان) حيث لا يجوز

في المعطوف مع هذه الثلاث

الا ان نصب تقدم المعطوف

أو تأخر زوال معنى الابتداء

معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا

ويعين الاول الخ) نظرية سمحوا وان تقدير اللام داخل على مبدأ المحذوف أي
لهو غريب وقد يقال الاصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشانح مبني عليه
(قوله الا ان قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع أنا فاعلمون على التعظيم بل لا بد
من المطابقة اللفظية على حد وان النحوي ونحيت ونحو الوارثون كما في المعنى
(قوله فيما خفي) أي في تركيب خفي الخ أي تكونه مبنيا أثر مقصورا مثقال سم
انظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده كذلك وقال
الرواني قضية التعليم بالا حترار من تناظر اللفظ أن خفاء اعراب المعطوف
كذلك فيحوز عنده العطف بالرفع في ان زيدا والفقي ذاهبان اهـ (قوله وأعلم)
بهمزة المتسكك والقصدية قل ما ذكر الرتبة على الفراء والسكسائي ولا يخفى أنه من
باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعترض بأنه كيف يسند الغلط
الى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على
الخطا اذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطا وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد
توهم أن ليس في الكلام ان وهذا هو ما يدل عليه بهيمية كلامه كما بسط في المغني
ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا أقدم المصنف لكن
على أن (قوله في التسمي) أي العلوا والعراق في التسمي خوالة أي ولاعمومة بدليل
ما بعده قال العيني هي اما مصدر أو جمع خال كالعومومة وفيه ما فيه (قوله وأن
المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون ان ولكن لعدم نقلها الجملة الى باب
المفرد فاشبه الحروف الزائدة لتأكيده بخلافها (قوله اذا كان موضعها موضع
الجملة) لانها حينئذ بمنزلة المسكورة وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب
الاصل لسندها ومعمولها بعد العلم مستند فعوليه وهما أصلها المبتدأ والخبر
وخرج بذلك نحو أعجبتني أن زيدا قائم ومعمرا فبمعين النصب لانها ليست في موضع
الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسرها في نحو علمت ان زيدا قائم وامتنع
ذلك في نحو أعجبتني أن زيدا قائم كما قاله الامام مبني نقله ابن الحاجب (قوله أو
معناه) أي دال معناه كأذا في الآية الشريفة أي اعلام (قوله ورسوله) أي بالرفع
وقرئ شاذ ورسوله بالنصب عطف على لفظ اسم ان كما في الفارسي (قوله لزوال
معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة
للاخبار عن المستند اليه بالمسند وبعدها التقى المسند للمستند اليه أو ترجمه له أو
تشبيهه به وقبل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء
فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعليق لا يتم على القول بجواز
عطف الخبر على الانشاء ولا على أن العطف على الخبر في خبر ان ولهذا قال في
من الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعده ان وان ولكن ان

قد مر مبتدأ الخ وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع مكان إنشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المغني طرح ما كان للاخبار ورأيت الدماميني يقل قولاً آخر عن بعضهم أنها لا إنشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدماً فقط كما هو مصرح قول الصنع وأجازه أى الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر ملقاً وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت ان) أى بشرط أن لا يكون اسمها ضميراً وأن يكون خبرها صائلاً لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفي لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يشوبهم معاً أن انافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هذا ويطول فيما اذا تكلفت بما على مذهب سيمويه مع أن العلة في الموضوعين زوال الاختصاص بالاسم لانه ان المزيل هنالك أقوى لانه لفظ أجنبي زيد وهو ما يتخلله هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها فعمل كافي الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قل زكريا (قوله وان كل لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم أماعلى قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية وما يعينى الا واعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لايم الابتداء ومازائدة وجميع خبر ومحضرون ذقته وجميع على المعنى ولد ينتمى على أوجميع مبتدأ وان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر مبتدأ والمسوق للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقدير الرابطة على جعل جميع مبتدأ ثانياً إعادة المبتدأ بعنايه لانه على هذا معنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كل لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم أماعلى قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ محذوف تقديره أرى ثم رأيت في المغني واعرابه على التخفيف كلا اسم واللام الاولى لام الابتداء ومازائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر ان وليوفيهن جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما واتقدرون ان كلا للذين والله ليوفيهن قال في المغني اسكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الاخبارية اهـ وقيل ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أى وان كلاً خلق مقول فيهم والله ليوفيهن ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغني وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون وأماعلى تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب أحسن ما قيل فيه أن لما هى الجازمة حذف فعلها تقديره لما يملوا واعترضه في المغني بأن لما تفيد توقع منفيها واهمال الكفار غير متوقع وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم الكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من التكلم ثم

بشرطه السابق وهو خفاء
الاعراب (وخففت ان)
المسكورة (فقل العمل)
وكذا الاهمال لزوال
اختصاصها حينئذ دخو
وان كل لما جميع لدينا
محضرون وجاز اعمالها
استعجا بالاصل وتخروان
كل لما ليوفيهن

قال في المعنى والاولى عندى أن بقدر ما يوافقوا أعياهم لدلالة ما يوافقهم الخ على
 وتوقع المتوفية (قوله وتلزم اللام) أى عندهم عدم القرينة على المراد بدليل ما يوافق
 فلا تنافي بين قوله وتلزم اللام وقوله وزجها اعتغنى الخ وينبغي أن يحسنه الرضا في أن
 محمول لزوم اللام إذا قصد البيان وأنه إذا قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من
 مقاصد البلغاء (قوله إذا مات حمل) أى أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب
 الاسم خفيا نحو ان هذا أو الفتى قائم كما يؤخذ من قول الشاعر لعدم اللبس
 ومصرجه الدماميني (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدماميني بحجة دخولها على
 الماضي المتصرف نحو ان زيد قائم وعلى منصوب الفعل المؤنث من ناصبة نحو وان
 وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اهـ وقد يجاب بأن المحففة
 شغقت بالتحقيق فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أى
 الطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر
 هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المحففة مع أنها لا تلتبس
 بان النافية حتى يحتاج للفرق وقد يقال انما دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما
 دخل الفعل فتحب الهجزة وأبقيت اللام فلا يكسر وقد قصد الفرق سابقا على
 دخول الطالِب اشغ الهجزة أو يقال لام الفرق قد دخل مع عدم الاحتياج الى
 الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة على الاستثناء عن اللام (قوله
 وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض
 بأن التعبير ربما يقتضي أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك
 اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة
 اللفظية فمه لفظ لا فانه يعلم معها أن يراد بان النفي اذ لو أريد ما ذكره على بالاثبات
 بدلا عن نفي النفي الصائر الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهى أنه لو أريد بان
 النفي ونفي النفي اثبات لكان المعنى الحقيقي على ذى بصيرة وفساده ظاهرا وينبغي
 أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لان لا مبعده للنفي لا مانعة
 منه فتأمل (قوله أنا ابن أباة الخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام
 اثبات فلا جله لم يقبل كانت للكرام وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من
 امتناع أن يلى اللام فعل متصرف خال من قد وما قبل من أن هذا الامتناع
 مخصوص بان العامة دون المهمة رتبة تصریح أبى حيان في ارتشافه باستوائهم
 في ذلك وبأن اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام فأعترض في ذلك
 والاباء جمع آب كقضاة وقاض من أبى إذا امتنع والضم الظلم ومالك اسم قبيلة
 ولهذا قال كانت وصرفها امرعاة للحي قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان
 أو مكان متعلق بالنفي والمعنى انتفى في غالب الازمنة أو في غالب التراكم وبوجود

(وتلزم اللام إذا مات حمل)
 لتفرق بينها وبين ان النافية
 ولهذا تسمى اللام الفارقة
 وقد عرفت أنها لا تلزم عند
 الاجمال لعدم اللبس
 تنبيه منه بذهب سيمويه
 أن هذه اللام هى لام
 الابتداء وذهب الفارسي
 الى أنها غيرها الختمت
 للفرق ويظهر أثر الخلاف
 في نحو قوله عليه الصلاة
 والسلام قد علمنا ان كنت
 مؤمنا فعلى الاول يجب
 كسر ان وعلى الثاني يجب
 فتحها (وربما استغنى عنها)
 أى عن اللام (ان بدى) أى
 ظهر (مناطق اراده
 معتمدا) على قرينة اما اللفظية
 كقوله * ان الحق لا يخفى
 على ذى بصيرة * أو معنوية
 كقوله * أنا ابن أباة الضم
 من آل مالك * وان مالك
 كانت كرام المعادن
 (والفعل ان لم يترك ناسخا)
 لا ابتداء وهو كان وكذا وطن
 وأخواتها (فلا * تلتفيه) أى
 لا يتبعه (غالبا بان ذى)

الفعل موصلا بالياء لم يكن ناسخا ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلا
 بأن لم يثبت في الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالنفي لكان المفهوم أن
 وجود الفعل الناسخ موصلا بأن غالبي مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة
 أفاده سمع (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدي وثلاثه لازم
 وصل بمعنى اتصل وان كان موصلا يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا لما
 نقله شيخنا عن الغزالي اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا
 الخ) بشرط كونه غير ناف للخرج ليس وغير منفى للخرج زال وأخواتها وغير صلة
 للخرج داه ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت
 لكبرة وان وجدتها أكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو
 مفعولا ظاهرا أو ضميرا منقضا لافانعا على تسميته نحو ان يزينك لنفسك وان
 يزينك لهية والمفعول الظاهر نحو ان قتلت مسلما وأما المفعول الضمير فكلو
 عطف على قولك ان قتلت مسلما قولك وان أهنت لايه لكن انما تدخل على
 المفعول دون الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيدان
 ضرب لعمرا (قوله وأكثر منه) أي من كون مدخولها مضارعا للمفهوم من الامثلة
 أو من نحو وان يكاد الخ والخاص بل أن الاقسام أربعة كثر وأكثرو يقاس عليهما
 اتفاقا ونادر وفي القياس عليهما خلاف وأندر ولا يقاس عليهما اتفاقا وسبب ذلك أن
 ان المشددة مختصة بالابتداء والخبر فلما شغقت بالتحقيق وزال اختصاصها بهما
 عوضوها بكثرة الدخول على فعل يتخصص به ما هو والناسخ مراعاة لحقها
 الاصل في الجملة وكان الماضي أكثر شبهة ببعض الماضي كقيل في عدد الحروف
 والهيشة والبناء على الفتح ولما انتفى في الثالث اختصاص مدخولها بالابتداء
 والخبر كان نادر ولما انتفى الاختصاص والشبه في الاخير كان أندر (قوله شلت)
 بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلافا للاخفش والكوفيين) تبع
 في هذا العزو والتوسيع والتسهيل والذي في الهمع والمغني أن الكوفيين لا يجيزون
 تخفيف ان المكسورة ويؤولون ماورد مما يوههم ذلك بأن نافية واللام انجائية
 بمعنى العول لذلك رد عليهم بقوله تعالى وان كلاما ليوفيهن في قراءة من خففان
 ولما وان أجيب عنهم بان لهم أن يجعلوا نصب كلابا يرى محذوفا واللام بمعنى الا
 كما هو رأيهم في مثلها وما غريدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو منكرة كما هو ويمكن
 الاعتقاد بأن ذكر الكوفيين مع الاخفش نظر الى موافقتهم له سورة اقياسهم
 أي بما على ان قتلت مسلما وان كان قياسهم عليه على وجهه أن ان نافية واللام بمعنى
 الا وقياس الاخفش عليه على وجهه أن ان مخففة واللام لام الابتداء فردا للشارح
 خلافا لذكره في مطلق القياس على ان قتلت مسلما (قوله الذي هو ضمير الشأن)

المخففة من الثقيلة (موصلا)
 وان كان ناسخا وجدته
 موصلا بهم ككثيرا نحو
 وان يكاد الذين كتبوا
 ان يزينك بأبصارهم وان
 نظمت لمن الكاذبين ولا كثر
 منهم كونه ماضيا نحو
 وان كانت لكبرة ان كدت
 لتردين وان وجدتها أكثرهم
 لفاسقين ومن النادر قوله
 شلت يمينك ان قتلت مسلما
 ولا يقاس عليه نحو ان قام
 لانا وان قعدت زيد خلافا
 للاخفش والكوفيين وأندر
 منه كونه لانا ناسخا ولا
 ماضيا كقولهم ان يزينك
 لنفسك وان يزينك لهية
 (وان تخفف ان) المقحوة
 (فاحها) الذي هو ضمير
 الشأن (استمكن) بمعنى
 حذف من اللفظ وجوبا
 ونفى وجوده لأنها غمالة
 لانها حرة وأيضا فهو ضمير
 نصب وضمير النصب

أي فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور في مكان المناسب
حذف القيد ليحري في حل كلام المصنف على مذهبه ونفسا يعين فيه تفسير ضمير
الشان قول الشاعر

في قبة كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحق ويقتل

قال ابن الحاجب في شرح الفصل ولولا أن ضمير الشان متقدر لم يستقم تقدم الخبر
هنا فالذي سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون أن بطل عملها فصار
ما بعدها مبتدأ وخبر الأنهم يعتبرون مع الخفيف ما يعتبرونه مع المتشديد من
افتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما بوزن الخ) وارد على قولها فاهما
الذي هو ضمير الشان استكن وحاصل اليراد أنه وجد في كلامهم اسم أن الخفيفة غير
ضمير الشان وغير مستكن (قوله فلوا أن الخ) يصف هذا الشان نفسه بكثرة الجود
حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابته كراهة تردد السائل وخص يوم الرخاء بالذكور
لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب في الشدة وجملته وأنت صديق حالية قيد بها
لأن الإنسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أي مصادقة
بفتح الدال أو من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجري فعيل بمعنى مفعول وفي المصباح
يقال امرأة صديق وصديقة (قوله مريع) بفتح الميم أي كثير العشب من مريع
الوادي بتثنية الراء أي كثير عشب به كمرع فوصف الغدقة به من وصف الحمال
بوصف الحمل وبضمها من أربع الشيء أي نما وكثر كمرع أربع ريع ريعا أفاده
في القاموس والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله فضرورة) أي من وجهين عند
ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشان وكونه منذ كور أو من الوجه الثاني فقط
عند الناظم (قوله والخبر جعل جملة) أي أن حذف الاسم سواء كان ضمير شان أولا
على مذهب المصنف فإن ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا
في قوله بأنك مريع الخ (قوله من بعد أن) من وضع الظاهر موضع الضمير للضرورة
(قوله تنبيهه أن المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا أعلموا أن المفتوحة وأهملوا
المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لا يلزم فرية الفرع على
الاصل وحاصل الجواب أن الفرع قد عجز على الأصل لمعني فيه لا يوجد في الأصل
(قوله لا تشبه إلا الأمر) قد يقال بل تشبه تخويل ويصح أيضا الآن يقال صيغة
الجمهور محذوفة عن صيغة المعلوم لأصلية (قوله فلذلك) أي ليسكونها أشبه بالفعل
الخ أو ثرت أي خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفرع إذ لا ينتج ما قيل
التفرع فهو متعلق بخذوف دل عليه السياق أي وعلمت على وجه الخ أي فلا
يظهر بالسكينة فرية الفرع على أصله وبه يحجب عما قيل لم يعملوا المفتوحة في محذوف
غالبا والمكسورة في مذكور وأجاب بعضهم بأن ذلك إعطاء للأصل لا للفرع

لا استمكن وأما بروز
اسمها وهو غير ضمير الشان
في قوله * فلوا أنك في يوم
الرخاء سألتني * جلاقت
لم أتحل وأنت صديق
وقوله * بأنك مريع وغيت
مريع * وأنت هناك
تكون الشمال * فورة
(والخبر جعل جملة من بعد
أن) فتمت أن زيد قائم
فإن مخففة من التثنية
واسمها ضمير الشان محذوف
وزيد قائم جملة في موضع رفع
خبرها * تنبيهه أن
المفتوحة أشبه بالفعل من
المكسورة لأن لفظها
كانت عض مقصودا به
الماضي أو الأمر والمكسورة
لا تشبه إلا الأمر بخلاف ذلك
أو ثرت أن المفتوحة المخففة
ببقاء عملها على وجهه بين
فيه الشفع وذلك بأن
يجعل اسمها محذوفا لتكون
بذلك عاملة كلا عاملة ومما
يجوز فرية على المكسورة
أن طلبها ما عمل فيه

من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمقولها ولا تطلب المكسورة ما تجل فيه الامن جهة الاختصاص
فصحة من بالتخفيف وبكسر الجمل المتخالف (٣٣٩) المفتوحة (وان يكن) صدر الجملة الواقعة خبراً عن المفتوحة

المختفة (فعلاً ولم يكن) ذلك

الفعل (دعاً) ولم يكن نصراً
ممنوعاً فالاحسن (حينئذ)

(الفصل) بين أن وينها

(بقصد) نحو وزعم أن قد

صدقنا وقوله

شهدت بأن قد خط ما هو كائن

وأنه تقوم ما شاء وثبت

(أو في) بلا أو أن أول نحو

وحسبوا أن لا تكون قبينة

أحسب أن أن قد در عليه

أحد أحيب أن لم يره أحد

(أو) حرف (تفيس) نحو

علم أن سيكون وقوله

واعلم فعلم المرء نفعه

أن سوف يأتي كل ما قدرا

(أول) نحو وأن لو استقام

على الطريقة (وقليل) في

كتب النخبة (ذكروا)

وان كان كثر يرا في لسان

العرب وأشار بقوله

فالأحسن الفصل إلى أنه

قد رددوا الحالة هذه بدون

فاصل كقوله

علموا أن يؤملون بخدادوا

قبل أن يستلوا بأعظم سؤال

وقوله * أني زعيم يافيه

قة ان أمنت من الزراح

ونحو من عرض المنور

الفتح من هذا أيضا يحاج بها قيل لها عملها المفتوحة في ضمير المكسورة في ظاهر
(قوله من جهة الاختصاص) أي بالاسماء وقوله وصليتها أي كونها حرفاً موصولاً
بمعمولها (قوله وبطل عملها) أي في الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) أشار
به إلى أن الضمير في يكن إلى الخبر بتقدير مضاف أي صدر الخبر ولو عبر الشارح
بذلك لكان أحسن وإن كان المآل واحداً أو دفع بذلك ما يؤيده من ظاهر عبارته أن
الخبر نفس الفعل فإن قلت المظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من
الخبر فهو الصدر لا الفعل قلت المراد صدر ما بعده هذا الحرف من التركيب
الأسنادي (قوله دعاً) أي إذا دعاء أي قصد به الدعاء (قوله فالاحسن حينئذ
الفصل) أي للفرق بين المختفة والمصدرية التي تصب المضارع ولما كانت
المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتاج فواصل
معها وأفعال التفضيل ليس على بابها كما يدل عليه تعبير الموضع بالوجوب فعدم
الفصل فيجب لكن ينبغي أن يكون محل قبضه إذا لم يكن هنالك فارق بين المختفة
والمصدرية غير الفصل كمر فوع أن بعد العلم واللام يقع كافي الرواد في ويظهر أن
ترك الفصل عندو يتخارق آخر خلاف الأولى لأن من الفارق غير الفصل ظهور
رفع المضارع كافي أن تهبط (قوله وبينه) أي الفعل (قوله بلا) أي مع الماضي
والمضارع وكذا لو واستشكل الفصل بلا بأنه لا فائدة فيه لأن أن المختفة لا تحتاج
بعد العلم إلى تميزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن
فيعتبران لكن لا تميز بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم لعمل الفصل بالفارق
بين المختفة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقوله والسين بأنه
لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب أن كون الفصل للتميز لا فائدة
باعتبار الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات أمثلة لا تنبئ بالمصدرية
أو وليكون كالعرض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله أن لا تكون) أي على قراءة
تكون بالرفع على أن أن مختفة (قوله زعيم) أي كفييل والزراح بضم الزاء وكسر هـ
الهزال والمنون الموت وإضافة عرض اليه من إضافة الصفة للموصوف أي المنون
العرض أي العارض والاطلاع بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضبي
(قوله فلا يحتاج إلى فاصل) أي لم أعلمت من أن هذه الجملة لا تقع بعد أن الناصبة
للمضارع (قوله أن غضب الله) أي في قراءة نافع أن يكون النون وغضب بصيغة
الماضي مقصود به الدعاء فهي قراءة سبعية وما في التصريح بما يحتاج ذلك سبق فلم

٤٣ صبان ل ن من العشي إلى الصباح * أن تهبطين بالادق * يرتعون من الطلاح * أما إذا كانت جملة
الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا يحتاج إلى فاصل كما هو مقصود من الشرط من كلامه نحو وأخرد عواهم أن الحمد
له رب العالمين وأن ليس للإنسان إلا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليها (وعففت مكان أيضاً) جملة على أن

(قوله فنوى منصوب بها الخ) أى حذف وعلم من ذلك أنه إذا واجهه الأعمال لانه ثبت
 لها منصوبها بمنويانارة وثابتا أخرى قاله يس لكن يجوز الدماميني في قوله كأن طيبة
 الخ على رواية رفع طيبة أن يكون الرفع لاهمال كان تخفيفها (قوله كثيرا) راجع
 لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منه هو ما قد ثبت وذو هذا
 المصنف بقوله وثابت الخ وأنه قد ينوى وهو غير ضمير الشأن وشمل له الشارح
 بالشاهد الثاني هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كان الخفيفة المحذوف
 كاسم ان الخفيفة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولا سيما ذكره الشارح
 أن الخبر في الشاهد الثاني مفردا فلو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم يجوز
 أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشأن لا يجوز عنه رفع بخلاف ما لو
 أرجع كثيرا القوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى
 لا يكون الاسم ضمير الشأن وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد
 وأن يكون مفردا كما في الثاني فانهم (قوله قلما) راجع لقوله وثابت الخ (قوله
 كمنصوب أن) التشبيه في مطاق الثبوت والذكر فلا ينافي أن ثبوت منصوب أن
 ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كان فانه ليس بضرورة (قوله في الأول) أى
 المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثاني فان الخذف فيه غير ضمير
 الشأن كما سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدماميني قال لا يظهر له تعيين كون
 الاسم في الشاهد الأول ضمير الشأن اذ يجوز أن يكون ضميرعا نداء الى المتقدم الذكر
 أى كان الخبر ثديا حقان (قوله مشرق الخمر) أى مضى العنق ثديا أى الصدر
 أى الثديان فيه حقان أى في الاستدارة ويجوز أن يكون ثديا ه اسم كان على لغة
 من يلزم المثني الألف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافقنا) أى
 تقابلنا والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن تعطوا أى تأخذوا ما بالى وان كان
 يتعدى بنفسه لضمه معنى الميل وقال الدماميني أى تتناول الى الشجر لتتناول
 منه كذا في القاموس اه والجملة صفة لظمية الى وارق السلم أى مورق هذا الشجر
 يقال ورق بريق وأورق بورق أى سار ذا ورق (قوله هما من الثاني) وعليه فالخبر
 في البيت الثاني محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه للالغة ويروى طيبة
 بالجر أيضا على أن الاصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها (قوله وقد
 عرفت) أى من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كما في أن راجع للنفى لا للنفي (قوله وأن
 يكون مفردا كما في الثاني) ليكون الاسم فيه غير ضمير الشأن اذ التقدير كأنها أى
 المرأة طيبة عما قرناه لك يدفع ما أوردهنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل في أطراف
 كلام الشارح (قوله وان كانت فعلية) أى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على
 ما مر (قوله فصلت بقدا ولم) للفرق بين كان الخفيفة وأن الناصبة للمضارع الداخلة

المفتوحة (فنوى * منصوبها)
 وهو ضمير الشأن كثيرا
 (وثابتا أيضا زوى) وهو غير
 ضمير الشأن قليلا كمنصوب
 أن من الأول قوله
 وصدر مشرق الخمر
 كان ثديا حقان * وقوله
 وقد توافقنا * راجع مقسم
 كأن طيبة تعطوا الى وارق
 السلم * على رواية من رفع
 فيها وعلى رواية النصب
 هما من الثاني وقد عرفت
 أنه لا يلزم في خبرها عند
 حذف الاسم أن يكون
 جملة كما في أن بل يجوز أن
 يكون جملة كما في البيت
 الأول وأن يكون مفردا كما
 في الثاني * تشبيه * اذا كان
 خبر كان الخفيفة جملة اسمية
 لم ينحج الى فاصل كما في البيت
 الأول وان كانت فعلية
 فصلت بقدا ولم نحو كان لم
 تغن بالأمس وكقوله

عليها كافي الخنزير (قوله لا يفر عنك واللاطى النار
 فهي اما استعارة لشفاك الحرب أو اضافتها الى الحرب من
 اضافة المشبهة به للشبهه واصطلاء النار التدنى بها فهو ترشيح
 للاستهارة أو التنبيه والراد باصطلاء الحرب تعاطيها
 والتلبس بها ومخدورها هو الموت كان قد ألسا
 أى نزل أى فالموت لا بد منه (قوله قتم مل
 وجوبا) لزوال اختصاصها
 بالاسماء لدخول
 الخففة على
 الجمالتين

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني قوله لا اتى اننى الجنس

لا يفر عنك اصطلاء لطي
 الحر * مخدورها كان
 قد ألسا * خاتمة لا يجوز
 تخفيف لعل على اختلاف
 لغاتها وأما لكان فتخفف
 قتم مل وجوبا نحو ولكن
 الله قتلهم وأجاز يونس
 والاخفش اعماها حيقون
 قياسا وحكى عن يونس أنه
 حكاها عن العرب

